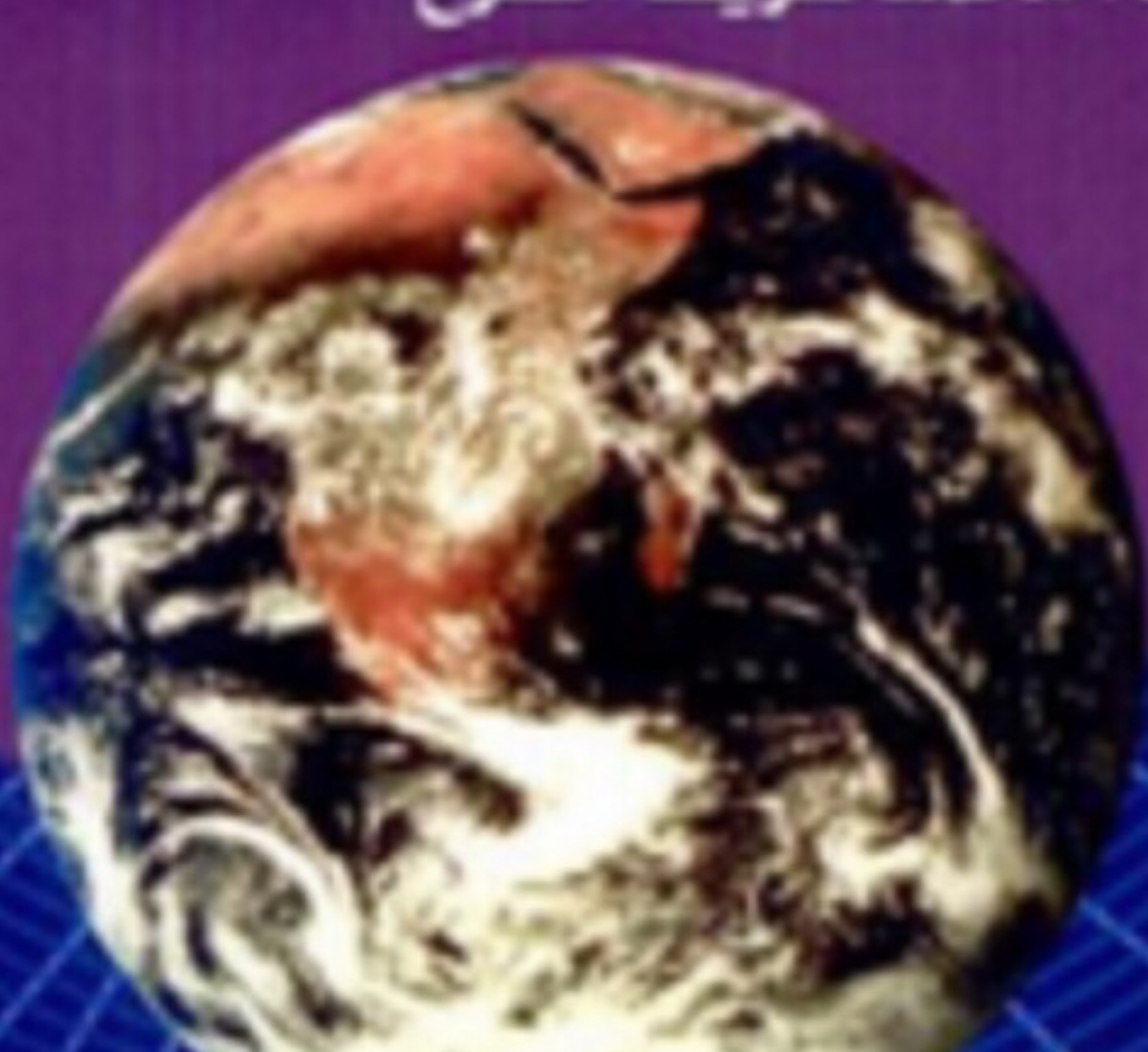
الحكم

في عالم يتجه نحو العولمة

تحرير

جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو

تعريب : محمد شريف الطرح



مكتبة العبيكان

الحكم في عـالـم
يتجه نحو العولمة

الحكم في عالم يتجه نحو العولمة

تحرير

جوزيف س. ناي

جون د. دوناهيو

تعريب

محمد شريف الطرح

مكتبة العبيكان

Original title:
Governance In A Globalizing World

الرياض 11452، المملكة العربية السعودية، شمال طريق الملك فهد مع تقاطع العروبة، ص.ب. 6672
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P.O.Box 6672, Riyadh 11452, Saudi Arabia
الطبعة العربية الأولى 1423 هـ ـ 2002م
ISBN 9960-40-097-2

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

دوناهيو، جون د.
الحكم في عالم يتجه نحو العولمة / جون د. دوناهيو، جوزيف س. ناي
تعريب: محمد شريف الطرح
448 ص، 17 × 24 سم
ردمك: ISBN 9960-40-097-2
1 ـ العولمة والدولة
أ ـ ناي، جوزيف س. (محرر مشارك) ب ـ الطرح، محمد شريف (تعريب) جـ ـ العنوان
ديوي 330,9 22 ـ 4469 رقم الإيداع: 4469 ـ 22

ردمك: ISBN 9960-40-097-2
الطبعة الأولى 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

المحتوى

مقدمة 11

1. تمهيد 17

روبرت و. كيوهن جوزف س. ناي الإبن

القسم الأول

اتجاهات في العولمة

2. عولمة الاقتصاد 77

جيفري فرانكل

3. أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي 115

غراهام آليسون

4. العولمة البيئيَّة 133

وليام سي. كلارك

5. العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا 161

نيل م. روزندورف

6. عولمة الاتصالات 197

فيكتور ماير شونبرغر ديبورا هيرلي

القسم الثاني

الأثر في الحكم المحلي

7. حكم عالمي ومواطنون عالميُّون 221
بيبا نوريس

8. مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة 251
ميريللي س. غرندل

9. العولمة والحكم والدّولة السلطوية: الصين 289
طوني سايش

10. العولمة وإصلاح الإدارة العامَّة 317
إيلين سيولا كامارك

11. السياسة وحوافز النقل القانوني 349
فريدريك شوار

القسم الثالث

الحكم العالمي

12. العولمة والمنظَّمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة 371
ل. داڤيد براون، سانجييف خاغرام، مارك هـ. مور، بيتر فردمكين

13. العولمة وتصميم المؤسَّسات العالميَّة 405
كاري كوغليانيس

14. الثقافة والهويَّة والشرعيَّة 435
آرثر آيزاك آبل بوم

15. سياسة المعلومات والحكم 449
ديبورا هارلي، فيكتور ماير شون بيرغر

16. حكم العولمة الاقتصاديَّة 471
داني رودريك

الكتّاب 497
الفهرس 501

مقدمة

العولمة، صيحة تظاهرة، وأحجية في آنٍ معاً واختبار رورشاخ Rohrshach. فالتقليديُّون يندبونها، والمستثمرون يستغلّونها، والنقّاد يحلِّلونها أو يفضحون زيفها. لكن ما هي العولمة؟ هل هي في معظمها موضوع مال، أم جراثيم، أم وسائل إعلام أم شيء ما مختلف تماماً؟ هل هي اتجاه جديد أم اتجاه مستمر لا يشاهد إلاَّ عندما تهدأ الأحوال التاريخية التي تصرف الانتباه إليها؟ وما الذي يثير العولمة؟ وهل ستعمق العولمة الانقسامات بين الفائزين والخاسرين في العالم، أم أنّها تعيد ترتيب الأوراق من أجل فرصة أوسع؟ وكيف تبدّل العولمة تحديات الحكم داخل الدولة ـ الأمّة، وفي ما بين هذه الدول؟ وكيف يستطيع الزعماء الشعبيّون التوافق مع شروط الحكم في عالم يتجه نحو العولمة؟

هذه هي القضايا التي نعالجها في هذا الكتاب. لقد برز كتاب «**الحكم في عالم يتَّجه نحو العولمة**» من سلسلة مناقشات نظمت من خلال مشروع «**نظرات في الحكم في القرن الحادي والعشرين**». هذا الكتاب، ككل جهود النظرات، دراسة معمّقة ونظاميّة ومقصودة ويشتمل على أبحاث كتبها علماء سياسة واقتصاد ومؤرِّخون ومحلِّلون لتكنولوجيّات المعلومات وعلماء اجتماع. هذا التنوّع في الموضوعات ونظامه أمر جوهري لأيَّة مجهودات تحاول الإحاطة بظاهرة ذات وجوه متعددة كالعولمة. وفي الوقت نفسه، يمد هذا الكتاب

جذوره عميقاً إلى عالم حقيقي يلائم أحد نتاجات «المدرسة المحترفة للحكم» في هارڤارد. لقد حافظنا على التجريد والفنيَّة بحدودها الدنيا ـ إذ لا يمكن إلغاؤها تماماً من دون إهمال المادَّة. هدفنا تقديم مجموعة من وجهات نظر مستقبليَّة، وهي في الوقت نفسه صحيحة ومفيدة، لإثارة حماسة المثقفين كما تقوم بإعلام الممارسين.

لقد قسَّمنا كتاب «**الحكم في عالم يتَّجه نحو العولمة**» إلى ثلاثة أقسام يسبقها فصل تمهيدي. يدرس القسم الأول العولمة من عدَّة زوايا ـ اقتصاديَّة وعسكرية وثقافية ـ ويتابع الاتجاهات القائمة والمستحدثة. ويبحث القسم الثاني تأثير العولمة في الحكم القومي ضمن شروط عامَّة (مثل انتقال القوانين أو انتشار الإصلاح الإداري) من خلال تسليط الضوء على أُمم معينة أو مجموعات أمم. ويدير القسم الأخير المجهر لكشف أثر الحكم في العولمة، ولمناقشة دور المنظمات غير الحكومية وسياسة المعلومات ومنطق الحكم في الاقتصاد العالمي.

لقد سعىٰ مشروع «نظرات في الحكم» ـ كوثيقة للمهمة المركزية لمدرسة جون ف. كيندي للحكم ـ منذ البداية إلى توضيح موضوعات تهم الديمقراطية. فمنذ بداية المبادرة في سنة 1996، قام مثقفوها بتقديم المعطيات والنظام والبنية للمناقشات العامَّة الحاسمة حول التحديات الجارية لحكم الذات. شملت كتب النظرات السابقة «لماذا لا يثق الشعب بالحكومة (1997)» «Why People Don't Trust Government» و«democracy.com? Governance in a Networked World» (1999). يوسع هذا الكتاب الامتياز ويضع أيضاً نقطة انطلاق للمشاركة مع دار النشر Brookings.

إننا نشكر كل من ساهم في هذا الكتاب، كما نشكر عدداً كبيراً من الزملاء الآخرين الذين قدَّموا النصح والنقد والتشجيع للمؤلفين ـ بأشكال وأُطر مختلفة ومتنوعة ـ وهم يراجعون ويهذِّبون إسهاماتهم. ونشكر أيضاً لِن آكن

Lynn Akin، ونيل روزندورف Neal Rosendorf، على مساعداتهم الضرورية. لقد استفادت هذه المرحلة من «مشروع نظرات في الحكم» من كرم Christian A. Johnson Endeavor Fundation، وDaniel and Joannas. Rose Fund، وHerbert S. Winokur Fund for Public Policy ومنحة Parker Gilbert Endowment، ومؤسسة Kenneth G. Lipper, and the Xerox Foundation، التي نقرّ لها بالعرفان بالجميل ونحن مدينون بشكل خاص إلى إيلين سيولا كمارك Elaine Ciulla Kamarck المديرة السابقة «لمشروع النظرات» والتي تحت رعايتها بدأ هذا الجهد.

نهدي كتاب «الحكم في عالم يتجه نحو العولمة» إلى ريموند فيرنون Raymond Vernon، الذي اشتهر كمثقّف بارز في عقود العولمة قبل أن يصبح هذا الموضوع رائجاً. لقد خسرنا بموت راي Ray، الذي توفي عندما بدأ هذا الكتاب يأخذ شكله، زميلاً ذا طاقة نادرة وأمانة وحدّة ذكاء. أحد العناوين يحمل اسمه، كما يحمل عقلانا شهرته (كما تحملها عقول كثيرين غيرنا).

جوزيف س. ناي الابن
استاذ السياسة العامّة
عميد كلية جون ف. كينيدي للحكم

جون د. دوناهيو
محاضر في السياسة العامة
مدير مشروع «نظرات في الحكم للقرن الحادي والعشرين»

الحكم في عالم
يتجه نحو العولمة

1

روبرت و. كيوهن
جوزف س. ناي الإبن

تمهيد

أصبحت العولمة كلمةً طنَّانةً في التسعينيَّات كما كانت عبارة «الاعتماد المتبادل» في السبعينيات. وتبدو أحياناً أنَّها تشير إلى أي شيء يعتقد المؤلف أنَّه جديد أو شائع. لكن العولمة، كما يبيِّن هذا الكتاب، تشير إلىٰ تغيرات حقيقيَّة ذات أهمية أساسيَّة. ولهذه التغيرات آثار عميقة في السياسة كما في الاقتصاد والأنشطة العسكريَّة وكذلك في البيئة. لقد طرحنا في هذا الكتاب ثلاثة أسئلة أساسيَّة: الأول، كيف تبرز أشكال العولمة في القسم الأول من القرن الحادي والعشرين؟ والثاني، كيف يؤثر ذلك في الحكم المرتبط مسبقاً بالدولة ـ الأمة ارتباطاً وثيقاً؟ والثالث، كيف يمكن أن تُحكم العولمةُ نفسُها؟

سوف تؤثِّر العولمة في طرق الحكم وتتأثَّر بها؛ فتكرار الأزمات المالية بحجم الأزمة المالية في السنوات 1997 ـ 1999 قد يؤدي إلىٰ حركات شعبية لتحدّ من الاعتماد المتبادل ولتقلب العولمة الاقتصاديَّة. فالشك المشوش هو سعر مرتفع جداً لا يستطيع أن يدفعه معظم الناس مقابل مستويات ثراء مرتفعة نوعاً ما. ما لم يتم التحكم ببعض نواحي العولمة تحكماً نشيطاً، لا يمكن أن تكون محتملة بشكلها الحالي. لم يكن شعار «دعه يعمل» خياراً حيوياً في

فترات سابقة من العولمة، ولا يمكن أن تكون حيوية الآن. فليس السؤال، «هل سيتم التحكّم بالعولمة؟» وإنما «كيف سيتم التحكّم بالعولمة؟».

تعريف «العالميَّة»

العالميَّة حالة يشتمل العالم فيها علىٰ شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد علىٰ مسافات تشمل عدداً من القارات [1]. وقد تتصل هذه الشبكات من خلال تدفق وتأثيرات رأس المال والبضائع، والمعلومات والأفكار والناس والقوة، وكذلك المواد ذات العلاقة البيئيّة والحيوية (كالمطر الحامضي والجراثيم). وتشير العولمة وعكسها إلىٰ زيادة العالميَّة أو تراجعها. إذا قورنت العالميَّة بالاعتماد المتبادل فإنَّها تتصف بصفتين متميزتين [2]:

- تشير العالميَّة إلىٰ شبكات اتصالات (علاقات متعددة) وليس إلىٰ شبكة اتصال واحدة. يمكن أن نُشير إلىٰ اعتماد متبادل اقتصادي وعسكري بين الولايات المتحدة واليابان، لكنها لا تشير إلىٰ «عالميَّة» بين الولايات المتحدة واليابان، فالاعتماد المتبادل بين الولايات المتحدة واليابان جزء من عالميَّة معاصرة لكنه ليس بحد ذاته عالمياً.

- وحتى تعتبر شبكة العلاقات «عالميَّة»، يجب أن تغطي مسافات عبر القارات، وليس شبكات إقليميَّة فحسب. والمسافة طبعاً متغيِّرة دائماً وتمتد من الجوار (مثل الولايات المتحدة وكندا) إلىٰ الطرف الآخر من الكرة الأرضية (مثل بريطانيا وأستراليا). لذلك إن أي تمييز حاد بين الاعتماد المتبادل «البعيد» و«الإقليمي» هو تقسيم قسري. ولا فائدة من الإقرار ما إذا كانت العلاقة المتوسطة (مثلاً بين اليابان والهند أو بين مصر وجنوب أفريقيا) مؤهلة لتكون عالميَّة. ومع ذلك، إن كلمة «العالميَّة» غريبة لتقريب العلاقات الإقليمية. وتشير العولمة إلىٰ تقليص المسافة علىٰ نطاق واسع. يمكن أن نجعلها تتناقض مع كلمة «المحلية» أو «القومية» أو «الإقليمية».

قد تساعد بعض الأمثلة، فانتشار الإسلام انتشاراً سريعاً من الجزيرة العربية عبر آسيا إلىٰ ما يُعرف الآن بأندونيسيا هو مثال واضح علىٰ العولمة؛ لكن التحرّك الأولي للهندوسية عبر شبه القارة الهندية لم يكن عولمة بحسب تعريفنا. والعلاقات بين دول التعاون الاقتصادي الآسيوي والمحيط الهادي APEC هي اعتماد متبادل بين القارات لأن هذه الدول تشمل الأمريكتين وآسيا وأستراليا. لكن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN هي إقليمية.

العالميَّة لا تعني الكونية. فعند الانتقال إلىٰ الألفية الجديدة كان ربع سكان أمريكا يستخدمون الشبكة العالميَّة (الإنترنت) بالمقارنة مع 1٪ من سكان جنوب آسيا. ومعظم الناس في العالم لا يملكون هاتفاً، ولا يزال مئات الملايين من الناس يعيشون كمزارعين في قرى بعيدة، ذات اتصالات خفيفة فقط مع الأسواق العالميَّة أو التدفق العالمي للأفكار. في الواقع، تصاحب العولمة فجوات متزايدة من نواحٍ عدة بين الأغنياء والفقراء. إنها لا تعني التجانس أو العدل [3]. وكما يبيِّن جيفري فرانكل Jeffery Frankel وداني رودريك Dany Rodrik في فصولهما، إن السوق العالميَّة المتكاملة قد تعني تدفقاً حرّاً للبضائع والناس ورؤوس الأموال وتقارب أسعار الفائدة. وهذا بعيد عن الحقائق. بينما زادت التجارة العالميَّة بسرعة أكبر مرتين، والاستثمار الأجنبي المباشر بسرعة أكبر ثلاث مرّات من سرعة زيادة الناتج العالمي في النصف الثاني من القرن العشرين، إن انفتاح بريطانيا وفرنسا علىٰ التجارة (نسبة التجارة إلىٰ الناتج العام) أكثر قليلاً فقط اليوم مما كان عليه في سنة 1913، واليابان أقل كذلك. بالنسبة لبعض المقاييس كانت أسواق الرساميل أكثر تكاملاً عند بداية القرن، وكان العمل أقل حركة مما كان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما غادر 60 مليون شخص أوروبا إلىٰ العوالم الجديدة [4]. ومن النواحي الاجتماعيَّة، غالباً ما أدّىٰ الاتصال بين أصحاب المعتقدات الدينيَّة المختلفة وأصحاب القِيَم العميقة إلىٰ صراع [5]. وثمة رمزان يعبّران عن ذلك الصراع

هما: الفكرة أن الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر بالنسبة للأصوليين الإسلاميين في إيران، ونصب صورة منقولة لتمثال الحرية في ساحة تينان مين في الصين سنة 1989 من قبل الطلاب المحتجين. وواضح من الناحية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة أن التجانس لا ينتج من العولمة بالضرورة.

أبعاد العالميَّة

إن الاعتماد المتبادل والعالميَّة كلاهما ظاهرتان متعددتا الأبعاد. وغالباً ما تُعرَّفان بتعريفات اقتصاديَّة بحتة وكأن الاقتصاد العالمي عرّف العالميَّة. لكن أشكالاً أخرىٰ للعالميَّة تبدو مهمَّة بقدر متساوٍ. إن أقدم صورة للعولمة هي بيئية: لقد أثَّرت تغيرات المناخ في تعداد البشر بين مد وجزر علىٰ مدىٰ ملايين السنين. والهجرة ظاهرة عالميَّة قائمة منذ زمن طويل. فقد بدأت أجناس البشر تغادر أماكنها الأصلية ـ أفريقيا ـ قبل ما يقرب من 1,25 مليون سنة ووصلت إلىٰ أمريكا قبل نحو 13000 و30000 سنة. واحدة من أهم أشكال العولمة هي العولمة الحيوية. فقد سجّل أول وباء جدري في مصر سنة 1350 ق. م. ووصل إلىٰ الصين في سنة 49 ميلادية، وإلىٰ أوروبا بعد 700 سنة وإلىٰ أمريكا في سنة 1520 وإلىٰ أستراليا سنة 1789 (6). كما بدأ الطاعون الأسود في آسيا وانتشر في أوروبا بين سنة 1346 وسنة 1352 وقتل ربع أو ثلث سكانها. وعندما ارتحل الأوروبيون إلىٰ العالم الجديد في القرنين الخامس عشر والسادس عشر حملوا معهم الجراثيم التي أهلكت نحو 95٪ من السكان الأصليين (7). واليوم يستطيع التأثير الإنساني في مناخ الأرض أن يؤثّر علىٰ حياة الناس في كل مكان. ولكن ليست كل آثار العالميَّة البيئية معاكسة. فعلىٰ سبيل المثال استفادت التغذية كما استفاد المطبخ في العالم القديم من مستوردات محاصيل العالم الجديد كالبطاطا والذرة والبندورة (8).

تعود العولمة العسكرية إلىٰ زمن حملات الإسكندر المقدوني قبل 2300 سنة علىٰ الأقل، والتي نتج عنها إمبراطورية امتدت علىٰ قارات ثلاث من أثينا

إلىٰ نهر الأندوس عبر مصر. إن من أكثر أشكال العالميَّة انتشاراً وأصعبها تحديداً تدفق المعلومات والأفكار. وبالفعل كانت فتوحات الإسكندر هامَّة جداً من حيث تقديم المجتمع الغربي، وأفكاره بالشكل الهلنستي إلىٰ عالم المشرق [9]. وانتشرت أربعة أديان عظيمة ـ البوذية واليهودية والمسيحية والإسلام ـ إلىٰ مسافات بعيدة خلال الألفيتين الماضيتين، وفي عصر الإنترنت هذا تنجح أديان أخرى كالهندوسية التي كانت محصورة جغرافياً في الماضي[10].

نستطيع بالتحليل أن نميِّز بين الأبعاد بحسب أنواع التدفق والاتصالات الحسية التي تحدث في شبكات متسعة بالمكان:

- تشمل العالميَّة الاقتصاديَّة تدفق البضائع من مسافات بعيدة، والخدمات ورؤوس الأموال، والمعلومات والمفاهيم التي تصاحب تبادل السوق. كما تشمل تنظيم العمليات التي ترتبط بهذا التدفق؛ مثلاً، تنظيم إنتاج بأجور منخفضة في آسيا لصالح أسواق الولايات المتحدة وأوروبا. وفي الواقع يعرّف بعض رجال الاقتصاد العولمة بعبارات اقتصاديَّة ضيقة علىٰ أنَّها «انتقال التقنيات ورؤوس الأموال من الدول حيث الأجور مرتفعة إلىٰ دول حيث الأجور منخفضة، والنمو في صادرات العالم الثالث من القوىٰ العاملة الكثيفة[11]. إن التدفق الاقتصادي والأسواق والتنظيم، كما في الشركات متعددة الجنسيات، كلها تسير معاً. في الفصل الثاني يصف جيفري فرانكل Jeffrey Frankel الحالة الراهنة للعالميَّة الاقتصاديَّة.

- تشير العالميَّة العسكرية إلىٰ الشبكات البعيدة للاعتماد المتبادل الذي تستخدم فيه القوة أو التهديد باستخدامها. والمثال الجيد علىٰ العالميَّة العسكرية هو «توازن الخوف» الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي إبان الحرب الباردة. فقد كان هذا الاعتماد المتبادل الاستراتيجي حاداً وجيد التنظيم. ولم ينتج منه تحالفات عالميَّة ثابتة فحسب، بل كان بمقدور كل طرف أن يستخدم الصواريخ عابرة القارات

لتدمير الطرف الآخر خلال 30 دقيقة. وكان واضحاً ليس لأنه جديد تماماً بل لأن مقياس وسرعة الصراع القوي والناجم عن الاعتماد المتبادل كانا ضخمين جداً. في الفصل الثالث يشرح غراهام أليسون Graham Allison كيف أن العالميَّة العسكرية وأشكال العالميّة الأُخرىٰ هي مفاهيم أمن متغيّرة.

- تشير العالميَّة البيئية إلىٰ انتقال المواد في الجو والمحيطات إلىٰ مسافات بعيدة، أو انتقال مواد حيوية كالجراثيم أو المواد الجينية التي تؤثّر في صحة الإنسان وحياته. وتشمل الأمثلة استنزاف الأوزون من طبقة الستراتوسفير نتيجة للمواد الكيماوية التي تستنفد الأوزون، وتسخين الإنسان للكرة الأرضية إلىٰ حد كبير، وانتشار ڤيروس الإيدز من أفريقيا الوسطىٰ إلىٰ جميع أنحاء العالم ابتداءً من السبعينات. كما في أشكال العالميَّة الأخرىٰ. إن انتقال المعلومات أمر مهم، سواء أكان هذا الانتقال مباشراً ومن خلال انتقال المواد الجينية، أو كان غير مباشر كنتيجة لاستنتاجات تم استخراجها علىٰ أساس تدفق المادة. قد تكون بعض أنواع العالميَّة البيئيَّة طبيعية تماماً ـ فقد مرَّت الكرة الأرضية في فترات تسخين وفترات تبريد قبل أن يكون تأثير الإنسان كبيراً، لكن معظم التغيرات الحديثة كانت بتأثير أنشطة الإنسان، كما يصف وليام سي. كلارك William S. Clark في الفصل الرابع.

- تشمل العالميَّة الاجتماعيَّة والثقافية انتقال الأفكار والمعلومات والصور والناس (الذين يحملون أفكاراً ومعلومات طبعاً). وتشمل الأمثلة حركات الأديان، وانتشار المعرفة العلمية. وأحد وجوه العالميَّة الاجتماعيَّة الهامَّة هو تقليد ممارسات ومؤسسات مجتمع ما من قبل مجتمعات أخرىٰ، وهو ما يسميه علماء الاجتماع «التماثل» Isomorphism[12]. ولكن غالباً ما تتبع العالميَّة الاجتماعيَّة عالميَّة عسكرية واجتماعيَّة. فالأفكار والمعلومات

والناس يتبعون الجيوش والتدفق الاقتصادي، وبذلك يحوّلون المجتمعات والأسواق. وفي أعمق مستوياتها، تؤثّر العالميَّة الاجتماعيَّة في وعي الأفراد ومواقفهم تجاه الثقافة والسياسة والهوية الشخصية. وبالفعل، كما بيَّن نيل م. روزندورف في الفصل الخامس، تتفاعل العالميَّة الاجتماعيَّة والثقافية مع أنواع أخرىٰ من العالميَّة، لأن العالميَّة العسكرية والبيئية والاقتصاديَّة تنقل من خلال نشاطاتها معلومات وتولِّد أفكاراً يمكن أن تنتقل فيما بعد عبر الحدود الجغرافية والسياسيَّة. في العصر الحاضر، حيث يخفض نمو الإنترنت من تكاليف الاتصالات ويجعلها عالميَّة، فإن تدفق الأفكار يزيد مستقلاً عن الأشكال الأخرىٰ للعولمة. في الفصل السادس تبحث ديبورا هارلي Debora Hurley وفيكتور ماير شوين بيرغر Viktor Mayer-Schoenberger أبعاد المعلومات في العالميَّة الاجتماعيَّة.

يستطيع المرء أن يتخيّل أبعاداً أخرىٰ! مثلاً يمكن أن تشير العالميَّة السياسيَّة إلىٰ مجموعة فرعية من العالميَّة الاجتماعيَّة التي تشير إلىٰ الأفكار والمعلومات حول السلطة والحكم. ويمكن قياسها بآثار التقليد (كالترتيبات الدستورية أو عدد الدول الديمقراطية) أو بانتشار سياسات حكومة ما أو أنظمة عالميَّة. ويمكن أن تشير العالميَّة القانونية إلىٰ انتشار الممارسات القانونية والمؤسّسات القانونية إلىٰ قضايا متنوعة بما فيها التجارة العالميَّة وإدانة مجرمي الحرب من رؤساء الدول. تحدث العولمة في أبعاد أخرىٰ أيضاً، مثلاً في العلم والتسلية والأزياء واللغة.

ثمة مشكلة واضحة عند اعتبار كل هذه الجوانب للعالميَّة ذات أبعاد متساوية مع تلك التي ذكرناها، والمشكلة هي عندما تتكاثر الأقسام لا تعود مفيدة. ولنتجنَّب مثل هذا التكاثر، فإننا نعامل أبعاد العالميَّة هذه علىٰ أنها مجموعات فرعية من العالميَّة الاجتماعيَّة والثقافية. وتبدو العالميَّة السياسيَّة كنوع منفصل أقل من أن تكون ناحية من نواحي أبعادنا الأربع. فجميع أشكال

العولمة هي ذات مضامين سياسيَّة. فمثلاً، منظمة التجارة العالميَّة WTO، ومعاهدة عدم الانتشار النووي NPT، ومعاهدة مونتريال، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كلها استجابة للعولمة الاقتصاديَّة والعسكرية والبيئية والاجتماعيَّة.

من نتائج كوسوفو وتيمور الشرقية كانت الأفكار حول حقوق الإنسان والتدخل الإنساني ضد تشكيل سيادة الدول الكلاسيكية، السمة المركزية للجمعية العامَّة للأمم المتحدة في سنة 1999، إذ ناقش الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان أنه في عصر العالميَّة، «تكون المصلحة الجماعية هي المصلحة القومية»، وقال رئيس جمهورية جنوب أفريقيا تابو مبيكي Thabo Mbeki: «إن عملية العولمة تعيد تعريف مفهوم السيادة القومية وممارستها». وأجاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من الجزائر وهو رئيس سابق لـ«منظمة الوحدة الأفريقية» بأنّه لا ينكر حق الرأي العام بالشمال أن يدين مخالفات حقوق الإنسان، لكن «السيادة هي دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافئ»، وأننا «نحن (أفريقيا) لا نشارك في عملية صنع القرار»[13]. لقد كانت هذه النقاشات حول الآثار السياسيَّة للعولمة الاجتماعيَّة والعسكرية أكثر ما كانت حول العولمة السياسيَّة المتميزة عن أبعادها الاجتماعيَّة والعسكرية.

إن تقسيم العالميَّة إلىٰ أبعاد منفصلة هو بالتأكيد تقسيم قسري نوعاً ما. ومع هذا فهو مفيد للتحليل، لأن التغيرات في الأبعاد المتنوعة للعولمة لا تحدث معاً بالضرورة. فيمكن للمرء أن يقول، وبصورة معقولة مثلاً، إن العولمة الاقتصاديَّة حدثت ما بين 1850 و1914 تقريباً، وظهرت في الإمبريالية وزيادة التجارة وتدفق رؤوس الأموال بين دول مستقلة سياسياً؛ وأن مثل تلك العولمة انعكست بشكل واسع ما بين 1914 و1945. أي أن العولمة نشأت ما بين 1850 و1914 وسقطت ما بين 1914 و1945. لكن العولمة العسكرية نهضت إلىٰ ارتفاعات جديدة ما بين الحربين العالميتين، كما كان الأمر بالنسبة لنواحٍ عديدة

من العولمة الاجتماعيَّة. فانتشار وباء الأنفلونزا في العالم فيما بين 1918 و1919 الذي قضى على 21 مليون شخص قد انتشر جرَّاء انتقال الجنود حول العالم[14]. إذن، هل انحطت العولمة أم نشأت فيما بين 1914 و1945؟ يعتمد ذلك على بعد العالميَّة الذي يشير إليه المرء. تبقى العبارات العامَّة عن العالميَّة لا معنى لها أو مضلّلة إذا لم تسند إليها صفة ما.

العالميَّة الكثيفة: ما الجديد؟

عندما يتكلَّم الناس بصورة عامية عن العولمة فإنَّهم يشيرون بصورة طبيعيَّة إلى الزيادات الحديثة في العالميَّة. فالملاحظات من مثل «العولمة جديدة جوهرياً» تعطي معنى في هذا السياق فقط، لكنها مع ذلك مضلّلة. إننا نفضل أن نتحدَّث عن العالميَّة كظاهرة ذات جذور قديمة وعن العولمة كعملية لزيادة العالميَّة الآن وفي الماضي.

ليست القضية، كم هو عمر العالميَّة، ولكن كم هي «رقيقة» أو «كثيفة» في زمن ما[15]. فمثال العولمة «الرقيقة» أن «طريق الحرير» أوجد روابط اقتصاديَّة وثقافية بين أوروبا القديمة وآسيا. لكن الذي مهَّد الطريق تجار شجعان، كما كان للبضائع التي تمر ذهاباً وإياباً أثر مباشر في طبقة صغيرة (النخبة نسبياً) من المستهلكين على الطريق في البداية. وعلى العكس تشتمل علاقات العولمة «الكثيفة» على علاقات كثيرة عميقة وواسعة أيضاً تؤثّر في حياة كثير من الناس. وتؤثّر عمليات أسواق المال العالميَّة اليوم في الناس من پيوريا Peoria إلى بينانغ Penang. «العولمة» هي العملية التي تصبح فيها العالميَّة «كثيفة» بصورة متزايدة.

غالباً ما يساوى بين العولمة المعاصرة والأمركة، وخاصة من قبل من هم غير أمريكيين، ويحقدون على الثقافة الشعبية الأمريكية والرأسمالية التي تصاحبها. ففي سنة 1999 مثلاً، هاجم الفلاحون الفرنسيّون مطاعم ماكدونالدز حماسةً «لسيادة المطبخ»[16]. وتسيطر على عدد من أبعاد العالميَّة اليوم أنشطة

أساسها في الولايات المتحدة إما في وول ستريت، أو البنتاغون، أو كامبردج، أو وادي السيليكون أو هوليوود. وإذا فكّرنا في محتوىٰ العولمة يجري «تحميله» علىٰ الإنترنت ثم «يفرغ» في مكان آخر، فإن معظم هذا المحتوىٰ يتم تحميله في الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر"[17]. لكن تاريخ العولمة يعود إلىٰ ما قبل هوليوود وبريتون وودز بزمن طويل. فتجارة البهارات وانتشار الأديان البوذية والمسيحية والإسلام عبر القارات سبقا اكتشاف أمريكا بقرون كثيرة وكذلك تشكيل الولايات المتحدة. في الواقع إن الولايات المتحدة نفسها نتاج عولمة القرنين السابع عشر والثامن عشر. إن استيراد اليابان للقانون الألماني، والروابط الجديدة بين اليابان ودول أمريكا اللاتينية مع عدد كبير من السكان من أصل ياباني، وقروض المصارف الأوروبية للأسواق الناشئة في شرق آسيا كلها تؤلّف أمثلة علىٰ العولمة التي لا ترتكز علىٰ الولايات المتحدة. وبالتالي ليست العولمة في جوهرها أمريكية حتى وإن كانت في مرحلتها الحالية متأثّرة بشكل كبير بما يجري في الولايات المتحدة.

العالميَّة اليوم أمريكية المركز، إذ أن معظم الدافع لثورة المعلومات يأتي من الولايات المتحدة، وإن قسماً كبيراً من محتوىٰ شبكة المعلومات العالميَّة يتم إبداعه في الولايات المتحدة. لكن الأفكار والمعلومات التي تدخل الشبكة العالميَّة يجري تفريغها في سياق السياسات القومية والثقافات المحلية التي تقوم بتصفية وتعديل كل ما يصل إليها بصورة انتقائية. وغالباً ما تكون المؤسَّسات السياسيَّة أكثر مقاومة للبث عبر الأمم منها لبث الثقافة الشعبية. فعلىٰ الرغم من أن الطلاَّب في الصين أقاموا نسخة من تمثال الحرية في ساحة تينان من Tiananmen Square في سنة 1989، فإن الصين لم تأخذ بمؤسسات الولايات المتحدة السياسيَّة، ليس هذا بجديد. ففي القرن التاسع عشر كان إصلاحيو ميجي في اليابان Meiji يعرفون الأفكار والمؤسسات الأنغلو أمريكية لكنهم اتجهوا إلىٰ النماذج الألمانية عن عمد لأنها كانت تبدو لهم أكثر تجانساً[18]

بالنسبة للكثير من الدول اليوم، كما يبيِّن فريدريك شوير Fredrick Schauer، فإن الممارسات الكندية الدستورية وتأكيدها الأكبر علىٰ الواجبات أو إن القوانين الألمانية المحددة للخطاب العرقي، هي أكثر تجانساً من تلك التي في الولايات المتحدة[19] وكما يبيِّن فصل كمارك Kamarck فإن الموجة الحالية لتقليد إصلاح الحكومة بدأت في بريطانيا ونيوزيلندا وليس في الولايات المتحدة.

إن الوضع المركزي للولايات المتحدة في الشبكة العالميَّة يخلق «قوة ناعمة»: وهي القدرة علىٰ جعل الآخرين يريدون ما يريده الأمريكيون[20]. لكن العمليات في كثير من الأحوال تبادليَّة أكثر مما هي في اتجاه واحد. إن بعض الممارسات في الولايات المتحدة جذَّابة جداً للدول الأُخرىٰ، تعليمات دوائية أمينة كما في «إدارة الغذاء والدواء»، قوانين أمان في النقل وممارساته، قوانين شفافة للسندات وممارساتها، تحديد التعامل الذاتي ومراقبتها من هيئة السندات والبورصة، والمعايير التي تضعها الولايات المتحدة يصعب تجنّبها أحياناً كما في القواعد التي تحكم الإنترنت نفسها. لكن المعايير والممارسات الأخرىٰ في الولايات المتحدة ـ من الرطل إلىٰ القدم (بدلاً من النظام العشري) إلىٰ عقوبة الإعدام، وحقّ حمل السلاح والحماية المطلقة لحرية التعبير ـ لاقت مقاومة وحتى عدم فهم. إن القوة الناعمة حقيقة لكنها لا تعود إلىٰ الولايات المتحدة في جميع النواحي، وليست الولايات المتحدة هي الوحيدة التي تملكها!

هل يوجد اليوم شيء عن العالميَّة مختلف اختلافاً جوهرياً؟ كل عصر يُبنى فوق عصور أُخرىٰ. ويستطيع المؤرخون أن يجدوا سوابق في الماضي لظواهر في الحاضر لكن العولمة المعاصرة تسير «أسرع وأرخص وأعمق»[21]. إن درجة كثافة العالميَّة تسبِّب كثافة متزايدة في الشبكات، و«سرعة مؤسساتيَّة» متزايدة ومشاركة متزايدة عبر الأمم.

يستخدم علماء الاقتصاد عبارة «آثار الشبكة» ليشيروا إلىٰ الحالات التي يصبح فيها منتَج ما ذا قيمة كبيرة عندما يستعمله عدد كبير من الناس. وهذا

يفسّر لم تسبّب الإنترنت بهذا التغيير السريع[22]. ويناقش جوزيف ستغلتز Joseph Stiglitz، كبير علماء الاقتصاد السَّابق في البنك الدولي، أن الاقتصاد القائم علىٰ المعرفة يولِّد «آثاراً قوية وسريعة وغالباً ما تنتشر كالنار فتحدث تجديداً أكبر وتطلق سلسلة من تفاعلات المخترعات الجديدة. لكن البضائع ـ كمقابل للمعرفة ـ لا تنتشر دائماً كالنَّار»[23]. فضلاً عن ذلك، كلما ازدادت كثافة الاعتماد المتبادل والعالميَّة كلما أصبحت العلاقات النظاميَّة بين مختلف الشبكات أكثر أهميَّة[24]. يؤثِّر الاعتماد المتبادل الاقتصادي العميق في الاعتماد المتبادل الاجتماعي والبيئي، ويؤثِّر إدراك هذه الصِّلات بدوره في العلاقات الاقتصاديَّة. مثال، يستطيع توسع التجارة أن يولِّد نشاطاً صناعيّاً في دول ذات مقاييس بيئيّة منخفضة، فيتحرَّك بذلك ناشطو البيئة ليحملوا رسالتهم إلىٰ الدول الصناعيّة الحديثة ذات الأنظمة البيئيَّة المتراخية. وقد تؤثِّر الأنشطة الناجمة عن ذلك في الاعتماد المتبادل البيئي (علىٰ سبيل المثال بتخفيض التلوث عبر الحدود) ولكن قد تولِّد حقداً في البلاد الصناعيَّة الحديثة فتؤثِّر في العلاقات الاجتماعيَّة والصناعيَّة.

إن اتساع العالميَّة يعني حدوث اتصالات قوية علىٰ مستوىٰ العالم، وبنتائج لا يمكن التنبؤ بها أحياناً. حتى وإن قمنا بتحليل كل خيط منفرد من خيوط الاعتماد المتبادل بين مجتمعين، يمكن أن تفوتنا الآثار المتعاونة للعلاقات بين هذه الروابط بين المجتمعين.

توضح العالميَّة البيئيَّة النقطة جيداً. عندما اكتشف العلماء في الولايات المتحدة غاز كلوروفلوروكاربون CFC في العشرينات ابتهجوا وابتهج الكثيرون لتوافر مثل هذه المواد الكيميائيّة النشيطة في مجال التبريد (وأغراض أخرىٰ) والتي كانت خاملة كيميائياً وبالتالي غير عرضة للانفجار والاحتراق. في السبعينيات من القرن الماضي فقط أصبحت موضع شك، وفي الثمانينيات ثبت أن CFC استهلكت الأوزون من طبقة الستراتوسفير التي تحمي الإنسان من

الأشعة فوق البنفسجية الضارَّة. إن الشعار البيئي «كل شيء متصل بشيء آخر» يحذِّرنا من وجود آثار غير متوقعة لأنشطة الإنسان من إشعال الوقود الفحمي (فيولد تغيراً في المناخ) إلىٰ تعديل المحاصيل المعدَّة للطعام تعديلاً وراثياً.

كما يرى فصل وليام سي. كلارك William C. Clark، أن العالميَّة البيئيَّة ذات نتائج سياسيَّة واقتصاديَّة واجتماعيَّة. فاكتشاف خصائص CFC والمواد الكيميائية الأخرىٰ المتعلقة باستنفاد الأوزون، جعل هذا الموضوع يحتل جداول أعمال الاجتماعات الدولية، داخل الدولة، وفي ما بين الدول. كما أدَّىٰ إلىٰ تناقضات بين الأُمم حوله، وفي النهاية أدى إلىٰ سلسلة من الاتفاقيَّات، ابتداء من مونتريال في سنة 1987، لتنظيم إنتاج مثل هذه المواد وبيعها. ونتج عن هذه الاتفاقيات عقوبات تجاريَّة ضد مخالفيها، وبذلك تكون قد أثَّرت في العالميَّة الاقتصاديَّة. ولقد أيقظت أيضاً وعي الناس حول الأخطار البيئيَّة مُساهمةً بذلك إسهاماً كبيراً في بثِّ أفكار ومعلومات (عالميَّة اجتماعيَّة) حول الأساليب البيئيَّة تؤثر في البشر.

شكل آخر من أشكال شبكة الاتصالات تُقدمه علىٰ المستوىٰ العالمي آثار الأزمة المالية التي بدأت في تايلاند في تموز 1997. لم يكن متوقعاً أن يكون لما بدا في البداية أنَّه أزمة مصرفية وعملة منعزلة في بلدٍ صغير ذي «سوق ناشئة»، آثار عالميَّة قاسية. فقد ولّدت فزعاً مالياً في أماكن أخرىٰ في آسيا، وخاصة كوريا وأندونيسيا، وشجَّعت اجتماعات طارئة علىٰ أعلىٰ المستويات في عالم المال فأعدت خططاً ضخمة للنجاة قدَّمها صندوق النقد الدولي، وأدَّت إلىٰ فقدان الثقة في الأسواق الناشئة وكفاءة المؤسسات المالية الدولية. وقبل أن يتوقَّف فقدان الثقة الجاري هذا، عجزت روسيا عن سداد ديونها (في آب 1998)، وتوجب إنقاذ إدارة رؤوس الأموال علىٰ المدىٰ الطويل، صندوق وقاية قائم في الولايات المتحدة، إنقاذاً مفاجئاً بواسطة خطة وضعَت بالتعاون مع «الاحتياطي الاتحادي» في الولايات المتحدة. وطلبت البرازيل، حتى بعدما بدأ

الشفاء، قرضاً ضخماً من صندوق النقد الدولي IMF وخفضت قيمة عملتها تجنباً للانهيار المالي في كانون الثاني 1999.

لم تكن ضخامة الاستثمار الخارجي النسبية في سنة 1997 أمراً غير مسبوق. فقد كانت الأسواق المالية أكثر تكاملاً بحسب بعض المقاييس في بداية القرن العشرين مما كانت عليه في نهاية القرن. فقد كان تدفق المال الصافي من بريطانيا خلال العقود الأربعة قبل سنة 1914 بمعدل 5٪ من مجمل الناتج المحلي بالمقارنة مع 2٪ إلىٰ 3٪ للدول الغنية اليوم[25]. وحقيقة أن الأزمة المالية لسنة 1997 كانت علىٰ مستوى عالمي كانت لها سوابق: «فالاثنين الأسود» في وول ستريت 1929، وانهيار البنك النمسوي «كريديت أنستالت» في سنة 1930 أطلقت أزمة مالية وكساداً علىٰ مستوىٰ العالم. (مرة ثانية ليست العالميَّة جديدة). لقد كانت الروابط المالية بين المراكز المالية الكبيرة عرضة لانتشار الأزمة، فزيادة السحوبات من المصارف تحدث سحوبات في أماكن أخرىٰ، ويؤدي إخفاق المصارف في نظام ما حتى إلىٰ إخفاقات دائنين بعيدين. ولكن علىٰ الرغم من زيادة التعقيدات المالية في هذا العصر، بالمقارنة مع فترة ما بين الحربين، تبقى الأزمات غير متوقعة بالكامل تقريباً لدىٰ الاقتصاديين والحكومات والمؤسسات المالية العالميَّة. أصدر البنك الدولي مؤخراً تقريراً بعنوان «المعجزة الآسيوية» في سنة 1993، فزاد تدفق الاستثمار علىٰ آسيا زيادة سريعة إلىٰ قمة جديدة في سنة 1996 وبقي عالياً حتى وقعت الأزمة. في كانون الأول من سنة 1998، قال رئيس «مجلس الاحتياطي الاتحادي» آلان غرين سبان Allan Greenspan: «لقد تعلمت خلال الاثني عشر شهراً الماضية كيف يعمل النظام المالي العالمي الجديد أكثر مما تعلمته في السنوات العشرين الماضية»[26]. وكما يقول ديڤيد هيلد David Held وآخرون: إن ما يميِّز العولمة المعاصرة عن الفترات السابقة هو الضخامة العظمىٰ والتعقيد والسرعة[27].

توجد أيضاً صلات بينية مع العالميَّة العسكرية. ففي سياق القوتين

العظميين مثلت نهاية الحرب الباردة عولمة عسكرِّية. وأصبحت الخلافات أقل صلة بتوازن القوىٰ. لكن نشوء العولمة الاجتماعيَّة كان له تا.. معاكس. فالاهتمامات الإنسانية المتفاعلة مع الاتصالات العالميَّة أدَّت إلىٰ .. ل بعض الصراعات دراميَّة، فأدَّت إلىٰ تدخّل عسكري في أماكن مثل الصومال والبوسنة وكوسوفو. وفي الوقت نفسه، ثَمَّ تجاهل بعض الصراعات البعيدة كما في جنوب السودان حيث ثبت أنَّها أقل وصولاً. وعلىٰ المستوىٰ التكتيكي، يسبِّب عدم التكافؤ في القوة العسكرِّية العالميَّة والاتصالات بين الشبكات نشوء احتمالات جديدة للحروب. فعلىٰ سبيل المثال، في محاولة لرسم استراتيجيَّة تقاوم الولايات المتحدة، يقترح بعض الضباط في الصين الإرهاب ونشر المخدرات وتلويث البيئة وإكثار فيروسات الكومبيوتر. ويقولون إنه كلما زاد تعقيد المجموعة ـ كالإرهاب والحرب الإعلامية والحرب المالية مثلاً ـ كانت النتائج أفضل. فمن ذلك المنظور «الحرب غير المحددة» يتزاوج العمل الكلاسيكي الصيني «فن الحرب» للكاتب سون تسو Sun Tzu، مع التقنيَّات العسكرية الحديثة والعولمة الاقتصاديَّة»[28].

النقطة العامة هي أن ازدياد كثافة العالميَّة ـ أي كثافة شبكات الاعتماد المتبادل ـ ليست مجرد فرق عن الماضي بالدرجة، فالكثافة تعني أن علاقات مختلفة من الاعتماد المتبادل تتقاطع بصورة أعمق في الكثير من النقاط المختلفة. وبالتالي إن آثار أحداث في منطقة جغرافية واحدة وفي بُعد واحد، يمكن أن يكون لها آثار عميقة في مناطق جغرافيَّة أخرىٰ وفي أبعاد أخرىٰ. وكما في النظريات العلمية حول «الفراغ» وأنظمة الطقس، يكون لأحداث صغيرة في مكان ما آثار جسيمة تكون نتائجها واسعة فيما بعد أو في مكان آخر[29]. يصعب فهم مثل هذه الأنظمة، لذلك لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وفضلاً عن ذلك، عندما تكون هذه الأنظمة إنسانية، يجدّ الإنسان في عمله ويجتهد لأن يتفوَّق علىٰ الآخرين وليكسب ميزة اقتصاديَّة أو اجتماعيَّة أو عسكرية عن طريق التصرف

بشكل لا يمكن التنبؤ به. نتيجة لذلك، يجب أن نتوقَّع أن تكون العالميَّة مصحوبة بشك يتفشَّى. وسوف يكون التنافس مستمراً بين التعقيد والشك من جهة، وجهود الحكومات والمشاركين في الأسواق وآخرين لفهم وإدارة هذه الأنظمة المعقَّدة والمتشابكة بصورة متزايدة من جهة أخرىٰ.

العولمة ومستويات الحكم

نقصد بالحكم الإجراءات والمؤسسات، رسمية وغير رسمية، التي تقود وتكبح الأنشطة الجماعية لجماعة ما. والحكومة جزء فرعي يتصرَّف بسلطة ويضع التزامات رسميَّة. ولا يحتاج الحكم بالضرورة لأن تقوده حكومات فقط ومنظمات عالميَّة تفوضها الحكومات بسلطة ما. إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة وروابط الشركات، والمنظمات غير الحكومية وروابط المنظمات غير الحكومية، وغالباً ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية لإبداع الحكم، وأحياناً بدون سلطة حكومية.

علىٰ عكس بعض التنبؤات، إن الدولة ـ الأمة (القومية) ليست علىٰ وشك أن تستبدل بوصفها الأداة الرئيسة في الحكم المحلي والعالمي. توجد كتابات واسعة عن آثار العالميَّة في الحكم المحلي، وهي برأينا توصل إلىٰ استنتاجات متقاربة جداً (وهي موجزة هنا). فنحن نعتقد بدلاً من ذلك أن دولة الأمة يكملها ممثِّلون آخرون ـ القطاع الخاص والقطاع الثالث ـ في جغرافيَّة أكثر تعقيداً. فدولة الأمة هي الممثِّل الأهم علىٰ مسرح السياسة العالميَّة، لكنها ليست الممثِّل المهم الوحيد. فإذا فكَّر المرء في مكان اجتماعي وسياسي في سياق شبكة من تسع خلايا، فإن معظم أنشطة الحكم ستحدث خارج المربع الذي تمثِّله رؤوس الأموال القومية للدول القومية (الشكل 1 ـ 1).

ليست جغرافية الحكم هي الأكثر تعقيداً فقط، لكن شروطه وأحواله هي كذلك في المستويات الثلاثة. يناقش لورانس ليسينغ Lawrence Lessing بقوله يمكن أن يتحقَّق الحكم بالقانون والمبادئ والأسواق والعمارة. لنأخذ مثالاً

محلياً، يستطيع المرء تخفيف سرعة المرور في الجوار بفرض حدود للسرعة، أَو بوضع شواخص «الأولاد يلعبون»، أَو بمخالفة زيادة السرعة، أَو ببناء مطبات للسرعة في الطرقات. يصف ليسينغ Lessing عالمَ الإِنترنت بأنه عالمٌ ينتقل فيه الحكم من القانون الذي تضعه الحكومات إِلىٰ هندسة العمارة التي تصنعها الشركات. «إِذن، ينتقل التنظيم الفعَّال من صانعي القانون إِلىٰ واضعي الرموز»[30]. وفي الوقت نفسه تضغط الشركات الخاصَّة علىٰ الحكومات من أجل أنظمة قانونية أفضل علىٰ النطاق المحلي والدولي كما يفعل ممثلون من القطاع الثالث. ليست النتيجة زوال دولة ـ الأمَّة، بل تحولها وخلق سياسات في أماكن جديدة متنافسة.

الشكل 1 ـ 1

أنشطة الحكم

	قطاع ثالث	حكومي	خاص
فوق الأمة	منظمات غير حكومية NGO's	منظمات حكومية عالمية IGO's	شركات عبر الأمم TNC's
قومي	بدون أرباح Non Profits	مركزي Central	شركات Firms
تحت قومي	محلي Local	محلي Local	محلي Local

يستخدم كثير من الكتَّاب عندما يتحدَّثون عن الحكم في العالميَّة ما يشير إِليه هيدلي بول Hedley Bull وهو «القياس المحلي»[31]. فمن الطبيعي أن يفكر

الناس بالحكم العالمي كحكومة عالميَّة لأن القياس علىٰ ما هو محلي أمر مألوف. فمثلاً يقول مايكل ساندل Michael Sandel «كما أن تأميم الاقتصاد الأمريكي في القرن التاسع عشر أدَّىٰ إلىٰ تأميم الحكومة الأمريكية في الفترة التقدمية، فكذلك يجب أن تؤدي عولمة الاقتصاد العالمي إلىٰ حكومة عالميَّة»[32]. لكن البنية الاتحادية كانت موجودة في الولايات المتحدة وارتكزت علىٰ اللغة المشتركة والثقافة السياسيَّة المشتركة. (حتى هذا لم يمنع نشوب حرب أهليَّة دموية في منتصف القرن).

مثال آخر هو تقرير الأمم المتحدة حول تطور العالم، فهو يصور الحكم العالمي بعبارات مثل تقوية مؤسسات الأمم المتحدة، ويدعو إلىٰ مجلسين للجمعية العامَّة مثلاً، وإلىٰ صندوق استثمار يقوم بإعادة توزيع عائدات الضرائب علىٰ العمليات العالميَّة، وإلىٰ مصرف مركزي عالمي[33]. لكن بنية الدولة وولاء الناس لدول معينة هما ما يمكّن الدول من إيجاد صلات في ما بينها ومعالجة قضايا الاعتماد المتبادل، ومقاومة الاندماج وحتى، وإن كان يبدو مبرراً، علىٰ أُسس وظائفية بحتة. وبالتالي يبدو تحقيق حكومة عالميَّة احتمالاً بعيداً خلال حياتنا، علىٰ الأقل في غياب تهديد عالمي طاغ لا يمكن أن يعالج إلاَّ بطريقة موحدة. في غياب مثل هذا التهديد يبدو من غير المحتمل أن ترغب شعوب مائتي دولة في أن تعمل علىٰ القياس المحلي لدخولها في القرن الجديد. قد تكون الحكومة العالميَّة مرغوبة أو غير مرغوبة ـ ونعتقد أنه سيكون لذلك نتائج متعاكسة كثيرة ـ لكن علىٰ أي حال لن يكون احتمالاً ملائماً.

علىٰ الرغم من أننا نعتقد أن الحكومة العالميَّة ملائمة، فإننا لسنا راضين عن نتائج العولمة دون وجود بعض وسائل الحكم المتماسكة. قدم كارل بولاني Karl Polanyi حجة قوية على أن عجز السياسة في التعامل مع الآثار المدمِّرة لعولمة القرن التاسع عشر ساعد في نشوء الاضطرابات الكبيرة في القرن العشرين، الشيوعيَّة والفاشيَّة[34]. وعلىٰ نفس النسق قام جيفري وليامسن Jeffery

Williamson مؤخراً بتوثيق كيف أسهمت عولمة القرن التاسع عشر إسهاماً قوياً في إلغاء العولمة بالحروب البينية[35]. فبدون تنظيم ـ أو ما كان يُعرف تقليدياً بالحماية ـ يمكن أن يصبح انعدام الأمان الشخصي للكثير من الناس أمراً لا يُطاق. وكما قال بولاني Polanyi بميله الدرامي، «إن السماح لآلية السوق بأن تكون الموجه الوحيد لمصائر البشر وبيئتهم الطبيعية. . . . . . لسوف يسبّب دمار المجتمع»[36].

إذا كانت الحكومة العالميَّة غير ملائمة، وكانت وصفة «دعوه يعمل» عودة إلىٰ الوراء، فنحن بحاجة إلىٰ البحث عن حل وسط: مجموعة ممارسات لحكم يطور التنسيق ويوجد صمامات أمان للضغوط السياسيَّة والاجتماعيَّة، وموافقة مع الحفاظ علىٰ الدول القومية باعتبارها الشكل الأساسي للتنظيم السياسي. وبرأينا تشمل هذه الترتيبات نسقاً من العوامل غير المتجانسة، من القطاع الخاص والقطاع الثالث إضافة إلىٰ الحكومات. ولن تعمل العوامل الحكومية بالضرورة بأوامر من المستويات العليا للحكومات. وتعتمد كفاءة مثل هذه القوىٰ علىٰ الشبكات التي تتواجد فيها وعلىٰ مراكزها في هذه الشبكات. ولا يحتمل أن يكون أي ترتيب هرمي مقبولاً أو فعَّالاً في الشبكات الحاكمة.

يمكن للمرء أن يشير بصورة عامَّة إلىٰ بنى الحكم التي نتصوَّرها علىٰ أنَّها «القلة المشبكة». مشبكة ـ لأن أفضل وصف للعالميَّة هو أنَّها مشبكة أكثر من كونها مجموعة تسلسل هرمي، وقلَّة ـ لأن الحكم علىٰ المستوى العالمي مقبول فقط إن لم يسيطر علىٰ الحكم القومي وإن كان تدخّله في سيادة الدول والمجتمعات مبرراً بوضوح بعبارات النتائج التعاونيَّة.

ليس الحديث عن «القلَّة المشبكة» حلاً لمشكلات الحكم العالمي، ولكن لمجرد الإشارة إلىٰ ردّ فعل عام عليه. وعلىٰ الأخص، إن مثل هذه العبارة تحتج بحجَّة المسؤولية التي هي أمر عام في الشرعية الديمقراطيَّة.

العولمة والحكم المحلي

الكتابات حول أثر العالميَّة في الحكم كثيرة. ويبدو لنا أن أكثر الأعمال إقناعاً يجمع عدداً من الاستنتاجات التي تقول باستمرار أهمية دولة ـ الأمة، وبالفعل، إن البُنى الداخلية للدول سوف تكون حاسمة في قدرة هذه الدول علىٰ التكيف مع العولمة وآثارها.

أولاً، من المهم أن لا نبالغ بمدىٰ التغيّر في المستقبل القريب. كما يوضح فرانكل Frankel ورودريك Rodrik، لا يزال أمام التكامل الاقتصادي طريق طويل يسلكه. فمن وجهة نظر اقتصاديَّة بحتة يمكن اعتبار هذا «نقص كفاءة». ولكن من منظور سياسي اقتصادي يمكن أن يسمى ذلك «نقص كفاءة مفيد»، فهو يوجد عازلاً للفروق السياسيَّة المحلية بينما يسمح بانفتاح علىٰ الاقتصاد العالمي. ومع مرور الوقت، وتكامل السوق سوف يتآكل نقص الكفاءة المفيد هذا. إن الأجهزة السياسيَّة القومية ذات آثار قوية فلا يمكن مسحها بواسطة التكنولوجيَّات. علىٰ سبيل المثال، تظهر دراسات جون هيلي ويل John Helli well أن للحدود القوميَّة آثاراً قوية في النشاط الاقتصادي حتى في أمريكا الشمالية. فتتاجر تورنتو مع ڤانكوڤر عشر مرات أكثر مما تتاجر مع سياتل. وتزدهر تجارة الإلكترونيات لكنَّها لا تزال جزءاً صغيراً من المجموع العام حتى في الولايات المتحدة. ويوضح جيفري غاريت Geoffery Garrett أنَّه علىٰ الرغم من الحديث عن تضاؤل سيادة السياسة، «لم تشجع العولمة انتشار سباق سياسي إلىٰ قاع التحرر الجديد بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD كما لم تفعل الحكومات التي تصر علىٰ سياسات التدخّل ولم يعجزها سحب رأس المال المدمر»[37].

ثانياً، قد تكون للعولمة آثار قوية في السياسات التوزيعيَّة واللامساواة، لكن هذه التأثيرات ليست واضحة بالنسبة للعولمة المعاصرة كما كانت في القرن التاسع عشر. فالمقولات العالميَّة حول زيادة اللامساواة المحليَّة واللامساواة

العالميّة. وعلىٰ العموم من نظرية هيكسكر ـ أوهلن Heckscher-Ohlin، يجب أن نتوقَّع زيادة في اللامساواة في البلاد الغنية (رأس المال والعمالة الماهرة وعوامل وفيرة يجب أن تربح علىٰ حساب العمالة غير الماهرة)، ولكن يجب أن نتوقَّع زيادة المساواة إلىٰ درجة ما علىٰ الأقل ـ علىٰ الأقل في ما يخص العمالة المستخدمة في السوق ـ في الدول النامية. وكما يظهر فصل غرندل Grindle، الحقيقة قد تكون أكثر تعقيداً من النظرية ـ طبيعة النظام السياسي وضعف المؤسَّسات قد يكونان حاسمين في الدول النامية؛ لكن النقطة هي أن الخط الأساسي لتوقعاتنا الاقتصاديَّة يجب أن يكون مختلفاً بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

بعبارة اقتصاديَّة، تستفيد العمالة الرخيصة في الدول الأفقر من التجارة والهجرة، وتعاني العمالة الرخيصة في الدول الغنية. كان هذا صحيحاً في أواخر القرن التاسع عشر بالنظر إلىٰ ضخامة الهجرة. ويستنتج جيفري ليامسن Jeffery Williamson «أن تجمع القوىٰ في أواخر القرن التاسع عشر اشتمل علىٰ تقارب أسعار السلع وتوسّع التجارة واللحاق بالتقنيات وتراكم رأس المال البشري، لكن الهجرة الكبيرة كانت القوة المركزية بشكل واضح»[38]. ففي بعض العلاقات ـ مثل العلاقات بين بريطانيا والولايات المتحدة ـ كان أثر هيكسكر ـ أوهلن Heckscher-Ohlen؛ ولكن لم يكن هاماً في أمثلة أخرىٰ: قد يكون هيكسكر ـ أوهلن التقطا الإشارة الصحيحة لكنهما لم يكونا مناسبين تماماً عندما تعلَّق الأمر بالمستويات الضخمة[39].

تدفع هجرة العمالة العولمة المعاصرة أقل مما فعلت في القرن التاسع عشر، حتى إن المضامين المعاصِرة لمقولة ليامسن Williamson غامضة. يحتمل أن تؤدي العولمة بشكل تجارة بين دول غنية ودول فقيرة إلىٰ زيادة عدم المساواة فى الدخل في الدول الغنية، كما كان من الممكن أن يتنبأ هيكسكر وأوهلن[40]. ولكن في القرن التاسع عشر كان لانتقال رأس المال النتيجة العكسية لأن رؤوس الأموال ذهبت بمعظمها إلىٰ الدول ذات الأجور العالية

والمصادر الطبيعيَّة غير المستغلَة[41]. الولايات المتحدة الآن مستورد كبير لرؤوس الأموال على الرغم من أنَّها دولة ذات أجور عالية. لذا فعلى أساس عالمي يمكن لهذا الشكل من العولمة أن يخلق اختلافاً أكثر مما يخلق تقارباً. فالهجرة هامَّة الآن، وهي التي تولِّد تقارباً، لكنها ليست هامة بالدرجة التي كانت عليها في القرن التاسع عشر[42]. ثمة أسباب قوية لزيادة اللامساواة في الدول الغنية كالتقنية واختلاف تركيبة القوى العاملة بشكل خاص. يقدم فصل فرانكل Frankel تقارير فيها تقديرات عامة عن أن التجارة مسؤولة عن 5٪ إلى 33٪ من زيادة الفروق بالأجور. لسنا مؤهلين لأن نصنف هذه الأمور، لكن الجدير بالملاحظة أن مثل هذه التقديرات في الأدبيات الاقتصاديَّة التحليليَّة لا تمنع «العولمة» من تحمل لوم سياسي عن اللامساواة بالدخل. حتى وإن كان التغير المنحاز إلى المهارة التقنية هو السبب الأول لزيادة اللامساواة بالدخل في البلاد الغنية خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن العولمة ستكون مثيرة للخلاف سياسياً[43].

ثالثاً، يختلف تأثير العولمة في الدولة اختلافاً كبيراً بسبب النظام السياسي الاقتصادي[44]. واحدة من طرق التفكير في هذه القضايا هي في عبارة «أنظمة الإنتاج». ففي أنظمة السوق تؤدي العولمة إلى عدم تساوٍ بالدخول لأن أسعار السوق ترتفع للعمالة الماهرة ولأن انقسام العمالة يزداد. في الدول الديمقراطية الاجتماعيَّة ذات الرفاه تحد دفعات التمويل من اللامساواة لكنها تنتج بطالة[45]. في أسلوب الأجهزة اليابانية، تضع العولمة ضغوطاً على نظام العمل طيلة الحياة وعلى أحكام أخرى لتأمين الرفاه من قبل المؤسسة بدلاً من الدولة. بصورة عامة تتفاعل العولمة مع السياسات المحلية؛ فليس صحيحاً أن العولمة تنتج الآثار نفسها في كل مكان (فتدمر دولة الرفاه بصورة أقل كثيراً أو تدمر قوة الدولة)[46] أو أن ليس للعولمة علاقة. يمكن اتخاذ عدة طرق سليمة للتعامل مع آثار العولمة بالاعتماد على تاريخ وبُنى والسلوك ـ إن تصور «سترة تكتيف» ذهبية واحدة لا يقوى على البقاء.

هل توقظ العولمة مؤسسات الدولة؟ تختلف الإجابة باختلاف نوع الدولة ونوع الوظيفة. صحيح أن قيود السوق علىٰ الدولة أكبر مما كانت عليه قبل ثلاثة عقود، لكن النتائج تختلف اختلافاً كبيراً. تشعر فرنسا وألمانيا والسويد بضغوط السوق لكن يبقى جوهر رفاه هذه الدول قوياً. لكن بعض الدول وهي الأقل نمواً تشعر بضغوط السوق، لكنها لا تمتلك شبكات أمان قوية أو مؤسَّسات حكومية لتبدأ بها. إن انتقال المال والعمالة الماهرة عبر الأمم تقطع القوىٰ الضريبية، وتجعل الاتصال عبر الأمم والإنترنت أكثر صعوبة وكلفة علىٰ سلطات الشرطة لكي تضبط المواطنين. وكما يوضح غرندل Grindl، إن بعض البلاد الأقل نمواً قد تمتلك مؤسَّسات ضعيفة (لأسباب تاريخيَّة وثقافية) لا يستطيع معها قادتها التغلّب علىٰ التحديات التي تضعها العولمة. وبالنسبة لدول نامية أخرىٰ زادت العالميَّة الاقتصاديَّة من قوة مؤسسات الدولة وذلك بخلق قاعدة اقتصاديَّة أكثر قوة، انظر التنمية في سنغافورة أو ماليزيا أو كوريا. كما يبين فصل سايك Saich، الصين حالة خاصة. وتقول ليندا وايس Linda Weiss إنه يوجد تحول في وظائف الدولة أكثر من إضعافها[47]. إن استنتاجنا الكبير حول كيفيَّة تأثير العالميَّة في الحكم المحلي هو استنتاج حذر. طبعاً تحدث تأثيرات قوية، لكن التعميم حول أثر العالميَّة في دولة الأمة يختلف بحسب حجم وقوة، ثم الثقافة السياسيَّة المحلية للدول المشمولة.

من منظور الحكم إن ما يلفت النظر في النصف الثاني للقرن العشرين هو الفعالية النسبية في جهود الدول للاستجابة للعولمة. كما كانت دولة الرفاه خطوة كبيرة. إذا كانت قصة بولاني Polanyi حول عجز السياسات في التعامل مع الآثار المدمِّرة لعولمة القرن التاسع عشر صحيحة أم لا، فقد تمّ التمسّك بوجهات النظر تلك. تم التوصل بعد الحرب العالميَّة الثانية إلىٰ حل وسط في البلاد الغنية التي سماها رغي Ruggie «التحرر المثبت embedded Liberalism»[48]. وكان ثمن الاقتصاد المفتوح شبكة أمن اجتماعي. ويبين

رودريك Rodrik أن الانفتاح ودولة الرفاه مترابطين ارتباطاً عالياً. ورافقت دولة الرفاه تنمية الأنظمة العالميَّة في مجالات كالمال والتجارة وصممت بحيث تشجع التعاون بين الدول. وكانت النتيجة في النصف الثاني من القرن العشرين أنَّها كانت فترة ملحوظة كان فيها النمو الاقتصادي قوياً بصورة كبيرة علىٰ الرغم من فترات كساد، كما أصبح فيها الاقتصاد المنفتح متعدداً ومتقدماً علىٰ منتجات الآخرين وتدفق رؤوس أموالهم.

السؤال الكبير هو إن كان العصر المقبل من العولمة الاقتصاديَّة مختلفاً بسبب المتغيرات في درجة الاعتماد المتبادل المؤدي إلىٰ تحولات أساسية، أم بسبب ثورة المعلومات[49]. من وجهة نظر كينيث Kenneth والتز Waltz، كلما كثر تغير الأشياء، فإنها تبقى علىٰ حالها. «تختبر التحديات المحلية والخارجية حماسة الدول. تفشل بعض الدول وتجتاز دول أخرىٰ الاختبار بصورة رائعة. وفي الأزمنة الحديثة يفلح عدد كاف من الدول في الحفاظ علىٰ النظام العالمي سائراً كنظام دول. تتنوع التحديات وتتحمل الدول»[50]. وعلىٰ النقيض يصرِّح بعض الكتَّاب بأن الدولة، وهي عامل سيادة خارجي «سوف تصبح شيئاً من الماضي»[51]. ويقول المتنبئون من عصر المعلومات أن الفضاء الإلكتروني يحل محل الفضاء الأرضي ويجعل ضوابط الحكومات القومية أمراً مستحيلاً.

عندما يمتزج التغير السريع والأساسي مع الاستقرار يصبح من الصعب أن تضع توازناً بسهولة. فالقول بأن الدولة تتحمّل هو أن نتغاضىٰ عن العوامل الهامَّة الأخرىٰ التي تبرز وعن القيود التي قد تفرضها علىٰ سيادة الدولة. ولكن القول إن «كل شيء مختلف»، فهو التغاضي عن حقيقة أن الدول الحديثة مرفهة ومتعددة المصادر. بينما تصبح الحدود أكثر قابلية للتسرب، وهذه حقيقة، وتصبح بعض القيود أكثر إشكالية، فلن يكون مستقبل الحكم المحلي سهلاً جداً، لقد بنى شبكة الإنترنت أصلاً بعض خبراء الكمبيوتر ذوو ثقافة متحرِّرة ومعادية للحكومة، ولكن سرعان ما غيَّرت التجارة هذه الشبكة. فالإجراءات

التجارية لتوثيق الاعتماد تخلق إطاراً يسمح بتنظيم خاص ويخلق كيانات تجارية يضع وجودها أهدافاً لتغطية التنظيم العام[52].

كما في الأدبيات الاقتصاديَّة حول العالميَّة ودولة الأمة، ليس من المحتمل أن يكون الجواب أن «كل شيء متغير» أو «لا شيء متغير». قد يكون الموضوع واحداً عن تآكل السلطة أو الحفاظ عليها أقل من أن يكون عن التغيرات بطريقة تفكيرنا حول المكان. فبينما تعبر الرسائل العالميَّة الإلكترونية للتجارة الحدود بحرّيَّة فإن العمليات التي يتم بها إنتاجها غالباً ما تشتمل علىٰ إعادة تشكيل المكان المادي. ويشير ساسين Sassen إلىٰ «إعادة توضع السياسات» من العواصم القومية إلىٰ مدن عالميَّة تؤلِّف «جغرافية اقتصاديَّة جديدة للمركزية» وهي واحدة تجتاز الحدود القوميَّة وكذلك الحدود بين الشمال والجنوب[53].

توقعاتنا أن الحكم سيبقى مركزاً في دولة الأمة. وسوف تبقى قوة الدولة هامة جداً، كما يبقى توزع القوة في ما بين الدول. وسواء بقيت الولايات المتحدة مسيطرة أم نجح آخرون في تحديها، فإنَّها سوف تؤثِّر في العالميَّة تأثيراً جوهرياً وفي حكمها أيضاً. ولكن قد تصبح صورة «الدولة» مضللة بصورة متزايدة لأن وكالات الدول مرتبطة بشبكات مع ممثلي القطاع الخاص والقطاع الثالث. وسوف تصبح الشبكات في ما بين الحكومات أكثر أهمية، كما سوف تصبح كافة العلاقات عبر الأمم من جميع الأنواع[54]. وكما يصف براون Brown وآخرون في فصلهم، سوف يحدث اختلاط بين ائتلافات من أجزاء من الحكومات، ومن منظمات غير حكومية، فقد تتحالف ضد أجزاء أخرىٰ من الحكومات المتحالفة مع شركات عبر الأمم. سوف تصبح الشبكات العالميَّة أكثر تعقيداً. كما يقول كوغليانيس وهارلي وماير شونبرغر Cogliance, Hurley, Mayer - Schoenberger، سوف يحتاج الحكم إلىٰ تعاون متشابك وموسع ويحتمل أن تصبح القواعد المنظمة هرمياً أقل فعالية.

حكم العالميَّة: أنظمة، وشبكات، ومبادئ

ليس حكم العالميَّة نفس الحكومة العالميَّة، والقياس المحلي غير كاف. ليس النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين مجرد نظام دول وحيدة تتفاعل في ما بينها من خلال الدبلوماسية والقانون الدولي العام والمنظمات العالميَّة. ففي ذلك النموذج، تتفاعل الدول كعوامل تؤلِّف نظاماً عالمياً[55]. لكن تركيز هذا النموذج علىٰ الدولة الواحدة المجسدة يفشل فشلاً كبيراً في توكيد عنصرين أساسيين آخرين من النظام العالمي المعاصر: الشبكات بين العوامل والمبادئ ـ معايير السلوك المتوقع ـ المقبولة علىٰ نطاق واسع من قِبل العوامل. نستطيع اعتبار هذا النِّظام العالمي الهيكل العظمي لنظام العالم المعاصر ـ وهو المهم لعمل النِّظام ككل ـ لكنه ليس النِّظام كله. فهو لذلك نظام مبسّط ومفيد به نبدأ السؤال عن الحكم العالمي، مع أنَّه لا يقدم لنا أساساً لوصف كامل.

استجابات الحكومات علىٰ مشكلات الحكم

لعل أقصر بداية لمعالجة المشكلة أن ننظر إليها علىٰ أنَّها استجابة لمشكلات وفرص تواجهها الدول. تخترع الدول مؤسسات عالميَّة لتسهل التعاون الذي تبحث عنه لتحقيق أغراضها الخاصَّة. لِنَقُلْ بشكل موسَّع، هذا وصف عقلي وظائفي بالمعنى الذي تفسره توقعات النتائج[56]. تتأثَّر المصالح في الدول بأعمال دول وعوامل أخرىٰ، وبالتالي يتطوَّر «الطلب علىٰ الأنظمة العالميَّة»[57]، أي تصبح الحكومات راغبة في استبدال بعض من حرياتها القانونية للعمل حتى يكون لها بعض التأثير في أعمال هذه العوامل الأخرىٰ. أما إذا كان هذا يشتمل علىٰ «تنازل عن السيادة»، فهذه قضية قانونية تعتمد علىٰ صنع ترتيبات. إلىٰ جانب المصالح المحلية البحتة، تقوم عوامل عبر الأمم (هيئات ومنظمات غير حكومية) بتطوير عمليات عبر الحدود يمكن التنبؤ بها، كما تقوم بالضغط لإجراء الترتيبات التي تحقق ذلك. يوضح هذا التفسير الوظيفي وجود مئات المنظمات ما بين الحكومات والأَنظمة التي تحكم قضايا

من فقمات الفراء إلىٰ التجارة العالميَّة. وقد يساعد أيضاً في شرح الجهود لحكم الاستخدام العالمي للقوة بدءاً من معاهدات السلام في لاهاي في نهاية القرن التاسع عشر إلىٰ عصبة الأمم ثم إلىٰ ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

بعض أشكال الحكم هذه فقط هي عالميَّة، وليس بينها ما يشبه صورة «الحكومة العالميَّة»، التي روَّج لها الاتحاديّون العالميون في الماضي، والتي سخرت منها حكومات وخبراء أكاديميّون خلال عدد من العقود الماضية. توجد أمثلة علىٰ الحكم العالمي الرسمي من خلال مؤسَّسات متعددة الجوانب التي تخلق فيها الدول أنظمة عالميَّة وتتخلَّى عن بعض سلطاتها لمنظمات في ما بين الحكومات لتحكم قضايا معينة. ويحدث هذا التفويض إلىٰ مؤسسات واسعة التعريف في السياسة التجارية (منظمة التجارة العالميَّة WTO) وفي السياسة المالية والتنموية (صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي). ويتضح التفويض المحدد في سياسة البيئة، مثلاً، إلىٰ مؤسسة تحكم المواد الكيميائية التي تؤثّر في الأوزون، أو مزارع السمك خارج نطاق أراضي الدول. يتزايد الدور العالمي للمؤسَّسات العالميَّة المكرسة لحماية حقوق الإنسانية ـ اتجاه سوف يتأكد إذا أصبحت محكمة الجنايات العالميَّة International Criminal Court حقيقة. وما نجده علىٰ المستوىٰ العالمي ليس حكومة عالميَّة، بل هو أنظمة مبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عدداً كبيراً من قضايا السياسات العالميَّة. وتتركز جزر الحكم هذه تركيزاً كثيفاً بين الدول المتقدمة، ولكن غالباً ما يكون لها اتساع عالمي.

من المهم أن استجابات الحكومات علىٰ الزيادات في العالميَّة لا تحتاج لأن تأخذ شكل مبادرة أو تأييد لأنظمة متعددة الجوانب علىٰ المستوىٰ العالمي. وبالفعل، إن ثلاث استجابات أخرىٰ واضحة بصورة خاصة:

- وحيدة الجانب. إن بعض الاستجابات وحيدة الجانب، هي انعزالية ومناصرة للحماية مع آثار إزالة العالميَّة. وبعض الأعمال وحيدة الجانب

الأخرىٰ قد تزيد في الحكم العالمي. والمهم بصورة خاصة قبول بعض الدول لمقاييس طوَّرتها دول أخرىٰ. وتراوح هذه العملية علىٰ القياس من العمل الطوعي إلىٰ العمل القسري. يمكن أن يكون قبول مقاييس عامة طوعياً بصورة عالية، مثلاً عندما تتعلم دول وشركات خارج الولايات المتحدة كيف تطبق مقاييس الألفية الجديدة التي صنعت (بكلفة عالية) في الولايات المتحدة، أو عندما يقلدون ترتيبات الآخرين السياسيَّة لحل مشكلات محلية التي عرفوها هم أنفسهم.

ويمكن أن يكون تبنِّي المقاييس العامة طوعياً بشكل جزئي، كما الحال عندما تتبنَّى الدول مبادئ المسؤولية المقبولة عموماً، فتجعل كتبها أكثر شفافية أو تؤسِّس وكالات تنظيمية تقلد فيها مؤسسات دول أخرىٰ[58]. في هذه الحالة، تكون درجة الطوعية محدودة بحقيقة أن الاستثمار الأجنبي أو الفوائد الأخرىٰ يمكن أن توقفها عوامل خارجية قوية إذا لم تنفذ مثل تلك الأعمال. وعلىٰ الطرف الآخر من المقياس، الطرف القسري، توجد ظواهر مثل اعتبار صندوق النقد الدولي IMF، المرتبط ارتباطاً وثيقاً بقبول وجهات نظر الاقتصاد الجمعي التي تتعلَّق بوجهات «إجماع واشنطن Washington consensus». وأخيراً، قد تفرض الدول القوية بكل بساطة مقاييسها علىٰ الضعفاء كما فعلت بريطانيا بأعداء العبودية في القرن التاسع عشر[59].

- حيثما يكون الإجماع الواسع صعباً أو مكلفاً جداً، تسعى الدول لإقامة أنظمة ثنائية الجانب أو أقل عدد ممكن من الجوانب مع عدد قليل من الشركاء الذين لهم تفكير مماثل[60]. فتوجد مئات من الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضرائب؛ واتفاقيات بازل Basle حول الكفاية المصرفية مثلٌ آخر. قد تكون إحدىٰ نتائج هذه الاستراتيجية تغيير الحال الراهن وبالتالي لا تسوء حال المشاركين، أو ربما إجبارهم علىٰ الانضمام إلىٰ إجراءات تجعلهم في حال أسوأ من الوضع الأصلي[61].

- استجابة إقليميَّة. قد ترىٰ الدول نفسها أكثر قدرة علىٰ مسايرة القوىٰ العالميَّة إذا شكَّلت تجمعات إقليميَّة. ففي إقليم ما، يشجع الاعتراف المتبادل بالقوانين والسياسات للدول في ما بينها التعاون دون أن تكون القوانين منسجمة انسجاماً كبيراً. وتقدم التقوية الأخيرة للاتحاد الأوروبي EU مثالاً مبدئياً لهذه الإقليميَّة.

يقوم تركيزنا علىٰ التعاون متعدد الجوانب علىٰ المستوىٰ العالمي، علىٰ الرغم من أن كثيراً مما نقوله يعتمد علىٰ الأَنظمة قليلة الجوانب أَو الأَنظمة الإقليمية. نعتقد أن أشكال التعاون متعدد الجوانب الذي سيطر في النصف الثاني من القرن العشرين تتغيَّر ويجب أن تتغيَّر أكثر إذا كان التعاون متعدد الجوانب سينجح في عالم يتجه نحو العولمة سريعاً. ولكن حتى نقول هذه الحجة، نحتاج أولاً لوصف مجموعتين هامتين من التغيرات التي تحدث، في العوامل الناشطة في قضايا السياسة العالميَّة وعبر الأمم وفي المبادئ التي يعتقد أنَّها متعلِّقة بالتعاون متعدد الجوانب.

عوامل جديدة في الشبكات

لا يمكن تصور القوىٰ العاملة في السياسة العالميَّة علىٰ أنَّها دول. فالشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية تستطيع جميعاً أن تلعب أدواراً مستقلة أَو شبه مستقلة. وتساعد هذه القوىٰ في خلق أَو زيادة معضلات نشر القوة، والشفافية، والطريق المسدود التي تؤثّر في المنظمات الدولية، لكنها قد تلعب دوراً حاسماً في الحكم. وعندما تفعل، فإنَّها تعمل كأجزاء منتظمة في شبكات.

بسبب الانخفاض السريع في كلفة الاتصالات الذي يقلِّل من حواجز الدخول، تصبح عوامل أخرى أكثر مشاركة في الترتيبات الكثيرة للحكم التي لا يسيطر عليها الرؤساء التنفيذيّون أَو المشرعون في الدولة. بعبارة أخرىٰ، يشمل

الحكم العالمي كلاً من القطاع الخاص و«القطاع الثالث» أو المنظمات غير الحكومية إضافة إلىٰ الحكومات.

الشبكات المشتركة عبر الأمم

تستجيب الشركات عبر الأمم إلىٰ غياب الحكم بتقديم أشكال حكم خاصة بها. تشكل شركات الطيران والكومبيوتر أحلافاً في ما بينها لتكسب ميزة تنافسية. أمثلة أخرىٰ تشمل سلاسل السلع التي يقودها البائع أو الشاري[62]. إن كثيراً من ممارسات وضع المقاييس الحسَّاسة هي خاصة. وفي الصناعة الكيميائية مثلاً، تصمم مقاييس «الرعاية المسؤولة» لتتقدم الحكم علىٰ المستوىٰ القومي أو المستوىٰ العالمي[63]. وفي الفضاء الإلكتروني، للرموز المصنَّعة تجارياً تأثير قوي علىٰ قضايا مثل السرية، وحقوق الملكية، وقانون حقوق التأليف. فالقواعد الخاصة بكيفية قبول عرض ما «قد تتفق وقد لا تتفق مع القواعد الخاصة بالعقود في نظام معيَّن. . . تفقد الحكومات المحلية سيطرتها علىٰ القوانين وينتقل صانع القوانين إلىٰ الفضاء الإلكتروني»[64].

المنظمات غير الحكومية NGOs. في العقود الأخيرة من القرن العشرين تزايد عدد المنظمات العالميَّة غير الحكومية من 6000 إلىٰ 26000، وتراوح من حيث الحجم من الصندوق الدولي للطبيعة World Wide Fund for Nature وفيه 5 ملايين عضو إلىٰ منظمات صغيرة في الشبكة. وكما يصف ل. دافيد براون L. David Brown وآخرون، إنَّها تقدم خدمات، وتحرِّك العمل السياسي، وتقدم معلومات وتحليلات. وكمجموعة تقدم مساعدات أكثر مما يقدم جهاز الأمم المتحدة. وإلىٰ جانب تقديمها الخدمات، تقوم بدور مجموعات ضغط وتحريك. فقد وقَّع علىٰ تصريح معاد لمنظمة التجارة العالميَّة أكثر من 1500 منظمة غير حكومية تم نشره علىٰ الشبكة في سنة 1999، تشمل مجموعات من الدول الغنية والفقيرة. وتقدم المجموعات المطلعة علىٰ التكنولوجيَّات تحليلات ومعلومات متطورة أثَّرت في توضيح نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية Chemical

Weapons Treaty وفي المفاوضات الخاصة بتغير المناخ العالمي[65]. وبنظر بعض المحللين، إن الخاسر الحقيقي، في انتقال القوة هذا، الحكومات وخسارتها أقل وضوحاً من خسارة المؤسسات بين الحكومات التي ليس لها قوة علىٰ صانعي السياسة والتي تبدو صورتها العامة بلا وجه وهي فنية.

ينبغي ألاَّ تحلل العلاقات بين القطاعات الثلاثة بشكل انفرادي وأقل من ذلك في الشرط صفر. ويكمل ردود فعل الدولة علىٰ قوىٰ العالميَّة بعض العوامل الخاصة وغير الحكومية، والتي ينافس بعضها أعمال الدولة بينما يكمل بعضها عمل الدولة. وقد تستبدل الشركات بين الأمم الوظائف التشريعية للدولة. ومثال ذلك عندما أوجدت شركة نايكي Nike أو ماتيل Mattel قواعد للسلوك تحكم مقاوليهم الثانويين في دول أقل نمواً، فيحتمل أنَّهم فرضوا قواعد ما كانت لتمر علىٰ مشرعي هوندوراس Honduras أو الهند (وكانت هذه الحكومات ستعارضها في منظمة التجارة العالميَّة).

وبصورة مماثلة، قد تتجنَّب الشركات السلطة القانونية في الحكومة المضيفة لأنَّها تعتبرها بطيئةً أو فاسدة. وتتزايد كتابة العقود التجارية وفيها نصوص حول التحكيم التجاري لتبقى خارج نطاق المحاكم القوميَّة. وتلعب غرفة التجارة العالميَّة دوراً كبيراً. لكن يسر بعض الحكومات أن تضع وكالات خاصة مثل مودي Moody أو ستاندرد Standard وبور Poor معدلات تجعل الشركات الأجنبية تتبع مقاييس وإجراءات ليست في القانون المحلي بالضرورة.

وقد يسر بعض الحكومات أو أجزاء الحكومات أن تؤثِّر المنظمات غير الحكومية NGO's في وضع جداول الأعمال وأن تضغط علىٰ الحكومات الأخرىٰ من أجل عمل ما. والمثال الهام هنا تقدمه المؤتمرات العالميَّة التي ترعاها الأمم المتحدة حول المرأة وقضايا تهم المرأة بشكل خاص، مثل ضبط الولادات. لقد أخذت المنظمات غير الحكومية الدور القيادي في وضع جدول

الأعمال ولكن الحكومات والأمم المتحدة كانت نشيطة أيضاً[66]. أَو فكر بآثار «الشفافية العالميَّة» في كشف الفساد. في مواقف أخرىٰ، تشكل المنظمات غير الحكومية ائتلافات مع بعض الحكومات ضد حكومات أخرىٰ: انظر معاهدة الألغام الأرضيَّة التي جذبت فيها كندا الدعم ضد الولايات المتحدة. وتشارك بعض المنظمات غير الحكومية بانتظام في جلسات بعض المنظمات بين الحكومات مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو البنك الدولي. وفي بعض المواقف مثل حقوق الإنسان واللاجئين تقدم المعلومات الحسَّاسة للحكومات كما تساعد في تقديم الخدمات. وتلعب المؤسَّسات دوراً مماثلاً.

وتصبح المشاركة بين القطاعات الثلاثة أكثر صراحة[67]. فالشركات عبر الأمم، والمنظمات غير الحكومية تعمل معاً أحياناً، وأحياناً أخرىٰ مع منظمات حكومية عالميَّة لتقديم الخدمات. يستخدم سيتي بنك Citibank المنظمات غير الحكومية المحلية في بنغلاديش لتقديم تمويل كبير. وفي سنة 1999 اقترح كوفي أنان Kofi Annan اتفاقاً عالمياً تشترك فيه الشركات مع الأُمم المتَّحدة لدعم التنمية وتقديم مقاييس عمل متطوِّرة. وقدَّمت غرفة التجارة العالميَّة دعمها، شملت التحديثات الأخرىٰ الهيئة العالميَّة للسدود The World Commission on Dams التي تتألَّف من أربعة أعضاء من الحكومات، وأربعة من الصناعات الخاصَّة، وأربعة من المنظَّمات غير الحكومية. وفي حكم التسمية في مواقع الإنترنت ساعدت الولايات المتحدة في إبداع ICANN، وهي منظمة غير حكومية أكملت العمل ولكنها أيضاً عملت مع شركات خاصَّة. ولجأت الحكومة إلىٰ منظمة غير حكومية لأنَّها خشيت أن تكون المنظمة الحكومية العالميَّة بطيئة وثقيلة في التعامل مع قضايا متطوِّرة وسريعة متعلِّقة بالتسمية في مواقع الإنترنت.

بإيجاز، توجد مساحة من التنسيق بين الحكومات في علاقات تنافسيَّة وتعاونيَّة مع قوىٰ القطاع الخاص والقطاع الثالث تقدِّم نوعاً من الحكم في بضع

قضايا في السياسة العالميَّة. يلاحظ، أنه في كثير من هذه الترتيبات، تقدَّمت القدرات شبه القانونية، وإمكانات «التشريع الليّن»، كما تتمثَّل في تطوير قوانين ومبادئ ليِّنة، تقدماً أسرع من «التشريع الصلب» أو الإمكانات التنفيذيَّة، تضع الدول القوانين الرسمية والملزمة للمنظَّمات الحكومية العالميَّة، لكن المنظَّمات الحكومية العالميَّة ذاتها تصبح المفسِّر المهم لقواعدها الخاصة بها، وغالباً ما تذهب القواعد العملية إلىٰ أبعد من تلك القوانين الرسميَّة والمُلْزِمة. وفي خلال ذلك، تبقى بُنى الحكم الرسمي للمنظَّمات الحكومية العالميَّة ضعيفة تماماً وغالباً ما تواجه طريقاً مسدوداً.

المبادئ

إن تغيرات القوىٰ جزء مهم من التغيرات المعاصرة في حكم القضايا العالميَّة. ولقد تزايدت أهمية العاملين في المنظَّمات غير الحكومية والقطاع الخاص الذين يعملون في شبكات متنافسة متنوعة. ولكن يوجد شيء آخر. وكما يبيِّن أصحاب النظريات البنَّاءة، إن الأَفكار المتغيِّرة تؤطِّر الاهتمامات وتحدِّد سيرها. والتقارب بين المعرفة والمبادئ والمعتقدات مقدمة للتقارب بين المؤسَّسات وإجراءات الحكم[68]. والاتصالات بين الأُمم إذا اجتمعت مع الديموقراطية السياسيَّة تشجِّع تطور المبادئ العالميَّة كخلفية تبرز أمامها جزر الحكم.

يمكن رؤية تغيرات المبادئ كجزء من تطور المجتمع المدني الناشئ، فهي ليست جديدة تماماً. لقد شملت الحركات المعادية للعبودية في القرن التاسع عشر أَفكاراً عبر الأُمم وكذلك سياسات محليَّة[69]. وانتشار العلم مثال مبكر آخر. وأمثلة من القرن العشرين شملت تطور أَفكار حقوق الإنسان في النصف الثاني من القرن. كما يبيِّن ساسين Sassen، «لم يعد تقرير المصير كافياً لجعل الدولة شرعية؛ فاحترام قوانين حقوق الإنسان عامل آخر»[70]. ومنذ انتهاء الحرب الباردة أصبح قبول قوى السوق الحرَّة قبولاً واسعاً مثالاً آخر.

وعلىٰ النقيض من الطلب في السبعينيات علىٰ نظام اقتصادي جديد يعتمد علىٰ الدولة، اجتمعت المجموعة المكوّنة حديثاً من عشرين دولة غنية وفقيرة في سنة 1999 وكانت المناقشات تدور حول تفاصيل نظام مالي تحرري جديد وليس حول الرغبة في ذلك[71]. تستمد الضغوط علىٰ السيادة التقليديَّة علىٰ الأرض وبصورة واسعة من حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية في مجال الأمن (خلافاً لمبادئ السيادة التقليديَّة) وتبقى متنافسة بصورة حامية. بعد خطاب الأمين العام كوفي أنان Kofi Annan أمام الجمعية العامَّة، عبَّر رئيس منظمة الوحدة الإفريقية عن الذعر من أن حقّ التدخّل الإنساني قد هدد «دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافئ»، وفي الولايات المتحدة تنبأ مسؤول سابق «بحرب، علىٰ الأقل مع الحزب الجمهوري»[72].

تعتمد القوة الليِّنة علىٰ جاذبية بعض العاملين ومبادئهم بالنسبة للآخرين. فتكون القوىٰ الليِّنة بذلك متصله للمبادئ: فهؤلاء العاملون الذين يتمثَّلون المبادئ المثيرة للإعجاب بشكل واسع هم الذين يكسبون التأثير نتيجة لذلك. من الصعب تحديد تغيرات معينة في القانون المحلي وممارساته التي تتأثَّر مباشرة بالتغيرات في المبادئ. ولكن من الواضح أنه في مجالات حقوق الإنسان ودور السيادة تتغيَّر المبادئ العالميَّة بخطى سريعة. وبرزت السيادة بطريقة لم تكن فيها القضية منذ القرن السابع عشر. وتكشف الحقيقة أن الأمين العام أنان Annan ـ وهو قائد منظمة حكومات يعتمد ميثاقها اعتماداً قوياً علىٰ المفهوم الغربي للسيادة ـ قد انتقد هذه السيادة، تكشف دليلاً مذهلاً علىٰ تغير في المبدأ.

لا تعمل المبادئ بشكل تلقائي، ولكن من خلال أنشطة العوامل في الشبكات. حتى القانون الدولي الملزم لا يحظى بالموافقة الآلية العالميَّة. وحتى آثار القانون الليِّن أقل تلقائية. يبين طوني سايش Tony Saich في فصله أن الصين كان من الممكن أن توقِّع علىٰ الاتفاق العالمي لحماية الحقوق المدنية والسياسيَّة

علىٰ أمل أن تتجنَّب عواقب داخلية خطيرة، تماماً كما وقع الاتحاد السوڤياتي علىٰ «السلة الثالثة Basket Three» في اتفاق هلسنكي لسنة 1975. أما إن كانت هذه المبادئ سوف تغير السياسات فعلاً أم إنَّها ستقلِّل من أهميَّة شرعية الأنظمة، فسوف يعتمد ذلك علىٰ كيفية عمل القوىٰ: فمثلاً علىٰ «الآثار المرتدة» التي ناقشها كيك وسيكنك Kec, Sikkink[73].

لفهم الحكم العالمي للقرن الحادي والعشرين يجب أن نذهب إلىٰ ما وراء فهم التعاون المتعدد الجوانب بين الدول. كما يتوجب علينا فهم كيف تتفاعل القوىٰ في الشبكات ـ بما فيها القوىٰ التي هي أجزاء من الحكومات من حيث التنظيم إضافة إلىٰ تلك الأجزاء التي ليست كذلك ـ في سياق المبادئ المتغيرة بصورة سريعة. يحتمل أن يكون الحكم مجزّأً وغير متجانس. وأي شيء آخر يكونه، فليس من المحتمل أن يكون قائماً علىٰ القياس المحلي.

التعاون المتعدد الجوانب لنموذج النادي: في خطر

إن التعاون متعدد الجوانب واسع بصورة ملحوظة، وهو جديد بالفعل. فقد بدأ في النصف الأخير من القرن العشرين مع مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 Bretton Woods عندما كانت الأنظمة الرئيسيَّة للحكم تعمل «كنوادي». فوزراء الحكومة أو من يعادلهم يعملون في القضايا نفسها، بداية من عدد صغير نسبياً من دول غنية نسبياً اجتمعوا معاً ليصنعوا القوانين. فسيطر وزراء التجارة علىٰ الغات Gatt، وسيطر وزراء المال علىٰ صندوق النقد الدولي IMF، وكذلك سيطر وزراء الدفاع والخارجية علىٰ حلف شمال الأطلسي Nato، كما سيطرت البنوك المركزية علىٰ بنك المستعمرات العالميَّة. تفاوضوا سراً ومن ثم نقلوا اتفاقياتهم إلىٰ المشرّعين القوميين وإلىٰ جماهيرهم. كان من الصعب علىٰ الخارجيين فهم المواقف التي اتَّخذت في المفاوضات وفهم كم كانت المواقف صلبة، وكذلك آلية المساومات التي أوصلت إلىٰ التسويات. ضمن إطار هذه الإجراءات يعلق مايكل زورن Michael Zurn «إن فرصة الاستعمال الاستراتيجي للمعلومات مفتوحة علىٰ نطاق واسع أمام صانعي القرارات»[74].

من منظور التعاون متعدد الجوانب يمكن الحكم بأن نموذج النادي نجاح عظيم. فيبدو العالم أكثر سلاماً ورخاء، وحتى أنظف بيئياً، مما كان يمكن أن يكون بدون هذا التعاون. ولكن النجاح ذاته للتعاون متعدِّد الجوانب قد ولد مزيداً من الاعتماد المتبادل ـ وهو الآن بشكل عولمة ـ الذي يهدد بإضعاف هذا التعاون. تقلّل التكنولوجيا ونمو السوق من الحواجز التقنية والاقتصاديَّة بين الدول وبين القضايا، وبذلك يتآكل «عدم الكفاية السياسيَّة المفيد» الذي وصف أعلاه. وقد أخذت المنظَّمات، التي كانت تديرها في السابق النوادي ووزراء الدول الغنية، تتسع عضويتها لتشمل عدداً من الدول النامية التي تسعى للمشاركة. وقادتها غالباً ما يكونون متناقضين حول الأنظمة، ومرتابين من مضامين قيادة الدول الغنية، وحاقدين على وجود قوانين النادي التي صنعها الأغنياء ولم يساهموا هم في وضعها. إضافة إلى ذلك ولدت العولمة تكاثر قوى لا تتعلّق بالدولة. من شركات وهيئات ونقابات ومنظَّمات غير حكومية وكلُّها تسعى حتى تُسمع أصواتها. فقد بيَّنت اجتماعات منظمة التجارة العالميَّة في سياتل في تشرين الثاني من سنة 1999 الصعوبات التي يمكن أن تضعها أمام مفاوضات التجارة العالميّة مجموعة من أهداف غير متجانسة للدول وأنشطة المنظمات غير الحكومية. فانتشار القوة يزيد الشرعية لكنَّه يجعل اتخاذ أية قرارات واضحة أمراً صعباً. وكما قالها ذات مرَّة هارلان كليفلاند Harlan Cleveland: «كيف تَنْظُمُ الجميع في العمل وتبقى أنت مسيطراً عليه؟».

في الوقت نفسه، واجهت المؤسَّسات العالميَّة طلبات متزايدة من أجل المسؤولية، التي تتضمَّن الشفافية. وهنا ليست الزيادات في العضوية وانتشار الإمكانيَّات الموافقة مصدر الضغط، بل غزو المبادئ المحليَّة للمسؤوليَّة الديموقراطيَّة للحلبة العالميَّة. تناقش أدبيَّات واسعة ومتنامية بأن المؤسَّسات العالميَّة لا تلبي المقاييس الإجرائية للديموقراطيَّة وخاصة للشفافية كشرط لازم للمسؤولية[75]. وتسأل بعض الأدبيات إلى من تدين المسؤولية، والدرجة التي تكون فيها المسؤوليَّة والشفافيَّة، غير مباشرة في بعض الترتيبات الديموقراطيَّة

المحلية ـ انظر «المحكمة العليا Supreme Court» و«الاحتياط الاتحادي Federal Reserve» في الولايات المتحدة. ولكن حتى وإن كانت المنظَّمات العالميَّة في النهاية مسؤولة (في الغالب) أمام الحكومات الأعضاء والمنتَخَبة ديموقراطياً، فإن البيروقراطيَّة العالميَّة هي أكثر بُعداً من البيروقراطيَّة القومية. إن سلسلة الاتصالات بالانتخابات غير مباشرة. وفضلاً عن ذلك إن الوفود لمثل هذه المؤسَّسات، علىٰ الرغم من أنَّها تتلقَّى التعليمات وتكون مسؤولة أمام مسؤولين منتخبين في الديموقراطيات، غالباً ما تتصرَّف في سرية النوادي التي تقوم علىٰ قضاياهم ومؤسَّساتهم ذات العلاقة. وطبيعي جداً، لأن هذه النوادي تتحكَّم بمصادر وقِيَم أكثر أهمية، وزيادة الطلب علىٰ الشفافية وعلىٰ المشاركة المباشرة. يرىٰ الكثيرون من الأوروبيين أن مؤسَّساتهم تتطوَّر باتجاه نموذج محلي فاتّخذوا القيادة في النقاش حول الشفافية والمسؤوليَّة «والعجز المحلي» وكان هدفهم الرئيسي الاتحاد الأوروبي.

إن الوضع مع الأنظمة العالميَّة أكثر إشكالية لأنَّها أكثر بُعداً عن القياس المحلي من الاتحاد الأوروبي. فمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO، مثلاً، كانت في الفترة الأخيرة هدفاً لانتقادات بأنَّها غير ديموقراطيَّة. ولكن في تقريب أولي، إنها تتوافق مع المبادئ الديموقراطيَّة توافقاً جيداً نسبياً. فأمانة السر صغيرة وضعيفة. وتستجيب منظمة التجارة العالميَّة (في الغالب) لحكومات منتخَبة في الدول الأعضاء. والأكثر من ذلك أنَّها تخضع لها. وبالفعل، تعطي إجراءات تسوية الخلاف المجال لأعمال ديموقراطيَّة قومية بينما تقوم بالمحافظة علىٰ نظام التجارة العالميَّة. فإن سبب الضغوط في ظل الديموقراطيَّة انسحاب دولة ما من الاتفاقية، فإن لوائح منظمة التجارة العالميَّة تخول التعويض علىٰ الآخرين بدلاً من علاقات رأس لرأس ملتوية. فهي بمثابة قاطع للدارة في النِّظام الكهربائي في البيت. من الأفضل أن تطفأ الأنوار بدلاً من اشتعال البيت. وعليه فمن الأفضل تقديم بعض الإذعان للسياسات التجارية المحليَّة بدلاً من أن ترىٰ طرقاً ملتوية تجعل الجميع في أسوأ حال كما حدث في الثلاثينيَّات.

لكن منظَّمة التجارة العالميَّة تنقصها الشفافيَّة، لذلك كانت تتهم بمخالفة المسؤوليَّة الديموقراطيَّة. مرة ثانية، المسؤوليَّة تجاه من؟ قد يعلم موظفو التجارة ورؤساؤهم المنتخَبون ما يجري، وهم مسؤولون عما يحدث في منظَّمة التجارة العالميَّة، لكن الموظفين والجماعات المعنيين بقضايا كالعمالة والبيئة يطالبون بشفافيَّة ومشاركة أكبر. إن تهم اللامسؤوليَّة وفقدان الديموقراطيَّة أدوات تستخدم لشق طريق يصل إلىٰ ـ في بعض الأحوال لتخريب ـ النادي الذي كانوا مبعدين عنه في الماضي.

تستطيع المنظَّمات الحكومية العالميَّة التحرّك أكثر وتستطيع أن تفسّر قراراتها الشرعية ما دامت أماناتها العامَّة والدول القائدة تستطيع بناء تحالفات مع عوامل القطاع الخاص والقطاع الثالث الحاسمة. لكنها لا تستطيع القيام بتحركات رسمية واسعة إلىٰ الأمام في غياب الدعم إما من إجماع عريض علىٰ أهدافها الصحيحة وإمَّا من المؤسَّسات السياسية التي تستطيع إعطاءها توجيهاً محدداً مبنياً علىٰ التعبير الواسع عن آراء اجتماعية. ونتيجة للعوائق والفرص التي يواجهونها تتجه المنظَّمات العالميَّة، مثل منظَّمة التجارة العالميَّة، إلىٰ أن تسيطر عليها شبكات صغيرة من المحترفين الذين يستطيعون تعديل قراراتهم وممارساتهم غير الرسميَّة، وفي بعض الأحيان يطوِّرون هيئة قانونية. يساعد نموذج النادي في التغلّب علىٰ الطريق المسدود الذي يصاحب انتشار القوَّة. ما الذي ينقص؟ النشاط التشريعي القائم علىٰ السياسيين بشكل كبير الذي يخاطب العامة المحلية مباشرة. كان يمكن أن يكون هذا الأمر أقل أهميَّة في الماضي عندما كان الناس أقل ترابطاً، وكانت مسؤوليَّة وزراء التجارة أمام البرلمانات كافية لإعطائهم الشرعية. ولكن مع ارتباط القضايا توجد حاجة لشمول السياسيين الذين يستطيعون ربط منظَّمات وسياسات معينة بسلسلة أوسع من قضايا عامة من خلال مسؤوليَّة انتخابيَّة. بذلك المعنى، تُتَّهم بعض المؤسَّسات العالميَّة بتطوير «عجز ديموقراطي» يمكن أن يصبح مصدراً لضعف سياسي.

ليس من السهل تثبيت العجز الديموقراطي هذا، وذلك لأنه من الصعب تحديد المجتمع السياسي المتعلّق بالمشاركة من جهة، ولأن نموذج النادي كان الأساس الفعَّال للتعاون العالمي خلال نصف قرن مضى من جهة أخرىٰ. بالفعل، كان نقص الشفافية للخارجيين، تحت مظلة نموذج النادي القديم، المفتاح للفعالية السياسية. كان الوزراء الذين يحميهم نقص الشفافية يستطيعون إعداد صفقات يصعب الإجماع عليها أو حتى في بعض الأحيان يصعب فهمها. علىٰ سبيل المثال، عندما ألغى الكونغرس في الولايات المتحدة الاتفاقيات التجارية المعقودة خلال جولة كيندي سنة 1967 Kennedy Round مستخدماً تعديلات من طرف واحد لصفقات تمّ التوصّل إليها، طالب شركاء أمريكا التجاريون بتعديلات علىٰ ممارسات الولايات المتحدة الداخليَّة كشرط للجولة التجارية التالية. كانت الاستجابة السياسية في الولايات المتحدة إجراء «المسار السريع» الذي وافق عليه الكونغرس الذي حدَّد سلطاته بأن يدع الاتفاقيات جانباً. نتيجة لذلك وافق الكونغرس علىٰ ربط نفسه بصاري السفينة بينما تبحر بجانب صافرات الحماية المحددة. وافق علىٰ تحصين الصفقات العالميَّة ضد عدم الإجماع مقابل رغبة الأوروبيين واليابانيين والكنديين في مناقشات تخفيضات في الحواجز التجارية. استفاد التعاون التجاري العالمي، لكن مصالح العمال والمهتمين بالبيئة الذين انخفضت قوتهم بالممارسة كان لهم ردّ فعل قوي ضده وضد المؤسسة العالميّة ذات الصّلة.

إن المشكلة الرئيسيّة في التعاون متعدِّد الجوانب والحكم الديموقراطي هي كيف يمكن زيادة الشفافية والمسؤوليَّة دون إخضاع كافة العمليات إلىٰ الإلغاء والإنحلال. تجعل الخصائص المختلطة للعولمة الاجتماعية المعاصِرة مثل هذا الحكم صعباً بصورة خاصّة الآن. لقد زادت العولمة الاجتماعية، في بعض معانيها، زيادة كبيرة خلال العقد الماضي. وكما يناقش في ما يأتي، تصادف إبداع الإنترنت مع زيادة رباعية ظاهرة في عدد من المنظَّمات غير

الحكومية. أي، ازداد النشاط الاجتماعي عبر الأمم زيادة كبيرة. ولكن كما تظهر بيبا نوريس Pippa Norris في فصلها، أن بُعداً آخر لعولمة اجتماعية كامنة ـ الهوية الجماعية أَو التضامن ـ يبقى بمستويات مهملة علىٰ الرغم من إمكانية القول بأنَّه معنى ضعيف للهوية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وفي الاتحاد الأوروبي. سوف تجعل التكاليف الأخفض للعمليات، إذا اجتمعت مع نقص بحس المجتمع السياسي أَو مؤسَّسات سياسية سلطوية، تجعل تفكيك العمليات المجملة أسهل من تجميعها.

تتحفز هذه المشكلات للتعاون بين الدول عندما تسعى الدول للتعامل مع علاقات عبر مساحات القضية التي تُعرف بأنَّها مجموعات قضايا كتلك التي تتعلَّق بالتجارة. وكما تم وصفها في ما تقدَّم، العولمة تزيد من كثافة الشبكات والتفاعل في ما بينها. ولم يعد الحفاظ علىٰ جزر الحكم معزولة أمراً ممكناً. عندما تصبح التجارة أكثر أهمية، مثلاً، يكون لها آثار أكبر علىٰ مستويات العمل أَو البيئة الطبيعيَّة. وهي أيضاً موضوع مستويات أعلىٰ للعالميَّة الاجتماعية: وعي أكبر وقدرة علىٰ الحركة أقوىٰ، كما في اجتماعات منظمة التجارة العالميَّة في سياتل. وبين مساحات القضايا تنتج العولمة صلات حقيقيَّة متزايدة. ولكن علىٰ مستوىٰ الحكم توجد صلة صغيرة بين مساحات القضايا. والهيئات العليا، كالأُمم المتَّحدة، ضعيفة، تضع منظَّمة العمل العالميَّة مقاييس للعمل لكنه ينقصها عقوبات فعَّالة، لذلك السبب تريد الاتحادات العمالية في البلاد الغنية مقاييس العمل التي تعامل بها منظَّمة العمل الدولية، بينما تقاومها دول فقيرة كثيرة كالهند، ولا شيء يلعب الدور الموحد كالذي يجري في الدول القومية المنظمة تنظيماً جيداً.

قد يبدو كأن الطريق المسدود بين الحكومات يؤدي إلىٰ أزمة في النظام الحالي للحكم العالمي الذي لم يتم الإجماع عليه؛ وفي سياق فشل اجتماعات منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل، تردَّدت تحذيرات متعددة لهذا الغرض.

ويبدو أن نموذج التعاون فيما بعد 1945 هو الآن تحت ضغط خطير من خلال الأَنظمة القائمة بين الحكومات. وبصورة تقليديَّة لقد بنيت الأَنظمة الدولية ضمن النظام المعقَّد للاقتصاد السياسي العالمي، «كمراتب قابلة للتفكيك»[76]. والموازي لذلك في دولة الأمة كنظام درجات يتفاعل فيه الأفراد سياسياً فقط من خلال حكوماتهم. في هذا النموذج (وبعبارة رسمية، فيه خصائص النصف الثاني للقرن العشرين) تأسَّست الأَنظمة العالميَّة، وفيها دول معينة خاصة لتحكم مناطق الخلاف. كانت بعض هذه الأَنظمة منفتحة للعضوية العالميَّة، بينما كان البعض الآخر انتقائياً أَو مطالباً بتلبية مجموعة من المقاييس التي فرضها المشتركون الأصليون. كانت هذه الأَنظمة ـ وهكذا تم تعريفها بالعضوية والقضايا ـ قابلة للانفكاك عن باقي النظام. وبنى أعضاؤها القواعد ـ إمَّا علىٰ شكل قانون تقليدي عالمي أَو علىٰ شكل مجموعة ممارسات مؤسّسة لكنها أقل إلزاماً وتعرف «بالقانون الليّن» ـ لتحكم علاقاتها ضمن منطقة الخلاف. لقد نجح نموذج الأندية المنفصلة هذا، لكن العولمة الآن تولّد روابط كثيرة جداً بين الخلافات لدرجة أنّها تثير تحديات لتفكيك مناطق الخلاف. هناك طريقة واحدة لرؤية المشكلة التي تضعها العولمة هي مشكلة نظام الدرجات ـ فكل من الحكومات القومية والأَنظمة العالميَّة المؤسّسة ـ التي أصبحت أقل قابلية علىٰ الانفكاك، وأصبحت أكثر نفاذاً، وأقل درجة. ومن الصعب جداً تقسيم الاقتصاد السياسي في «عالم متعولم» إلىٰ درجات قابلة للتفكك علىٰ أساس الدول ومناطق الخلاف علىٰ أنّها وحدات.

لقد عرّفت المراجعة المتقدمة أربع مشكلات رئيسيَّة تهدِّد نموذج النادي للتعاون متعدد الجوانب الذي كان ناجحاً نسبياً لمدة نصف قرن مضى. لقد ازداد عدد الدول وعدم تجانسها عدة مرات. والكيانات الجديدة ـ سيما الشركات ونقابات العمال والمنظَّمات غير الحكومية ـ أصبحت مشاركة بصورة فعالة في عملية السياسة متعددة الجوانب. وتطالب المجتمعات الديموقراطيَّة

بالمسؤولية والشفافية، وهذه الطلبات قائمة على أساس القياس المحلي الذي يناقض ممارسات النادي. لكن الأهم هو أن الروابط الوثيقة بين مناطق الخلاف تضع صعوبات أمام الأَنظمة العالميَّة التي نظمتها منطقة الخلاف. ويصبح من الأصعب الإبقاء علىٰ الأُسس التي تستبعد بعض الخارجين عن النادي. وسوف نحتاج إلىٰ استراتيجيَّات جديدة تستكمل نموذج النادي القديم للتعاون متعدد الجوانب حتى يزدهر في القرن الحادي والعشرين.

ويتعيّن أن تكون هذه الاستراتيجيات متوافقة مع السياسات العالميَّة الجديدة حيث تشترك منظَّمات الحكومات العالميَّة بالسلطة مع القطاع الخاص والمنظَّمات غير الحكومية. وسوف تكون هذه القوىٰ متّصلة ببعضها في الشبكات وسوف تعمل من خلال ائتلافات متنوعة من التنافس والتعاون. ويجب ألا ننظر إلىٰ هذه القوىٰ والشبكات والمنظَّمات علىٰ أنَّها تعارض الدول الوحيدة؛ فعلىٰ العكس من ذلك سوف تشارك في شبكات عبر الأمم وعبر الحكومات مع موظفين حكوميين وغالباً ما تُحرَّض ضد شبكات عبر أمم وعبر حكومات أُخرىٰ ذات أهداف مختلفة[77]. ويصبح الائتلاف المختلط بين القطاعات الثلاثة أكثر شيوعاً في السياسة العالميَّة. ولكن ليس من المحتمل أن يسيطر علىٰ السياسة العالمية تعاون متعدِّد الجوانب بين الحكومات وحده. من منظور ما بين الحكومات، إن منظَّمة التجارة العالميَّة ناد لوزراء التجارة يعملون بقواعد قد خدمت جيداً في مناطق الخلاف. لكنها تصبح أكثر إشكالية عندما يفكر المرء بروابط الخلاف، «التجارة و. . .» الخلافات. مثلاً، ليس لوزراء البيئة والعمل مقاعد علىٰ الطاولة. بعبارة أخرىٰ، ليس لبعض العامة ذات العلاقة صوت مباشر، فقط صوت غير مباشر بواسطة المشرعين والمنفذين القوميين. لذلك كان للتظاهرات في سياتل وجهة نظر، علىٰ الرغم من عدم تجانسها وذاتية اهتماماتها. لقد أراد المشاركون وصولاً مباشراً أكثر إلىٰ الحلبة حيث تتأثَّر مصالحهم. من حيث المبدأ، يمكن حل هذه المشكلة بروابط بين

منظَّمات الأُمم المتَّحدة ـ UNEP و ILO ـ لكن ليس لها قوة مماثلة. حتى لو كان لها ذلك، فيمكن أن تثار قضايا المسؤوليَّة لأن صنع القرار الفعّال سيبقى بعيداً عن التشريعات الديموقراطيَّة.

قد يساعد بعض التعاون مع المنظَّمات غير الحكومية علىٰ تخفيف القلق حول المسؤوليَّة، علىٰ الرغم من أن الخيارات الدقيقة للمنظَّمة غير الحكومية وأدوارها قد تكون هامَّة للحفاظ علىٰ فعالية المنظَّمة الحكومية العالميَّة. مثلاً، قد تدعىٰ بعض المنظَّمات غير الحكومية لا لتشارك في المفاوضات التجارية مباشرة، ولكن قد تعطى وضع مراقب في اجتماعات مجلس منظَّمة التجارة العالميَّة حيث تناقش القوانين أو تعطى الحق في تلخيص ملف في حالات تسوية الخلاف[78]. لقد كان البنك الدولي ناجحاً نسبياً في اختيار منظَّمات غير حكومية. أكثر من سبعين أخصائياً من المنظَّمات غير الحكومية (معظمهم من منظَّمات فنيَّة محترفة) يعملون في إدارات في الحقل المصرفي. «المنظمات غير الحكومية في قلب سياسة البنك الدولي، من السياسة البيئية إلىٰ التحرير من الديون. . . . البنك الدولي الجديد أكثر شفافية وينظر إليه علىٰ أنَّه مجموعة جديدة من المصالح الخاصة»[79]. لقد لعبت المنظَّمات البيئية غير الحكومية أدواراً فعَّالة في مؤتمرات الأُمم المتَّحدة. ولكن إذا كان هذا ينطبق علىٰ المنظَّمات الأخرىٰ، يبقى سؤالاً مفتوحاً. إن التشريع الديموقراطي للمنظَّمات غير الحكومية لم يؤسّس ببساطة علىٰ ادعاءاتها بأنَّها جزء من «المجتمع المدني». ومن الواضح أن شرعية المنظَّمات غير الحكومية المفضلة يمكن أن تكون موضع سؤال بدعوتها للحضور؛ ويحتمل أن تقوم المنظَّمات غير الحكومية المستبعدة بانتقادها للمنظَّمات المشمولة «بالخيانة». والمعارك السياسية بين المنظَّمات غير الحكومية سوف تحد من استراتيجيَّة الدعوة للحضور. مع ذلك، يبدو من غير المحتمل، بدون صيغة ما لتمثيل المنظَّمات غير الحكومية، أن تتمكَّن جزر الحكم المتعدد الجوانب من الحفاظ علىٰ شرعيتها.

من الصعب، بل من المستحيل، التنبؤ بالأشكال السياسية التي سوف تظهر. ولكن من المهم أن نكون حذرين حيال خطوط الاتجاهات البارزة. فمثلاً، لا تعني الزيادات الكبيرة في نشاطات المنظمات غير الحكومية أنها ستصبح بالضرورة ذات قوة متزايدة. فالأفعال تسبّب ردود أفعال. إحدىٰ نتائج الطريق المسدود، إن حدثت، يمكن أن تكون انتقال صانعي القرار إلىٰ سوق جديدة أقل خضوعاً للمشاركة الديموقراطيَّة. وهذه نتيجة ساخرة لنشاط منظَّمة غير حكومية قد تكون تغيراً مؤسسياً قد يقلِّل من فعالية احتجاجات العامَّة والحملات الإعلاميَّة. فمثلاً، يمكن أن نرىٰ زيادة مضطردة في جعل المؤسَّسات العالميَّة قانونية. في غياب العمل التشريعي، يمكن للمشرعين والقضاة أن يوسعوا تفسيرهم للقوانين إلىٰ درجة صنع القوانين. فمحكمة العدل الأوروبية مثال جيد[80]. فقدرتها علىٰ تجنّب معاكسات الحكومات لقراراتها ينتج عنه طريق مسدود في التشريع ولا يمكن تنظيم ائتلاف إجماعي ليرد قرارات محكمة العدل الأوروبية. وعلىٰ أساس أقل اتساعاً، تقوم أجهزة قضائية في منظَّمة التجارة العالميَّة بصنع قواعد (لقضايا تجارية ـ بيئيَّة مثلاً) لا يمكن لمجلس منظَّمة التجارة العالميَّة تبنيها. طبعاً يمكن أن تُحرج التشريعات أو تُعكس من قِبل حركات سياسية قوية. ليست النقطة أن التشريع ضروري أو محتمل، لكن التغيرات السياسية الدينامية غالباً ما لا تكون خطيَّة، وغالباً ما تكون مفاجئة بمفهوم النظرية الديموقراطيَّة.

الديموقراطيَّة والحكم العالمي

الديموقراطيَّة حكم الشعب، وبشكل مبسَّط أصبح المعنىٰ حكم غالبية الشعب (مع ملاحظة حماية الأفراد والأقليات في الديموقراطيات الحرَّة). من الناحية التاريخية كانت الديموقراطيَّة تعني حكم أغلبية الشعب وتعتبر هذه الغالبية نفسها جماعات سياسية. إن السؤال الرئيسي في الحكم العالمي هو: من «نحن الشعب»؟ عندما لا يكون للهوية السياسية ولا للمجتمع السياسي معنى،

وعندما يكون العالم السياسي قائماً علىٰ نظام من دول غير متساوية؟

التفكير بالشرعية قد يساعد في فصل الإدخالات عن الإخراجات بالنسبة للحكومة الديموقراطيَّة. في جانب الإدخالات، تقرّر الانتخابات الغالبية الحاكمة. ولكن ما هي حدود المكونات الانتخابية ذات العلاقة التي تعتبر فيها الأصوات؟ إن كان الإدعاء الأخلاقي للديموقراطيَّة يقوم علىٰ قيمة الأفراد ومساواتهم، فإن القاعدة الرئيسية هي شخص واحد، صوت واحد. أما أن يكون للدولة الواحدة صوت واحد فهذا ليس ديموقراطياً لأن ذلك يعني أن شخصاً من جزر المالديف تكون له قوة ألف شخص من الصين. لكن النظرة الكونية التي تعتبر العالم تكويناً واحداً تتضمَّن وجود مجتمع سياسي يكون فيه مواطنون من 198 دولة يرغبون في أن يتغلَّب عليهم بالتصويت بليون صيني أو بليون هندي باستمرار. كما تبين نوريس Norris في فصلها، لا يوجد دليل علىٰ أن الهويات القومية تتغيَّر بطريقة تجعل ذلك مقبولاً في المستقبل البعيد. في غياب مثل هذا المجتمع، إن اتساع ممارسات التصويت المحلي علىٰ النطاق العالمي يُوجِد إحساساً معيارياً حتى لو كان معقولاً. تحدث أعمال التصويت والأنشطة السياسية الديموقراطيَّة ذات المعنى ضمن حدود الدول القومية التي تملك دساتير وإجراءات ديموقراطيَّة. ترغب الأقليات في الانضمام إلىٰ غالبية قد لا يشاركون فيها مباشرة لأنَّهم يشعرون أنَّهم يشاركون في مجتمع ما أكبر. وهذا واضح الغياب علىٰ المستوىٰ العالمي ويُوجد معياراً قاسياً إضافة إلىٰ مشكلات عملية في جانب الإدخالات للديموقراطيَّة العالميَّة.

في الوقت نفسه، ليس التصويت السمة الرئيسيَّة في جانب الإدخالات للحكومة الديموقراطيَّة. يناقش عدد من أصحاب نظريات الديموقراطيَّة أن الشعب يجب أن يكون له صوت في القضايا التي تؤثِّر في حياته تأثيراً هاماً، وأن هذا الصوت يرتفع في الفترات الطويلة ما بين الانتخابات. وتمتد الآلية من التصويت إلىٰ الاحتجاجات. وحدود هذا النوع من الإدخالات يجري تعريفها

بشكل أقل وضوحاً من المكونات الانتخابية. إن مجال العامَّة مجموعة من القضايا المحدَّدة، والعامَّة مجموعة من الناس تتواصل وتتفاعل حول الأشياء الخارجية المشتركة في ذلك المجال، أحياناً علىٰ المستوىٰ المحلي وأحياناً علىٰ المستوىٰ عبر الأمم. بهذا المعنى للأشياء الخارجية المشتركة، قد توجد بعض العامة العالميَّة حتى وإن لم يكن هناك مجتمع عالمي. في الديموقراطية العاملة جيداً محليّاً، تعبّر جميع الإدخالات السياسية معاً وهي: النشاط الشعبي، والاهتمام الإعلامي، وجماعات الضغط لمصلحة الجماعة، والأحزاب والانتخابات، والتشريعات الرسميَّة يوجد طريق واضح يمكن صنع القوانين به. وعندما تنفذ القوانين توجد إجراءات نظامية ومنظمات لتستخدم وتعدل وتغيّر هذه القوانين. هذا هو الأساس الإجرائي للشرعية الديموقراطيَّة.

لكن علىٰ المستوىٰ العالمي، تضعف الرابطة بين النشاط الشعبي والسياسة ضعفاً شديداً. فالاجتماعات العامة، كالمؤتمر الذي رعته الأُمم المتَّحدة مؤخراً حول دور المرأة في المجتمع، لم تؤدِّ إلىٰ قوانين رسمية ملزِمة (قانون صلب). وقرارات مثل هذه المؤتمرات قابلة لتفسيرات متناقضة أو يمكن أن تتجاهلها الحكومات المتعاقبة بسهولة. تؤثّر هذه الاجتماعات في آراء العامة علىٰ أساس عالمي وتساعد في تحريك حركات محلية وفي ما بين الأمم، لكنها لا تقدّم وعوداً بتغيير السياسة. علىٰ سبيل المثال، تبنَّى جدول الأعمال الحادي والعشرين لمؤتمر الريو Rio Conference للتنمية المساعدة، وهو عبارة عن قانون ليّن لم يأخذ وضع الاتفاقية ولا يلزم أحداً. وعلىٰ الرغم من مؤتمر الأُمم المتَّحدة حول إلغاء التمييز ضد المرأة، لم تتحول معظم المبادئ التي تدور حول حقوق المرأة إلىٰ معاهدات ذات صلاحية عالميَّة أو شبه عالميَّة.

في الديموقراطيَّة العاملة محلياً، تقود السياسات الشعبية ومنظمة مجموعات المصالح مباشرة إلىٰ التشريع وتنفيذ مثل هذه التشريعات. مثل هذه الاتصالات مفقودة علىٰ المستوىٰ العالمي. فكما رأينا إن المنظَّمات ما بين

الحكومات التي تصنع قوانين ملزِمة تنقصها الشرعية الديموقراطيَّة التي تأتي من الإجراءات الشفَّافة والترتيبات ما بين المؤسَّسات التي تسهل المسؤوليَّة؛ وأنشطة السياسيين الذين يسعون لإعادة انتخابهم بالتوسّل إلىٰ العامَّة. في الوقت نفسه لا يملك القطاع الخاص ولا المنظَّمات غير الحكومية، التي تثير قضايا سياسية دولياً، لا يملك أي منها ادعاء أكبر للشرعية الديموقراطيَّة. فعلىٰ الرغم من إدعاءاتها أنَّها تمثّل المجتمع المدني، فإنَّها تميل إلىٰ اختيار نفسها وغالباً ما تكون نخبة لا تمثّل المجموع. إن عدم الاتصال بين الترتيبات الدولية التي تسهّل انضمام العامة، والتعاون متعدّد الجوانب حول قرارات ملزِمة، تؤدي إلىٰ خلافات حول الشرعية وأخطار الأزمة في المؤسَّسات ما بين الحكومات. كما رأينا، لا يمكن حل عدم الاتصال هذا ببساطة عن طريق تبنّي التصويت المحلي علىٰ المستوىٰ العالمي.

لا تتقرَّر شرعيَّة الحكومات عن طريق الإجراءات المستخدمة في جانب الإدخالات فقط. فالإخراجات الكبيرة هامَّة أيضاً. يهتم المواطنون بالأمن والرفاه والهوية. فعندما تكون الإخراجات الكبيرة مفقودة، فإن ديموقراطيَّة الإجراءات في جانب الإدخالات غالباً ما تكون غير كافية. تقوم شرعية الحكومة الديموقراطيَّة علىٰ الإجراءات وعلىٰ الفعالية في إنتاج إخراجات ذات قيمة. وإن كانت التحديات لشرعيتها الديموقراطيَّة علىٰ جانب الإدخالات تؤدي إلىٰ أزمة شديدة، فإن المؤسَّسات العالميَّة يمكن أن تخسر أيضاً أية شرعية تحصل عليها من خلال دورها في تسهيل التعاون الكبير والفعَّال في ما بين الحكومات. وفي الوقت نفسه، إنها تتضمَّن أيضاً أنه إذا أمكن صنع بعض التغييرات في جانب الإدخالات، حتى وإن قصرت عن الإجراءات التي يتضمنها القياس المحلي، قد يبقى بعض بقايا شرعية فعَّالة في جانب الإخراجات.

هذا يقترح الحاجة إلىٰ إجراء يناسب الحكم علىٰ شرعية الديموقراطيَّة أكثر من الحكم علىٰ ما يسمى بالعجز الديموقراطي القائم علىٰ القياس المحلي.

وسوف يكون تطوير نظرية معياريَّة مناسبة للحكم على المؤسَّسات العالميَّة جزءاً مهمًا من تطوير حكم عالمي. ليس من المحتمل أن تكون الأدبيات القائمة على الاتحاد الأوروبي مع علاقته الوثيقة بالقياس المحلي ملائمة للمؤسَّسات العالميَّة لأسباب مذكورة أعلاه. والنظريات الحديثة القائمة على إمكانيات التصويت المباشر في ديموقراطيَّة عالم الاتصالات الإلكترونية، لن تكون كافية. يمكن للمرء أن يتصوَّر التقنيات التي تجعل العالم منشغلاً باستفتاءات كثيرة لجمع أصوات أعداد كبيرة من المهتمين بموضوع ما. ولكن الأصعب من ذلك تصور الطرق الفعَّالة التي تجعل لمثل هذا التصويت معنىً بالمعنى المعياري في حال غياب المجتمع. مع مرور الوقت، يمكن التغلّب على هذه الصعوبات، ويمكن تطوير الممارسات تطويراً تدريجياً، لكن ذلك الوقت غير وشيك.

في غضون ذلك سوف يكون من المهم تطوير مبادئ وممارسات معيارية أكثر اعتدالاً لينتج عنها شفافية ومسؤولية ليس على مستوى المنظمات الحكومية العالميَّة فحسب، بل وعلى مستوى الشركات والمنظَّمات غير الحكومية التي تشارك في حكم العالم اليوم. فمثلاً إن زيادة الشفافية مهمَّة للمسؤوليَّة، ولكن لا ينبغي أن تكون الشفافيَّة آنية أو كاملة ـ انظر تأخّر نشر تفاصيل جلسات «مكتب الاحتياطي الاتحادي» أو تفاصيل مناقشات «المحكمة العليا». وبصورة مماثلة، يكون للمسؤوليَّة أبعاد كثيرة، واحد منها فقط رفع تقارير المفوضية إلى القادة المنتخبين. تجمع الأسواق الأفضليات (ولو غير متساوية) لعدد كبير من الناس، وكلٌ من الحكومات والشركات عبر الأمم المسؤولة تجاههم. تخلق الشركات المحترفة المبادئ عبر الأمم وتحافظ عليها، ويمكن للمنظَّمات الحكومية العالميَّة وغير الحكومية وللموظفين الحكوميين أن يكونوا مسؤولين بموجب هذه المبادئ. وممارسة المنظَّمات غير الحكومية والصحافة «للتسمية والتشهير» بحق شركات عالمية ذات أسماء تجارية هامَّة تعطي نوعاً من المسؤولية أيضاً. وكذلك تساعد «التسمية والتشهير» ضد حكومات مرتبطة

بالممارسات الفاسدة، في خلق نوع من المسؤوليَّة. بينما يجب الترحيب بالتعاون بين القطاعات الثلاثة والإئتلافات المختلطة. تبقى المنافسة بين القطاعات والائتلافات المختلطة مفيدة للشفافيَّة والمسؤوليَّة. فإن أفضل حل، حتى في ديموقراطيَّة كديموقراطيَّة الولايات المتحدة، لمشكلة المثلثات الحديدية للبيروقراطيَّة، ومجموعات المصالح، واللجان التشريعيَّة الفرعية يكمن في المنافسة والنشر في الصحف.

يثنى أحياناً علىٰ شبكات ما بين الحكومات والقطاعات الثلاثة لقدرتها علىٰ التصرّف السريع والفعَّال بصورة أكبر من المنظَّمات الحكومية العالميَّة، لكنَّها في جوهرها أقل خضوعاً للمسؤوليَّة الديموقراطية أو شبه الديموقراطية[81]. قد يكون التعاون غير الرسمي أسرع من اتباع الإجراءات الرسمية، لكنه يترك آثاراً أقل. وقد تكون القوىٰ نفسها بمعزل عن ضغط العامَّة تماماً ما دامت تضم شركات خاصَّة، وهيئات شركات وقوىٰ تنظيميَّة مستقلَّة أو شبه مستقلَّة. والسياسة بين الحكومات قد تصبح سياسات مجموعة مصالح خاصَّة علىٰ النطاق العالمي. فضلاً عن ذلك، من غير المحتمل أن تقوم الدول بقلب الفعاليات الكبيرة الصانعة للقرار فتخلق قانوناً صلباً للشبكات ما بين الحكومات والقطاعات الثلاثة. ومن المحتمل أن تكون هذه الشبكات جزءاً ذا أهميَّة متزايدة من العملية السياسية العالميَّة، وتكون فعاليتها محل ترحيب، ولكن من المهم أيضاً أن نطوِّر طرقاً مناسبة للحكم علىٰ شفافيتها ومسؤوليتها دون اللجوء إلىٰ الشكاوىٰ حول ديموقراطية مباشرة أو قياس محلي بسيط.

الاستنتاجات: العالميَّة والحكم

تؤثِّر العولمة في الحكم المحلي تأثيراً قوياً، لكنَّها أبعد ما تكون عن إلغاء دولة الأمَّة كما يدعي بعض المتنبئين. فوجود «نقص الفعاليات المفيد» واستمرار التقاليد السياسية القومية والثقافات التقليدية القومية تعني أن الدولة ستبقي علىٰ المؤسسة الأساسية للحكم مدة طويلة في هذا القرن. لكن السياسات القومية

سوف تكون تحت ضغط من تآكل عدم الكفاية الاقتصادية. والتوتر بشأن إعادة التوزيع وعدم المساواة التي ترافق العولمة الاقتصادية، والأدوار المتزايدة للقطاعات بين الأمم والقطاع الثالث. كان الحل الوسط المتضمِّن للتحرّر الذي خلق شبكة أمن اجتماعي مقابل الانفتاح ناجحاً في النصف الثاني من القرن العشرين ولكنه الآن تحت ضغط جديد. كان هذا الحل الوسط أساساً لمؤسَّسات بريتون وودز Bretton Woods التي (بمصاحبة أنظمة أخرىٰ) حكمت «جزر الخلاف» في السياسة العالميَّة. وكما يبيِّن رودريك Rodrik، إن هذا الحل الوسط قد عمل علىٰ جمع العولمة الاقتصادية مع بعض السيادة المحلية للسياسات الديموقراطية. الآن ولأسباب اقترحناها، يخضع ذلك النِّظام لتحدٍ. وهذا لا يعني أنَّه يجب إهماله، ولكن سوف تكون استراتيجيّات جديدة لازمة وضرورية لحل معضلة الفعالية ضد الشرعية التي وصفناها.

أصبحت صناعة القرار وتفسيره في العولمة عملاً جماعياً. ولم تعد القرارات بكل بساطة أمراً من أمور الدول أَو المنظَّمات الحكومية. فالشركات الخاصة والمنظَّمات غير الحكومية والوحدات الحكومية الفرعية، والشبكات في ما بين الأمم وفي ما بين الحكومات التي تنتج، كلها تلعب دوراً نموذجياً مع السلطات المركزية للدولة والمنظَّمات الحكومية. نتيجة لذلك، إن ظهور أي شكل من أشكال الحكم سوف يكون علىٰ شكل شبكات بدلاً من مراتب أَو طبقات، ويجب أن تكون له أهداف بالحدود الدنيا بدلاً من أهداف عالية الطموح. وتسعى «الحدود الدنيا الشبكية» للحفاظ علىٰ العمليات الديموقراطية القوميَّة.

«الحدود الدنيا الشبكية» مبدأ عريض للحكم فقط، وموضوعه علىٰ الأكثر هو ما لا نحاوله (المراتب والطبقات والتدخل في السياسة الداخلية) أكثر مما نفعله. إذا كان لا بد من أن يستمر التعاون متعدد الجوانب، فيجب علىٰ أية ترتيبات شبكية أن تحل مشكلة الحكم الكلاسيكيَّة وهي التوصل إلىٰ قرارات

شرعية. لقد توصّل نموذج النادي، القائم علىٰ مجموعة قضايا قابلة للتفكيك، إلىٰ قرارات لكنَّها تلقى تحدياً متزايداً. وبطريقة ما كلما زاد تنوّع الممثلين ـ دول أكثر، ممثلو القطاع الخاص، منظَّمات غير حكومية ـ المشاركين في السياسة العالميَّة العامَّة، فسوف يجب أن تجلب كلها إلىٰ النِّظام[82]. قد تشكِّل المشاركات المتشابكة بين الحكومة عبر القطاعات (المنظَّمات الحكومية العالميَّة) ومنظمة القطاع الخاص والقطاع الثالث جزءاً من حل، لكنَّها لا تزال تضع أسئلة ومشكلات. سوف تكون أكثر المعالجات المتقاربة لموضوع الشفافيَّة والمسؤوليَّة لكل من المؤسَّسات العالميَّة والشبكات العالميَّة جزءاً مهماً من فهم الحكم العالمي.

كما يرى أبل بوم Apple baum في فصله، من المهم ألاَّ نفكر بالشرعية، من حيث إنَّها مجرد إجراءات تصويت الأغلبية. عدد من أجزاء الدستور الأمريكي (كالمحكمة العليا) والممارسات السياسية سوف تفشل في هذا الاختبار. فللديموقراطية الشرعية عدد من المصادر، معياريَّة وماديَّة. الشرعية نظام عالمي يشتق بشكل جزئي من تفويض حكومات تنتخبها أمم ولكن ليس من الفعالية والمجتمع المدني الأممي. ويجب إيجاد أساليب جديدة تؤكِّد مساهمة العامَّة دون الاعتماد كلياً علىٰ الانتخابات. ولكن ما دامت غالبية الكيانات ديموقراطية، فإن الشرعية ستعتمد علىٰ الآراء الشائعة بأن عمليات الحكم العالمي متوافقة مع المبادئ الديموقراطية. سوف تكون بعض أشكال الشفافية والمسؤوليَّة حاسمة. وحيث إن شرعية القرارات العالميَّة يحتمل أن تبقى مهزوزة لعدد من العقود، فسوف يكون من الأمور الحاسمة تخفيف الضغط علىٰ المؤسَّسات متعددة الجوانب بالحفاظ علىٰ مجال كبير لممارسات سياسية ديموقراطية منفصلة، ما يعبّر عنه في لغة الاتحاد الأوروبي أنَّه «ثانوي». إن ممارسات منظَّمة التجارة العالميَّة في السماح للسياسات المحلية أن تنسحب من الاتفاقيات العالميَّة دون أن تخلخل النِّظام الكلي للمبادئ مثال مفيد.

من الممكن أن تكون القاعدة السياسيَّة للمنظَّمات ما بين الحكومات والأنظمة العالميَّة ضعيفة جداً لا تقوىٰ علىٰ احتمال مستويات عالية من الحكم، بحيث تزيد الحاجة إلىٰ أنظمة عالميَّة عن العرض. لكن نتائج مثل هذا الطريق المسدود غير واضحة. فقد تقود إلىٰ الابتعاد عن مثل هذه المؤسَّسات للحكم، عودة إلىٰ الدولة، محددة العالميَّة، كما حدث في سنة 1914. لكن ذلك غير محتمل الوقوع. فقد تقود باتجاه معاكس ـ نحو تطوير عمليات شبه قضائية عالمية، التقنين الليِّن، وحكم فعَّال لقضية محددة ـ إلىٰ مناطق الشبكات في ما بين الأمم والشبكات في ما بين الحكومات. وما هو غير محتمل فقط هو مجرد تكرار الماضي أو العودة إلىٰ دول قومية منعزلة. لقد وجدت العولمة لتبقى. ولكن كيف ستُحكم يبقى هو السؤال!

ملاحظات

(1) معظم المادة هنا مأخوذ من الفصل 10 من كتاب روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane وجوزيف إس. ناي Joseph S. Nye: Power and Interdependence طبعة 3 Addison- Wesley 2000.

(2) روبرت أو. كيوهين وجوزيف إس ناي. Power and Interdependence: World Politics in Transition, Little, Brown, 1977; Harper (ollins, 2d ed. 1989).

(3) برنامج الأمم المتَّحدة للتنمية (Oxford University Press), Human Development Report (UNDP) 1999.

(4) كيث غريفن «Globalization and the Shape of Things to come» في Macalester International: Globalization and Economic Space, مجلد 7، ربيع 1999 ص3، و«One World?» Economist 18 تشرين أول 1997 ص 79 ـ 80.

(5) صاموئيل ب. هنتنغتون Samuel P. Huntington، The Clash of Civilization and the Remaking of World Order. (Simon & Schuster, 1996).

(6) نيكولو باركيه وبيتر دومينغو Nicolo Barquet, Peter Domingo «Smallpox: The Triumph over the Most Terrible of Ministers of Death» Annals of Internal Medicine، ص 38 ـ 636، 15 تشرين الأول، 1997.

(7) جاريد دياموند Jared Diamond ـ Guns, Germs and Steel: The Fates of Human Societies (W.W. Norton, 1998)، ص 202 ـ 210، وليام هـ. ماكنيل william H. McNeil (London: Scientific Book Club. 1997) ص 168.

وانظر أيضاً ألفريد و كروسبي, Ecological Imperialism The Bilogical Expansion of Europe
. 900 - 1900 Cambridge: Cambridge University Press, 1986

(8) ألـفـريـد كـروسـبـي The columbian Exchange: Biological and Cultural : Alfred Crosby
. Consequences of 1492 (Greenwood Press, 1972)

(9) جون ب ماكي وآخرون A History of Western Society, 4thed: John P. Mckay (Houghtion
Mifflin, 1991)، ص 106 ـ 107.

(10) آريون أبوراداي Modernityatla (University of Minnosta Press) Arjun Appuradai 1996.

(11) بول كروغمان Paul Kurgman، The Return of Depression Economics، ص 16 (Norton,
1999).

(12) جـون ومـايـر وآخـرون John W. Meyer، «World Society and Nation-State»، American
Journal of sociology، المجلد 103 (تموز 1997) ص 144 ـ 81.

(13) 21 أيـلـول 1999 «U.N. Oratory: Pleas for Help, Pride in Democracy» New york Times,
ص A12؛ U.N. Chief Wants Faster Action To Avoid؛ ص A12، أيـلـول (2) 1999،
Slaughter in Civil War, New York Times, «General Assembly U.N. Chief Champions
Security Council- Backed Humanitarian Intervention,» Financial Times (London)، أيلول
21/ 1999 ص 1.

(14) دياموند Diamond، Guns, Germs and Steel، ص 202.

(15) داڤـيـد هـيـلـد وآخـرون David Held، Global Transformation: Politics, Ecnomics, and
Culture (Stanford University Press, 1999) ص 21 ـ 22.

(16) Fearful over the Future, Europe Siezes» (29 آب / 1999 ص 1 قسـم 4 On (New York
Food.

(17) استعملت الأستاذة آن ماري سلوتر Ann-Marie Slaughter من جامعة هارڤارد، كلية
الحقوق، التعبير «تحميل» و«تفريغ» المحتوى في John F. Kennedy School of
Government Visions Project Conference on Globalization, Bretton Woods, N. H. 1999.

(18) ريتشارد ستوري، Richard Storry: A History of Modern Japan Harmondsworth, UK:
Penguin, 1960 ص 115 ـ 116 وهايواكي ساتو Hioaki Sato، The Meiji Government's
Remarkable Mission To learn from Europe and Japan». Japan Times 14 تشرين أول سنة
1999.

(19) فريدريك شوار Fredrick Schauer: The Politics and Incentives of Legal Transplantation»
ورقة مقدمة في
John F. Kennedy School of Government visions Project Conference on Globalization, 1999.

(20) جـوزيـف إس نـاي الابـن، Joseph S. Nye Jr. : Bound to Lead: The changing Nature of
American Power (Basic Book, 1990 ص 31 ـ 32.

(21) تـومـاس فـريـدمـان: Thomas Friedman, *The Lexus and the Olive Tree:* Understanding
Globalization (Farrar Straus Giroux 1999) ص 7 ـ 8.

(22) «A Semi-Integrated World» ص 42 11 أيلول سنة 1999 Ecnonomist «Weightless Concerns».

(23) جوزيف ستغلتز Joseph Stiglitz Financial Times (London) op-ed 3 شباط 1999 ص .

(24) روبرت جارفيش «System Effects: Complexity in Political and Social Life» Robert Jarvis (Princeton University Press, 1997).

(25) «One World?» ص 80، 18 تشرين أول 1997، Economist .

(26) Greenspan مقتبسة من فريدمان Friedman The Lexus and the Olive Tree.

(27) هيلد وآخرون Held : «Global Transformations» ص 235.

(28) «China Ponders New Rules of Unrestricted War» ص 235 في Washington Post عدد 8 آب 1999 ص 1.

(29) م. ميتشيل والدروب M. Mitchel Wladrop: «Complexity: The Emerging Science at the Edge of Order and Chaos» (Touchstone Books) 1992.

(30) لورانس ليسيغ Lawrance Lessig: «Code and Other Laws of Cyber space» صفحة 88 و207 (Basic Book 1999).

(31) هيدلي بول Hedley Bull، «The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics (Columbia University Press, 1997) ص 46.

(32) مايكل ج ساندل، Michael J. Sandel ـ «Democracy's Discontexts» (Harvard University Press 1996) ص 338.

(33) UNDP برنامج الأمم المتّحدة للتنمية، «Human Development Report 1999», (Oxford University Press, 1999).

(34) كارل بولاني Karl Polanyi، «The Great Transformation», (Rinehart, 1944).

(35) جيفري ج وليامسن Jeffrey G. Williamson ـ «Globalization and the Labor Market»، «Using History to inform Policy»، في فيلبي آغيون وجيفري ج ويليامسن Phillippe Aghion وJeffrey G. Williamson (مدون) «Growth, Inequality and Globalization» (1998 Cambridge University Press) ص 193.

(36) بولاني Polanyi، «The Great Transformation»، ص 73.

(37) جيفري غاريت Geoffrey Garrett، «Partisan Politics in the Global Economy» (Cambrige UK, Cambridge University Press, 1998)، ص 183.

(38) ويليامسن Williamson، «Globalization and the Labor Market»، ص 168.

(39) المصدر نفسه أعلاه ص 142.

(40) آدريان وود Adrian Wood، «North-South Trade, Empolyment and Inequality», (Oxford: Clarendon Press, 1994).

(41) ويليامسن Williamson، «Globalization and the Labor Market»، ص 168.

(42) جورج بورجاس George Borjas، «Heaven's D Immigration Policy and American Economy» (Princeton University Press, 1999).

(43) داني رودريك Dani Rodrik ـ «Has Globalization gone Too Far?» (Washington: Institute for International Economics, 1997)؛ وروبرت لورانس Robert Lawrance ـ «Single World, Divided Nations» (Brookings, 1996).

(44) روبرت أو. كيوهين ـ Robert O. Keohane ـ وهيلين ف. ميلنر Helen V. Milner «Internationlization and Domestice Politics»، (Cambridge University Press, 1996) وسوزان بيرجر، Suzanne Berger ورولاند دور Roland Dore (معدون) «national Diversity and Global Capitalism» (Cornell University Press, 1996).

(45) آمارتيا سين Amartya Sen، «Development of Freedom» (Knopf, 1999).

(46) انظر ليند ڤايس Linda Weiss: «The Muyth of the Powerless State» (Cornell University hgp;l 1998)؛ وغاريت Garrette، «Partisan Politics»؛ ورودريك Rodrik، «Has Globalization Gone too far?».

(47) ڤايس Weiss، «The Myth of the Powerless State».

(48) جون ج رغي، John G. Ruggie، «International Regimes, Transactions and Change: Embeded Liberalism in Postwar Economic Order», in International Regimes إعداد ستيفن د. كراسنر Stephen D. Krasner (Cornell University Press, 1983).

(49) كيوهين وناي Keohane and Nye، «Power and Independence» الطبعة الثالثة، الفصل 9 و10.

(50) كينيس ن والتز، Kenneth N. Waltz، «Globalization and Governance» مجلة «Political Science & Politics» عدد كانون الأول 1999، ص 697.

(51) وولفغانغ رينيك Wolfgang Reinicke، «Global Public Policy» مجلة Foreign Affairs (عدد تشرين الثاني ـ كانون الأول 1997)، في مقال والتز Waltz «Globalization and Governance» ص 697.

(52) ليسينغ Lessig، «Code and Other Laws»، فصل 4.

(53) ساسيكاساسين، Sasika Sassen، «Cities in a World Economy»، طبعة 2 (Thousand Oaks: Pine Forge Press, 2000).

(54) انظر روبرت أو. كيوهين وجوزيف س. ناي الابن Robert O. Keohane, Joseph S. Nye «Transnational Relations and World Politics»، (Harvard University Press, 1971).
وآن مري سلوتر Anne-Marie Slaughter، «The Real World Order» مجلة Foreign Affairs (عدد أيلول ـ تشرين الأول 1997) ص 183 ـ 197.

(55) كينس ن والتز، Kenneth N. Waltz، Theory of International Politics (Addison-wesley, 1979).

(56) روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane، «After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy», (Princeton University Press 1984).

(57) روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane، «The Demand for International Regimes». في كتاب من إعداد ستيفن د. كراسنر Stephen D. Krasner «international Regimes» (Cornell University Press, 1983) ص 141 ـ 171.

(58) مـاير وآخـرون Meyer، «World Society and the Nation State»، مـارثـا فيـنـمـور Martha Finnomore، «National Interest In International Society» (Cornell University Press, 1996 : ومـارثـا فيـنـمـور Martha Fennimore، «Sovereign Default and Military Intervention»، ورقة غير منشورة، 2000.

(59) تشايم د. كوفمان وروبرت أ. باب Chaim D. Kaufmann - Robert A. Pape : «Explaining Costly International Moral Action: Britain Sixty-year Campaign against the Atlantic Slave Trade» International Organization ص 631 ـ 68 (خريف 1999).

(60) مايلز كاهلر Miles Khaler، «Mutilateralism with Small and Large Numbers»، ص 681 ـ 709 (صيف 1992) International Organization.

(61) تـومـاس أوتـلـي وروبـرت نـابـورس Thomas Oatky, Robert Nabors، «Redistributive Cooperation: Market Failure, Wealth Transfer and Basle accord» ص 35 ـ 45 (شـتـاء 1998) International Organization.

(62) غاري غيريفي وميغويل كورزينڤيتش (معدّون) Gary Gereffi, Miguel Korzeniewicz، (Commodity Chains and Global Capitalism», (Greenwood Press, 1994).

(63) روني غـارسـيـا ـ جـونـسـون Ronie Garcia - Johnson، «Exporting Environmentalism: US Multinational Chemical Corporation in Brazil and Mexico (MIT Press, 2000).

(64) ليسيج Lessig، ص 197، «Code and Other Laws of Cyberspace».

(65) «After Seatle: The Nongovernmental Order»، مـجـلـة ص 21 -Economist, December 11 1999.

(66) مارغريت كيك، وكاثرين سكينك، Margaret Keck, Kathryn Skink، «Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics». (Cornell University Press, 1998).

(67) وولف غانغ هـ. رينيك، Wolfgang H. Reinicke، «The Other World Wide Web: Global Public Policy Networks», ص 44 ـ 57 (شتاء 1999 ـ 2000) Foreign Policy.

(68) شيلا جاناسوف، Privat note to authors ـ كانون الثاني 2000، Sheila Janasoff.

(69) كيك وسكينك Keck, Sikkink، «Activists Beyond Borders».
كوفمان وباب «Explaining Costly International Moral Action».

(70) ساسين Sassen، ص 96 «Cities in World Economy».

(71) «Lively Debate at First G-20 Talks»، (17 ديسمبر 1999 ص 11، Financial Times).

(72) «Head of OAU Opposes Call by Annan»، (Financial Times, 21. Sept. 1999)، ص 5، و «Kofi Annan Unsettles People as He Believes UN Should Do»، (NewYork Times، 1999/12/31، A1 ص).

(73) كيك وسيكنيك، ص 70 «Activists beyond Borders».

(74) مـايـكـل زورن Michael Zurn، «Democratic Governance beyond the Nation State: The EU and Other International Institutions»، ورقة غير مطبوعة، 2000 ص 17 ـ 17.

(75) زورن «Democratic Governance».

(76) هربرت أ. سايمون Herbert A. Simon،
«The Sciences of the Artificial», (MIT Pres 1996 طبعة ثالثة).

(77) كيوهين أو. ناي «Transnational Relations».

(78) دانيل ي. إيستي، Daniel E. Esty، «Non-Governmental Organizations at World Trade Organization, Competition, or Exclusion,», Journal of International Economic Law,» vol. 123, ص 709 ـ 730، (خريف 1998).

(79) «بعد سياتيل» ص 21.

(80) Karen J. Alter, «Who Are the 'Masters of the Treaty?' European Governments and the European Court of justice,» *International Organization* (Winter 1998), pp. 121-48; and Anne-Marie Slaughter, «Governing the Global Economy through Government Networks,» in Michael Byers, ed., *The Role of Law in International Politics* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(81) Slaughter, «Governing the Global Economy through Government Networks»; Reinicke, «The Other World Wide Web.»

(82) Wolfgang H. Reinicke, *Global Public Policy; Governing without Government* (Brookings, 1998).

1 القسم

إتجاهات في العولمة

Trends in Globalization

2

جيفري فرانكل
Jeffrey Frankel

عولمة الاقتصاد

تعتبر العولمة الاقتصاديَّة واحدة من أشد القوىٰ التي شكّلت عالم ما بعد الحرب. فقد أَصبحت التجارة العالميَّة بالبضائع والخدمات هامَّة بصورة متزايدة خلال السنوات الخمسين الماضية، كما تزايد تدفّق الأموال العالمي خلال السنوات الثلاثين الماضية. يوثق هذا الفصل من الناحية الكمية عملية العولمة للتجارة والمال. ومن ثم يذهب بإيجاز إلىٰ ما وراء أسباب التكامل الاقتصادي العالمي ويفكر بالنتائج ويتوصَّل إلىٰ الاستنتاج بأن العولمة بصورة مجملة شيء جيد ليس من أجل النمو الاقتصادي فحسب، لكن حين تؤخذ الأهداف غير الاقتصاديَّة بالحسبان أيضاً.

إن الدافِعَيْن الرئيسيين لعولمة الاقتصاد هما: تخفيض تكاليف النقل والاتصالات في القطاع الخاص، وتخفيف العوائق التجارية في وجه التجارة والاستثمار في القطاع العام. لقد ظل التقدّم والتجديد التقني يدفع تكاليف النقل

(*) يود المؤلف أن يشكر Jagdish Bhagwati و Ash Carter و Farhad Rassekh و Dani Rodrik و Pierre Sauve و Ira Shapiro و Rob Stavins و Arvind Subramanian و Daniel Tarullo و Alan Winters علىٰ ملاحظاتهم.

والاتصالات نحو الانخفاض بشكل ثابت. ولقد رأينا في فترة ما بعد الحرب تقدّماً كبيراً في توفير الكلفة، حتى ضمن الشحن البحري: ناقلات كبيرة جداً، والسفن التي تسمح بصعود ونزول السيارات وشحن الحاويات. في الفترة ما بين 1920 و1990 هبط متوسط أجور الشحن ورسوم المرفأ بالنسبة للطن من واردات وصادرات الولايات المتحدة من 95 دولاراً للطن الأمريكي إلىٰ 29 دولاراً (محسوبة علىٰ أساس دولار 1990). وتزداد حصة الشحن الجوي. وهبط متوسط كلفة النقل الجوي ما بين 1920 و1990 من 0,68 دولار إلىٰ 0,11 دولار للمسافر/ ميل. ولقد غيَّر الشحن الجوي النفاث والبريد من وضعية البضائع التي كانت تصنَّف في السابق بأنَّها غير قابلة للمتاجرة علىٰ النطاق العالمي. أما الآن فترسل عبر القارات الأزهار المقطوفة حديثاً، والبركولي والفريز والسرطان البحري وحتى البوظة[1]! وقد هبطت تكاليف الاتصالات هبوطاً سريعاً وكبيراً. ففي نفس الفترة هبطت كلفة المكالمة الهاتفية لمدة ثلاث دقائق ما بين نيويورك ولندن من 244,65 دولاراً إلىٰ 3,32 دولاراً. ولا تحتاج الاختراعات الحديثة كالفاكس والإنترنت إلىٰ ترويج.

من السهل أن نبالغ بمدىٰ العولمة. والنقاش الحماسي للموضوع يجعله يبدو كأن الزيادة السريعة في التكامل عبر حدود الدّول تجري لأول مرة. ويقول بعض المعلّقين إن الموضوع قد ذهب بعيداً جداً لدرجة أصبح معها كاملاً، ويسمع المرء أن المسافة وحدود الدّول لم تعد أموراً هامة، وأن دولة الأمة والجغرافية نفسها لم تعد تتعلّق بالأغراض الاقتصاديَّة، وأَنَّه أصبح الآن من السهل عقد الصفقات مع الزبائن عبر العالم تماماً كما تتم عبر المدينة. وفوق ذلك كله، ألم تخفض الشبكة العالميَّة للمعلومات (الإنترنت) الحواجز عبر الحدود إلىٰ الصفر؟

من الخطأ أن يضع صانعو السياسة أَو المواطنون الخاصون قرارات علىٰ أساس أن العولمة جديدة لدرجة أن ممارسات الماضي لا علاقة لها بها، أَو أن

الظاهرة لا تقبل الرجوع الآن، أو أن السلطات المالية القوميَّة عاجزة الآن أمام السوق العالميَّة، أو أن نوعية الحياة الأمريكية ـ من النواحي الاقتصاديَّة أو غير الاقتصاديَّة ـ تقررها التطورات الخارجية أكثر مما تطورها الأعمال الأمريكية في الوطن.

يُستحسن التمييز بأنَّه عند كل نقطة في التاريخ، تنشط عوامل قوية وكثيرة لتدفع الدّول بعيداً عن بعضها، كما تعمل في الوقت نفسه عوامل قوية على تقليص العالم. ففي التسعينيات مثلاً، في الوقت الذي جعلت القوى، كشبكة الإنترنت واستخدام الدولار، البعضَ يعلن سقوط دولة الأمة، ولدت أمم كثيرة (نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق) أكثر من أي عقد مضى ما عدا عقد الستينيَّات عند انتهاء الاستعمار، ولكل من هذه الأمم عملاتها وسياساتها التجارية[(2)]؟ لقد سيطرت قوى الانكماش والتقلص في العقود الأخيرة، لكن القوى النابذة هامَّة أيضاً.

علامتان لقياس التكامل الاقتصادي

إن السجل الكلي للتكامل الاقتصادي التام لفترة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية عبر الحدود القوميَّة، قوي كما كان في مجالين، لم يكن مدهشاً كما كان يعتقد على نطاق واسع. المنظور الأول أن نحكم بمقياس ما قبل مائة سنة. والثاني أن نحكم بمقياس ما يمكن أن يعني وجود تكامل اقتصادي عالمي تام حقاً.

الحكم على عولمة سنة 2000 بمقياس سنة 1900

كانت العولمة التي حدثت في القرن التاسع عشر رائعة بقدر روعة الحدث الذي يجري الآن على الأقل. لقد حدثت الانطلاقات الثورية في الانتقال والاتصالات حتى سنة 1900، مثلاً، القطارات والسفن والبرقيات والتبريد. وانخفضت أجور الشحن انخفاضاً حاداً خلال القرن. قدم السلام البريطاني بيئة استقرار سياسي كما قدَّم مقياس الذهب بيئة استقرار مالي. ويرى كيڤن أورورك Kevin O'Rourke وجيفري وليامسن Jeffrey Williamson أن الفروق في أسعار

السلع قد تقلَّصت بشكل كبير نتيجة لنمو التجارة السريع[3].

لا بدَّ من أن أستشهد بالقول الشهير لجون ماينارد كينيس، John Maynard Keynes: «أي حدث خارق في تقدم الإنسان في ذلك العصر الذي انتهى في سنة 1914. . . . يستطيع القاطن في لندن أن يطلب بواسطة الهاتف وهو يحتسي كوباً من الشاي في سريره منتجات متنوعة من جميع أنحاء الكرة الأرضية. . . . ويستطيع في الوقت نفسه، وبذات الوسيلة أن يغامر بثروته بالمصادر الطبيعيَّة والشركات الجديدة في أي حي من أحياء العالم»[4].

اتخذ العالم خطوة كبيرة إلىٰ الوراء من العولمة الاقتصاديّة خلال الفترة من 1914 إلىٰ 1944. وكانت بعض أسباب هذا التراجع مشاعر العزلة في الغرب نتيجة للحرب العالميَّة الأولىٰ، وعدم الاستقرار المالي، والكساد الاقتصادي الذي حل في فترة الحرب، وزيادة التعرفات الجمركية والعوائق التجارية الأخرىٰ بما فيها تبني الكونغرس في الولايات المتحدة تعرفة سموت ـ هاولي Smoot-Hawley في 1930، ونشوء المعسكر الفاشي في الثلاثينيَّات وظهور المعسكر الشيوعي في الأربعينيَّات. كل هذه العوامل حافظت علىٰ العقبات التي خلقتها الحكومات، علىٰ عكس قوىٰ التكنولوجيا والسوق الخاص التي تميل إلىٰ تخفيف العقبات. نتيجة لذلك، كان العالم الذي ظهر في سنة 1945 مجزّأً اقتصادياً أكثر من العالم الذي انهمك بالحرب في سنة 1914.

كان المنتصرون مصمِّمين علىٰ ألاَّ يكرِّروا الأخطاء التي ارتكبوها إبان الحرب العالميَّة الأولى. إنهم سيعملون علىٰ تطوير تكامل اقتصادي علىٰ نطاق واسع في هذا الوقت حتى يحقِّقوا أهدافاً سياسيَّة طويلة المدىٰ. فأقاموا مؤسَّسات متعددة الجوانب للتحكم بالأموال والاستثمار والتجارة العالميَّة، صندوق النقد الدّولي، والبنك الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات الجمركية[5]. وبدأت الولايات المتحدة تدل علىٰ الطريق وذلك بتخفيض العوائق التجارية وتوفير دولار يمكن تحويله إلىٰ ذهب.

بواسطة إجراء تجاري أساسي، وهو تصدير أو استيراد البضائع كجزء من

الناتج العام، استغرقت الولايات المتحدة أكثر من خمس وعشرين سنة بعد انتهاء الحرب العالميَّة الثانية قبل أن تصل قرابة سنة 1970 إلىٰ المستوىٰ نفسه من العولمة الذي كانت تمارسه عشية الحرب العالميَّة الأولىٰ. واستمر هذا الجزء بالزيادة السريعة ما بين 1971 و1997، حتى وصل إلىٰ 9٪ اليوم، ولا يزال دون المستوى الذي كان في بريطانيا خلال القرن الماضي وأوائل القرن العشرين. وبمقياس آخر، وهو ما يتعلّق بحرية عامل الانتقال، لم يكن العالم أكثر تكاملاً عند دخول الألفية الجديدة مما كان عليه عند دخول القرن السابق[6].

يجد معظم الناس أنه من المدهش ألاّ تحتفظ التجارة بأهميتها التي كانت لها قبل الحرب العالميَّة الأولىٰ إلىٰ أن كانت أوائل السبعينيَّات. إن أهمية المقارنة مع 100 سنة مضت تذهب إلىٰ ما وراء الحقائق غير المثبتة التي يسعد المؤرخون الاقتصاديون بالقفز فوق الأشياء التي لم تبدأ. ولأن تقنية «اعرف كيف» لا تعرف الرجوع ـ أو كانت غير قابلة للرجوع خلال الألفيَّة الثانية، إن لم تكن خلال الألفية الأولىٰ كلها ـ هناك ميل لأن نرىٰ العولمة لا تقبل الرجوع. لكن القوىٰ السياسيَّة التي جزَّأت العالم خلال ثلاثين سنةً (1914 ـ 1944) كانت أقوىٰ كثيراً من تعاظم التقدّم التقني في النقل الذي استمر طيلة تلك الفترة. فالدرس هو؛ لا شيء محتوماً في عملية العولمة. وحتى تستمر العولمة، يجب علىٰ قادة العالم أن يأخذوا بالخيارات التي كانت مطروحة بعد الحرب العالميَّة الثانية بدلاً من تلك الخيارات التي كانت بعد الحرب العالميَّة الأولىٰ.

الحكم بمقاييس التكامل الاقتصادي التام لعولمة سنة 2000

ربما يكون التكامل الاقتصادي التام عبر الحدود القوميَّة دمية من القش. (قد يفكِّر القارئ هكذا في نهاية الفصل إن لم يكن فعل ذلك في البداية). لكن لدمى القش أغراضاً، وهنا يوجد حوار يكفي ليبرِّر هذا الاهتمام. فدمية القش الجيدة يجب أن تكون كبيرة حتى تؤثِّر في الغربان، ولكن ليس كبيرة جداً بحيث لا يمكن تفريغها. في كلا الهدفين يحقِّق اقتراح التكامل الاقتصادي العالمي التام ذلك بصورة مثيرة للإعجاب.

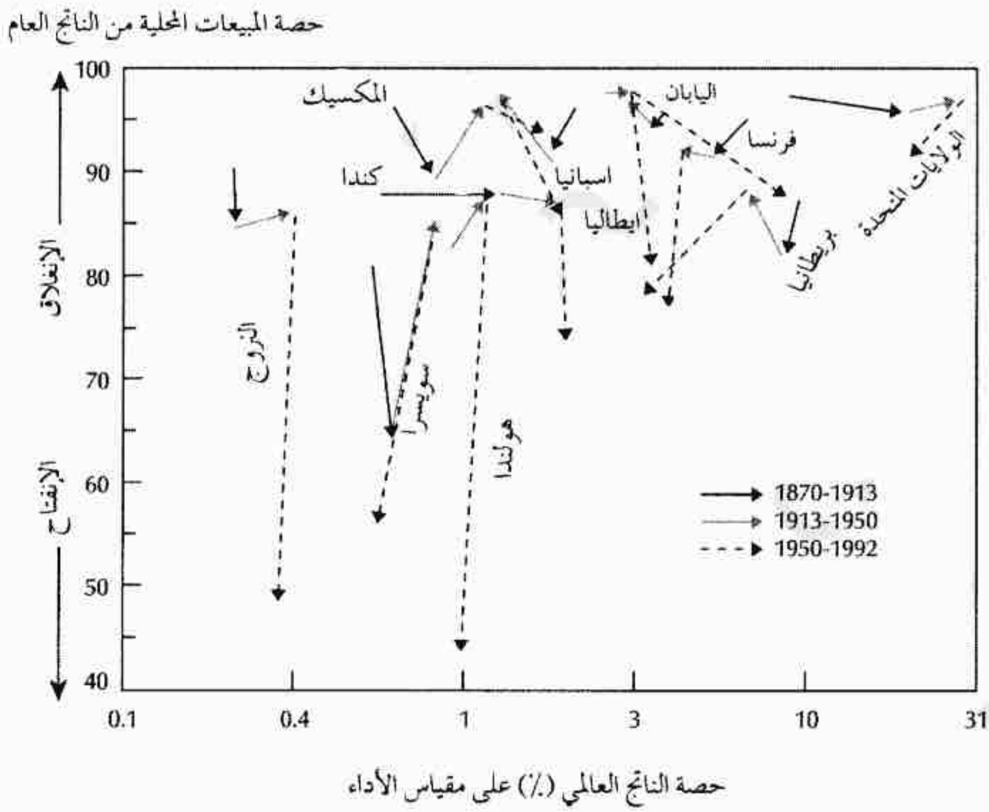
فكِّر ثانية بالإحصائيات الأساسية للتكامل التجاري، مجموع صادرات الدّولة من السلع والخدمات، أو مجموع المستوردات كجزء من مجمل الناتج المحلي. مع الزيادة السريعة في الخدمات المشمولة، يبلغ متوسط هذه النسب 12٪ في الولايات المتحدة. ويحتمل أن يمثِّل المستوىٰ الحالي للتجارة ضعف ما كان عليه قبل 100 سنة. لا يزال هذا الدليل المدهش من انخفاض تكاليف النقل والتعرفات الجمركية والعوائق التجارية الأُخرىٰ، بعيداً كل البُعد عن الوضع السائد لو كانت هذه التكاليف والعوائق تبلغ الصفر. وسوف توثق هذا الزعم فيما يلي إحصائيات أكثر تطوراً. لكن حساباً بسيطاً جداً يكفي لإيضاح هذه الفكرة. يبلغ ناتج الولايات المتحدة $\frac{1}{4}$ الإنتاج العالمي الإجمالي. فيكون ناتج الدّول الأخرىٰ المنتجة حوالى $\frac{3}{4}$ الإنتاج العالمي الإجمالي. فلو كان الأمريكيون يشترون سلعاً وخدمات من المنتجين الأجانب بنفس السهولة التي يشترون بها من المنتجين المحليين، فسوف تؤلِّف المنتجات الأجنبية حصة من إنفاق الولايات المتحدة مساوية لحصة إنفاق أي مقيم متوسط علىٰ هذا الكوكب. إن نسبة واردات الولايات المتحدة إلىٰ الناتج المحلي الإجمالي هي 0,75. ويصح الشيء نفسه علىٰ نسبة الصادرات إلىٰ الناتج المحلي الإجمالي. لكن علاقات التناسب هذه نحو $\frac{1}{6}$ فقط من هذا المستوىٰ المفترض (12 بالمائة/ 75 بالمائة = السدس). بعبارة أُخرىٰ، يجب أن تزداد العولمة ست مرات أخرىٰ، قياساً إلى نسبة التجارة، قبل أن تصبح حقيقة بالمعنى الحرفي أن الأمريكيين يقومون بالأعمال بسهولة في جميع أنحاء العالم كما يفعلون في بلادهم.

لا تزال بلاد أُخرىٰ بعيدة عن الانفتاح التام بهذا المعنى. فنسبة تجارة السلع إلىٰ الناتج العالمي كله ضعف نسبة الولايات المتحدة. وينبغي توقع ذلك، فالبلاد الأُخرىٰ أصغر. والنسبة في الكيانات الاقتصاديَّة الكبيرة ـ اليابان، والاتحاد الأوروبي ككل ـ قريبة من مستوىٰ الولايات المتحدة. وفي كل الأحوال تقريباً تقصّر النسبة عن المستوىٰ الذي يسود في عالم متكامل[7]. في

الشكل (2 ـ 1) يمثِّل البُعد العمودي حصة الدّولة من الناتج الذي يباع إلىٰ المواطنين أكثر مما يصدر منه. والحركة إلىٰ الأسفل تصور أن الدّولة أصبحت أكثر انفتاحاً خلال 130 سنة الماضية. (يستطيع أن يرىٰ المرء أيضاً أن اتجاه التكامل قد قوطع خلال فترة الحرب). لا تزال الولايات المتحدة بعيدة عن الانفتاح الكامل: فحصة الناتج المباعة محلياً لا تتناسب مع الحصة من الناتج العالمي. بعض الدّول الأخرىٰ ذات تناسب بين التجارة والناتج المحلي الإجمالي أعلىٰ منه في الولايات المتحدة وذلك نتيجة لكون الدّولة أصغر حجماً وأقل اكتفاء ذاتياً. ومع ذلك فإنَّها بعيدة عن الانفتاح الكامل بصورة مماثلة.

الشكل 2 ـ 1

حجم الدّولة (الحصة من الناتج العالمي) مقابل الانغلاق (المبيعات المحلية/ الناتج العام)



المصدر: حسابات المؤلِّف والمعطيات من آنغوس ماديسون Angus Madison، «Monitoring the world Economy» (باريس: مركز التنمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 1995).

لاحظ: الانغلاق، 100 *(1 - (X/GDP))

لماذا لا تزال العولمة بعيدة عن أن تكون كاملة؟ لأخذ فكرة عن مجموع تكاليف النقل والعوائق التجارية والكسور الأخرىٰ التي يتوجب كشفها، يجب علينا أن نتعمّق بالإحصائيات أكثر.

الإجراءات الإحصائية للتكامل الاقتصادي

قد يكون مفيداً أن ننظر إلىٰ الإجراءات مباشرة حول كيفيَّة تغير عوائق التكامل عبر الحدود خلال القرن العشرين: مستوىٰ التعرفات علىٰ الصناعات كتوضيح للسياسة التجارية، أو سعر المكالمة الهاتفيَّة عبر المحيط الأطلسي كتوضيح للتغير التكنولوجي في مجال الاتصالات والنقل. لكن العوامل الحاسمة السياسيَّة والمادية كثيرة جداً ومتنوعة جداً بحيث لا يمكن جمعها في بضع إحصائيات رئيسية تستطيع قياس المدىٰ الكلي للتكامل التجاري أو المالي. تختلف مثلاً التعرفات اختلافاً كبيراً في ما بين السلع، ولا توجد طريقة واحدة معقولة لجمعها معاً. والوضع أسوأ بالنسبة للعوائق الأخرىٰ غير التعرفات. والإجراءات البديلة الممكنة ذات الأهمية المماثِلة للتعرفات والعوائق التجاريَّة الأُخرىٰ تتمتع في ما بينها بترابط منخفض جداً[8].

إن القياس الشامل لتكاليف الشحن لتجارة بلد ما هو نسبة القيمة التجارية Cif (وتقاس ككلفة الدّولة المستوردة بما فيها الشحن والتأمين)، إلىٰ القيمة التجارية Fas or Fob (فاس أو فوب) (وتقاس ككلفة الدّولة عند مغادرة البضاعة للدولة المصدِّرة «علىٰ رصيف الشحن» أو «خالصة علىٰ ظهر الباخرة»). لقد هبط ربح الولايات المتحدة إلىٰ نحو 9٪ في الخمسينيَّات، وإلىٰ نحو 6٪ في التسعينيَّات. (المعدل العام في العالم أقل من 4٪). لكن يحتمل أن تكون هذه الأرقام تقلِّل من أهمية هبوط تكاليف الشحن. والسبب هو اختلاف تركيب التجارة، وتختلف أرباح الشحن علىٰ أساس Cif كما اختلف التأمين اختلافاً كبيراً في ما بين السلع وفي ما بين الشركاء التجاريين[9].

من المفيد أن ننظر إلىٰ القياسات الموجزة لآثار العوائق الحدوديَّة علىٰ

صيغة التجارة والاستثمار أكثر من النظر إلىٰ قياسات العوائق نفسها. ويستخدم الآن نوعان من المقاييس: المتعلقة بالكميات، وتلك المتعلّقة بالأسعار.

قد تبدو مقاييس الكميات أكثر مباشرة: «فقط ما هو حجم التدفق العالمي؟» لكن رجال الاقتصاد يفضلون النظر إلىٰ مقاييس الأسعار. في المقام الأول إن نوعيات المعطيات بالنسبة للأسعار غالباً ما تكون نوعية عالية، أعلىٰ منها للكميات. (هذا صحيح سيما في أَسواق المال العالميَّة، فمعطيات أَسعار الضمانات الأجنبية جيدة جداً، ومعطيات التجارة العالميَّة مجتمعة بشكل ضمانات سيئة جداً). وفي المقام الثاني، وحتى علىٰ المستوىٰ التصوري، إن الفروق الدّولية في أَسعار سلع محددة أَو أملاك معينة تقيس قدرة الموازنة العالميَّة في الحفاظ علىٰ هذه الأَسعار متناسقة، هي مؤشرات أكثر فائدة علىٰ مدى التكامل بمفهومه غير الرسمي. فكّر بمثال تجارة الولايات المتحدة بالمنتجات النفطية. إنَّها ليست كبيرة كنسبة مئوية من ناتج الولايات المتحدة أَو استهلاكها، لكن الموازنة تربط سعر النفط داخل الولايات المتحدة قريباً من سعره في السوق العالميَّة. حتى في ما بين دولتين ليس بينهما أية تجارة نفطية أبداً ستجد أن الأَسعار فيهما تتحرك بشكل وثيق. إن غياب العوائق وقوة التجارة علىٰ نطاق واسع هما ما يحفظ الأَسعار متناسقة ويجعل الأَسواق متكاملة بالمعنى الكامل للكلمة، وليس حجم التجارة التي تحدث.

قدرة الموازنة علىٰ إلغاء الفوارق في أَسعار السلع

تعرف الموازنة بحسب النظرية الاقتصاديَّة الأساسية بأَنَّها فعالية شراء سلعة ما حيث هي رخيصة الثمن وبيع السلعة نفسها بالوقت نفسه حيث هي مرتفعة الثمن، وبذلك تدفع الأَسعار نحو المساواة. وفشلها في تحقيق ذلك بصورة تامَّة مصدر دهشة علماء الاقتصاد المتكرِّرة (وربما لا تدهش أحداً سواهم). وغالباً ما يكون التفسير أَن السلع المذكورة ليست متماثلة حقاً. فالاسم التجاري مهم، هذا إذا لم تكن أسباب أخرىٰ هامة كبيع المفرق والضمانة وخدمة

الزبون. فعلىٰ سبيل المثال، ليست سيارة BMW سيارة ليكسس نفسها بالتأكيد، بل إن السيارة BMW التي تباع في ألمانيا ليست السيارة BMW نفسها التي تباع في الولايات المتحدة (معدات ضبط تلوث الهواء مختلفة، مثلاً). عندما تستخدم المقارنة بين الدّول جداول معدلات أسعار مجمعة كاختبارات قياسية «للمساواة في القدرة الشرائية»، ليس مدهشاً أبداً أن نرىٰ دليلاً ضعيفاً علىٰ الموازنة[10]. ويدهش وجود فروق في الأَسعار العالميَّة في حالة السلع المتجانِسة والتي لا تحمل اسماً تجارياً مثل الخرادق العادية. وبيَّنت الاختبارات أن فوارق الأَسعار لسلع معينة هي أكبر عبر حدود الدّول مما هي ضمن الدّولة. يحتمل أن يكون تغير أسعار صرف العملات هو المسؤول[11].

لعل الدهشة الأكبر تأتي من ندرة الدلائل علىٰ توجه فوارق الأَسعار نحو التلاشي عبر حقبة كبيرة من التاريخ. لقد حصل كينيث فروت Kenneth Froot، ومايكل كيم Michael Kim، وكينيث روغوف Kenneth Rogoff علىٰ معطيات حول الأَسعار في إنكلترا وهولندا منذ سنة 1272 لثماني سلع هي (الشعير، والزبدة، والجبنة، والبيض، والشوفان، والبازلاء، والفضة والقمح)[12]. ليست الانحرافات عن ما يُعرف بقانون السعر الواحد عبر القناة الإنكليزيَّة أصغر أَو أقل استمراراً مما كانت في الماضي علىٰ الرغم من التقدّم التقني الذي خفَّض تكاليف الشحن لهذه المواد بصورة أكيدة. لا بد أن تكون عوامل أخرىٰ تقاوم هبوط تكاليف النقل. والعوامل المرشحة لهذا هي العوائق التجارية بموجب السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية. وارتفاع سعر صرف العملة بين الجلدر والجنيه[13].

العوامل المساهمة في الانحياز إلىٰ التجارة المحلية

تبقى الجغرافية والمسافات أكثر الموانع التجارية أهمية علىٰ نطاق أوسع مما يعتقد.

المسافة: لا تزال المسافة عائقاً هاماً للتجارة ولكنها ليست العائق الوحيد

بسبب تكاليف الشحن المادية. إن آثار العوائق المعلوماتيَّة تتناقص بالجوار وبالروابط اللغويَّة والثقافيَّة والتاريخيَّة والسياسيَّة. يمكن أن نطلق عليها «البُعد الاجتماعي». وقد سماها هانز لينمان Hans Linneman «البُعد النفسي»، وسمَّاها بيتر دريسديل Peter Drysdale وروس غارنوت «المقاومة الذاتيَّة»[14].

من بين البراهين الممكنة والكثيرة علىٰ أنَّ المسافة لا تزال هامَّة واحد من أبسطها، وهو الميل الملاحظ نحو التجمع الجغرافي للصناعات. وميل الصناعة نحو التمركز الإقليمي دليل علىٰ تكاليف النقل والاتصالات وعلىٰ زيادة العوائد في نطاق الإنتاج.

يحدث التكتل حتى في قطاعات حيث تهمل نفقات النقل الماديّ، كما في خدمات المال أو برمجيات الكومبيوتر. فتتمركز الشركات المالية في مانهاتن، وتتمركز شركات تكنولوجيَّات المعلومات في وادي السيليكون. وسبب اختيارهم للأماكن بجانب بعضهم بعضاً لا لأنهم يتاجرون بسلع مادّيَّة في ما بينهم ويريدون توفير تكاليف النقل. ولكن الاتصال وجهاً لوجه معهم لتبادل المعلومات ومناقشة الصفقات.

تتكشَّف أهمية المسافة أيضاً بتحليل معطيات أسعار السلع في مواقع مختلفة. فإن كانت تكاليف النقل والتكاليف الأخرىٰ لتنفيذ الأعمال علىٰ البُعد هامَّة، عندئذ يجب أن تقوم الموازنة بعمل أفضل وتحافظ علىٰ أسعار السلع المتماثلة متناسقة عندما تباع هذه السلع في أماكن قريبة من بعضها أكثر مما لو كانت بعيدة عن بعضها. يدرس تشارلز إنجل Charles Engel وجون روجرز John Rogers الأسعار في 14 قسماً استهلاكياً في ثلاث وعشرين مدينة كندية وأمريكية[15]. ويجدان أن البُعد بين مدينتين في أمريكا الشمالية يؤثِّر تأثيراً هامّاً في تغير أسعارهما النسبيَّة.

تبرز نتائج مماثلة بالنظر إلىٰ الكميات التجاريَّة بدلاً من النظر إلىٰ أسعارها. يقول نموذج الجذب، تتناسب العلاقة التجاريَّة بين دولتين تناسباً

عكسياً مع البُعد في ما بينهما، وتتناسب طرداً مع إنتاج حجميهما، وذلك قياساً علىٰ قانون نيوتن للجاذبيَّة. وهذه تلائم المعطيات بصورة جيدة وهي مؤسَّسة بصورة جيدة علىٰ نظرية المتاجرة بالبضائع التي هي بدائل غير كاملة بشكل جزئي، لأن المعطيات متوافرة جداً (مجموعة من 100 دولة تعرض 100 × 99 = 9900 زوج من ملاحظات التصدير)، تميل الأخطاء المعياريَّة لأن تكون صغيرة.

تجد التقديرات الإحصائيَّة للبُعد آثاراً هامَّة في التجارة البينية. فعندما تزداد المسافة بين دولتين بمقدار 1٪ تقل التجارة في ما بينهما من 0,7 إلىٰ 1٪. هذه الإحصائية، مثل الإحصائيات الأخرىٰ التي ستأتي، تخص أثر العزلة وتثبت الآثار الأخرىٰ في التجارة كحجم الشركاء التجاريين. إن الخاصة الرائعة للتحليل العادي لأقل مربعات التراجع هي قدرته علىٰ فحص الأثر المستقل للعامل الواحد في الوقت الواحد[16].

المتغيرات الجغرافية الأخرىٰ

الميزات المادية الأخرىٰ للمواقع ذات آثار هامَّة. فالدّول المغلقة ترتبط بتجارة أقل بعامل يبلغ قرابة الثلث إذا اعتبرنا باقي العوامل متساوية. فالدّولتان المتجاورتان تتاجران معاً 80٪ أكثر من دولتين مثيلتين غير متجاورتين.

العوامل اللغوية والاستعماريَّة

تبقى العوائق اللغوية عقبة في وجه التجارة. فالدّولتان اللَّتان تتكلَّمان اللغة نفسها تتاجران مع بعضهما بنسبة 50٪ أكثر من دولتين لا تتكلَّمان اللغة نفسها. فتعدّد اللغات هو أحد الأسباب التي تجعل التكامل الاقتصادي بعيداً من الكمال في الاتحاد الأوروبي.

كانت الروابط الاستعمارية هامَّة أيضاً تاريخياً. في سنة 1960 عندما بدأ تفكّك أكبر الإمبراطوريات الاستعماريَّة، كانت التجارة بين المستعمرات والقوىٰ

الاستعماريَّة أكثر مرتين أَو أربع مرَّات وسطياً من أي دولتين أخريين لا علاقة استعماريَّة بينهما[17]. هذا التأثير الذي انخفض من القمة السابقة في الفترة الاستعماريَّة، استمر بالهبوط في السبعينيَّات والثمانينيَّات. لكنه لم يختف بالفعل، إذا اشتملت العينة علىٰ مستعمرات صغيرة، فإن الوحدتين اللَّتين اشتركتا بالمستعمر نفسه تتاجران في ما بينهما بمعدل وسطي 80٪ أكثر من دولتين أخريين لم تكونا كذلك (ظل هذا حتى 1990). فضلاً عن ذلك إن كانت إحدىٰ الدّول من الاثنتين هي الدّولة المستعمِرة الأم، فالتجارة أكثر من 5 إلىٰ 9 مرات في التجارة بين دولتين ليستا كذلك[18].

العوامل العسكريَّة

لقد جرىٰ فحص الآثار في التجارة البينية في التحالفات السياسيَّة والعسكريَّة والحروب أيضاً. فمن الناحية النظرية والتجريبية (في إطار الجاذبية) ترتفع التجارة عموماً بين الدّول المتحالِفة وتنخفض إلىٰ الحدود الدنيا بين الأعداء الحقيقيين أَو المحتملين. ومفهوم أنَّه إذا كانت دولتان في حالة حرب، توجد آثار سلبية في التجارة بينهما. وترتفع إلىٰ 99٪ انخفاضاً في سنة 1965. والوضع النموذجي أكثر في 1990 إذا بلغ الانخفاض 82٪[19].

مناطق التجارة الحرَّة

تخفض الترتيبات التجاريَّة الإقليميَّة التعرفات الجمركيَّة والعوائق التجاريَّة الأخرىٰ في مجموعة من الدّول، علىٰ الرغم من وجود سلسلة من الترتيبات التجاريَّة المفضَّلة الخفيفة إلىٰ اتحادات اقتصاديَّة ناضجة تماماً. وغالباً ما يكون أعضاء هذه المجموعات مرتبطين ارتباطاً قوياً من خلال الجوار أَو اللغة المشتركة أَو من خلال روابط أُخرىٰ. ولكن لو ثبتنا هذه العوامل، في إطار الجاذبيَّة، فإن تشكيل مناطق تجارة حرَّة يزيد التجارة بمعدل 70٪ إلىٰ 170٪[20]. إن سوقاً مشتركة جدية، كالاتحاد الأوروبي، يمكن أن يكون لها آثار

كبيرة. ومع ذلك، يبقى في كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي انحياز كبير للمتاجرة ضمن تلك الدّولة.

الروابط السياسيَّة

قد يكون رأي اقتصادي ساذج، عندما تزال التعرفات الجمركية والعوائق التجاريَّة الصريحة الأُخرىٰ بين دولتين، وباعتبار العوامل الجغرافية الحاسمة في تكاليف النقل ثابتة، يجب أن تتحرَّك التجارة بسهولة عبر الحدود القوميَّة كما تتحرَّك ضمن هذه الحدود. لكن هذا بعيد جداً في واقع الحال. إن كانت وحدتان جغرافيتان تنتميان إلىٰ سيادة أمَّة نفسها كماهو الحال في فرنسا وأقسامها وراء البحار تكون التجارة ثلاثة أمثال تقريباً. وهكذا إن للعلاقات السياسيَّة بين الوحدات الجغرافية آثاراً أكبر في التجارة من عوامل مثل السياسات التجاريَّة الواضحة أو العوائق اللغويَّة.

الدّول المشتركة

حتى بعد تعديل المسافة (بما فيها عدم التجاور) والعوائق اللغوية، لا تزال كل الدّول تظهر انحيازاً كبيراً نحو شراء البضائع المحلية أكثر من البضائع الأجنبيَّة. يقدّر شانغ جن واي Shang Jin Wei هذا الانحياز في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD؛ لقد تراجع هذا الانحياز تراجعاً طفيفاً مع مرور الزمن ولا يزال الانحياز هامّاً إحصائياً (علىٰ الرغم من أن الولايات المتحدة كان فيها أصغر انحياز من الجميع)[21].

توجد بعض المزايا العظيمة لوجود معطيات علىٰ مستوىٰ الولايات والمحافظات ضمن الدّولة. وقد نتمكَّن من التأكّد كيف تتأثَّر التجارة بين كيانين جغرافيين من خلال عضويتهما في اتحاد سياسي. لقد عرفنا أنَّه عندما تكون الوحدتان الجغرافيتان تشتركان بروابط كلفة مشتركة تزدهر التجارة بينهما بصورة واضحة. ويبقى أن نفكّر أنَّه عندما تشترك وحدتان جغرافيتان بإرث ثقافي أو

بنظام قانوني، فإن تجارتهما تزداد بذلك أكثر. ليست المعطيات متوافرة عموماً حول التجارة بين ولايات الولايات المتحدة، وأقسام اليابان، ومحافظات ألمانيا، ومقاطعات بريطانيا، أو دوائر فرنسا. ولكن توجد معطيات حول التجارة التي تقوم بها المقاطعات الكندية في ما بينها. ومع الولايات الأمريكية الرئيسية. وهي تظهر انحيازاً قوياً للتجارة ضمن الأمّة. فأونتاريو تصدّر إلىٰ بريتش كولومبيا ثلاث مرّات أكثر مما تصدِّره إلىٰ كاليفورنيا، مع أن الأخيرة يبلغ عدد سكّانها عشرة أمثال عدد سكان بريتش كولومبيا. (الأرقام لسنة 1988).

طبّق جون ماكالوم John MacCallum موديل الجاذبية علىٰ التجارة بين المقاطعات والولايات. فظهرت الآثار العادية للحجم والبُعد[22]. والنتيجة المذهلة هي أثر المتغير المزيف ليمثّل عندما تكون الولايتان أو المقاطعتان تقعان في نفس الدّولة. فمثل هاتين المقاطعتين تتاجران مع بعضهما اثنين وعشرين مرة أكثر مما تتاجر مقاطعة وولاية لكنهما يقعان علىٰ طرفي الحدود. ولقد جدَّد جون هيلي ويل John Helli Well هذا الاختبار ليعكس المعطيات تحت اتفاقية التجارة الحرَّة بين كندا والولايات المتحدة. ووجد أن عامل التميّز داخل كندا يصل إلىٰ معدل 21 في السنوات 1988 ـ 90[23].

النتيجة هي أن تتذكّر ما توصل إليه إنجل Engel وروجرز Rogers في: ما هو عرض الحدود؟ فقطع الحدود الكندية ـ الأمريكية يضيف كثيراً إلىٰ متغير السعر النسبي بين مدينتين بقدر ما يضيفه قطع المسافة المادية من 2500 إلىٰ 10000 ميل ضمن أي من الدّولتين[24]. وهذا هو اتجاه المقاطعات الكندية في المتاجرة في ما بينها، والمدهش هنا أنّها تتجه للمحافظة علىٰ العوائق التجاريَّة في ما بينها، ولم تستفد من الدستور كما فعلت الولايات المتحدة إذ يحفظ الدستور السياسة التجاريَّة حصراً علىٰ المستوىٰ الاتحادي. وأسباب هذا التحيّز للداخل الكندي في التجارة تشمل سهولة القيام بالأعمال في ظل النِّظام السياسي نفسه، وقطاع إعلانات ودعاية متحد، وسلاسل محالّ علىٰ مستوىٰ الأمَّة،

وشبكة طرق حديد بين شرق الدّولة وغربها. يشك جون هيلي ويل John Helliwell وجون ماكالوم John MacCallum «في أن الإجابات تقع في عشرات الروابط التعليميَّة والجغرافيَّة القائمة علىٰ روابط هجرة وروابط عائليّة وتدعمها شبكات الانتقال والاتصال والتعليم وسهولة العناية الصحيَّة والحقوق التقاعدية، إن لم تكن بالكامل من شرب الشاي[25]». من المفروض أن تكون مصادر التحيّز داخل الأمَّة أقوى بالنسبة للدول الأُخرىٰ التي لا تشترك بجوار ثقافي أَو بعلاقات تجاريَّة متحرِّرة كما تفعل كندا والولايات المتحدة.

العملات

منذ القديم كان الشك في أن وجود عملات مختلفة، ولا سيما تذبذب أَسعار صرفها منذ أن توقف النظام المالي بريتون وودز Britton Woods في سنة 1971، هي عائق للتجارة العالميَّة والاستثمار العالمي. ويعود التذبذب في أَسعار الصرف إلىٰ فشل قانون السعر الواحد الملاحظ في سوق السلع. وعندما يلاحظ أن، مثلاً، التجارة الكندية والأمريكية هي أكثر بين مواطني كل دولة من التجارة بين الدّولتين، هذا في السياق حيث أُلغيت العوائق التجاريَّة والجغرافيَّة واللغويَّة، يبقى اختلاف العملات أحد المشتبهين الرئيسين. حتى وقت حديث كان من الصعب إيجاد دليل قوي علىٰ أن عوامل العملة لا تشجِّع التجارة والاستثمار. ويستخدم نموذج الجاذبية الآن لهذا الغرض[26]. فتبين أن إلغاء انحراف معياري واحد في تغير سعر الصرف ـ مثلاً من الوسطي 7٪ إلىٰ الصفر ـ يزيد التجارة بين دولتين بنسبة تقدَّر بـ 13٪. وأكثر من ذلك، فقد وجد روز Rose أن المضي في الطريق كله وتبنّي عملة مشتركة بالمعنى الحرفي له تأثير كبير جداً: إنَّه يضاعف التجارة ثلاث مرَّات ونصفاً[27].

إن تنشيط التجارة والمال واحد من بضعة دوافع لتبنِّي عملات مشتركة أَو لمجموعات عملات من قبل عشرين دولة خلال العقد الماضي (بما فيهم أحد عشر عضواً في الاتحاد الأوروبي الاقتصادي والمالي في 1999).

ولكن في الوقت نفسه وجد العدد نفسه من العملات الجديدة نتيجة لتفكك الاتحاد السوفياتي السابق.

إجراءات تكامل السوق المالي

كان لدى الوفود التي اجتمعت في بريتون وودز سنة 1944 تصميم لنظام مالي عالمي لم يمنح الأسواق المالية صراحة الافتراض الممنوح للتجارة بالبضائع، وهو الفرض أن التكامل العالمي جيد بدون غموض وأن العوائق يجب أن تُزال بالسرعة الممكنة. وعلىٰ الرغم من أنَّ النظرية الاقتصاديَّة يمكن أن تضع قضية أنيقة لصالح التجارة بالأصول تماماً كالتجارة الحرَّة بالبضائع والخدمات، كانت الوفود علىٰ قناعة من خبرتها في الثلاثينيَّات بأن بعض درجات ضبط تحرّكات رؤوس الأموال العالميَّة أمر مرغوب فيه. وظل الأمر كذلك حتى الانهيار النهائي في سنة 1973 لنظام أسعار الصرف الثابتة حيث أزالت ألمانيا والولايات المتحدة ضوابطهما المالية، وحافظت اليابان وبريطانيا علىٰ هذه الضوابط حتى نهاية السبعينيَّات، ولم تتحرّر معظم الدّول الأوروبية الأُخرىٰ حتى نهاية الثمانينيَّات. وفتح كثير من دول السوق الوليدة الباب لتحركات رؤوس الأموال علىٰ نطاق واسع في التسعينيَّات (علىٰ الرغم من الأزمات الناجمة التي أقنعت بعض المراقبين بأن الوفود التي كانت في بريتون وودز قد تكون علىٰ حق بالمقام الأوّل).

تظهر الاختبارات الخاصة بالأسواق المالية تكاملاً عالمياً تزايد بصورة كبيرة خلال السنوات الثلاثين الماضية لكنَّه أقل اكتمالاً مما هو مفترض. ينطبق هذا التعميم علىٰ الاختبارات القائمة علىٰ أساس الكمية بالإضافة إلىٰ الاختبارات القائمة علىٰ أساس السعر.

صحيح أن الحجم الإجمالي لتدفق رؤوس الأموال عبر الحدود أصبح كبيراً جداً. وربما كان الحجم الإجمالي لرقم المبيعات في أسعار صرف العملات الأجنبية، الإحصاء الواسع والمؤثّر: 1,5 تريليون في اليوم علىٰ النطاق

العالمي في نيسان 1998، وهذا أكبر مائة مرة من حجم التجارة بالبضائع والخدمات. ولكن التدفق الصافي لرؤوس الأَموال أكثر أهمية من التدفق الإجمالي لمعظم الأغراض. وتدفق الأَموال الصافي اليوم أصغر كثيراً كحصة من الناتج المحلي العام مما كان في بريطانيا العظمى في فترة ما قبل الحرب العالميَّة الأولىٰ إلىٰ بلاد واسعة المساحة كالأرجنتين وأستراليا وكندا(28). فضلاً عن ذلك، يناقش مارتن فيلدستاين Martin Feldstein وتشارلز هوريوكا Charles Horioka في ورقة عظيمة التأثير أن تدفق رؤوس الأَموال الصافية أصغر مما يتوقع المرء في عالم ذي تحرّكات مالية عالميَّة تامَّة: إن الدّولة التي تعاني من نقص في الوفر الوطني تتجه إلىٰ ممارسة هبوط مساو في الاستثمار أكثر من أن تعوض الفرق عن طريق القروض الخارجية(29). وبالطريقة نفسها، إن المستثمرين في كل دولة يحافظون علىٰ نسبة أخفض في محافظهم علىٰ شكل تأمينات في سندات في دول أُخرىٰ من وضعها في محافظ جيدة التنوع، وهذا لغز معروف «بالانحياز الوطني»(30). من الواضح أن المعلومات الناقصة وتكاليف العمليات لا تزال عوائق هامَّة في وجه الاستثمار عبر الدّول.

لقد تم فحص قدرة الموازنة علىٰ مساواة أَسعار الأصول أَو نسب الفوائد عبر البلاد وكان هذا الفحص واسعاً. قد يتوقع المرء أنَّه في حال غياب العوائق في وجه تدفق الأَموال عبر الحدود تستطيع الموازنة جعل أَسعار الفائدة متساوية. لكن الجواب يعتمد علىٰ الأموال الدقيقة التي تم فحصها. إن أَسعار الفائدة التي حذف منها عنصر خطر صرف العملات بواسطة غطاء مسبق للسوق، هذه الأَسعار متساوية بالفعل عبر الحدود في ما بين الدّول الصناعية، وهذا يبين أن ضوابط تحرّكات رؤوس الأَموال لديها ضوابط قليلة. لكن يبدو أن أسعار الفائدة ليست متساوية في الدّول عندما يجري تعديلها بحسب توقع تغير أَسعار الصرف أكثر من أَسعار صرف مسبقة، وأَسعار الفائدة ليست متساوية قطعاً عندما يجري تعديلها بنسب التضخم المتوقعة. ومن الواضح أن فروق العملات هامَّة جداً لدرجة تكفي لوضع إسفين بين نسب الربح المتوقعة.

والأكثر من ذلك، تؤثّر بقية تكاليف العمليات أَو المعلومات الناقصة ظاهرياً على الاستثمار في الأصول عبر الحدود[31]. فهي لا تشجع المستثمرين إطلاقاً علىٰ الاستثمار في بعض الأصول الحسَّاسة للمعلومات، كالرهنيات، عبر الحدود القومية. وفضلاً عن ذلك، يضيف خطر الدّولة التي تضع إسفين العقوبات الكبيرة لجميع الاستثمارات في الدّول النامية.

باختصار، علىٰ الرغم من كون الأَسواق العالميَّة التي تشبه إلىٰ حد كبير أَسواق البضائع، قد أَصبحت أكثر تكاملاً في العقود الحديثة، فإنَّها قطعت مسافة أقل من المسافة إلىٰ التكامل التام مما كان يعتقد علىٰ نطاق واسع. ليست العولمة جديدة وليست كاملة وليست قابلة للرجوع.

أثر العولمة الاقتصاديَّة

ما هي آثار العولمة ومزاياها؟ يجب أن نعترف بالدرجة المنخفضة من التأكّد في إجاباتنا. ويصبح من الصعب فصل السبب والنتيجة. وفضلاً عن ذلك، عندما نوسع قائمة الأهداف إلىٰ ما وراء تضخيم الدخول القوميَّة، تبدأ أحكام القِيَم باللعب. لكن النظرية الاقتصاديَّة والبحث التجريبي لا يزال لديهما الكثير للإسهام به.

أثر التجارة في مستوىٰ الدخل الحقيقي ونموه

لماذا يعتبر علماء الاقتصاد التكامل الاقتصادي هاماً جداً؟ ما هي فوائد التجارة الحرَّة للاقتصاد؟

الحالة النظرية للتجارة

تعلمنا النظرية الاقتصاديَّة الكلاسيكيَّة أنَّه توجد مكاسب قوميَّة من التجارة مرتبطة بعبارة «المزية النسبية». وخلال العقدين الماضيين طوّر المثقفون «نظرية تجارة جديدة». تقترح هذه المدرسة وجود فوائد إضافية من التجارة، يسمونها دينامية. سندرس كل نظرية بدورها.

تعود النظرية الكلاسيكيَّة إلىٰ آدم سميث Adam Smith وديڤيد ريكاردو David Ricardo. يناقش آدم سميث بأن التخصّص ـ تقسيم العمل ـ يشجع الإنتاجية. ويوسع ديڤيد ريكاردو هذا المفهوم ليشمل التجارة بين الدّول. والفكرة هي أن التجارة تسمح لكل دولة بالتخصّص في ما تصنعه بصورة جيدة وهي بذلك تضخم قيمة ناتجها. فإن قامت الحكومة بتقييد التجارة، تُهدر مواردها في إنتاج سلع كان يمكن أن تستوردها بشكل أرخص عما تستطيع إنتاجها محلياً.

ماذا يحدث لو كانت دولة ما تبزُّ الجميع في إنتاج كل السلع؟ إن المناقشة لصالح التجارة الحرَّة لا تزال هي الرابحة اليوم. كل ما هو مطلوب أن تكون دولة ما أقل مهارة نسبياً من دولة أُخرىٰ في إنتاج سلعة ما حتى تستفيد من التجارة. هذه هي عقيدة «المزية النسبية» ـ المبدأ الأساسي (وربما عكس الحدس) للنظرية التجاريَّة العالميَّة. والأمر مفهوم لمايكل جوردان Michael Jordan حين يدفع أجراً لشخص يقص له العشب في مرجه حتى وإن كان جون يستطيع أن يقوم بهذا العمل بشكل أفضل، لأن لجون مزية نسبية في كرة السلَّة أكبر من قصّ العشب في المرج. وبصورة مماثِلة يكون الأمر مفهوماً بالنسبة للولايات المتحدة حين تدفع لاستيراد سلع تستطيع إنتاجها دول أُخرىٰ بصورة مجدية أكثر (كالملابس والأحذية والزراعات المدارية والإلكترونيات الاستهلاكيَّة) لأن الولايات المتحدة ذات مزية نسبية في سلع أُخرىٰ (الطائرات والخدمات المالية والقمح وبرمجيات الكومبيوتر).

هذه هي الفكرة الكلاسيكيَّة لفوائد التجارة الحرَّة موجزة. وللنظريَّة الكلاسيكيَّة صفتان رئيسيتان تستحقان الإشارة، الأولىٰ، إنَّها تفترض المنافسة الكاملة، وعوائد ثابتة، وتقنيات ثابتة، وهي افتراضات ليست واقعية تماماً. والثانية، إن المكاسب من التجارة ثابتة في طبيعتها أساساً، بمعنى إنَّها تؤثِّر في

مستوىٰ الدخل الحقيقي. إن إلغاء العوائق التجاريَّة تزيد الدخل، لكن هذا علىٰ طول خطوط الزيادة لمرة واحدة.

وماذا عن «نظريَّة التجارة الجديدة»؟ إنَّها أكثر واقعية من النظريَّة الكلاسيكيَّة فهي تأخذ في اعتبارها المنافسة غير الكاملة، وزيادة العوائد والتكنولوجيَّات المتغيِّرة. يمكن النظر إليها علىٰ أنَّها تعطي دعماً متساوياً، أو أكبر، للسياسات التجاريَّة الحرَّة التي اتبعتها الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب، أي، مفاوضات، ثنائية ومتعددة الجوانب لتقليل العوائق التجاريَّة، مما فعلته النظريَّة الكلاسيكيَّة[32].

للتأكد، تقول هذه النظريات إنَّه في ظروف خاصة جداً ومعينةً تستطيع دولة ما أن تمضي بالتدخّل (مثلاً معونات لقطاعات استراتيجيَّة) شريطة أن تتخذها الحكومة بشكل صحيح تماماً، وشريطة أن تكون أعمال الدّول الأُخرىٰ قد أُخذت بالشكل الذي قُدِّمت فيه. ولكن تتجه هذه النظريات أيضاً لأن يكون لها خاصية أن العالم، الذي يقوم الجميع فيه بالمساعدة سريعاً، هو عالم يصبح فيه الجميع أسوأ حالاً، وأننا جميعاً نكون في وضع أفضل إذا كنا نستطيع الاتفاق علىٰ تحديد المعونات أو التدخلات الأُخرىٰ.

إن الاتفاقات الثنائية أَو متعددة الجوانب حيث تقوم الأطراف الأُخرىٰ بتقديم الإذعانات لمنتجات الولايات المتحدة مقابل أية إذعانات تقدمها الولايات المتحدة، هي في النهاية، الأنواع الوحيدة من الاتفاقات التي تعقدها الولايات المتحدة. بالفعل، تطلب معظم الاتفاقيات التجاريَّة الحديثة (اتفاقية التجارة الحرَّة لأمريكا الشمالية، ووصول الصين إلىٰ منظمة التجارة العالميَّة) من شركاء الولايات المتحدة تخفيضات في عوائق الاستيراد، أكثر مما تطلب من الولايات المتحدة. والسبب أن عوائقهم كانت أكبرمن عوائق الولايات المتحدة كبداية. لكن النتيجة الطبيعيَّة أن مثل هذه الاتفاقيات تزيد من الطلب الخارجي علىٰ منتجات الولايات المتحدة أكثر مما تزيد من طلب الولايات المتحدة علىٰ

المستوردات. نتيجة لذلك يحتمل أن تستفيد الولايات المتحدة من «شروط آثار التجارة» الإيجابيَّة. . وتضيف هذه فقط إلىٰ الفوائد المعتادة لزيادة كفاءة الإنتاج ومكاسب المستهلكين من التجارة العالميَّة.

أكثر من ذلك، عندما لا تخشى الحكومة استخدام العوائق التجاريَّة من الخارج، يقوم التدخل بالممارسة القائمة علىٰ معلومات ناقصة وتفسده جماعات المصالح. والسعي لإلغاء التدخّل القطاعي المعين هو أكثر الطرق فعالية في تثبيط سلوك البحث عن الأجرة. إن العولمة تزيد عدد المتنافسين العاملين في الاقتصاد. ولا يخفض هذا العمل سلطة احتكار التشويش في السوق (والذي لولا ذلك لمارسه برفع الأسعار) فحسب، بل إنَّه يستطيع أيضاً تخفيض سلطة التشويش المادية في الحلبة السياسيَّة (والذي يمارسه بواسطة جماعة الضغط).

والأهم من ذلك، إن معظم النظريات التجاريَّة الجديدة تقدم سبباً للاعتقاد بأن للانفتاح أثراً دائماً علىٰ معدل نمو الدّولة، وليس علىٰ مستوىٰ الناتج المحلي العام فقط. فالنسبة العالية للتفاعل الاقتصادي مع باقي العالم تسرع في استيعاب التكنولوجيَّات المتقدمة، وأفضل الممارسات الإدارية العالميَّة يحفز التجديد وخفض التكاليف وينافس الاحتكار لطرده.

تأتي هذه المكاسب الديناميَّة من عدد من المصادر. وتشمل هذه المصادر الفوائد من حجم السوق الكبيرة، وتشجيع المنافسة. وتشمل المصادر الأُخرىٰ التطورات التكنولوجية من خلال زيادة الاتصالات مع الدّول الخارجية وأساليبها المغايرة في الإنتاج. يمكن أن تأتي هذه الاتصالات، مثلاً، من استثمار مباشر من شركات أجنبيَّة ذات معلومات مناسبة أو بالتعرّض لبضائع مستوردة تجسّد التطور التقني في الخارج. ولكل من هذه العناصر التجاريَّة العالميَّة والتفاعل العالمي أثر في تطوير النمو في الاقتصاد الوطني. وعندما ينضم ذلك إلىٰ الآثار الثابتة، فلا مجال للسؤال عن أن جهود الأسواق المفتوحة، عندما تنجح، ستعطي أرباحاً هامَّة.

الحالة التجريبيَّة للتجارة

لا يكون وضع النظرية الجواب الكامل عن السؤال، «كيف نعرف أن التجارة جيّدة؟» نريد برهاناً تجريبياً. لقد أجرىٰ علماء الاقتصاد اختبارات إحصائيَّة للعوامل الحاسمة في معدلات نمو الدّول. الاستثمار في رأس المال المادي والاستثمار في رأس المال البشري هما العاملان اللَّذان يبرزان علىٰ أنهما الأقوىٰ. ولكن عوامل أُخرىٰ هي أيضاً هامَّة. لقد وجدت التقديرات في معادلات النمو دوراً للانفتاح، يقاس مثلاً بمبلغ الصادرات والواردات كحصَّة من الناتج المحلي العام. ينظر، ديڤيد رومر David Romer وأنا إلىٰ المقطع العرضي لمائة دولة خلال الفترة منذ 1960[33]. سعت الدراسة لمعالجة همٌ كبير حول السببيَّة الآنية بين النمو والتجارة: هل يؤدي الانفتاح إلىٰ النمو، أم هل يؤدي النمو إلىٰ الانفتاح؟ وجدنا أن أثر الانفتاح في النمو أقوىٰ عندما نصحح للآنية بالمقارنة مع تقديرات قياسيَّة.

يراوح تقدير أثر الانفتاح في دخل الفرد من 0,3 إلىٰ 3,0[34]. فكِّر برقم صحيح في الوسط مثل 1,0. إن الزيادة في انفتاح الولايات المتحدة منذ الخمسينيَّات هي 0,12. وضرب الرقمين معاً يتضمَّن أن التكامل الزائد كان له أثر يقدّر بـ 12٪ علىٰ دخل الولايات المتحدة. وبصورة أكثر درامية، قارن طراز بورما بتناسب يصل إلىٰ ما يقرب الصفر، مقابل طراز سنغافورة بتناسب يصل إلىٰ 100٪. فتقديراتنا التقريبيَّة، والمُعامِل 1,0، تتضمَّن أن دخل سنغافورة أعلىٰ 100٪ من دخل بورما نتيجة لانفتاحها. الحقيقة أن التجارة تستطيع التأثير في معدل نمو الدّولة ـ كمقابل لتأثيرها في مستوىٰ الناتج المحلي العام لها في شكل سريع ـ تجعل قضية تحرير التجارة أكثر إلزاماً حتى.

إن أحد ردود الفعل الممكن هو أن هذه المعالجة تظهر فوائد النمو فقط من التجارة المتأثِّرة بالجغرافية ولا تحتاج بالضرورة إلىٰ الاتساع إلىٰ آثار التجارة المتأثِّرة سياسياً[35]. لكن نقَّاد العولمة المعروفين يبدو أنَّهم يفكِّرون أن المشكلة

هي زيادة التجارة العالميّة والتمويل العالمي بغضّ النظر إن كانت تأتي من التقدّم التقني أو تحرير الحكومة. وبينما يضع النقّاد مقولتهم ضد رفع الحكومة لسياسة الحواجز، فإنّهم نادراً ما يحدّدون التفاعلات عبر الحدود الناجمة عن الجغرافية أو التجديدات التقنيّة في النقل علىٰ أنّها مفيدة اقتصادياً.

الاعتماد المتبادل الاقتصادي الجمعي

يزيد التكامل التجاري والمالي عموماً من نشر دورة تقلب الأعمال في ما بين الدّول. وتعطي أسعار الصرف العائمة الدّول نوعاً من العازلية ضد تقلّبات الدّول بعضها بعضاً. فعندما تتكامل أسواق المال بصورة عالية، فلا تعطي الأسعار العائمة عزلاً كاملاً كما بدا ظاهراً بعد ترابط 1973 في ما بين الاقتصاديات الصناعية الكبرىٰ. ولكن يمكن أن يكون الانتشار العالمي جيداً لدولة ما بقدر ما يكون سيئاً، كما يحدث عندما تنتقل تطورات محلية متعاكسة انتقالاً جزئياً إلىٰ باقي أنحاء العالم. يستطيع الميزان التجاري أن يعمل كمنظّم آلي هام للناتج والعمالة، فيحسّن زمن الكساد، ويسيء زمن الازدهار.

إن عدوىٰ الأزمات المالية مقلقة أكثر. فعقد التسعينيّات وحده وفير بالأمثلة: أزمات سنتي 1992 و1993 في آلية الصرف الأوروبية، و«أزمة التيكويلا» التي بدأت بانخفاض سعر البيزو المكسيكي في سنة 1994، وأزمات شرق آسية والأسواق الصاعدة في جميع أنحاء العالم من تموز 1997 إلىٰ كانون الثاني 1999. من الواضح أنّه عندما تكون في دولة ما أزمة فإنّها تؤثّر في الدّول الأُخرىٰ. يوجد إجماع بين علماء الاقتصاد الآن أكثر مما كان من قبل أنّه ليس كل الارتفاع الملاحظ، ولا ترابطه عبر الدّولة، يمكن أن يُعزىٰ إلىٰ أن أَسواق رؤوس المال الفعّالة تعاقب أَو تكافئ الدّول علىٰ أساس تقييم عقلي للأُسس الاقتصاديّة. من الصعب أن نحقّق العدل في فقرة واحدة من المناقشة التي هي كبيرة وقويّة كالجدل حول مضامين الرفاه لتدفق رؤوس الأَموال العالميّة

المتزايدة. ويبقى من وجهة نظر الغالبية أن الدّول تتحسَّن بالأَسواق المالية الحديثة للعولمة أكثر من دون هذه الأَسواق[36].

أثر التجارة في الأهداف الاجتماعيَّة الأُخرىٰ

يعترف كثيرون ممن يخشون العولمة أن للتجارة آثاراً إيجابيَّة في الدخل القومي لكنَّهم يرتابون في أن لها آثاراً عكسيَّة في أهداف أُخرىٰ ذات قيمة عالية كحقوق العمَّال وسلامة الغذاء والثقافة. . . إلخ. سندرس هنا قيمتين فقط، وباختصار، المساواة والبيئة[37].

توزّع الدخل

يمكن أن تكون التجارة والاستثمار العالميين مصدراً قوياً للنمو في الدّول الفقيرة، وذلك بمساعدتها علىٰ اللحاق بتلك الدّول التي تتقدّمها في عطاءات رأس المال والتكنولوجيا. وكان هذا عنصراً هاماً في النمو الباهر في دول شرق آسيا في ما بين الستينيَّات والتسعينيَّات والذي يبقى معجزة حتى في ما بعد الأزمات المالية في سنة 1997. وبتنشيط التقارب، تستطيع التجارة أن تساعد في تخفيض اللامساواة الضخمة في الدخل علىٰ مستوىٰ العالم. لكن معظم هؤلاء المهتمين بتوزيع الدخل يبدو أنَّهم أكثر اهتماماً بالمساواة ضمن الدّولة من المساواة العالميَّة.

في كتاب نموذجي حول نظرية «التجارة العالميَّة، موديل هيكشر ـ أوهلن ـ ساموبلسن ـ Heckscher - Ohlin - Samuelson» ـ تنبؤ مدهش حول توزع الدخل في دولة ما. وهو أن العوامل النادرة في الإنتاج سوف تخسر من التجارة، والعوامل الوفيرة سوف تستفيد. وهذا يعني، أن الدّول الغنية، تلك التي فيها رأسمال ومهارات سوف تستفيد علىٰ حساب العمَّال غير المهرة، بينما في الدّول الفقيرة سيكون الأمر عكس ذلك. ويصح التنبؤ نفسه علىٰ حركة رأس المال العالمي (أَو، من أجل ذلك الأمر، لحركة العمالة العالميَّة). ولكن كان

صعباً جداً أن نجد دليلاً مباشراً كبيراً علىٰ تنبؤات النموذج خلال فترة ما بعد الحرب، بما فيها آثار التوزّع ضمن الدّول الغنية أو الفقيرة. ومن المحتمل أكثر، أن تكون ظواهر التكنولوجيا المتغيّرة، والتجارة في الصناعة، وارتباط العمَّال بصناعات معينة أكثر أهمية من عامل العطاءات التي في قلب نموذج هيكشر ـ أوهلن ـ ساموبلسن[38].

في الولايات المتحدة ازدادت الفجوة بين الأجور المدفوعة للعمَّال المهرة والأجور المدفوعة للعمَّال غير المهرة بمقدار 18 نقطة مئوية ما بين سنة 1973 وسنة 1995 ثم تساوتا. والخوف أن تكون التجارة مسؤولة عن جزء من هذه الفجوة، وذلك بجعل العمَّال المهرة يستفيدون أكثر من العمَّال غير المهرة. من تقديرات إحصائيَّة عامَّة ـ وهي عادة تفرض الهيكل النظري أكثر مما تفحصه ـ إن ما بين 5 و30 بالمائة من الزيادة يمكن أن يعزى إلىٰ التجارة. فالتقنية، وهي التي تزيد الطلب علىٰ العمَّال المهرة أسرع من العرض، هي العامل الرئيسي المسؤول عن البقية[39]. إن أحد أعلىٰ التقديرات هو أن التجارة تساهم بثلث الزيادة الصافية في فجوة الأجور[40].

ومن عينة تتألَّف من ثلاث وسبعين دولة يجد تشاكابارتي Chakabarti أن التجارة تخفض فعلاً عدم المساواة بحسب ما يقيسها معامل جيني Gini. وتصح هذه العلاقة لكل فئة من فئات الدخل[41].

واضح أن توزع الدخل تقرّره عوامل كثيرة وراء التجارة. أحدها سياسات لإعادة التوزيع تتخذها الحكومات. وفي بعض الحالات تبدأ هذه السياسات بجهد للتعويض أو «لشراء» مجموعات يعتقد أنَّها تأثَّرت بالتجارة بصورة عكسية. لكن ظاهرة أكثر أهمية هي اتجاه لاستخدام إعادة توزيع أكبر عندما تصبح الدّول أغنى.

هناك نظام تجريبي قائم منذ زمن طويل، وهو ميل اللامساواة بالدخل للإساءة في المراحل الأولى للنمو ومن ثم للتحسين في المراحل اللاحقة.

والتفسير الأصلي لهذه الظاهرة المعروفة «بمنحنى كوزنيتس»، كان عليه أن يتعامل مع هجرة الريف إلىٰ المدينة[42]. لكن تفسيراً حديثاً عاماً مفاده أن إعادة توزيع الدخل «جيد جداً»، وهو شيء تختاره المجتمعات لتشتري منه أكثر، حتى بكلفة ما للدخل الجماعي، عندما تصبح غنية لدرجة كافية تمكّنها من دفع القيمة. إن كان هذا صحيحاً، يتوقع أن تزيد التجارة المساواة وذلك بزيادة الدخل الجماعي.

البيئة

يصح منطق مماثل وهو أن التجارة والنمو يمكن أن يكونا عاملين جيدين للبيئة، عندما تجتاز الدّولة مستوىٰ معيناً من دخل الفرد. فقد وجد جين غروسمان Gene Grossman وآلن كروغر Alan Krueger ما يسمّى بمنحنى كوزنيتس البيئي Kuzents: نمو سيئ لتلوث الهواء والماء في المراحل الأولية للتصنيع ثم تخفيض للتلوث في ما بعد عندما تصبح الدّولة غنية بدرجة كافية تستطيع معها دفع تكاليف تنظيف بيئتها[43]. وتبع ذلك كتابات كثيرة[44]. والنقطة الرئيسيَّة هي أن الرغبات الشعبية لا تحتاج إلىٰ ترجمة آلية إلىٰ نوعية بيئيَّة، بل إن تدخّل الحكومة أمر مطلوب عموماً لمعالجة الأشياء الخارجية.

يندهش كثيرون لفكرة أن التجارة جيدة للبيئة. وتصح بدلاً منها فرضية التخلّص من التلوث إذ تشجع الشركات علىٰ وضع نتاج القطاعات عالية التلوث في دول ذات تعليمات بيئية متدنية حتى تبقى الشركات منافِسة. ولكن يقترح بحث لعلماء الاقتصاد أن تنظيم البيئة ليس عاملاً حاسماً في قدرة الشركات علىٰ التنافس عالمياً. فضلاً عن ذلك، إن الجري المعاكس للخوف من «السباق إلىٰ القاع» هو نقطة تحسين باريتو Pareto: تسمح التجارة للدولة بالحصول علىٰ الكثير من أهدافها مهما كانت بما في ذلك الدخل الأعلىٰ مقاساً بالسوق لمستوىٰ معين من نوعية البيئة، أو بيئة أفضل لمستوىٰ معيَّن من الدخل. وفي نموذج آخر يجمع الآثار المختلفة للتجارة بما فيها طريقة القياس وتركيب

الناتج. يقدر ورنر آنتويلر، Werner Antweiler، وبرايان كوبلاند Brain Copeland وإم. سكوت تيلر M. Scott Taylor إن زاد الانفتاحُ الناتج العام المحلي بنسبة 1٪، فإنَّه يقلّل تركيز ثاني أكسيد الكربون بنسبة 1٪. والنتيجة إذن لأن التجارة جيدة للنمو فإنَّها مفيدة للبيئة أيضاً[45]. تأتي الدراسات الإيكونومترية علىٰ آثار التجارة والنمو في البيئة بنتائج مختلفة باختلاف الإجراءات المستخدمة للتلوث. هناك حاجة إلىٰ معايير بيئية أُخرىٰ. من الصعب أن نتصوّر أن تكون التجارة أي شيء ما عدا سيئة لبقاء الأخشاب القاسية في الغابات المدارية أو الأجناس المهدَّدة بالانقراض دون تدخّل جهود حكومية كبيرة لحمايتها[46].

إن الحجّة أن الدّول الغنية سوف تتخذ خطوات لتنظيف بيئتها تصح فقط لقضايا ذات آثار محلية ـ حيث تكون الأشياء السيئة كالدخان والغبار Smog أو تلوث الماء، خارجية بالنسبة للشركة أو المنزل، لكنها داخليّة بالنسبة للدولة. لكن بعض الأشياء الخارجية البيئية التي لقيت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة هي عالميَّة. التنوع الحيوي، وصيد السمك الجائر، ونفاد الأوزون، والغازات الصادرة بتأثير البيت الزجاجي هي أربعة أمثلة. إن طناً واحداً من ثاني أكسيد الكربون يعطي الأثر نفسه في تسخين العالم بغضّ النظر عن أي مكان صدر منه. ففي هذه الحالات تستطيع الدّول منفردة أن تفعل القليل لتحسين البيئة بغضّ النظر عن مدىٰ اهتمام شعوبها أو فاعلية حكوماتها. ولكل من هذه الأسباب الأربعة ناقشت الحكومات معاهدات عالميَّة في محاولة للتعامل مع هذه المشكلة. لكن محاولة التعامل مع نفاد الأوزون فقط، معاهدة مونتريال، هي التي لاقت نجاحاً كبيراً.

هل الانطباع الشعبي إذن صحيح، وهو أن التجارة والمال العالميين يزيدان من الخارجيات البيئية العالميَّة؟ نعم، ولكن بمعنى فقط أن التجارة والمال ينشّطان النمو الاقتصادي. صحيح لو كان البشر لا يزالون بضعة ملايين

ويعيشون في فقر فترة ما قبل التصنيع، فإن ظاهرة صدور الغاز من البيت الزجاجي لن تكون قضية كبيرة. التصنيع يؤدي إلىٰ تدهور البيئة، والتجارة جزء من التصنيع. ولكن في النهاية، الكل يريدون التصنيع ولو لأنفسهم علىٰ الأقل. وإفقار النفس المتعمّد ليس خياراً واعداً. عندما يتم الاعتراف بهذه النقطة، لا يوجد شيء خاص بالتجارة بالمقارنة مع المصادر الأُخرىٰ للنمو الاقتصادي: تراكم المال، وهجرة الريف إلىٰ المدينة والتقدّم التقني.

يخشى خصوم معاهدة كيوتو Kyoto في الكونغرس الأمريكي إن وافقت الدّول الصناعيَّة علىٰ تحديد إصدار غاز الفحم وغازات البيت الزجاجي الأُخرىٰ فسوف يكون لذلك أثر عكسي علىٰ المنافسة الاقتصاديَّة الأمريكية مقابل الدّول النامية التي لا تشملها الاتفاقية بعد. وهذا صحيح جزئياً: فالقطاعات الأمريكية ذات الفحم الشديد سوف تعاني من آثار عكسية. لكن قطاعات أمريكية أُخرىٰ سوف تتأثّر إيجابياً. وذلك بالمتاجرة مع الدّول التي لم تشترك. القضية الحقيقيَّة ـ أن السبب الرئيسي لحاجتنا إلىٰ مشاركة الدّول النامية في اتفاقية تغيير المناخ العالمي ـ هي أن الدّول الصناعية (بدون ذلك) سوف يكون لها أثر صغير في إصدارات الغازات العالميَّة خلال العقود المقبلة، حتى وإن كانت راغبة في التعاون وتحمّل التكاليف الباهظة التي ستدخل في إعادة تركيب اقتصادياتها في الطاقة. لكن هذه النقطة لا علاقة لها بالتجارة. فإن الأمر نفسه سيكون في عالم بدون عولمة اقتصاديَّة.

ملخص الاستنتاجات

يقدِّم هذا الفصل إجابات واثقة عن أسئلة حول مدىٰ ومصادر العولمة الاقتصاديَّة، ويقدِّم إجابات معتدلة الثقة عن أسئلة حول آثارها.

يتكامل العالم بصورة متزايدة من حيث التجارة والأموال منذ نهاية الحرب العالميَّة الثانية، بسبب انخفاض تكاليف الاتصالات وتراجع العوائق الحكومية. لكن الظاهرة ليست جديدة وليست كاملة. فقد كانت العولمة أكثر درامية في

نصف القرن الذي سبق الحرب العالميَّة الأولى، وكثير من التقدم الحاصل في النصف الأخير من القرن كان مجرد عكس الإنغلاق الذي جاء فيما بين الفترتين. وفي اعتبار آخر، لا تزال العولمة بعيدة جداً عن كونها كاملة. وخلافاً للانطباعات الشائعة، لا تزال حدود الدّول والجغرافية تعيق التجارة والاستثمار بشكل كبير. وبحساب بسيط لنسبة التجارة إلىٰ الناتج العام، نجد أنَّه ينبغي أن تزيد ست مرات قبل أن يصبح صحيحاً أن التجارة الأمريكية مع العالم هي كتجارتها المحليَّة. ومثال علىٰ العوائق اختلاف العملات واللغات والأنظمة السياسيَّة، ولكل منها آثار معيقة للتجارة مقدّرة إحصائياً إضافة إلىٰ بقية الآثار الهامَّة للمسافة والحدود والمتغيِّرات الجغرافيَّة والسياسات التجاريَّة.

كانت مناقشة الفصل لآثار العولمة الاقتصاديَّة مختصرة جداً. وكانت النظرية والبرهان داعمين لفرضية أن للتجارة آثاراً إيجابيَّة علىٰ الدخل الحقيقي. ولهذا يعتقد علماء الاقتصاد بأهميَّة السماح لعملية التكامل العالمي بأن تستمر، وخاصة من أجل تلك الدّول التي لا تزال فقيرة.

يمكن أن تكون الآثار في القِيَم الاجتماعيَّة غير الدخول مجتمعة إيجابيَّة أَو سلبية، وذلك بالاعتماد علىٰ التفاصيل، ولا يعطي الدليل الإحصائي دائماً إجابات محددة حول خط القاع. في الحالتين الأكثر دراسة: توزيع الدخل والتلوث البيئي، يبدو أنَّه يوجد شكل تسوء فيه الأشياء في المراحل الأولية من التصنيع، ولكن بعد ذلك تبدأ الأمور بالتحسّن بمستويات أعلىٰ من الدخل. وتختار المجتمعات التي تصبح غنية من حيث الناتج المقاس بالسوق، طرقاً أُخرىٰ أيضاً لتحسين نوعية حياتها. ومن الممكن أن يتسع المبدأ نفسه ليشمل القِيَم غير الاقتصاديَّة كالسَّلامة وحقوق الإنسان والديمقراطية. بالاختصار، يوجد سبب يجعلنا نأمل أن يكون للتجارة أثر مفيد غير مباشر يأتي من الأثر الإيجابي للتجارة في الدخل، بعيداً عن الآثار المختلفة المباشرة للتجارة في القِيَم غير الاقتصاديَّة.

تبقى الأسئلة حول الحكم العالمي إلىٰ فصول لاحقة في هذا الكتاب. لكنني سأختم بملاحظة حول موضوع معايير العمَّال والبيئة التي أثارت تظاهرات حامية في تشرين الثاني من سنة 1999 عند اجتماع منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل. إن «حيرة» عالميَّة ثلاثية تتألَّف من السيادة، والتنظيم، والتكامل قد لوحظت: يمكن للدولة أن يكون لها اثنان من هذه الأهداف المرغوبة، لكنَّها لا تستطيع أن يكون لها الثلاثة معاً. هل يعني هذا أن العولمة تعيق دول السيادة من اختيار أنظمتها العمالية والبيئية؟ ربما، لكن هموماً عبر الحدود كعمل الأطفال، وتعريض الأجناس للانقراض، وإصدار غازات البيت الزجاجي لا تنشأ من التجارة والاستثمار العالميين. هذه المشكلات موجودة حتى بدون تجارة. تنشأ هذه الهموم من نوع من العولمة غير اقتصادي ـ يتوجب فيه التعامل مع نشر المعلومات والأفكار بصورة أكثر ـ وسوف يناقش في فصول أُخرىٰ من هذا الكتاب. يفترض أن المتظاهرين لا يفضِّلون إيقاف هذا النشر. ولكن في تلك الحالة لن يفيد إغلاق العولمة الاقتصاديَّة أيضاً.

ليست التجارة العالميَّة ولا المؤسَّسات العالميَّة، كمنظَّمة التجارة العالميَّة، عوائق في طريق معالجة هذه الهموم. علىٰ العكس من ذلك، إن العائق للجهود المتعددة الأطراف لحماية البيئة العالميَّة، كتصديق معاهدة كيوتو Kyoto حول تغيير المناخ، هو السيادة الوطنية بالضبط، مع فشل المواطنين في كل دولة في الاتفاق في ما بينهم علىٰ الأولويات التي يجب علىٰ مجتمعاتهم أن تضعها فوق الفوائد البيئيَّة. هذان العائقان ـ الانشغال بالسيادة الوطنية والاختلافات الداخليَّة ـ هما، من المضحك، أسوأ في الولايات المتحدة من أي بلد آخر. ليس العائق للعمل العالمي في مجال البيئة، كما بدا أن معظم المتظاهرين في سياتل يعتقدون، هو تجاوز المؤسَّسات متعدِّدة الأطراف «كمنظَّمة التجارة العالميَّة» للسيادة.

ملاحظات

(1) جيفري فرانكل، «Regional Trading Blocs in The World Trading System», (Washington Institute for International Economics, 1997)، فصل 3.

بـول كـروغـمـان، «Growing World Trade: Causes and Consequences», ص 327 ـ 362 (Brookings Papers on Economic Activity, No. 1 (1995).

يؤكد كروغمان أن الكثير من أكثر التقدم التكنولوجي الهام حدث قبل 1870، كالسفن ذات الجسم الفولاذي، والدافع البرغي، والبرق عبر الأطلسي. «ويعلق كوبر علىٰ بول كـروغـمـان: «Growing World Trade: Causes and Consequences,» (Brookings Papers on Economic Activity no. 1 (1995) ص 363 ـ 368.

ويقول إن التقدم التكنولوجي في هذا القرن كان له أثر أكبر مما يعترف كروغمان كما يفعل مايكل بوردو، وباري إيشنغرين، ودوغلاس ايرون، «Is Globalization Today Really Diffrent Than Globalization a Hundred Years Ago? (Brookings Trade Forum) (Brookings, 1999) ص 1 ـ 65.

(2) ألبرتو أليسينا، إيزيكو سبولاور، وورومان ويزيارغ، «Economic Integration and Political Disintegration,» (Working Paper 6163 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, September 1997)، و (سوف يطبع American Economic Review).

اليسينا وسبولاور ويزيارغ يناقشون في أن الترابط بين التكامل التجاري (كما يظهر من تناسب التجارة إلىٰ مجمل الناتج المحلي) والانفصال السياسي (كما يظهر من عدد الدّول في العالم) شكل نظامي علىٰ مدىٰ التاريخ، ويعزىٰ ذلك إلىٰ الحاجة إلىٰ اقتصاد النطاق. إذا استطاعت الدّول الحصول علىٰ اقتصاد النطاق هذا من خلال تجارة عالميّة في نظام عالمي مفتوح، فإنّها لا تحتاج لأن تحتفظ بها من خلال اتحاد اقتصادي مع دول أُخرىٰ.

(3) لكن ليست الحالة دائماً هي أن «لا شيء جديداً تحت الشمس». فقد كانت العولمة الاقتصاديّة في القرن التاسع عشر مختلفة نوعياً عما جاء في القرون السابقة، مثلاً، عصر الاكتشافات.

كيڤن أورورك، وجيفري وليامسن، «The Heckscher - Ohlin Model between 1400 and 2000: Why It Explained Factor Price Convergence, When It Did Not, and Why», (Working Paper 7411 (Cambridge, Mass: National Bureau of Cambridge University Pres Research, Nov. 1994».

تظهر هذه الورقة المعايير الاقتصاديّة ذات العلاقة «الخبطة الكبيرة» للعولمة تؤرخ بشكل صحيح في القرن التاسع عشر.

(4) جون مينارد كينيس، «The Economic Consequence of the Peace,» (Harcourt, Brace and Howe, 1920).

(5) إن المؤتمر المنعقد في بريتون وودز، نيوهامبشاير في سنة 1944 اقترح تأسيس منظّمة التجارة الدّولية، كمؤسّسة ثالثة من المؤسّسات، وهي التي تنشط التجارة الحرة. لكن في

هذه الناحية، اختار الكونغرس في الولايات المتحدة تكرار رفضه قبل 25 سنة، رفض عصبة الأمم من قبل الرئيس، وبذلك لاقت ITO مصيرها عند حملها. لم يكن ذلك ممكناً حتى 1955 حيث أغلقت الغات في جنيف الفجوة وأصبحت وكالة عالميَّة متعددة الأطراف، منظمة التجارة العالميَّة.

(6) ريتشارد بولدوين (Richard Baldwin) وفيليب مارتن (Philippe Martin)، «Two Waves of Globalization: Superficial Similarities, Fundamental Differecnes», NBER Working Paper 6904 (كانون ثاني 1999).
تقدم وفرة من المعطيات تقارن عولمة ما بعد الحرب مع الموجه الأسبق من 1820 إلىٰ 1914.

(7) تؤلف الدّولة المتوسطة نحو 0,5 من ناتج العالم. (يوجد نحو 180 عضواً في صندوق النقد الدولي). وهكذا في عالم تحول إلىٰ العولمة بشكل كامل، فإن الدّولة المتوسطة تشتري أو تبيع 99,5٪ من ناتجها إلىٰ العالم الخارجي. ومرّة أخرىٰ، تقع معظم اقتصاديات الدّول بعيدة عن هذه الدرجة من التكامل العالمي. وسنغافورة وهونغ كونغ هما استثناءان فقط. تبلغ صادراتهما ومستورداتهما (لكل منهما) أكثر من 100٪ من مجمل الناتج المحلي، وهذا يشير إلىٰ أن مستوىٰ التناسب يجب أن يكون قياس مجموع المبيعات، وليس القياس مضافاً إليه الزيادة كمجمل الناتج المحلي. بعبارة أخرىٰ، إن الإحصاء، بأن العولمة يجب أن تزيد ست مرات قبل أن تكتمل، هو إحصاء يقلّل من التقدير.

(8) لانت بريتشيمت (Lant Pritchett) وجريتا سيثي (Greta Sethi)، «Tariff Rates, Tariff Revenue, and Tariff Reform: Some New Facts»، (ص 1 ـ 16 (كانون ثاني 1994) World Bank Economic Review, vol. 8).

(9) بين السلع، إن الهامش للسيف (CIF) في تجارة الولايات المتحدة يتراوح من المنخفض 0,7٪ للؤلؤ و0,8٪ للطائرات، إلىٰ المرتفع 25,1٪ للملح والكبريت والتربة والحجارة والمواد اللاصقة. وبين شركاء الولايات المتحدة التجاريين يتراوح هامش CIF من 1,7٪ بالنسبة للمكسيك إلىٰ 25,8٪ بالنسبة لغينيا. ولدراسة وتطوير هذه الإحصاءات، انظر فرانكل (Frankel) الصفحة 40 ـ 45، «Regional Trading Blocs».

(10) أجرىٰ مسح ما كتب هنا كينيث راغوف (Kenneth Rogoff)، «The Purchasing Power Parity Puzzle,» (Journal of Economic Literature, vol. 34) (ص 647 ـ 668 (حزيران 1996)).

(11) تشارلز آنجل (Charles Engel)، «Real Exchange Rates and Relative Prices: An Emperical Investigation,» (Journal of Monetary Economics, vol. 32)، صفحة 35 ـ 50 (آب 1993).

(12) كينيث فروت (Kenneth Froot)، مايكل كيم (Michael Kim) وكينيث راغوف (Kenneth Rogof)، «The Law of One Price over 700 Years,» (Working Paper 5132) (Cambridge, Mass. National Bureau of Economic Research, May 1995).

(13) من 1870 إلىٰ 1913، لكن يجد أورورك ووليامسون، «The Heckscher-Ohlin Model,» اتجاه هبوط في تفاضل أسعار القمح بين أوروبا والولايات المتحدة نتيجة للتجارة.

(14) هـانـز لـيـنـيـمـان، «An Econometric Study of International Trade Flows,» (Amsterdam: North-Holland, 1960);

وبيتر درايسديل وروس غارنوت (Peter Drysdale and Ross Garnaut)، «Trade Intensities and the Analysis of Bilateral Trade Flows in Many-Country World», (Hitotsubashi Journal of Economics, vol. 22 (1982) (صفحة 62 ـ 84).

(15) تشارلز انجلز وجون روجرز، «How Wide Is the Border?» (صفحة 1112 ـ 1125 (كانون أول 1996 (American Economic Review, vol. 86).

(16) إن المصادر لتقديرات الجاذبية الموضوعة هنا، ما لم يكن عكس ذلك محدداً، هي من فرانكل وكذلك من أندرو روز في مقالته «Regional Trading Blocs,» «One Money, One Market, Estimating the Effect of Common Currencies on Trade,» (Economic Policy, vol. 30 (ص 7 ـ 46 (نيسان 2000)).

وجفري فرانكل وأندرو روز، «An Estimate of the Effect of Currency Unions on Trade and Growth,» conference on Curency Unions, organized by Alberto Alesina and Rebert Barro, Hoover Institution, Stanford University, May 2000; and an early reference on the gravity model is Linneman, «An Econometric Study».

(17) إيفرايم كلانيمان (Ephraim Kleiman)، «Trade and Decline of Colonialism,» (Economic Jornal vol. 86) (صفحة 459 ـ 480 (أيلول 1976)).

(18) تعرف العلاقة الاستعمارية كما في 1945. (قبل أخذ الأس، التقدير هو 1,75 في 1990 أو 2,2 للسنوات 1970 ـ 1990 مجتمعة).

(19) إدوار مانسفيلد (Edward Mansfield)، «Effects of International Politics on Regionalism in International Trade», في كتاب من إعداد: كيم أندرسون، وريتشارد بلاكهرست: «Regional Integration and the Global Trading System,» (Harvester Whealsheaf, 1993); وإدوارد مانسفيلد وراشيل برونسون في كتاب من إعداد إدوارد مانسفيلد وهيلين ملنر: «The Political Economy of Major Power Trade Flows,» «The Political Economy of Regionalism,» (Columbia University Press 1997); وجواناغوا وإدوار مانسفيلد، «Power Politics and International Trade,» (American Political science Review, vol. 87) (ص 408 ـ 45 (حزيران 1993)).

(20) فرانكل، «Regional Trading Blocs» وروز: «One Money».

(21) شانغ ـ جين وي: «How stubborn Are Nation States in Globalization?» (نيسان 1996)، (Cambridge, Mass. National Bureau of Economic Research).

(22) جـون مـاكـولـم، «National Borders Matter: Canada-U.S. Regional Trade Pattern,» (American Economic Review, vol. 85) (ص 615 ـ 623 (حزيران 1995)).

(23) جون هيلي ويل، «How Much Do National Borders Matter?» (Brookings, 1998).

(24) إنجل وروجرز، «How Wide Is Border?».

(25) جون هيلي ويل وجون ماكولم «National Borders Still Matter for Trade,» (Policy Options/ Options Politique, vol. 16) ص 44 ـ 48 (تموز ـ آب 1995).

(26) فرانكل، «Regional Trading Blocs,» pp. 135-139.
وجيفري فرانكل وشانغ ـ جين وي، في كتاب من إعداد فرانكل: «Regionalization of World Trade and Currencies: Economics and Politics,», «The Regionalization of the Word Ecnonmy» (University of Chicago Press, 1997)، وروز، «One Money».

(27) روز، «One Money».

(28) آلن تايلر، «International Capital Mobility in History: The Saving-Investment Relationship», (Working Paper 5743), (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, 1996).

(29) مارتن فيلد ستاين (Martin Feld Stein)، وتشارلز هوريوكا (Charles Horioka)، «Domestic Saving and International Capital Flow,» (Economic Journal, vol. 90 (1980): 314-329;
وجيفري فرانكل، «Measuring International Capital Mobility: A Review,» American Economic, vol. 82 (صفحة 197 ـ 202 (أيار 1992)).
يعرض مسحاً موجزاً لاختبارات مساواة الوفر ـ الاستثمار والفائدة للتكامل (الاندماج) المالي.

(30) كارن لويس، «Puzzles in International Financial Markets,» في كتاب من إعداد جين غروسمان وكينيث راغوف: Handbook of International Economics, vol. 3 (North Holland, 1995).

(31) يبدو أن المشاعر الخاصة بالدّولة تفرق بين المستثمرين الذين يقيمون في دول مختلفة. يختلف سعر أموال الدّولة ذات الطرف الواحد في مدينة نيويورك اختلافاً كبيراً من «القيمة الصافية للأصول»، سعر سلة الأسهم التي يتاجر بها في الدّولة، الذي يجب أن يكون مماثلاً بالسعر.
كينيث فروت وإيميل دابورا، «How Are Stock Prices Affected by the Location of Trade,» (Journal of Financial Economics, vol. 53) (صفحة 182 ـ 216) (آب 1999).
حتى في حالة الشركات المتماثلة عملياً، يبيّن فروت ودابورا أن أمثال القوائم السيامية (روبال دتش/ شل يبين اندماجاً (تكاملاً) ناقصاً، فرويال دتش تتصرف بالسعر كأنّها جزء من سوق الأسهم في نيويورك، بينما تعتبر شل كأنّها جزء من سوق لندن.

(32) جين غروسمان والهنان هيلبمان (Gene Grossman and Elhanan Helpman)، «Innovation and Grwoth in the Global Economy,» (MIT Press, 1991) وإلهنان هيلبمان وبول كروغمان، «Market Structure and Foreign Trade.» (MIT Press, 1985).

(33) جيفري فرانكل، وداڤيد رومر، «Does Trade Cause Growth?» (American Economic Reveiw vol. 89) (ص 379 ـ 399 (حزيران 1999)).

(34) التقدير الأصغر أكثر علاقة إذا رغب المرء بتثبيت عوامل دخل حاسمة كالاستثمار ورأس المال البشري والدخل الابتدائي (1990) لكي تعزل الأثر المباشر للتجارة في الدخل. لكنها تترك مثلاً أي أثر للانفتاح الذي يأتي بطريق الاستثمار المشمول ضمن أعداد أكبر. التقدير الأصغر أكثر علاقة إذا رغب المرء بتثبيت هذه العوامل الحاسمة للدخل

كالاستثمار ورأس المال البشري والدخل الابتدائي (1960) لكي تعزل الأثر المتوسط المدىٰ المباشر في الدخل. ولكن بغرض السرعة المقدرة للالتقاء، فإن أثراً يبلغ 0,3 خلال فترة 25 سنة ينتقل إلىٰ أثر 1,2 علىٰ المدىٰ الطويل لدولة ثابتة. دوغلاس ايرون وماركو تيرفيو، «Does Trade Raise Income? Evidence from the Twentieth Century». المسودة الأولية (آذار 2000) تعود إلىٰ 1913، وتجد آثاراً كبيرة أيضاً.

(35) داني رودريك وفرانسيسكو رودريغويز، «Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence.» (Harvard University, Kennedy School of Government, 2000); and National Bureau of Economic Research, «Macroeconomics Annual 2000 (Cambridge, Mass.) سيصدر.

لقد انتقدوا الأدبيات التجريبية التي تجد ارتباطاً ما بين التجارة والنمو.

(36) توجد مراجع كثيرة ممكنة. موريس أوبستفيلد، «The Global Capital Market: Benefactor or Menace?, Working Paper 6559 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, وستصدر أيضاً (أيار 1998)، في (Journal of Economic Perspectives,)، وجيفري فرانكل، «Proposals Regarding Restrictions on Capital Flows,» (African Finance Journal vol. (1999) ص 92 ـ 104.

يذكر كل منهم حجته بإيجاز إلىٰ جانب أو ضد انتقال رأس المال العالمي.

(37) واحدة من أهم المقولات لصالح التجارة هي غير اقتصاديّة، وهي التي تشجع السلام والتفاهم، وتساعد في انتشار القيَم كالديمقراطية والأسواق الحرّة التي يعطيها الأمريكيون أهمية كبيرة. لا يوجد مجال كاف لبحث هذه المقولة هنا. هذه هي من المحتمل أن تكون جيدة بقدر الخصوم الذين هم تحت تأثير وهم بأن التجارة الحرة هي معروف يؤديه الأمريكيون ليفيدوا دولاً أخرىٰ، معروف، مثلاً، كان ضرورة جيوسياسيّة خلال الحرب الباردة لكن الولايات المتحدة لم تعد تستطيع تقديمه.

(38) أورورك، ويليامسن (O'Rourke-Williamson)، «The Heckscher-Olin Model,» يجدان أن للتجارة أثراً كبيراً مفترضاً في العوائد من العمل، الأرض ورأس المال في القرن التاسع عشر، الفترة التي صممت نظرية هيكشير ـ أوهلن للتفسير.

(39) مثلاً، انظر كروغمان وروبيرت لورانس، «Trade, Jobs and Wages,» (Scientific American), (نيسان 1994).

(40) علىٰ الرغم من أن هذه فقط 6٪ من مجمل القوىٰ غير المتساوية. التعقيد هو أن زيادة كبيرة حدثت في عرض العمال المهرة، وهذا العمل يجعل الأجور النسبية تهبط، وهكذا فإن مجمل القوىٰ غير المتساوية التي يجب تفسيرها هي أكثر 100٪ من الزيادة في الفجوة بين أجور المهرة وغير المهرة. وليام كلاين،

«Trade, Jobs and Income Distribution,», (Washington: Institute for International Economics, 1997).

(41) آفيك تشاكرا بارتي، «Do Nations That Trade Have a More Unequal Distribution of Income?» (University of Wisconsin, 2000).

(42) روبرت بارو، «Inequality, Growth, and Investment,» Working Paper 7038 (Cambridge, Mass.) (آذار، 1999)، وتشمل مراجع وإحصائيات حديثة تدعم العلاقة لكثير من الدُول.

(43) جين غروسمان وآلن كروغر، «Economic Growth and the Environment,» (Quarterly Journal of Economics, vol. 110 (1995) (ص 353 ـ 377).

(44) بعض المعطيات التي روجعت ليس داعمة لعلاقة U المقلوبة بين الدخل والتلوث. وليام هاربو، آرك ليفنشون وداڤيد ويلسون، «Reexamining the Empirical Evidence for an Environment al Kuznerts Curve,», NBER Working Paper 7711 (Cambridge, Mass. NBEr,) (أيار 2000).

لكن المؤلفين يجدون أيضاً أن التجارة بوضعها الراهن ذات تأثير مفيد، يبقى ثابتاً من أجل الدخل.

(45) بعد القرار حول مكان وضع الشركات، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعطي اهتماماً أكبر كثيراً لمواضيع مثل كلفة العمالة والوصول إلىٰ السُوق من التعليمات البيئية المحلية.

ج. آ، توبي، «The Effects of Domestic Environmental Policies on Patterns of World Trade: An Empirical Test,» (Kyklos, vol. 43 (1990) p.p. 191 - 209)

وآدام جاف (Adam Jaffe) وآخرون، «Environmental Regulation and the Competitiveness of U.S. Manufacturing: What Does the Evidence Tell US?» (Journal of Economic Literature, vol. 33 (1995) p. p. 132-162.

(46) وارنر أنتويلر، برايان كوبلاند، وم سكوت تايلر: «Is Free Trade Good for the Environment?» (Working Paper 6707 (Cambridge, Mass: NBER,) (آب 1988).

3

غراهـام آليسـون
Graham Allison

أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي

واضح أن العولمة كلمة طنَّانة، وربما كانت الكلمة الطنَّانة الأهمَ في هذا العصر. مفيدٌ في البداية، أن نذكِّر أنفسنا بأن العولمة بالأساس تركيب فكري وليست حقيقة بسيطة. وكما تستعمل في الوقت الحاضر، غالباً ما تُعرّف تعريفاً سيِّئاً بأنَّها مؤشِّر إلىٰ عدد متباين من الظواهر، غالباً ما يصاحبها ضيق تنفّس يتضمن أن وراء هذه الظواهر، أو في جذورها، توجد مادة لتكتشف بعد. (تذكر تعريف لوك Locke للمادة: «شيء لا أعرف ما هو»). وكما يستعملها المروِّجون اليوم، يذكرني ذلك ببرنامج إذاعي يدعىٰ «الظل»، الذي يعلن في بدايته «الظل له القوة لجعل عقول الناس غائمة». إن التمييز بين العولمة Globalization من جهة، و«العولمة الكاذبة» Globaloney من جهة أُخرىٰ، هو تحد كبير.

للمساعدة في تلك المهمة، اسمحوا لي أن أقترح تعريفاً يقوم علىٰ أساس ما يسميه أحد زملائي «مجاز الشبكة». وبموجب هذا المجاز، يجب أن نفكِّر

(*) يرغب المؤلف في أن يشكر بن دنلاب Ben Dunlap علىٰ مساعدته في إعداد هذا الفصل.

في العولمة بأنَّها عبارة عن شبكات قابلة للتعريف. من ناحية الاشتقاق اللغوي، فالشبكات عبارة عن توسيع فكري لموضوع بسيط يدعىٰ الشبكة، مثلاً شبكة صيد السمك فيها خيوط متصلة تتقاطع بأبعاد منتظمة. الروابط بين عقد في أنظمة بث الراديو أَو التلفزيون، أَو المكونات الإلكترونية المتصلة، تصبح شبكة. فباستخدام هذا المجاز تكون العولمة قد عُرِّفت كإبداع أَو توسيع شبكة قابلة للتعريف حول الكرة الأرضية. الشبكة العالميَّة تصل النقاط والناس حول العالم علىٰ بعد محدد أو في وسط معين.

تصبح أهمية هذا التعريف أكثر وضوحاً عند مقارنة العولمة مع الإقليميَّة أَو القوميَّة أَو المجموعة الشمسيَّة أَو الكونيَّة. فالقوميَّة تفهم بأنَّها مؤسّسة من الشبكات بين النقاط والناس علىٰ أبعاد محددة عبر الأمَّة. والمجموعة الشمسيَّة كإبداع شبكات علىٰ أبعاد محدّدة بين نقاط عبر المجموعة الشمسيَّة.

وفي موضوع الشبكات، فكر بشبكة الهاتف أَو بشبكة الكهرباء أَو حتى شبكة الإنترنت. فتعرّف الشبكة بأنَّها صلات معينة بين نقاط أَو أناس هم أجزاء الشبكة، وللشبكة «هندسة معمارية» تعرّف الطبيعة المحددة للعلاقة بين وحدات في النِّظام. هناك ثلاثة أنواع من هندسة الشبكات النموذجيَّة هي: «المركز والأشعة» أَو «النجم»، والشبك ويتألف من أشعة متصلة، وشبكة «سيارة الباص» وتتألَّف من رابطة بث مفردة تتّصل بها كافة العقد. (الأشكال 3 ـ 1، و3 ـ 2، و3 ـ 3). تمثّل شبكةَ «المركز والأشعة» حركةُ طيران تبدأ من مطار واحد؛ وشبكة الكهرباء مثال علىٰ هندسة الشبك؛ وشبكة «سيارة الباص» هي «شبكة» الإنترنت المستعمَلة عموماً. وأمثلة أُخرىٰ من شبكة الإنترنت تشمل «الحلقة» و«حلقة النجم السلكي»، وهي جمع شكل النجم مع شكل الحلقة (الأشكال 3 ـ 4 و3 ـ 5).

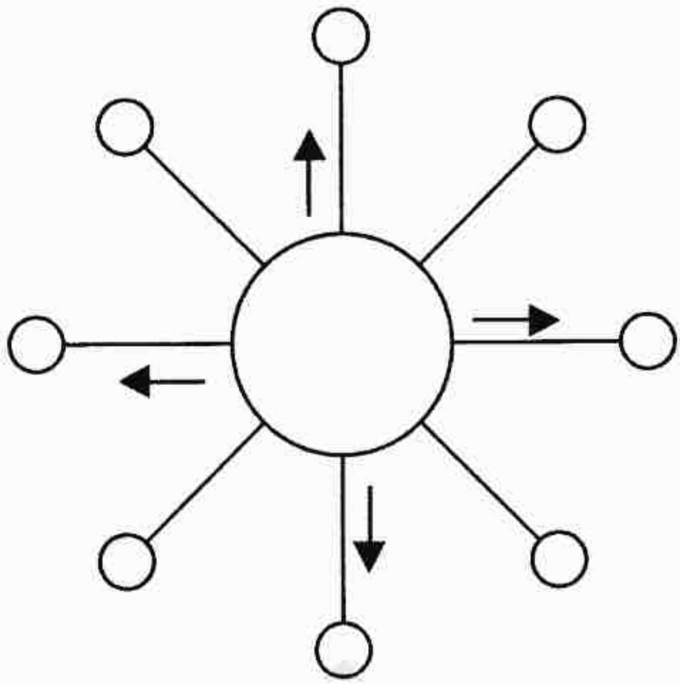
إن المناقشات السابقة حول نمو الاتصالات العالميَّة نتج عنها مفهوم «الاعتماد المتبادل» وهو يعني بصورة أساسيَّة أن آثاراً تبادلية تنتج من الروابط

بين الدّول المختلفة. ومع مرور الوقت اتضح أن الاعتماد المتبادل أمسك بجزء من القصة فقط. فالدّول والعاملون في دول مختلفة يتَّصلون بأبعاد معينة، وبسبب هذه الاتصالات يكون لهم آثار تبادليَّة في بعضهم بعضاً. ولكن نادراً ما تكون آثار هذه التفاعلات متساوية. فالقوة النسبية والشدة أو التأثير، كلّها عوامل تحديد في العلاقات بين الدّول أو العاملين في دول مختلفة.

إذا استخدمنا مفهوم الشبكة العالميَّة، فإنَّنا نستطيع تحديد سؤالين رئيسيين حول العولمة. الأول، ما هي الصّلة المحددة الموجودة بين أية نقاط محددة في النِّظام؟ لا توجد عولمة إذا لم توجد صِلات محددة بين نقاط محددة حول العالم وبأبعاد محددة. نقاط في العالم فقط متصلة بالنِّظام العالمي، مثلاً الإنترنت، هي التي تشترك في هذا النِّظام العالمي المحدد. السؤال الثاني، نستطيع أن نسأل عن أثر أية نقطة من النِّظام في الوحدات الأُخرىٰ. ففي شبكة المصدر والأشعة، إن المصدر المركزي للطاقة، كمحطة الطاقة المركزية، توزع الكهرباء من خلال عقد إقليميَّة إلىٰ المستهلكين المحليين، والأثر هنا يتدفق باتجاه واحد فقط. والبديل في شبكة الطاقة الكهربائية توزع عدة مولدات الطاقة بين عقد في الشبكة. والشخصية الديمقراطية الرائعة لشبكة الإنترنت، غالباً ما تلاحظ لأسباب تشريعيَّة كثيرة. فعلىٰ سبيل المثال، يستطيع كل مشترك في النِّظام توليد رسائل للآخرين، ويستطيع كل شخص «يعرف كيف» أن يوجد موقعاً في الشبكة. إن الشبكة العالميَّة ككل غير منظمة نسبياً. وتظهر محركات البحث النتائج بطريقة ديمقراطية. ومع ذلك، إن الفروق في التأثير النسبي بين المستعملين ومقدمي الخدمة، أو المستعملين ومقدمي المحتوىٰ، أو محرِّكي البحث، هذه الفروق كبيرة جداً بقدر الفروق بالطاقة الملاحظة بين معظم الأنظمة القوميَّة.

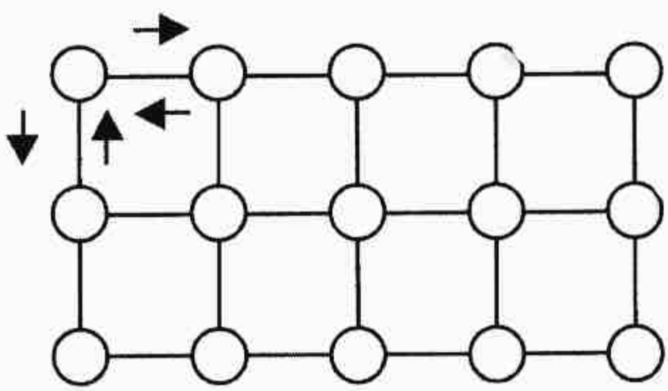
الشكل 3 ـ 1

النجم



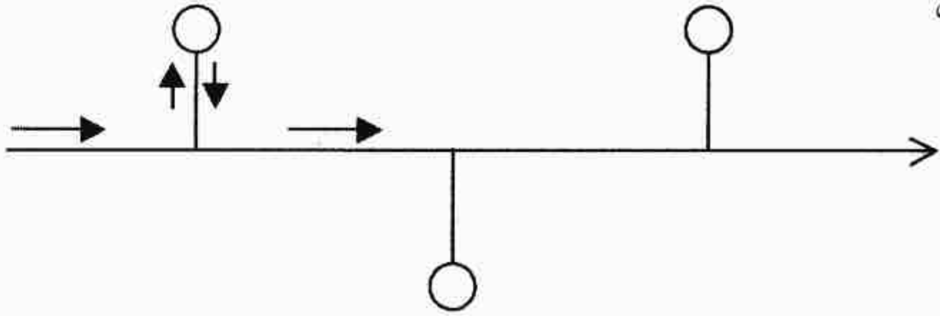
الشكل 3 ـ 2

الشبك



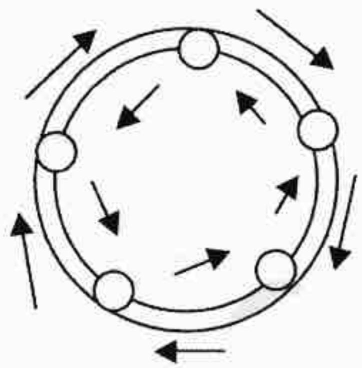
الشكل 3 ـ 3

الباص



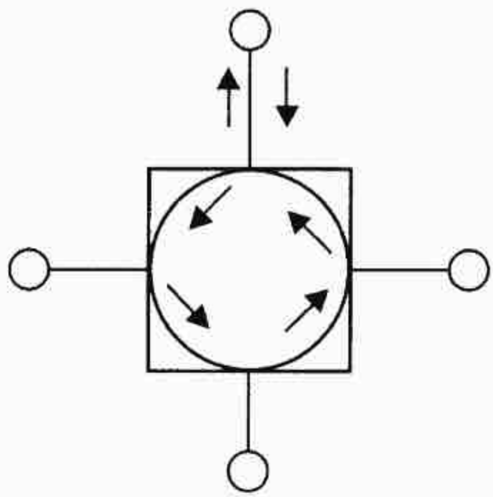
الشكل 3 ـ 4

الحلقة



الشكل 3 ـ 5

النجم والحلقة



إن تعريف العولمة بأنَّها شبكات عالميَّة معينة يمكن أن يسمح لنا بتجنّب الكثير مما يبدو «عولمة كاذبة» حول عامل المساواة العظيم. فالنقاط حول العالم التي تصبح متصلة بشبكة عالميَّة علىٰ أبعاد ما يمكن أن تستفيد كما يستفيد المزارع الريفي عندما تصل الكهرباء إلىٰ مزرعته. ولكن لا يتصور أحد أن تأثير المزارع في مولد الكهرباء مساوٍ لتأثير المولد فيه. فكِّر، بطريقة مماثلة، بصاحب معمل الأدوية في السودان الذي أصبح متصلاً بنظام توضع عالمي إضافة إلىٰ نظام تسليم طويل المدىٰ لذخائر توجه بدقّة. هذه الرابطة جعلت من الممكن لرئيس الولايات المتحدة وبقرار وحيد الجانب أن يدمِّر ذلك المصنع ببضع ساعات، مبيناً لصاحب المعمل عدم المساواة في صلة غير مرغوب فيها.

ما هو المقصود بقضايا الأمن التقليديَّة والقوميَّة والعالميَّة؟

في كتب العلاقات الدّولية النموذجية، الدّول هم اللاعبون الرئيسيُّون في العلاقات الدّولية، والقضايا المركزية للدول هي البقاء، ووحدة الأراضي القوميَّة ومؤسّساتها، وحرية العمل للحفاظ علىٰ هذه المصالح الجوهرية وازدهار الدّولة ومواطنيها. وهكذا، علىٰ سبيل المثال بدأت هيئة المصالح القوميَّة الأمريكية التي خدمت بها، بدأت بعبارة الأمن القومي التقليدي من استراتيجية الولايات المتحدة بعد الحرب العالميَّة الثانية وهي: «لنحافظ علىٰ الولايات المتحدة كأمَّة حرَّة بمؤسساتنا وقِيَمنا الأساسيَّة سليمة»[1]. والنص الحديث يقول «لنحمي ونطوِّر رفاه الأمريكيين في أمَّة حرَّة آمنة»، وبهذا يعترف بالرخاء إضافة إلىٰ البقاء والأمن كأهداف جوهرية.

مرة ثانية، لاحظ الفروق الكبيرة بين القوىٰ العظمى والصغرىٰ، وكذلك بين الاستراتيجيَّات المتوافرة للتعامل مع التحديات لهذه الأهداف الجوهرية. ولاحظ أيضاً أنَّه يمكن أن يوجد صراع بين هذه الأهداف، فمثلاً، كما هو ظاهر في العمل الأوروبي الراهن في حجب التحكم المسيطر علىٰ العملات لصالح البنك المركزي الأوروبي بأمل تشجيع الرخاء. وبطريقة مماثلة، يلجأ الضعفاء

إلىٰ التضحية باستقلالهم في العمل بالتحالف مع القوىٰ الأعظم حفاظاً علىٰ بقائهم وسيادة أراضيهم.

وهكذا تشتمل قضايا الأَمن التقليديَّة علىٰ الحرب والسلام، سيما في ما بين القوىٰ العظمىٰ؛ وتوازن القوىٰ والأحلاف؛ والإمبرياليَّة؛ والعلاقات الاقتصاديَّة الدّولية بما فيها الوصول إلىٰ المواد الخطرة، والتجارة، والاستثمار، والعملات؛ والقانون الدّولي؛ والمؤسَّسات العالميَّة. وما يسمى بالأجندة الجديدة التي تشتمل علىٰ بعض القضايا التي برزت مع التطور التقني (مثلاً، النتائج البيئيَّة لطرق الإنتاج أَو إسهامات تكنولوجية حيوية لتقديم أسلحة الدمار الشامل) وبعض الأمور التي كان اهتمام الدّول بها أقل في السابق، خاصة الأحداث داخل الدّول الأُخرىٰ كالحروب الأهلية وحقوق الإنسان.

قدمت الصحيفة الرائدة في هذا المجال، الأَمن العالمي International Security، في عددها الأول الصادر سنة 1976، تعريفاً للأَمن العالمي والذي أثبت أنَّه دليل دائم:

> «يتزايد تعريف الأمم لأمنها ليس بالأشكال التقليديَّة لقوّاتها العسكريَّة، واقتصادها النشيط، واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أُخرىٰ كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزية: كموارد الطاقة، والعلم والتكنولوجيا، والغذاء، والمصادر الطبيعيَّة. . . . اليوم لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم ـ كالتجارة والإرهاب والتوريدات العسكريَّة والبيئة ـ لتكون عناصر رئيسيَّة في الاعتبارات الأمنية في أي مجتمع رفاه ورخاء. . . يشتمل الأَمن العالمي علىٰ جميع تلك العوامل ذات التأثير المباشر في بنية نظام دولة الأمَّة وسيادة أعضائها. مع تأكيد خاص علىٰ استخدام القوة والتهديد بها وضبطها[(2)]؟»

بالاختصار، يشتمل التغير المشروط في سؤال هذه المقالة علىٰ بقاء

الدّول وسيادتها وقوتها ورخائها، وعلىٰ الأدوات الرئيسيَّة التي تحمي بها هذه المصالح وتطورها.

ما هي الفرضيات الرئيسيَّة حول تأثير العولمة في قضايا الأَمن التقليديَّة والقوميَّة والعالميَّة؟

لنبدأ بدراسة الفرضيَّات الرئيسيَّة التي قدَّمتها أوسع المراجعات حول هذا الموضوع في كتاب لديفيد هيلد وآخرون David Held[3]. فهم يعرضون ست فرضيَّات رئيسيَّة حول العولمة وقضايا الأَمن.

- «إن انتشار التقنيات العسكريَّة في جميع أنحاء العالم تعني أنَّه بينما يطوِّر المجددون ويستخدمون حدوداً فاصلة في الأسلحة المتطورة، فإن دولاً أُخرىٰ تضطر للحصول علىٰ أحدث المعلومات والأنظمة أو أن تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكريَّة وفي أَمنها»[4].

بينما هذه الحقيقة المؤكّدة صحيحة فإنَّها ليست جديدة ولا عالميَّة.

- «لم يعد يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلىٰ تحريك المجتمع فيزيائياً، بل يحتاج إلىٰ سياسة علاقات عامَّة فعَّالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة لإعلام الرأي العام. تحتاج معظم الحروب الآن إلىٰ الهدوء السياسي لأنَّها الآن رأسمال شديد وإمكانات محددة أكثر»[5].

مرة أُخرىٰ، التأكيد صحيح، لكنه يصف تطوراً ضمن بعض الدّول، ليس حقيقة عالميَّة. وفضلاً عن ذلك، إن التطور المذكور ليس نتيجة للعولمة.

- «العالم يمارس ثورة جديدة في التكنولوجيا العسكريَّة MTR، فتقنيات المعلومات تحول القدرات العسكريَّة الموجودة، وإدارة الحروب، والقدرة علىٰ إظهار القوة العسكريَّة من مسافات بعيدة بدقَّة عظيمة»[6].

إن ثورة التكنولوجيا العسكريَّة تطور مهم في القدرات العسكريَّة التي نُوقشت كثيراً، والَّتي وسَّعت من وصول وتمييز القوات العسكريَّة لدىٰ

بعض الدّول. تستطيع الدّول بواسطة الصواريخ البالستية عابرة القارات ICBM والأسلحة النووية مهاجمة كل النقاط الأُخرىٰ حول الكرة الأرضية. دولة واحدة، هي الولايات المتحدة، تستطيع استخدام القوة المميزة عالمياً.

- «تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخّل بالعمليات العسكريَّة الميدانيَّة إلىٰ درجة لم تكن ممكنة من قبل»[7].

هذا صحيح بالنسبة للدولة التي فيها الأمر والتحكم والاتصالات، وليس هناك سوىٰ دولة واحدة.

- «العولمة المتزايدة في قطاعات الصناعات المدنية التي تعمل في الإنتاج الدفاعي كالإلكترونيات أو البصريات، تتساهل في السيادة التقليديَّة للقدرات الدفاعية القوميَّة، لأنَّها تجعل الحصول علىٰ الأسلحة واستخدامها خاضعاً لقرارات وأعمال سلطات أُخرىٰ أَو شركات وراء مجال التشريع القومي»[8].

إن الظاهرة التي تشير إليها هذه الفرضيَّة تحدث ويمكن أن يكون لها آثار كبيرة لدول هي بالأساس مستهلكة لمنتجات أو مكونات من ثورة المعلومات والجينات. ولكن بالنسبة للولايات المتحدة إن التطور الأهم هو اتساع الفجوة بين التطور المدني لرقائق التنمية التكنولوجية التي يتطلبها السوق والكومبيوتر والجينزات إلخ. من جهة، وتطوير واستعمال هذه التقنيات التي تملكها الدّولة أَو تسيطر عليها، من جهة أُخرىٰ.

- «تصبح تهديدات أَمن الدّول، أكثر انتشاراً ولم تعد عسكريَّة بشخصيتها. فهكذا يوجد تكاثر أسلحة الدمار الشامل تهديداً قوياً لكل الدّول»[9].

مرة ثانية تعرض هذه الحالة حقيقة هامَّة عن أسلحة الدمار الشامل لكن علاقتها بالعولمة غير واضحة.

ثانياً، انظر الفرضيات الكبيرة التي عرضها توماس فريدمان Thomas Friedman في كتابه الأكثر مبيعاً The Lexus and the Olive Tree، في فصله حول الأَمن والجيوبولتيكا «السياسة الجغرافية»[10]. يقدّم فريدمان أربعة اقتراحات حول تأثير العولمة في الأَمن.

- يؤدي التطور الاقتصادي والرخاء إلىٰ السلام بين الأمم. «عندما تصل دولة ما إلىٰ مستوىٰ من التطور الاقتصادي حيث تصبح الطبقة الوسطى كبيرة لدرجة تكفي لدعم سلسلة محال ماكدونالدز McDonald's تصبح دولةَ ماكدونالدز. ولم يعد الناس في دول ماكدونالدز يحبون خوض الحروب؛ إنَّهم يفضّلون الاصطفاف والانتظار للحصول علىٰ البرغر[11].

إن هذا المتغير المثير من نظرية السلام الديمقراطي، وبموجب هذه المقولة فإن الديمقراطيات لا تحارب ديمقراطيات أُخرىٰ، وقد وُضع تحت الاختبار في غارات حلف شمال الأطلسي NATO علىٰ صربيا في سنة 1999. فأقواس ماكدونالدز لم تنقذ وسط مدينة بلغراد. تساعد العولمة الاقتصاديَّة علىٰ انتشار الرخاء الاقتصادي والتغير التكنولوجي، لكن تأثير هذا التطوير أقل وضوحاً. ويعترف فريدمان بهذا في كتابه في ما بعد، وهو يلاحظ أنَّه بينما تزيد «العولمة من تكاليف خوض الحرب لأسباب تتعلّق بالشرف أو الخوف أَو المصلحة، فإنَّها لا تلغي ولا تستطيع أن تلغي أيّاً من هذه الغرائز»[12].

- يقدِّم المستثمرون العالميون الخاصون، وليس الحكومات، أهم المصادر المالية اليوم يدفعهم هدف الربح وليس الأفكار: إن الشركات الإلكترونية العملاقة لا تكتب شيكات بيضاء لتكسب حب وولاء دولة ما؛ إنهم يكتبون الشيكات لتحقيق الأرباح. والمجمعات الاستهلاكية (السوبر ماركت) والشركات الإلكترونية لا تهتم حقاً بلون بلدك الخارجي أبداً. فكل ما يهمها هو كيف تترابط بلدك من الداخل، وما هو مستوىٰ الأنظمة والبرمجيات التي تستطيع تشغيلها، وإن كانت حكومتك تستطيع حماية

الملكية الخاصة. لذلك، لن تمول تلك المجموعات حرباً إقليمية لدولة ما قط ولن تعيد بناء القوات المسلَّحة لدولة ما بعد حربها مجاناً ـ كما تفعل القوىٰ العظمى لتكسب الولاء فقط ـ بل إن هذه المجموعات سوف تعاقب بالفعل الدّولة لخوضها حرباً مع جيرانها، وذلك بسحب مصدر النمو الهام والوحيد في العالم اليوم، رأس المال»[13].

يشير فريدمان إلىٰ حقيقة هامَّة هنا. لقد تجاوزت شبكات التجارة العالميَّة سيادة الدّولة. فالمستثمرون العالميُّون الخاصُّون يبحثون عن قواعد للعبة يمكن التنبؤ بها ويمكن فرضها. ولأنَّها مصادر قوية ومستقلَّة للتأثير في الأمم وفي العلاقات بين الأمم، فإنَّها تساعد في صياغة الشروط التي بموجبها تشترك الدّول في شبكات عالميَّة معينة. لذلك فإن تأثير GAAP (ممارسات المحاسبة المقبولة عموماً، وليس مخازن بيع الملبوسات) في المشاركين الطموحين في الأَسواق العالميَّة تأثير مكشوف.

- بسبب عولمة شبكات الأَموال، فإن الدّول أكثر عرضة للتأثُّر بالأزمة الاقتصاديَّة المنتشرة من إقليم إلىٰ آخر. بينما تصبح الأزمات العسكريَّة الإقليمية محدودة، تصبح الأزمات الاقتصاديَّة الإقليمية عالميَّة، كالمكسيك في منتصف التسعينيَّات، وجنوب شرق آسيا في أواخر التسعينيَّات، وروسيا في نهاية التسعينيَّات. فنظرية الدومينو التي كانت تخص عالم السياسة، إنَّها اليوم تخص عالم المال»[14].

لقد كانت نظرية الدومينو دائماً مجازيَّة أكثر منها تحليليَّة. فهي علىٰ العموم تغطي طبقات غير مختلفة لاتصالات مباشرة وغير مباشرة، نفسية أَو تخيلية وتستطيع أن تكون محلية أَو إقليميَّة أَو حتى عالميَّة في بعض الأحيان. إن الأَسواق العالميَّة لرؤوس الأَموال متكاملة، لذلك فإن الأحداث في دولة ما يمكن أن تؤثِّر في دول أُخرىٰ تأثيراً مباشراً من خلال تحويلات مالية آنية وتأثيراً نفسياً. مثل هذه التأثيرات، التي تُثير انقطاعات كبيرة في اقتصاد

ما، يمكن أن تقلِّل من أهمية القدرات العسكريَّة أو تفاقم الاتجاهات الانفصالية، أو تخلق قابلية للتأثر بالخصومات الخارجية. تتضح هذه النتائج وغيرها في الأزمة المالية الآسيوية في سنوات 1997 ـ 1998، والمثال هو أندونيسيا (التي فقدت تيمور الشرقية).

- الاتصالات العالميَّة تسبِّب نشوء تهديدات أمنية جديدة لكنَّها أقل تحديداً. «عليك أن تقلق بشأن التهديدات المقبلة من دول أمة انفصلتَ أنت عنها، العراق، إيران، كوريا الشمالية. أما الآن، فيجب عليك أن تقلق وبصورة متزايدة بشأن التهديدات المقبلة من أولئك الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الإنترنت، والأسواق، ومن أولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجيء إلىٰ باب دارك[15].

إن شبكات الاتصالات المعولمة والأسواق المالية والنقل تزيد من ضعف الدّولة أمام التهديدات من فشل الأنظمة ومن عوامل لا علاقة لها بالدّولة.

بعد التفكير بالأسئلة الموضوعة والحجج التي قدّمها فريدمان Friedman وهيلد Held وآخرون أعرض هنا للتفكير ثماني فرضيَّات حول آثار العولمة في المصالح الأمنية التقليديَّة القوميَّة والعالميَّة.

- إن التطورات التكنولوجية المستخدمة في تحديد الأهداف (أنظمة التوضع العالمي) وتوجيه متفجرات إلىٰ أهداف (القذائف والقنابل الليزريَّة) وفعل ذلك خلال ساعات يسمح لبعض الدّول (خاصّة الولايات المتحدة) لأن تصل إلىٰ أهداف وتدمرها عملياً في أي نقطة في العالم. لقد وجدت هذه الظاهرة منذ تطوير ICBMs (الصواريخ البالستية العابرة للقارات) مع الرؤوس النووية. وهذه قدرة طوَّرتها الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا والصين. تسمح التطورات الأخيرة للولايات المتحدة بتحقيق هذه النتيجة بمتفجرات تقليديَّة غير النووية بتوجيهها بدقة عالية بواسطة القنابل الذكية وصواريخ كروز. من بين النتائج: الدّول الأضعف عرضة

للتهديدات الشديدة واستخدام القوة من قِبل قوى بعيدة بطُرق لم تكن ممكنة في الماضي. وظهر ذلك جلياً في غارات حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة علىٰ صربيا في سنة 1999.

- إن التقدّم في تكنولوجيات أسلحة الدمار الشامل، وخاصة التقنية الحيوية، الذي يحسّن القدرات التدميريّة للعوامل الحيوية، بالإضافة إلىٰ زيادة الوصول إلىٰ الأسلحة النووية والمواد النووية التي يمكن استعمالها في الأسلحة من دول الاتحاد السوڤياتي السابق، وشبكات النقل العالميّة التي تجعل من الممكن للدول الحمراء أو الإرهابيين عبر الأمم أن يسبّبوا دماراً في دول قوية، لم يكن في الماضي من الممكن تخيلها.

من بين النتائج: إن يقم (أو عندما يقوم) سلوبودان ميلوسيڤتش أو أسامة بن لادن أو أمثالهما بوضع أجهزة نووية أو حيوية في مدن أمريكية، فهل ستقوم الولايات المتحدة بحملة قصف مماثلة؟ إن التسرب الممكن لتقنيات الأسلحة النووية والحيوية والكيماوية مع انتقال الأفراد المتزايد، وكذلك الشحن يخلق نقاط ضعف جديدة حتى في الدّول القوية فتحرضها علىٰ اتخاذ إجراءات وقائية مكلفة ضد الإرهاب الجماعي علىٰ ترابها الخاص.

- إن تآكل سيادة الدّولة والحمايات التقليديّة من «التدخل في الشؤون الداخلية» له أسباب متعددة لكنه يتجمع بالعولمة، سيما عولمة المعلومات حول الأحداث في دولة ما والتي تهم مواطنين من الدّول الأُخرىٰ. إن ظاهرة السي إن إن CNN تسمح للناس المتصلين بشبكة التلفزيون العالميّة بأن يروا الحوادث التي تجري في أي مكان تقريباً في العالم، وبذلك يحكمون إن هددت مصالحهم أو أصيبت مصالحهم بأذىٰ. (قد يسأل الأب بيركلي الحديث Bishop Berkley إن سقطت شجرة في غابة حيث لا توجد آلة تصوير لشبكة سي إن إن لتصورها، هل تصدر صوتاً؟) في محاولة لتبرير ما يعرف الآن بالتدخل الإنساني، يقدم القادة من أمثال بيل

كلنتون Bill Clinton وطوني بلير Tony Blair ادعاءات كونية وهم مهملون لقوانين الأُمم المتَّحدة التي تحتاج إلىٰ موافقة مجلس الأمن من أجل التدخل. أثارت القضية نقاشاً بين القادة المفكرين في الأُمم المتَّحدة من أمثال الأمين العام كوفي أنان Kofi Annan، فنتج عنها إجماع قليل علىٰ ما يجب أن تكون عليه «قواعد اللعبة» الجديدة[16]. إن من ينظرون إلىٰ الحياة العالميَّة من خلال عدسات «الواقعية» يتوقعون أن تعد راوندا وكوسوفو بكل بساطة حوادث في التاريخ الطويل للاإنسانية الإنسان تجاه أخيه الإنسان. وبالمقابل، أولئك الذين ينظرون إلىٰ العالم من خلال عدسات مثالية أَو متفائلة يأملون الآن أن هذه الحالات الاختبارية سوف تكون خطوات هامَّة إلىٰ الأمام. في بناء «نظام عالمي جديد جديد» (متردد لكنه تراكمي). في هذا السيناريو تعطي بعض مستويات القسوة ضمن دولة ما تبريراً كافياً لتدخل عسكري شرعي لوقف مثل هذا السلوك. في أي من الحالين، يبقى السؤال تحت أية شروط وما هي المعايير التي تقاس بها وبأية طريقة تستطيع الأمم أن تقرر التدخل في الشؤون الداخلية لدول أُخرىٰ بصورة قانونيَّة؟

من بين النتائج: وعي متزايد بالأحداث البعيدة التي كانت تمر في الماضي دون أن تثير أيَة مشاعر سيما في الدّول الغنية للقيام بعمل ما. وبحسب ذلك، إن ضغط الرأي العام في دولة ما لا يؤثِّر علىٰ الحكومة فحسب لكنَّه يؤثِّر أيضاً في حكومة أَو مواطني دولة أُخرىٰ. فردود فعل العامة الأمريكيين علىٰ مأزق ألبان كوسوفو في شهر آذار 1999 كان لها نتائج علىٰ مواطني وحكومة يوغوسلافيا. وفي الوقت الذي كانت فيه الأعمال من وجهة نظر الأمريكيين أعمالاً غيرية وإنسانية، كانت تبدو للكثيرين في دول أُخرىٰ أعمال نفاق وعدوان واستعمار جديد بل وحتى إمبريالية جديدة.

- تسمح ظاهرة محطة السي إن إن CNN للناس بمشاهدة الحرب في غرف

معيشتهم وبالحكم على الأداء العسكري على الأرض أو في الجو أو يقدرون تدفق اللاجئين أو إصابات المدنيين.

من بين النتائج: يعطي من يديرون الحروب أهمية متزايدة لمسارح العمليات ويتدبّرون الملاحظات (كما يجري في السياسة القوميَّة). فمثلاً، في حزيران 1999 أخر حلف شمال الأطلسي دخوله منتصراً إلى مطار بريشتينا في كوسوفو إلى النهار حتى يكون الضوء مناسباً للتغطية التلفزيونيَّة وللمحررين من حلف شمال الأطلسي، وتحت غطاء الليل قامت قوات روسية بردهم إلى المطار. لعل أحدث الأمور، بعد مراقبة الروس بدهشة لنجاح حلف شمال الأطلسي في تكوين رأي عام حول الحرب في كوسوفو، قامت الحكومة الروسية وقواتها العسكريَّة بجهد قوي وواسع وناجح بإدارة مفاهيم الروس حول حربها الأخيرة ضد الشيشان.

- الشبكات العالميَّة للاتصالات والتجارة جعلت النخبة تعرف أفضل البضائع والتكنولوجيات. والوعي يخلق الطلب على السلع التي يفضلها المستهلكون في كل المجتمعات بعد أن يعرفوها (من أجهزة التلفزيون والهاتف الخليوي إلى سندويش ماكدونالدز والجينز الأزرق). تنشر هذه الطلبات «التقنيات» ـ الفيزيائية والإدارية ـ التي ثبتت جدارتها في إنتاج الرخاء، من محركات الانفجار الداخلي والأقراص المدمجة إلى الملكية الخاصة القائمة على السوق، والمكافآت الخاصة (على أساس النتائج أكثر من الحاجة) والقرارات الخاصة بالاستثمار والإنتاج.

النتائج متعددة: بما أن الأداء الاقتصادي والقاعدة التكنولوجية للمجتمع هي البنية التحتية للقدرة العسكريَّة، يتعين على الدّول التي تسعى إلى تطوير قدراتها العسكريَّة الكافية لتؤكد بقاءها واستقلالها أن تتماشى مع التدفق العالمي للتقنيات المتفوقة. لا يشمل هذا المعلومات الصلبة فقط، بل يشمل المعلومات الليّنة أيضاً كالوصول إلى الإنترنت بالنسبة للناس القادرين على تطوير

المعلومات الليّنة أو المشاركة في أسواق المال. انظر مثلاً إلىٰ خيارات الحكومة الروسية اليوم. هل هناك بديل حيوي عن السعي للانضمام إلىٰ الاقتصاد العالمي؟ لقد أجاب فلاديمير بوتين Vladimir Putin بكل وضوح: لا. لهذا الاقتراح مضامين كبيرة للديمقراطية (كما يناقش فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama)، وللقبول العالمي لأفكار ومُثل وحتى للهوية والمصالح تستحق تفكيراً متأنّياً.

- الشبكات العالميَّة، سيما في الاقتصاد تخلق طلبات من اللاعبين الأقوياء بخصوص التنبؤ بالتفاعلات وبقواعد اللعبة التي تصبح بالنتيجة جزءاً من القانون الدّولي.

من النتائج: بدءاً من GAAP (القبول العام للممارسة المحاسبية) إلىٰ العقود التي تصبح نافذة المفعول بموجب قانون التجارة في ولاية نيويورك، إلىٰ منظَّمة التجارة العالميَّة، إن القانون الدّولي يتقدم بخطى حثيثة لا محالة.

- الوعي بالمدىٰ الذي تتكوَّن فيه شروط وأحوال المواطنين في دولة ما بعوامل خارجية (كالشركات متعددة الجنسيات وتجّار العملات) ينتج، وخاصة لدىٰ الشركاء الأضعف، طلباً لحكم دولي أكبر. فبعد اجتماعات سياتل وواشنطن دي سي تأكدت «العولمة». ينتج عن إجراءات العولمة قفزة إلىٰ الوراء طبعاً. وأسباب عدم الرضا واضحة وضوحاً كافياً: تفرض العولمة تغييرات جذرية في الدّول وتسلط الضوء علىٰ عجز الحكومات القومية عن ضبط أَمن مواطنيها وسعادتهم.

من بين النتائج: تصبح الدعوات إلىٰ مؤسَّسات عالميَّة تمثِّل مصالح الأطراف المتأثِّرة دعوات معقولة. حتى جورج سوروس George Soros، الذي يعتبره البعض يمثِّل العوامل الخاصة (التي لا علاقة للدولة بها) التي تشكِّل شروط وأحوال حياة الناس حول العالم، ادَّعىٰ أنَّه بنى مؤسَّسات عبر الأمم للحكم لتساعد في تنظيم أثر القوىٰ الاقتصاديَّة التي تتجه نحو العولمة.

- القضايا عبر الأمم، كتجارة المخدرات غير القانونية والإرهاب والمرض والتهريب والجريمة المنظمة تضع تهديداً متزايداً بينما تتكاثر الشبكات العالميَّة وتقوىٰ. في التقرير السنوي للأمم المتحدة في سنة 1999 يعرِّف وزير الدفاع الأخطار عبر الأمم كأحد التحديات الرئيسيَّة للأمن في أمريكا. «إن تجارة المخدرات غير القانونية، والجريمة المنظَّمة بما فيها القرصنة وتجارة الأسلحة غير القانونية والمواد الاستراتيجيَّة سوف تستمر في التقليل من أهمية شرعية الحكومات الصديقة، وتهديد الأقاليم الرئيسيَّة وممرَّات البحار، وتهديد سلامة مواطني الولايات المتحدة في الوطن وخارجه. وأخيراً، إن الأمراض البيئية، وتدفق المهاجرين بدون ضوابط، وحالات الطوارئ الإنسانية الأُخرىٰ سوف تقوض أقاليم من العالم بين الحين والآخر». ويتابع التقرير «الإرهابيُّون الذين تتزايد قدرتهم وقسوتهم» ويحذِّر «سوف يستمرون بتهديد أرواح المواطنين الأمريكيين تهديداً مباشراً، وسوف تسعى مؤسَّساتهم للتقليل من أهمية سياسات الولايات المتحدة وحلفائها»[17].

إن معظم الشبكات يمكن استخدامها لأغراض قانونية وغير قانونية. وعولمة الشبكات تعني أن آثار الأنشطة الصريحة يمكن الشعور بها عالمياً. مثلاً، إن تطورات الاتصالات البعيدة، وتقنيات الشحن التي جعلت في التجارة العالميَّة ثورة، وهي التي، في الوقت نفسه، قلَّلت العوائق والتكاليف بالنسبة للإرهابيين ومنتجي المخدرات. إن اجتماع العولمة مع ثورة تقنيات المعلومات قد أعطت الأفراد والمجموعات قوة خارقة في جميع أنحاء الكرة الأرضية لمتابعة أهداف بنَّاءة وأهداف تخريبيَّة. إضافة إلىٰ أن المشكلات التي بطبيعتها عابرة للأمم، كفساد البيئة والمرض، تقفز فوق حدود السيادة طبعاً. نشرت شبكات الاتصالات والنقل العالميَّة تهديدات عبر الأمم تقفز وراء الجوار المباشر إلىٰ عقد بعيدة في الشبكة.

من بين النتائج: لا يمكن حل المشكلات عبر الأمم بما فيها المشكلات

الاقتصاديَّة والبيئية والإرهابية والثقافية، والإجرامية والتهديدات الأُخرىٰ للأَمن القومي، بوسائل قومية فقط. إنَّها تحتاج إلىٰ حلول تعتمد آليات إقليمية وعالميَّة من التعاون والتنسيق. وهكذا، إن خلق الزوابط بين النقاط في جميع أنحاء الكرة الأرضيَّة (والذي تسوقه التقنيات) بأبعاد تشمل المعلومات والاتصالات والتمويل والتجارة واستخدام القوة العسكريَّة، يخلق طلباً علىٰ الحكم فوق القومي. كيف يمكن أن يعالج القادة السياسيون المسؤولون عن مكونات أضيق هذه الطلبات، هو تحدي العولمة الدائم للحكم!

ملاحظات

(1) لجنة المصالح القومية الأمريكية، America's National Interests (Cambridge, Mass.: Belfer Center for science and International Affairs, 2000) ص 15.

(2) مركز العلوم والشؤون الدولية، «International Security» MIT Press, 1976.

(3) ديفيد هيلد وآخرون David Held، «Global Transformations: Politics, Economics, and Culture.» (Stanford University Press, 1999).

(4) هيلد وآخرون ص 104، «Global Transformations».

(5) نفس المصدر ص 138.

(6) نفس المصدر.

(7) نفس المصدر.

(8) نفس المصدر.

(9) نفس المصدر ص 102.

(10) توماس فريدمان Thomas Friedman «The Lexus and the Olive Tree» (Farrar, Straus, and Giroux, 1999).

(11) نفس المصدر ص 196.

(12) نفس المصدر ص 197.

(13) نفس المصدر ص 201.

(14) نفس المصدر ص 204.

(15) نفس المصدر ص 211.

(16) انظر كوفي عنان Kofi Annan، «Human Rights and Humanitarian Intervention In The Twenty First Century». in Samantha Power and Graham Allison eds. «Realizing Human Rights: Moving from Inspiration to Impact» (St-Martin's Press, forthcoming).

(17) وزارة الدفاع في الولايات المتحدة، تقرير وزير الدفاع إلىٰ الرئيس والكونغرس (1999).

4

وليام سي. كلارك
William C. Clark

العولمة البيئيَّة

في هذا الاستكشاف للعولمة البيئية، أتبنّى كثيراً من الإطار الفكري للعولمة من الفصل الأول، تأليف روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane وجوزيف إس ناي الابن Joseph S. Nye Jr.، من هذا الكتاب. وأستعمل بشكل خاص تمييزهما في ما بين العالميَّة كحالة أو وضع و«العولمة» كعملية زيادة العالميَّة. وأشاركهم تكوين مفهوم العالميَّة في أنّها تتألّف من شبكات من الاتصالات بين عوامل (دولة أو غير دولة) في مسافات قارية متعددة، يتوسطها تنوع مفتوح الجوانب من التدفقات التي تشمل الناس والمعلومات والأفكار والقوة ورأس المال والبضائع والمواد. ويتبع هذا الفصل أيضاً خط التفكير الذي يعزوه كيوهين وناي إلىٰ ديڤيد هيلد David Held، معترفين بأن جذور العالميَّة عميقة وإن كانت علىٰ العموم «رقيقة»، ومركّزين الانتباه علىٰ تحديد عمليات العالميَّة ـ التي يسمّونها عمليات العولمة ـ والتي من خلالها تصبح تلك الجذور «كثيفة» بشكل متزايد[1]. إن «تكثيف» العالميَّة صورة غامضة مفيدة استخدمها، متبعاً كيوهين وناي، في تشخيصي لمدى العولمة البيئيَّة لأوجّه الانتباه إلىٰ زيادات ممكنة في تنوّع وقوة وكثافة العلاقات البعيدة في ما بين العوامل، وعدد

العوامل التي تدخل في تلك العلاقات، وسرعة التغيّر في المجتمع التي تساعد تلك العلاقات المتغيِّرة في حدوثها[2].

ضمن إطار فكري واسع يركِّز علىٰ شبكات العلاقات القارية بين العوامل الاجتماعيَّة، تبرز ثلاثة أنواع من الروابط علىٰ أنَّها هامة في فهم كيف تظهر البيئة في العلاقات بين العوامل علىٰ نطاق متعدد القارات. الرابطة الأولىٰ وأسميها «المادة البيئيَّة» التي تعالج طرقاً تتدفق فيها الطاقة والمواد والعضويات من خلال البيئة، وتربط بين أعمال الناس في مكان ما وبين التهديدات والفرص التي يواجهها الناس علىٰ بُعد مسافات شاسعة. والرابطة الثانية «أفكار بيئيَّة» تعالج طرقاً يثير بها الناس البيئة في بناء علاقاتهم مع أناس آخرين في أماكن بعيدة عنهم. والرابطة الثالثة «حكم البيئة» تناقش التغيرات التي تطرأ علىٰ أشكال العوامل والمبادئ والتوقعات التي برزت عندما تصارعت المجتمعات مع عولمة «مادة البيئة» و«أفكار البيئة».

عولمة «المادة البيئيَّة»

من السهل بيان أمثلة من «مادة البيئة» التي تأتي لتأخذ شكلاً في العلاقات بين العوامل علىٰ نطاق في ما بين القارات: جراثيم الأوبئة، والمواد المشعَّة التي تسقط من اختبارات جوية للأسلحة النووية، وانطلاق غازات البيت الزجاجي، وعدد قليل آخر قد يكون في ذاكرة معظم الناس. ولكن من أجل بناء فهم نقدي لمدىٰ العولمة البيئيَّة وأحوالها وأهميتها، يجب المضي إلىٰ أبعد من القوائم المختارة إلىٰ معالجة نظامية لأنواع الروابط التي يجب أن تشملها العولمة البيئيَّة، وإلىٰ تحليل تجريبي يبيِّن أية رابطة من تلك الروابط تهم. يجب أن تبدأ مثل هذه المعالجة النظامية من الأرض كنظام.

كما برز فهم نظام الكرة الأرضية خلال العقدين الأخيرين، لقد كشف أن بيئة الكوكب تتشكَّل من روابط معقَّدة في ما بين الغلاف الجوي، والمحيط، والتربة، والنباتات (الشكل 4 ـ 1). ينسج خيط مشترك واحد في ما بين هذه

الأنظمة، وهو تدفق طاقة تسيِّر دوران المحيطات والغلاف الجوي، وتولِّد المناخ، وتقوِّي التمثيل الضوئي، وتحيطنا بالضوء والحرارة والأشعة المتأينة. وترتبط بتدفق الطاقة ارتباطاً وثيقاً الدورة الهيدرولوجية الأرضية. وخيط مشترك آخر هو تدفق المركبات الكيميائية الكبيرة من الفحم والنتروجين والأوكسجين والكبريت والفوسفور. وأخيراً، تعرفت وجهات النظر الحديثة حول نظام الكرة الأرضية علىٰ أثر الحياة الموجودة في كل مكان في تدفقات الطاقة والمواد المتفاعلة علىٰ الكوكب. أحد أشكال الحياة هذه ـ جنسنا البشري ـ معروف الآن بأنَّه يؤلِّف قوة هامة في تشكيل بيئة الكوكب، حتى عندما تشكلت بدورها من العالم الذي ساعدت هي بإيجاده. إن نتيجة هذه التفاعلات المضاعفة نظام معقَّد من التغير ـ تغيّر في مقاييس الزمن الذي يراوح من الثواني إلىٰ بلايين السنين، وفي مقاييس المكان الذي يمتد من المحلي إلىٰ العالمي. إن العمليات التي تكمن وراء هذه التغيرات في نظام الأرض تبين مقياساً آخر يراوح من الإعصار الحاد المحلي إلىٰ التشوّه الأرضي البطيء إلىٰ انسياح القارات (شكل 4 ـ 2).

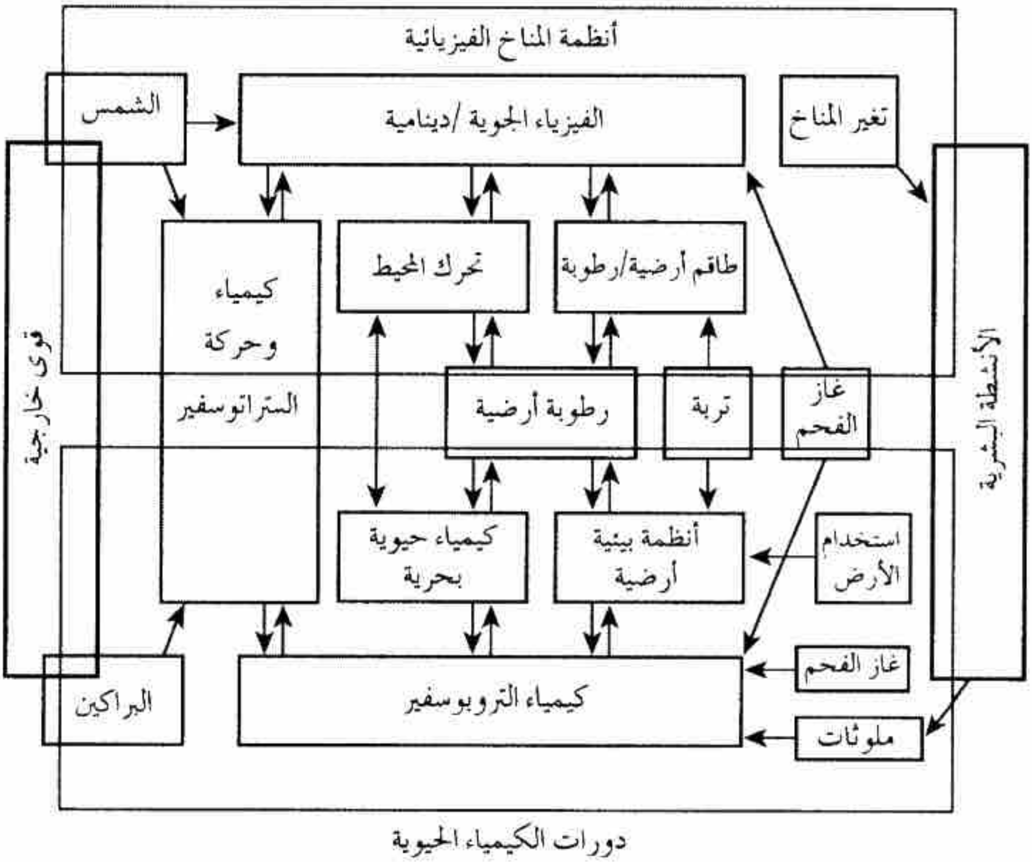
روابط الطَّاقة

إن طبيعة نظام الكرة الأرضية ـ قبل وبعد ظهور الجنس البشري ـ هي تلك الاضطرابات في مخزون طاقة الأرض علىٰ نطاق محلي يمكن أن تتحرّك صعوداً في المقياس لتخلق آثاراً واسعة النطاق علىٰ بعد نصف الكرة الأرضيَّة.

إن الأُسس النظرية والتأثيرات الكامنة للصلات البعيدة عرَّفها جون ڤون نيومان John Von Newmann قبل نصف قرن تقريباً إذ شخَّصها بصورته المثيرة «بأثر الفراشة» علىٰ الطقس العالمي. إنَّها اليوم ماثلة في قلب جهود التنبؤ المركزة علىٰ ظاهرة النوسان الجنوبي «النينو»، حيث تنعكس تغيرات درجات الحرارة السطحية في المنطقة المدارية للمحيط الهادي بتغيرات في الرياح الموسمية الهندية وبأحداث من زيادة الحرارة أَو الجفاف في مناطق بعيدة حتى شمال شرق أمريكا الشمالية، والساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية، وأفريقيا[3]. لقد تم توثيق

الشكل 4 ـ 1:

عمليات النظام الأرضي



الكثير من الصِّلات الطبيعية الإضافية على نطاق عبر القارات، ويشمل ذلك التناوب في الضغط عند مستوى سطح البحر (بدور مقداره عشر سنوات) في شمال الأطلسي فيؤثِّر في ظواهر مختلفة كدرجات الحرارة الشتوية في سيبيريا، وتجمع سمك البقلاة في شمال غرب الأطلسي، وتوازن كتل الجموديات الأوروبية[4]. وبحسب علمنا، كل هذه الصلات البعيدة ظواهر طبيعيَّة. لكنها مع ذلك من الواضح أنَّ لها قوة كامنة تجعل البيئة تدخل بعلاقات في ما بين العوامل البشرية على نطاق عابر القارات. وفضلاً عن ذلك، توجد أسباب جيدة لشكنا في

أن بعضاً من هذه الصِّلات البعيدة يمكن أن تتغيَّر ـ وبالفعل قد تغيَّرت ـ بأنشطة البشر التي تؤثِّر في المناخ أَو في الدورة الهيدرولوجية[5].

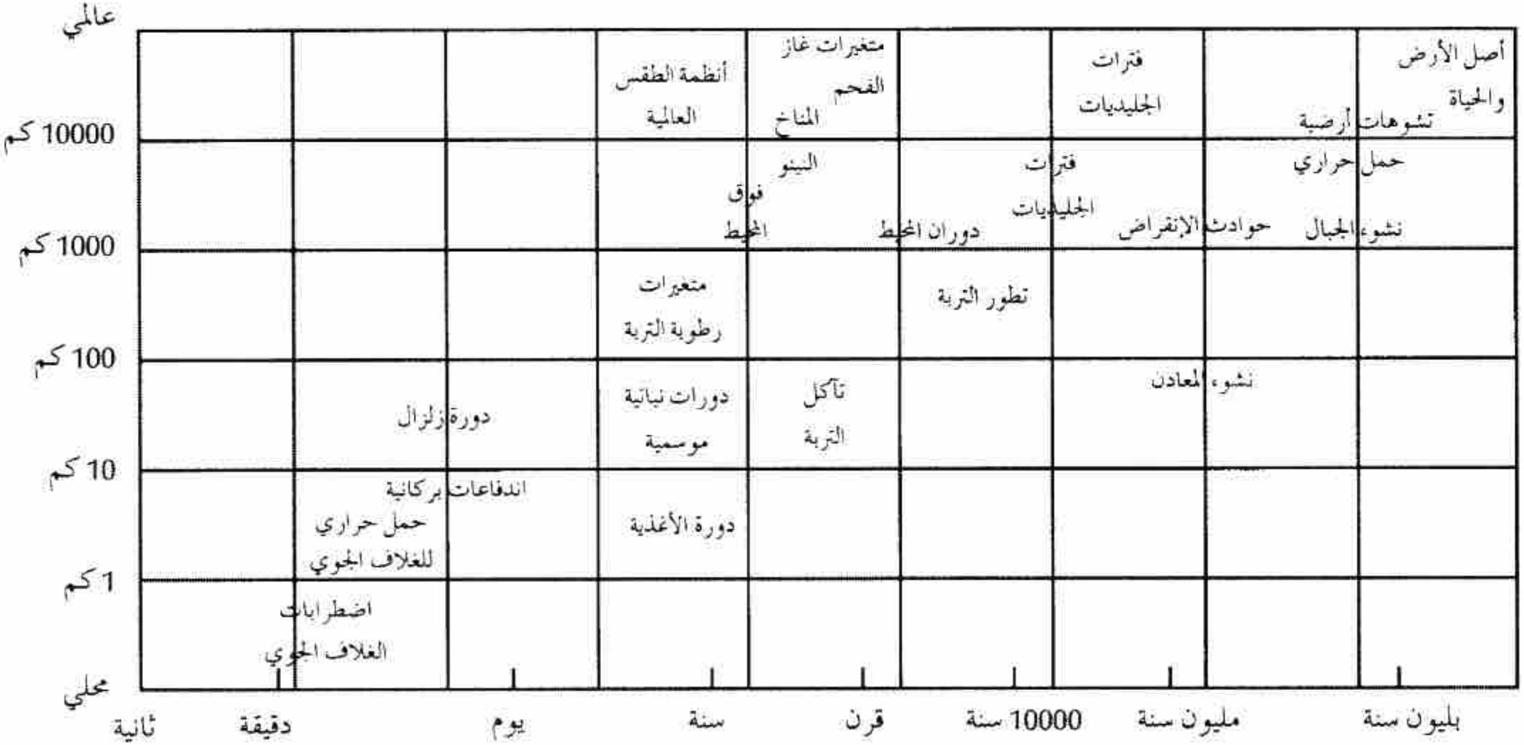
الروابط الماديَّة

علىٰ الرغم من أن التغير في الصِّلات البعيدة المناخية الطبيعية بواسطة الأنشطة البشرية قد تبدو علىٰ أنَّها الناحية الأكثر درامية في العولمة البيئيَّة في المستقبل، فإن ناحيتين أخريين من الروابط بعيدة المدىٰ للمادة البيئيَّة كانتا هامتين أكثر بالنسبة لشؤون البشر في الماضي والحاضر وهما: تدفق المادة وتدفق النباتات.

مواد كثيرة في نظام الأرض تدخل في حركة متواضعة فقط، وبذلك ترتبط أقدار العوامل البشرية علىٰ المستوىٰ المحلي إلىٰ المستوىٰ القاري. قد تكون الآثار المحلية هامة جداً، كأثر تآكل التربة علىٰ جوار مسيل جدول أَو الأثر المنطلق من معمل قريب من المدن أَو الأقاليم. لكنها ليست مادة العولمة. علىٰ العموم، إنَّه من خلال الوجود فقط في الدوران الواسع النطاق للغلاف الجوي أَو من خلال النقل المقصود من قبل البشر، يصبح نقل المواد هاماً في العلاقات بين العوامل علىٰ مسافات عابرة للقارات.

لقد كان نقل الإنسان للمواد الخطرة علىٰ البيئة كالمواد السامَّة والنفايات السامَّة علىٰ مستوى القارات موضوع اهتمام متزايد في السنوات الأخيرة[6]. ليس السؤال إن كان هذا النقل قد ازداد كثيراً في فترة ما بعد الحرب. يعود جزء من السبب إلىٰ زيادة التجارة في مثل هذه المواد في عالم يتجه نحو العولمة، ويعود جزء آخر إلىٰ التعليمات المحلية التي تزيد من الحوافز لإرسال مواد مؤذية للبيئة إلىٰ مكان آخر. لقد أعلنت بضع فضائح شملت «نقل» هذه المواد من دول الشمال إلىٰ دول الجنوب مما أدَّىٰ إلىٰ جعل نقل مثل هذه المواد يخضع ـ من حيث المبدأ علىٰ الأقل ـ إلىٰ تنظيم ورقابة دوليين. لكن في الوقت الحالي يبقى استخدام مثل هذه المواد والتخلّص منها محلياً علىٰ نطاق واسع، مع جزء صغير (أقل من 10٪ من النفايات السميَّة) تشحن فعلاً إلىٰ مسافات عبر القارات.

الشكل 2-4. مقاييس النظام الأرضي ـ المقياس المكاني



المصدر: معدل من الشكل 302 من Earth systems science overview: A program for Global Change :NASA

ملاحظة: تري الأرقام العلاقة بين الزمن والمكان لعمليات النظام الأرضي المصورة 4-1، في المحاور لوغارتيمية.

إلىٰ حد بعيد، إن أهم طريقة ـ وأكثرها سرعة في التغير ـ تظهر فيها البيئة في علاقات ما بين القارات اليوم تشتمل علىٰ زيادات في الأنواع والمقادير من المواد التي يحملها الدوران العالمي في الغلاف الجوي. لا تبقى معظم هذه المواد في الغلاف الجوي فترة كافية للانتقال عبر القارات، فهي تتساقط عوضاً عن ذلك بواسطة الجاذبية، أَو تنحل في المطر أَو يمتصها، أَو تتحوَّل كيميائياً إلىٰ شيء آخر. لكن بعض الغازات كأول أكسيد الفحم أَو ثاني أكسيد الفحم أَو الميتان أَو النتروجين أَو أوزون التروبوسفير، أَو كلوروفلوروكاربون تعيش فترة كافية لتصبح موزَّعة وتؤثِّر في البيئة علىٰ بُعد آلاف الكيلومترات عن مكان صدورها[7]. وأشياء أُخرىٰ، منها ما يُسمَّى الملوثات العضوية الدائمة فهي قابلة لتطير مرة أُخرىٰ فوق ترسبات، ومن خلال عدة حوادث انتقال فإنَّها تنتهي بوصل المجتمعات الصناعيَّة متوسطة الارتفاع بالضباب القطبي أَو طيور البطريق المسممة[8]. وأخيراً تستطيع ذرات ناعمة من مواد ثقيلة كالرصاص أن تنتقل إلىٰ مسافات عبر القارات كما يثبت توضع رمال الصحراء الكبرى في أوروبا أحياناً، وإصدارات الرصاص الصناعي في جموديات غرينلاند. في الواقع إن أية مادة تقريباً، إن أنتجت بكمية كافية وبحث عنها بصورة كافية، فسوف يكون لها كتلة كافية في «الذيل» الطويل لتوزعها البعيد لتبني آثاراً قابلة للقياس علىٰ النطاق العالمي.

وفي بعض الأحيان تقدم عمليات طبيعية كميات كافية من المواد إلىٰ البيئة المحلية ليكون لها آثار عالميَّة. مثال مشهور سقوط الأمطار في أوروبا وشمال أمريكا «عام بدون صيف» من خلال آثار التبريد لنافثات السلفات التي حقنت في الستراتوسفير بثوران بركان تامبورا 1815 في أندونيسيا. لكن إضافة إلىٰ مثل هذه الروابط الطبيعيَّة فإن صدور عدد من المواد القابلة للبقاء والانتقال إلىٰ مسافات بعيدة قد زاد زيادة درامية في فترة ما بعد الحرب[9]. إن إمكانية التغير البيئي تتخذ أشكالها بصورة هامة في العلاقات بين العوامل علىٰ نطاق عبر القارات

وتنمو بموجب ذلك، أكثر ما تكون كظاهرة في السنوات الخمسين الماضية.

يعتمد تحقيق تلك الإمكانية طبعاً علىٰ ما إن كانت العوامل المشمولة حسَّاسة أَو ضعيفة أمام نتائج نقل المواد إلىٰ مدىٰ بعيد، أَو أنَّها تتعلق بها. وقد تكون الأبحاث والمراقبة الحديثة أظهرت أن كثيراً من إمكانات البيئة للنقل البعيد لم تكن الأساس لكثير من القلق. وتاريخ الاكتشافات خلال نصف قرن مضى هو واحد تقريباً من الإيحاءات المدهشة، بأن آثار النقل البعيد للمواد هي أكثر تعقيداً وأكثر ضرراً مما كان يفترض أصلاً[10]. شملت الاكتشافات في الستينيَّات التوزيع العالمي وآثار السترنتيوم 90 Strontium جراء اختبار الأَسلحة في الغلاف الجوي، ومركب ددت DDT للقضاء علىٰ الحشرات. وأضافت اكتشافات السبعينيَّات الانتباه إلىٰ نفاد غاز الأوزون من الستراتوسفير الذي يدفعه غاز كلوروفلوركاربون ومركبات هالوجينية أخرىٰ خطرة في تدمير الأوزون وذات عمر كيميائي كاف لتصل إلىٰ الستراتوسفير. إن احتمال تسخين مناخ الأرض الذي تسببه إصدارات متزايدة من أكسيد الفحم ذي العمر الطويل معروفة منذ القرن التاسع عشر. ولكن في الثمانينيَّات ازداد الاهتمام زيادة كبيرة إذ اتضح أن الإسهامات الإضافية من غازات البيت الزجاجي كالميتان والنتروجين والكلوروفلوروكاربون يمكن أن تسرّع وتضخّم أثر غاز الفحم. ولقد قدم العقد الماضي طرقاً أكثر للاهتمام تراوح من انقطاعات في دورة النتروجين العالميَّة إلىٰ التخفيضات العالميَّة في استطاعة الغلاف الجوي علىٰ تنظيف نفسه، وأدّى ذلك إلىٰ زيادات عالميَّة أسرع في تركيز معظم الملوثات[11]. «يحتمل فقط أن يزداد الاعتراف بإمكانية المفاجآت البيئية من خلال تدفق المادة العالميَّة المعمقة»[12].

الروابط الحيوية

تمضي معظم العضويات حياتها محدودة في أجزاء صغيرة نسبياً في المدىٰ تحت القاري الذي يضع الحدود لمعظم الأجناس لتلائم البيئة. وتدخل

هذه العضويات في لعبة العلاقات عبر القارات بين العوامل الإنسانية فقط، عندما كانت الأجناس المعزولة في السابق مرتبطة من خلال عمليات الانتقال الجديدة أو المعمقة. لكن قليلاً من العضويات تهاجر طبيعياً لمسافات عبر القارات. وتشمل هذه العضويات عدداً قليلاً من الحشرات، وعدداً أكبر من الأسماك والحيوانات اللبونة التي تعيش في المحيطات، وجزءاً هاماً من الطيور من المناطق المعتدلة[13]. فهجرتهم تعطي رابطة مباشرة وغالباً ما تكون حيوية هامة في ما بين المجتمعات الإنسانية بمسافات عبر القارات، روابط يمكن كسرها من خلال انقطاع في أشكال الهجرة الطبيعية.

إن أكثر أشكال العولمة مفاجأة في الروابط الحيوية اشتملت على تحركات بين الحين والآخر (بمساعدة عمليات انتقال الإنسان عادة) الحشرات أو العضويات الممرضة من مواطنها الأصلية إلى أماكن لم تكن بها أصلاً حيث لم يطور الناس المقيمون، أو أشكال الحياة الأخرى التي نقدرها، حماية ضد أولئك الغزاة. والأمراض الوبائية، وهي أشكال أخرى من انتشار الحشرات، وكبح أو إلغاء الأجناس الأصلية، غالباً ما تكون النتيجة هكذا. لقد تابعت بضع دراسات تاريخيَّة ممتازة الآثار في شؤون العالم من هجرات الأمراض عبر القارات[14]. تقوم برامج ناشطة للأبحاث والمراقبة بعملها لتقلّل من فرص حدوث مثل هذه الهجرات غير المرغوب بها في المستقبل. الغزوات البعيدة التي تقوم بها عضويات «غريبة» أُخرى مع ما يقرب من 20٪ من بعض النباتات القارية يمثلها الآن مهاجرون جدد نسبياً[15]. فآثار مثل هذه الغزوات البعيدة واسعة جداً وتمثّل السبب الرئيسي في تحوّل استعمال الأرض وانقراض الأجناس[16]. إن المعطيات حول معدلات الغزو متناثرة لكنها تقترح تسارعاً كبيراً في الحدوث والمدى بسبب الزيادات في التجارة والسياحة والسفر عموماً[17]. وكما لاحظ تحليل أحد المفاهيم، «إن نقل الإنسان للأجناس حول الكرة الأرضية يجعل أشكال الحياة على الأرض متجانسة»[18].

طريقة ثانية أثرت بواسطتها هجرة العضويات هجرات بعيدة في العلاقات القارية بين العوامل البشرية هي من خلال انقطاع مجموعة من الهجرات النظامية التي تعتمد عليها مجموعة أُخرىٰ أو تقيّمها. وتستطيع هذه أن تشمل حصاد عضويات مهاجرة (مثلاً سمك السلمون) أو الوطن الذي تعتمد عليه العضوية المهاجرة (مثلاً تدمير الأراضي الشتوية في أمريكا الوسطىٰ التي هي موطن طيور مغردة من أمريكا الشمالية). كانت العلاقات بين العوامل المتعلقة بحصاد الأجناس المهاجرة موضوع معاهدات وترتيبات متعلّقة بها منذ زمن طويل علىٰ الرغم من زيادة انتقال الحاصدين، أكثر من العضويات المحصودة، تجعل القضية موضوعاً لعلاقات عبر القارات[19]. إن آثار الأجناس المهاجرة عبر القارات في تدمير الموطن المحلي كان يجب أن تقدر وتنظم نوعاً ما في ما بعد[20]. إن فهم هذه الروابط المعقدة غير كامل ومتناقض، كما في النقاش الحالي حول العلاقة بين تدمير غابات أمريكا الوسطىٰ، والتراجع الممكن في أعداد الطيور المغردة في الشمال الشرقي من أمريكا الشمالية[21]. لكن الدليل المتوفر يقترح اتجاهاً متسارعاً في تكرار وتأثير مثل هذه الانقطاعات[22].

«المادة» المتفاعلة

يوجد دائماً درجة من العالميَّة في الطرق التي تتوسط بها تدفقات المادة البيئيَّة التي تشمل الطاقة والمواد وأشكال الحياة في العلاقات بين العوامل البشرية. والجديد هو الكثافة المفاجئة لتلك العلاقات خلال نصف قرن مضىٰ، كثافة نتجت من زيادة في الأعداد والاستهلاك والصّلات الاقتصاديّة بين سكان العالم بشكل أولي. وتعني هذه الكثافة أن أنشطة إنسانية أكثر وأكثر قام بها أناس أكثر في أجزاء أكثر وأكثر من العالم تفرض آثاراً أكثر وأكثر علىٰ الناس علىٰ نطاق عبر القارات. فضلاً عن ذلك، تلك التأثيرات متفاعلة بشكل متزايد. يبين مثال واحد فقط من معظم الأمثلة الحديثة التصويرية، أن تسخين المناخ والحمض يجتمعان لتخفيض تركيز المواد العضوية المنحلة في البحيرات، والتي

بدورها تسمح بنفاذ أعمق للأشعة فوق البنفسجية «ب» وآثارها المصاحبة لها في الحياة. إن الأضرار الناجمة عن الأشعة فوق البنفسجية «ب» أكثر اتساعاً وتفاقماً من تلك التي تعزىٰ إلىٰ نفاد الأوزون في الستراتوسفير[23]. وبشكل عام، خلص تقرير حديث من مجلس الأبحاث القومي في الولايات المتحدة إلىٰ أن «معظم المشكلات البيئيَّة الإفرادية التي شغلت معظم انتباه العالم حتى تاريخه لا يحتمل أن تقوم بنفسها بمنع التقدم الكبير في [تلبية الأهداف الاجتماعيَّة] خلال الجيلين القادمين... والأكثر إزعاجاً بعبارة ملطفة... التهديدات البيئيَّة التي تنشأ من الضغوط المتزايدة والمتراكمة والمتفاعلة التي تسوقها الأنشطة الإنسانية المتنوعة»[24].

عولمة الأفكار البيئيَّة

كيف شكَّلت الأَفكار حول البيئة علاقات الناس في ما بينهم علىٰ مستوىٰ القارات؟ وكيف تغير دور الأَفكار البيئيَّة في توسط مثل هذه العلاقات مع مرور الزمن؟

إدارة كوكب الأَرض

من المغري أن نجيب عن هذه الأسئلة من مفهوم عقلي مباشر. فمن مثل هذا المفهوم، أن الدليل المتنامي عن المادة البيئيَّة المتصلة عالمياً، يتوقع أن تؤدي إلىٰ ظهور طلب علىٰ سياسة بيئيَّة عالميَّة مقارنة وعلىٰ إدارة لها. ويبدو أن هذا يحدث إلىٰ درجة كبيرة.

فعلىٰ سبيل المثال يكتب ريتشارد بنيدك Richard Benedick، وهو مفاوض الولايات المتحدة إلىٰ معاهدة مونتريال حول المواد التي تقلص طبقة الأوزون، عن «عبارة جديدة» للمعالجة الدبلوماسية للتحديات مثل نقص الأوزون التي «لا تستطيع أي دولة منفردة أو مجموعة من الدّول مهما كانت قوية أن تحل المشكلة حلاً فعالاً. وبدون تعاون واسع المدىٰ، لن تكون أية جهود من بعض الدّول لحماية طبقة الأوزون هامَّة»[25]. لقد برزت بالفعل هيئة كبيرة لبحث البيئة

العالميَّة ومراقبتها وتقييمها ـ تعالج القضايا من تغير المناخ إلىٰ الحفاظ علىٰ الحيتان ـ مكرسة لمهمة تقديم هذه «العبارة الجديدة» من خلال تشكيل معرفة علمية جماعية علىٰ مستوىٰ العالم حول السبب والنتيجة اللذين يمكن أن تؤسَّس عليها إدارة متنورة للعامة في العالم(26). ويسعى جهد بنفس الطموح تقريباً لتشريع ممارسات جيدة علىٰ المستوىٰ العالمي وأدوات سياسة تستطيع جعل الجهد الكلي يتعلَّق مع روابط البيئة العالميَّة بشكل أكثر جدوىٰ وفاعلية(27).

تستفيد كل هذه المبادرات من الاتجاهات الحديثة والمشجعة لمعدل تحول المعلومات ومداه. فتنتشر المستجدات العلمية المتعلِّقة بالموضوع حول الكرة الأَرضية في غضون ساعات أو أيام بدلاً من سنين وعقود. وأكثر من ذلك، تنتقل الآن القضايا البيئيَّة المعاصرة إلىٰ مسافات عبر القارات إلىٰ أجندات (جداول أعمال) العامة والنخبة السياسيَّة في آن معاً عملياً حول العالم(28). إن النتيجة الصافية هي أن تغير الأفكار حول الشخصية العالميَّة للروابط البيئيَّة قد أوجد رد فعل مدهشاً عقلاني الصورة ـ ولو لم يزل غير كامل ـ في البحث، والتنمية، والسياسة حول العالم. فضلاً عن ذلك، تُظْهِر هذه العملية العالميَّة للتعلم الاجتماعي كل إشارة للتسارع، الذي يحدث اليوم بمعدلات قد يكون لها ترتيب ضخامة أسرع من تلك التي وضعها ريتشارد كوبر Richard Cooper للنقل العالمي للأفكار إلىٰ أعمال في مملكة الأمراض السارية والحجر الصحي قبل قرن مضى(29).

النقاء والخطر

يمكن أن يحقِّق الإنسان، وكذلك البيئة، مكاسب كبيرة وذلك بجعل الجهود لإدارة التغير البيئي العالمي جهوداً عقلانية. ولكن بعد ذلك القول، لقد كان دور الأفكار حول البيئة في بناء علاقات بين العوامل في مسافات بعيدة دوراً معقداً بل وأكثر تعقيداً من «العبارة الجديدة» التي يقترحها بنيدك Benedick لقد وصل إلينا تحذير مفيد عن مدىٰ التعقيد من خلال تقارير من علماء الإنسان

(الأنثروبولوجيا) من أمثال ماري دوغلاس Mary Douglas التي ترى طرقاً كثيرة تبرز فيها البيئة كأداة تركيب للعلاقات الاجتماعيَّة، للتمييز بين «الأنقياء» و«الملوثين» من الناس، أو بين الممارسات «السليمة» و«الخطرة» في كل من المجتمعات «البدائية» و«الحديثة»[30]. ولرؤية كيف حدث مثل هذا البناء في ظروف أقل بدائية، تهمنا هنا، ينبغي ألا نتطلع إلىٰ أبعد من واحدة من المبادرات البيئيَّة العالميَّة السابقة: إنَّها مساعي محميات الحيوانات المتوحشة وراء البحار في القرن التاسع عشر[31].

ففي أواخر القرن التاسع عشر كانت الحيوانات الكبيرة التي تزداد ندرتها في أفريقيا والهند يصطادها الرياضيّون من الشمال والرعيان (الغاضبون) والصيادون من الجنوب. وبتعريف الحيوانات الكبيرة أنَّها حيوانات نادرة وبأنَّها حيوانات معرَّضة للخطر، فإنَّنا نحتاج ـ لمصلحة العالم ـ أن نحافظ عليها، اعتبر المحافظون الرياضيّون أهداف السكان المحليين غير شرعية وغير مبررة. ونتج عن هذا جلوس البيض في نواد أوروبية خاصة مستبعدين الرعاة والصيادين المحليين (وهم الآن الصيادون اللصوص) من استخدام أراضيهم الخاصة، وكل ذلك مبرر بأنَّه هموم بيئيَّة جديدة بدلاً من أنّه «حقوق» استعمارية قديمة. بدون أي سؤال، إن أي عدد من الأجناس الجميلة والرائعة من الحيوانات اللبونة التي عاشت حتى القرن الحادي والعشرين إنما عاشت بفضل جهود المحافظة تلك. ولكن من الواضح بصورة متساوية، أن الأفكار البيئيَّة للحفاظ عليها أصبحت ـ عن عمد أو غير عمد ـ امتداداً للاستعمار في القارات ولكن تحت اسم آخر.

ليست قصة محمية «الصياد الأبيض» مجرد فضول تاريخي. يدفع دعاة التنوع الحديث، بنوايا جيدة متساوية، لتعريف عدد قليل من «البقع الساخنة» حول العالم ـ علىٰ أساس غناها بالأجناس ـ تحبِّذ التدخّل العالمي لحمايتها من الاستخدامات غير تلك التي تزيد في حماية مواطنها. والجدل الدائر اليوم حول إصدار غازات البيت الزجاجي في السابق من قبل عدد قليل من الشماليين

الأثرياء (نسبياً)، هل يجب أن توزن بصورة متساوية من قِبل أنظمة الإدارة العالميَّة مع حاضر ومستقبل الإصدارات من الجنوبيين الكثيرين والفقراء نسبياً، وهذا في الوقت نفسه يتعلَّق ببناء علاقات إنسانية مع طبيعة الكرة الأرضية، وعلاقات إنسانية مع الأرض نفسها. وبالتأكيد، إن برامج الإدارة التي يدافع عنها المحافظون العصريّون ومفاوضو التلوث هم عموماً أقل تحيّزاً عرقياً وأكثر مشاركة من أجدادهم. ولكن تبقى الحقيقة أن الأفكار البيئيَّة يتزايد استخدامها لبناء علاقات قوة بين العوامل علىٰ نطاق ما بين القارات، تماماً كما كانت تستخدم لبناء تلك العلاقات الاجتماعيَّة في ظروف أكثر محلية. إن عولمة الأفكار البيئيَّة هي علىٰ الأقل قصة اجتماعيَّة وسياسيَّة بقدر ما هي قصَّة مادية.

تطور متوازن

لقد برزت مجموعة أفكار خلال العقدين الماضيين تظهر بعض الفرص لردم الفجوة بين المفاهيم المتعلقة بتغيير البيئة العالميَّة القائمة علىٰ أساس علمي وتلك القائمة علىٰ أساس سياسي. وهذه أفكار «التطور المتوازن»، مجموعة مفاهيم متنوعة وغامضة لكنها تشترك بالتزام مبدئي، وبكلمات هيئة برندث لاند Brundthland Commission «لعصر جديد من النمو الاقتصادي، نمو يجب أن يكون علىٰ أساس سياسة تحتمل قاعدة المصدر البيئي وتوسعه»[32]. تحتوي أفكار التحمّل تلك مكاناً للهموم البيئيَّة الكلاسيكية عبر القارات حول تغيّر المناخ ونفاد الأوزون. ولكنها تذهب إلىٰ ما وراء هذه القضايا البيئيَّة العالميَّة لتوحد مجموعة هموم مشتركة عالمياً ومتوضعة محلياً حول تلبية حاجات الإنسان من الأمن الغذائي والطاقة والإنتاج الصناعي والسكن وموارد المحميات بطرق متوازنة بيئياً[33]. ولعل الأكثر أهمية، هو الأفكار حول التوازن التي جاءت لتوحد موقفاً أكثر فصاحة بوسائل مفضلة إضافة إلىٰ أهداف نهائية. وتعكس بصورة خاصة إجماعاً متنامياً للجهود الفعَّالة لجعل طموحات الإنسان عقلانية ولجعل الحدود البيئيَّة علىٰ المدىٰ الطويل لا تحتاج إلىٰ فهم العولمة

فقط، بل إلىٰ التزام بالديمقراطية أيضاً، وهي نقل فعَّال للمجتمع المدني من القاعدة الشعبية إلىٰ الأعلىٰ وذلك لتنشيط حركة التوازن[34].

إن أفكار التوازن ـ وهي التي توحد هموم التحسن البيئي والإيكولوجي وكذلك المفاهيم العالميَّة والمحلية ـ كانت مركزية في مؤتمر الأُمم المتَّحدة للبيئة والتنمية في سنة 1992، وترددت بعمق واتساع حول العالم خلال العقد الماضي. وبالنسبة للكثيرين ـ في القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع غير الحكومي ـ تبرز هذه الأفكار كإطار مفضل ومرجعي لبناء العلاقات حول المواضيع المشتركة للعولمة البيئيَّة والاقتصاديَّة والديمقراطية[35].

عولمة الحكم البيئي

اتخذت البيئة أيضاً شكلاً في العلاقات بين العوامل علىٰ نطاق قاري من خلال عولمة الحكم البيئي[36]. ومن الواضح جداً أن علاقات الحكم العالمي تشمل المعاهدات الرسمية بين الدّول التي تحكم القضايا البيئيَّة في ما بين القارات. وبشكل عام تشتمل علىٰ مدىٰ واسع من العلاقات التي تحكم التفاعلات ضمن الحكومة وفي ما بين الحكومات، والشركات والمدافعين عن البيئة حول العالم. وتراوح الأمثلة من المقاييس المادية الطوعية للممارسة البيئيَّة المتجسدة في منظمة المقاييس الدّولية ISO 14000 أو مبادرة «العناية المسؤولة»[37] إلىٰ الضغوط التي تضعها «لجنة السَّلام الأخضر» علىٰ عمليات شركة شل للزيوت النيجرية.

إن الجدول الذي طوَّره ناي Nye وزملاؤه (الشكل 4 ـ 3) في سياق دور الحكم المتغير يقدم فهماً مفيداً لتنظيم دراسة كيف تم حمل هذه العوامل المختلفة في هذه العملية.

الحكومة

علىٰ مستوىٰ دولة الأمة، قد يكون الإسهام الكبير المفرد في العولمة هو

نسخ التعليمات البيئيَّة من دولة إلىٰ دولة أُخرىٰ. وهذا الأثر ـ بحسب معرفتي ـ لم يصبح كمّاً علىٰ المستوىٰ العالمي. ولكن علىٰ عدد من المثقفين علىٰ الدرجة التي التقت عندها التعليمات البيئيَّة القومية عبر الدّول[38]. وعلىٰ مستوىٰ أكثر رسمية فقد تم توقيع أكثر من 150 اتفاقية بيئيَّة عالميَّة، وأكثر من ثلثيها من الحرب العالميَّة الثانية، ونصفها منذ سنة 1970. كثير من هذه الاتفاقيات محدودة المجال أو إقليمية النطاق. ولكن توجد الآن اتفاقيات هامَّة ذات مجال عابر للقارات تشمل ما تصدره محركات الطائرات، وتغير المناخ، وحماية طبقة الأوزون، وشحن المواد الكيمائية الخطرة ومبيدات الحشرات، وتفريغ النفايات في البحر، وألغام قاع البحر، وصيد الحيتان، والتنوّع الحيوي، والأجناس المهاجرة أَو الأجناس النادرة المهدّدة بالإنقراض، والأراضي الرطبة، والتصحر، ومصادر النباتات الجينية، والأخشاب المدارية، والسلامة النووية[39]. وتعمل هذه الاتفاقيَّات بدرجات متفاوتة من الكفاءة، لكنها في أحسن الأحوال أوجدت التغير القابل للقياس في الضغوط التي تمارسها الأنشطة البشرية علىٰ البيئة[40]. واتخذت الالتزامات الإضافية بين الدّول القوميَّة شكل تحويلات مالية متواضعة، غالباً ما تكون ثنائية في طبيعتها، والتي قد تصل بمجموعها إلىٰ بضعة بلايين من الدولارات في السنة، مقدار يساوي تقريباً ما تقدمه بنوك التنمية المتعددة الأطراف[41]. وزادت مبالغ المساعدة هذه خلال الثمانينيات لكنها استقرَّت بعد مؤتمر ريو في سنة 1992، وبالنسبة لعدد من المصادر فقد تراجعت خلال السنوات الأخيرة.

لقد لعبت المنظَّمات الحكومية دوراً هاماً في عولمة البيئة منذ ظهور منظَّمات الحماية العالميَّة في القرن التاسع عشر[42]. واليوم تؤدي منظومة من المنظَّمات البيئيَّة الحكومية الحالية والدائمة عدداً واسعاً من الوظائف تراوح من التنسيق في البحث والمراقبة من خلال تأمين تقديرات علمية وتنشيط المؤتمرات العالميَّة، إلىٰ استخدام الدعم وتأكيد الالتزام. ليس هذا المكان مناسباً لمراجعة

الأدبيات المزدهرة حول هذه المنظَّمات وفعالياتها[43]. لكن من الواضح تماماً أن شبكات الاتصالات القائمة بين المنظَّمات الحكومية التي تعالج القضايا البيئيَّة قد تكثَّفت بشكل كبير خلال العقود الماضية. لقد فعلت ذلك بصورة جزئية عن طريق الوصول إلىٰ المنظَّمات (كالبنك الدولي مثلاً) وأنظمة (كالتجارة العالميَّة مثلاً) التي أخذت حيزاً ضيقاً من الروابط البيئيَّة بين الدّول في السابق. وطوَّرت مستوىً معمقاً من الحرفية والمهارة. وفي العملية، أصبح كثير منها بطيء الحركة ومحافظاً في طرق بيروقراطية كثيرة في كل مكان. والسؤال المهم لها في العقود المقبلة ما إذا كانت ستحافظ علىٰ الدور الهام في العالميَّة البيئيَّة أم أنَّها بدلاً عن ذلك ستحل محلها منظَّمات غير حكومية أكثر رشاقة يتزايد انضمامها إلىٰ المسرح البيئي العالمي.

الشكل 4 ـ 3:

تغير دور الحكم

	الخاص	العام	القطاع الثالث
فوق القومي	شركات عبر الأمم	منظمات ما بين الحكومات	منظمات غير حكومية
القومي	شركات قومية	↖ ↑ ↗ نموذج القرن العشرين ↙ ↓ ↘	قومية لا تسعى للربح
تحت القومي	شركات محلية	حكومة دولة محلية	مجموعات محلية

العوامل غير الحكومية: عامة وخاصة

لقد انطلقت أيضاً في القطاع الخاص مبادرات حكم في ما بين القارات تعالج البيئة. إلىٰ جانب الأمثلة المقدَّمة أعلاه، تقوم مجموعات كمجلس الأعمال العالمي للتنمية المتوازنة وغرفة التجارة العالميَّة بأنشطة في كل القارات تراوح من التثقيف والضغط إلىٰ تشريعات المقاييس الطوعية وقواعد السلوك. وقامت شركات فردية ذات نشاط متعدد الجنسيات بوضع المبادئ والاعتبارات البيئيَّة في إجراءاتها العملية القياسيَّة. ويتم تجانس هذه الإجراءات عبر مناطق العمليات من خلال نقل المقاييس البيئيَّة العالية من بعض أجزاء العالم وزرعها في أماكن أُخرىٰ حيث تخلف العمل الحكومي في البيئة.

من بين مجموعات العوامل الثلاثة الممثلة في جدول ناي Nye للحكم، تعتبر المجموعة التي حققت أكبر تغيير في البيئة هي بالتأكيد «القطاع الثالث» من المنظَّمات غير الحكومية. لقد وُجدت هذه المنظَّمات قبل قرن مضى أو أكثر. لكنها في العقود الأخيرة فقط، وبشكل خاص منذ النجاح الكبير الذي حقَّقته المنظمات غير الحكومية في تشكيل مؤتمر ريو للبيئة والتنمية في سنة 1992، حيث ازدهر عدد أعضائها. لكن من الصعب أن نجد العدد الصحيح للمنظَّمات العالميَّة غير الحكومية التي تتعامل حصراً أو بشكل أولي مع قضايا البيئة. لكن الكثيرين يفعلون. وكلمة كثير تعني الكثير فعلاً. أكثر من 25000 منظمة عالميَّة غير حكومية مسجلة في اتحاد المنظَّمات العالميَّة؛ 20000 منها لم تكن موجودة قبل عقد مضى[44]. ومن بين الـ 25000 منظمة يعمل ألف علىٰ الأقل علىٰ نطاق عبر القارات أو نطاق عالمي. إن مجتمع المنظَّمات أظهر قدرة كبيرة في استخدام تقنيات المعلومات التي تظهر، كما أظهر سرعة الوقوف علىٰ قدميه في جمع ائتلافات سريعة لمواجهة القضايا. وكانت المنظَّمات قادرة علىٰ إعاقة المبادرات العالميَّة كما حدث في اجتماعات «منظمة التجارة العالميَّة» في سياتل، لكنها أيضاً كانت قادرة علىٰ جمع الأشياء ووضعها في الأجندات

العالميَّة كما حدث في مؤتمر ريو. وما يبقى ليرىٰ إن كانت تستطيع تنفيذ الأجندات التي ساعدت في بنائها. فالخبرة الحديثة في أعقاب مؤتمر الأُمم المتَّحدة للبيئة (ريو) والمؤتمر السكاني (القاهرة) تظهر أن الأمر أكثر صعوبة مما يقدر عموماً، مع دول لا ترغب بتنفيذ كامل الأجندة التي أعدتها لهم منظمَّات عالميَّة غير حكوميَّة.

شبكات التأييد وائتلاف الخطاب

وأخيراً لعل الصفة الفريدة والأهم في التطور الأخير للحكم البيئي هي بروز شبكات عاملة قد تقطع عبر أقسام جدول ناي Nye التقليدي. وإننا نجد بصورة متزايدة أن «العمل» في قضايا تنمية البيئة يتوقف علىٰ ائتلاف العوامل موحدة بتأييدها لبرامج معينة ولا يعيقها شيء ضمن قطاعاتها أو حتى علىٰ مستويات الحكم. لقد لاحظت كاثرين سكينك Kathryn Skkink ومارغريت إي كيك Margaret E. Keck هذا علىٰ أَنَّه اتجاه عام في الحكم في ما بين الأمم. لكن يبدو أن هذا أقوىٰ خصوصاً في الحقل البيئي[45]. ويكاد لا يكون لدينا أسماء لهذه «الإئتلافات المؤيدة»، وبدأ المثقفون باستكشاف أنشطتها وفعاليتها في المجال العالمي. لكن القليل الذي نعرفه يقترح أنَّها تشتمل علىٰ شبكات تتقاطع ليس مع العاملين فقط بل ومع المقاييس أيضاً. والنتيجة شبكات عالميَّة من المعرفة والممارسة متصلة بائتلاف الأعمال المحلية المضاعفة التي تتناغم بشكل إفرادي مع السياسة وعلم البيئة في أماكن معينة. لقد سمىٰ روني ليبشوتز Ronnie Lipschutz بُنى الحكم هذه «المجتمع المدني العالمي»، ويراها في قلب أي فرصة جادة للتعامل مع قضايا البيئة العالميَّة[46]. إن الاتجاهات المعاصِرة في مناطق المشاكل مختلفة بقدر اختلاف تموين المستعمرات المدنية وزيادة إنتاجية الزراعة في المناطق الريفيَّة، تحمل في طياتها وجهة النظر هذه[47]. كيف وهل يمكن لمثل هذه المقاييس المتعددة والعوامل الكثيرة في بُنى الحكم أن تكون في مفاهيمنا وتصوراتنا التي تظهر عن العالميَّة والعولمة، يبدو أن هذا سؤال ثقيل وملائم لننهي عنده هذا القسم.

ماذا إذن؟

يثبت المسح الأولي الملاحظة العادية أن البيئة اليوم تلعب دوراً هاماً وحاسماً في الأبعاد البيئيَّة عبر القارات. وإلىٰ أي مدىٰ كانت قوة هذا الدور بالنسبة للبعض، اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان Kofi Annan في تقرير الألفية الثانية أمام الجمعية العامة الذي وصف فيه الأجندة العالميَّة علىٰ تأمين «الخلاص من العوز، والخلاص من الخوف، وحرية الأجيال القادمة في المحافظة علىٰ عيشهم علىٰ هذا الكوكب»[48]. إذا اخترنا أن نضع الشرط المؤهل «للعالميَّة البيئيَّة» وجود شبكة غنية من الروابط البيئيَّة تتوسط الروابط بين العاملين علىٰ بعد عبر القارات، فعندئذ تكون العالميَّة البيئيَّة صفة بارزة للمجتمع الحديث لا غموض فيها.

إضافة إلىٰ ذلك، إن العولمة البيئيَّة ـ وينظر إليها علىٰ أنَّها الكثافة في العالميَّة البيئيَّة ـ آتية لا ريب. ويمكن تطبيق الملاحظات التالية حول معيار «الكثافة» لديڤيد هيلد David Held المذكور في بداية هذا الفصل[49].

- لقد حلَّقت أعداد وأنواع العوامل الداخلة في الشؤون البيئيَّة عبر القارات سيما منذ مؤتمر الأُمم المتَّحدة حول البيئة والتنمية في سنة 1992 الذي كان علامة فارقة. وهذا صحيح ليس بالنسبة للمنظَّمات الحكومية علىٰ كل المستويات فقط، بل وبالنسبة لمجموعات القطاع الخاص أيضاً والمنظَّمات غير الحكومية «القطاع الثالث»، وأعداد متزايدة من ائتلافات التأييد تقطع كل مقاييس الحكم التقليدي ومجموعات العوامل.
- مدىٰ الروابط البيئيَّة عبر القارات ـ تنوّعها، قوّتها، وكثافتها ـ تبدو أنَّها أيضاً في ارتفاع. فإن قيست بغنى معرفتنا حول البيئة العالميَّة، أو بعدد المعاهدات البيئيَّة، أو بمقدار المساعدات المشروطة بالبيئة أو الاستثمار، وصول «الأخبار» البيئيَّة أو «السبق الإعلامي» الذي تحمله المناقشات البيئيَّة في الشؤون العالميَّة، من المستحيل أن نتصوَّر أن العقد الماضي لم يشهد «كثافة» في العولمة بالمقارنة مع العقود السابقة.

- وفي ما إذا حصلت زيادة في «سرعة» تغير المجتمع المرتبطة بأبعاد أُخرىٰ من العولمة البيئيَّة هي أكثر إشكالية. وهذا سؤال مشوش فكرياً وهو سؤال صعب تجريبياً. إن ما هو صحيح بالتأكيد أن نسبة تغير أنواع كثيرة من المادة البيئيَّة العالميَّة وعوامل البيئة الجديدة في مرحلة ما بين القارات تتسارع باستمرار، وأن أوائل التسعينيَّات شهدت نمواً سريعاً، غير مسبوق، في بناء المؤسسات التي تتعامل مع الحكم البيئي عبر القارات. وإن كان هذا الانفجار غير العادي في التغير الاجتماعي يستطيع (أَو يجب) أن يعيش في القرن الحادي والعشرين، يبقى لنرىٰ!

لكن ما دامت حقيقة العولمة البيئيَّة قد تأكَّدت، فيبقى السؤال إن كانت هذه الحقيقة مهمَّة، وما هي أهميتها؟ فلو عاملنا، علىٰ سبيل المثال، «العالميَّة» علىٰ أنَّها حالة اعتماد متبادل معقَّد وبعيد، ومع الحاجة بأن الروابط متعددة القارات بين العوامل «تبادلية ومكلفة»، فعندئذ ليس من الواضح أبداً وجود «عالميَّة بيئيَّة»[50]. وكمثال علىٰ الصعوبة الكامنة، يحتاج المرء فقط أن يفكر في طفل الإعلان للبيئيين ذي التوجه العالمي: ففي العقد الماضي وأكثر، ظهرت هذه القضية بشكل بارز في المناقشات البيئيَّة التي بدأتها العوامل الرئيسيَّة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وأقاربهم. (إن هذه الصياغة تقلِّل من دور الكونغرس في الولايات المتحدة كعامل أقل من رئيسي في الشؤون العالميَّة للبيئة، وأعترف بهذا، لكن هذا الأمر قضية أُخرىٰ). ولكن تظهر أعمال المسح الحديثة للأولويات البيئية حول العالم بوضوح أن الهموم الإنسانية المكلفة تبقى قضايا محلية: كتلوث المياه، والتلوث المدني، وقطع الغابات، وتآكل التربة[51]. أما تغير المناخ ونفاد الأوزون وإنقاذ الحيتان لا تظهر واضحة في آراء هذه العوامل عن العالم. فيشارك ممثلوهم في مفاوضات المناخ العالميَّة والائتلافات وما شابه، ليس لأنهم يدركون أن الحركة العالميَّة للمادة البيئيَّة مكلفة لهم علىٰ الخصوص، وأقل من ذلك لأن لديهم فرصة فرض تكاليف تبادلية علىٰ أولئك المسؤولين عن إصدار المادة في المكان الأول. بل إنَّهم

يشاركون جزئياً في جهد إعادة هيكلة الخطاب العالمي حتى يتم تمثيل مصالحهم واهتماماتهم تمثيلاً أفضل. وهم يسعون لزيادة الاحتمال بأن أي جهود تطلب منهم بالنيابة عن اهتمامات أناس آخرين من أجل المناخ العالمي، فقد يصبحون مرتبطين بالتزامات عبر القارات ليساعدوا في معالجة مشاكلهم المكلفة (المحلية). هذا الحساب قد لا يناسب مفهومنا التحليلي للعولمة البيئيَّة. ولكن يمكن أن يكون الحساب الذي تستخدمه العوامل الكثيرة في العالم لوضع استراتيجيَّة حول ارتباطهم بالشؤون العالميَّة.

إن تخميني الخاص هو أن ما سميته بُعد «المادة البيئيَّة» في العولمة ـ انتقال ثاني أكسيد الفحم مسافة بعيدة، والأمراض الغريبة والمواد الكيميائية السامَّة ـ لن تكون أكثر الطرق أهمية في بروز البيئة في العلاقات بين العوامل علىٰ مسافات عبر القارات في العقد المقبل. فبدلاً من ذلك، أتوقع أن بُعد «الأفكار البيئيَّة» هو أكثر ما يؤثِّر في الشؤون العالميَّة سيما عولمة الأفكار المتعلقة بالتنمية المتوازنة.

مهما فكَّر المرء بعبارة خاصة، فإن الأَفكار حول التوازن قد وجدت أبعاد العلاقات الإنسانية البيئيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة أكثر مما فرقتها. فقد أحاطت، في وقت أبكر وبصورة أكثر كمالاً من معظم المفاهيم، بالأهمية الفائقة لكثافة شبكات الاتصالات ـ للتفاعلات بين الأنشطة الإنسانية المتعددة والنتائج البيئيَّة ـ في وضع المشكلات والفرص أمامنا. أخيراً، لقد أكَّدت أيضاً علىٰ أهمية المؤسَّسات المحلية أَو الإقليمية، والتحرّك والمبادرات في معالجة التفاعلات المعقدة بين هذه الأبعاد المتعددة لسعي الإنسان. لكن، في الوقت نفسه، لقد قبلت ـ وبالفعل ضمت ـ الدور الرئيسي الذي لعبته علىٰ نطاق عالمي شبكات المعرفة والتأييد لتقديم أجندات محلية.

إلىٰ المدىٰ الذي رسمت به الفكرة المذكورة أعلاه صحيحة بشكل جزئي، فإن «العمل» الحقيقي في الحكم البيئي علىٰ مدىٰ بضعة عقود مقبلة قد

يحدث في مجال إقليمي أكثر من حدوثه في مجال عالمي، أو قومي. فالبحث العلمي يقترح أنَّه على النطاق الإقليمي سوف تتحد ضغوط بيئيَّة متعددة لتشكل «وجوهاً» متميزة أو «أعراضاً» لتغير عالمي. وتعرض الخبرات السياسيَّة بصورة متزايدة أنَّه على النطاق تحت القومي يتحرَّك المجتمع بطاقته العظمى وبفعالية ليؤكِّد الأجوبة الديمقراطية عن كيفية توازن التطورات والبيئة لشعب معين ومجموعات معينة. لو ظهرت مثل هذه الأفكار ذات الأُسس المحلية لكنها محضونة عالمياً بين أهم أبعاد العولمة في العقود المقبلة، فإن تفكيرنا حول طبيعة العولمة وآثارها في الحكم سوف يسلك طريقاً ـ وإن كان مثيراً ـ طويلاً لمواكبة الأحداث.

ملاحظات

(1) ديفيد هيلد وآخرون David Held، «Global Transformation: Politics, Economics and Culture,» (Stanford University Press, 1999) ص 21 ـ 22.

(2) لكني لا أعالج العالميَّة كنسخة من المسافة الطويلة الموجودة لدى كيوهين وناي «Complex Interdependence» لأن ذلك يحدد بالتعريف العولمة بشبكات من الروابط البعيدة التي تكون «مكلفة بشكل متبادل». راجع روبرت أو. كيوهين Robert O. Keohane وجوزيف إس ناي Joseph S. Nye، «Power and Independence» الطبعة الثانية (Scott, Fores man and Co. 1989). وكما سأبيِّن في ما بعد في عالم جماعي مشكوك به ومعقَّد من الشؤون البيئية المعاصرة، إن السؤال «كم هي مكلفة لمن؟» هو دائماً في قلب النقاش السياسي. فعلى سبيل المثال ما يتبين في النهاية، أنه مكلف بالنسبة لجميع العوامل سوف يكون في البداية مكلفاً بالنسبة للقليل منهم فقط. وكما اقترحت قضية نفاد أوزون الستراتوسفير في السبعينيَّات، فإن بعض أهم حركات العولمة سوف تكون في رفع مثل هذه القضايا إلى الأجندة العالميَّة. والعكس صحيح أيضاً ـ القضايا التي أكَّد العامل البشري أنها «مكلفة» ستظهر في ما بعد على أنها كذلك ـ فكِّر بالهمّ العالمي في «الشتاء النووي» في منتصف الثمانينيات. وبشكل مماثل، حتى القضايا التي يعتقد أنها مكلفة لدى البعض سوف لا تظهر أنها كذلك بالنسبة للآخرين، كما في المناقشات المعاصرة حول تغير المناخ. إن العمليات التي يفحص بها فهم التكلفة قد تظهر على أنها أكثر تعليماً بالفهم «للعالميَّة» و«العولمة» البيئية من «حقيقة» التكلفة نفسها.

إن الأسئلة عن كيفية تمكن العوامل التي لا تملك وسائل قوة تقليدية من أن تكسب ارتفاعاً (تبادلياً) لتقاوم الضغوط البيئية التي يفرضها الآخرون، وهذا ما تكون عليه

السياسة البيئية إلىٰ حد كبير. يتألّف الكثير من العمل في العولمة البيئية من أولئك الذين علىٰ الطرف الآخر من التلوث يحاولون إيجاد طُرق لعرض أو فرض أو التهديد بتكاليف تبادلية مع المنتجين. فقد كان هذا، مثلاً، جوهر المناقشات الأوروبية حول المطر الحامضي عبر الحدود في السبعينيّات والثمانينيّات. وعلىٰ العموم، إذا قدمت المخالفات الضخمة في المصادر بين العوامل المعتبرة علىٰ نطاق عالمي، فإن مثل هذه الجهود لفرض تكاليف تبادلية تفشل في الفترات الواسعة. وعندما تنجح، فإنّها غالباً ما تفرض من خلال بُعد العالميّة غير البيئة ـ مثلاً التجارة ـ ومن ثم لا تظهر إذا حدد تحليل الروابط البيئية بتلك التي تكون تبادلية بذاتها أو من ذاتها.

للأسباب المذكورة قرّرت أن تحديد الاستكشاف الأولي للعولمة البيئية بتلك العلاقات التي هي «مكلفة وتبادلية» بدون تناقض لن يكون هذا التحديد مفيداً، ولكن ربما خدم في العمل الأولي لكيوهين وناي في الاعتماد المتبادل المعقد. وما إذا كان فهمنا الأوسع للعولمة يمكن أن يخدمه إطار فكري محدد بالنسخة البعيدة المدىٰ للاعتماد المتبادل المعقد «المكلف والتبادلي»؛ يبقى سؤالاً مفتوحاً.

(3) المجلس القومي للأبحاث (NRC) لجنة بحث التغير العالمي، «Global Environ meutal Change: Research Path ways for the Next Decade» (National Academy Press, 1999)، فصل 3.

(4) نفس المرجع، ص 141 ـ 47.

(5) نفس المرجع ص 151.

(6) هذه الفقرة تستفيد من ك. كرومر، «International Management of Hazardous» Wastes: The Basel Convention and Related Legal Rules», (Clavendon Press, 1995); Jonathan Krueger, «What's to Become of Trade in Hazardous Wastes? The Basel Convention One Decade Later,» Environment, vol. 41 no. 9 (1999)؛ ص 11 ـ 21.

وليام كلارك William Clark، «Learning to Manage Hazardous Materials,» Environment, vol. 41, no. 9 (1999)، ص i.

(7) إن أهمية الانتقال البعيد لأوزون التروبوسفير أصبحت مؤخراً فقط موضع تقدير واسع. راجع مثلاً دانيل ج جاكوب وجينفر آ. لوغان، وباشاني ب مورتي، «Effect of Rising Asian Emission on Surface Ozone in the United States», Geophysical Research Letters, vol. 26 (1999) ص 2175 ـ 78.

(8) برنامج الأمم المتّحدة حول البيئة (UNEP)

Report of the Second Session of the Criteria Expert Group for Persistent Organic Pollutants, UNEP/ POPS/ INC/ CEG/ 2/ 3 (حزيران Vienna 1999).

(9) روبرت و. كيتس وآخرون Robert W. Kates، «The Great Transformation,» وفي ب. ل. تيرنر B. L. Turner، «The Earth as Transformed by Human Action,» (Cambridge University Press, 1990) فصل 1.

(10) وليام سي كلارك وآخرون William C. Clark، «Acid Rain, Ozone Depletion and climate

change: An Historical Overview,» in Social Learning Group, Learning to manage Global Environmental Risks (MIT Press, 2001)، فصل 2.

(11) مجلس البحث القومي، بول ج كرنزون وتوماس ي غرايدل في كتاب من إعداد وليام سي كلارك وآر. إي مان، «Global Environmental Change,» «The Role of Atmospheric Chemistry in Environmental-Development of the Biosphere», (Cambridge University Press, 1986) ص 213 ـ 15.

وبيتر فيتوسيك وآخرون «Human Alteration of the Global Nitrogen Cycle: Causes and Consequences,» إصدارات من مجلة Ecology المجلد 1 (1997) [14 كانون الثاني 2000] (http://esa.sdsc.edu/issues.httm).

يمكن أن يحدث تأثير العولمة الإضافي من خلال إصدار المواد كالميثان الذي يلغي التركيز الكيميائي في الغلاف الجوي كالهيدروكسل الجذري (OH) الذي يخدم بشكل طبيعي «كمنظف» يتفاعل مع مواد كيميائية أخرى ليجعلها قابلة للانحلال بالماء أو أكثر احتمالاً للإزالة من الغلاف الجوي.

(12) روبرت كيتس ووليام كلارك، Robert Kates, William Clark، «Expecting the Unexpected»، في مجلة Environment مجلد 38 ـ رقم 2 (1996) ص 6 ـ 1 وص 28 ـ 34.

(13) سكوت فايدنسيول Scott Weiden saul، «Living on the Wind: Across the Hemisphere with Migratory Birds» (North Point Press, 1999)؛ دوغلاس ستوتز وآخرون، Doglas Stotz، «Neotropical Birds: Ecology and Conservation» (University of Chicago Press, 1996).

يقول فايدنسيول إن 25٪ أو نحو ذلك من طيور أمريكا الشمالية تقضي الموسم الذي لا تتكاثر فيه في المنطقة المدارية، وبشكل أولي في أمريكا الوسطى. لاحظ أن إمكانية الهجرات الأطول التي يمكن أن تأتي بالطيور جنوباً حتى حوض الأمازون كانت نادرة.

(14) وليام ماكينل William McNeille «Plagues and Peoples» (Doubleday, 1976)، الفريد كروسبي Alfred Crosby، «Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe 900-1900) (Cambridge University Press, 1986)، جارد Jared، «Guns, Germs and Steel: The Fates of Human Societies» (Norton, 1997).

(15) م. Madrono، مجلد 41 (1994) ص 161.

(16) بيتر «Human Domination of the Earth's Ecosystems,» ص 494 ـ 99 وخاصة 498 مجلد 277 (1997) مجلة science.

(17) ريتشارد ن ماك وآخرون «Biotic Invasions: Causes, Epidemiology, Global Consequences and Control,» Issues in Ecology, no. 5 (2000) (http://esa.sdsc.edu/issue5.htm 14 كانون الثاني 2000).

آ. دريك وهـ. آ. موني إعداد A. Drake, H. A. Mooney Biological Invasions, A Global Perspective (Wiley, 1986).

وڤ . هـ . هيـوود V. H. Heywood إعـداد : Global Biodiversity Assessment (Cambridge University Press 1995) .

(18) فيتوسيك وآخرون Vitousek «Human Domination»، ص 498.

(19) علىٰ سبيل المثال، (ICRW) الاجتماعات العالميَّة لتنظيم صيد الحيتان، واشنطن (1946). و(ICCAT) الاجتماعات العالميَّة للحفاظ علىٰ سمك تونة الأطلسي (ريو دي جانيرو 1966).

(20) انظر مثلاً الاجتماعات للحفاظ علىٰ المهاجرة من الحيوانات الوحشية (Bonn-CMS، 1979) وعلىٰ الأراضي الرطبة ذات الأهمية العالميَّة (Ramsat 1971).

(21) سكـوت ل. روبنسـون، Scott K. Robinson «The Case of the Missing Songbirds» فـي مجلـة Consequences الـمجلـد 3 (1997)، (14 كـانـون ثـانـي 2000) /http://www.org/ Consequences/ Vol 3 no. 1/ toc. htm/

بـرايـان آ. مـورار ومـارك أنـدريـه ڤـيـلارد، Brian A. Maurer, Marc-Andre Villard، «Continental Scales Ecology and Neotropical Migratory Birds: How to Detect Declines amid, the Noise», مجلة Ecology مجلد 77 (1996) ص 1 ـ 2.

(22) هيوود Heywood، «Global Biodiversity Assessment».

(23) إيڤـيـل كـورهـام، «Lakes under a Three-Pronged Attack,» مـجـلـة Nature ـ مـجـلـد 381 (1996) ص 109 ـ 110؛

ن ـ د. يـان وآخـرون، N. D. Yan، «Increased UV-B Peneration in a Lake owing to Drought-Induced Acid fication» مجلة Nature ـ مجلد 381 (1966) ص 141 ـ 143.

(24) مـجـلـس الأبـحـاث الـقـومـي NRC مـجـلـس الـتـنـمـيـة الـمـتـوازنـة Our Common Journey; A Transition toward Sustainability (National Academy Press, 1999) ص 8.

(25) ريـتـشـارد بـيـنـيـديـك Richard Benedik، «Ozone Diplomacy», (Harvard University Press, 1991) ص 4.

(26) «World in Transition: The Research German Advisory Council on Challenge» Global Change (ربيع 1997).

(27) لينتون ك. كالدويل Lynton K. Caldwell، «International Environmental Policy: From the Twentieth to the Twenty-First Century» (Duke University Press, 1996) طبعة 3.

(28) ميراندا آ. شرويرز وآخرون Miranda A. Schrears «Issue Attention, Framing and Actors: An Analysis of Paytterns Across Arenas,» in Social Learning Group», «Learning to Manage Global Environmental Risks», MIT Press, 2001 فصل 14.

(29) ريتشارد ن. كوبر Richard N. Cooper، «International Cooperation in Public Health as a Prologue to Macroeconomic Cooperation», in Can Nations Agree? Issues in International Economic Cooperation (Brookings, 1989).

(30) ماري دوغلاس وآرون ويلدافسكي Mary Douglas, Aaron Wildavsky، «Risk and Culture: An Essay on the Selection of Technical and Environmental Dangers», (University of California Press, 1982).

(31) يستعير التقرير من وليام آدامز (William Adams) «Green Development», (Routledge, 1992).

مواضيع مماثلة من منظور اقتصادي سياسي معاصر، هي مركزية لدى كيث بيزولي (Keith Pezzoli) «Human Settements and Planning for Ecological Sustainability: The Case of Mexico City» (MIT Press, 1998).

(32) الهيئة العالميّة للبيئة والتنمية (WCED) «Our Common Future» (Oxford University Press, 1987) ص 1.

(33) المجلس القومي للأبحاث «Our Common Journey».

(34) انظر مثلاً بيزولي (Pezzoli) «Human Settlements...» وروني لبشوتز (Ronnie Lipschutz) «Global Civil Society and Global Environmental Governance» [SUNY Press, 1996].

وسوبارب بازوفغ (Suparb Pas-ong) ولويس ليبل (Louis Lbel)، «Implications of Political Transformation in Southeast Asia for Environmental Governance,» في مجلة Environment (سيصدر).

(35) بالدلالة، إن أحدث تقرير عن أكاديمية العلوم القومية في الولايات المتحدة، علىٰ تغير البيئة العالميّة صيغ بأفكار التنمية المستمرة (انظر الملاحظة 31). برنامج الأمم المتّحدة للبيئة (نظرة علىٰ البيئة العالميّة جديدة) «New Global Environmental Outlook»-2000، تقرير حالة تطور الإنسان والبيئة وليس كل منهما. (Earthsan, 1999)- «Global Environmental Outlook-2000) (UNEP).

(36) أركّز علىٰ الحكم بدلاً من المؤسّسات حتى أبقي علىٰ الإطار التصوري المركز علىٰ العلاقات بين العاملين. تعمل المنظّمات المرتبطة في أعمال البيئة العالميّة كقوى للتغيير، أي كعاملين. والمبادئ المشتركة بين العاملين ـ وهذا عنصر آخر من مفاهيم المؤسّسات الكثيرة ـ تعالج في القسم السابق للأفكار. واستخدامي للحكم يعني اهتماماً مباشراً إلىٰ العلاقات أو الروابط التي من خلالها يعيق أحد العوامل أو الدوافع أعمال الآخرين. انظر أيضاً بازونغ Pas-ong وليبل Lebel، «Implications of Political Transformation».

(37) انظر الوصف علىٰ الموقع (Chemical Manufacturers' Association) 14 كانون الثاني/ 2000 (htp://www.camhq.com).

(38) علىٰ سبيل المثال: لينارت ج لوندڤيست (Lennart J. Lundvist)

«The Hare and the Tortoise: Clean Air Policies in the United States and Sweden (University of Michigan Press, 1980).

ورونالد بريكمان (Ronald Brickman) وآخرون:

«Controlling Chemicals: The Politics of Regulation in Europe and the United States» (Corell University Press, 1985);

وديڤيد ڤوكل (David Vogel):

«National Styles of Regulation: Environmental Policy in Great Britain and the United States (Cornell University Press, 1986).

وسونيا بوهمير كريستنسن وجيماسكي (Sonia Boehmer-Christainsen) و(Jima Skea):

«Acid Politics: Environmental and Energy Politics In Britain and Germany» (Behaven Press, 1991).

(39) انظر هيلغ أو. بيرجيسون (Helge O. Bergesson) وجورج بارمان (George Parmann):
«Green Globe Year Book of International Co-operation on Envronment and Development». (Oxford University Press, 1997).
والسنوات الأخرىٰ لوصف المعاهدات وتقرير عن أوضاعها.

(40) انظر أوران ر. يونغ (Oran R. Young) معد:
«The Effectiveness of International Environmental Regimes: Causal Comections and Behavioral Mechanisms» (MIT Press, 1999).
وديڤيد فيكتور (Dvaid Victor) وآخرون، إعداد:
«The Implication and Effectiveness of International Environmental Commitments: Theory and Practice», (MIT Press, 1998);
وأيضاً روبرت أو كيوهين ومارك آليڤي (Robert O. Keohane و Mark Levy) إعداد:
«Institutions for Cambridge Aid» (MIT Press, 1996).
وبيتر إم هاس (Peter M. Haas) وآخرون إعداد:
«Institutions for the Earth: Sources of Effective Environmental Protection» (MIT Press, 1993).

(41) وندي فرانز (Wendy Franz) «الملحق Appendix» في كتاب كيوهين وليڤي:
«Institutions for Environmental Aid».

(42) انظر كالدويك (Caldwell): «International Environmental Policy».

(43) انظر الملاحظة رقم 40.

(44) الموقع /http://www.uia.org 14 كانون الثاني 2000.

(45) مارغريت ل. كيك (Margaret Keck) وكاثرين سكينك (Kathryn Sikkink):
«Activists beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics» (Cornell University Press, 1998).

(46) ليبشوتز (Lipschutz): «Global Civil Society».

(47) بيزولي (Pezzoli): «Human Settlements».
وكارين ليتفن (Karen Litfen):
«The Greetings of Sovereignt in World Politics» (MIT Press, 1998).

(48) كوفي أنان (Kofi Annan)، الأمين العام للأمم المتحدة، بيان إلىٰ الهيئة العامة عند تقديمه تقرير الألفية: «We the people: The Role of the United Nations in the 21st Century,», 3 April 2000.
وثائق الأمم المتّحدة: SG/SM/7343, GA/9705 (April 3, 2000).

(49) هيلد، Held: «Global Transformations».

(50) انظر الملاحظة رقم 2.

(51) UNEP: «Global Environmental Outlook-2000».

5

نيل م. روزندورف
Neal M. Rosendorf

العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا

إن العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة أكثر أبعاد هذه الظاهرة اتساعاً وبُعداً، إذا نحن حدَّدنا فهمنا للعولمة بالخبرة الإنسانية. إنَّها متشابكة تشابكاً عميقاً مع الأبعاد الأُخرىٰ التي حدَّدها كيوهين Keohane وناي Nye في الفصل الأول من هذا الكتاب. وكما يقول المنظِّر الثقافي جون توملنسن John Tomlinson: «إن عمليات التحول الضخمة في زماننا والتي تصفها العولمة لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً حتى يتم إدراكها من خلال مفردات متعلِّقة بالمفاهيم الثقافيَّة. وكذلك... تغير هذه التحولات خيوط الخبرة الثقافيَّة ذاتها وتؤثِّر بالفعل في إحساسنا بما هي الثقافة حقاً في عالمنا الحديث»[1].

تستتبع العولمة العسكريَّة انتقال الناس والبُنى الاجتماعيَّة / السياسيَّة غالباً، وبصورة مؤقتة غالباً، أَو إلىٰ أجل طويل أحياناً، أَو دائمة ـ قارِن بروما الاستعمارية مثلاً، والمدن والبلدات التي أسَّستها، أَو بالاتساع الشاسع من بريطانيا إلىٰ شمال أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويصح الشيء ذاته علىٰ التوسع الاستعماري العسكري والعالمي الذي سبق روما ـ إسكندر

اليونان، والخلافة الأموية الإسلاميّة، وإسبانيا، وبريطانيا، وفرنسا. وفي الواقع حتى التهديد بالفناء النووي خلال الحرب الباردة، التي لم تكن تحتاج إلىٰ نقل الجيوش، كان له تأثير ثقافي هام في حركة العولمة، فقد اشترك الناس اليائسون من جميع أنحاء العالم بالقلق من احتمال القضاء عليهم بالضغط علىٰ بضعة أزرار[2].

يشبه البُعد الاقتصادي كثيراً انتقال القِيَم الاجتماعيَّة والبُنى الفكرية وذلك بانتقال الأموال والتجارة. فكِّر مثلاً بالرابطة التي رسمها ماكس ڤيبر Max Weber بين نظرة البروتستانت إلىٰ العالم ونظرة الرأسمالية في كتابه الشهير حول الموضوع[3]. والآن فكِّر بانتشار الرأسمالية العالميَّة المتزايد كنظام اقتصادي مسيطر في القرن الحادي والعشرين. كلما وسَّعت الرأسماليَّة انتشارها، تسعىٰ بعض القوىٰ الاجتماعيَّة والسياسيَّة والفكرية التي تكمن وراءها لتسلك طريقها ، مثال ذلك، حكم القانون، وتقدم الموهوبين وتبجح الذرائعية الفلسفية (مثال «السياسة فن الممكن») والبراغماتية، والوضع الاجتماعي والسياسي المتقدم لبرجوازية رجال الأعمال علىٰ حساب الطبقات الحاكمة التقليديَّة. فكِّر أيضاً بالتحدي السافر والكبير، والذي لم يعد منتشراً في النهاية، للأجندة السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة للرأسماليَّة، وهو الشيوعية. وبالفعل لقد وضع كل من آدم سميث Adam Smith وكارل ماركس Carl Marx نظاميهما علىٰ أنَّهما نهائيان وعالميان في مجاليهما.

وفي ما يتعلَّق بالعولمة البيئيَّة التي تكون نتاجاً إنسانياً بمقابلتها بالقوىٰ الطبيعيَّة (إلاَّ إذا اعتبر المرء الناس بكل بساطة أحد وجوه العالم الطبيعي)، الأوبئة بشكلها الواسع نتيجة للسفر والهجرة البعيدين، يكفينا هذا المثال. ونذكر مثلاً آخر عن التسخين الأرضي الذي يعزىٰ جزء هام منه إلىٰ سعي جنسنا المنتج والمستهلك بدون اهتمام، من الموقد في البناء إلىٰ المعامل وإلىٰ الطرقات السريعة التي تعيق حركة المرور فيها مركبات للاستخدام الرياضي.

لقد عُولج كثير من هذه الأبعاد المترابطة بشكل منفصل في فصول أُخرىٰ من هذا الكتاب. ولكن حتى بدونها، لا تزال العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة تترك الكثير للتأمّل: المعلومات، الفن والتسلية، الدين والفلسفة، تنظيم المجتمعات والطبقات، واللغة، والسياسة، والهجرة ونكتفي بتسمية النواحي الرئيسيَّة فقط.

إن محاولة معالجة كل من هذه العناصر في العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة بدوره، ولو معالجة فضوليَّة، قد تنتج فصلاً يحتل معظم هذا الكتاب. لذا فمن أجل أن أكون عملياً أبدأ برسم مسار عام تاريخي وفكري لهذا البُعد. يفحص ميزان هذا الفصل العامل الوحيد والأهم والذي يؤثِّر في العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة في العصر الحاضر والمستقبل القريب: ألا وهو القوة الثقافيَّة العالميَّة للولايات المتحدة.

ليست الثقافة الأمريكية بشكل من الأشكال الوحيدة ذات الحضور العالمي في عالمنا المعاصر. يلاحظ العالم الاجتماعي يوغيش آتال Ogesh Atal مثلاً، «أن ثقافة الهند ـ وهي بلدي ـ وصلت إلىٰ عدد من البلاد في العالم»[4]. فالفنون الهندية والموسيقى والأفلام والمطبخ وحتى الدِّين (في البداية مع إطلاق الهندوس لدين هاري كريشنا Hare Krishna) لقد وجدت جماهير وكانت موضوعاً لإعادة تفسيرها محلياً (أشهر مثال تهجين فرقة البيتلز بمايسترو السيتار ـ وهي آلة موسيقيَّة هنديَّة ـ رافي شانكر Ravi Shankar) في جميع أنحاء العالم. ولكن الولايات المتحدة ـ شئنا أم أبينا ـ هي من يحدِّد الخطى في كثير من البُنى الاجتماعيَّة والثقافيَّة العالميَّة، وذلك لأن الولايات المتحدة تمتلك قدرة لا تُضاهى علىٰ الوصول إلىٰ وسائل إنتاج ونشر أفكارها وطراز حياتها في جميع أنحاء العالم من جهة، ولأن الولايات المتحدة تمتلك مجموعة فريدة من الخصائص الثقافيَّة والتاريخية التي تمكِّن من ذلك النشر. هذا لا يعني أن العالم مدموغ بتجانس ثقافي، لكنه يعني أن الكثير الكثير من زوايا العالم يجب أن

يشار إلىٰ الثقافة الأمريكية علىٰ أساس نظامي كعنصر يوازي الثقافة المحلية.

العولمة الثقافيَّة ـ ما ينتج عنها وما لا ينتج

ماذا ينتج عن العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة بالضبط؟ فرض سيطرة الأشكال الاجتماعيَّة والثقافيَّة والتكنولوجيات الجديدة علىٰ التابعين؟ أم تحويل ومزج يؤثِّر في كل المشاركين؟ هل النتيجة هي تجانس الثقافة؟ أم هل يحدث تفاوض بين المسيطر والتابع فتترك الثقافات المحلية متميزة إن هي تم تعديلها؟

إن الجواب القصير عن كل هذه الأسئلة هو «نعم». من الممتع أن أقل نوع من العولمة الاجتماعيَّة الثقافيَّة انتشاراً بشكل ثابت هو فرض السيطرة، ومع ذلك فإنَّه النوع الذي يثير الاهتمام الأكبر. فعبر العصور التاريخية المختلفة يستطيع المرء أن يجد أمثلة للقوة المسيطرة التي تفرض بالقوة ثقافتها علىٰ المجتمعات التي تستقبلها. علىٰ سبيل المثال، نشرت الإمبراطورية الرومانية الفن اليوناني الروماني والعمارة والقوانين وألعاب التسلية وشبكات الانتقال لتصل الجميع أفراداً وجماعات عبر قارات ثلاث. ومع ذلك فإن روما، وهي التي تحتوي علىٰ عنصر قوي من جميع الثقافات في قلبها (الممثَّل في خلط التراكينيان والدتروسكان والتأثير اليوناني لتولد دولة المدينة الرومانية) كانت هي ذاتها يجري عليها عمل ثقافي من ممتلكاتها الاستعمارية البعيدة. وأحد أهم هذه الظواهر هو التدفق الثقافي من المحيط إلىٰ المركز الذي حدث في مجال الدِّين. يستطيع المرء أن يرى في روما، المدينة الكبيرة، طوائف هامَّة تكرس نفسها إلىٰ ميثراث آسيا الوسطى، وأوزيريس مصر، ويهوه اليهودي إضافة إلىٰ بقايا بانثيون الآلهة اليونانية، (وكان يوجد عدد كبير ممن يخافون الإله من غير اليهود الذين وضعوا أنفسهم مع التجمعات اليهودية المرحِبة بهم)، والشكل الآخر لليهودية، عيسى المسيح المقدس. ومع ذلك، فمن أجل التنظيم الكلي للبنية المجتمعية والمادية والقانونية الذي حدث في الإمبراطورية (والملخص بالإعلان أن جميع الناس في الإمبراطورية هم مواطنون رومان خلال حكم كراكلا Caracalla في

أوائل القرن الثالث ميلادي) ولم تصبح الأقاليم المفردة كلها مجرد نسخ من روما. وحافظ معظمها علىٰ خصائصه المحلية والفريدة علىٰ الرغم من أن الحضور الروماني كان مؤثِّراً في تلوين هذه الخصائص[5].

هذه المجموعة المعقدة من التفاعلات الاجتماعيَّة والثقافيَّة التي تحدد المدىٰ الأكبر أو الأقل للاستعمار الرسمي وغير الرسمي لإسبانيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وقد وصفها علماء الاجتماع مثل جان نيدرڤين بيتريس Jan Nederveen Pieterse بالتهجين Hybridization (لم يكن هذا اعتذاراً منه عن الاستعمار ـ فقد أكَّدت القوى الاستعمارية الرسمية تفوق ثقافاتها بقوة، وغالباً بوحشية). بينما يقبل بيتريس Pieterse فكرة «التزامن الثقافي» (وهي طريقة أُخرىٰ للتعبير عن التجانس) ذات علاقة، فقد استنتج أنَّها «غير مكتملة أساساً». وهو يسأل: «كيف يمكن أن نتوصل إلىٰ عبارات لظواهر مثل الملاكمة التايلندية تقوم بها فتيات مغربيات في هولندا، وموسيقى الراب الآسيوية في لندن، وحلويات الباجيل الإيرلندية والتاكو الصيني والماردي غراس الهندي في الولايات المتحدة»؟ وجواب بيتريس Pieterse أن «الخبرات الثقافيَّة، في الماضي والحاضر، لا تتحرك باتجاه وحدة ثقافيَّة وقياسيَّة»[6]. ويقول آرجون أبورادي Arjun Appuradai بصراحة إن «العولمة ليست قضية تجانس ثقافي»[7].

يستعمل رولاند روبرتسن Roland Robertson عبارة «المدينة الواحدة Unicity» مقابل «التماثل Uniformity»، ليصف عالماً تناقش فيه المجتمعات منفردة وجودها وهويتها وأعمالها في سياق «مكان واحد»[8] مسيطر. واستخدم آخرون عبارة «العالميَّة المحلية glocalization» ليصفوا مفهوماً مماثلاً «يعتبر السياق المحلي والقومي والعالمي للعمليات التواصلية بين الثقافات»[9]. يعتقد يوغيش آتال Yogesh Atal أنَّه بينما كانت في الفترة الاستعمارية تفتح الأقاليم المعزولة بواسطة «فتحة واحدة» للقوة المسيطرة، فإن نهاية الاستعمار جلبت «فتحات متعددة» «لتصل هذه المجتمعات مع عدد من المجتمعات الأُخرىٰ، متقدمة ونامية»[10].

فالثقافات القومية وتحت القومية في حالة مستمرة من التغير بدرجات متفاوتة وهي تتصل مع ثقافات أُخرىٰ. فالعربي المعاصر في الشرق الأدنى والشرق الأوسط هو مجموع، ليس الثقافات الفطرية وحسب، لكنَّه علىٰ درجات متفاوتة من الأثر الذي خلفته ثقافات اليونان والرومان القديمة والإمبراطوريات البيزنطية والساسانية الفارسية، وأوروبا العصور الوسطى، والآن الولايات المتحدة. وبالفعل إن التفوق العربي في العصور الوسطىٰ بالعلوم كعلم الفلك قائم علىٰ تركيب واع للتقاليد العلمية اليونانيَّة والفارسية والهنديَّة[11]. ومع ذلك لا يجادل أحد أن الإقليم قد توقف عن امتلاك مجموعة متميزة من الهويات الثقافيَّة تجعله ينفرد عن باقي أجزاء العالم.

منظور تاريخي

إن عبارة رولاند روبرتسن Roland Robertson «المكان الوحيد» ظلت تتردَّد منذ زمن طويل. لم تمنعنا حقيقة أن للإنسان رجلين فقط، ويتحرَّك نتيجة لذلك بمعدل بطيء نسبياً إذا قارناه مع معظم الحيوانات الثديية الكبيرة، من أن نكون بطل العدائين علىٰ الأرض. فمنذ الزمن الذي ظهر فيه الإنسان العبقري قبل 1,7 مليون سنة بدأ يتجول. وفيما بين 20000 و13000 سنة خلت وصل الإنسان القديم نصف الكرة الأرضية الغربي، مجتازاً العالم بصورة رائعة[12]. ولكن بينما يتزايد الدليل علىٰ وجود اتصالات متقطعة تالية بين نصفي الكرة الأرضية الشرقي والغربي، بعيداً عن الغزوات الشمالية المتفق عليها، والتي يبدو أنَّها كانت محصورة تقريباً علىٰ شكل غزوات من الأول إلىٰ الثاني، فإن الشعوب القاطنة في نصف الكرة الأرضية كان تعيش منعزلة عن بعضها بعضاً بصورة فعَّالة من حيث أي أثر ثقافي دائم حتى كريستوفر كولومبس Christopher Columbus وخلفائه خلال عصر الاستكشافات الأوروبية التي وصلت بشكل دائم العالم القديم والجديد معاً[13].

لذا عندما نتكلَّم عن العولمة الثقافيَّة في الفترة السابقة علىٰ 1492، فإنَّنا

نشير إلىٰ الظواهر التي حدثت ضمن الحدود الواسعة لقارات النصف الشرقي للكرة الأرضية، وباستخدام معيار «المسافة القارية المتعددة» للعولمة الذي وضعه كيوهين وناي في الفصل الأول، نستطيع أن نعرف ظواهر العولمة «الرقيقة» كإمبراطورية الإسكندر الكبير التي جلبت معها الثقافة الهلينية التي في الوقت نفسه فتحت للمفكرين اليونان رؤية العالم الموحد سياسياً وثقافياً، والتي من الممكن أنَّها لم تكن في السابق عملية كما لم تكن مقبولة»[14]؛ والإمبراطورية الرومانية وخليفتها البيزنطية[15]؛ والخلافة الأموية التي نشرت الإسلام من إسبانيا إلىٰ القاهرة إلىٰ الهند وما وراءها؛ وطرق التجارة في آسيا الغربية (حوض تاريم وواحة طرفان) التي نشرت الحرير والبضائع الأُخرىٰ، ومجموعة من التقاليد الدينيَّة، والوعي المتبادل الخافت في ما بين الإمبراطوريات التي اتسعت من المحيط الأطلسي إلىٰ بحر الصين[16]. وفي الواقع يؤمِّن طريق الحرير مثالاً جوهرياً عن «كيف انتشرت الأفكار والتقنيات عبر التاريخ مع طرق التجارة التي كان فيها التجّار بين الناشرين الرئيسيين»[17].

إن جزءاً مما صنع عناصر «العولمة الرقيقة» هذه، هو أن تلك المسافات التي نعتبرها غير ذات شأن كانت ضخمة، فكانت مهمة هرقلية أن يحاول نقل معلومات بمعدل 50 كيلومتراً في اليوم[18]. يضاف إلىٰ ذلك، أن التحول الهليني والروماني قد أثَّر أعظم تأثير في البُنى التحتية المادية الرسمية (فمثلاً كرست الأبنية والساحات للواجبات الرسمية) والجمال والفكر وطرز حياة النخبة من السكان المحليين. فعلىٰ سبيل المثال حكم البطالسة اليونان مصر عدة قرون، وحوت الإسكندرية المكتبة الرائعة التي أسَّسها الإسكندر الكبير. لكن المصريين العاديين عاشوا معظم نواحي حياتهم كما عاشوها قبل مجيء الغزاة[19]. وكان للأمويين أطول الآثار بقاء فيمن تغلبوا عليهم فقد زرعوا دينهم الدائم، كما زرعوا في معظم إمبراطوريتهم اللغة (ولو في أقل الحدود لأغراض الصلاة)[20].

لعل أكثر أشكال العولمة انتشاراً قبل 1492 وبالتأكيد أطولها بقاء هو انتشار المسيحية والإسلام في أجزاء من أوروبا وآسيا وأفريقيا (وامتد اليهود كشعب طولاً وعرضاً في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، ولكن بعد سيطرة الدينين الآخرين توقفت اليهودية عن المنافسة النشيطة لكسب متدينين جدد)[21]. والفرق الرئيسي بين انتشار هذه الأديان وانتشار أشكال العولمة هو أنَّها لم تكن محصورة بالطبقة النخبة. وبجمع جاذبية الرسالة العريضة مع فرض العلوم الدينية أخيراً من قِبل حكَّام كأديان دول، والمتغيرات المسيحية والإسلامية تبنَّتها المجتمعات، فقيرها وغنيها يعبدان نفس الإله، ولكن هذا بالطبع لا يمنع المسيحيين من قتل المسيحيين ولا المسلمين من قتل مسلمين آخرين، لكن مجموعة معتقدات عامة تعطي نقطة إنطلاق لتطوير بعض الأفكار المشتركة حول قضايا المبادئ الأخلاقية والمعنوية.

في أعقاب الغزوات الكولمبية حدث عصر جديد من العولمة الثقافيَّة كنتاج للاستعمار بشكل واسع، وأصبحت عملية العولمة «عالميَّة» حقاً لكونها امتدت على الكوكب. إن اصطدام التوسعية الغربية بالمجتمعات على نطاق واسع في الأمريكتين وأفريقيا وآسيا الغربية والوسطى والشرقية جعل التفاوض الثقافي المعقد بين الغازي والمغلوب ضرورة. وعلى مدى أربعة قرون تلت، سافر ملايين الناس، أحراراً وعبيداً، آلاف الأميال ليعيشوا، ويعملوا ويقتلوا ويموتوا، وليخالط بعضهم بعضاً وكذلك السكان الأصليون. حتى القرن التاسع عشر كان الأوروبيون والأفارقة هم أول من انتقلوا، وبعد ذلك انضمت أعداد كبيرة من شرق وجنوب آسيا، وبشكل رئيسي من الصينيين والهنود إلى صفوف مجموعات المهاجرين من قارات كثيرة.

كانت تكنولوجيا المعلومات والانتقال مساعدة لهذا التوسع الكبير لمجال العولمة الاجتماعيَّة والثقافيَّة. فاختراع الكتابة سمح بانتقال الأفكار خارج حدود الزمن الحقيقي وأبعد كثيراً من مجال صوت الكلام. وزادت آلة الطباعة

المتحرِّكة زيادة كبيرة في حجم المادة المكتوبة المتوافرة وخفضت كلفتها[22]. وأمكن أن تنتقل الصفحات والنشرات والكتب إلىٰ مسافات كبيرة. ومكَّنت السفن الأفضل الانتقال الواسع للناس والأفكار والبضائع. وحوالى سنة 1000 ميلادي استطاعت المراكب الإسكندنافية الطويلة التنقل بين الجزر في طريقها عبر مياه شمال الأطلسي لتصل إلىٰ أمريكا الشمالية، حتى قام بحارتها بالاحتفاظ بمستعمرات مؤقتة بأظافرهم. لكن تكنولوجيا بناء السفن والإبحار في القرن الخامس عشر وما بعده سهلت الرحلات البعيدة في المحيط مع أطقم أكبر من الملاحين وتركت أمكنة لنقل الشحن الهام[23]. واستطاعت الكتب والبضائع المصنعة والمواد الغذائية أن تجد طريقها حول العالم. وإذا تركنا التأثير الاقتصادي البحت، فقد شجع هذا تصدير واستيراد المصنوعات الثقافيّة كالكتب والمطابع وأقمشة الملابس وتجهيزات المنازل ومكونات المطبخ الحديث. ومع مرور الوقت، تضم النخبة في أوروبا والولايات المتحدة الأشياء الجمالية الصينية واليابانية، وفيما بعد تضم النخبة في الهند واليابان أشياء من طراز الحياة للناس الغربيين. وأصبحت الإسبانية والبرتغالية والفرنسية وخاصة الإنكليزية لغات في قارات متعددة في أعقاب المستعمرين البحارة. فقد زرع المستعمرون بذور موت إمبراطورياتهم بتصدير أفكار التحرر القوية للقومية والاشتراكية إلىٰ الشعوب الخاضعة لهم.

عصر التواقت The Age of Simultaneity

بينما كانت أجزاء من الشعوب المعزولة سابقاً تهتم وتتأثَّر ببعضها بعضاً بدرجات متفاوتة من الحماس، فقد كانت بحاجة إلىٰ قفزة كبيرة في التصور لتفكر بما كان يجري في الممالك البعيدة في تلك اللحظة ذاتها. لقد قصّرت السفينة التجارية والسفينة السريعة زمن السفر عبر المحيط ولكن بقي الزمن يقاس بالأسابيع. لكن البرق والهاتف والمسجل، وبعد ذلك الصور المتحركة والراديو كلها أعطت ثورة في الإدراك الفوري الذي عمَّق بشكل كبير خبرات

الثقافات الأُخرىٰ. وأضافت عنصر الوقت الحقيقي سواء كان فعلياً أو مثلياً (كما في حالة التسجيلات والصور المتحركة) إلىٰ الاتصالات البعيدة. (السفر جواً وخاصة الطائرات النفَّاثة لنقل الركاب قد تؤكد الإحساس بالوقت الحقيقي للاتصالات عبر المسافات الطويلة، لكن الاتصالات الكهربائية هي المفتاح لسد هذه الفجوة). يصف المؤرخ الثقافي ستيفن كيرن Stephen Kern هذا بالتواقت (أي حدوث الأشياء بنفس الوقت)، وفيه يكون الناس المنتشرون بالعالم متحدين بتكنولوجيا الاتصالات الفورية يمارسون إحساساً مشتركاً بالوقت والمكان[24]. إن التواقت، باعتماده علىٰ مستجدات الثورة الصناعية، نقطة فارقة للفترة الممتدة في أواخر القرن التاسع عشر إلىٰ الحاضر تضع خطاً فاصلاً بين هذه الفترة وبين العصور التاريخية السابقة من العولمة الثقافيَّة.

تقدم كارثة سفينة التايتانيك مثالاً عملياً عن التواقت. اصطدمت السفينة بالجبل الجليدي الساعة 11,40 مساء في 14 نيسان 1912؛ وفي الساعة 12,15 صباحاً أصدر القبطان نداء الاستغاثة (الطوارئ) من راديو السفينة؛ في الساعة 10,6 صباحاً التقطت السفينة كارباثيا Carpathia الإشارة وأبحرت باتجاه السفينة المصابة إصابة قاتلة، التايتانيك، وفي الساعة 1,20 صباحاً كانت أخبار كارثة التايتانيك تبث برقياً حول العالم. وفي الصباح التالي كانت ملايين الناس في عدد من القارات يحزنون، فقد جمعهم معاً البرق والهاتف والصحف التي تطبع إلكترونياً الأخبار المجمعة فوراً علىٰ مطابع عظيمة السرعة[25].

لنفكِّر بالصورة التالية للعولمة الثقافيَّة في الألفية الجديدة: احتفالات ليلة رأس السنة الجديدة 2000 من جميع أنحاء العالم نقلت بالتلفزيون مباشرة في الولايات المتحدة علىٰ شبكة CNN وشبكة PBC من بين قنوات أُخرىٰ. وخلال ساعات الصباح المتأخرة من 31 كانون الأول 1999 علىٰ الساحل الشرقي الأمريكي استطاع المرء أن يشهد الألعاب النارية ويسمع رنين الأجراس ويرىٰ فورة الأنشطة المسلية بينما يدخل شرق آسيا في الساعات الأولىٰ من 1 كانون

الثاني 2000. يستطيع المشاهدون أن يشهدوا أعجوبة تقنية أثناء انتقال الوصل التلفزيوني من قطر إلىٰ قطر بسرعة مذهلة.

وسواء عرف المشاهدون من أنحاء الكوكب أم لا، فإنَّهم كانوا يمارسون ربما المثال الدرامي الأعظم في تاريخ الإنسانية حتى تاريخه للتواقت الذي قال به كيرن Kern. ماذا جلب هذا التواقت في ليلة الألفية إلىٰ جماهير التلفزيون حول العالم؟ في وسط هذا الصخب الاحتفالي، قدمت لحظة واحدة كبسولة فيها عنصر متفوق من العولمة الثقافيَّة المعاصرة. وعندما بدأ القرن الجديد في سنغافورة كان نجم البوب المحلي بشعره الملون بالأشقر وبألبسته السوداء الأنيقة يرقص علىٰ مسرح واسع ويغني أشهر أغاني البوب، الأغنية اللاتينية ـ الأمريكية «Living La Vida Loca» لجمهور يشجعه بالهتاف. ولاحظ معلق القناة PBC ساخراً: يبدو أنَّه لا تخلو زاوية من الكرة الأرضية من ريكي مارتن Ricky Martin. وكان مطرب من شرق آسيا يغني لحناً باللغة الإسبانية والإنكليزية لمغني بوب إسباني أمريكي مشهور في جميع أنحاء العالم وذلك بفضل قوة التوزيع لشركة تسجيلات كولومبيا Columbia وهي ذاتها شركة فرعية من شركة سوني اليابانية، كانت تذاع لعبته «جهود السنة الجديدة» مباشرة إلىٰ الولايات المتحدة بين أماكن أُخرىٰ. لا تظهر هذه اللحظة قدرة تكنولوجيا الاتصالات علىٰ نشر المعلومات وربط الناس بعضهم ببعض فقط، لكنها تظهر أيضاً جماعية وتنوّع التكيّف مع الثقافة الأمريكية. وهذا الربط بين تكنولوجيا الاتصالات المتطورة دوماً والثقافة الأمريكية الشعبية كان دافعاً رئيسياً في العولمة الثقافيَّة للقرن العشرين، ويتابع تشكله ليكون هاماً كذلك للكثير من القرن الجديد أيضاً.

القوة العالميَّة للثقافة الأمريكية الشعبية

بينما يذهب ستيورات هول Stuart Hall بعيداً في مساواة العولمة الثقافيَّة بالأمرَكَة (ومن ثم بالتجانس)، فهو علىٰ حق تماماً عندما يصف المجال الثقافي

العالمي المعاصر بأنَّه «تسيطر عليه الفنون المرئية والتصويرية... يسيطر عليه التلفزيون والأفلام والصورة والتصور وأساليب الإعلانات الكثيرة»[26]. إنَّها مملكة الثقافة الشعبية، وإنَّها هنا حيث تمتلك الولايات المتحدة تفوقاً كبيراً علىٰ جميع الدّول الأُخرىٰ.

سوف تكون الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين بكافة الاحتمالات القوة العظمى الوحيدة في الثقافة العالميَّة إلىٰ الحد الذي كانت عليه في القرن العشرين علىٰ الأقل، ويحتمل أن تكون أكثر. وبناء علىٰ سوابق تاريخيَّة، سوف تسيطر الولايات المتحدة سريعاً علىٰ أية وسيلة اتصالات جماهيريَّة جديدة قد تتطوَّر، ولن تخسر الولايات المتحدة أية أَرضية في أية منطقة تسيطر عليها الآن. وسوف تكون هذه السيطرة ضد التراجع وضد الكوارث الديلوماسية. ودور الأحداث هذا ممكن لأن الولايات المتحدة قد أقامت سيادة مسيطرة علىٰ تقنيات التسلية والبرمجيات في القرن العشرين؛ وتمتلك مزايا فريدة تعطي أعصاباً قوية مرعبة في هذا المجال؛ ولا يوجد قادمون جدد في الأفق، ولا يحتمل أن يوجد[27]. لقد حافظت الولايات المتحدة علىٰ قيادة آمرة في السباق الثقافي والتسلية عملياً منذ أن انضمت إليه بحماسة (بسبب جمع شجاعة المدراء الأمريكيين وظروف خارجية مساعدة كالحرب العالميَّة الأولىٰ والثانية).

والآن إن أحدث حَمَلة لواء هذا المركز ومعززيه هم: مايكل جوردان Michael Jordan، وحرس الشواطئ Bay Watch ونايك Nike، وماكدونالدز MacDonald's وديزني Disney، وبريتني سبيرز Britney Spears، وتيد تيرنر Ted Turner، وبيل غيتس Bill Gates.

الثقافة الشعبية مفهومة علىٰ أَنَّها نتاج للمجتمع ككل متأصِّل في الولايات المتحدة في أعقاب الحرب الأهلية. والظواهر التي توحدت بشكل فريد في ذلك الحين (وفي بعض الطرق، مع متغيرات حتى الوقت الحاضر) في الولايات

المتحدة وأعطت الثقافة الشعبية شكلها هي: تصنيع سريع، ونمو مدني، وجماهير الملونين الذين تحرروا حديثاً، وتدفق المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية، وبدء التعليم الإلزامي الشامل، وخلق وسائل جديدة للاتصالات العامّة[28].

كانت المستعمرات الأنغلو ـ أمريكية، والتي ستصبح أخيراً الولايات المتحدة، منذ البدء أعراقاً وثقافات متعددة. ففي سنة 1700 كان السكان بين نهري الهدسون والديلاوير من المستوطنين الهولنديين والإنكليز والألمان واليهود والفرنسيين والوالونيين والأفارقة والسويديين والإسكتلنديين[29]. وكما قالت إحدىٰ الدراسات، أمريكا «دائماً تواجه الحاجة لخلق ثقافة معيارية لا تهدد معظم أفراد المجتمع بقليل أو كثير. وإلىٰ الحد الذي «تجاوزت» فيه مثل هذه الثقافة الأوامر الناجمة عن الفروق بين الثقافات الأمريكية المتنوعة فإنّها كانت بذلك أيضاً أكثر المنتجات ملاءمة للتصدير»[30] إن كانت أمريكا متعددة الثقافات في أوائل تجسيدها، فإنّها عند دخول القرن العشرين كانت خليطاً متعثراً من الناس الذين تجمعوا من أربعة أركان الأرض ـ ففي سنة 1910 كان 75٪ من سكان نيويورك وشيكاغو وكليفلاند وبوسطن مهاجرين أو أولاد مهاجرين[31] ـ وجعل هذا كثيراً من الأمريكيين من أحفاد البروتستانت من أوروبا الشمالية يقلقون من «الانتحار العرقي»[32]. فمعظم هؤلاء الناس يكدون ويتوصلون إلىٰ أجور عالية نسبياً بالمقارنة مع العمّال في بلاد أُخرىٰ، ولديهم الوقت والميل إلىٰ صرف بعض أجورهم علىٰ التسلية والفراغ. واستمر هذا الوضع بصورة واسعة حتى يومنا هذا.

من غير المدهش أن الولايات المتحدة بتركيبتها السكانيّة تستقبل بقوة المؤثّرات الثقافية الخارجية، وغالباً ما تدمجها في النسيج الثقافي الأمريكي. وغالباً ما اختلطت إسهامات ثقافة ما بإسهامات ثقافات أُخرىٰ وكونت هجائن قوية بصورة خاصة. فاجتماع الموسيقى الشعبية الأفريقية والكلتية مثلاً أنتج

المصطلحات الموسيقية الشعبية المعروفة بالبلوز blues، والريفية الغربية والروك أند رول. ورحبت هوليوود بأجيال من الفنانين الغرباء من أمثال فرتز لانغ Fritz Lang، وديفيد لين David Lean، وميلوس فورمان Milos Forman، وجون وو John Woo، الذين جلبوا معهم تقاليد سينمائية كالتعبيرية الألمانية والرومانسية الإنكليزية، وضد السلطوية من أوروبا الشرقية بعد الحرب، وعروض الباليه شديدة الحركة من هونغ كونغ. والثقافة الأمريكية الشعبية هي في حالة تخمر دائم. وفي الوقت نفسه وبسبب الآثار «الأجنبية» الكثيرة، توجد عناصر كونية تستطيع أن تعزف على أوتار الاعتراف والتقدير في العالم كله.

إن جمع سوق ضخمة متنوعة القوى مع تكنولوجيا تناسب النشر الواسع للبضائع والخدمات ـ المعامل التي تستطيع إنتاج مئات السيارات يومياً، ومعدات صناعة الأفلام وعرضها، والمطابع عالية السرعة وما شابه ـ وثقافة اقتصاديّة كبيرة في الإدارة كان هذا الجمع ولا يزال قابلاً للانفجار. فالرجال الذين أوجدوا هوليوود إضافة إلى بعض الإدارات البارزة في حقول ثقافية أخرى (مثلاً هنري فورد Henry Ford) لم يكونوا من النخبة الأمريكية، بل كانوا بصورة رئيسيّة من خلفيات متواضعة وبالتالي متوافقين تماماً مع متوسط أذواق العامّة[33].

تبين أن إرضاء الأذواق المتنوعة للعامة الأمريكية مصادفة هي أرضية تدريب للتوسع إلى الأسواق العالميّة. صرح وليام هيس William Hays ذات مرة، وهو أول رئيس في هيئة المنتجين والمخرجين السينمائيين الأمريكيين MPPDA، وهي التي سبقت ما يعرف بهيئة السينما الأمريكية MPAA: «يوجد سبب خاص يوجب على أمريكا أن تنجب وترعى السينما وتسليتها للعالم. إن أمريكا دولة العالم حقاً وبالمعنى الحرفي للعبارة. فجميع الأعراق والمعتقدات وكل الرجال موجودون هنا»[34]. فقد ساعدت الميزات الفريدة للسوق الأمريكية على الانتقال العالمي لثقافة الأمة الشعبية عموماً، وكما يشرح أحد المحللين الإعلاميين ويليام ريد William Read:

«إن المهارات والخبرات الأساسية المفيدة عند التوسع إلىٰ أسواق أجنبية متنوعة، كان قد تم الحصول عليها ضمن الولايات المتحدة، وهي ليست سوقاً قومية واحدة مجمعة من أسواق فرعية. . . لقد كانت الأتصالات العامة في الولايات المتحدة تقليدياً مصبوغة بإحساس قوي من المحلية. وخدعة منظَّمات وسائل الإعلام الكبيرة هي خلط العمليات المحلية في خطط البلاد كلها. والموهبة التي تطورت في هذا العمل انتقلت للاستعمال الخارجي»[35].

كان هذا الجمع بين التدريب وموضوع الحس العام والأحاسيس قوياً فعلاً في نجاح الثقافة الأمريكية الشعبية في الوصول إلىٰ الأسواق العالميَّة. بالإضافة إلىٰ ذلك، أمضى الأمريكان الثلث الأول من القرن العشرين يطورون بنشاط ويسيطرون بسرعة علىٰ قطاعات المعلومات/ الاتصالات والسفر اللازمة لنشر الثقافة الشعبية الأمريكية نشراً فعَّالاً علىٰ المستوىٰ العالمي. يشمل ذلك الكوابل البحرية والراديو والبرق اللاسلكي وخدمات الأخبار والطيران[36]. أضف إلىٰ ذلك نزعة منتجي الثقافة الأمريكية إلىٰ استخدام، الطريقة الأمريكية النموذجية بإدارة الأعمال، اقتصاديات القياس التي تخفض الكلفة للقطعة لدىٰ المستهلك. وفضلاً عن ذلك، فإن الحجم الكبير للسوق المحلية للسينما وبرامج التلفزيون والموسيقى والأزياء والسيارات ووفرة من البرمجيات الأمريكية الأخرىٰ، والسلع الثقافية الصلبة كلها تعني أن المنتجين الأمريكيين يستطيعون أن يخفضوا تكاليف منتجاتهم في الوطن وهذا بدوره يعني أن التوزيع الخارجي مربح جداً.

كانت الثقافة الأمريكية الشعبية من صنع الشركات الخاصة، ليس في إبداعها فحسب بل وفي الجزء الأكبر من نشرها عالمياً. عند هذه النقطة تقف الولايات المتحدة مقابل الدّول الصناعية الكبرى الأُخرىٰ التي تنصب حكوماتها

نفسها ليس كدعاة اقتصاديين فحسب بل وقضاة جمال وأفكار أيضاً[37]. بينما تكون معظم الحكومات مشغولة في الوقت الحاضر بحماية صناعاتها الثقافيَّة ومؤسساتها بقدر ما تستطيع ـ وهو شيء قليل جداً ـ من التفوق الأمريكي، تتابع فرنسا بصورة خاصة جهوداً قوية علىٰ أُسس فكرية وفنية لتشجيع عطاءاتها الثقافيَّة بما فيها البرامج التلفزيونية للأمم الفرنكوفونية (الناطقة بالفرنسية) حول العالم.

تلعب الحكومة الأمريكية دوراً ثانوياً في دعم نشر الثقافة، بالمقارنة مع دول أُخرىٰ. ولا نقول هنا إن الحكومة الأمريكية لم تساعد في عملية الانتشار. فقد لعبت وزارة التجارة ووزارة الخارجية دوراً مفيداً في مساعدة صناعة الإذاعة الأمريكية ومعلومات الأخبار والسينما والتلفزيون لتكسب مواقع أقدام في الأَسواق الأجنبية ولتحافظ عليها[38]. كان لدى الحكومة سبب جيد لمساعدة صناعة الثقافة الأمريكية؛ تشكل هذه الصناعة ثاني أكبر مصدر دخل من صادرات البلاد بعد الصناعة الفضائية. ففي سنة 1992 مثلاً، ارتفعت صادرات التسلية الأمريكية إلىٰ أوروبا وحدها إلىٰ 4,6 بليون دولار[39].

باستثناء فترات قصيرة خلال الحرب العالميَّة الأولىٰ والثانية في النصف الأول من القرن العشرين، قامت حكومة الولايات المتحدة بمحاولات صغيرة لتؤثِّر في انتشار الثقافة الأمريكيَّة الشعبية انتشاراً محلياً أو عالمياً. وغالباً ما تلجأ هيئة تصدير الأفلام الأمريكيَّة وشركات الثقافة الأمريكيَّة الشعبية إلىٰ حكومة الولايات المتحدة من أجل المساعدة علىٰ فتح أَسواق أجنبية والحفاظ عليها وتوسيعها[40]. ولكن في مثل هذه المساعي كانت شركات القطاع الخاص ولا تزال القوة الدافعة بدون تغيير تقريباً. عندما ناضل المحامي السابق عند شركات التسلية ميكي كانتر Micky Kanter بقوة وعنف كبيرين كمفاوض تجاري من الولايات المتحدة لتضمين صادرات الوسائل المسموعة والمرئية كعنصر من السوق الحر في مفاوضات الغات سنة 1993، أوضح بما لا يدع مجالاً للشك

كيف تخدم الحكومة بدور مدافع قوي عن صناعات الثقافة الأمريكيَّة الشعبية ذات المواقف المدفوعة اقتصادياً بالدرجة الأولى[41].

أمريكا ودول أُخرىٰ: التباين (الفروق)

قارن المثال الأمريكي paradigm والوضع التاريخي بين المنافسين الأقوياء للثقافة الشعبية في الولايات المتحدة. ففرنسا وألمانيا واليابان مثلاً كلها متجانسة ثقافياً، وهذا لا يؤدي إلىٰ شحذ القدرة لإرضاء جماهير متميزة. (بريطانيا نوعاً ما غير متجانسة وتربطها بالولايات المتحدة لغة مشتركة)، نجحت في فترات في الدفع إلىٰ المجال الثقافي الموسيقي العالمي، فعلىٰ سبيل المثال، فرق موسيقى البوب من البيتلز Beetles إلىٰ سبايس غيرلز Spice Girls، وسلسلة أفلام جيمس بوند (بتمويل وتوزيع أمريكي). وكان الاتحاد السوڤياتي غير متجانس بصورة غير طبيعية، لكنَّه كان يسيطر عليه نظام شيوعي يحاول أن يفرض الذوق لا أن يرضيه، وكان في نفس الوقت إمبراطورية من طراز قديم تربطها معاً قوة الجيش الأحمر القاهرة، بيئة لا تكاد تطور فيها ثقافة متعددة الأعراق ترضي المستهلك.

الأكثر من ذلك أنَّه توجد في دول أُخرىٰ هوة عميقة بين النخبة المنتجة للثقافة وبين مستهلكيها. إن وسائل الإعلام في الولايات المتحدة تعتبر أولاً وقبل كل شيء وسائل نشر للثقافة الشعبية مثل السينما والتلفزيون، ينظر إليها من قبل صناعي الذوق في لندن وباريس وبرلين وفي أماكن أخرىٰ علىٰ أَنَّها أقنية ثقافية عالية ـ علىٰ الأقل عندما تستخدم بصورة صحيحة (أندريه مالرو André Malaraux ـ إضافة إلىٰ أعماله الأُخرىٰ ـ وزير الثقافة لشارل ديغول Charles de Gaulle، أشار إلىٰ السينما علىٰ أنَّها «أكثر من ذلك فهي صناعة»)[42]. ونتج عن ذلك بعض التحديات الفنية الممتازة، وهي علىٰ الغالب أفلام وبرامج تلفزيونية وموسيقى تدعمها الحكومة. لكنها غالباً ما أنتجت وضعاً غير ممتع بشكل واضح بالنسبة لجمهور البلد المنتج، وهو أقل كثيراً بالنسبة للجماهير الممكنة

في بلاد أُخرىٰ[43]. كما لاحظت المؤرخة إيملي روزنبرغ Emily Rosenberg في ما يتعلّق بصناعة السينما الأمريكيَّة سرعة انتقال سيطرتها العالميَّة في أوائل القرن العشرين، «مقابل أفلام النخبة الأوروبية»، كانت الأفلام الأمريكيَّة تروق لجماهير العامة. كانت الأفلام الأمريكيَّة الأولىٰ مصمَّمة لتتمتع برعاية متعددة الأعراق في الوطن، وليس بحسب تقاليد فن النخبة، وكانت تناسب السوق العالميَّة تماماً[44].

إضافة إلىٰ ذلك، ليس لدىٰ المنافسين المحتملين ثقافياً لأمريكا عدد سكان كاف لدعم الصناعة الثقافيَّة الشعبية الضخمة والمعروفة عالمياً بدون معونة، فرنسا مثلاً، وهي الأمة التي وضعت نفسها بكل تأكيد البديل الثقافي للولايات المتحدة، عدد سكانها خمس عدد سكان الولايات المتحدة تقريباً. إن ثقافات العمل في هذه الدّول، علىٰ الأقل عندما تأتي إلىٰ الثقافة الشعبية، جُمعت منذ زمن مع عدد السكان الصغير نسبياً لمناهضة تطوير اقتصاديات القياس. تغيرت هذه الحال نوعاً ما في العقدين الماضيين من القرن العشرين، لكن التغير حدث بصورة رئيسية نتيجة الاستثمار الأجنبي في أعمال الثقافة الأمريكيَّة الشعبيّة[45]. الصين والهند، وهما أكثر الأمم سكاناً، فيهما أسواق محلية ضخمة، وبالفعل إن صناعة الفيلم الهندي «بولي وود Bollywood» هي الأكبر في العالم من حيث الإنتاج المحض. لكن، وكما لوحظ سابقاً، الثقافة الهندية intoto وجدت جماهير عالميَّة، إن ثقافتها الشعبية تروق للهنود في الهند بالمكان الأول وفي جميع أنحاء العالم (علىٰ الرغم من أن رائعة الأفلام الأمريكيَّة في أواخر التسعينيَات «إليزابيث Elizabeth» الذي يحكي قصة الملكة التيودورية الإنكليزية، كان من إخراج صانع أفلام هندي وبأسلوب بولي وود Bollywood المتميز بالدراما المفرطة وبالألوان الزاهية)[46]. والصينيُّون، الذين لا تزال عطاءات ثقافتهم الشعبيَة غالباً ما تقيدها الرقابة الرسمية، يستهلكون كل ما تقع أيديهم عليه من الثقافة الشعبيَة الأمريكيَّة بنهم شديد.

اللُّغة والإيديولوجيا

توجد مكونات حاسمة أُخرىٰ للنجاح العالمي للثقافة الشعبية الأمريكيَّة منذ انتقالها المبكر إلىٰ ما وراء البحار. أولها اللُّغة الإنكليزية. فالبروز العالمي لبريطانيا العظمى زمناً طويلاً واتساع مصالحها الاستعمارية جعل اللُّغة الإنكليزية تنتشر بصورة واسعة منذ القرن الثامن عشر حتى الآن. وآزرت الولايات المتحدة وعمَّقت هذه العملية في وسائل إعلامها وانتقلت الأعمال إلىٰ المجال العالمي في القرن العشرين. وبعيداً عن الدفع الذي تقدمه دولتان من أقوى دول العالم إلىٰ اللُّغة الإنكليزية، فإنَّها مناسبة لغوياً بصورة فريدة لاستخدامها الواسع كلغة ثانية[47].

إضافة إلىٰ ذلك، تتحاشى اللُّغة الإنكليزية في معظم أقسامها التمييز المشترك في اللغات الأُخرىٰ بين الصيغة الثقافية أو الأرستقراطية العالميَّة والصيغة الشعبيَّة، وكذلك الإختلافات بين اللُّغة المكتوبة واللُّغة المحكية.

ولا يوجد ما يشبه الأكاديمية الفرنسية التي تؤسّس وتحافظ علىٰ مجموعة متشددة من القواعد الخاصة بالتهجئة والنحو واستخدام أو استيراد كلمات أجنبية[48]. فاللُّغة الإنكليزية، وهي التي تستمد في جوهرها من الألمانية القديمة والفرنسية القديمة مع بقايا واضحة من اللاتينية واليونانية، تعمل كإسفنجة تمتص مفردات، فتجرد المفردات والعبارات الإسبانية والهندية واليدية والصينيَّة والأمريكيَّة الأصلية والإفريقية طريقها إلىٰ الاستعمال. وغياب الإنكليزية «الأصيلة» «Hock English»، وهذه المفردات من لغات متعددة أعطتها قيمة إيجابية إيديولوجية أيضاً.

وهذا يقودنا إلىٰ العنصر الأخير الضروري للشعبية، ومن ثم لقوة الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة: لقد سحرت الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة العالم منذ أواخر القرن التاسع عشر عندما أخذ بوفالو بيل كودي Buffalo Bill Cody عرضه «الغرب المتوحش» Wild West إلىٰ أوروبا وما وراءها من خلال ظهور هوليوود، وأول

فيض من صور الثقافة الاستهلاكية الأمريكيَّة، وسخر نجوم السينما، ومن خلال سيل البضائع الأمريكيَّة والتسلية في فترة ما بعد الحرب العالميَّة الثانية حتى الوقت الحاضر حيث المسلسل التلفزيوني «Bay Watch»، البرنامج الوحيد الأكثر شهرة في العالم الذي يصور ثقافة الشاطئ في كاليفورنيا الجنوبية (ومنذ انتقاله إلىٰ هونولولو في خريف 1999، هاواي) وكأنَّها حقول فردوسية مع الرمال[49]. وخلال القرن العشرين بدت الولايات المتحدة للآخرين ساحرة وغريبة وغنية وقوية ومحددة الاتجاه تضع حداً فاصلاً للعصرية والتجدد[50].

إن الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة هي بالتناوب جنسية وعنيفة وساحرة ومادية ورومانسية. وسواء من حيث التسلية أو تسويق السلع الاستهلاكية إنَّها علىٰ العموم متفائلة ومألوفة وديمقراطية. والكثير منها يتفاخر بالفردية واللاسلطوية وبانتصار المحرومين علىٰ الأقوياء. بينما يوجد الكثير مما هو أمريكي خصوصاً حول الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة ـ سواء كان نجوم هوليوود وأماكن مثل نيويورك ولوس أنجلوس في الأفلام والتلفزيون، وأيقونات الرياضة الأمريكيَّة والثقافة المعاكسة في الأزياء وحتى وجبات الطعام السريعة والروك والراب في كلياتها ـ ومواضيعها الشاملة يتم اختيارها عن عمد لقوتها التجاريَّة، وتنتقل بصورة جيدة جداً من ثقافة إلىٰ أخرىٰ[51].

تصور الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة ولايات متحدة فيها مواطنون جذَّابون وحازمون وناجحون، يلبسون جيداً، وهم ساخرون وبليغون وخياليون وأحرار في التعبير عما يجول في عقولهم وقادرون علىٰ تحقيق أحلامهم. وتصور أمريكا علىٰ أنَّها متعددة الأعراق، ساحرة وسريعة الخطوة، صوتها أجش تملؤها البراري وجمال المدن، وقوية، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً[52].

والمشكلة الكامنة هي أن ليس لحكومة الولايات المتحدة سلطة عملية علىٰ محتوى ونوعية التسلية والمنتجات التي يصدرها القطاع الخاص إلىٰ جميع أنحاء العالم[53]. وهذا غالباً ما يكون جزءاً من السحر، مثلاً الأفلام التي تنتقد المجتمع

المحلي تعطي دليلاً علىٰ القوة العظمىٰ التي لا تخشى المعارضة. ولكن، من وقت لآخر، تستطيع الأخطاء الناجمة عن القطاع الخاص أن تؤذي الصورة الأمريكيَّة القومية ولو بصورة موجزة: رد فعل شركة كوكاكولا بعدم تصديق التقارير عن منتجاتها التي تسببت بمرض الأوروبيين الغربيين في منتصف سنة 1999، في وسط أزمة كوسوفو والحروب التجاريَّة حول الموز بين الولايات المتحدة وأوروبا كانت ضربة للهيبة الأمريكيَّة في الإقليم خلال فترة صعبة[54].

كيف تتناسب الإنترنت مع هذا كله؟ باختصار، إنَّها مصنوعة حسب الطلب لتلعب لصالح قوة أمريكا ولتقدم الفكرة الأمريكيَّة. فالولايات المتحدة تذهب إلىٰ أبعد من أي دولة أُخرىٰ في حماية حرية الكلام. إن التعديل الأول علىٰ قسم اللغة يعطي مجالاً صغيراً للتردد، وحتى الدّول الغربية الأُخرىٰ يجب أن تنشغل بالمراقبة أو بأشكال أُخرىٰ من كتب المعلومات. لقد كانت الإنترنت منذ تأسيسها مصبوغة بلون قوىٰ التحرر الجذري، إنَّها أحدث ظاهرة تظاهرة للإيديولوجيَّة المعارضة الجذرية الهويغية Whig، التي تخشى الطغيان وترتاب بشدة من أية مؤامرات علىٰ الحرية، التي عرّفها المؤرخ برنارد بيلين Bernard Bailyn علىٰ أنَّها مركزية للوعي السياسي في أمريكا القرن الثامن عشر، ولتأسيس الولايات المتحدة[55]. ولقد باءت محاولات رسمية في الولايات المتحدة لتشريع ضوابط أو حدود للمحتوىٰ بالفشل مراراً، والتقييدات التقنية علىٰ المصافي ومراقبة أعمال المستخدمين تعني عملياً أن كل ما يستطيع أن يشاهده الأمريكيون علىٰ الإنترنت، يستطيع أن يراه معظم المستخدمين لهذه الشبكة في العالم أيضاً.

ما الذي يريد أن يراه مستخدمو الإنترنت أكثر من أي شيء آخر؟ الرمز للجنس في أمريكا باميلا أندرسن لي Pamela Anderson Lee مصورة علىٰ الڤيديو في Flagrante delicto مع عازف غيتار الروك. في سنة 1998 ـ 1999 «باميلا أندرسن» كانت العبارة الأكثر شهرة علىٰ الإنترنت ـ هذا ما لاحظه المسوّقون

الأذكياء عن هذه الشعبيَّة واستخدام العبارة للربط مع منتجات لا علاقة لها بما في ذلك توريدات أنابيب المياه. والتقديرات أن اسم الممثلة السينمائية وصورتها حقَّقا دخلاً مقداره 77 مليون دولار حتى نيسان 1999 وحدها[56]. وكانت حرية الكلام والتسلية والإدارة هي المحرك لسيطرة الأمريكيَّة العالميَّة في وسائل الإعلام، والإنترنت بدون شك تقريباً لن تكون استثناء. وكالمحركات الأُخرىٰ لانتشار الثقافة الشعبية الأمريكيَّة، إن الإنترنت هي المدفع الحر ذو القدرة علىٰ إخراج الولايات المتحدة في مناسبات، وعلىٰ تزويد منافسيها وأعدائها بسوق يستطيعون فيها المنافسة. لكن الولايات المتحدة ذات الالتزام المقنن والأقدم والأوضح بحرية الكلام أكثر من أية دولة أُخرىٰ، هي أفضل استعداداً من أكثر الدّول الأُخرىٰ علىٰ التعامل مع تقلبات الإنترنت.

لكن، سوف تكون السينما في المستقبل المنظور أكثر أهمية من الإنترنت أَو حتى من التلفزيون والراديو كوسيلة لنشر الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة في الخارج. فخارج الولايات المتحدة وحفنة من الأمم الغنية الأُخرىٰ لا تزال الإنترنت ضرورة بالنسبة للنخبة. وهبوط الأَسعار بلا شك سوف يوسع مجال مستخدميها كثيراً. لكن معظم البيوت في العالم لا تزال بدون اتصالات هاتفية بسبب المودم أَو حتى بدون الكهرباء من أجل التلفزيون. وما دامت هذه الحقيقة مستمرة، سوف يبقى عرض الأفلام عروضاً عامة الوسيلة الرئيسية لبث حلم الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة، بيع عمل احتيالي، وجنس، وأحذية رياضيَّة.

وفي الواقع، حتى عندما يصبح لكل بيت علىٰ الأَرض توصيلات كهربائية، وتلفزيون واتصال بالإنترنت، سوف تقف هوليوود وحدها تقدم الحلم: أفلام تجعل من الإيقونات وفي المناظر البعيدة وحتى المنتجات تماثيل بتقديمها أكبر من الحقيقة بالمعنى الحرفي؛ والتلفزيون والإنترنت بالمقابل يصغِّران الصور ويجعلانها عملاً يومياً مملاً. وحتى التلفزيون بشكله المكبر لن يصل إلىٰ الحجم الأسطوري لشاشة السينما، وبالتأكيد لن يقترب من قبولها

الشامل. إن أجهزة الراديو وسيلة صغيرة ورخيصة الثمن ومتوفرة في كل مكان لنشر الموسيقى الشعبية والإعلانات، ولكن لا تزال الصورة تساوي ألف كلمة. وسوف تستمر هوليوود لتكون كما كانت دائماً: مصنع الحلم الأمريكي حتى إن شخصيات مثل ستالين Stalin وغوبلز Goebbels حلموا فقط بإعجاب بتقليدها[57].

عكس أقطاب تأثير الثقافة الأمريكيَّة

لكن يوجد عنصر للتفاوض بين المنتجين الأمريكيين للثقافة الشعبية ومستهلكيها في العالم الذين يستطيعون الذهاب إلىٰ ما هو أبعد من مفهوم التهجين والتوحيد والعولمة الموصوفة في ما تقدم من هذا الفصل. ففي بعض الحالات سوف تحاول دول أُخرىٰ أن تحول الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة إلىٰ استعمالاتها الخاصة. ويستطيعون القيام بهذه الجهود إما بالتعاون مع منتجين للثقافة وإما بجهودهم الخاصة.

مثال واحد حديث هو فيلم والت ديزني سنة 1997 «مولان Mulan»، الذي يعيد حكاية الملحمة الصينيَّة القديمة حول الفارسة. لقد أنتج فيلم مولان في أعقاب سوء التفاهم بين ديزني وبكين حول فيلم المخرج مارتن سكورسيس Martin Scorsese حول سيرة حياة الداي لاما (كوندون Kundan) الذي أنتجته ميراماكس Miramax وهي فرع من ديزني، فأغضب القيادة الشيوعية لتصويره الوحشية الصينية في التيبت وجعلهم يهددون بمنع ديزني في الصين (استراتيجية ديزني في الصين بين أشياء أُخرىٰ تشتمل علىٰ خطط طويلة الأجل لديزني لاند الصينيَّة). لقد أعطيت مولان البروفيل العالي المعتاد الذي يطلقه ديزني بالدمىٰ والملاحق الإعلانية الأُخرىٰ في الولايات المتحدة وحول العالم. لقد كانت صورة الصين أكثر إيجابية في فيلم أمريكي أكثر مما كانت قبل وأثناء الحكم الشيوعي. تم إرضاء الصين وسُمح لديزني بالاستمرار بالعمل في الصين[58].

مثال آخر أحدث جاء من صربيا خلال صراع كوسوفو في سنة 1999. أولاً

وقبل كل شيء، بطريقة صدام حسين نفسها في العراق سنة 1991، زود ميلوسيڤتش Milosevic محطة CNN ومنظَّمات إخبارية أُخرىٰ بالوصول إلىٰ بلغراد بدون عوائق وإلىٰ الأهداف الصربية وضحايا قصف شمال الأطلسي بما فيها داخل كوسوفو نفسها. ثانياً، استخدمت منظَّمات مؤيدة لصربيا الإنترنت استخداماً فعالاً لدفع خط بلغراد ولزرع الشكوك حول الأساس العقلي لعملية حلف شمال الأطلسي لأي شخص يبحث «عن الجانب الآخر من القضية». ثالثاً، إن شعار عين الثور الذي وضع آلاف القمصان التي لبسها الصرب ومؤيدوهم قد سرق من شعار مخازن تارغيت الأمريكية American Target Stores. رابعاً، لقد بث التلفزيون الصربي دون انقطاع أفلاماً أمريكيَّة مثل: Wag the Dog، Apocalypse Now، The Great Dictator، وSchindler's List وذلك ليرسموا الهجوم الذي يقوده الأمريكيون علىٰ أنَّه نتاج للسياسات المحلية للولايات المتحدة الأمريكيَّة، ولربط الهجوم بجنون الڤيتنام ولمعادلة الناتو بالنازية.

وفي المستقبل سوف يكون دون شك أمثلة أكثر لهذه الظاهرة وبطرق أكثر إثارة من تلك التي وصفتها الأمثلة السابقة. في أطروحة الدكتوراه قمت بفحص كيف حاول نظام فرانكو الفاشي في إسبانيا، بعد الحرب العالميَّة الثانية أن يستخدم السياحة الأمريكيَّة في إسبانيا وإنتاج الفيلم الأمريكي في إسبانيا لدعم صورته في الولايات المتحدة وفي أماكن أُخرىٰ، وللمساعدة في بناء اقتصاده المنهار[59]. يمكن للمرء أن يتخيّل جيداً نظام ما بعد ميلوسيڤتش يحاول فعل الشيء ذاته لصربيا (بالفعل كانت يوغوسلافيا ملجأ لأعمال الإنتاج الأجنبي في السبعينيَّات والثمانينيَّات)، أو يتخيل نظاماً في بكين في المستقبل يقرر عودة العلاقات السياسيَّة والاقتصاديَّة الودية مع الولايات المتحدة دون التراجع عن ذلك[60].

القوة اللينة للثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة وحدودها

لقد أعطت السيطرة الأمريكيَّة علىٰ إنتاج الثقافة الشعبيَّة ما يسميه جوزيف

ناي Joseph Nye القوة اللينة، القوة لأن تقنع أَو تضم، مقابل القوة الصلبة أَو قوة الإرغام. وكما يقول ناي: «القوة اللينة هي قدرتنا علىٰ الحصول علىٰ ما نريد عن طريق الجذب بدلاً عن طريق الإرغام. فعندما تريد دول أُخرىٰ النتائج نفسها التي نريدها، فعندئذ نستطيع الحصول علىٰ ما نريد دون الاضطرار إلىٰ الإنفاق بقدر الإنفاق علىٰ الإرغام»[61]. لكن حجر الزاوية في نظرية العلاقات الدّولية الواقعية هو أن الدّول الأضعف ستجتمع لتكبح أَو حتى تهزم دولة قوية ترىٰ في قوتها تهديداً شاملاً لها. إن القوة اللينة الأمريكيَّة المجسدة بالثقافة الشعبيَّة لن تكون بذاتها سبباً لأي تراجع سياسي كبير ضد الولايات المتحدة؛ ولم تفعل ذلك حتى الآن خلال قرن من السيطرة المتزايد في هذه الساحة.

أما الآن، ولأول مرة تصل القوة الأمريكيَّة الصلبة لتماثل تفوقها في القَوة الليِّنة الذي حافظت عليه الولايات المتحدة زمناً طويلاً جداً، وعلىٰ وجه الخصوص في المجال العسكري حيث تقف الولايات المتحدة في مجالها الخاص بها بدون أي متحد خطر. تنفق 270 بليون دولار في السنة علىٰ الدفاع مقابل مثلاً أقل كثيراً من 35 بليون لكل من روسيا والصين. في القرن الحادي والعشرين سوف تكون الولايات المتحدة ما أشار إليه وزير الخارجية الفرنسي هيوبرت فيدرين Hubert Vedrine «بالقوة الأعظم» في العالم التي لا يقابلها قوة موازية فعَّالة لأول مرة من حيث مجالات القوة الليِّنة والقوة الصلبة، وبذلك تكون المصدر الدائم للقلق بالنسبة للدول والأحلاف الأُخرىٰ. إن توأمة تفوق القوَّة الأمريكيَّة الليِّنة والصلبة تمكنها من أن تغير من التصور الموجود والذي يتآكل عن الولايات المتحدة كزعيمة للعالم طيبة نسبياً. وبشكل خاص، إذا نُظر إلىٰ الولايات المتحدة علىٰ أنَّها تدفع بأجندتها العسكرية والاقتصاديَّة بشكل مؤكد ومستمر، فالصورة المتفائلة والساحرة لأمريكا المحبة للتسلية التي رسمتها هوليوود بفاعلية، يمكن أن تغطيها صورة الولايات المتحدة كقوة استعمارية متسلطة بل وحتى خطرة، وهي، بحسب كلام ثيوسيديدس Thucydides: «تفعل ما تستطيع وتجبر الآخرين علىٰ فعل ما يجب عليهم فعله».

في هذا المشهد القوّة الليّنة، وهي مربوطة إلىٰ القوّة الصلبة بطريقة غير مريحة، والتي تبدو خارجة عن السيطرة، يمكن أن ينظر إليها لا علىٰ أَنّها قوة لينة للتسلية والاستهلاك السليم، أو حتى إقناع لطيف من قِبل المستهلك الوسطي في العالم، بل ينظر إليها علىٰ أَنَّها قوة صلبة في جلد خروف. وادعىٰ عدد من الكتاب أن كثيراً من الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة قد أعيد تفسيره بالكامل في بلاد أُخرىٰ حتى إنَّها فقدت شخصيتها الأمريكيَّة الخاصة وأصبحت جزءاً من ثقافة تلك البلاد بصورة ناجعة. وهذا صحيح إلىٰ حد ما. لكن جماهير بلغراد الذين ألقوا بالقمامة علىٰ محل ماكدونالدز ورفعوا لافتات «أوقفوا كولا الناتو» بأسلوب الشعار المألوف نفسه لهذا المشروب في أعقاب قصف الناتو لمدينتهم، قدموا دليلاً دراميا علىٰ أَنَّه في نهاية اليوم وخاصة في فترات الأزمات، لا أحد ينسى مصدر الوجبات السريعة والأزياء والأفلام[62].

الخاتمة

في أوائل القرن الحادي والعشرين لدينا عالم ذو درجة عالية جداً من الوعي الثقافي المتبادل والآني أكثر من ذي قبل، والذي جعل هذا ممكناً التطورات التكنولوجية غير الطبيعية التي أعطتنا عصر المعلومات الإلكترونية في القرن العشرين والحادي والعشرين. لكن العولمة الثقافيَّة، وهي سلسلة ظواهر عمرها آلاف السنين، لم تؤد إلىٰ تجانس ثقافي بل علىٰ العكس إلىٰ عملية أكثر تعقيداً من التبادل يمكن أن تسمى بأسماء متنوعة كالتهجين أو العولمة المحلية glocalization وما شابه. لم تكن الولايات المتحدة، وهي ربما كانت الدّولة الأكثر تهجيناً علىٰ الكوكب، تعيد صناعة العالم في صورته خلال هذه الفترة، بل كانت تقوي وتحافظ علىٰ وضع متفوق كمنتج وحيد للثقافة المعدة لإستهلاك العالم كلّه.

إن النتيجة الثقافيَّة هي نشر عناصر من الإيديولوجيَّة الأمريكيَّة ونمط معيشتها التي تعطي جماهيرها المتباينة في جميع أنحاء الأَرض إحساساً إدراكياً

بالاتصال الآني مع الولايات المتحدة. هذه المبيعات السائدة للطريقة الأمريكيَّة تعطي الولايات المتحدة بلا شك فوائد القوة اللينة التي وصفها ناي Nye، ويحتمل أنَّها ستستمر في فعل ذلك إلاَّ إذا رأت بقية العالم في الولايات المتحدة تهديداً مستمراً للاستقرار العالمي. ولكن يجب ألا نذهب بعيداً في افتراض تأثير التنويم المغناطيسي أو تأثير تحول الثقافة الشعبيَّة الأمريكيَّة، فكثير من شباب الميليشيات في يوغوسلافيا السابقة مثلاً شاركوا في المذابح العرقية، وهي فعاليات غير أمريكيَّة أبداً، بينما كانوا يلبسون الجينزات الزرق (ليڤايز Levis) وأحذية (نايكي Nike). وكلما أصبح العالم «مرتبطاً» أكثر فأكثر، فإن إدراك الثقافة الأُخرىٰ والتبادل معها سوف يتزايد دون شك. ولكن قد نحتاج إلىٰ تطوير جائح لمشهد الغزو من المريخ الذي قاله رونالد ريغان Ronald Reagan نصف مازح (والذي أكد أنَّه سيجعل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يضعان خلافاتهما جانباً) لتأمين قوة جاذبة إلىٰ المركز لصنع «ثقافة عالميَّة» واحدة. وسوف يبقى العالم مكاناً أكثر متعة في غياب أهل المريخ.

ملاحظات

(1) جون توملنسن John Tomlinson، «Globalization and Culture» (University of Chicago Press, 1999)، ص 1.

(2) هذا القلق والأمل لحلها تجسدا في خطاب الرئيس جون ف. كيندي في حزيران 1963 في الجامعة الأمريكية، الذي ألقاه في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية والذي صرح فيه: نحن (الولايات المتحدة والاتحاد السوڤياتي) ندور في دائرة مفرغة وخطيرة التي يولِّد الشك فيها في طرف شكاً في الطرف الآخر، كما يولد السلاح الجديد سلاحاً آخر. إذا كنا لا نستطيع حل خلافاتنا، أو المساعدة علىٰ جعل العالم آمناً بالتنوع علىٰ الأقل. لأنه بالتحليل النهائي، فإن الرابطة المشتركة والأساسيَّة أننا جميعاً نعيش علىٰ هذا الكوكب الصغير. وكلنا نتنفس نفس الهواء. وكلنا نرعىٰ مستقبل أطفالنا. ونحن جميعاً إلىٰ فناء. «اقتبست من بيرنارد أ. فايسبرغر (Bernard A. Weisberger) من كتابه «Cold War, Cold Peace, The United State and Russia Since 1945,» (American heritage Press, 1985) ص 227.

(3) ماكس ڤيبر (Max Weber)، (The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism) ترجمة: تالكوت بارسن (Talcott Parsons).

وراجع المقدمة، راندل كولنز (Randall Collins) الطبعة الثانية Roxbury (Roxbury, 1998).

(4) يوغيش آتال (Yogesh Atal) «One Word, Multiple Cultures» في كتاب من إعداد جان سيرڤاس (Jan Servas) وريكو لاي (Rico Lie)
«Media and Politics in Transition: Cultural Identity in the Age of Globalization,» (Leaven, Belgium: Acco, 1997) ص 20.

(5) راي لورانس (Ray Laurence) وجون باري (Joan Berry)
«Cultural Identity in the Roman Empire,» (Routledge, 1998)، فصل 1 وأماكن أخرى.
وللتأكد يستطيع المرء أن يجد مدناً تحوّلت إلىٰ رومانية بالكامل مثل لنديتيوم في بريطانيا، ولوغدونوم في فرنسا. وأكثر من ذلك إن التحويل إلىٰ روماني في وسط إسبانيا بعد سلسلة من الحروب الوحشية في القرنين الثاني والأول قبل الميلاد يقدم مثالاً حياً علىٰ قدرة روما علىٰ اقتلاع معطيات الثقافة المحلية التي كانت تعتبرها تهديداً لسيطرتها.
وج. ب ف. دي بالدسن (J. P. V. D. Baldson)، «Romans and Aliens», (London, Gerald Duckworth & Co. 1997) ص 60، 64 ـ 65؛
دونالد ر. دادلي (Donald R. Dudley)، «The Romans 850 B. C. - A. D. 337» (Alfred Knopf, 1970)، ص 61 ـ 62.

(6) جان نيديرڤين بياتريس (Jan Nederveen Pieterse)، «Globalization as Hybridisation», مجلة International Sociology (حزيران 1994) ص 169.

(7) آرجون أبورادای (Arjun Appuradai)، «Modernity at Large: Cultural Dimension of Globalization» (University of Minnesota Press, 1996)، ص 11.

(8) رونالد روبرتسون (Ronald Robertson) «Globalization: Social Theory and Global Culture,» (London: Sage Publication, 1992) ص 6.

(9) مروان م. كريدي (Marwan M. Kraidy)، «The Global, The Local, and the Hybrid: A Native Ethnography of Globalization,» Critical Studies in Mass Communication (كانون الأول 1999) ص 472.

(10) آتال (Atal) «one World» ص 22.

(11) ألبرت حوراني (Albert Hourani)، «A History of the Arab Peoples,» (Harvard Belknap Press 1991) ص 7 ـ 9 و201 ـ 202.

(12) جارد دياموند (Jared Diamond)، «Guns, Germs and Steel: The Fate of Human Societies,» (Norton, 1997) ص 35 ـ 41.

(13) لمراجعة حديثة عن الخط المشوش بين الخيال والحقيقة في النقاش الحالي حول الاتصالات بين الشرق والغرب قبل رحلة كولمبوس في أمريكا. راجع مارك ك. ستينجل (Mark K. Stengel) «The Diffusionists Have Landed» ـ في مجلة Atlantic Monthly عدد كانون الثاني 2000 ص 35 ـ 48.

(14) جون هـ. ماركس (John H. Marks) «Visions of One World: Legacy of Alexander» (Four Quatret Pub. Co., 1985) ص 69. وانظر أيضاً ايريك إس غرون (Erich S. Guren) «The Heltenistic World and the Coming of Rome», vol. 2 (University of California Press, 1984).

(15) ماركس (Marks)، «Visions of One World». وكذلك غرون «The Hellenistic» (Gruen).

(16) ما يسمى بطريق الحرير (أطلق التسمية في نهاية القرن التاسع عشر الجغرافي الألماني والجيولوجي فردناند ريشتوفن (Ferdinand Richthofen) «لم يكن طريقاً واحداً، بل طرق كثيرة؛ كان في الحقيقة شبكة طرق تذهب عموماً إلىٰ الشرق والغرب ولكن برغبة إلىٰ جنوب إيران، السهل الشمالي الفارسي (Furasian)، وجنوباً إلىٰ كوش الهندوسية إلىٰ شبه القارة الهندية).

ريتشارد سي فولتز (Richard C. Foltz) «Religions of the Silk Road: Overland Trade and Cultural Exchange from Autiquity to the Fifteenth Century,» (St. Martin's, 1999) ص 1 و2 وأماكن مختلفة.

(17) فولتز (Foltz) وديفيد ليرنر (David Lerner) وهانز سبير (Hans Speir) «Religions of the Silk Road» ص 6 ـ 7.

(18) هارولد لاس ويل (Harold Lasswell)، إعداد: «Propaganda and Communication in World History», Vol. 1: «The Symbolic Instrument in Early Times» (University Press of Hawaii, 1979) ص 10 ـ 11.

(19) من الفرصة المؤاتية الرومانية، قسمت مصر إلىٰ منطقتين، الإسكندرية اليونانية اليهودية، وأراض داخلية شاسعة سكنها المصريون الأصليون.

بالسدون (Balsdon)، ص 68 ـ 69 «Romans and Aliens».

(20) حوراني (Horani)، ص 26 ـ 29، «A History of the Arab Peoples».

(21) من أجل وضع اليهودية المنافس في العالم الروماني قبل القرن الخامس الميلادي، راجع مثلاً: كينان ت. إيريم (Kenan T. Erim)، وجويس رينولدز (Joyce Reynolds) وروبرت تانينبوم (Robert Tannenbaum)، إعداد

«Jews and Good-Fearers at Aphrodisia: Greek Inscriptions With Commentary -- Texts from the Excavations at Aphrodisia» (Cambridge, U. K. Philogical Society, 1987)

جوديث ليو (Judith Lieu) وجون نورث (John North) وتيسا راجاك (Tissa Rajak) إعداد «The Jews among Pagans and Chritians in the Roman Emprie», (London: Routledge, 1994).

(22) يضع المحلّلون للاتصالات هارولد لاس ويل وديفيد ليرنر وهانز سبير اختراع غوتنبرغ كان «ربما أكثر أهمية في تاريخ البشرية من الحدث الجغرافي الذي صادف كولمبوس. لأن الطباعة المنقولة مكّنت انتشار القراءة والكتابة التي أنتجت شعار الثلاثة 'reading, riting, rithmetic' (R) ـ القراءة الكتابة والحساب ـ التي أصبحت السِّمة المميزة للحضارة الغربية ويمكن أن تصبح فرضية بقاء الإنسان علىٰ هذا الكوكب».

لاس ويل ولينر وسبير، ص 16، «Propaganda and Communication».

(23) دياموند (Diamond) ص 372 ـ 73 «Guns, Germs and Steel». طبعاً لم تكن تقنية بناء السفن بحد ذاتها العامل الحاسم في الدافع للتجول علىٰ الكوكب. كانت الصين متقدمة في تطوير السفن بمدىٰ عبر القارات في أوائل القرن الخامس عشر، أسطول الأميرال تشين هو غامر حتى زنجبار في رحلته العاشرة فيما بين 1405 و1433. لكن الصِّين قرّرت

منع بناء السفن الكبيرة والتخلي عن الاكتشافات ومتابعة التجارة الخارجية. كما يلاحظ المؤرخ پول كينيدي (Paul Kennedy) سفن تشن هو «كان من الممكن أن تبحر حول إفريقيا «وتكتشف» البرتغال قبل بضعة عقود من بدء بعثات هنري البحار بالاندفاع إلىٰ جنوب سيوتا». بول كينيدي، The Rise and Fall of the Great Powers: Fconomic Change and Military Conflict from 1500 to 2000 (Random House, 1987) ص 6 ـ 7.

(24) ستيفن كيرن (Stephen Kern)، «The Culture of Time and Space, 1800-1918» (Harvard University Press, 1983).

(25) نفس المصدر، الفصل 3.

(26) ستوارت هال (Stuart Hall) في كتاب من إعداد آ. د. كنغ (A. D. King)، «The Local and the Global: Globalization and Ethnicities,» «Culture, Globalization and the World System» (London Macmillan, 1991) ص 19 ـ 31.

(27) تحتفظ فرنسا بحضور ثقافي عالمي هام، أولاً في الدول الناطقة بالفرنسية وأشباه الدول (مثل كيوبيك)، لكن امتدادها محدود بالعالم الناطق بالفرنسية، وعطاءاتها (كما يلاحظ في النص التالي) ليست جذَّابة علىٰ المستوىٰ الشعبي بالمقابلة مع جماهير النخبة.

(28) مارتن و. لافورس (Martin W. Laforce) وجيمس آ. دريك (James A. Drake)، «Popular Culture and American Life: Selected Topics in the Study of Popular American Culture (Nelson - Hall, 1981) ص viii.

(29) بيرنارد بيلين (Bernard Bailyn)، «The Peopling of British North America: An Introduction», (Vintage, 1985)، ص 95 ـ 97.

(30) إعداد روب كوريس وآخرون، (RobKores)، «Questions of Cultural Exchange: The NIAS Statement on The European Reception of American Mass Culture,» in 9Rob Kores). «Cultural Transmissions and Reception: American Mass Culture in Europe,» (Amesterdam: VU University Press, 1993) ص 323.

(31) برنارد بيلين وآخرون (Bernard Bailyn)، «The Great Republic: A History of the American People,» 4th ed. (DC Heath, 1992) ص 229.

(32) انظر مثال ماديسون غرانت (Madison Grant) «The Passing of the Great Race: Or, the Racial Basis of European History», (Charles Scribner, 1916).

(33) مثلاً السينمائي المغولي صاموئيل غولدوين (Samuel Goldwyn)، (صاموئيل غيلبفيس) من وارصو، طفل لوالدين يهوديين أمضى سنيه الأولى في أمريكا كبائع قفازات قبل أن يدخل في صناعة سينما الأطفال، لم يكن علىٰ دراية بالفن العالي، لكنه هو وزملاؤه عرفوا أذواق الأمريكيين المتوسطين وكذلك كان لديهم شهية لا حدود لها للمال لإرضاء هذه الأذواق. انظر مثلاً، آ. سكوت بيرج «Goldwyn» (Knopf, 1989) (A. Scott Berg)، وكذلك نيل غابلر (Neal Gabler)، «An Empire of Their Own: How the Jews Invented ollywood» (Crown, 1988).

(34) ويل هيس بابرز، 11 (Will Hays Papers, 11)، بكرة 19 إطار 1167، مقتبس في جون ترمبور (John Thrumplour)، «Death to Hollywood: The Politics of Film in the United

States, Great Britain Belgium and France, (1920-1960)» Ph. D. dissertation, Harvard . University, 1996, P. 25

(35) وليام ريد (William Read)، «America's Mass Media Merchants (John Hopkins University . Press, 1976) P. 9

(36) إيميلي روزنبرغ (Emily Rosenberg)، «Spreading the American Dram: American Economic and Cultural Expansion, 1890- . 1945» (Hill and Wang, 1982), Chap. 5

(37) أسست الحكومة الفرنسية (Alliance Française) في سنة 1883، وأسّست إيطاليا (Societé Dante Alighieri) في سنة 1889، وأسّس الألمان (Goethe Institut) مما يدعو للسخرية في سنة 1932 قبل تولي النازية ببضعة أشهر، والبريطانيون أسّسوا (British Council) في 1934.

(38) من أجل فترة الحرب، انظر مثلاً روزنبرغ، وكذلك كوستي غليولا (Costigliola)، «Awkward Dominion: American Political, Economic and Cultural Relations with Europe», 1919-1933 (Cornell University Press, 1984) Chaps. 5

وكذلك إيان جارفي (Ian Jarvie)، «Hollywood's Overseas Compagn: The North Atlantic Movie Trade, 1920-1959 (Cambridge, U. K. (Cambridge University Press, 1992)؛ ولفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية انظر مثلاً: جارفي وترمبور Death To Hollywood؛ الفصل 3 Hollywood's Overseas Compaign)

وبول سوان (Paul Swan) «The Little State Department: Washington and Hollywood: Rhetoric of the postwar Audience.

في كتاب من إعداد ديڤيد ايلوود (David Ellwood) وروب كريس (Rob Kroes) «Hollywood in Europe: Experience of a Cultural Hegemony», (Amesterdam: VU . University Press, 1994)

(39) نيستور كارسيا كانكلني (Nestor Garcia Canclini)، «North Americans or Latin Americans? The Definition of Mexican Identity and the Free Trade Agreements,» في كتاب من إعداد:

ايملي ج ماكاناني (Emily G. McAnany) وكنتون ت، ولكنسون (Kenton T. Wilkinson)، «Mass Media and Free Trade: NAFTA and the Culture Industries,» (University of Texas Press, 1960) ص 149 ـ 150.

(40) بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، العاملون في صناعة الفيلم في الولايات المتحدة كانوا يخدمون في القوات المسلحة، قدموا جهداً لمنع صناعة الفيلم في دول المحور، وخاصة ستوديو أوفا الألماني، من الرجوع والوقوف على أقدامها لأسباب أيديولوجية. لكنهم في الواقع أعاقتهم حكومة الولايات المتحدة من تنفيذ خطتهم بالكامل، راجع مثلاً إيان جارفي «Free Trade as Cultural Threat: American Film and TV Exports in Post-War Period» (Steven Ricci)، ص 37 ـ 38، «Hollywood and Europe: Economics, Culture, National Identity 1945-95», (London: BFI Publishing, 1998).

(41) ماكاناني وويلكينسون، «Introduction» في كتاب ماكاناني وويلكينسون ـ إعداد.

Mass Media and Free Trade», Page 3, 7;

وكذلك كارسيا كانكليني في كتاب ماكاناني وويلكينسون ص 149 ـ 154.

وريتشارد بيلز (Richard Pells)، «Not Like US: How Europeans have loved, Hated and Transformed American Culture since World War II», (Basic Books, 1997) p. 273 - 77.

لقد خسر كانتور المفاوضات حول الصادرات الأمريكية الثقافية دون قيود إلىٰ المشاركين في الغات، لكنه خاض معركة قاسية قبل أن يستسلم.

(42) جيفري نويل سميث (Geoffery Nowel-Smith)، «Introduction» في كتاب من إعداد نويل سميث وريتشي: ص 6، «Hollywood and Europ».

(43) بيلز «Not Like US» (Pells) ص 210 ـ 211، و227.

(44) روزنبرغ، «Spreading the American Dream»، ص 100.

لم يبتعد تحليل روزنبرغ عن تأكيدات هيئة السينما الأمريكية بخصوص سر السينما الأمريكية الفريد في النجاح العالمي. ومقابلة المؤلف لنائب رئيس الهيئة (MPEA) السيد س. فريدريك غرونيش، 7 تشرين ثاني 1995.

(45) المؤرخة الثقافية فيكتوريا دي غرازيا (Victoria de Grazia) تقارن النماذج الأمريكية والأوروبية في إنتاج السينما في فترة الحرب: «وقفت السينما الأمريكية للاقتصاد الكبير والتكنولوجيات المعتمدة علىٰ رأس المال وعلىٰ التقييس، وفضلت القصص التي فيها حركة وركَّزت علىٰ النجم وانتقلت إلىٰ جمهور من مختلف الطبقات. والمروجون لها محترفون تشكلوا خارج المراكز التقليديَّة للثقافة، وهم علىٰ علم وثيق بمشكلة تسويق منتجاتهم. بالمقابل يعرف التقليد الأوروبي باستوديوهات فنية لامركزية وترتبط بتقاليد المسرح والدراما وموجهة إلىٰ الجماهير المعرفة جيداً». دي غرازيا «ثقافة الجماهير والسيادة» في مجلة «Journal of Modern History» (آذار 1989) ص 61. وكانت وجهة نظرها لا تقل صحة في فترة ما بعد الحرب أيضاً. ففي الثمانينيات والتسعينيات اشترى روبرت موردوك (Rupert Murdoch) وهو أسترالي يقيم إدارته الرئيسية في بريطانيا مختلف فروع فوكس كوربوريشن، واشترت EMI البريطانية كابيتول ريكوردز، وحصلت بيرتلزمان الألمانية علىٰ البانتام ودبل دي ودبل بابليشر أيضاً علىٰ نادي الكتاب ليتراري غيلد. Pells, Not Like US ص 320 ـ 321. وجدير بالملاحظة أن روبرت مردوك حصل علىٰ الجنسية الأمريكية، وبرتلزمان وهو الرئيس التنفيذي لتوماس ميدلهوف أشار إلىٰ نفسه في خطاب في 1999 بجامعة هارڤارد ـ مدرسة كينيدي للحكومة بأنه «أمريكي بجواز سفر ألماني» فأثار السؤال إن كانت الملكية الأجنبية لوسائل الإعلام الأمريكية تنتج بكل بساطة (الكلب الذي يهز ذيله).

(46) إضافة إلىٰ الروس الذين لفترة طويلة أثاروا اهتماماً كبيراً في هذا الجنس الفني:

إسماعيل ميرشانت «Kitshy as Ever, Bolywood Is Branching Out» (نيويورك تايمز عدد 22 تشرين ثاني 1998 القسم 2، الصفحة 15). يجب ملاحظة أن المجتمع الهندي الغريب يؤلف جمهوراً عريضاً ـ مثلاً في 1998 واحد من أفلام بولي وود (Dil Se) أصبح أول فيلم هندي يصل إلىٰ قائمة العشرة الأوائل في بريطانيا. وتبع نجاح Dil Se نجاح Kuch Kuch

Hota Hai الذي اشتمل على مشاهد صورت في إسكتلندا «Planet Bollywood» في Marketing Week، لندن 18 آذار 1999، ص 35.

(47) يشرح محلل وسائل الإعلام الإعلامي جيريمي تانستول (Jeremy Tunstall): «تحتوي الإنكليزية تنوعاً أكبر من عبارات بليغة وكلمات بسيطة يمكن أن تختار منها (إذا قورنت بالفرنسة مثلاً) والنسخة الإنكليزية هي عادة أقصر من النسخة بأي لغة أخرىٰ» وللإنكليزية قواعد أبسط من أي لغة منتشرة، الإسبانية فيها 14 زمناً منفصلة مثلاً مقابل 6. ويقترح تانستول، «الإنكليزية لغة مناسبة جداً لنصوص كوميكية، وعناوين، جمل أولى طريفة، تمسك بالصورة، وتسجيل وترجمة وأغاني شعبية، إعلانات طرقية، مزاح عامل الموسيقى والأسطوانات، ومضات الأخبار، إعلانات مغناة». جيريمي تانستول:

«The Media Are American: Anglo-American Media in the World» (London, Constable, 1977), p. 128;

وكريستوفر كيندريس (Christopher Kendris)، «501 Spanish Verbs» 3rd ed. (Barron's, 1990) ص xx.

(48) تانستول، «The Media Are American»، ص 127.

(49) لقد سحرت كاليفورنيا وقدمت التسلية للمراقبين الأجانب؛ وأشار الصحافي الإيطالي لويجي بارزيني إلىٰ الولاية «عالم جديد نظيف حيث كل شيء سهل ومسموح، وحيث التقاليد المحرجة وأخطاء الماضي منسية، اللوح الفارغ الذي تبدأ بالكتابة عليه من جديد». وكتب كريستوفر ايشروود (Christopher Isherwood): «هناك في الخارج صباح المحيط الهادي الأبدي والكسول، تهرب الأيام إلىٰ شهور، والشهور إلىٰ سنين... قد يمضي المرء حياته... بين تثاؤبين... مستلقياً عارياً برونزياً علىٰ الرمال». كلا النصين مأخوذ من بيلز (Pells) ص 165 ـ 166 «Not Like US». وقد يكون من الممتع أن نرىٰ أن كامل مسلسل (Bay watch) يعطي السحر نفسه للمشاهدين الأجانب، وانتقل الإنتاج إلىٰ أستراليا كما كان بالأصل مقرّراً.

«Its Economy Ailing, Hawaii Hangs Some Hopes on Hollywood» (في نيويورك تايمز، 17 أيار، 1999) ص A1.

(50) انظر مثلاً، سي. ڤ. إي بيغسبي (C. W. E. Bigsby)، «Superculture: American Popular Culture and Europe,» (London: Elek, 1975) ص 12 ـ 13.

كوستي غليولا، (Costigliola)، «Awkward Dominion»، ص 167.

وبيلز، «Not Like US»، ص 163 ـ 168.

(51) مثلاً «My Cousin Vinny»، فيلم كوميدي 1995 حول محام غير مسجل بالاتحاد من بروكلن الذي يستخدم أذكياء الشارع ليدافع عن متهم بجريمة قتل في مدينة جنوبية يرئسها قاض متخرج من يل، كان هذا الفيلم ناجحاً جداً بالصين عندما سجل فيني المحامي البسيط ولكن الذكي بلهجة محلية والقاضي المتكبر بلغة المندرين الرسمية.

(52) في الفيلم القنبلة في الخيال العلمي في 1996، عيد الاستقلال، طائرة F-16 من القوىٰ الجوية في الولايات المتحدة تقصف سفناً حربية غريبة من السماء، وتنقذ النوع البشري.

ما هي فرصة وجود أي متحد أرضي؟ طبعاً، إن الصورة قريبة من القوة التي لا حدود لها أن ترد على النار: مثلاً: كثير من الصينيين يعتقدون بأمانة أنه مع التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة لا يمكن أن يكون قصف السفارة الصينية في بلغراد حادثاً عرضياً.

(53) في 1995 مثلاً سعت سفيرة الولايات المتحدة إلى إيطاليا (كلير بوث لوس) أن تمنع الفيلم Blackboard Jungle من مهرجان ڤينيسيا السينمائي لأنه يصوّر طيش وتقصير المراهقين في لندن (لكنها فشلت في مسعاها).

(54) «When Its Customers Fell Ill, a Master Marketer...»، نيويورك تايمز، 30 حزيران 1999، ص A1.

(55) برنارد بيلين، «The Origins of American Politics» ـ (Vintage Books, 1968)، فصل 1.

(56) «Net of Fame: Who Rules the Web? Pamel A. L.»

في وول ستريت جورنال 14/ 4/ 199 ص «The B-Movie Actress» A1.

(57) صرح جوزيف غوبلز في 1940، «يجب أن نعطي الفيلم الألماني واجباً ومهمة حتى يمكننا استخدامه في التغلب على العالم. وعندئذ فقط سنغلب أيضاً الفيلم الأمريكي». اقتباس من إيريك رينتشلر، .«The Ministry of Illusion: Nazi Cinema and Its After life» (Harvard University Press, 1996) ص 215.

جوزيف ستالين ذكر صراحة «إذا استطعت السيطرة على وسيلة الفيلم الأمريكي، فلن أحتاج إلى شيء آخر لأحول العالم بأجمعه إلى الشيوعية». اقتباس ترمبور «Death to Hollywood» ص 4. وحديثاً مدح الرئيس الصيني جيانغ زيمين فائدة الفيلم Titanic، بأنه ضربة في شباك التذاكر في الصين، واللجنة التنفيذية للحزب الشيوعي تعلن «دعونا لا نفترض أننا لا نستطيع التعلم من الرأسمالية»، الغارديان 27 نيسان 1998، ص 10.

(58) بالطبع، بدون وصول إلى وثائق ديزني الداخلية حول الموضوع، لا يمكننا أن نتأكّد تماماً بأن مولان قد أنتج لتطييب خاطر حكام الصين الذين أصابهم أذىٰ. ولكن هناك ترابطاً ما بين غضب بكين من كوندون واختيار ديزني موضوع فيلمه التالي.

(59) نيل م. روزينـدروف (Neal M. Rosendorf)، «A Study in International Character and Influence of Hollywood: The Life and Times of Samuel Bronston, Epic Film Producer». (Harvard University, 2000) أطروحة دكتوراه (فصل 6 ـ 9).

(60) الذي أعطى إنتاجات هوليوود مثل «Force 10 From Navaron» 1979 بطولة هاريسون فورد وروبرت شو، والذي صوّر بصورة غير صحيحة، اليوغسلاف الموالين للملكية، ومجموعات مقاومة الشيوعية (Chetnik)، كمتعاونين مع النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وهذا انعكاس لقائد الحزب السابق تيتو وحملات الدعاية الطويلة ضد منافسيه أثناء الحرب.

(61) جوزيف س. ناي الابن، «The Power we must not Squander»، في نيويورك تايمز 3 كانون ثاني 2000، ص 19. من أجل وصف كامل للقوة اللينة كمفهوم، انظر جوزيف ناي الابن،

«Bound to Lead: The changing Nature of American Power» (Basic Books, 1990)، ص 31 ـ 33 و 190 ـ 95.

(62) انـظـرْ مـثـلاً تـومـاس ل. فـريـدمـان، «The Lexus and the Olive Tree: Understanding Globalization» (Farrar, Straus, Giroux 1999)، فصل 10.

وفيه يكرر بحماسة، «Golden Arches Theory of Conflict Resolution» التي قالها أول مرة بتحفّظ نوعاً ما في 1996: ما من دولتين دخلتا الحرب لأن كلاهما كسبتا محلاً بترخيص مـاكـدونـالـدز. انـظـر أيـضـاً جـيـمـس واطـسـون (James Watson)، Golden Arches East: McDonald's in East Asia (Stanford University Press, 1997);

تـوم أوريـغـان (Tom O'Regan)، «Too Popular by Far: On Hollywood's International Reputation» (Continuum, vol. 5, No. 2, 1992).

بيلز (Pells) «Not Like US».

وريتشارد كويسيل (Richard Kuisel)، «Seducing the French: The Dilemma of Americanzation» (University of California, Press, 1993).

6

فيكتور ماير شونبرغر
Viktor Mayer -Schönberger
ديبورا هيرلي
Deborah Hurley

عولمة الاتصالات

لقد أصبحت «ثورة الاتصالات» عبارة تتردَّد في كل مكان. والإشارة إلىٰ قوتها كعامل عولمة شائعة إلىٰ حد الابتذال. ولكن هل ثَمَّةَ ثورة للاتصالات العالميَّة حقاً؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا وإلىٰ أي مدىٰ؟ بالنسبة للفيلسوف كارل بوبر Karl Popper، إن القدرة علىٰ الاتصال هي في أساس «تكوين الإنسان»(1). ليست الاتصالات الإنسانية أساسية فحسب، لكنها وفيرة أيضاً. فنحن نستطيع استخدام حواس متنوعة لتبادل أفكارنا في ما بيننا. وبمساعدة وسائل الاتصالات نستطيع أن نوسِّع مدىٰ الاتصال في المكان والزمان لنتبادل الأفكار عبر المسافات وخلال العصور. بهذا المعنى الواسع، وهو المعنى المقصود في هذا الفصل، ليست الاتصالات محددة بوسيلة خاصة أَو نوع خاص من التبادل الإنساني. فهي تشتمل علىٰ كل نقل للمعلومات سواء كانت هذه المعلومات محكية أَو مكتوبة أَو مرسومة أَو مؤداة، وسواء كانت منقولة بواسطة وسيلة مماثلة أَو رقمية، وسواء يجري بثها بأشكال تقليديَّة كالرسائل والكتب أَو بواسطة الكومبيوتر أَو الهاتف أَو أي جهاز اتصالات آخر.

كان اختراع الرسم والكتابة أَول أشكال هذه الاتصالات المتوسطة. وبرهنت على أنَّها وسائل قوية تجاوزت حدودنا الزمانية والمكانية. فسمي ظهور الكتاب «ثورة» كما سمي اختراع الراديو والتلفزيون[2]. وكان للوسائل الثلاثة آثار اجتماعيَّة عميقة تجاوزت الحدود القومية. وانتشرت ثورة الطباعة كالنار في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر. قبل الملوك وسيلة الاتصالات الجديدة بالقدر الذي حاولوا تنظيمها. وكانت الكتب بالنسبة لبنديكت آندرسون Benedict Anderson، سيما الصحف، شروطاً مسبقة لازمة لتوحيد الممالك وتأسيس دولة الأمة لأَنَّها تعطي الوسائل التي يتمكن المواطنون بواسطتها من التواصل وبذلك يطورون معنى للشعب والمجتمع[3]. وبصورة مماثلة، وُصف الراديو والتلفزيون بأَنَّهما أدوات لتأسيس «القرية العالميَّة» التي قال بها مارشال ماك لوهان Marshal McLuhan من خلال اتصالات لا تعيقها الحدود[4].

من منظور التطورات الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إنَّها مجرد رموز «لثورة اتصالات» أُخرىٰ تجعل تبادل الأَفكار والمعلومات عالمياً كما فعلت الكتب والراديو والتلفزيون واختراعات الاتصالات من قبل. لكن بعض الخصائص الجوهرية المعينة والفريدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تشير إلىٰ أن «ثورة الاتصالات» هذه مختلفة عن الثورات السابقة.

خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة

نركِّز في ما يلي علىٰ أربع من أهم الخصائص الفردية لشبكات المعلومات والاتصالات الجديدة.

ـ التحويل إلىٰ أرقام Digitalization

منذ الرسوم الأولىٰ علىٰ جدران الكهوف إلىٰ الكتب المطبوعة والسينما والهاتف والتلفزيون، كانت كل وسيلة معينة تعيق قناة الاتصال التي أوجدتها لنموذج معين ولنوع معين من الرسائل، فالرسوم تُرىٰ ولا تُسمع، والهاتف للحديث الذي لا يُرىٰ، والسينما لا يمكن الشعور بها. فهذا القصور الداخلي

أجبرنا علىٰ استخدام عدد من الوسائل المتنوعة لتناسب الأنواع المختلفة والكثيرة من الاتصالات الإنسانية.

التحويل إلىٰ أرقام يغير هذا. فتحويل المعلومات إلىٰ رموز ثنائية عالميَّة، يمكن لأي نوع من الاتصالات أن يُعالج من خلال الزمان والمكان بالوسيلة نفسها ويتم بثها من خلال البنية التحتية. فالنصوص والرسوم والصور والأصوات والخطاب وأنواع كثيرة أُخرىٰ من المعلومات عندما يتم نقلها إلىٰ رمز ثنائي تصبح قابلة للبث في شبكات رقمية. وحيث إن أنواعاً مختلفة من المعلومات يمكن أن تُرسل في الشبكة الواحدة ذاتها فإن كثيراً من استعمالات المعلومات والاتصالات المتميزة تقليديّاً تهاجر من الشبكات المكرسة لها إلىٰ هذه الشبكة العالميَّة، وهذا التطور يسمى «الالتقاء Convergence». إن هذه الشبكات الرقمية تقسم الأصناف التقليدية للشبكات: فواحد إلىٰ واحد (كالهاتف والرسالة)، وواحد إلىٰ كثيرين (التلفزيون). وبالنسبة لنيقولاس نيغروبونت Nicholas Negropoint إن التحول إلىٰ أرقام تطور أساسي حتى إنَّه سمىٰ كتابه «التكوين الرقمي»[5].

إن الرمز الرقمي العالمي أهم الخصائص الفردية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات «الجديدة». فهي تسمح ببناء شبكات، ليست مصمّمة لتدفق نوع معيَّن من المعلومات لكنها تبقى مفتوحة ومتكيفة مع أي استخدام ممكن في المستقبل. وما كان للتحول الرقمي أن يكون عملياً بدون تكنولوجيات معلوماتية قوية لنقل تدفقات المعلومات من وإلىٰ الرموز الرقمية. وحيث إن التحول الرقمي شرط مسبق نظرياً، فإن الزيادات الكبيرة في معالجة المعلومات هي الضرورة العملية لبناء شبكات للاتصالات موحدة ورقمية وشاملة.

معالجة المعلومات

إن التطور في استطاعة وقوة معالجة المعلومات منذ الأيام الأولىٰ للدارات المدمجة في الستينيَّات حتى القرن الحادي والعشرين لم يكن ينقصها

شيء لتكون مثيرة ومدهشة. ففي سنة 1965 نشر مهندس شاب، غوردن مور Gordon Moore، وهو الذي شارك في ما بعد بتأسيس شركة إنتيل INTEL، أكبر منتج في العالم للمعالجات، مقالة من أربع صفحات تنبأ فيها أن استطاعة المعالجات في المعلومات سوف تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً بينما تتناقص كلفة وقوة الاستهلاك بسرعة مماثلة(6). وسمي هذا «قانون مور» ولا يزال التنبؤ فيه صحيحاً. فاليوم أصبحت سرعة الكومبيوتر أكبر من سرعته في سنة 1965 بملايين المرات. وتنبأ الخبراء بأن سرعة وقوة المعالجة سوف تستمر تتضاعف على الأقل كل ثمانية عشر شهراً، حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعندئذ سيحل محل معالجة المعلومات بمفاتيح من السيليكون للتيار الكهربائي برمجيات بصرية أو حيوية، ولكن بحسب ما نعرفه اليوم سيبقى قانون مور صحيحاً، أو يتم تجاوزه بزيادات أكبر. تؤمن معالجة المعلومات القدرة على تحويل المعلومات الغزيرة إلى رموز رقمية ومن ثم تعاد إلى أشكال يستوعبها الإنسان، وبذلك يجعلها تُعالج وتنقل عبر شبكات رقمية. ويشجع على هذا التطور التقدم في التخزين والعرض. ففي الثمانينيّات كان القرص الصلب في كومبيوتر شخصي يخزن 20 مليوناً من حروف النص، وفي نهاية التسعينيّات خزّنت تلك الأقراص عشرين بليوناً من حروف النص بسعر مماثل.

عرض الموجة

يتعلق قانون مور Moor's Law بمعالجة المعطيات، تحويل أي نوع من المعلومات تقريباً إلى رمز ثنائي، وسهولة استخدامها وتخزينها وإرجاعها إلى نوع مماثل من تدفق المعلومات التي تستطيع حواسنا الإنسانية التقاطها. إن معالجة المعلومات بكفاءة في ملايين الكومبيوترات الشخصية أمر مفيد جداً. لكن ما يجعلها أكثر فائدة قدرتها على نقل المعلومات في كل الاتجاهات. إن نقل المعلومات المحمولة رقمياً في الشبكات، وهو المكمل اللازم لقوة المعالجة، حافظ على السرعة نفسها. وبالفعل، إن عرض موجة الشبكة ـ أي

كمية المعلومات التي يمكن نقلها في الشبكة ـ لا يتضاعف فحسب كل ثمانية عشر شهراً حسب نبوءة قانون مور لسرعة وقوة المعالجة، لكنها تصبح ثلاثة أمثال كل اثني عشر شهراً"[7]. إذن تزداد سرعة المعالجة أربعة أضعاف كل ثلاث سنوات، وتزداد سرعة البث (النقل) سبعاً وعشرين ضعفاً. ويتوقع الخبراء أن تستمر الزيادة السنوية في عرض الموجة ثلاثة أمثال في السنة خلال 25 سنة المقبلة علىٰ الأقل. وسمي هذا التنبؤ بقانون جيلدر Gilder's Law، وأعطي مركزاً مساوياً لقانون مور[8]. إن التخزين الرقمي رخيص جداً وعرض الموجة متوافر جداً مما حدا بصانع كبير للكومبيوترات أن يعلن في أوائل سنة 2000 أنَّه سيعطي كلاً من زبائنه، الذين يزيدون عن 30 مليوناً، تخزين قرص مجاني يبلغ 20 مليون حرف بواسطة مخدميه الذين يمكن الوصول إليهم عبر الإنترنت لاستخدام التخزين المؤقت، أو النِّظام الداعم، أو المشاركة بالمعلومات[9].

المعايير ولامركزية الهندسة

لقد أوجدت عالميَّة الرمز وقوة المعالجة ذات السرعة المتزايدة وعرض الشبكة التربة الخصبة للخاصة الرابعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فقد سمحت للمهمات المنطقية الرمزية لإرسال وتلقي المعلومات لأن تصبح جزءاً من البنية التحتية للاتصالات، الشبكات، نفسها. من الناحية التاريخية، بني كثير من شبكات الاتصال حول وحدات تنظيمية مركزية. فقد كُتبت الصحف وتفندت وطبعت في مكان واحد واعتمدت علىٰ شبكة توزيع محيطية. وتم التحكم بالهاتف من مفاتيح مركزية أَو إقليمية أَو محلية تملكها وتشغلها شركة الهاتف. والتلفزيون الأَرضي كان بالأصل ينتج ويبث من موقع واحد. وشبكات التلفزيون، مثل شبكة الهاتف، تديرها شركة التلفزيون، أَو شركاتها الفرعية وشركاؤها.

لقد تمَّ بناء أكثر الشبكات نجاحاً، الإنترنت، علىٰ نمط مختلف كلياً. فشبكة الإنترنت لامركزية بتعريفها علىٰ الأقل، وذلك بسبب المعايير واتفاقيات

الاتصالات التي تستخدمها. فقد بنيت علىٰ فَرَضية أن كافة عناصر الشبكة، مهما يكن من يملكها ويشغلها، سوف تعمل معاً لتقوم بوظائفها دون انقطاع. فإن أخفق أحد عناصر الإنترنت، فإن اتفاقيَّات الإنترنت مصممة لأن تجد طرقاً تدور حول العنصر المخفق وتعيد تدفق المعلومات بالدوران حول نقطة المشكلة. ولقد أصبح دمج هذا الدوران الذكي في الشبكة ممكناً بسبب قوة المعالجة المتوافرة لملايين المستخدمين، والزيادات في عرض الموجة الناتج عن التقدم في تكنولوجيا البث، خصوصاً، ولكن ليست محدودة بالألياف البصرية. من الناحية الفنية يتطلَّب تخفيف التحكم المركزي بشبكة الاتصالات، كما هو الحال بالإنترنت، إضافة وسائل عملية لتدير الشبكة نفسها وتعدل نفسها بحسب اتفاقيات الاتصالات لبناء الشبكات. الإنترنت مثال «حي» علىٰ أن تخفيف التحكم ليس مجدياً من الناحية الفنية فحسب، لكنه يعمل ويعمل بشكل جيد جداً. لكن تفويض التحكم إلىٰ عناصر الاتصالات في بنية الاتصالات يتطلَّب أن تستخدم هذه العناصر مقياساً عاماً للاتصالات. مثل هذه المقاييس العالميَّة والقوية للاتصالات، كمقاييس الإنترنت TCP/IP، كانت عملية في عمل الإنترنت. وغالباً ما يهمل في هذا المجال الجانب أن هذه المقاييس بما فيها TCP/IP قد نشأت خارج نطاق هيئة المقاييس التي تضعها الحكومات وتسيطر عليها، وتجاوزت الحدود القومية. خلافاً لمقاييس التواتر وقوابس الهاتف والتلفزيون، إن TCP/IP ليست محددة في نطاق أقاليم جغرافية خاصة أو لمجموعات دول[10]. لقد تبنَّاها العالم، ليس بالتصويت ضمن هيئة معايير ومقاييس رسمية، بل باختبار عملي من خلال ملايين المستخدمين للإنترنت.

سوف تؤكد هذه الإضافات علىٰ المقاييس حياة الإنترنت بصورة جيدة خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتسمح لبلايين العناصر الجديدة (أو العُقد) أن تُضاف إلىٰ الشبكة[11]. إن وضع المقاييس، من الرمز الثنائي إلىٰ مقاييس الإنترنت TCP/IP، خلق أيضاً فرصاً هائلة لاقتصاديات

المقياس لخلق وصنع عناصر البرمجيات اللينة والصلبة إضافة إلىٰ المحتوىٰ المعلوماتي المتوافر في الشبكة.

هذه الخصائص الأربعة المتضافرة ـ التحويل إلىٰ أرقام، وقوة المعالجة (قانون مور) وعرض موجة الشبكة (قانون جيلدر) وشبكات هندسة الاتصالات المعايرة عالمياً واللامركزية مثل TCP/IP ـ إذا أُخذت معاً فإنَّها تعطي شبكات المعلومات والاتصالات الرقمية الحالية شخصية تتفوق علىٰ كل التجديدات التكنولوجية السابقة. إذا كان يرمز للثورات بالتغيرات السريعة بالمقارنة مع التعديلات والإضافات التطورية، فإن التطور الحالي في مجال الاتصالات مؤهل لأن يكون «ثورة اتصالات» قوية بشكل خاص. خلافاً لتكنولوجيات الاتصالات السابقة، لا تضيف الشبكات الرقمية المدمجة إلىٰ «خلطة» الاتصالات الموجودة فحسب، لكنها تسبِّب أيضاً تحولاً كبيراً في تدفق الاتصالات من الشبكات «المكرسة» القديمة إلىٰ الشبكة العالميَّة الجديدة القائمة علىٰ معيار مقبول عالمياً. إن ربط الشبكات الرقمية سهل نسبياً بسبب رموزها العالميَّة. إن فوائد إضافة مستخدمين جدد عميقة (خارج هذه الشبكة تدعىٰ قانون ميتكالف)[12]. وبالتالي تأخذ الشبكة الرقمية شكل دافع ديناميكي داخلي نحو اتصالات عالميَّة.

كيف يمكن أن نقيس نمو الاتصالات العالميَّة ونتائجها؟ إن قياس الشبكات الرقمية واستخدامها بوسائل تقليدية يتضح أنَّه صعب بسبب الخصائص ذاتها التي بُنيت علىٰ أساسها الشبكات الجديدة بما فيها نقص الرقابة المركزية. إن أيَّة مجموعة من هذه الحقائق، إذن، يجب بالتعريف أن تبقى غير كاملة وتعتبر مع شيء من التحفظ. ولكن علىٰ الرغم من هذه الأخطاء، تقدم المعطيات المتوافرة لمحة جيدة عن اتساع وعرض ثورة الاتصالات العالميَّة الجديدة.

قياس ثورة الاتصالات العالميَّة

ثلاثة اعتبارات تقيس ثورة الاتصالات العالميَّة: مدىٰ الشبكة، وعمق المحتوىٰ، والأثر الاقتصادي. يقدم كل واحد من هؤلاء الثلاثة صورة فريدة للتطورات. فينظر مدىٰ الشبكة إلىٰ اتساع وتغير صورة الشبكة الرقمية. ويركز عمق المحتوىٰ علىٰ زيادة حجم المعلومات الممكن الوصول إليها في الشبكة. ويضيف الأثر الاقتصادي جانب الاقتصاد والأعمال علىٰ الصورة المتطورة.

مدىٰ الشبكة

تدفع شبكات الاتصالات الرقمية ثورة الاتصالات. وهي لا تأخذ مكان مثيلاتها فقط لكنها تسمح أيضاً باستمرار تكيفها مع التطور السريع الذي يحتاج إليه المستخدم.

كان التلفزيون يبث تقليدياً علىٰ أمواج الهواء، إشارة مماثلة مسيطر عليها مركزياً. ومكّنت الكابلات أقنية مماثلة كثيرة من الوصول إلىٰ البيوت. وغيّر مجيء الخدمات الرقمية في التسعينيَّات الإعداد المماثل بصورة أساسية. وتعطي الأقمار الصناعية التي تبث إلىٰ المنازل مباشرة DTH مئات من الأقنية التلفزيونية المرمَّزة رقمياً إلىٰ ملايين البيوت، ليس في العالم المتقدِّم فحسب، بل في الدّول النامية أيضاً وبنجاح مماثل، مثل جنوب شرق آسيا والهند والصين[13]. مثل هذه الأقمار الصناعية ـ وهي تبث من أراض غير حكومية إلىٰ ملايين المستقبِلات الصغيرة والرخيصة علىٰ أسطح المنازل وتغذي بيوت الأفراد ـ تخلق شبكات اتصالات رقمية دون أن يكون للحكومة سيطرة علىٰ البنية التحتية التقليديَّة.

تظهر إحصائيات اتحاد الاتصالات العالمي ITU غير المكتملة زيادة في أعداد مستقبِلات الأقمار الصناعية في العالم ثمانية أمثال، فزادت من 4,4 ملايين في سنة 1988 إلىٰ 33,4 مليوناً في سنة 1995[14]. وبينما يستمر النمو بخطواته، تنبأت دراسة حديثة بأن مشتركي التلفزيون عن طريق الأقمار الصناعية الرقمية

سوف يزيد عن عدد مشتركي الكابلات في الولايات المتحدة في سنة 2003[15]. وفي محاولة لمجاراة هذا التحول، تنشغل إيديولوجيَّة التلفزيون بالكابل برفع شبكاتها الخاصة من وضعية المثال المركزي إلىٰ شبكة كلها رقمية الألياف البصرية وتستخدم مقاييس شبكة الإنترنت TCP/IP.

وتغلَّبت الشبكات الرقمية علىٰ الهاتف الجوَّال أيضاً. فقد نجح GSM، وهو نظام اتصالات رقمي خليوي طُوِّر في أوروبا، نجاحاً كبيراً في جميع أنحاء العالم. تسمح بنية GSM لمشتركيها باستخدام هواتفهم في أكثر من ستين دولة وذلك «بالتجول» في شبكات محلية في الخارج، وتتضافر شبكات GSM لتشكل شبكة عالميَّة من الشبكات، وهي تؤمِّن اتصالات دون انقطاع عبر الحدود. ومن خلال شبكات رقمية خليوية اتسع الهاتف الجوَّال بشكل درامي من 4,2 ملايين مشترك في سنة 1988 إلىٰ 137 مليوناً في سنة 1996[16].

وازداد العدد الكلي للمشتركين في سنة 1999 إلىٰ 400 مليون. ويتوقع أن يصل هذا الرقم إلىٰ بليون في سنة 2004 متجاوزاً بذلك عدد مشتركي خطوط الهاتف الثابت[17]. في بعض الأقاليم، مثلاً إسكندينافيا، وصل استخدام الهاتف الجوَّال إلىٰ 10٪ بالنسبة لمجموعات أعمار معينة، مع وجود كثير من الناس يملكون ويستعملون أكثر من هاتف خلوي[18].

ليس نجاح الهاتف الجوَّال مقتصراً علىٰ الدّول الصناعية، فنمور جنوب آسيا والدّول النامية وحتى الدّول المحافظة كالسعودية خصت رواج الهاتف الجوَّال برعاية كاملة[19]. يمتاز الانتقال إلىٰ شبكة الهاتف الجوَّال الرقمية بعدد من الفوائد لهذه البلاد. إنَّها توفر عليهم العملية المكلفة المتعبة في حفر الأرض وتمديد الخطوط. وتسمح لهم ببناء شبكاتهم بشكل متزايد للتعامل سريعاً مع الطلب المتنامي بسرعة. وتدخُل المنافسة في أسواق كانت حكراً لمراكز تسيطر عليها الدّولة. إضافة إلىٰ ذلك، تمكَّنت دولة مثل بنغلاديش من خلق نافذة

اقتصاديَّة ناجحة لمشتركي الهاتف الجوَّال الذين يؤجرون خطوطهم للآخرين كي يستعملوها[20].

بواسطة هاتف GSM ليس المشتركون محددين بالاتصال الصوتي. فمن خلال لوحة المفاتيح يستطيعون إدخال نصوص رسائل قصيرة SMS وإرسالها إلىٰ مشتركين آخرين. وهذه الرسائل SMS ناجحة جداً. يرسل شخص من كل أربعة أشخاص يستخدمون الهاتف الجوال في هولندا بصورة نظامية ويستقبل نصوصاً بواسطة الهاتف الجوال، والأعداد في إسكندينافيا وألمانيا قريبة من هذه الأعداد. وبحسب تقديرات حديثة يُرسل نحو مليون رسالة تقريباً في الشهر في البلاد الناطقة بالألمانية وحدها[21]. وبصورة مماثلة يستطيع مستخدمو الهاتف الخلوي في اليابان إرسال رسومات صغيرة وصوراً محوَّلة رقمياً إلىٰ بعضهم بعضاً ـ بصورة متزايدة ـ ليس بين الأجيال الشابة فقط لكنها تمثِّل الحالة الكونية للشبكات الرقمية، كما تمثِّل الحقيقة أن كل المعلومات يمكن بثُّها من خلال الهاتف الخلوي عندما تتحوَّل المعلومات إلىٰ أرقام[22]. ثمة إضافات أُخرىٰ علىٰ مقاييس الهاتف الخلوي، مثل اتفاقية استعمال اللاسلكي WAP التي يستطيع بموجبها مشتركو الهاتف الخلوي الوصول إلىٰ بريدهم الإلكتروني أو الدخول إلىٰ الشبكة العالميَّة من خلال هواتفهم الجوَّالة. تقدر شبكات الهاتف الخلوي، مثل نوكيا Nokia، أنَّه في سنة 2003 ستتولَّد دخول الخلوي بالكامل تقريباً بالوصول إلىٰ المعلومات الرقمية وتتنبأ أن هاتف الخلوي الصوتي، يخفض إلىٰ وظيفة مرادفة، قد يصبح مجاناً تماماً. في ذلك الحين، ستصبح الشبكات الرقمية للاتصالات الجوَّالة مندمجة تماماً بالإنترنت.

إن الإنترنت طبعاً ليست شبكة واحدة لكنها تشتمل علىٰ كل الشبكات الرقمية المتضافرة والقائمة علىٰ أساس القياس TCP/IP لبث المعلومات إلىٰ

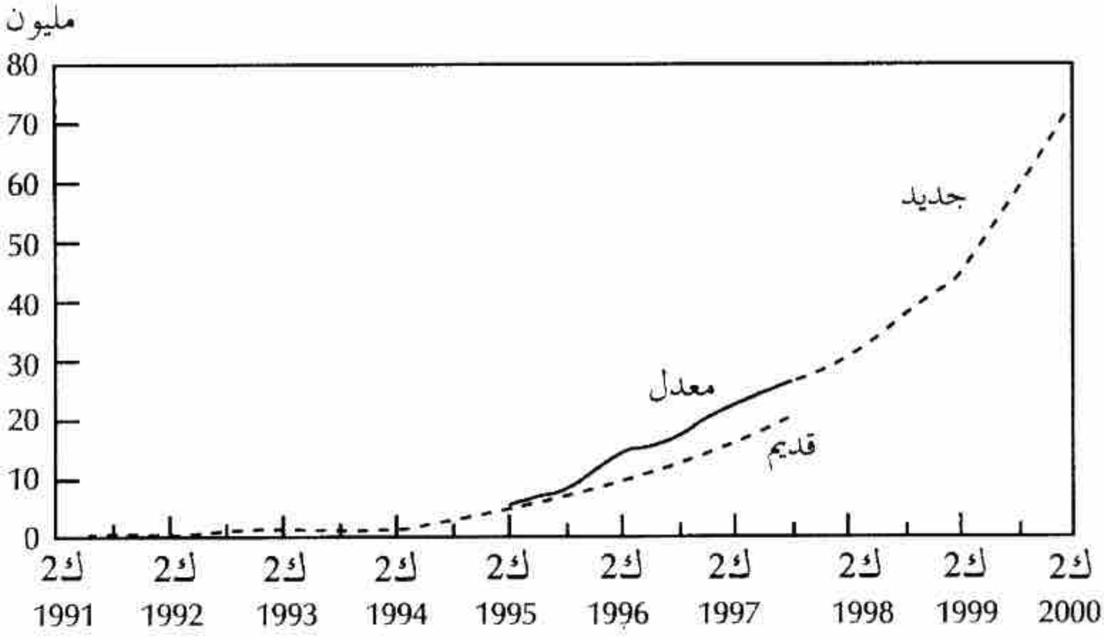
عناوين مخزنة مسبقاً packet-switched. فبالإشارة إلىٰ الإنترنت، إذن، إنَّها تشمل كل البنية التحتية لهذه الشبكات المتصلة في ما بينها، إنَّها حقاً «شبكة الشبكات، وواحدة، كما تبين شبكات الهاتف الخلوي، والتي سوف تنمو سريعاً لتشمل كل «الشبكات الثانوية» الرقمية. لم يكن نمو الإنترنت خلال العقود الماضية شيئاً أقل من ظاهرة. فعدد مضيفي الإنترنت، أي العقد في الشبكة العالميَّة، قد ازداد من عشرة ملايين في سنة 1996 إلىٰ ما يزيد علىٰ 70 مليوناً في نهاية الألفية (الشكل 6 ـ 1).

بينما لا توجد أرقام ثابتة، يقدر الخبراء أن أكثر من 200 مليون شخص تم وصلهم بالإنترنت من أنحاء العالم في أيلول 1999، وهذا الرقم ينمو بسرعة[23]. حدثت موجة الإنترنت علىٰ الرغم من التكاليف العالية نسبياً اللازمة للمعلومات الصلبة، وخاصة للكومبيوترات الشخصية. وتقديم الكومبيوترات الشخصية المعدة إعداداً كاملاً بسعر لا يتجاوز 1000 دولار. قد فتح الإنترنت لطبقات جديدة كاملة من المستخدمين بمن فيهم أصحاب الدخل المنخفض في البلاد المتقدمة ومن مستخدمين في الدّول النامية. وإدماج وصل الإنترنت بالهواتف الخلوية كما وعدت اتفاقية WAP، والأجهزة الرخيصة الأُخرىٰ سوف تؤدي إلىٰ وصول عدد كبير من الناس الإضافيين سيما في الدّول النامية إلىٰ الإنترنت.

تقدم شبكة الشبكات الرقمية هذه غِنى الوسائل الإعلامية مفتوحة الطرف. لقد شجعت الشبكة العالميَّة بلا شك طلب المستخدم، وذلك بتوحيدها تيارات معلومات واتصالات كثيرة وحدة كاملة. وكان الموردون لأقسام من البُنى التحتية للإنترنت منشغلين بإضافة عرض الموجة للشبكة والتي استخدمها المستخدمون فوراً بالانفتاح علىٰ مزيد من الوسائل الغنية بالعطاءات المعلوماتية. ولتلبية الطلب وضع أكثر من 4000 ميل من كوابل الألياف البصرية في اليوم الواحد في الولايات المتحدة وحدها في سنة 1999[24].

الشكل 6 ـ 1

مسح عدد مضيفي الإنترنت Internet Donain Survey Host Count



المصدر: Internet Software Consortium (www.isc.org).

كانت الإنترنت تعتبر في البداية ظاهرة خاصة بالبلاد المتقدمة، لكن الآن ضمتها بلاد نامية كثيرة وعدد من الاقتصاديات الانتقالية أيضاً. وللتأكّد لا تزال خريطة العالم لمضيفي الإنترنت تكشف عن اللامساواة في الوصول إلىٰ المعلومات. لكنها ترى أيضاً أنّها في بداية القرن الحادي والعشرين، قد تحوَّلت الإنترنت حقاً لتكون شبكة معلومات واتصالات عالميَّة.

إن البُعد العالمي للإنترنت قد عمَّقته ودعمته سمة فريدة أُخرىٰ للشبكة هي كلفتها وفواتيرها. فمنذ بداياتها، كان سير الإنترنت تحسب تكاليفه إما برسوم صريحة أَو مبنية علىٰ الزمن والحجم. لم تكن المسافة أبداً عاملاً في بنية الكلفة. وبالتالي، ينسىٰ المستخدمون الموقع الفعلي لشريك اتصالهم أَو مصدر المعلومات. بالنسبة إليهم، لا يهم إن كانت المسافة 100 ياردة أَو 1000 ميل،

ولأن، خلافاً للهاتف، المسافة ليست عامل كلفة، لا يتمتع الموردون للمعلومات ولا شركاء الاتصالات بأية ميزة علىٰ الآخرين الموجودين بعيداً جداً. ولذا فإن التوجه العالمي لشركاء الاتصالات علىٰ الإنترنت أمر طبيعي.

عمق المحتوىٰ

يمثِّل اتساع الشبكات نمواً في البنية التحتية التي تقوم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة عليها، لكن النمو امتد إلىٰ المعلومات المتوفرة علىٰ الخط، أي المحتوىٰ أيضاً. لقد مكَّنت بنية الشبكة العالميَّة المعلومات من أنواع مختلفة وأماكن ومحتويات، من الارتباط معاً لخلق شبكة هي بمجملها ـ لأنَّها روابط دمج ـ أكبر من أجزائها. وتزايد عدد المواقع في الشبكة بخطىٰ أكثر تعثراً من تطور الإنترنت. ففي حزيران 1993 كان علىٰ الخط 130 موقعاً فقط. وبعد ثلاث سنوات ونصف فقط استطاع مستخدمو الإنترنت الوصول إلىٰ ما يزيد علىٰ 650000 موقع[25]. وفضلاً عن ذلك، بينما يستمر النمو الكلي لسير المعطيات في الشبكات الرقمية علىٰ خطوته ـ وهناك كل الإشارات بأنَّه سوف يستمر ـ فإنَّه تجاوز سير الصوت علىٰ شبكات الاتصالات البعيدة العالميَّة في سنة 1998 وسوف يغطي عليه قرابة سنة 2007[26].

إن اتساع وعمق المحتوىٰ المعلوماتي المتوفر علىٰ الخط والقدرات اللانهائية للاتصال عالمياً، قد شجع المستخدمين علىٰ تمضية وقت أكثر وأكثر علىٰ الشبكة. ففي سنة 1999 كان متوسط الوقت الذي أمضاه المستخدم الأمريكي للإنترنت علىٰ الخط 12,1 ساعة في الأسبوع[27]. وأظهرت دراسة في سنة 1999 أجرتها مؤسَّسة Kaiser Family Foundation أن استخدام الإنترنت قد يحل محل مشاهدة التلفزيون في ما بين الأطفال[28]. إن هذه التغيرات في استخدام الوسائل، يحدوها عمق المحتوىٰ المتوفر في الشبكة، لها آثار كبيرة تشمل الآثار الاقتصاديَّة.

الأثر الاقتصادي

إن البُعد الثالث لتقييم التغيرات الجذرية التي تسبّبها ثورة الاتصالات الحالية تقدمه المعطيات الاقتصاديّة والأعمال المتوافرة.

لقد جعلت الشبكات الرقمية سوق الاتصالات البعيدة ينمو إلىٰ 600 بليون دولار في سنة 1995[29]. وليس السوق كبيراً فقط، ولكنه ينمو بمعدل يفوق معدل النمو الاقتصادي أيضاً ـ 8٪ من 1990 إلىٰ 1995 ـ وإن كان هذا الرقم لا يزال يشمل شبكات قديمة تعيق النمو[30]. وفضلاً عن ذلك، إن استطاعة هذه الشبكات الرقمية علىٰ دمج الذكاء الجاري في بنياتها قد مكّنت عاملي الاتصالات البعيدة من ملاءمة هذا النمو بعدد أقل من العاملين[31]. وعلىٰ الرغم من الاستثمارات المالية الكبيرة للبُنى التحتية الرقمية، لذلك حلّقت أرباح الاتصالات البعيدة ـ وأسعار الأسهم ـ عالياً جداً.

إن الأرقام الكبيرة لموردي البنية التحتيَّة تبدو باهتة عند مقارنتها بأرقام موردي المحتوىٰ علىٰ الشبكات الرقمية. إن عطاءات الإنترنت العامّة الأولية IPOs دفعت سوق الأسهم إلىٰ ارتفاعات جديدة. فقد كسب الأوائل مثل آمازون Amazon، أو إيبي Ebay، أو يتويز Etoys، أو فري تريد Free trade، خانة رقمية أو خانتان، بليون دولار تقييمات السوق، متجاوزين بذلك أسماء تجاريَّة عالميَّة مؤسّسة منذ زمن طويل[32]. فقد أنتجت صناعة التجارة الإلكترونية هذه دخلاً يقدَّر بثلاثين بليون دولار في الولايات المتحدة وحدها في سنة 1999[33]. وهذا الرقم يجب أن يزداد بسرعة. «فالعيش علىٰ الخط» في العالم الواقعي الذي صنعه موردو المحتوىٰ المعلوماتي العالمي هو طبيعي الآن بالنسبة للبالغين الشباب. وجد مسح فورستر ريسيرتش Forrester Research لسنة 2000 أن 34٪ من محلات المراهقين في الولايات المتحدة علىٰ الخط[34]. وبعد اعترافها بتصاعد اقتصاد المعلومات القائم علىٰ ثورة المعلومات العالميَّة، منحت مجلة التايم أعلىٰ أكاليلها لجيف بيزوس Jeff Bezos من شركة آمازون باختياره «كرجل

السنة»[35]. إضافة إلىٰ ذلك، لقد بدأت الشركات الموجودة في أنحاء العالم بإعادة تنظيم نفسها علىٰ خط الحدود الرقمية الجديد. وتحدث الآن اندماجات من الصغير إلىٰ العملاق ـ مثال AOL مع Time Warner ـ لتوحيد الشبكات والمحتوىٰ أفقياً وعمودياً.

لقد تحولت الشبكات الرقمية ببنيتها التحتية للاتصالات ومحتواها الغني والمرن إلىٰ مصادر هامَّة للنمو الاقتصادي، فقد زادت القيمة المضافة للعامل في الصناعات المولِّدة لضريبة الدخل IT في الولايات المتحدة بمعدل سنوي قدره 10,4٪ في التسعينيَّات أعلىٰ من بقية الدّولة. ويقدّر بعض الخبراء أن نحو ثلث النمو السنوي الكامل في الولايات المتحدة نتج عن التوسع الكبير في «اقتصاد المعلومات»[36].

إن اتساع مدى الشبكة الضخم، والزيادة الكبيرة في اتساع وعمق المحتوىٰ الذي يمكن الوصول إليه، والنمو الاقتصادي المدهش والالتقاء تقدم ثلاثة أنواع مختلفة من المؤشّرات التي يُقاس بها الصعود الفريد بالشبكات الرقمية العالميَّة. بينما يتطلَّب أي تقييم دقيق لثورة المعلومات من حيث المسافة الزمنية وأدوات القياس المناسبة للبُنى التحتية اللامركزيَّة، فإن أهميتها ككل لا تحتاج إلىٰ أي سؤال.

النتائج

إن نتائج ثورة الاتصالات هذه عميقة بقدر ما هي معقَّدة. وسوف تشعر جميع المجتمعات المتأثِّرة ببعض أهم هذه النتائج، مع حكومات مجبرة علىٰ التفاعل معها. وهي تراوح من الاعتماد علىٰ البُنى التحتيَّة للشبكة من أجل النمو الاجتماعي والرفاه إلىٰ التغيرات في النِّظام الاقتصادي العالمي، ومن نتائج للحكم المحلي إلىٰ تحولات القوىٰ الكامنة في الشؤون العالميَّة.

الاعتماد علىٰ الشبكة

حيث إن الشبكات الرقمية تأخذ دوراً بارزاً بصورة متزايدة في حياتنا

اليومية، من العمل إلىٰ المتعة، فإن مجتمعاتنا ككل سوف تصبح أكثر اعتماداً علىٰ الشبكة وعملها وسلامتها. إن انهيار أربانيت ARPANET في سنة 1980، وتشرب الأمة لنظام التحويل AT & T في سنة 1990، والفوضى العالميَّة التي سبَّبها ڤيروس I Love you في ربيع سنة 2000 تقدم لمحات باكرة عن المدىٰ الذي أَصبحنا فيه معتمدين[37]. وحتى تزداد الأمور سوءاً، إن الزيادة في الاعتماد سوف تتصادف مع زيادة الضعف لأن مقاييس الشبكة قوية ولامركزية بقدر ما هي غير آمنة ومفتوحة. ولمواجهة عدم الأمان هذا، سوف يتوجب علىٰ صانعي السياسة أن ينسِّقوا الجهود محلياً وعلىٰ النطاق العالمي، فيزيدون سياساتهم بإضافات تكنولوجية مثل الترميز والتواقيع الرقمية.

وعلىٰ الرغم من هذه الإصلاحات التكنولوجية، فإن الانفتاح الأساسي للشبكات سوف يتركها عرضة للهجوم نوعاً ما. إن نصاً بسيطاً لهيكل تنظيمي لاستخدام أدوات تضيف أمناً للشبكة لن يكون كافياً. إن خبراء حماية البنية التحتية والوقاية من الكوارث وفرض القانون يجب عليهم تفهم المآزق. وقد يكون أكثر المشاهد خطراً أن يستخدم أحد المستأجرين خيطاً كاملاً من فتحات الأمان المعروفة قليلاً ليطرح الأجزاء الرئيسيَّة للشبكة أرضاً بتأثير حجر الدومينو الذي لن يتوقف عند الحدود.

التقارب والتعديل الجماعي

يربط الكثيرون الإنترنت بالعولمة، وخاصة في قطاع الأعمال، لا شك في أن الشبكات العالميَّة تكمل التجارة العالميَّة والعولمة الاقتصاديَّة إذ إنَّها تخفض من تكاليف العمليات عبر الحدود وذلك في الدعاية والتسويق والطلب. سوف تلقى العولمة انتعاشاً كبيراً من الإنترنت عندما يصبح جزء كبير من المعلومات المتاجر بها عالمياً يوزَّع في الشبكات.

توجد ناحية ثانية اقتصاديَّة هامَّة للشبكات الرقمية. فهي تقدِّم الإطار لتحريك الاقتصاد من الإنتاج الجمعي إلىٰ إنتاج مرن وتعديل جماعي. يجسِّد

الإنتاجَ الجمعي تأكيدُ هنري فورد Henry Ford بأنّ الزبائن يستطيعون أن يحصلوا على السيارة T في أي لون يشاؤون ما دامت السيارة سوداء، يعتمد ذلك على طلب المتنبئ، وإنتاج مخزون بناء على النبوءة ومن ثم استخدام الإعلان ليشجع الطلب على المنتجات. ويصبح معظم الإنتاج ممكناً جزئياً بقدرة المنتجين على إذاعة معلوماتهم التسويقيَّة على عدد كبير من الزبائن القادرين. لقد تم استخدام الوسائل الموجودة بصورة ناجحة لهذا الغرض.

تسمح الشبكات الرقمية بنموذج مختلف للإنتاج، وهو على الأقل نظرياً، أكثر جدوى. فباستخدام مقدرات الشبكات للاتصالات من جهتين، يستطيع المنتجون أن يسألوا الزبائن قبل البدء بالإنتاج. ثم ينتجون بشكل مثالي ما طلبه الزبائن فقط. وهذا التعديل الجماعي مفهوم روّج له ستان ديڤيس Stan Davis في سنة 1987، وهذَّبه نظرياً جوزيف باين Joseph Pine، هو الآن استراتيجية في مقدمة الاقتصاد الجديد[38]. إن المعلومات الماديَّة من الزبون التي تقود إلى تعديل الإنتاج تحل محل تدفق المعلومات الكثيرة من المنتجين إلى الزبائن. وجعلت من الممكن لشبكات كومبيوتر كبيرة مثل ديل Dell أو آبل Apple أن تعرض كومبيوتراتها (بناء على الطلب) في مواقعها، وبذلك تخفض مخزونها إلى حدّ قليل يكفي عمل يومين فقط، كسب في المردود كبير بفرض تخفيض الموجودات إلى حد كبير في قطاع الكومبيوتر. لكن التعديل الجماعي ليس محدداً بقطاع التصنيع، فهو تقريباً خيار طبيعي لقطاعات الخدمات المتعلّق بالمعلومات ووسائل الإعلام. تنبأت أول التسعينيّات بعالم فيه 500 قناة تلفزيونية. ولقد أظهر نجاح الشبكة العالميَّة أن 500 قناة لا تكفي اليوم ولكن الأجدى تيار واحد للمعلومات معدل بصورة عالية لكل مستخدم، «قناة لكل مستخدم».

إن إعادة بناء أشكال الأَعمال الهامَّة في اقتصاد الشبكات الجديد تضع قضايا سياسيَّة كثيرة وجديدة ومعقَّدة وتشمل السرِّيَّة والملكية الفكرية لأن القدرة على التحكّم بالمعلومات واستخدامها تصبح المصدر للثروة.

مجتمعات عملية

إن مدىٰ الشبكات العالميَّة، ومعايير تشكيل المحتوىٰ علىٰ مستوىٰ العالم، وزيادات جذرية مستمرة فعرض الموجة سوف تخلق خبرة معلوماتية في كل مكان لعدد متزايد من المستخدمين. وطريقة تسعير الإنترنت بإهمالها للمسافة سوف تسهل هذا التطور أيضاً. ومع تحول «اقتصاد المعلومات» من تسليم السلع الحقيقيَّة إلىٰ تسليم المعلومات عبر الشبكات، فسوف تصبح قضايا إعاقة الأعمال التجارية الإلكترونية، بسبب البُنى التحتيَّة لتوزيع المنتج، أقل أهمية. لن تكون «المسافات» في الشبكات الرقمية مسافات مادية لكنها عنق الزجاجة في عرض الموجة وسرعة المعالجة. وسوف يمارس الناس الجوار والمسافة كالفرق بين مصدر معلومات سريع مرتبط بشبكة ذات موجة عريضة ومصدر صغير مرتبط بشبكة بطيئة لا يعتمد عليه.

تعتمد صناعة السياسة التقليديَّة، علىٰ الأقل بصورة جزئية، علىٰ المفهوم أن الدّول تربط الناس معاً علىٰ أساس الجوار الجغرافي. فيفترض كامل النِّظام القانوني في العالم تقريباً مفهوم الموقع الحاسم. وللأحكام حدود أرضية والناس ملزمون بها ضمن هذه الحدود. لكن مستخدمي الشبكات الرقمية العالميَّة لم يعودوا يمارسون الحدود الجغرافية[(39)]. وبدلاً منها سيمارسون بشكل أكبر وأكبر حدوداً تقرِّرها المجتمعات بنفسها، يخلقها المستخدمون الذين يشتركون في اهتمامات وأهداف واحدة. هذه «المجتمعات العملية»، وأصبحت التسمية مشهورة بواسطة عالِم الإنترنت هوارد رينغولد Howard Rheingold في سنة 1963، ليست مرتبطة معاً بجوار جغرافي بل بقِيَم وأهداف أو خبرات مشتركة[(40)]. والأكثر من ذلك، يستطيع المرء أن يكون جزءاً واحداً من مجتمع فيزيائي واحد في جميع الحالات، لكنه لا توجد قيود مماثلة في المجتمعات العملية. وهكذا فإن ترك مجتمع فيزيائي هو عكس الخروج من مجتمع عملي في معظم الحالات لأن هذا الخروج لا يكلِّف الفرد إلاَّ القليل.

إن الحكم القائم علىٰ أساس جوار جغرافي وموقع جغرافي وعضوية حصرية للمجتمعات الفيزيائية سيتحداه بصورة أساسية قدوم مجتمعات عملية كثيرة لا تقوم علىٰ الجوار. لقد اقتُرح عدد من نماذج الحكم في هذه الأرضية الجديدة من القانون العالمي إلىٰ الحكم الذاتي لمجتمع ما ولكن كيف، وإلىٰ أي مدىٰ يمكن أن تختلط هذه المفاهيم مع نظام الحكم المسيطر القائم علىٰ الدّولة. يبقى أن نرى.

التقسيم الرقمي

تتحوّل الشبكات الرقمية تحولاً سريعاً إلىٰ أدوات قوّة. وسوف يكون الوصول إلىٰ الشبكات هو المفتاح للعب دور في الاقتصاد الجديد. فالإنطلاقات التكنولوجية مثلاً في الاتصالات اللاسلكية، وقانون مور قد تسمح للمجتمعات ذات الوصول المحدود إلىٰ الشبكات حالياً بقدرات تمكّنها بالقفز كالضفدع لدخول عصر المعلومات. وفي الوقت نفسه، ليس الوصول إلىٰ الشبكات مثل الإنترنت معتمداً علىٰ البنية التحتية التكنولوجية فقط، فإن الناس الراغبين بالوصول إلىٰ الشبكة يحتاجون إلىٰ معرفة كيف يبحرون ويكتشفون موقعاً لا يزال متعلّقاً بالنص الإنكليزي بشكل موسّع، بغضّ النظر عن السهولة التي ستصبح عليها أجهزة الوصول إلىٰ المعلومات. ويتنبأ البعض أن هذه الفجوة الثقافيّة سوف تمنع نسبة عالية من سكان العالم، وخاصّة غير القادرين اجتماعياً، من كامل مزايا الشبكة، وبالنتيجة عزلة أكبر. والتغلب علىٰ هذه التحديات يتضمن في مثل هذا التحليل لمجتمع ذي طبقتين سوف يضع قضية حكم خطيرة أُخرىٰ.

بينما لا تكون الشبكات الرقمية العالميّة القوة الوحيدة أَو الأُولىٰ للعولمة، فإنّها ترتبط ارتباطاً وديّاً بالتحرّك نحو العولمة، وذلك عن طريق وضع الوقود فيها وأخذ الوقود منها. وبذلك تكون النتائج الاجتماعيّة عميقة: اعتماد علىٰ الشبكة، والانتقال من الإنتاج الجمعي إلىٰ تعديل جماعي، والمجتمعات

العملية، وسقوط أهمية الجوار الجغرافي كعنصر للتعريف، وكذلك الأضرار الممكنة للتقسيم الرقمي الاجتماعي والعالمي يمثِّل أربعة مناطق لتحدي الحكم في القرن الحادي والعشرين.

ملاحظات

(1) كارل بوبر (Karl Popper)، «Alles Leben ist Problem losën»، ص 22 (Riper 1994).

(2) إليزابيت اينشتاين (Elizabeth Einstein)، «The Printing Revolution in Early Modern Europe»، (Canto, 1983).

(3) بينيديكت أندرسون (Benedict Anderson)، «Imagined Communities»، (London: Verso, 1983).

(4) مارشال ماكلوهان (Marchal Mcluhan)، «Understanding Media»، (McGrow-Hill, 1964).

(5) نيقولاس ينغروبونت (Nicholas Negroponte)، «Being Digital»، (Knopf, 1995).

(6) غوردن مور (Godon Moore)، «Gramming More Components Onto Interated Circuits»، (Electronics Series (1965)).

(7) جورج جيلدر (George Gilder)، «Fibers keeps its Promise»، (Forbes ASAP, April) 7, 1997، ص 90 _ 94.

(8) فيليبس إيفانز، توماس ورستر philips Evans, Thomas Wurster، «Blown To Bits» (Harvard Business School Press, 1999)، ص 14.

(9) www.apple.com، 4 كانون ثاني/ 2000، «Apple Computer Announces Internet Strategy».

(10) حتى مقياس DVD العالمي يتضمن «رمزاً إقليمياً جغرافياً يمنع DVD الأمريكية من العمل على أجهزة DVD أوروبية وذلك لأسباب حقوق التأليف».

(11) (RTC 24600) كانون الأول 1998، Internet Protocol version 6 (Ipv6) specification, IP version 6 Addressing Architecture، وكذلك (RTC 2373) تموز 1998.

(12) Metcalf أحد البروتوكولات Ethernet، الذي جعل من الممكن التوجه نحو الشبكات؛ و«قانونه» هو أن قيمة الشبكة تظهر بتربيع عدد المشتركين. راجع عموماً (روبرت متكالفس) (ORobert Metcalfs) «Packet Communication», (Thomson, 1996).

(13) لا ينحصر النجاح بالأمم الآسيوية، لكنه يمتد مثلاً إلى دول الشرق الأوسط. في سنة 1995 كان لدى الجزائر مستقبلات القمر الصناعي المباشر إلى المنازل (DTH) قرابة (600,000) وهذا أكبر من العدد في إيطاليا (479000). اتحاد الاتصالات البعيدة العالميَّة، «World Telecommunication Indicators Database» 4th ed. (Geneva).

(14) «World Telecommunications Indicators Database, ITU»، طبعة رابعة.

(15) «Digital DTH Subscribers to Outnumber Digital Cable Subscribers through 2003» according to «Cahners In-Start Group» (Business Wire, October 19, 1999, online, Lexis Nexis Academic Universe, August 16, 2000)Û

(16) ITU، World Telecommunications Indicators Database, 4th ed. .

(17) «The World in Your Pocket»، (Economist، 9 تشرين الأول 1999). Telecommunications Survey, Page 4 .

(18) «Cutting the Cord»، (Economist) تشرين أول 18 ـ 1999 Telecommunications Survey, P. 6Û

(19) أضافت كوريا الجنوبية مليون مشترك جوال في سنة 1997 وحدها. «Testing Time for the Tigers» Economist 31 تشرين أول 1998. في إسرائيل 28 هاتفاً جوّالاً لكل 100 شخص، وهي نسبة تزيد علىٰ النسبة في الدانمارك، وفي لبنان 16 مشتركاً خلوياً لكل 100 شخص وهي نفس النسبة في بريطانيا «A Toy for Middle Eastern Time»، (Economist) 10 نيسان 1999 ص 45.

(20) (Economist 9 تشرين أول 1999) «Survey Telecommunications» «At the Back Beyond ص 18.

(21) 20 كانون أول 1999 «Das Handy als Brieftäger», ORFON, انظر أيضاً «In Search of Smart Phones», Economist 9 تشرين أول/ 1999 ص 12 و16 «Survey Telecommunications»

(22) «The World in Your Pocket»، ص 5.

(23) الإحصائيات الموجودة علىٰ الموقع www.nua.ie. (15 آب 2000).

(24) إيفانز وورستر «Blown to Bits» wired 8.04 ص 14؛ وص 82 تقارير بموجب دراسة شركة KMI، «نواقل الاتصالات البعيدة في شمال أمريكا سوف تركب 6,8 ملايين ميل من الألياف البصرية في سنة 2000، أربعة أمثال ما رُكِّب في 1997.

(25) [15 آب 2000] www.mit.edu/people/mkgray/net/internet-growth sumary.html .

(26) فيليب ماتوني (Philip Mutooni) وديفيد تينن هاوس (David Tennenhouse)، «Modeling the Communication Network's Transition to a data-centric Model» قدمت في مؤتمر حول تأثير الإنترنت علىٰ سياسة الاتصالات. Harvard Information Infrastructure Project, Harvard University, 1997.

(27) Intelliquest Survey at WWW-intelliquest.com/press/release78.asp-27.

(28) «Kids and Media at the New Milleninnium, The Kaiser Family Foundation» (شهر تشرين الثاني 1999).

(29) World Telecommunications Indicators Database (ITU) .

(30) نفس المصدر.

(31) مثلاً، العاملون بدوام كامل في الاتصالات البعيدة في المملكة المتحدة تناقصوا من 244000 في 1988 إلىٰ 141000 في 1996؛ في الولايات المتحدة من 901000 في 1988

إلىٰ 897000 في 1996؛ وفي اليابان من 286000 في 1988 إلىٰ 213000 في 1996؛ وفي ألمانيا من 23000 في 1993 (بعد توحيد ألمانيا) إلىٰ 214000 في 1996.
(ITU) طبعة 4 World Telecommunications Indicators databse.

(32) Priceline.com، موقع حجز تذاكر الطائرات وغرف الفنادق من بين سلع أُخرىٰ، كانت قيمة السوق لديها بعد IPO فاقت ثلاث شركات طيران في الولايات المتحدة مأخوذة معاً.

(33) «Post-Holiday Survey Uncovers Where Online Shoupers Spent Their Money», Ernst & Young press release, 3 كانون ثاني 2000.

(34) «Young Net Shoppers Soar Ahead of Online Adults» according to Forrester Research press release 23 شباط 2000.

(35) جوشوا كاسبر رينو Joshua Casper Reno.
«The Fast Moving Internet Economy Has a couple of Competitors... and Here's the King Jeffrey Preston Bezos-1999 Person of the Year».
27 كانون أول 1999، ص 50 ـ 55، Time Magazine

(36) «The New Economy: Work In Progress,» Economist, July 24, 1999 ص 21 ـ 24.

(37) لمراجعة مؤثرة وتحليل المشكلة، انظر بيتر نيومان (Peter Neumann)، «Computer-Related Risks», (ACTI Press, 1995).

(38) ستان ديفز (Stan Davis)، «Future Perfect» (Addison-Wesley, 1987)»، وجوزيف باين (Joseph Pine)، «Mass Customization», (ARS Press, 1993).

(39) لكنهم يمكن أن يمارسوا حدوداً ثقافية.

(40) هوارد رينغولد (Howard Rheingold)، «Virtual Community» (Addison-Wesley 1993).

القسم 2

الأَثر في الحكم المحلي

The Impact On Domestic Governance

7

بيبا نوريس
Pippa Norris

حكم عالمي ومواطنون عالميُّون

لقد وسَّعت موجة عولمة كبيرة في العقود الأخيرة نطاق وسرعة التدفق العالمي لرؤوس الأموال والبضائع والناس والأفكار عبر الحدود القومية. وتُفهم «العولمة» علىٰ أنَّها عملية تلغي الحدود القومية وتوحِّد الاقتصاديات والثقافات القومية والتكنولوجيات والحكم، وتنتج علاقات معقَّدة من الاعتماد المتبادل المشترك. ويستمر الخلاف حول التوقيت الدقيق للظاهرة، وحول تميز أحدث موجة وأثرها في المجالات المختلفة، لكن التقارير تشير إلىٰ سلسلة واسعة من التطورات التي تُسهم باتجاه العولمة في نهاية القرن العشرين. وكما يناقش آخرون في هذا الكتاب، لقد حوّلت سرعة وكثافة تدفق المعلومات والاتصالات، وكذلك الصِّلات البينيَّة من خلال التكنولوجيات الحديثة، وبشكل ملحوظ الإنترنت، التي تصل جماهير الناس كما تصل النخبة[1]! ولقد تحوَّلت الاقتصاديات بواسطة التوسع السريع لأسواق المال، فنتج عن ذلك اعتماد تبادل اقتصادي أكبر بين الدّول كما في طريقة صادرات العالم من البضائع والخدمات التي زادت ثلاثة أمثال تماماً منذ السبعينيَّات[2]. ولكن ربما كان أكبر تغيُّر هو نمو حكم متعدِّد الطبقات وانتشار السلطة السياسيَّة مع تحوّل دور دولة الأمة بواسطة تطور مجموعات تجاريَّة إقليمية كالاتحاد الأوروبي EU، واتفاقية

التجارة الحرَّة في شمال أمريكا NAFTA، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN؛ ونمو دور الهيئات العالميَّة كمنظمة التجارة العالميَّة WTO، والأُمم المتَّحدة UN، وحلف شمال الأطلسي NATO؛ وظهور شبكة من منظَّمات غير حكومية في ما بين الأمم؛ والمبادئ الجديدة والتنظيمات لحكم عالمي متعدِّد الجوانب في قضايا تتدرَّج من التجارة إلىٰ حقوق الإنسان وحماية البيئة[3].

لقد أثار تأثير الحكم العالمي في الهويات القوميَّة آمالاً ومخاوف كثيرة. فمن جهة عبَّر أصحاب النظريات من أوغست كومت August Comte، وجون ستيوارت ميل John Stuart Mill إلىٰ كارل ماركس Karl Marx، وأنطوني جيدنز Anthony Giddens عن تفاؤل بأن الإنسانية في النهاية سوف تسمو فوق الحدود القوميَّة، وذلك بانتقالها نحو ثقافة ومجتمع عالميين. من هذا المنظور يمكننا أن نتوقَّع عولمة الأسواق والحكم والاتصالات لتقوية التوجّه العالمي، وتوسيع الهويات لما وراء الحدود القوميَّة إلىٰ مجتمع عالمي؛ وزيادة الوعي بفوائد التعاون عبر الأمم ضمن هيئات إقليمية ومؤسَّسات عالميَّة.

وبالتالي يعتقد المنظِّرون من أمثال أوماي Ohmae بأننا نشهد «نهاية دولة الأمة» في الفترة الحديثة التي تمثِّل عصراً تاريخياً جديداً يسيطر فيه نمو قوىٰ السوق العالميَّة وقوىٰ الاستهلاك الغربية، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والاقتصاديات القوميَّة لا حول لهم ولا قوة بصورة متزايدة[4]. يدعي أنطوني جيدينز Anthony Giddens أن العولمة المعاصِرة ليس لها سابقة في التاريخ وهي تعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والاقتصاديات والحكومات والنِّظام العالمي[5]. ويناقش ديڤيد هيلد David Held أن دول الأمم تقترب من بعضها بأساليب معقَّدة من الاعتماد المتبادل في المشكلات كمرض الإيدز، والهجرة، وحقوق الإنسان، والجريمة، والتجارة، وتلوث البيئة، والتحديات الجديدة للسلام، والأمن والرخاء الاقتصادي التي تدفق فوق الحدود القوميَّة[6]. وذهبت هذه العملية إلىٰ أبعد من ذلك في الاتحاد الأوروبي حيث

تحدت الوحدة الأوروبية بقوة مستقبل السيادة وحكم الذات في الدّول القوميَّة، لكنه يناقش أن كل أقاليم العالم الكبيرة تتأثَّر بذلك فتنتج «مجتمعات القدر» المتداخلة. إن المنظمات القوميَّة وفيها بعض أكثر القوىٰ تدميراً في تاريخ القرن العشرين ـ من هتلر وموسوليني إلىٰ الصراع الحديث في البلقان ـ جعلت الكثير يصفقون لهذا التطور علىٰ الرغم من أن آخرين يأسفون لخسارة المجتمعات القوميَّة لصالح الشمول الثقافي المتجانس في مكدونالدز، وديزني وشبكة الأخبار الكابلية CNN.

ولكن بشكل مغاير، أولئك الذين يتبنّون المنظور الأكثر تشاؤماً، يشكون في أن دولة الأمة قد ضعفت بصورة خطيرة، وفي ما إذا وجد أي دليل علىٰ بروز «الهوية العالميَّة» التي ستحل محل إغراءات القوميَّة العميقة. وربما حدثت التطورات البنيوية في اقتصاد وحكم العالم دون تدمير أساسي، بل قامت بتقوية المواقف ذات الجذور العميقة نحو القوميَّة ودولة الأمَّة. وبرأي أنطوني سميث Anthony Smith «نحن لا نزال بعيدين حتى من وضع خريطة لنوع الثقافة العالميَّة والمُثُل العليا للعالميَّة التي قد تحل محل عالم الأمم بالفعل»[7]. ويناقش مان Mann «أنَّه بعيداً عن إضعاف القوميَّة، قد يكون ردّ الفعل علىٰ العولمة قوىٰ الهويات القوميَّة»[8]. وعلىٰ هذا النسق نفسه يناقش هيرست Hirst وتومبسون Thompson أن دولة الأمَّة تحافظ علىٰ قوتها في العصر الحديث، وأن الاتجاه الرئيسي كان دائماً باتجاه تنمية مجموعات إقليمية، حيث تبقى الدّول القوميَّة اللاعب الرئيسي، وليس نشوء نظام عالمي جديد يسمو علىٰ الدّول[9].

ما هو الدليل الذي يجسّد هذه المقولات؟ قام عمل من أكثر الأعمال تنظيماً وتجربة بفحص إن كانت القوميَّة قد تراجعت داخل الاتحاد الأوروبي. إن عملية التكامل الاقتصادي والوحدة السياسيَّة في ما بين الشعوب تعمل وتعيش وتدرس وتنتقل في مختلف الدّول الأعضاء، يمكن للمرء أن يتوقَّع أنَّها

قد عطّلت بعض الحواجز الثقافيّة التقليديّة بين الدّول الأعضاء، سيما في الدّول التي انضمت باكراً. وظل الرأي العام تحت المراقبة في الباروميتر الأوروبي منذ أوائل السبعينيّات. ووجدت دراسات متلاحقة أن استعراف الشعوب بأوروبا قد تذبذب مع مرور الزمن وخاصة في أحداث سياسيّة معينة مثل معاهدة ماسترخت Maastricht، وخلاف «جنون البقر»، وإطلاق عملة اليورو تحت الادعاء الأوروبي الاقتصادي والمالي EMU. وظلّت عملية الوحدة الأوروبية تقوي وتعمّق وتوسّع الاتحاد تدريجياً، ومع ذلك يوجد دليل صغير على أن هذه العملية قد ولّدت شعوراً متنامياً بالهوية والمجتمع الأوروبي بين مواطنيه، وحتى بين الشعوب في الدّول الأعضاء منذ زمن طويل مثل ألمانيا[10]. وتكشف تصرّفات ذات علاقة أيضاً عن صيغة لتذبذب بلا اتجاه منذ أوائل السبعينيات أكثر من حب الشعوب للمشروع الأوروبي، بما فيها الموافقة على سياسات الاتحاد الأوروبي والرضى عن أداء الاتحاد والثقة بمؤسّساته كالهيئة والبرلمان. ويستمر الإلحاح على الفروق بين الأمم كما بين دولتين مثل إيرلندا وبلجيكا، والتي هي إيجابية نسبياً في معظم المؤشّرات، وعلى الشكوك عميقة الجذور بأوروبا مثل بريطانيا[11]. وأكثر من ذلك، فقد انحرف الرأي العام البريطاني في التسعينيّات باتجاه مزيد من الشكوك بأوروبا، ويفضل الآن نحو نصف الشعب الانسحاب الكامل[12].

إن وجد دليل ما على نمو الهويات العالميّة ضمن الاتحاد الأوروبي، فما هو الحال في الأماكن الأُخرى؟ إننا نعرف عموماً أقل كثيراً عن الاتجاهات في الرأي العام حول مؤسّسات أُخرى للحكم العالمي، مثل المواقف من الناتو، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالميّة، وذلك لأن براهين الفحوص النظامية عبر الأمم نادرة في ما وراء أوروبا الغربية، ولا توجد نهائياً على الأغلب في معظم العالم النامي مع أن التصويت متوافر في بلاد معيّنة[13]. قام فيليب إيفرت Philip Evert بواحدة من أكمل الدراسات للمواقف من المنظّمات العالميّة،

وتقترح صيغة مماثِلة لتلك الصيغة الملاحظة تجاه الاتحاد الأوروبي. وجد إيفرت أن دعم الاتحاد الأوروبي والناتو والأُمم المتَّحدة هو متعدد الأبعاد بصورة رئيسية، بمواقف تتأثَّر بردود الأفعال لقضايا وأحداث معيّنة، أكثر من كونها طبقات على نسق عام تمتد من القوميَّة إلى العالميَّة، فالتذبذب مع مرور الوقت في موافقة الشعوب على الناتو لم يكشف اتجاهات علمانيَّة على الرغم من وجود فروق ملحّة في الدعم بين الدّول الأعضاء[14].

لذلك، فعلى الرغم من النظريات المقبولة في أن ظهور الحكم العالمي قد يقود نحو عملية متنامية، فإن معظم الدراسات التجريبيَّة المتوافِرة تميل إلى منظور متشكِّك. تختلف الشعوب المحلية اختلافاً كبيراً في دعمها لمؤسَّسات وسياسات نظام العالم الجديد، على الأقل ضمن أوروبا، ولم تشهد السنوات الثلاثون الماضية ظهور أي اتجاه عالمي أكبر. ولكن يبقى الدليل محدوداً. ونحتاج إلى دراسات مقارنة نظامية لفهم الاتجاهات في دول كثيرة خارج الاتحاد الأوروبي وخاصة في العالم النامي، ويبقى من الممكن أن معظم التحولات الأساسية الهامة في الهويات القوميَّة سوف تستغرق وقتاً أطول حتى تصبح ظاهرة.

دليل العالميَّة

إن مفاهيم الهويَّات «العالميَّة» و«القوميَّة» معقَّدة بصورة خاصَّة. في هذه الدراسة نفهم أن «الهويَّة القوميَّة» تعني الوجود في مجتمعات ذات روابط من «الدم والانتماء» تنشأ من المشاركة بوطن مشترك، وأساطير ثقافيَّة ورموز وذكريات تاريخيَّة، ومصادر اقتصاديَّة وحقوق وواجبات قانونية وسياسيَّة[15]. ويمكن للقوميَّة أن تتَّخذ أشكالاً «مدنية» تعني روابط التُربة القائمة على المواطنة في أرض مشتركة وحدود تخطها دولة الأمة، أَو قد تأخذ أشكالاً «عرقيَّة» تؤدي إلى روابط دموية أكثر انتشاراً في مجتمعات دينية أَو لغوية أَو عرقية[16]. إن الهويَّات القومية عادة ما تكون غير ظاهرة ويمكن أن تطفو على السطح كردّ فعل

علىٰ «الآخر» فقط، والذي فيه (كما في سيمون دي بوفوار Simon (Second Sex de Beauvoir «نعرف ماذا نكون بسبب ما لسنا هو». وبالتالي، «إن القوميَّة الإسكتلنديَّة كأقليَّة ظاهرة دائماً وتؤكد ذاتها، بينما الهويَّة الإنكليزيَّة ساكنة وخامدة وربما مرتبكة نوعاً ما»[17]. في العالم الحديث تعزز الهويَّات القوميَّة الدّولة ومؤسَّساتها التي تمارس السلطة السياسيَّة ضمن أراض معينة علىٰ الرغم من وجود كثير من الدّول متعددة الأعراق كالمملكة المتحدة، إضافة إلىٰ وجود أمم لا دول لها كالأكراد. يمكن فهم القوميين علىٰ أنَّهم أولئك الذين يتعرفون بقوة بدولتهم الأم، وأولئك الذين يفضِّلون سياسات الحماية الاقتصاديَّة القوميَّة علىٰ التجارة الحرَّة للبضائع والخدمات.

من جهة أُخرىٰ، يمكن فهم «العالميين» علىٰ أنَّهم أولئك الذين يتعرَّفون بقارتهم أو بالعالم ككل أو الذين لديهم إيمان أقوىٰ بمؤسَّسات الحكم العالمي. فالبُعد القومي ـ العالمي، ما يمكن أن يتوقع، يعارض اقتلاع الإيديولوجية التقليدية علىٰ الرغم من احتمال وجود بعض التداخل. فإذا وقف العالميون منتصبين فإنَّهم يستطيعون دعم السياسات الموضوعة لتعرية حواجز الحماية الاقتصاديَّة، بينما يفضِّل أولئك الذين إلىٰ يسارهم الإجراءات الأُخرىٰ مثل تعليمات أشد لبيئة عالميَّة، وإنفاق أكثر علىٰ المساعدات الخارجية. ويمكن توقّع أن يعيش العالميون مرتاحين في دول مختلفة، ويعملون فيها، ويعتادون علىٰ السفر بعيداً عن حدودهم القوميَّة، ويتقنون اللغات وهم علىٰ اتصال بالشبكات العالميَّة من خلال الاتصالات العالميَّة[18]. في العصور السابقة كانت هذه العملية تؤثِّر في النخبة فقط، مثل الأرستقراطية الأوروبية الذين ينهون دراستهم في باريس وروما في القرن الثامن عشر، لكن أحدث موجة عولمة اتصالات قد تكون شجَّعت انبعاث العالميَّة لتسعى إلىٰ ما وراء حدود دوائر النخبة إلىٰ جماهير الناس[19]. إن كانت هذه الفرضية صحيحة، فإنَّنا نتوقَّع أن نجد الهويَّات العالميَّة تكمل الولاء التقليدي والقومي والعرقي، فتنتج تماثلاً أوسع من البلاد والمواطنين والأقاليم المجاورة من العالم.

ما هو الدليل الذي يسمح لنا بفحص الإدعاءات بالوعي العالمي المتنامي؟ اعتمد التحليل السَّابق للرأي العام بخصوص هذه القضايا علىٰ البارومیتر الأوروبي وذلك بمراقبة 15 دولة عضواً إضافة إلىٰ برنامج المسح الاجتماعي العالمي السنوي ISSP الذي يشمل ثماني عشرة إلىٰ عشرين ديمقراطيَّة[20]. هذه المصادر غير ذات قيمة بمراقبة الاتجاهات مع مرور الزمن، لكن معظم المعطيات الشاملة المقارنة التي تشمل سلسلة من المجتمعات المتطورة فيما بعد الشيوعيَّة وما بعد الصناعة من مسح القِيَم العالميَّة WVS[21]. لقد جمعت موجات 1990 ـ 1991 و1995 ـ 1997 لهذا التحليل فسمحت بمقارنة سبعين دولة. يشتمل المسح علىٰ ديمقراطيات ثابتة، وأنظمة متضامنة وأنواع مختلفة من الدّول السلطوية، كما يشتمل على مجتمعات حيث يراوح دخل الفرد فيها من 300 دولار إلىٰ 30000 دولار سنوياً. ولا تزال هذه الدراسة هي المسح المقارن الوحيد الذي يهدف إلىٰ تغطية عالميَّة تشمل 70 من أصل 174 دولة أمة مستقلة في العالم، كما تشمل غالبية سكَّان العالم. استخدمت جميع دراسات المسح المقابلات وجهاً لوجه كما استعملت عينات عشوائيَّة بمراحل متعدِّدة وتوازن المعطيات للتحليل لتعوض عن الانحرافات الواضحة من السكَّان القوميين.

القصور الوحيد للمسح هو أن الموجة الأولى (1980 ـ 1983) شملت الدّول الصناعية الغربية فقط، ولذلك لا يمكن استخدامها لدراسات الاتجاهات مع مرور الزمن في مجتمعات ما بعد الشيوعيَّة والمجتمعات النامية، ولكن يمكن استخدام تحليل كوهورت Cohort بتقسيم العينة بحسب عقود الولادة لفحص إن كانت الأجيال المتعاقبة تصبح أكثر عالميَّة من حيث الإعداد الثقافي بصورة تقدمية. وطبعاً يمكن تفسير المواقف بتأثير دورة الحياة. فإن كان الناس الأصغر سناً أصحاب جذور عميقة في المجتمعات المحلية أو القوميَّة بينما هم يكبرون ويستقرّون. لا نستطيع حل هذه القضية بالمعطيات المتوفرة، لكن يبدو أنَّه من المقبول أكثر لفهم الفروق المتعلِّقة بالعمر أولاً كتأثيرات كوهورت

Cohort، فهي تعكس الخبرات المميزة للجيل من التطورات الكبيرة بالشؤون العالميَّة في القرن العشرين، بينما تحصل الأجيال المختلفة علىٰ مواقفها وهويَّاتها من خلال سنوات تشكلهم قبل الحرب العظمى، وفترة الحرب، وعقود ما بعد الحرب.

يمكن مراقبة الرأي العام علىٰ ثلاثة مستويات للتمييز بين الاندماج بالمجتمع العالمي، والثقة بمؤسسات الحكم العالمي، والموافقة علىٰ آليات السياسة[22]. أولاً، عند المستوىٰ الأكثر انتشاراً، تقترح النظريات أن نمو الحكم العالمي قد يدمِّر تدريجياً الهويَّات القوميَّة وينتج عالميين أكثر، معروفين أنَّهم أساساً «مواطنون في العالم» وأصحاب نظرة عالميَّة واسعة. وتقترح نظريات أُخرىٰ بصورة مقبولة بشكل متساو، أن العولمة قد غيَّرت مواقف جماهير الناس من مؤسَّسات حكم عالميَّة ومتعدِّدة الجوانب، بصورة خاصَّة الأُمم المتَّحدة، التي وسَّعت دورها بسرعة كلاعب نشيط في عمليات حفظ السَّلام، بالإضافة إلىٰ هيئات إقليميَّة جديدة مثل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الدّول الآسيوية واتفاقية التجارة الحرَّة لشمال أمريكا NAFTA التي عملت علىٰ تقوية الروابط التجاريَّة بين الدّول الأعضاء. وأخيراً المستوىٰ الأكثر تحديداً، يمكن أن تكون العولمة قد غيَّرت الدعم العام للآليات السياسيَّة المصمَّمة لتعرية الحواجز القوميَّة بما في ذلك السياسات المشجِّعة للتجارة الحرَّة وفتح أسواق العمل للعمَّال المهاجرين.

تآكل الهويَّات القوميَّة

تقاس قوة الهويَّات القوميَّة والعالميَّة بمدىٰ ارتباط الناس بمناطق أرضية مختلفة، واستخدمت هذه الطريقة عموماً بالدراسات السَّابقة[23]. ففي مسح القِيَم العالميَّة سُئل الناس الأسئلة التالية:

- «إلىٰ أي من هذه المجموعات الجغرافية تنتمي أولاً وقبل كل شيء؟ وثم التالية؟

المحلة أَو البلدة التي تعيش فيها؟

الدّولة أَو الإقليم من الدّولة حيث تعيش؟

دولتك (الولايات المتحدة، فرنسا. . . إلخ) ككل؟

القارة التي تعيش فيها (أمريكا الشمالية/ أوروبا/ آسيا/ أمريكا اللاتينيَّة وهكذا. .)

العالم ككل»؟

* (أية أمَّة أَو قارة بديلة لهذه التسميات)؟

يستطيع الناس إعطاء جوابين فيهما تداخل وهويَّات متعددة إذا كانوا، مثلاً، يشعرون أنَّهم ينتمون إلىٰ مجتمعهم المحلي بقوة أكبر من انتمائهم إلىٰ دولتهم، أَو إذا هم يتعرَّفون بدولهم ثم بقارتهم وهكذا. ويمكن جمع الإجابات لتعطي مجال هويَّة عالميَّة يتدرج علىٰ مدرج مستمر من أكثر الهويَّات محلية إلىٰ أكثرها عالميَّة[24].

يظهر الجدول 7 ـ 1 الإجابة عندما سُئل الناس عن تعريفهم الأولي (إلىٰ أي من المجموعات الجغرافية تنتمي أولاً وقبل كل شيء؟) إن أكثر النتائج دهشة هي التي تظهر كم تبقى الهويَّات المحلية والقوميَّة أقوىٰ من أي إعداد عالمي. يرى نصف العينة تقريباً (47٪) أنفسهم ينتمون أولاً إلىٰ محليتهم أَو الإقليم من الدّولة، بينما يقول أكثر من الثلث (38٪) إنهم ينتمون إلىٰ أمتهم. لكن سدس الناس (15٪) يشعرون أنَّهم قريبون من قارتهم أَو «العالم ككل» في هويَّتهم الأولىٰ. لذلك إن نسبة العالميين صغيرة ولكنها ليست غير هامَّة.

لو جمعنا الخيار الأول والثاني معاً فإن خمس العامة يمكن تصنيفهم كمحليين خالصين، وهم الذين يتعرَّفون فقط بمجتمعهم المحلي والإقليمي (الجدول 7 ـ 2). وبالمقابل 2٪ هم عالميون خالصون وهم الذين عبَّروا عن هويَّة قارية ـ عالميَّة فقط. والباقي خلطوا هويَّات متعددة مثلاً يرون أنهم ينتمون إلىٰ إقليمهم ودولتهم، أَو إلىٰ دولتهم وقارتهم. فالنتيجة الكلية بناء علىٰ ذلك

تدعم الفرضية المتشائمة (المتشكّكة) التي ترىٰ المواطنين ذوي جذور عميقة في مجتمعاتهم التقليديَّة مع روابط قوية من الدم والتراب علىٰ الرغم من (أَو حتىٰ بسبب؟) كل التغيرات البنيوية التي تُنتجها قوىٰ العولمة.

جدول 7 ـ 1

النوع الأول للانتماء الأرضي ـ نسبة مئوية

	المتغيرة	عالم ـ قارة	قومي	محلي إقليمي
الجميع		15	38	47
المجتمع	ما بعد الصناعي	15	41	44
	ما بعد الشيوعية	16	32	53
	نامي	14	37	49
كوهورت	1905 ـ 14	6	33	62
	1915 ـ 24	10	35	55
	1925 ـ 34	10	38	53
	1935 ـ 44	11	38	51
	1945 ـ 54	19	37	44
	1955 ـ 64	17	35	48
	1965 ـ 78	21	34	44
القارات	أمريكا الشمالية	16	43	41
	أمريكا الجنوبيَّة	17	37	45
	شمال أوروبا	11	36	53
	شمال غرب أوروبا	13	25	62
	جنوب غرب أوروبا	13	23	64
	شرق أوروبا	8	34	58
	الاتحاد السوفياتي السابق	15	32	53
	الشرق الأوسط	12	49	39
	آسيا	13	32	55
	أفريقيا	9	41	49

يتبع

تابع جدول 7 ـ 1

النوع الأول للانتماء الأرضي ـ نسبة مئوية

	المتغير	عالم ـ قارة	قومي	محلي إقليمي
الثقافة	عالية	18	42	40
	منخفضة	7	29	64
الجنس	رجل	16	40	45
	امرأة	14	36	49
حجم المدينة	أقل من 2000 نسمة منخفض	11	34	55
	أكثر من 50000 نسمة عالي	21	36	43
نوع الثقافة	أوروبية شمالية	12	36	53
	الإنكليزية	19	41	41
	أوروبية كاثوليكيّة	13	24	64
	الكونفوشية	5	44	52
	أوروبية وسطى	7	33	60
	سوڤياتية	16	31	53
	أمريكية لاتينيّة	8	50	43
	جنوب شرق آسيوية	8	29	63
	أفريقية	9	41	49
ما بعد المادية	المادية	12	38	50
	مختلطة	16	39	45
	بعد المادية	20	37	43
نوع الديمقراطية	حرة	16	39	45
	حرة جزئياً	15	32	53
	غير حرّة	10	32	58

المصدر : مسح القِيَم العالميّة.

ملاحظة : نفس الأسئلة المذكورة أعلاه.

كيف تتغيَّر المواقف بحسب نوع المجتمع؟ لعل التفسير الأكثر شيوعاً لهذه الفروق في ظهور العالميَّة (الانتماء العالمي) يعتبر عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي القوة الدافعة الرئيسيَّة. وبلا شك إن نظرية ما بعد الحداثة تقدم هذه المزاعم. تواجه المجتمعات التقليدية زيادة في سرعة التقلبات المالية والأخطار الاقتصاديَّة التي تنتج عن فتح الأَسواق أمام القوىٰ العالميَّة، توضحها الأزمة المالية في شرق آسيا 1997 ـ 1999، التي ألقت بالملايين إلىٰ البطالة والتي خفضت الاستثمارات في أمريكا اللاتينية. منذ 1980، عانت غالبية الدّول في صحراء أفريقيا وعدد في أمريكا اللاتينية ومعظم الذين في حالة انتقالية من كوارث الفشل في النمو مع تراجع في الأمن الإنساني وزيادة في الفقر[25]. يتنبأ رونالد إنغال هارت Ronald Inglehart أنَّه في حالة تزايد عدم الأمن قد تمارس المجتمعات التقليدية انتعاشاً بالمشاعر القوميَّة والتعرف بدولة الأمة. والعكس في مجتمعات ما بعد الصناعة، ومع مستويات عالية من الثراء والنمو الاقتصادي خلال العقود الأخيرة، ويناقش إنغل هارت Inglehart أن الاتجاه هو تحويل السلطة من دولة الأمة في الوقت نفسه نحو الأسفل، نحو المجتمعات الأكثر محلية وإقليمية كما هو حاصل في كيوبيك وإسكتلندا وكتالونيا، وكذلك إلىٰ الأعلىٰ نحو روابط أوسع عبر الأمَّة[26]. لو أن هذا التقرير صحيح فعندئذ نتوقع أن تنتشر العالميَّة في مجتمعات ما بعد الصناعة. فتتحوَّل الدّول مثل الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة تحولاً جذرياً بواسطة عملية التغير التقني. والاتصالات الحديثة والأَسواق المفتوحة للبضائع والخدمات إضافة إلىٰ مستويات عالية من التعليم والثراء الناجم عن التطور الاجتماعي والاقتصادي. ونتوقع أن تبقى القوميَّة قوية في مجتمعات أقل نمواً كتلك التي في جنوب شرق آسيا وأفريقيا إضافة إلىٰ دول ما بعد الشيوعية التي تصارع العملية الممزَّقة للانتقال الاقتصادي والسياسي في وسط وشرق أوروبا.

الشكل 7 ـ 2

هويات متعدِّدة النسبة المئوية للمجموع

	النسق					
	محلي	**إقليم**	**أمة**	**قارة**	**عالم**	**جميع الدّول**
محلي	ـ	15,5	17,5	1,0	2,6	36,7
الإقليم	4,1		5,9	0,5	0,8	11,2
الأمة	18,0	9,4		3,6	6,1	37,1
القارة	0,5	0,5	1,3		0,4	2,7
العالم	3,5	1,2	5,9	1,6		12,2
المجموع ثاني	26,1	26,6	30,6	6,8	9,9	100,0

نفس المصدر.

ملاحظة : نفس الأسئلة المطروحة.

يبين الجدول (7 ـ 1) كيف تتنوَّع الهويَّات القوميَّة في أنواع مختلفة من المجتمعات[27]. وتبين النتيجة عدداً قليلاً من الفروق الكبيرة في الإعداد العالمي بين مجتمعات ما بعد الصناعة، وما بعد الشيوعية والنامية وذلك بعكس فرضيات إنغل هارت. وخلافاً للمفاهيم الشائعة فقد أثبتت القوميَّة أنَّها الأضعف في دول ما بعد الشيوعيَّة حيث تسيطر الهويَّات المحلية والإقليمية. لذلك يمكن أن يكون للعولمة أثر متفاوت في الدّول المتقدمة والنامية، وخاصة في «الرابحين» و«الخاسرين» من عولمة الأسواق، ولكن لم يتضح بعد إن كان هذا قد أثَّر في الهويَّات القوميَّة للشعوب.

ويدل ذلك إن كانت الموجة الأخيرة للعولمة عملية تاريخيَّة، فعندئذ من المقبول أن تؤثِّر عملية تغير الأجيال في المواقف. وحيث إن العولمة تطور تدريجي، مع أنَّها تسارعت في أواخر القرن العشرين، فيمكن توقع أنَّها ستؤثِّر في الجيل الأصغر سنّاً تأثيراً أقوىٰ لأنَّهم تربوا في عالم MTV والياهو Yahoo وماكدونالدز. بالمقابل، يمكن أن نتوقع أن يحتفظ جيل ما قبل الحرب وفترة

الحرب بولاء قومي أكبر، وألاّ يثقوا كثيراً في الصِّيغ الجديدة للحكم المحلي والعالمي. تمثِّل نظرية ما بعد الحداثة التي طورها رونالد إنغل هارت Ronald Inglehart الحجَّة الأقوىٰ بأن الاتجاهات البنيويَّة المنتشرة تحول القِيَم الأساسيَّة للجيل الأصغر سناً؛ والنتيجة الصافية هي أن تبديل السكَّان عبر الأجيال ينتج تغيراً ثقافياً[28].

تؤكد النتائج هذه الفرضية (الجدول 7 ـ 1)[29]. تعرض المجموعة الأكبر سناً والمولودة عند دخول القرن الماضي القوميَّة الأقوىٰ، بينما المجموعة الأصغر سناً والمولودة بعد الحرب العالميَّة الثانية هم الأكثر احتمالاً لأن يكون لديهم حس بالهويَّة العالميَّة. والفجوة بين الأجيال تعني أن العالميين أكثر ثلاث مرَّات بين الأطفال المولودين بعد الحرب من الأجيال المولودة قبل الحرب العظمى. فضلاً عن ذلك، لم تحدد هذه الصيغة بمجتمعات ما بعد الصناعية فقط، لأنَّها كانت واضحة بصورة متساوية بين المجموعات الأصغر سناً في ما بعد الشيوعيَّة والدّول النامية. فإن فهمت علىٰ أنَّها أثر يتعلَّق بالأجيال وليس أثراً لدورة الحياة، وإن استطعنا أن نستنبط من هذه الصيغ، فإنَّها تعطي دليلاً هاماً علىٰ أن الاتجاهات العلمانية علىٰ المدىٰ الطويل سوف تقلِّل من رصيد الدعم للقوميَّة وتحرِّك الشعوب باتجاه أكثر عالميَّة. تقترح هذه النتائج أن أكثر المشاهد تفاؤلاً للمجتمع والثقافة العالميين مبالغ فيها حقاً في الوقت الحالي، ولكن يوجد دليل جيد للاعتقاد بأن هذه الآمال (والمخاوف) قد تتحقَّق في المستقبل عندما يحل السكان الأصغر سناً محل المجموعات الأكبر سناً تدريجياً. فالأجيال الأصغر سناً، بحقائبهم علىٰ ظهورهم وبطاقات القطار الأوروبية، متطوعين في مجموعات السلام، أو عاملين في منظَّمات غير حكومية حول العالم هم أكثر عالميَّة في إعدادهم.

ما هي المواصفات الأُخرىٰ للعالميين؟ يبين الجدول 7 ـ 1 أن هذه المجموعة موزَّعة بشكل عريض بين القارات، رغم أنَّها أقوىٰ في شمال

وجنوب أمريكا وأوروبا، وأضعف في أوروبا الشرقية وأفريقيا. وأكَّدت دراسات سابقة أن التحصيل العلمي مرتبط ارتباطاً قوياً بحسّ الانتماء إلىٰ الاتحاد الأوروبي[30]. وتؤكِّد المقارنة أن التعليم يتنبأ بقوة بالهويَّة العالميَّة، وذلك بأن عدد الناس الذين ينتمون إلىٰ العالم أَو القارة في مجموعة التحصيل العلمي الأعلىٰ ضعف أولئك الذين في مجموعة التعليم الأدنىٰ. وهناك فجوة معتدلة بين الجنسين، فالنساء أكثر محلية من الرجال. وليس مدهشاً أن يكون التمدن ذا تأثير هام. فالمحلية أكبر في المناطق الريفيَّة، والعالميون يعيشون في البلدان الكبيرة والمدن. ومن حيث الثقافة، كانت العالميَّة أكثر وضوحاً بين المشاركين ذوي الخلفية الثقافية الإنكليزية، بينما كانت مستوياتها الدنيا بين المشاركين أصحاب التقاليد الكونفوشية. عملت مواقف ما بعد المادية بالاتجاه المتوقع، فالعالميون كُثر في مجموعة ما بعد المادِّيَّة، بينما مجموعة أنواع الديمقراطية فكانت العلاقة متواضعة. نستطيع أن نستنتج أنَّه ربما كان المؤشر الأهم لظهور الثقافة العالميَّة يأتي من صيغ الأجيال التي لاحظناها أكثر من أي فرق رئيسي بين مجتمعات ما بعد الصناعة والمجتمعات النامية. ويبدو جيل ما بعد الحرب الذي نما في أحوال من السّلام والأمن النسبيين في العالم وكأنَّه في بيته، وأكثر راحة بالهويَّات العالميَّة مما كان آباؤهم وأجدادهم. ولا نزال بحاجة للتأكيد أن الزعم بأننا مواطنون عالميون لا يزال مُبالغاً فيه لأن معظم الناس في معظم المجتمعات والقارات والثقافات متجذِّرون في الأشكال القديمة للانتماء من خلال مجتمعهم أَو دولتهم القوميَّة.

الثقة في مؤسَّسات الحكم العالمي

قضية ذات علاقة هي، ما هو شعور الناس حول المؤسَّسات الجديدة للحكم العالمي مثل منظمة التجارة العالميَّة أَو الأمم المتحدة أَو الهيئة الأوروبية؟ لاقت المواقف تجاه المؤسَّسات الجوهرية للديمقراطية التمثيليَّة اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة سيما أبحاث مراقبة تآكل الثقة

والطمأنينة في المجالس النيابية والأحزاب والحكومات[31]. ونعرف القليل القليل عن اتجاهات التأييد لمستويات الحكم عبر الأمم، بل والأقل من ذلك حول كيفية اختلاف المواقف بين مجتمعات ما بعد الصناعة والمجتمعات النامية.

إذا كان التكامل الاقتصادي والسياسي يسهمان باتجاه العالميَّة، فإنَّنا نتوقع لهذه الظاهرة أن تكون أكثر وضوحاً في الدّول المرتبطة مع دول أُخرىٰ بهيئات إقليمية قوية. فيمكن توقّع أن الدّول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي قد قطعت شوطاً بعيداً باتجاه الهويَّة عبر الأمم وذلك بتطوير وعي أوروبي عام وأصيل، حيث أَصبح الألمان والفرنسيُّون والإيطاليُّون يرون أنفسهم كأعضاء في مجتمع مشترك ذي مصالح اقتصاديَّة وسياسيَّة مشتركة. والمجتمع هو أكثر المحاولات طموحاً في التعاون والاندماج عبر الأمم. فقانون أوروبا واحدة لسنة 1992، هدف إلىٰ إلغاء الحدود المادّيَّة والفنِّيَّة والماليَّة بين الدّول الأَعضاء، وتخفيض الفروق الإقليمية، ومجانسة القوانين الناظمة لشروط العمل، وتقوية البحث والتنمية، وحماية البيئة، وتسهيل التعاون المالي. ومعاهدة ماسترخت الموقَّعة في سنة 1992، ومعاهدة أمستردام الموقَّعة في 1996، تقويان الاتحاد السياسي والاقتصادي ويشمل ذلك السياسات الخارجية والأمن المشترك. واتخذ الاتحاد الاقتصادي والمالي خطوة أكبر إلىٰ الأمام في كانون الثاني من سنة 1999 بإطلاق عملة اليورو في سوق المال العالمي. وإذا أثَّرت عملية التوحيد الأوروبية في الهويَّات القوميَّة، فإنَّنا نتوقَّع أن نجد شعوراً أقوىٰ بالانتماء إلىٰ أوروبا في الدّول الأَعضاء مثل ألمانيا مما نجده في دول أُخرىٰ مثل سويسرا وبولندا وبلغاريا. وعلىٰ الرغم من أن مجموعات تجاريَّة أُخرىٰ أقل اندماجاً من الناحية السياسيَّة يمكن أن تلعب دوراً مماثِلاً، مثل مجموعة ASEAN وSCM وNAFTA وSADC.

قامت دراسة القِيَم العالميَّة World Values Study بطرح الأسئلة التالية لتحلِّل إلىٰ أي مدىٰ يثق الناس بالمنظَّمات العالميَّة المتعدِّدة الأطراف:

«سأذكر عدداً من المنظَّمات، وأرجو أن تجيب عن مدى ثقتك بكل واحدة:

هل هي ثقة كبيرة جداً أم كبيرة أم ثقة غير كبيرة أم لا تثق أبداً؟

- الأُمم المتَّحدة
- الاتحاد الأوروبي(*)

تُظهر النتائج في الجدول 7 ـ 3 نسبة الذين قالوا إن ثقتهم كبيرة جداً أو كبيرة. والنتائج الإجمالية، من أوائل التسعينيَّات حتى منتصفها عبرت الأغلبية (57٪) عن ثقتها في الأُمم المتَّحدة وربما كان تصويتاً بالتأييد كبيراً وملحوظاً، بينما عبَّر 44٪ عن ثقتهم بالهيئات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي وNAFTA. ولعل النتيجة المذهلة حقاً هي أن النَّاس يثقون بهذه المؤسَّسات العالميَّة والإقليمية أكثر مما يثقون بحكوماتهم المحلية، حيث إن الثلث فقط (34٪) عبَّر عن ثقة ما. وكان هذا الفرق واضحاً في مجتمعات ما بعد الصناعة وظهرت خاصة في مجتمعات ما بعد الشيوعية، حيث (علىٰ الأقل قبل كوسوفو) كان 27٪ يثقون بحكَّامهم المحليين بينما كان 60٪ يثقون بالأُمم المتَّحدة. إذا كان نمو (المواطنين النقاد) قد أنهك التأييد والدعم للمؤسَّسات الجوهرية للحكومة التمثيلية كالأحزاب والمجالس النيابية والمدراء التنفيذيين في الديمقراطيات العريقة، كما نُوقش في مكان آخر، يبدو أن العملية لم تهمل بعد ثقة الشعوب في الأُمم المتَّحدة[33].

(*) (في كل الدّول الأوروبية، وفي المجتمعات الأُخرىٰ سُئل الناس عن أهم المنظَّمات الإقليمية)[32].

الجدول 7 ـ 3

الدعم للأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ـ النسبة المئوية «كثير جداً» و«كثير» من الثقة

	متغير	الأُمم المتَّحدة	الهيئات الإقليمية
الجميع		57	44
نوع المجتمع	بعد الصناعة	56	40
	بعد الشيوعية	60	51
	نامي	59	52
كوهرت	1905 ـ 14	43	36
مجموعات الأعمار	1915 ـ 24	54	44
	1925 ـ 34	51	37
	1935 ـ 44	53	39
	1945 ـ 54	53	38
	1955 ـ 64	52	38
	1965 ـ 78	60	49
القارة	شمال أمريكا	56	41
	جنوب أمريكا	53	45
	شمال أوروبا	54	33
	أوروبا الشمالية الغربية	45	47
	جنوب غربي أوروبا	47	57
	أوروبا الشرقية	51	42
	الاتحاد السوفياتي السابق	61	53
	الشرق الأوسط	47	45
	آسيا	66	49
	أفريقيا	61	57
التعليم	العالي	60	51
	المنخفض	52	34
الجنس	رجال	54	43
	نساء	60	44
التمدن	منخفض أقل من 2000	52	40

يتبع

المصدر	متغير	الأمم المتَّحدة	الهيئات الإقليمية
	أعلىٰ من 500000	57	49
نوع الثقافة	أوروبية شمالية	54	33
	إنكليزية	51	36
	أوروبا الكاثوليكية	47	57
	كونفوشية	60	35
	أوروبية وسطى	39	46
	سوفياتية	60	52
	أمريكية لاتينية	70	54
	جنوب شرق آسيوية	54	44
	أفريقية	61	57
ما بعد المادية	المادية	55	43
	مختلطة	60	45
	ما بعد المادية	52	41
نوع الديمقراطية	حرَّة	52	37
	حرَّة جزئياً	60	53
	غير حرَّة	69	59

المصدر : مسح القِيَم العالميَّة.

ملاحظة : نفس الأسئلة المطروحة.

والتحليل الأعمق لمواقف أولئك الذين دعموا الأُمم المتَّحدة والهيئات الإقليميَّة في الجدول (7 ـ 3) يؤكد كثيراً من الملاحظات التي قُدِّمت سابقاً في ما يتعلَّق بمزيد من الثقافة العالميَّة. مرة أُخرىٰ إن مجموعة المواليد الأصغر سناً (كوهرت) مرتبطة بشكل كبير مع القوميات، وذلك أن 60٪ من جيل السبعينيَّات يدعمون الأُمم المتَّحدة بالمقارنة مع 43٪ من جيل ما قبل الحرب. وهنا فجوة أجيال موازية كانت واضحة في مستوىٰ الثقة بالهيئات الإقليميَّة. ومرة ثانية، تعلق المنظور العالمي بمستوىٰ الثقافة الأعلىٰ وكذلك التمدن، علىٰ الرغم من أن النساء دعمن الأُمم المتَّحدة أكثر من الرجال. وكان نوع الحكومة هاماً أيضاً، فالتأييد الأعظم للأمم المتحدة وللهيئات الإقليميَّة كان بين الدّول غير

الديمقراطية. يمكن أن تساعد عوامل كثيرة ممكنة في شرح المتغيرات عبر الأمم والتي ظهرت، مثل إن كانت الدّول النامية هي المستفيدة من تدفق المساعدات والعون التنموي من الأُمم المتَّحدة إضافة إلىٰ دور الهيئات الإقليميّة في تنشيط أَسواق التجارة والتصدير للدول الأَعضاء.

دعم سياسات العولمة

أخيراً، وفي المستوىٰ الخاص جداً، نستطيع فحص المواقف لنرىٰ إلىٰ أي مدىٰ تدعم الشعوب في الدّول المختلفة السياسات الاقتصاديَّة المصمّمة لتنشيط العولمة كتلك التي تنشّط حرية التجارة والهجرة والعمل. ولقد طرحت الأسئلة التالية.

(التجارة الحرَّة). «هل تعتقد أَنَّه من الأفضل إذا:

- كان ممكناً استيراد بضاعة مصنَّعة في دول أُخرىٰ وبيعها هنا إذا كان الناس يريدون شراءها، أم يجب أن توضع قيود صارمة علىٰ بيع البضائع الأجنبية هنا لحماية الإيديولوجيَّة والناس في هذه الدّولة»؟

(المهاجرون). «ما رأيك بأُناس يأتون من بلاد أُخرىٰ ليعملوا هنا. أي جواب من الأجوبة التالية تعتقد أن علىٰ الحكومة فعله: يسمح لأي شخص يريد المجيء إلىٰ هنا؟

- تسمح للناس بالمجيء ما دامت الأعمال متوفرة؟
- تضع قيوداً صارمة علىٰ عدد الأجانب الذين يستطيعون المجيء إلىٰ هنا؟
- تمنع الناس من المجيء إلىٰ هنا من بلاد أُخرىٰ»؟

يظهر الجدول (7 ـ 4) أنّه من بين المجموع، ثلث الناس فقط فضَّلوا التجارة الحرَّة علىٰ الحماية، ومعظمهم فضَّل القيود علىٰ التجارة للحفاظ علىٰ الأعمال، ووجدت هذه الصيغة حتى في مجتمعات ما بعد الصناعة وخلال سنوات الثراء نسبياً في أواسط التسعينيَّات. وقد يكون القلق غذى هذه المواقف حول تهديدات البطالة التي بقيت عالية بصورة لا بأس بها في معظم أوروبا

الغربية في هذه السنوات إضافة إلىٰ ممارسة بطالة كبيرة في الاقتصاديات الانتقالية في أوروبا الشرقية والوسطىٰ. واختارت الشعوب أيضاً تقييد الهجرة. ودعمت قلة (7٪) فكرة الحدود المفتوحة حتى يتمكّن أي شخص من الدخول للعمل، وفضّل (38٪) السماح للناس بالدخول إلىٰ البلاد ما دامت الأعمال متوفرة، وأراد (43٪) أن تقيد بشكل صارم أعداد الذين يمكن أن يدخلوا إلىٰ البلاد، ويريد (12٪) منع الدخول كلياً.

إن الشكل العام للذين يدعمون سياسات السوق الحرّة يؤكّد اتجاهاً مدنياً نحو زيادة الدعم بين مجموعات الأعمار الأصغر سناً (كوهرت). مرة ثانية يحتمل أن يدعم الجيل الأصغر التجارة الحرّة ثلاثة أمثال الجيل الأكبر عمراً (شكل 7 ـ 1 وجدول 7 ـ 5). ولعل من المدهش أنّه في أوائل ومنتصف التسعينيّات يوجد فرق صغير بالمواقف بين مجتمعات ما بعد الشيوعية. وقد ورثت الحماية من الاتحاد السوفياتي القديم والدّول الغربية. فالتعليم والتمدن ومواقف ما بعد المادية الملاحظة في ما بعد، كلها تتنبأ بصورة متوافقة أيضاً بمزيد من العالميَّة أو الإعداد للسوق الحرَّة باتجاه سياسة اقتصاديَّة.

الجدول 7 ـ 4

الدعم الاقتصادي للتجارة الحرَّة وأَسواق العمل ـ النسبة المئوية الموافقة

	المتغير	تجارة حرّة	العمالة المهاجرة
الجميع		30	42
نوع المجتمع	بعد الصناعي	28	37
	بعد الشيوعية	32	54
	النامي	31	39
كوهرت	1905 ـ 14	15	31
مجموعات الأعمار	1915 ـ 24	17	32
	1925 ـ 34	20	36
	1935 ـ 44	26	44

يتبع

	المتغير	تجارة حرَة	العمالة المهاجرة
	1945 ـ 54	31	46
	1955 ـ 64	34	46
	1965 ـ 78	40	52
القارة	أمريكا الشمالية	25	35
	أمريكا الجنوبية	15	56
	أوروبا الشمالية	39	40
	أوروبا الشمالية الغربية	50	65
	أوروبا الجنوبية الغربية	26	79
	أوروبا الشرقية	31	37
	الاتحاد السوفياتي السابق	33	55
	الشرق الأوسط	15	38
	آسيا	28	39
	أفريقيا	38	34
التعليم	عالي	40	53
	منخفض	31	31
الجنس	رجال	33	42
	نساء	26	43
حجم البلدة	منخفض أقل من 2000	21	37
	عالي أكثر من 500000	37	54
نوع الثقافة	أوروبية شمالية	39	40
	إنكليزية	26	38
	أوروبية كاثوليكية	26	79
	الكونفوشية	35	46
	أوروبية وسطى	39	54
	سوفياتية	32	54
	أمريكية لاتينية	21	32
	جنوب شرق آسيوية	38	50
	أفريقية	38	34
ما بعد المادية	المادية	26	40

يتبع

	المتغير	تجارة حرَّة	العمالة المهاجرة
	مختلطة	30	43
	بعد المادية	34	46
نوع الديمقراطية	حرَّة	30	38
	حرَّة جزئياً	33	54
	غير حرَّة	38	50

المصدر : مسح القيَم العالميَّة.

مستقبل المواطنة العالميَّة

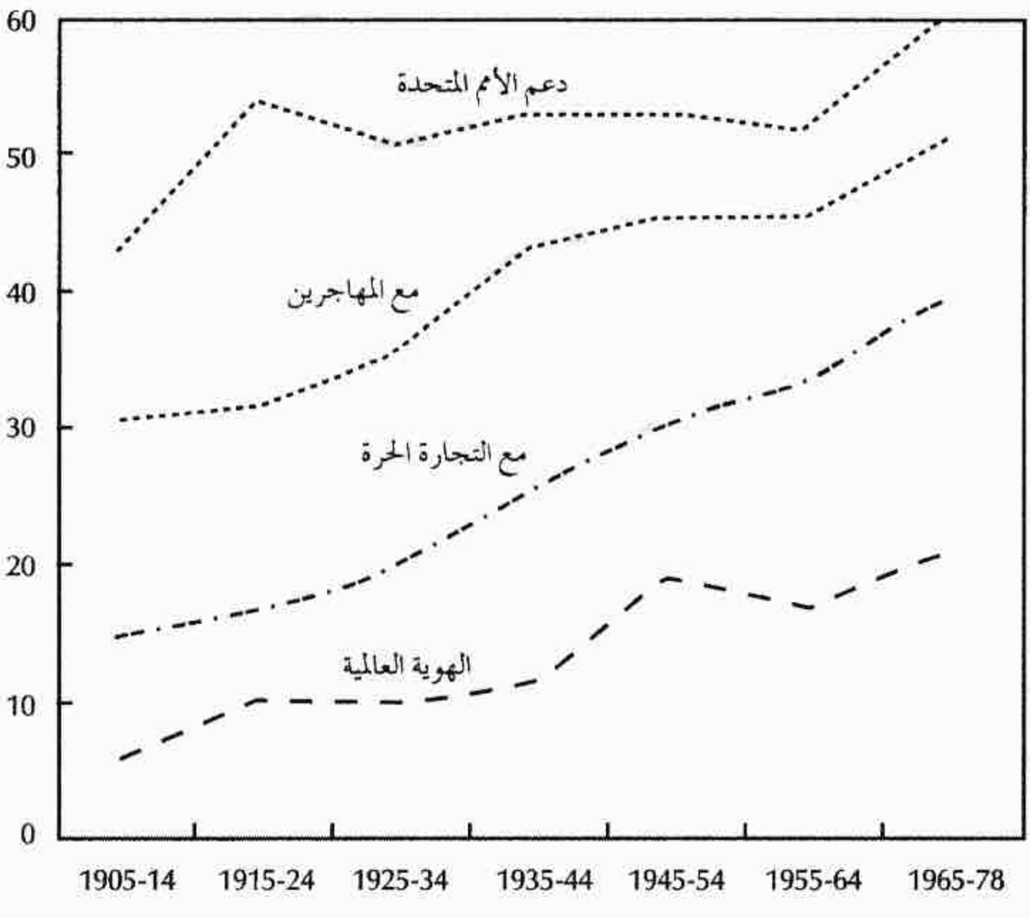
تعرض فصول أُخرىٰ من هذا الكتاب أن دليلاً كبيراً يبين اتجاهات عالميَّة في حرية تدفق البضائع والخدمات ورؤوس الأموال والناس والأفكار والقوَّة. لكننا نعرف القليل عن نتائج هذه التطورات علىٰ الرأي العام. هل زادت العولمة عدد العالميين، موطني العالم، الذين يشعرون بارتياح في السفر والعيش والعمل في مجتمعات مختلفة. أم هل كان انتعاش في القوميَّة أو المحلية كردّ فعل؟ يفترض نمو الثقافة العالميَّة غالباً، لكن وراء المؤشرات الجماعية كاتجاه تدفق الأخبار وأفلام السينما أو أعداد محال ماكدونالدز في العالم (نوقشت في الفصل الخامس) إننا نعرف القليل عما يعنيه الناس حول ما يشعرون حول العالم وعما إذا كانت التغيرات البنيوية قد بدَّلت الهويَّات الأساسية. وكما يعلِّق ديڤيد ماكرون David McCrone وباولا ساريدج Paula Sarridge، «الهويَّة القوميَّة هي واحدة من أكثر الأمور التي نُوقشت ولكنها لا تزال أقل المفاهيم فهماً في أواخر القرن العشرين»[34]. وفكرة الانتماء إلىٰ العالم هي أكثر مراوغة وتعقيداً.

إن نتائج هذه الدراسة هي التنوع «هل نصف الكأس فارغ» أم «نصف الكأس مملوء». يمكن أن يستخدم تفاسير الدليل لدعم كلا الجانبين من الحوار حول القوميَّة. فمن جهة، صحيح أن العالميين يبقون أقلية متميزة، ويبقى معظم الناس مرتبطين بجذور المجتمعات المحلية والإقليميَّة والقوميَّة فتعطيهم إحساساً

بالدم والانتماء. وعند السؤال، يحتمل أن يرىٰ معظم الناس أنفسهم يعيشون في برلين أو براغ أو أثينا أكثر من المشاركة بالشعور المنتشر بأنهم أوروبيون وأقل من ذلك بأنَّهم مواطنون عالميون. فالعولمة التي تربطنا بشبكات اتصالات جماهيرية وتدفق السلع ورؤوس الأموال وقوىٰ السياحة الجماهيرية والسفر لم تتمكّن بعد من تدمير الروابط المحلية.

الشكل 7 ـ 1

المواقف العالميّة بحسب مجموعات الأعمار (كوهرت)



المصدر : مسح القِيَم العالميّة.

الجدول 7 ـ 5: مؤشرات الدعم للعالميّة

	الهوية	مؤسّسات	سياسات	
العالمي	ميزان محلي ـ عالمي	الأمم المتَّحدة وهيئات إقليميّة	دعم التجارة الحرَّة والعمالة المهاجرة	الترميز
التنمية القومية				
مستوىٰ التنمية البشرية	0,15*	0,33 ـ*	0,10 ـ *	جدول التنمية البشرية UNDP ـ 1997
مستوىٰ التنمية الديمقراطية	0,10 *	0,31 ـ *	0,05 *	جدول غاستل من 14 نقطة ـ المبيت الحر
سنوات الديمقراطية	0,05 ـ *	0,18 ـ *	0,01 ـ	سنوات الديمقراطية المستمرة
الخلفية الاجتماعيّة				
العمر	0,11 ـ *	0,08 ـ *	0,09 ـ *	العمر بالسنوات
الثقافة	0,05 *	0,01 ـ *	0,08 *	مقياس من 9 نقاط
الجنس ذكر	0,05 *	0,07 ـ *	0,02 *	الذكر (1) أنثى (0)
التمدن	0,10*	0,09 *	0,08 *	مقياس من 6 نقاط بحجم المجتمع
دخل البيت	0,10*	0,01 ـ *	0,01	دخل البيت
مولود بالدّولة	0,05 ـ *	0,03 ـ *	0,09 ـ *	نعم (1) لا (0)
المواقف السياسيّة				
العزة القومية	0,004	0,07 ـ *	0,07 *	مقياس من 4 نقاط من المنخفض (1) إلى العالي (4)
تصنيف النظام السياسي الحالي	0,003 ـ	0,19 *	0,11 *	مقياس من 10 نقاط المنخفض (1) والعالي (10)
تأييد الأحزاب يسار يمين	0,02 ـ *	0,05 ـ *	0,03 ـ *	مقياس من اليسار (1) إلى اليمين (10)
ما بعد المادية	0,12	0,02 *	0,25 *	مقياس من 12 نقطة ما بعد المادية: عالي
ثابت	2,83	11,4	4,28	
معدل R^2	0,052 *	0,088 *	0,138 *	
R	0,227 *	0,296 *	0,361 *	

المصدر : مسح القِيَم العالميّة.

(*) هام في المستوىٰ 0،1 <

ولكن من جهة أُخرىٰ، إن أهم المؤشرات علىٰ التغير الثقافي الذي وجد في هذا الفصل هي اختلافات ملحّة في المواقف العالميَّة التي تتبنّاها أجيال مختلفة. إن أكثر الإدعاءات تفاؤلاً لدىٰ بعض أصحاب النظريات في ما يتعلّق بسقوط دولة الأمَّة وتآكل القوميّة ليست واضحة بعد. ولكن في نفس الوقت فقد اقترح تحليل الفئات أن الرأي العام علىٰ المدىٰ الطويل ينتقل باتجاه عالميَّة أكثر (الشكل 7 ـ 1). ولعل أكثر ما يبعث علىٰ الدهشة أن نحو خمس المواليد بعد الحرب العالميَّة الثانية يرون أنفسهم مواطنين عالميين علىٰ الكرة الأرضية، يتعرَّفون بقارتهم أو بالعالم ككل، لكن ذلك يصح علىٰ واحد من عشرة فقط من المجموعة التي نشأت في سنوات الحرب، وحتى أقلّ من ذلك في جيل ما قبل الحرب. ويتضح تقسيم آخر في ما بين الأجيال من خلال المواقف، كدعم مؤسَّسات الحكم العالمي وسياسات التجارة الحرَّة وأسواق العمل المفتوحة. إذا تمت المحافظة علىٰ هذا الاتجاه، نستطيع أن نتوقَّع رؤية مدّ ناهض من التأييد الشعبي للعالميَّة في العقود المقبلة، من خلال عملية تدريجية لمجموع الأجيال. ويتوقع أن يسهم التمدن المتزايد وارتفاع مستويات التعليم باتجاه هذا التطور العام. والتغير الثقافي ذو تأثيرات هامة في الشرعية الديمقراطية للمنظَّمات العالميَّة مثل الأُمم المتَّحدة والاتحاد الأوروبي إضافة إلىٰ الخلاص التدريجي من بعض الحواجز ذات الجذور العميقة التي تفصل بين أمَّة وأمَّة. بإيجاز، إن الجيل الأصغر الذي عاش في عصر ما بعد الحرب هو أقل قوميَّة من أمهاتهم وآبائهم، ويبقى الأمر أن نرىٰ إن كان أولاد هذا الجيل سيحافظون علىٰ هذا الاتجاه.

ملاحظات

(1) بيبا نوريس (Pippa Norris)، «A Virtuous Circle: Political Communications in Post-Industrial Democracies», (Cambridge University Press, 2000).

(2) UNDP، «Human Development Report, 1999»، (NewYork، 1999) ص 30.

(3) للمناقشة راجع ديفيد هيلد وآخرون (David Held)، «Global Transformations: Politics, Economics and Culture», (Stanford University Press, 1999).

(4) ك. أوماي (K. Ohmae)، «The End of the Nation-State» (Free Press, 1995).

(5) أنتوني غيدنز (Anthony Giddens)، ««The Consequences of Modernity», (Polity Press, 1990).

(6) هيلد وآخرون (Global Transformations...) ص 444 ـ 446.

(7) انطوني سميث (Anthony Smith)، «Towards a Global Culture» في كتاب إعداد مايكل فيندرستون (Michael Featherston) «Global Culture» (London: Sage, 1995).

(8) م. مان (M. Mann)، ««Has Globalization ended the Rise and Rise of the Nation-State?» (Review of International Political Economy, vol. 4 (1997).

(9) ب. هيرست (P. Hurst) وج. تومبسون (G. Thompson)
«Globalization in Question: The International Economy and the Possibility of Governance,» (Polity, 1996).

(10) سوفي دتشيسن (Sohpie Duchesne) وآندريه بول فورنير (André-Paul Frognier)، «In There a European Identity?» في كتاب من إعداد: أوسكار نيدر ماير (Oskar Needermayer) وريتشارد سينوت (Richard Sinnott) «Public Opinion and Internationalized Governance» (Oxford: Oxford University Press 1995); وآنجيليكا شوير (Angelika Scheuer) ««A Political Community» في كتاب من إعداد هرمان شميت (Hermann Schmitt) وجاك توماسين (Jack Thomassen)، «Political Representation and Legitimacy in European Union», (Oxford: Oxford University Press 1999); وإعداد: ب نلسن (B. Nelson) ود. روبرتس (D. Roberts) وو. ڤايت (W. Veit) «The Idea of Europe: Problems of National and Transnational Identity», (Oxford: Berg).

(11) بيبا نوريس (Pippa Norris) «The Political Regime» في كتاب «Political Representation and Legitimacy in the European Union». وانظر أيضاً: ماتيل دوغان (Mattiel Dogan)، «The Decline of Nationalism within Western Europe,» (Comparative Politics, vol 20 (1994)).

(12) جيفري إيفان (Geoffrey Evans)، ««Europe: A New Electoral Cleavage?» في كتاب من إعداد جيفري إيفان وبيبا نوريس، «Critical Elections: British Parties and Voters in Long-Term Perspective,» (London: Sage, 1999)

وكذلك لنفس الكاتب «How Britain Views the EU» في كتاب من إعداد روجر جويل وآخرون «British Social Attitudes: The 15th Report» (Aldershot: Dartmouth/ SCPR, 1998).

(13) علىٰ الرغم من إمكانية إيجاد دراسة مفصَّلة عن تأثير NAFTA في كتاب رونالد إنغل هارت، ونيل نيڤيت وميغويل باسانيز، «Cultural Change in North American? Closer Economic, Political and Cultural ties between the United States, Canada and Mexico (De Grayler, 1996).

(14) فيليب إيفرت (Philip Evert)، «Nato, the European Community and the United Nations»

في كتاب من إعداد أوسكار نيدر ماير وريتشارد سينوت عنوانه: «Public Opinion and Internationalized Governance» (Oxford: Oxford University Press, 1995).

(15) توجد كتب كثيرة حول مفاهيم القومية والهوية القومية. انظر مثلاً:

مايكل ايغناتيف (Michael Ignatieff)، «Blodd and Belonging» (London: Chatto and Windus, 1993)،

وبينيديكت أندرسون (Benedict Anderson)

«Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism,» (London: Verso)

اندرسون «Banal Nationalism»، (London: Sage, 1995)؛ وايرنست جيلنت (Ernest Gellnet)، «Nations and Nationalism» (Oxford: Blackwell, 1983)

(16) أنطوني د. سميث (Antony D. Smith)، «National Identity» (London: Penguin, 1991)، فصل 7.

ولمناقشة بعض هذه القضايا انظر بيبا نوريس: «Ballots not Bullets: Testing Consocinational Theories of Ethnic Conflicts Electoral Systems and Democratization,» في كتاب من إعداد اندرو رينولدز سيصدر وعنوانه: «Institutional Design, Conflict Management and Democracy».

(17) بريدجيت تايلر (Bridget Taylor) وكاترينا تومبسون، إعداد:

«Scotland and Wales: Nations Again?» (University of Wales Press, 1999).

(18) لمناقشة أكثر تفصيلاً لهذا التمييز، انظر بيبا نوريس «Towards a More Cosmopotitan Politcal Science?» في مجلة (European Journal of Political Research) المجلد 30 رقم 1 (1997).

(19) انظر مايكل فيندرستون، إعداد: «Global Culture»، (London: Sage, 1995).

(20) من أجل دراسة أبكر مؤسسة على ISSP حول القومية، راجع مثلاً، بيبا نوريس:

«Global Communications and Cultural Identities,» (Harvard International Journal of Press/ Politics) في مجلة رقم 4، مجلد 4 لسنة (1999)، ص 1 ـ 7. أكثر الأعمال التجريبية كمالاً عن الاطلاع في أوروبا من 1973 إلى 1990 باستخدام مسح المقياس الأوروبي يمكن مراجعته في كتاب أوسكار نيدرماير وريتشارد سينوتس:

«Opinion and Internationalized Governance» (Oxford: Oxford University Press, 1995)

(21) يشكر المؤلف الباحث الأول، رونالد انغل هارت، وكل المتعاونين في مسح القِيَم العالميَّة ونشر هذه المعطيات.

(22) ديڤيد ايستون (Dvid Easton)، «A frameworkd for Political Analysis» (Prentice Hall, 1965)

وإيستون «A Reassessment of the Concept of Political Support» في مجلة (British Journal of Political Science) مجلد 5 (1975) ص 435 ـ 56.

(23) رونالد انغل هارت (Ronald Ingelhart)،

The Silent Revolution: Changing Values and Political Styles among Western Nations,» (Princeton University Pressm, 1977)

وسوفي دتشيسن (Sophie Duchesne) وأندريه بول فرونير (André-Paul Frognier)، «Is There a European Identity?»، في كتاب من إعداد أسوكار نيديرماير وريتشار سينوت، «Public Opinions and International Governance«, (Oxford University Press, 1995)

(24) بسبب حجم مجموعة البيانات المشتركة (والتي تزيد عن 147000 حالة) فكافة الفروق بين المجموعات هامة إحصائياً للفحوص التقليدية مثل ANOVA. ونتيجة لذلك، إن فحوص الأهمية الإحصائية لم تنقل في عرض التحليل.

(25) UNDP، تقرير التنمية الإنسانية/ البشرية 1999، ص 99.

(26) رونالد انغل هارت، «Modernization and Post-Modernization»، (Princeton University Press, 1997) ـ ص 303 ـ 305.

(27) المجتمعات النامية صنفت كتلك ذات النمو البشري «الوسط» أو «المنخفض» في جدول 1997 انظر UNDP تقرير التنمية البشرية 1999 ـ جدول 1 ص 134 ـ 137.

(28) انغل هارت «Modernization and Post-Modernization».

(29) التحليل على أساس عامل تحليل غير مذكور هنا.

(30) انغل هارت، «The Silent Revolution».

(31) جوزيف إس ناي الابن، وفيليب زيلكوف إعداد «Why People Don't Trust Government» (Harvard University Press, 1977)؛ وبيبا نوريس، إعداد، «Critical citizens» «Global Support for Democratic Governance» (Oxford: Oxford University Press, 1999).

(32) مثلاً NAFTA (الولايات المتحدة ـ كندا)، (الأرجنتين البرازيل أوروغواي) Mercosur منظمة الوحدة الأفريقية (جنوب أفريقيا، نيجيريا)، هيئة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC (الهند وبنغلاديش)، (El Tratado de Libre Comercio Republic)، (آنديان باكت Andean Pact: فنزويلا) وهكذا.

(33) نوريس: «Critical Citizesn».

(34) ديفيد ماكرون وباولا ساريدج: «National Identity and National Pride», في كتاب من إعداد روجر جويل وآخرون: «British and European Social Attitudes, the 15th Report», (Aldershot, Ashgate, 1998).

8

ميريللي س. غرندل
Merilee S. Grindle

مستعد أم لا:
العالم النامي والعولمة

تسعى الحكومات في الدّول النامية، كمثيلاتها الأغنى في العالم الصناعي، لحصد الفوائد أكثر من التكاليف من التغيرات التجاريَّة، والأسواق المالية، والتجديدات التكنولوجية، والمؤسَّسات والقِيَم الجديدة. فما مدىٰ النجاح الذي نستطيع أن نتوقع أَنَّها حقَّقته؟

يوجد الآن عمليات تكيّف فعَّالة مع العولمة قيد التنفيذ في عدد من الدّول النامية. لقد زادت بعض الدّول حصصها في تجارة البضائع والخدمات، وخلقت التجديدات التكنولوجية فرص العمل وشجّعت الاقتصاد المحلي بصورة ديناميكيَّة. وعلىٰ مستوىٰ أكثر عمومية، وكما يوضح جيفري فرانكل Jeffrey Frankel في الفصل الثاني، إن التحسينات في الدخول الحقيقيَّة يمكن توقعها نتيجة للتكامل العالمي. والعولمة تضيف أيضاً إلىٰ انتشار حكومات ديمقراطية أكثر، وتساعد في الحفاظ علىٰ شرعية تلك التي أُوجدت في السنوات الأخيرة. وبصورة مماثلة، إنَّها تضيف ضغطاً علىٰ الحكومات والمؤسَّسات العالميَّة لربط المصادر مع تطوير رأس المال البشري، وبناء المؤسَّسات، وتحسين البيئة.

وعملياً، في كل دولة نامية، حتى أفقرها، يوجد أولئك الذين اغتنت حياتهم من زيادة تدفق البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات.

علىٰ الرغم من هذه الأخبار الجيدة، فإن لمواطني الدّول النامية أسباباً لتخوّفهم من تأثير العولمة في حياتهم أكبر من تأكّدهم بأنّهم سوف يستفيدون منها. وفي أسوأ المشاهد، للعولمة القدرة علىٰ أن تسبّب الاقتلاع الاقتصادي، وتدمير شبكات السلامة الاجتماعيَّة الهامَّة، وأضرار البيئة المتسارعة، وفقدان الهويَّة الثقافيَّة، والصراعات المتزايدة، وانتشار المرض والجريمة. ولصانعي السياسة في الدّول الفقيرة سببهم لأن يقلقوا، لأن العولمة، علىٰ الرغم من أفضل جهودهم، سوف تقلّص بدلاً من أن توسّع القدرة علىٰ التطور. وهم علىٰ حق بالتأكيد لأن يقلقوا لأن الفجوة بين الشمال والجنوب سوف تتّسع في المستقبل. إن الجمع القوي للتحديات المحلية الصعبة، ونقاط الضعف العالميَّة، وصناعة القرارات الأكثر تعقيداً، تقف جميعها وراء قلقهم.

في هذا الفصل، سأعالج حالة الدّول الفقيرة وهي تواجه العولمة. بالفعل، بالنسبة لكثير منها، يعيق فرصَ التنمية فرص غير أكيدة للنمو الاقتصادي، وانتشار الفقر، والمؤسَّسات الضعيفة، والقيود علىٰ مدىٰ وتوزيع التجديد التقني[1]. تنتقل هذه الشروط إلىٰ نقاط ضعف في سياق عالمي سريع التغير للتنمية. ولعكس هذه الشروط علىٰ المستويات القوميَّة والعالميَّة، تكون حكمة صانعي السياسة، والاستخدام الفعَّال، وخلق مؤسَّسات للدولة قادرة، أموراً أساسية، لكن الأرضية السياسيَّة التي تواجه صنَّاع السياسة أَصبحت أكثر تعقيداً. كيف تناور النخبة السياسيَّة ضمن قيود شديدة من ضغوط عالميَّة ومحلية علىٰ السياسة، ونتائج السياسة سوف تقرّر، لدرجة هامَّة، المدىٰ الذي تستطيع فيه دول منفردة أن تقابل الشروط التي يجعل كثير منها فوائد العولمة هامشية.

مصادر الضعف القومي والعالمي

لا تتوزَّع فوائد العولمة بصورة متساوية بين الدّول أَو الناس. فأفقر الدّول

والعائلات في العالم هم في وضع أقل من يستفيد من التوسع في البضائع والخدمات ورأس المال والمعلومات الذي تتصف به عملية التغير هذه. إن ثلاثة وستين دولة مصنَّفة بالدخل المنخفض هي في خطر كبير. فهذه الدّول، وفيها معدل دخل الفرد 760 دولاراً في سنة 1998، تمثِّل كل الدّول الإفريقية تقريباً، وجميع الدّول الأكثر سكاناً في جنوب آسيا وآسيا. ويصل مجموع عدد سكانها إلىٰ 3,5 بلايين من أصل 5,9 بلايين عدد سكان العالم[2]. إضافة إلىٰ ذلك، إن البيوت ذات الدخل المنخفض في أربع وتسعين دولة ذات الدخل المتوسط ـ وهي في أمريكا اللاتينيَّة والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا وآسيا الوسطى ـ هي في خطر أكبر لأن تتخلَّف في التغير السريع عن جيرانها الأكثر ثراء في دولها ذاتها. وبغضّ النظر عن مكان عيشهم، إن 1,2 بليون من الناس يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وهم الأبعد عن فرص العمل والفرص المحسنة والتكنولوجيا والأفكار الجديدة التي تخلقها العولمة[3].

هذه الدّول والسكان الذين هم في خطر يمتلكون قدرة محدودة للوصول إلىٰ فوائد العولمة، واستطاعة محدودة كذلك لتجنّب مساوئها أو الابتعاد عنها. وكما هو مقترح في ما يلي، هذا كله بسبب الضعف المحلي الذي يظهر جلياً بالأداء الاقتصادي المتدني والفقر المنتشر، والمؤسَّسات التي لا تعمل بصورة جيدة والفجوات التقنية التي تنتقل إلىٰ نقاط الضعف العالميَّة التي تقيِّد قدرة الدّول النامية علىٰ تدبُّر التغيير.

النمو الاقتصادي المخادع

في فترة العقود السابقة كانت سياسة التطوير الاقتصادي لدفع النمو سياسة مركزية في الأجندات السياسيَّة للدول النامية. ففي أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبعض أجزاء آسيا، قامت مشكلة الديون في أوائل الثمانينيَّات بتحريك فترة ديناميكية ـ وقتالية ـ لتغيير السياسة الاقتصاديَّة، وتم خلالها استبدال عدد كبير

من الاقتصاديات التي تقودها الدّولة باقتصاد متعلق بالسوق بصورة أكبر. وحتى في الدّول التي تسيطر فيها الدّولة علىٰ الاقتصاد سيطرة كاملة، كان مدىٰ التغيير واسعاً. فقد بدأت الصين بتحرير اقتصادها في أواخر السبعينيَّات، وبعد 1989، قامت دول أوروبا الشرقية الشيوعية سابقاً، وكذلك دول الكومنولث المستقلة بالتحرك باتجاه أنظمة السوق. شجعت الأزمة المالية في شرق آسيا سنة 1997 عدداً من الحكومات في ذلك الإقليم، وتأثر عدد من الدّول في مواقع أُخرىٰ بالأزمة، لأن تغير من سياساتها وتحسّن أداء مؤسَّساتها المالية. علىٰ الرغم من أن سرعة التغيير وعمقه قد اختلفا من دولة إلىٰ أُخرىٰ بدرجة كبيرة، قامت معظم الأنظمة الاقتصاديَّة النامية وكذلك الانتقالية، في أواخر التسعينيَّات، بتنفيذ إجراءات هامَّة لتحرير التجارة المحلية والعالميَّة، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتقليل حجم وأعمال الدّولة، وخصخصة عدد كبير من الشركات التي تملكها الدّولة وتخفيض المعونات لرأس المال والعمل بشكل جذري.

إن معظم الدّول التي تدخل اقتصاد السوق تحتاج إلىٰ تجديدات مؤسسية، كتطوير المصارف المركزية المستقلة، ووكالات الضرائب، وأَسواق الأوراق المالية والسندات، والهيئات التنظيمية للصناعات المخصخصة والمؤسَّسات المالية[4]. إضافة إلىٰ ذلك، اتخذت دول كثيرة التغييرات المؤسَّسية لتحسين الضمانات القانونية للعقود وحق التملّك، والدعم الرئيسي لاقتصاديات رؤوس الأموال بالمقارنة مع التغيرات السياسيَّة، ومعظمها يمكن أن يقدّم ويكون مؤثِّراً علىٰ المدىٰ القصير، فإن التغييرات الصناعية تحتاج إلىٰ وقت وجهد مستمرين لتدريب العمال وتغيير سلوك العوامل الاقتصاديَّة لتعكس قوانين جديدة للعمليات الاقتصاديَّة.

علىٰ الرغم من هذه المبادرات الهامَّة، لم تكن نحو عشرين سنة من الإصلاح السياسي وتحسين النمو الاقتصادي كافية لتلبي وعوداً بنمو اقتصادي متطور. خلال الثمانينيَّات، عندما كانت الأزمة الاقتصاديَّة في ذروتها، كانت

معدلات الناتج المحلي العام في أجزاء كثيرة من الدّول النامية راكدة أَو متراجعة. وكان العقد مدمراً خصوصاً لدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية التي أنتجت بمعدل نمو سنوي 1,6 و1,8 لكل منها على التوالي[5]. فقط دول شرق آسيا (بمعدل سنوي 8,00٪)، وأَجزاء من جنوب آسيا (بمعدل 5,7٪) أظهرت نمواً عالياً ومستمراً خلال هذه الفترة. وفي التسعينيّات استمرت الدّول الإفريقية تحقّق نمواً منخفضاً، كما استمرت دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط تظهر انتعاشاً متغايراً لكنَّه يظل منخفضاً. وشهد هذا العقد نفسه انقلابات مدمِّرة في اقتصاد دول كتلة الاتحاد السوفياتي السابق التي كانت معدلاتها 4,3٪ في السنة. وبعد سنة 1997 أخذ اقتصاد بعض الدّول الآسيوية ذات الأداء العالي ينمو نمواً بطيئاً. وأظهرت دول جنوب آسيا وحدها أنَّها نجحت بأعمالها خلال العقدين.

في نهاية عقد التسعينيّات كان معدل دخل الفرد في أكثر من ثمانين دولة أقل مما كان قبل عشر سنوات[6]. يظهر الجدول 8 ـ 1 الأداء الاقتصادي المخيب للآمال في دول من مختلف الأقاليم في العالم من حيث تحسين دخل الفرد خلال هذين العقدين من الإصلاح. وتخفي الإحصاءات الإقليمية طبعاً هذه الحقيقة، وهي أن بعض الدّول في كل إقليم قد عملت جيداً خلال هذه الفترة، لكن الأداء الاقتصادي الكامل بقي مخيباً للآمال. والمشكلة المساوية، جعلت الأزمة المالية في سنة 1997 البنك الدّولي يحذِّر من أن نمو الدّول النامية في ما بين 2002 و2008 محتمل أن يكون أدنى مما كان عليه في ما بين 1990 و1996[7].

ليس الأمر أن عدداً من الدّول لم يشهد نمواً متطوراً كثيراً فقط، لكن رأي الخبراء بما هو المطلوب لتنشيط النمو أَصبح أكثر تعقيداً. في أوائل الثمانينيّات، عندما بدأت الفترة الحالية للإصلاح، وافق علماء الاقتصاد بشكل واسع على قائمة من الإجراءات يجب اتخاذها لجعل الاقتصاد مستقراً ولتقدم أعداد اقتصاد السوق. غالباً ما يُشار إلى «إجماع واشنطن» لأن أصولها موجودة

في المؤسَّسات المالية العالميَّة الموجودة هناك، إن هذه السياسات إذا تم تبنِّيها، كان يتوقع أن تتمكَّن الدّول النامية من إدارة اقتصادها الضعيف ومن البدء بنمو مدعوم[8]. ولكي تنمو الدّولة النامية احتاجت إلىٰ «تصحيح السياسات».

الجدول 8 ـ 1

الناتج المحلي العالمي بالنسبة للفرد، 1975 ـ 1997 ـ مقدَّراً بالدولار الأمريكي

تصنيف الدّول والأقاليم	1975	1980	1985	1990	1997
كل الدّول النامية (N = 124)	600	686	693	745	908
الدّول الأقل نمواً (N = 43)	287	282	276	277	245
أفريقيا تحت الصحراء	671	661	550	542	518
الدّول العربية	2,327	2,941	2,252	1,842	....
شرق آسيا	176	233	336	470	828
شرق آسيا (بدون الصين)	1,729	2,397	3,210	4,809	7,018
جنوب شرق آسيا والهادي	481	616	673	849	1,183
جنوب آسيا	404	365	427	463	432
جنوب آسيا (بدون الهند)	857	662	768	709	327
أمريكا اللاتينية والكاريبي	1,694	1,941	1,795	1,788	2,049
أوروبا الشرقية ودول الكومنولث	...	...	...	2,913	1,989
الدّول الصناعية	12,589	14,206	15,464	17,618	19,283

المصدر : UNDP، تقرير التنمية الإنسانية، 1999 (NewYork, 1999) ص 154.

لكن عندما انتهى العقد، بدأ خبراء التنمية يناقشون أن تصحيح السياسات لم يكن كافياً لإنتاج اقتصاد سوق ديناميكي: مؤسَّسات، كتلك التي ذكرت أعلاه، كانت مطلوبة لتحفز النمو المبني علىٰ السوق[9]. وفي الوقت نفسه تقريباً، بدأ المختصون بالتنمية الاقتصاديَّة، وهم الذين أظهروا تحيزاً قوياً ضد الدّولة في مشروعاتهم الإصلاحية في الثمانينيات، يناقشون الحاجة إلىٰ دولة قادرة علىٰ إدارة السياسات الاقتصاديَّة الكبيرة وتنفيذ سلسلة من الأنشطة الرئيسية

إن كان علىٰ أنظمة السوق توليد النمو[10]. بناء المؤسسات، وهي عبارة كانت تتكرَّر في كثير من الممارسات التنموية في الستينيَّات والسبعينيَّات، عادت للظهور كعنصر أساسي في التنمية في التسعينيَّات[11]. وتبيِّن المعطيات التي قدَّمها إيلاين كامارك Elaine Kamarack في هذا الكتاب كم كانت مبادرات بناء المؤسَّسات منتشرة. وأضاف خبراء التنمية، تنمية الموارد البشرية وتأمين شبكات السلامة الاجتماعيَّة، إلىٰ قائمة العوامل المطلوبة لتكون في مكانها من أجل أن تقوم الأَسواق بعملها جيداً وتولِّد النمو[12]. في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، أَصبح اهتمام الخبراء أكثر في كيفيَّة حماية الدّول الفقيرة من أَسواق مالية عالميَّة محلقة. فقد سلطت الأزمة الضوء علىٰ ضعف المؤسَّسات في الدّول المتأثِّرة وحفَّزت النقاش حول أفضل أنظمة معدل الصرف، والتحكم برؤوس الأموال، والعوائق المالية والبُنى المؤسَّساتية.

يبدو أن النمو اعتمد علىٰ شروط واسعة التنوّع. فمع هذا التعقيد المتزايد، بدأت آراء الخبراء تختلف كثيراً حول ما يجب فعله وعلىٰ الترتيب الذي يجب أن تُفعل فيه[13]. وبالواقع «فتقرير التنمية العالميَّة» الذي يعتبر الموجِّه لتيار التفكير التنموي الرئيسي، اعترف في سنة 1999 أن «الحكومات تلعب دوراً حيوياً في التنمية، ولكن لا توجد مجموعة قواعد تقول ما ينبغي أن تفعل» أكثر من التقيد بالمبادئ العامة لإدارة سليمة للاقتصاد الكبير[14]. وهكذا لم تزدد قائمة ما يجب عمله لتوليد النمو مع مرور الزمن فقط، ولكن أَصبحت وصفات الخبراء السياسيَّة أقل تحديداً أيضاً.

علىٰ الرغم من أداء النمو الضعيف، أَصبحت الدول النامية أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي خلال التسعينيَّات. وبشكل إجمالي، نمت التجارة بمعدلات أعلىٰ من الدخل القومي في هذه الدول[15]. ففي سنة 1990 كانت الدول النامية مسؤولة عن 23٪ من التجارة العالميَّة في البضائع والخدمات؛ وفي 1997 كانت مسؤولة عن 29٪. وبنهاية 1999 انضمت 110 دول من الدول النامية إلىٰ منظمة التجارة العالميَّة WTO. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

ذات الدخل المتدني بعامل 10 في ما بين 1990 و1997؛ وبالنسبة للدول النامية ذات الدخل المتوسط كانت الزيادة خمس مرَّات ونصف. وزاد تدفق رأس المال الخاص الصافي من أقل من 43 بليون دولار إلىٰ ما يقرب من 299 بليون دولار في الدول ذات الدخل المتدني والدخل المتوسط في الفترة نفسها.

ولكن مع زيادة هذا الاندماج أصبحت الدول النامية أكثر ضعفاً أمام التقلبات في تدفق رؤوس الأموال العالميَّة والتجارة، وبينما كان معظمها متأثِّراً دائماً بالتكاليف ـ وغالباً ما تكون جذرية ـ في أسعار السلع الأولية، أشارت أزمة البيزو المكسيكي سنة 1994 إلىٰ المدىٰ الذي تستطيع فيه تدفقات المال السريعة أن تدمر اقتصاداً وطنياً بين عشية وضحاها عملياً. إذا لم تكن هذه الرسالة مقنعة تماماً، فإن الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997 والعدوىٰ المنتقلة إلىٰ البرازيل وروسيا ودول أُخرىٰ، كانت العلامة لعصر جديد من الضعف. كانت هذه الأزمة كبيرة إلىٰ الحد الذي أثَّرت به في دول كانت تُعتبر بين نجوم التنمية السريعة المدعمة، أندونيسيا، وتايلاند، وماليزيا وكوريا الجنوبية. خسرت هذه الدول 12 بليون دولار في 1997 لتعكس تدفق رؤوس الأموال، نحو 11٪ من مجمل الناتج المحلي قبل الأزمة GDP[16].

لقد أكَّد ضم العلاقات التجاريَّة الجديدة والسرعة المالية وأسعار السلع المتدنية في التسعينيَّات، أن كثيراً من الدول النامية لا تزال تملك اقتصاداً مزدهراً ومفلساً، وهو شرط غالباً ما يرتبط بنمو بطيء[17]. وفضلاً عن ذلك، إن السهولة التي يتم فيها تحويل العملات الأجنبية إلىٰ دولار أو أية عملات دولية أُخرىٰ، تفاقم طيران رأس المال عندما تفقد المصالح المحلية الثقة في السياسات القوميَّة، أو عندما تهدِّد الانحدارات الاقتصاديَّة. تحدد الاتفاقيات التجارية سلسلة ردود الأفعال التي تستطيع فيها الحكومات إدارة مثل هذه المشكلات. إضافة إلىٰ ذلك، تستطيع شبكات الإنتاج العالمي أن تحدِّد استطاعة الدول الفقيرة علىٰ التفاوض مع الشركات متعددة الجنسيات، وتضبط سلسلة السياسات الاقتصاديَّة التي يمكن تبنيها بدون عقوبة مالية وتجاريَّة كامنة.

إن أعباء الديون شديدة في بعض الدول ومحدّدة للخيارات السياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. وبالفعل، بدون جهود كبيرة للخلاص من الديون، يحتمل أن تواجه بعض الدول أزمات اقتصاديَّة طويلة وركوداً أو نمواً متراجعاً. إذن، تقدم العولمة بطرق كثيرة عالماً أكثر خطراً بالنسبة للدول النامية حتى بالنسبة لأولئك الذين اتخذوا مهمات الإصلاح السياسي والمؤسساتي.

الفقر المتفشي

إن الفقر المتفشِّي والملازم سمة محددة لكل دول العالم النامي تقريباً. ازداد عدد الناس الذين يعيشون في فقر، ويعرفون بأنهم يعيشون علىٰ دولار واحد أو أقل، ازدادوا قليلاً من 1,17 بليون في سنة 1987 إلىٰ 1,19 بليون في سنة 1998[18]. وأكثر من ذلك، تراجعت نسبة الفقر في السكان في بعض الأقاليم، فقد ازدادت في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطىٰ. وبقيت نسبة الفقر ذاتها تقريباً في أفريقيا. يقدم الجدول 8 ـ 2 صورة عريضة للسكَّان في كل إقليم من أقاليم العالم الذي عاش تحت خط الفقر العالمي في 1987 ـ 1998. وتغطي هذه المعطيات سلسلة الفروق بين وضمن الدول ولكن مع ذلك تشير إلىٰ المدىٰ الذي تستمر فيه لأن تكون ظاهرة كبيرة وملازمة في الدول النامية. وما يزعج بقدر متساو، تبين خطط البنك الدولي المستخدمة لسيناريو النمو البطيء وعدم المساواة الناجمة، أن عدد الفقراء في الدول النامية يحتمل أن يزيد إلىٰ 1,24 بليون في سنة 2008، وتؤلف 21,9٪ من عدد سكانها؛ حتى في سيناريو أكثر إيجابية يشمل النمو والفقر قد يستمر في التأثير في 695 مليون من السكان (12,3٪ من السكان)[19].

في نهاية القرن العشرين، كانت التكاليف البشرية من الفقر المتفشِّي كبيرة. فبحسب تقرير التنمية الإنسانية، أثَّرت الأمية في 850 مليون من البالغين، وأصيب بسوء التغذية 840 مليون نسمة ـ منهم 16 مليون طفل ـ ونحو بليون نسمة لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الاستهلاكية الأساسية، ونحو 340 مليون امرأة يتوقع

موتها قبل أن تبلغ 40 سنة[20]. وتحسن متوسط الأعمار في معظم العالم في 1980 و2000، لكنه تراجع ـ بمقدار 14٪ ـ في عدد من الدول ـ في كازاخستان وزيمبابوي وأوغندة وزامبيا على سبيل المثال[21]. وأصاب الفقر بعض مجموعات الناس أكثر من غيرها، النساء والأطفال وأولئك الذين يعيشون في مناطق ريفية. وزادت اللامساواة في الثمانينيَّات والتسعينيَّات في بعض أجزاء العالم[22].

الجدول 8 ـ 2

السكان الذين يعيشون بدولار واحد أو أقل باليوم

	1987		1993	
الأقاليم	**مليون**	**نسبة مئوية من عدد السكان**	**مليون**	**نسبة مئوية من عدد السكان**
شرق آسيا	417,5	26,6	278,3	15,3
شرق أوروبا وآسيا الوسطىٰ	1,1	0,2	24,0	5,1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	63,7	15,3	78,2	15,6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	9,3	4,3	5,5	1,9
جنوب آسيا	474,4	44,9	522,0	40,0
تحت الصحراء الأفريقية	217,2	46,6	290,9	46,3
المجموع	**1,173,2**	**28,3**	**1,198,9**	**24,0**

المصدر : البنك الدولي، فرص اقتصاديَّة عالميَّة والدول النامية، 2000 ص 29 (Washington, 2000).

إن النمو الاقتصادي الذي يوجد فرص عمل منتج هامٌ لرفع مثل تلك الأحوال والشروط، والاستثمارات العامة في البُنى التحتية المادية والاجتماعيَّة هامة أيضاً لمواجهة متلازمات الفقر، نقص التعليم والوصول إلىٰ العناية الطبية، والصحة السيئة، ومعدلات وفيات الأطفال والأمهات العالية، ونقص النظافة والوصول إلىٰ ماء الشرب. إن المهمة التي يجب القيام بها ضخمة، وكما يقترح الجدول 8 ـ 3 الذي يقارن الأحوال التي يعيش فيها الناس في الدول الفقيرة

والدول الغنية. ويبيِّن الجدول 8 ـ 4 بعض النقص في رؤوس الأموال البشرية في الدول النامية بالمقارنة مع تلك في الدول الغنية، ويقابل نفقاتها العامَّة الموجهة إلىٰ الصحة والتعليم.

علىٰ الرغم من أن خطوات كبيرة قد اتخذت بعد سنة 1960 لتخفيض نسب الفقر وتحسين متوسط العمر والتعليم والمستويات الصحية، فإن مأساة الثمانينيَّات والتسعينيَّات تمثَّلت في أن التقدّم قد توقّف، لا بل تراجع بالنسبة لدول كثيرة إذ أكلت الأزمة الاقتصاديَّة والركود مكاسب العقود السابقة. ويضاف إلىٰ ذلك، أن الإجراءات المتخذة لمعالجة الأزمة زادت مشاكل الخلاص من الفقر وذلك عن طريق تخفيضات كبيرة في ميزانيات الصحة والتعليم والبُنى التحتية المادية والاجتماعيَّة. فزاد عدم الأمان إذ اختفت وظائف القطاع الرسمي واستُبدلت بوظائف في القطاع غير الرسمي، وأُعيد بناء أنظمة التعويضات التقاعدية، وانتشرت الأوبئة وزادت الجريمة الصغيرة والمنظَّمة وزادت الصراعات الطائفية[23].

الجدول 8 ـ 3

الأحوال الحياتية في الدول الغنية والفقيرة، 1997

البند	جميع الدول النامية	الدول الأقل نمواً	الدول الصناعية
طول العمر المتوقع عند الولادة (متوسط العمر)	64,4	51,7	77,7
معدل وفيات الأطفال (من 1000 ولادة)	64	104	6
معدل وفيات الأطفال تحت سن 5	94	162	7
عدد الذين لا يتوقع وصولهم إلىٰ سن 60 (النسبة من عدد السكان)	28	50	11
معدل وفيات الأمهات (من 100,000)	491	1,041	13

المصدر : UNDP تقرير التنمية الإنسانية/ البشرية ـ 1999 ص 171 ـ A ـ 1990.

من بين أكثر المعطيات التي ظهرت في السنين الأخيرة من عقد التسعينيَّات بلاءً هي تلك التي تبين عدد الفقراء «الجدد» في آسيا ـ وهم أولئك الذين سقطوا في الفقر نتيجة للأزمة المالية في سنة 1997. وكانت أندونيسيا أوضح مثال على كيف تستطيع أزمة مالية أن تعكس عقوداً من التقدم التنموي. ففي خلال التسعينيَّات تلقت أندونيسيا الاستحسان والثناء علىٰ استراتيجية التنمية ذات القاعدة العريضة والتي قلَّصت عدد الفقراء من ما يقرب 60٪ من عدد السكان في 1970 إلىٰ نحو 15٪ في سنة 1990[24]. لكن تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1999 قدَّر أن 20٪ من السكان، نحو 40 مليوناً، قد أُعيدوا إلىٰ الفقر نتيجة للأزمة. ويقدّر برنامج الأُمم المتَّحدة للتنمية أن 21٪ من سكان كوريا الجنوبية وتايلاند قد تأثَّروا بطريقة مماثلة ويقدّر عددهم بنحو 5,5 ملايين و6,7 ملايين علىٰ التوالي[25].

إن الأحوال المحلية للحرمان تنتقل إلىٰ زيادات كبيرة في اللامساواة العالميَّة في عصر العولمة. وعلىٰ الرغم من أن الدول النامية أحرزت تقدماً علىٰ سلسلة من مؤشرات التنمية الإنسانية، فالاختلافات بين هذه الدول والدول الصناعية كانت مدهشة في التسعينيَّات كما تظهر في الجدول 8 ـ 4. وفضلاً عن ذلك، وبحسب البنك الدولي، ما بين سنة 1970 وسنة 1995، تناقص معدل الناتج المحلي العام مقدراً بالشخص الواحد في ثلث مجموع الدول ذات الدخل الأقل من 3,1٪ إلىٰ 1,9٪ من معدل ثلث الدول ذات أعلىٰ الدخول؛ كما تناقص معدل الدخول للدول ذات الدخل المتوسط من 12,5٪ إلىٰ 11,4٪ من الدخول في الثلث الأغنىٰ[26].

الجدول 8 ـ 4

حاجات التنمية البشرية في الدول النامية

البند	كل الدول النامية	الدول الأقل نمواً	الدول الصناعية
نسبة الأمية بين البالغين (نسبة من جميع السكان لسنة 1997)	28,4	51,6	1,3
عدد السكان بدون وصول ماء سليم (1990 ـ 1997)	28	41	. . .
عدد السكان بدون صرف صحي 1990 ـ 1997	57	63	. . .
الإنفاق العام على التعليم، نسبته من الدخل العام لسنة 1996	3,6	. . .	5,1
الإنفاق العام على الصحة، نسبته من الدخل القومي (1996)	1,8	1,6	6,3

المصدر : UNDP تقرير التنمية الإنسانية/ البشرية ـ 1999 ص: 137 ـ 148 ـ 191.

تثبت معطيات أُخرىٰ مدىٰ الفجوة بين الشمال والجنوب. ففي أواخر التسعينيَّات سيطر 20٪ من سكان العالم في الدول الغنية علىٰ 86٪ من مجمل الناتج المحلي. وسيطر أولئك الذين يشكِّلون 20٪ من أفقر السكان علىٰ 1٪، وتركز 68٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر في أغنى 20٪ من الدول؛ وتلقى 20٪ الأفقر في العالم 1٪[27]. وأكثر من ذلك، فمن بين الدول النامية في 1997، تلقت الصين 31٪ من كل الاستثمار الأجنبي المباشر، والبرازيل 13٪، والمكسيك 7٪، وأندونيسيا 5٪. واشتركت 6 دول إضافية بـ 18٪، وكذلك 147 دولة تؤلِّف بقية العالم اشتركت بـ 27٪ من كل الاستثمار الأجنبي المباشر[28]. وزادت التزامات خدمة الدَّين في الدول الأقل نمواً من 62,4٪ من مجمل الناتج القومي في سنة 1985 إلىٰ 92,30٪ في سنة 1997[29]. وخلال ذلك تراجعت مساعدات التنمية العالميَّة لكل الأقاليم كما يتبين من الجدول (8 ـ 5).

الجدول 8 ـ 5

المساعدات الرسمية للدول النامية

	صافي مساعدات التنمية			
التوزع	1991	1997	1991	1997
جميع الدول النامية	1,9	0,9	12,5	9,0
أقل الدول نمواً	13,2	11,1	33,7	29,0

	معطي المساعدة (نسبة مئوية من الدخل القومي)	
المصدر	87/1986	1997
الولايات المتحدة	1,9	0,9
DAC	13,2	11,1

المصدر : UNDP تقرير التنمية الإنسانية/ البشرية ـ 1999، ص: 192، 197 هيئة المساعدة للتنمية من دول OECD.

في اقتصاد عالمي قائم علىٰ المعرفة، إن الدول ذات الموارد البشرية المثقفة جيداً والماهرة هي في وضع أفضل لتستفيد من فرص الاستثمار والأسواق العالميَّة. فالدول التي فيها أمثال هؤلاء الناس تكون فيها معدلات النمو أعلىٰ بشكل عام[30]. طبعاً تستطيع كل دولة نامية الاعتماد علىٰ مجموعة من المواطنين الذين يستفيدون من العولمة، وهم المثقفون جيداً، والأثرياء، والمتصلون عالمياً، ونخبة المعلومات إضافة إلىٰ الطبقة الوسطىٰ في دول كثيرة. أما بالنسبة للفقراء فالعولمة تعني زيادة في التهميش. واستثمار رأس المال البشري أمر مركزي لاستطاعة الدول علىٰ دخول الأسواق العالميَّة ولها ميزة حتى لا تبقى مع مرور الوقت كمورد لعمالة منخفضة التكاليف. ولسوء الحظ، إن الفقر في دول كثيرة ـ غالباً ما يصاحبه عدم استقرار سياسي يشوه المخصصات في الميزانية باتجاه الإنفاق العسكري ـ يحول دون الاستجابة للمشكلة بكمية ونوعية الموارد المطلوبة.

مؤسَّسات الحكم الضعيفة

إن ضعف مؤسَّسات الحكم هي سمة محددة للدول النامية أيضاً. وسواء كان ذلك بسبب التطعيم الصناعي والجزئي علىٰ المؤسَّسات الغربية من قِبل القوىٰ الاستعمارية أم بسبب سرقات في القطاع العام ذي الفقر المزمن، الذي تحكمه قاعدة فاسدة، أم بسبب عدم كفاءة مؤسَّساتية أو تفسخها، إن المؤسَّسات الحكومية في معظم الدول النامية لم تقم بأعمالها بصورة جيدة بشكل خاص، فكانت الدول عموماً مركزية بصورة كبيرة وغير كفوءة، وفي الوقت نفسه قامت بتوسيع القيود علىٰ العاملين غير الحكوميين سواء كانوا أفراداً أو منظَّمات؛ وهم أنفسهم ضعفاء فاتبعوا أيضاً سياسات واستراتيجيات أضعفت مجتمعاتهم واقتصادهم(31). وانهارت بعض دول أفريقيا عملياً تحت أعباء الركود الاقتصادي والصراع السياسي. وفي كثير من الحالات، فقدت الدولة شرعيتها من خلال ظهور اقتصاد مواز وحتى حكومات موازية، فلم تستطع أن تسيطر عليها أو أن تحل محلها(32). وزاد نطاق السعي إلىٰ الانشقاق واستغلال القوة في دول كثيرة خلال السبعينيَّات والثمانينيَّات بتأثير سياسات تنموية غير ملائمة وانتشار السلطة الفردية. ولم تضع الحركات الديمقراطية في الثمانينيَّات والتسعينيَّات نهاية ملحوظة لهذه المشكلات. وبالفعل، قادت هذه الأحوال بيتر إيفانز Peter Evans لأن يكتب عن «أزمة القدرة Crisis of Capacity». في كثير من أنحاء العالم(33).

إن مؤسَّسات الحكم الطموحة، لكن الضعيفة، هي السبب الرئيسي الذي يجعل المؤسَّسات المالية العالميَّة تصر علىٰ الحكومات التي تمارس استقراراً وتعديلاً بنيوياً أن تعيد بناء قطاعاتها العامَّة جذرياً. ويؤكِّد كثير من الدافع الإصلاحي المبدئي علىٰ التخلّص من ضوابط الدولة ومسؤولياتها ومنظَّماتها(34). وكما تبين سابقاً، بدأ خبراء التنمية في أواخر الثمانينيَّات فقط يؤكِّدون أن الدولة جار هام للتنمية ذات أدوار خاصة يجب عليها القيام بها

بصورة جيدة إن كان يراد لتحرر الاقتصاد والسياسة أن ينجح، إدارة فعَّالة للاقتصاد الكبير، وقوانين صحيحة لحماية حقوق الملكية والعقود، مؤسَّسات مالية ذات شفافية في صنع القرار والعمليات، وأجهزة قضائية فعَّالة، وحكومات محلية، والشرطة، ومؤسَّسات كثيرة أخرىٰ مسلم بها في الدول النامية. نتيجة لذلك كان خبراء التنمية في كثير من التسعينيّات مهتمين ببناء مؤسَّسات من أجل المسؤولية الديمقراطية إضافة إلىٰ تنظيم الاقتصاد والإدارة. برمجت المؤسَّسات المالية العالميَّة مبالغ كبيرة من المال لمبادرات بناء القدرة علىٰ مستويات متنوعية من الحكومات، مقتنعة أن بوجود حكومة أكثر فعالية تزدهر مبادرات التنمية.

علىٰ الرغم من أن تشخيص المؤسَّسات الضعيفة للحكم كعائق للتنمية ـ سواء تحددت بشروط التنمية أَو التنمية البشرية أَو الديمقراطية ـ واضح ومقنع، فإن وصفة المؤسسة وبناء القدرة ليست الوصفة التي يتوقع أن تفرض النتائج بمدة قصيرة. وبالفعل، إن معظم الدول في العالم النامي تستمر في العمل بمؤسَّسات القطاع العام التي هي في الغالب ضعيفة وغير كفوءة وغير مجدية. توجد آثار محلية خطيرة لهذه الأحوال. فالمؤسَّسات الضعيفة تقوِّض احتمالات اتخاذ عمل فعَّال في عدد من ساحات السياسة. فهي تعري الدولة من الشرعية اللازمة لبناء مكونات الإصلاح وزيادة النضال من أجل التغيير السياسي بإبراز حوارات حول قواعد اللعبة إلىٰ مناقشات حول الإصلاح. وهي تلغي إمكانية تحويل السياسات إلىٰ حقيقة من خلال الاستخدام المجدي. ثم تجابه المؤسَّسات الضعيفة صانعي القرار السياسي بسياق محمل بإمكانات الفشل.

وتوجد آثار عالميَّة أيضاً لاستمرار وجود المؤسَّسات الضعيفة. تحتاج الدّول النامية إلىٰ القدرة علىٰ تنظيم أسواقها المالية والاستثمار الأجنبي؛ وكنتيجة لذلك يمكن أن تكون «تكاليف عدم الكفاءة» عالية في أَسواق محلقة ومتكاملة[35]. إن معظم هذه الدّول في وضع سيئ لتؤثِّر في سياسات أَو أداء المؤسَّسات العالميَّة التي تضع معايير وقواعد، وبصورة متزايدة، لتلزم هذه

الدّول ومواطنيها. فالمنظّمات مثل صندوق النقد الدّولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالميَّة تسيطر عليها الدّول الصناعية، وبالتعريف، إنَّها منظّمات ذات تأثير كما في السبعة الكبار G-7 والعشرة الكبار G-10 والإثنتين وعشرين الكبار G-22 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وإنَّها تستبعد الدّول النامية. وعندما تكون الدّول النامية جزءاً من منظّمات عالميَّة أو اتفاقات دولية فإنَّه يعيقها عجزها عن تمثيل نفسها بصورة فعَّالة. في دورة الأورغواي لمنظمة الغات GATT في سنة 1994 مثلاً، كانت اثنتا عشرة دولة من الدّول الأقل نمواً لها وفود في جنيف، وكان معظم هذه الوفود قليل العدد كثيراً[36]. وبحسب البنك الدولي، كان للدول الصناعية وسطياً 6,8 أشخاص يراقبون الأحداث في منظمة التجارة العالميَّة في سنة 1997، وكان للدول النامية وسطياً 3,5 أشخاص لإتمام المهمة نفسها[37]. ولم ترسل عشرون دولة أفريقية ممثلين لها مطلقاً. وكان لثلاث عشرة دولة ثلاثة ممثلين أو أقل. فقط مصر ونيجيريا وجنوب أفريقيا اقتربت من معدل تمثيل الدّول المتقدمة[38]. بمثل هذه الطرق، يجتمع الفقر وضعف المؤسَّسات ليهمّشا دولاً كثيرة في التأثير في تطوير المؤسَّسات الجديدة للحكم العالمي.

الفجوات التكنولوجية

يتصف الكثير من الدّول النامية بتواجد نخبة صغيرة عالية التعليم ومطّلعة على العالم، وهي مرتاحة تماماً في عالم تكنولوجيات سريعة التطور والتغير. وهؤلاء الأفراد يديرون شركات كبيرة في القطاع الخاص، أو يعملون في وزارات الحكومة وهم متصلون اتصالاً وثيقاً بصانعي السياسة الاقتصاديَّة، أو يترأسون منظَّمات غير حكومية، أو يعملون في هيئات فكرية وجامعات في قضايا القطاع العام والخاص. لديهم كومبيوترات وبرمجيات حديثة وهواتف خلوية ودليل بحجم الكف. تعيش هذه النخبة في مناطق مدنية كبيرة وتسافر كثيراً وتتفاعل بنشاط في الدوائر العالميَّة.

يقف أعضاء هذه النخبة علىٰ عكس معظم المواطنين في دولهم الذين يعيش كثير منهم في قرىٰ مليئة بالغبار أَو بجوار مدن يسيطر عليها الفقر بدون كهرباء أَو بتوريدات متقطعة منها. وغالباً ما يكون هؤلاء السكان أميين أَو محررين من الأمية، وينقصهم الوصول إلىٰ الهاتف وليس لديهم اطلاع علىٰ الكمبيوتر أبداً. إنَّهم عاجزون في عالم تقوده المعرفة وذلك لعدم الوصول إلىٰ فرص التعليم، والشبكات الكهربائية الضعيفة، وعدم التعرف إلىٰ التكنولوجيات التي يتصف بها العصر الحاضر(39). وتشتد الحاجة إلىٰ استثمارات ضخمة في البنية التحتية والتعليم قبل أن يتمكَّن هؤلاء الأفراد ـ أَو أطفالهم ـ من البدء بتحصيل المعرفة والمهارات التي أَصبحت شائعة في معظم الدّول المتقدمة في العالم وبين النخبة في جميع الدّول.

طبعاً، تفتح التكنولوجيات الجديدة الإمكانات للدول النامية لأن تقفز قفز الضفدع لتلحق بالدّول الصناعية وتوفر الوقت والمال(40). إن توسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يزيد أيضاً من تحويل بعض التكنولوجيات(41). لكن الدّول النامية عموماً تظل وراء الدّول المتقدمة في الوصول إلىٰ المعلومات والتقنية. يمثِّل الجدول 8 ـ 6 معطيات تقارن بين الدّول الغنية والفقيرة من حيث استهلاك الكهرباء والوصول إلىٰ الصحف والراديو والتلفزيون والهاتف والكومبيوتر. إن الفجوات كبيرة. ففي نهاية القرن العشرين اعتمد أغنى 20٪ من سكان العالم في الدّول المتقدمة علىٰ 74٪ من خطوط الهاتف في العالم؛ وبالمقابل اعتمد أفقر 20٪ من سكان العالم علىٰ 1,5٪ من هذه الخطوط(42). وخلال هذه الفترة ذاتها كان أحد أعمق الزيادات في عدد مستخدمي الإنترنت، يعيش 91٪ منهم في دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD(43). وبعض أجزاء العالم النامي يعاني أكثر من أجزاء أُخرىٰ من هذه الفجوات التقنية. في سنة 1996 مثلاً، كان في تايلاند وحدها هواتف خلوية أكثر مما كان في جميع أفريقيا(44). وكان 33٪ من الصادرات المكسيكية المصنَّعة منتجات تكنولوجية عالية في 1997، والرقم المقابل في مصر 7٪ ومدغشقر 2٪(45).

إضافة إلىٰ ذلك، تتخلّف الدّول النامية عن الدّول المتقدمة في الموارد المستثمرة في البحث والتنمية، ففي الفترة 1990 ـ 1996 كان متوسط ما لدىٰ الدّول الصناعية من علماء البحث والتنمية 4,1 بالألف من عدد السكان، بينما كان في الدّول النامية 0,4٪ مثل هؤلاء الناس[46]. وبحسب البنك العالمي، في 1991، كانت الفجوة بين الدّول المتقدمة والنامية في الإنفاق علىٰ البحث والتنمية أكبر من الفجوة في الناتج المحلي للشخص الواحد[47].

الجدول 8 ـ 6

الدّول الغنية والفقيرة في عصر المعلومات

البند	السنة	تصنيف الدّول: دول نامية بدخل منخفض	دول نامية بدخل متوسط	دول بدخل عالي
استهلاك الطاقة الكهربائية	1980	188	1,585	5,783
للشخص «بالكيلو واط»	1996	433	1,902	8,121
الصحف اليومية	1996	...	75	286
الراديو	1996	147	383	1,300
هاتف ـ خط رئيسي	1997	162	272	552
هاتف خلوي	1997	5	24	188
كومبيوتر شخصي	1997	4,4	32,4	269,4

المصدر: البنك الدولي: تقرير عن التنمية العالميّة 1999/ 2000 ص 265 و267.

علىٰ الرغم من أن بعض المناطق في العالم النامي تزدهر بالاقتصاد المعلوماتي الجديد ـ مثل بنغالور، وبومباي، وماليزيا وإقليم الحدود الشمالية من المكسيك ـ فإن الفجوات التكنولوجية ضمن وفي ما بين الدّول هي عائق خطير للتنمية في عصر العولمة. بما أن المعرفة تتولّد وتنشر بوسائل إلكترونية، وأن التجارة تتزايد وتنمو حول الشبكات الإلكترونية، وأن الاتصالات آنية، فإن أفقر الدّول وأفقر الشعوب يزدادون عجزاً.

صنع السياسة في عصر العولمة

إن للمؤسَّسات الجديدة للحكم العالمي، والتحكم المحلي بالخدمات والمصادر العامة والاستثمارات الخاصة والخصخصة والتقدم التكنولوجي كلها ذات تأثيرات هامة في الحكومات في جميع أنحاء العالم. وبالواقع، إن هذه التغيرات هامَّة جداً لدرجة حتى إن البعض يجادلون بأنَّها «تجوّف الدّولة» وتسرق منها سيادتها من جهة، ومن مسؤولياتها أمام مواطنيها من جهة أُخرىٰ، وتجعل الدّولة أقل مركزية بالنسبة لفرص التنمية القوميَّة مما كانت في الماضي[48]. مهما يكن، إن الحكومات القوميَّة، أكثر أهمية للدول النامية سواء ساعدت العولمة هذه الدّول أم أعاقتها أم لا[49]. إن تحسين السياسات العامة واستخدامها وخلق مؤسَّسات للحكم أقوىٰ وأكثر استقراراً أمور هامة إن كانت الدّول النامية تجابه أسباب المشكلات التي تواجهها وتبدأ بمعالجة نقاط ضعفها عالمياً[50].

بالنسبة لصانعي السياسة في الدّول النامية في نهاية التسعينيات إن الأجندة السياسيَّة لتوليد النمو، واقتلاع الفقر، وبناء مؤسَّسات فعَّالة وقدرة حكومية، وسد الفجوة التكنولوجية أجندة طويلة ومكلفة ومتبادلة الاعتماد[51]. وعند أخذهم هذه الأجندة، يعترف صانعو القرار ضمناً أنَّهم في عصر العولمة يفقدون استقلالهم الذاتي في تقرير برامجهم القوميَّة واستراتيجيات التنمية[52]. هذا الدرس يجري تعلمه بالتأكيد عندما تمارس الدّول أزمات اقتصاديَّة عميقة وتكون مضطرة إلىٰ اللجوء إلىٰ المؤسَّسات المالية العالميَّة طلباً للمساعدة. في مثل هذه الظروف تكون حكومات الدّول النامية في أوضاع ضعيفة للتفاوض لأن المؤسَّسات المالية العالميَّة تضع شرطاً لإدارة الاقتصاد الكبير، وإصلاح الدّولة وأدوار القطاع العام والقطاع الخاص، وأولويات الاستثمار والبنية المؤسَّساتية.

ومن المهم بقدر مساوٍ، تقلل الأنظمة العالميَّة الجديدة للتجارة، والبيئة والعمل وأمور أُخرىٰ، تقلل الخيارات والتمييز في هذه المناطق أيضاً. في كلتا

الحالتين، إن القاعدة المحتملة التي تستند إليها الأعمال تعيق حرية القرار لصانعي السياسة، ويصبح الخط الفاصل بين السياسة المحلية والعالميَّة لا معنى له تقريباً[53]. وفضلاً عن ذلك، فحتى قبل أن تبتكر الاجتماعات العالميَّة، كان يتم اختراق الحدود القوميَّة من قِبل الناشطين الاجتماعيين والسياسيين الذين يلعبون أدواراً كبيرة في السياسات المحلية ويدعون إلىٰ تغيير سياسي وتكوين أحلاف مع مجموعات ومصالح محلية[54].

إذا كان تأثر الأجندات السياسيَّة يتزايد بضغوط من وراء حدود الدّول النامية، فإن الضغوط علىٰ صانعي السياسة لأن يعملوا ـ ويعملوا بسرعة ـ علىٰ بنود هذه الأجندات قد تزايدت أيضاً. وبشكل واضح، إن السرعة التي انتشرت بها الأزمة المالية الآسيوية عبر العالم كانت انبعاثاً غير لطيف للحاجة إلىٰ إصلاح سريع في المؤسَّسات المالية، والحاجة إلىٰ الانتقال السريع لوضع نظام تنظيمي في مكانه والحفاظ علىٰ استقرار الاقتصاد الكبير وسط التحليق العالمي والضعف القومي. أصبح التكيف مع الصدمات الخارجية، وهو اهتمام طويل لصانعي القرار في الدّول ذات الاقتصاد المعتمد علىٰ عدد قليل من سلع التصدير، مطلباً ملحّاً لجميع الدّول النامية.

لكن أصبح اتخاذ عمل ما ـ سيما العمل السريع ـ أكثر تعقيداً لأن العالم النامي يتجه نحو أشكال من الحكومات الديمقراطية. ومجتمعات مدنية أكثر نشاطاً[55]. ففي دول كثيرة ـ حتى الديمقراطية ـ كان التقليد في صنع السياسة بين عدد من الأشخاص نسبياً في حكومات مركزية، يتشاورون مع عدد قليل من المصالح المرتبطة سياسياً لاتخاذ قرار في غياب المشاركة الواسعة من المواطنين أو حتى معرفتهم بماهية القرارات التي يجري إعدادها[56]. فالمدراء التنفيذيون يضعون الأجندات السياسيَّة، وكان المشرعون غالباً مهمشين في العملية السياسيَّة.

وبالواقع، في كلا الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الأتوقراطية كان تبني

إصلاحات الاقتصاد الكبير خلال الثمانينيَّات والتسعينيَّات يعده بصورة عامة القادة القوميون الذين ركزوا السلطة في السلطة التنفيذية من الحكومة التي ركزت تلك السلطة في مكتب الرئيس أو وزير المالية، واعتمدت علىٰ مجموعة صغيرة من المستشارين الفنيين الذين اجتمعوا وراء أبواب مغلقة ليرسموا سياسة للطوارئ. وكانت هذه السياسات تفرض بواسطة مراسيم رئاسية من خلال سلطة الرئيس، بدلاً من قوانين تسنّها السلطة التشريعية[57]. وغالباً ما يجلس الفنيون القوميون والعالميون في المقاعد التي كان يشغلها الوزراء وقادة الأحزاب وممثلو مجموعة المصالح الهامة[58].

حيث إن عملية إيجابية جداً للتحوّل إلىٰ الديمقراطية انتشرت بشكل أعرض، وحيث إن أجندة الأعمال اتسعت من الاهتمام الأولي حول الإصلاحات الاقتصاديَّة للجيل الأول إلىٰ مصادر تنمية إنسانية ومؤسَّساتية، ارتفع كثير من الأصوات المطالبة بالمشاركة في مناقشة السياسة[59]. مثلاً، عندما برزت القطاعات الخاصة ونمت في ظل الدافعين التوأمين: الخصخصة والتحرر، فقد نمت أيضاً منظَّمات متنوعة جديدة وكثيرة تمثّل المصالح[60]. وعندما زادت حرية الاتحادات العمالية لتنظيمها، جابهت المنظَّمات القديمة التي يسيطر عليها الزعيم طلبات داخلية بديمقراطية أكبر؛ وفي بعض الأحيان انشقت لتكون اتحادات جديدة ذات مطالب وأساليب متميزة وأقل تلاؤماً مع الحكومة من المنظَّمات الأقدم[61]. مجموعات المواطنين، التي غالباً ما تتألَّف حول قضايا مجتمعية محلية مثل حماية الشرطة وتلوث البيئة، أو حول التزامات لهويات علىٰ أساس عرقي، والجنس والدين أو علىٰ الانتماء الإقليمي، كلها تزدهر في نظام سياسي أكثر انفتاحاً[62]. والمنظَّمات غير الحكومية، وكثير منها كان يتحاشى النشاط السياسي، أصبحت أكثر نشاطاً في تقديم طلبات للحكومة[63]. لقد زاد عدد مثل هذه الأصوات زيادة ملحوظة[64]. ومن بين هذه الطلبات الهامَّة التي صاغوها حماية مكوناتها أو مواطنيها عامة من الخطر

المتزايد الذي تجلبه العولمة وإخفاقات كل من السوق والحكومة، هذه الحماية مركزية وملحّة. وانتشار البُنى لأشكال من الحكومة أكثر ديمقراطية يجب تشجيعه يأتي بتمثيل وشفافية متزايدين لصناعة القرارات العامة. ولكن الديمقراطيات الجديدة يتوقع أن تنتج طرقاً جديدة لصناعة القرارات مثيرة للخصام.

إلىٰ جانب الضغوط المتزايدة لاتخاذ أعمال علىٰ جبهات مختلفة، يقع صانعو القرار في الدول النامية تحت مزيد من الضغوط لأن يكونوا فعالين في الالتزامات السياسيَّة التي يتخذونها. إن الانتشار الواسع للمعلومات (وهي بذاتها سمة من سِمات العولمة)، والانخراط الأعلىٰ في المجتمع المدني (وغالباً بالتحالف مع شركاء عالميين)، والدور الأكبر والأكثر استقلالاً لوسائل الإعلام (وهي أيضاً مؤيَدة ومحمية من مجموعات دولية)، قد شجعت قدرة المواطن علىٰ مراقبة أنشطة الحكومة وقدراتها علىٰ تنفيذ وعودها.

وهكذا، ليس صانعو القرار أكثر احتمالاً للإنهماك بما يسميه ألبرت هيرشمان Albert Hirschman «بالمشكلات الضاغطة» أكثر من «المشكلات المختارة» فقط، لكنَّهم أكثر احتمالاً لأن يُدفعوا إلىٰ مناقشات أوسع عند اتخاذ القرارات حوال هذه المشكلات وليكون أداؤهم مراقباً عندما ينفذون هذه السياسات[65].

يضاف إلىٰ الصعوبات التي يواجهها صانعو السياسة أن أَصبحت المصادر الملموسة لبناء الدعم أو تعويض الخاسرين أو التخلص من المعارضة، محدودة أكثر. في الماضي. كان دعم قادة معينين وأحزاب سياسيَّة والسياسات وحتى النِّظام السياسي، كانت تتماسك من خلال منافع متبادلة ـ وظائف، وعقود، ومشاريع تنمية وإجازات وصول وما شابه ـ من أجل أصوات أو سلام القوىٰ العاملة أو الدعم التشريعي. لكن الاقتصاد المحرر يعطي فرصاً أقل لتبادل مثل تلك المنافع لأن الدولة أقل انخراطاً في عقود التموين والأعمال والتراخيص.

وفضلاً عن ذلك تحدد الموازنات المتقشفة إمكانية التعويض على الخاسرين أو تقديم الخدمات للمؤيدين[66]. ومع قلة الموارد المستخدمة لتوليد الدعم والإجماع حول الإجراءات السياسيَّة، كان على السياسيين أن يجدوا مصادر جيدة لتأييد السياسة والإجماع عليها. في طرق عدة، يتضمن هذا تنمية أساليب جديدة قيادية.

بالفعل، إن كثرة صانعي السياسة في الدول النامية عامل تحد. تحدد سلسلة من الضغوط خياراتهم السياسيَّة، وتضيق مجالاتهم للمناورة ضمن تنمية سياسيَّة معقدة. فتناقص المجال لوضع أجندة سياسيَّة، وتزايد الضغط لصنع القرارات وتنفيذها، والضغوط العالية للتعامل مع نتائج العولمة غير المرغوب بها، وكذلك أصوات المقاومة المرتفعة أيضاً، على الأقل إن هذه الأحوال تختبر مهارات صانعي السياسة في بناء الإئتلافات للإصلاح ولتعليم مختلف المواطنين فوائد التغير، وإدارة معارضة مجموعة ذات تنظيم قديم. تستطيع الحكومات صنع سياسة سيئة، لكن العقوبة سريعة في سياق السياسات الديمقراطية والأسواق العالميَّة.

إضافة إلى ذلك، تضيف المؤسَّسات الضعيفة إلى أعباء صانعي السياسة لأنَّها غالباً ما تزيد الصراع على اختيار السياسة، وذلك من خلال فشلها في تقديم قواعد واضحة للعبة ولكيفية إدارة الصراع والحوار[67]. وهكذا تصبح الحوارات، مثلاً، حول السياسة الاقتصاديَّة مختلطة بسهولة بحوارات حول الأدوار الملائمة للسلطات التشريعية والتنفيذية في الحكم. وكذلك الجهود لتخفيف الفساد تشجع نقاشات حول مراجعة الدساتير وإعادة بناء الأنظمة التشريعية. والمبادرات لخلق مؤسَّسات جديدة تقود إلى صراع حول الأُطر والأوامر القانونية. وتعيق المؤسَّسات الضعيفة أيضاً ما يمكن تحقيقه من خلال الإصلاح، كما يحصل عندما تكون الجهود لوضع أنظمة منظمة تكون قصيرة الدارة بسبب فساد الأنظمة القضائية وعدم كفاءتها. والمؤسسات الضعيفة تعني

مستويات متدنية من تنفيذ السياسات كما يحصل عندما تفشل الجهود لإصلاح أنظمة التعليم القوميَّة لأن التنفيذ البيروقراطي تنقصه القدرة والدافع لاتخاذ أنشطة جديدة مطلوبة منها.

يواجه صانعو السياسة عمل توازن صعب في الاستجابة إلىٰ أوامر مزدوجة لتقوية المؤسسات وتكييف السياسة مع ضرورات العولمة. فتقوية مؤسَّسات مناسبة يستغرق وقتاً ولكن تحديات العولمة حاضرة وملحَّة. يستطيع إصلاح المؤسَّسات أن ينتج استقراراً أكبر في صناعة السياسة وتنفيذها، لكن طريقة الإصلاح غالباً ما تفاقم التوترات السياسيَّة. يُضغط علىٰ الحكومات لاتخاذ الأعمال، لكن ضعف المؤسَّسات يزيد الشكوك حول شرعيتها لفعل ذلك. فإلىٰ الحد الذي تطلب فيه مسؤوليات الحكومة في الدول النامية، فإن الدولة ليست مفرّغة تماماً وبصورة واضحة. لكن القدرة علىٰ الاستجابة للمصادر الملحة للحاجات المحلية والضعف العالمي، تجعل من السهل علىٰ صانعي القرار الاعتقاد أن الدولة تصبح أقل كفاءة.

فما الذي يمكن عمله؟

لا يوجد سؤال بأن صانعي السياسة في الدول النامية يواجهون سياسة صعبة خاصة، مؤسَّساتية ومعضلات سياسيَّة في جهودهم لوضع دولهم بشكل أفضل للاستجابة إلىٰ العولمة. ولكن كما هو الحال بالنسبة لكثير من نواحي الحياة، لا توجد حلول سهلة لهذه المعضلات. ويجب أن توجد الحلول الفعَّالة للكثير من المشكلات علىٰ المستويات العالميَّة، كما تناقش فصول كثيرة من هذا الكتاب. علىٰ المستوىٰ المحلي، إن وضع السياسات في مكانها لخلق بيئة اقتصاد كبير مستقر أو مركزي طبقاً لأية إمكانية لتنمية طويلة الأمد. لكننا شاهدنا أن خبراء التنمية تتزايد موافقتهم علىٰ أن وضع سياسات الاقتصاد الكبير بصورة صحيحة ضرورة لكنه ليس كافياً للتنمية. لقد اهتموا اهتماماً خاصاً بالخبرات الناجمة عن الأداء العالي للاقتصاد الآسيوي لادخار الدروس من نجاحاتهم

الدائمة[68]. والشيء المركزي في نتائجهم كان أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وفي خلق مؤسَّسات فعَّالة للحكم.

وبالابتعاد عن هذه المناطق الثلاث العامة ـ إدارة جيدة للاقتصاد الكبير، والاستثمار في رأس المال البشري، وبناء المؤسَّسات ـ إن قائمة العوامل الأكثر تحديداً والمعتبرة لازمة وكافية للتنمية هي قائمة أطول وأكثر تخويفاً: أسعار ملائمة للفائدة وصرف العملات، وزيادة الإنتاجية، ومؤسَّسات فعَّالة تنظيمية ومالية وتمويلية وتشريعيَّة وتعليميَّة وصحيَّة وضمان اجتماعي، وبُنى تحتيَّة مادِّيَّة واجتماعيَّة، وحكومة محليَّة جيدة الإدارة، وكفاءة أعلىٰ للأنشطة الحكومية الروتينية، وشفافية في صنع القرارات، ووسائل فعَّالة تجعل الحكومة مسؤولة، وسياسات ديمقراطية[69]. والوصول إلىٰ هناك حيث يقف معظم الدول النامية يبقى تحدياً لصانعي السياسة، مع ذلك. إن تحقيق الشروط اللازمة والكافية للتنمية في عصر العولمة يستغرق زمناً وموارد.

إذا أعطيت القائمة الموسعة بما يجب فعله وأعطيت الوقت والمصادر اللازمة لفعلها، هل هناك أعمال يستطيع القادة السياسيون، حتى في وسط السياق العالمي، اتخاذها علىٰ المدىٰ القصير لإنتاج قدرة دولهم علىٰ الانتقال إلىٰ الأمام في هذه المهمة؟ في الواقع، توجد بعض المناطق التي يمكن أن يقدم فيها التغيير بسرعة لا بأس بها لأنه، في هذه المناطق، لدىٰ صانعي القرار بعض المجال لعمل ذاتي نسبياً. وقد يكون لديهم هذا المجال للمناورة حتى في المجتمعات الشديدة اللجاجة والخصام.

إن أوضح هذه المناطق في تحسين قدرة الحكومة علىٰ إجراء واستخدام التحليلات الفنية للمشكلات التي تواجه بلادهم. إن أحد الاتجاهات الإيجابيَّة هو بروز الاتجاه من أزمة اقتصاد العصر في الثمانينيَّات والتسعينيَّات وهو المدىٰ الذي زاد فيه المنفِّذون السياسيون اعتمادهم علىٰ الفنيين ذوي التدريب الجيد وعلىٰ الوحدات الفنية ضمن الحكومة لتساعد في تحليل وتشكيل سياسة

اقتصاديَّة[70]. ومن المثير للاهتمام، إنشاء وحدات فنية ضمن بيروقراطيات الحكومة وتعيين مستشارين فنيين جيدي التدريب، هي منطقة واحدة يكون فيها للسياسيين مجال واسع للعمل. في عصر الأزمة الاقتصاديَّة، مثلاً، تمكن رؤساء عدد من الدول من جلب جيل جديد من الاقتصاديين إلىٰ الحكومة وتزويدهم بالمشكلات الهامة والدافعة ليعملوا بها. حتى الدول ذات القدرات البشرية المحدودة تمكَّنت من أن تجد بين مواطنيها من هم مهيأون ومتحمِّسون لا تتحداهم مثل تلك القضايا السياسيَّة. وكان لهؤلاء الرؤساء، في كثير من الحالات، السلطة لخلق وحدات حكومية جديدة ـ كوحدات التحليل السياسي في وزارات الاقتصاد أو ملحقة بمكتب الرئيس ـ وتعيين مستشارين لأغراض معينة. الآن، وفي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في سنة 1997، تعمل حكومات كثيرة علىٰ زيادة قدرتها الفنية والإدارية للوكالات المكلفة بالقطاع المالي للمراقبة والتنظيم.

وما بدا أَنَّه ناجح في وزارات الاقتصاد لتحديات الاستقرار وتعديل البُنى يمكن أن نطبِّقه علىٰ وزارات تتعلَّق بالشؤون الخارجية والتجارة والقطاعات الاجتماعيَّة المتسمة بالضغوط الشديدة. وبالفعل، إن ندرة الاقتصاديين المتدربين والمحلِّلين السياسيين والمدراء في هذا المجتمع تقف علىٰ العموم بتناقض شديد مع الخبرة الفنية لوزارات الاقتصاد. في العصر الذي تكون فيه المفاوضات العالميَّة، والتجارة، وتنمية رأس المال البشري أفضليات عُليا، مع ذلك يوجد سبب صغير لم لا يمكن لهذه الخبرات أن توضع داخل هذه المؤسَّسات. وحتى عندما تبرهن هذه المؤسَّسات أنَّها مقاومة نسبياً لتحسين أدائها، تبقى قدرة القادة السياسيين علىٰ الإضافة للبُنى التنظيميَّة، واستخدام بعض القوىٰ المعينة لبناء قدرة فنية وإدارية ملائمة خارج الوزارات، تبقى هذه القدرة كبيرة.

منطقة أُخرىٰ يستطيع فيها القادة السياسيون تحسين قدرة الحكومة علىٰ

الاستجابة للعولمة، هي جعل وصول القطاع العام إلىٰ ثورة المعلومات نقطة مركزية لمبادرة الحكومة. ويمكن للاستثمار في الكومبيوترات واتصالات الإنترنت جنباً إلىٰ جنب مع أنظمة الأتمتة وتدريب العاملين علىٰ كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات، يمكن لها جميعاً الإسهام مساهمة كبيرة في قدرة الحكومة علىٰ امتلاك المعلومات ذات العلاقة، وصياغة سياسات جيدة، وتأمين تعليم عام يدور حول الحاجة إلىٰ الإصلاح، والارتباط بالمناقشات والمفاوضات المحلية والعالميَّة حول محتوى السياسات الجديدة، وتحسين القدرة علىٰ مراقبة تنفيذ السياسة ونواتجها. هذه المهمة شاقة نوعاً ما أكثر من تحسين القدرة الفنية المحلية لأنَّها تحتاج إلىٰ نفقات كبيرة من الموارد كما يحتاج الاستثمار في التدريب. ومع ذلك، هذه منطقة سيادة تنفيذية كبيرة ومنطقة لا يحتمل أن يكون فيها مقاومة كبيرة. وفضلاً عن ذلك، إنَّها تتألَّف من استثمارات وأعمال يمكن أن تهدف إلىٰ مناطق ذات أفضليات أعلىٰ كالتنظيمات الداخلة في التجارة أو التعليم، أو إلىٰ مناطق يكون فيها العاملون في القطاع العام متحمسين لتبنِّي مثل هذه التغييرات.

والمنطقة الثالثة ذات العلاقة أكثر صعوبة وربما تكون مجزية في المستقبل الأكثر بُعداً. وهذه هي أكثر المناطق عمومية لبناء قدرة القطاع العام. وهذه المنطقة تشبه المنطقتين الأخريين السابقتين للمبادرة من حيث إن قادة الشعوب يستطيعون اتخاذ مبادرة كبيرة في تقديم تغيير تنظيمي. صحيح طبعاً أن الإصلاحات الخدمية المدنية الكبيرة التي اتُّخذت في الثمانينيَّات والتسعينيَّات قد ولَّدت مقاومة كبيرة، وبالتالي أنتجت نتائج مخيبة[71]. وغالباً ما اشتملت هذه الإصلاحات علىٰ تدني المعايير الجديدة للأداء، وفحص المزايا، وإعادة هيكلة الرواتب، والالتزامات التعاقدية. في دول ذات تقاليد في التعيينات علىٰ أساس المحسوبية خصوصاً، هدَّدت هذه التغيرات العاملين في القطاع العام في كل الوزارات والوكالات تقريباً.

لكن لا تحتاج كل إصلاحات القطاع العام لأن تعالج على نطاق شامل. تبنَّت بعض الدول تناولاً متواضعاً من وكالة إلىٰ أُخرىٰ، بينما سار الآخرون حذرين خلال المفاوضات والتعليم العام للبدء بعملية التغيير. وشجع البعض تناول «جزر الامتياز» لتغيير الأنظمة المحفزة والأساليب الإدارية[72]. إضافة إلىٰ ذلك، إن تحسين القطاع العام منطقة تقدم فيها الخبرة والبحث نظرات عملية وجديدة. مثلاً، استعار بعض الباحثين نظرات من العمل علىٰ تطوير منظمات القطاع الخاص، وكيّف آخرون أدوات الاقتصاد لفهم نظام الحوافز والتكيف المؤسَّساتي[73]. وكنتيجة لذلك، إن أبعاد التنمية والإصلاح المؤسَّساتي أقل احتمالاً لمعاملتها «كالصندوق الأسود» مما كانت في الماضي. في هذه المنطقة الصعبة، إذن يؤمن تعقل بعض المنفذين ودروس الخبرة والبحث طريقة واحدة لزيادة قدرة الحكومة علىٰ الاستجابة إلىٰ تحدي العولمة في الوقت نفسه الذي تحمي فيه مواطنيها من آثارها الضارة.

لكن عبء إيجاد طرق لزيادة قدرة الدول النامية علىٰ الاستفادة من العولمة لا يقع علىٰ عاتق الدول النامية وقياداتها العامة فقط. بالتأكيد يجب أن يكون المجتمع الأكاديمي جزءاً من هذه المجهودات. يحاول الباحثون فهم صنع خرائط التغيير من أصغر مستويات العيش والحياة في مجتمعات في دول فقيرة إلىٰ السياسات القوميَّة والأسواق العالميَّة والمؤسَّسات بحسب تأثرها بضغوط العولمة الملحَّة. بهذه الطريقة، إن مشكلات الدول النامية يُعاد تفسيرها كقضايا عالميَّة، متعلِّقة بالشمال كما هي متعلقة بالجنوب. يسهم هذا النوع من البحث إسهاماً واضحاً في قاعدة المعرفة حول ديناميكية العولمة وآثارها التي يمكن أن تكون مفيدة لجمهور السياسة عالمياً ومحلياً. وبصورة مماثلة، إن نمو المعرفة حول التجديدات وبصورة خاصة في دول أصبحت متوافرة بشكل واسع من خلال زيادة الاهتمام في هذه التجديدات والتحسينات في التقنية التي تجعل المشاركة بالمعلومات أسهل كما يبيِّن فريد شوار Fred Schauer في حالة الإصلاح القانوني في مكان آخر من هذا الكتاب.

وبصورة مماثلة، وكما ناقش فصل داني رودريك Dani Rodrik في هذا الكتاب، لقد تمّ توليد مشاريع ملموسة للمؤسَّسات العالميَّة في السنوات الأخيرة إضافة إلىٰ أفكار حول كيفيَّة التمسّك بفوائد العولمة وتخفيض التكاليف. تراوح هذه المشاريع من السماح بالديون إلىٰ المعايير العالميَّة للمؤسَّسات المالية، ومن تصميم شبكات الأمن الاجتماعي إلىٰ شبكات التنظيم لاستخدامات الشعوب، ومن مشاريع للإعتراف بعمل المرأة في القطاع غير الرسمي إلىٰ تلك التي تركز علىٰ الاستجابة بصورة فعّالة للطوارئ الإنسانية المعقدة، ومن تصميم أنظمة التعليم الأولي إلىٰ الجهود لتأمين معلومات حول التأثير البيئي في استثمارات بيئيَّة، ومن الأفكار حول اتفاقيات التجارة العالميَّة إلىٰ التقدم التكنولوجي في إنتاج المحاصيل للتصدير، وعدد آخر كبير. وربما بسبب جدية المشكلات، كان مدىٰ الإبداع للحلول المقترحة واسعاً ومثيراً.

إن الاهتمام بفهم المشكلات التي تخلقها تغيرات غير مسبوقة علىٰ المستوىٰ العالمي، إضافة إلىٰ الجهود الساعية لتأمين ردود فعل لها، ولتوليد استراتيجيات سياسيَّة لتوجيه عملية التغيير، تستطيع أن تقدِّم بعض العون لمعرفة ما الذي يجب عمله ومتى وكيف يجب فعله. فقد خلقت خبرات نحو عشرين سنة من الاستقرار والتعديل البنيوي، مثلاً، أدبيات واسعة حول العوامل السياسيَّة الحاسمة في السياسة والتغيرات المؤسَّساتية في الدول النامية والانتقالية. لقد قدّم هذا العمل فهم كيفية استخدام القوة لإعاقة التغيير، وكيفية حساب النتائج التوزيعية لسياسة التغيير، وكيف تؤثِّر الأزمات في قوىٰ السياسة والإصلاح المؤسَّساتي، وكيف يتأثَّر توقيت الإصلاح بدوائر الانتخاب، وكيف يحسب مدراء السياسة وفرق التغيير الاستراتيجيات لتقديم الإصلاح، وكيف تؤثِّر الأفكار والقيادة في عملية التغيير. لا يقدم هذا العمل وصفة للنجاح في مقابلة تحديات العولمة، لكن يمكن استخدامه لتقييم وتقليل بعض أخطار الفشل في اتخاذ مبادرات الإصلاح.

من الواضح أن صانعي السياسة في الدول النامية يواجهون مجموعة من المشكلات الصعبة في جهودهم لوضع بلادهم لأخذ أفضل المزايا من العولمة ولحماية مواطنيهم واقتصادهم من نتائجها السوداء. فلصانعي السياسة هؤلاء، ولأولئك الذين يمثلونهم، يخبئ المستقبل طريقاً طويلاً وصعباً للتغيير. ومع ذلك إن الاهتمام الحالي بالمشكلات التي أوجدها التغيير السريع علىٰ المستوىٰ العالمي إضافة إلىٰ الجهود للاستجابة لها، يمكن أن يقدم المساعدة في معرفة ما يجب فعله ومتى وكيف يجب فعله. لا يحتاج صانعو السياسة في الدول النامية لأن يُحرموا من الأفكار أَو الأعمال أَو الأحلاف العالميَّة عندما يقبلون تحديات العولمة.

ملاحظات

(1) إن عدد الدول النامية معتمد علىٰ تصنيف البنك الدولي لسنة 1999 بحساب الناتج القومي للرأس الواحد، وموزعة دول ذات دخل منخفض ـ ومتوسط. تشمل القائمة كل الدول التي هي أعضاء في البنك الدولي والتي يبلغ تعداد سكانها أكثر من 300000 نسمة. الدول ذات الدخل المنخفض ذات ناتج قومي للشخص الواحد 760 دولاراً أو دون ذلك؛ والدول ذات الدخل المتوسط يبلغ الناتج القومي للشخص الواحد ما بين 761 و9360 دولاراً. وتقسم الفئة الأخيرة ذات دخل متوسط منخفض (57 دولة الناتج القومي فيها للشخص الواحد ما بين 761 و3030 دولاراً) وذات دخل متوسط أعلىٰ (37 دولة الناتج القومي فيها ما بين 3031 ـ 9350 دولاراً). انظر البنك الدولي تقرير تنمية العالم: 1999/ 2000 (Oxford University Press and World Bank, 1999)، ص 290 ـ 291.

(2) تعاريف، أقسام، ومعطيات مأخوذة من البنك الدولي، «World Development Report, 1999/2000» صفحة 277/ 231 و290.

(3) بحسب البنك الدولي، 1,6 بليون نسمة إضافية يعيشون بأقل من 2 دولارين باليوم في سنة 1998.

انظر البنك الدولي «Global Economic Prospects and the Developing Countries, 2000» ص 29 (Washington: World Bank 2000).

(4) انظر مثلاً من أدبيات المؤسسات وبناء القدرة وخاصة في التنمية الاقتصادية،

كارول غراهام وموسز نايم، «The Political Economy of Institutional Reform in Latin America»، في كتاب من إعداد نانسي بيروستل، وكارول غراهام وريتشارد سابوت وعنوانه: «Beyond Tradeoffs: Market Reform and Equitable Growth in Latin America»,

(Washington: Brookings and Inter-American Developpment Bank, 1998)؛ ميريلي غرندل (إعداد): «Getting Good Government: Capacity Buiding in the Public Sector of Developing Countries», (Harvard University Press for the Harvard Institute for International Development, 1997),

سيلفيو بورنر، آيمو برونيتي، بياتريس ويدير، «Political Credibility and Economic Development» (St. Martin's Press, 1995)

دوغلاس س نورث، «Institutions, Institutional Change and Economic Performance», (Cambridge University Press, 1990)

تورستن بيرسون كيدو تابيللي (إعداد)، «Monetary and Fiscal Policy»، (MIT Press, 1994)

(5) إحصاءات النمو في هذه الجملة والجمل الخمس التي تليها مأخوذة من البنك الدولي، «World Development Report, 1999/2000»، ص 251.

(6) معظم هذه الدول كانت في أفريقيا، جنوب الصحراء، وأوروبا الشرقية ودول الكومنولث المستقلة، برنامج الأمم المتّحدة للتنمية (UNDP)، «Human Development Report, 1999» (Oxford University Press, 1999) ص 2.

يصنف برنامج الأمم المتّحدة للتنمية الدول بحسب مستوى التنمية البشرية فيها، على أساس جدول الناتج القومي العام للشخص الواحد؛ متوسط عمر المرء، أمية البالغين ونسبة المسجلين بالمدارس. ينتج من هذا أقسام تشبه ولكن لا تتوافق دائماً مع تصنيف البنك الدولي للدول. فمثلاً، كوستاريكا عالية في التنمية البشرية (بحسب UNDP)، لكنها في الدخل الوسط المنخفض بين الدول النامية (بتقرير البنك الدولي). ويصنف برنامج الأمم المتّحدة للتنمية 45 دولة كدول ذات تنمية بشرية عالية، و94 دولة متوسطة التنمية البشرية و35 دولة منخفضة التنمية البشرية.

(7) البنك الدولي، ص 3 «Global Economic Prospects of the Developing Countries, 2000».

(8) يتألّف «Washington Consensus» من الحاجة إلى عشر مناطق سياسية: العجز المالي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، اللاتنظيم، وخصائص الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، سياسة تجارية، حقوق الفقراء. لقد لخصت وسميت من قبل جون وليامسن في مقالة، «What Washington Means by Policy Reform» في كتاب من إعداده: «Latin American Adjustment: How much Has Happened?» (Washington Institute for International Economics, 1990).

(9) هذه الفكرة دخلت بقوة بالإصلاح السريع للاقتصاد الروسي؛ ولفقده المؤسسات الأساسية لنظام السوق، أعطى التحرير تراجعاً اقتصادياً لعقد من الزمن جالباً معه صعوبة كبيرة لمعظم المواطنين، والموظفين من أعلى المستويات وكذلك الفساد الخاص. لمناقشة مبكرة لأجندة الإصلاح الاقتصادي الواسعة انظر جوان فيلسن: «The Politics of Long Haul Economic Reform» في كتاب من إعدادها مع آخرين: «Fragile Coalitions: The Politics of Economic Adjustment,» (Transaction Books, 1989).

(10) هجوم هام على الدولة في تقرير البنك الدولي حول أفريقيا في 1984، «Towards Sustained Development in Sub-Saharan africa», (Washington World Bank 1984)، عكس طريقة التفكير الأساسية حول الضرر الذي سبّبته الدول التي تدخلت تدخلاً واسعاً في التنمية الاقتصادية. وحوى تقرير سنة 1991 «World Bank Report» على فصل عن الدولة، وفي تقرير 1997 كان حول دور الدولة في التنمية، محدداً إعادة تأهيل الدولة كأداة هامة للتنمية. انظر ميريلي س. غرندل: «Challenging the State: Crisis and Innovation in Latin America and Africa (Cambridge University Press, 1996) الفصل 1 خصوصاً.

(11) غرندل، نفس المصدر الفصل 1، و4 للمناقشة.

(12) إن إضافة تنمية الموارد البشرية إلى الشروط اللازمة للتنمية، بموافقة جماعية من الخبراء، يمكن أن يعزى إلى عوامل كثيرة، من بينها: عمل الباحثين في تقييم المعجزة في شرق آسيا، ونجاح تحدي برنامج الأمم المتحدة للتنمية في تقريرها حول التنمية البشرية. البنك الدولي ومؤسسات أخرى لأخذ أفكار أوسع حول التنمية، وإصرار المنظّمات غير الحكومية وشبكاتها حول العالم وهي تشير إلى أحوال الفقر والحرمان في كثير من أنحاء العالم. لتقدير مساهمات رأس المال البشري في التنمية، انظر نانسي بردزل، داڤيد روس وريتشار سابوت، «Inequality and Growth Reconsidered: Lessons from East Asia» في الصفحات 477 ـ 508 من World Bank Economic Review, vol. 9 (Sept. 1995) وانظر أيضاً، بردزل، غراهام، سابوت «Beyond Tradeoffs».

(13) بينما يناقش الكثيرون أن التجارة مركزية بالنسبة للتنمية، يبيّن البحث الذي نفذه داني رودريك أن ذلك ليس استراتيجيّة مثلى. «الدول التي نجحت في فترة ما بعد الحرب هي التي استطاعت أن تبلور استراتيجيّة استثمار محلي لتبدأ النمو، وأولئك الذين لديهم مؤسّسات مناسبة لمعالجة الصدمات الخارجية المعاكسة، وليس أولئك الذين اعتمدوا على تخفيض العوائق بالنسبة للتجارة وتدفق رأس المال. لذلك توجب على صانعي السياسة التركيز على الأساسيات في النمو الاقتصادي ـ الاستثمار استقرار الاقتصاد الكبير، الموارد البشرية، والحكم الجيد ـ ولم تترك التكامل الاقتصادي العالمي يسيطر على تفكيرهم في التنمية». داني رودريك، «The New Global Economy and Developing Countries: Making Openness Work». (Washington: Overseas Development Council, 1999).

(14) البنك الدولي: ص 13 World Development Report, 1999/2000.

(15) المعطيات في هذه الفترة مأخوذة من تقرير البنك الدولي 1999/ 2000 ص 5 ـ 33 ـ 271.

(16) UNDP، Human Development Report, 1999، ص 3 ـ 4.

(17) انظر مثلاً، مايكل غاڤن وريكاردو هاوسمان، «Growth with Equity: The Volatility Connection» وذلك في كتاب بيردزل، غرهام وسابوت «Beyond Tradeoffs».

(18) البنك الدولي، 2000 «Global Economic Prospects and the Developing Countries»، ص 29.

وفي الوقت نفسه تقرير البنك حول التنمية 1999/ 2000 ص 25.
الذي يقدر عدد من يعيشون على أقل من دولار واحد باليوم 1,5 بليون في سنة 1998. وبحسب هذا التقرير (ص26). القاعدة السريعة غير الرسمية أن معدل نمو للشخص الواحد 3٪ أو أكثر يعتبر الحد الأدنى لتخفيض نسب الفقر سريعاً. لكن المعدل للنمو على المدى الطويل في الدول النامية أقل من ذلك المستوى. فبين 1995 و1997 فقط 21 دولة نامية (ومنها 12 في آسيا) حققت هذا المعدل أو تجاوزته قليلاً. ومن بين 48 دولة الأقل نمواً فقط 6 منها تجاوزت المعدل.

(19) البنك الدولي، «Prospects for Growth and the Developing Countries 2000»، ص 33.

(20) تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1999 ص 22، الأرقام المعطاة هي لمواصفات الفقر في العالم، حدوثها يتركز على الدول النامية والانتقالية بشكل حصري تقريباً.

(21) البنك الدولي: تقرير التنمية 1999/ 2000 ص 26.

(22) انظر بيروذل، غراهام وسابوت «Beyond Tradeoffs».

(23) برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير 1999 ص 35 ـ 43.

(24) نفس المصدر ص 33.

(25) نفس المصدر ص 40.

(26) البنك الدولي، تقرير البنك حول التنمية 1999/ 2000 ص 14. وبحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير 1999 ص 3، فإن الفرق بالدخل بين 20٪ من أعلى الدخول في العالم و20٪ الذين يعيشون في أفقر الدول، قد زاد الفرق من 30 إلى 1 في 1960 إلى 60 إلى 1 في 1990 و74 إلى 1 في 1997.

(27) برنامج الأمم المتحدة للتنمية 1999 ص 2 ـ 3.

(28) البنك الدولي، تقرير حول التنمية 1998/ 1999 ص30، مجمل ما تلقته الدول النامية 1,04 بليون، 30٪ من مجموع العالم. البنك الدولي تقرير حول التنمية 1999/ 2000 ص 37.

(29) برنامج الأمم المتحدة للتنمية تقرير 1999/ ص 196.

(30) انظر مثلاً نانسي بيردزل وجوان لويس لوندوفو، «No Tradeoff: Efficient Growth via More Equal Human Capital Accumulation»، في كتاب بيردزل وغراهام وسابوت «No Tradeoffs».

(31) انظر مثلاً، جيمس إس ونش وديل أولو (إعداد) (James S. Wunsch) (Dele Olowu) «The Failure of the Centralized State: Institutions and Self-Governance in Africa» (Westview Press, 1990).

وريتشارد سان بروك، «The State of Economic Stagnation In Tropical Africa» (آذار 1986) (World Development, vol. 14) 9.

وجويل إس ميغدال: «Strong Societies and Weak States: State-Society Relations in the Third World», (Princeton University Press, 1988).

مثل هذه الدراسات تشدد على المدى الذي يركز فيه المتسلطون والمدراء الديمقراطيون

على القوة، وذلك بإهمال استقلال التشريع والمؤسّسات القضائية وإلغاء قوة الحكومة المحلية، وفي الوقت نفسه تتجه الحكومة المركزية إلىٰ الضعف من خلال عدم الكفاءة والفساد والصراع وتوزيع عطاءات الدولة.

(32) انظر مثلاً، غرندل، «Challenging the State».

(33) بيتر إيفانز «The Eclipse of the State? Reflections on Stateness in an Era of Globalization,» (World Politics, vol. 50) ص 85، تشرين أول 1997.

(34) الخصخصة، التحرر، العقم والتقليص كانت أدوات رئيسية استخدمت في تخفيض حجم ومجال أنشطة الدولة بنطاق واسع في الدول النامية.

(35) إيفانز، ص 73 ـ 74 «The Eclipse of the State?».

(36) برنامج الأمم المتّحدة للتنمية تقرير 1999 ص 34 ـ 35.

(37) البنك الدولي، تقرير التنمية 1999/ 2000 ص 55.

(38) البنك الدولي، تقرير التنمية 1999/ 2000 ص 57.

(39) بحسب أرقام البنك الدولي، سكان آسيا الجنوبية في المدن الكبيرة كان لديهم هواتف أكثر مما لدى ساكني المناطق الريفية أكثر بسبع مرات. وفي شرق آسيا كانت النسبة 5,5 ـ 1، وفي جنوب الصحراء الأفريقية كانت النسبة 3 ـ 1 وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي كانت 2,5 ـ 1.

من تقرير البنك الدولي للتنمية 1998/ 1999 ص 69.

(40) مثلاً، يستطيعون اختيار الاتصالات اللاسلكية وتخفيض الاستثمار في التقنيات الأقدم. وفي 1993 مثلاً، عدد من دول العالم النامي تحولت إلىٰ الأرقام كلياً، بينما دول التعاون الاقتصادي والتنمية كانت أكثر ارتباطاً بالتكنولوجيات القديمة. البنك الدولي، تقرير التنمية 1998/ 1999 ص 57 و59.

(41) نظر. دي ايرنس D. Ernst، «Globalization and the Changing Geography of Innovation Systems: A Policy Perspective on Global Production Networks,» أعدت لورشة عمل علىٰ التقنيات السياسية الاقتصادية في دول العالم النامي، (تشرين أول 1999، Brighton, U. K.).

(42) برنامج الأمم المتّحدة للتنمية، تقرير 1999 ص 3.

(43) نفس المصدر.

(44) نفس المصدر ص 6.

(45) البنك الدولي تقرير حول التنمية 1999/ 2000 ص 266 ـ 267.

(46) برنامج الأمم المتّحدة للتنمية تقرير 1999 ص 178.

(47) البنك الدولي تقرير حول التنمية 1998/ 1999 ص 6.

(48) فكرة الدولة (المفرغة) كانت موضوعاً لمقالات في Daedalus، المجلد 124 (ربيع 1995) انظر ر. آ. و. روديس، «The Hollowing Out of the State: The Changing Nature of the Public Service in Britain,» (Political Quarterly vol. 65) (1994 نيسان ـ حزيران).

سوزان سترانغ، «The Retreat of the State: The Diffusion of World Power in the World Economy,» (Cambridge University Press, 1996).

وجوزيف كاميليري وجيم فولك، «The End of Sovereignty? The Politics of A Shrinking and Fragmenting World (Elgar, 1992).

(49) كانت هذه فكرة مسيطرة كرد فعل على أولئك الذين يناقشون من أجل تفريغ الدولة ـ انظر مثلاً بول هيرست وغراهام تومبسون، «Globalization in Question: The International Economy and Possibilities of Governance (Cambridge University Press 1996)

جان آرت شولت، «Global Capitalism and the State» في International Affairs المجلد 73 (تموز) ص 427 ـ 452. إيفانز «The Eclipse of the State?»

وليندا فايس، «The Myth of Powerless State» (Cornell University Press, 1998)

(50) محلياً، مؤسّسات الدولة القوية هامة في تزويد المواطنين بعزل هام من نقاط ضعف الاقتصاد الأصيلة في اقتصاديات السوق، «التحرر» الذي تمتعت به الدول الصناعية زمناً طويلاً. انظر جون رغي، «International Regimes, Transactions and Change: Embeded Liberalism in the Postwar Economic Order», (International Organization, vol. 36 (Spring 1982), p. 379-416.

(51) كما أشرنا سابقاً، إن تحفيز النمو والمحافظة عليه يتطلبان إدارة فعّالة للاقتصاد الكبير، وسياسات لتنويع الاقتصاد القومي، وبناء مؤسّسة وقدرة، واستثماراً فعالاً في التعليم والبنية التحتية المادية، وإجراءات لتشجيع البحث والتنمية. إن رفع الفقر يعني إيجاد وسائل لدفع النمو لا سيما بطرق تولد وظائف منتجة واستثمار هام بالتعليم والصحة وقطاعات خدمية أخرى، وتقوية نطاق واسع من المؤسّسات ـ تلك التي تولد سياسات، وتلك التي تدير الصراع، وتلك التي تنظّم وتثير الإنتاج ـ والاستثمارات في البنية التحتية المادية والتقنية الجديدة لتشجيع الإنتاج الزراعي والصناعي. وتتطلّب زيادة قدرة المؤسّسات على إدارة التعاملات السياسية والاقتصادية، استثمارات كبيرة في التعليم والتدريب والتقنية إضافة إلى التقدم في السياسات التنظيمية وآليات المسؤوليّة. وتتطلب معالجة الفجوات التكنولوجية استثمارات واسعة في البنية التحتية إضافة إلى التعليم والتدريب، استثمارات بدورها تعتمد على النمو لزيادة مداخيل الحكومة.

(52) انظر شولت، «Global Capitalism & the State».

(53) انظر ستيفن هاغارد «Developing Nations and the Politics of Globalization» (Brookings, 1995).

(54) انظر مثلاً، مارغريت ي كيك، وكاثرين سيكينك، «Activities beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics» (Cornell University Press, 1998);

وسانييف خاغرام، Dams, Democracy, and Development: Transnational Struggles for Power and Water» (سيصدر).

(55) في سنة 1998 61٪ من دول العالم فيها «نوع ما من الحكومة الديمقراطية» بالمقارنة مع 28٪ في سنة 1974. (البنك الدولي، تقرير التنمية 1999/ 2000) ص 43.

(56) حتى في الدول الديمقراطية، أحوال الفقر والأمية وضعف الحكومة عن اتخاذ القرارات من نسب كبيرة من السكان، لا سيما أولئك الذين يعيشون في مناطق ريفيّة. انظر ميريلي س غرندل وجون وتوماس، «Public Choices and Public Change: The Political Economy of Reform in Developing Countries», (John Hopkins University Press, 1991), Chap. 3

(57) انظر مثلاً: فصول الدولة في كتاب أعده روبرت هـ. بيتس وآن كروغر، «Political and Economic Interactions in Economic Policy Reform (Basil Blackwell 1993);

وستيفان هاغارد وروبرت ر. كوفمان (إعداد)، «The Politics of Economic Adjustment» (Princeton University Press, 1992). وغرندل، «Challenging the State»،

ولمراجعة وتلخيص هذه الأدبيات، انظر باربارة جيديس، «The Politics of Economic Liberalism,» (Latin American Research Review, vol 30 No. 2 (1995)) ص 195 ـ 214.

(58) انظر مثلاً، دور الفنيين في التغيرات السياسية الكبيرة في المكسيك في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات في غرندل «Challenging the State»، الفصل 6.

وأيضاً جورج آي دومينغز (إعداد) «Technopols: Freeing Politics and Markets in Latin America in the 1990s» (Pennsylvania State University Press);

جون وليمسن «in Search of a Manual for Tecnopols,» وذلك في كتاب من إعداده، «The Political Economy of Policy Reform», (Washington: Intitute for International Economics, 1994) ودراسات الحالة الموجود في الملاحظة السابقة.

(59) First-generation reforms are usually identified as those involved in early stabilization and structural adjustement programs. Most of these policy changes were «stroke of the pen» reforms in that they did not require extensive administrative mechanisms to be implemented. Second-generation reforms are those that require institutions and organizations for their implementation, such as, for example, an education or health policy reform.

(60) See, for example, Catherine M. Conaghan and James M. Malloy, *Unsettling Statecraft: Democracy and Meoliberalism in the Central Andes (University of Pittsburgh Press, 1994).*

(61) See, for example, Guillermo O'Donnell, Philippe C. Schmitter, and Laurence Whitehead, eds., *Transitions from Authoritarian Rule: Comparative Perspectives (Johns Hopkins University Press, 1986).*

(62) See Manuel Castells, *The City and the Grassroots* (London: Edward Arnold, 1983); Jean L. Cohen, «Strategy or Identity: New Theoretical Paradigms and Contemporary Social Movements,» *Social Research,* vol. 52 (Winter 1985), pp. 663 - 716; Arturo Escobar and Sonia E. Alvarez, eds., *The Making of Social Movements in Latin America: Identity, Strategy and Democracy* (Westview Press, 1992); Claus Offe, «New Social Movements: Challenging the Boundaries of Institutional Politics,» *Social Research,* Vol. 52 (Winter 1985), pp. 817-68; and Alain Touraine, «An Introduction to the Study of Social Movements,» *Social Research,* vol. 52 (Winter 1985), pp. 749-88.

(63) See, for example, Julie Fisher, *Non-Governments: NGOs and Political Development of the Third World* (Kumarian Press, 1998).

(64) There are no overall figures for the number of nongovernmental organizations in existence at the current time. Partial information suggests very rapid growth, however. In a speech delivered in China, for example, Lester Salamon stated that the creation of new associations in france averaged 10,000 annually in the 1960s and 50-60,000 a year in the 1980s and 1990s. In Italy, half of existing NGOs were created since 1985. In Hungary, 23,000 NGOs were formed between 1989 and 1993. Russia has seen more than 100,000 NGOs created since the early 1990s. Lester Salamon, «Toward Civil Society: The Global Associational Revolution and the New Era in Public Problem-Solving,» Keynote speech, Beijing, July 1999. I am grateful to Marty Chen for bringing this to my attention.

(65) انظر آلبرت أو. هيرشمان «Essays in Trespassing: Economics to Politics and Beyond,» (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

(66) انظر مثلاً غرندل «Challenging the State», Chap 2.

(67) انظر مثلاً، البنك الدولي: «The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy» (Washington; World Bank, 1993).

روبرت ويد، «Governing the Mrket: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization» (Princeton University Press, 1990)

آليس آمسوين، «Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization», (New York: Oxford University Press, 1989).

(68) انظر مثلاً، فيليب آغويرو وجيفري ستارك (إعداد)

«Fault Lines of Democracy in Post-Transition Latin America» (Coral Gables, FLA: North-South Center Press).

(69) بحسب «الإطار العام للتنمية» للبنك العالمي، يوجد القليل غير المهم في عملية التنمية. انظر البنك الدولي، تقرير التنمية 1999/ 2000، ص 21.

(70) انظر الملاحظة 58.

(71) انظر مثلاً ديفيد ليندوير وباربارة فانبرغ، «Rehabiliting Governments: Pay and Employment Reform in Africa,» (Washington World Bank, 1994)

(72) هذا التناول تناقشه باربارا جيديس في «Political Dilemma: Building State Capacity in Latin America,» (University of California Press, 1994); ودعم البنك الدولي جهود الدولة لتنمية (الوكالات التنفيذية) التي تقع خارج نطاق الخدمة المدنية والتي تسعى لإقامة منظمات مهنية لتنفيذ عمل القطاع العام الهام خصوصاً.

(73) انظر مثلاً، جوديت تيندلر، «Good Government In the Tropics» (جامعة جون هوبكنز 1997) وموري هورن، «The Political Economy of Public Administration: Industrial Choice in the Public Sector», (Cambridge: Cambridge University Press, 1995).

9

طوني سايش
Tony Saich

العولمة والحكم والدّولة السلطوية: الصين

لا شك في أن قوىٰ العولمة تضع تحديات جديدة للحكم العالمي والمحلي. واقترح بعضهم أن التحديات شديدة، خاصة علىٰ الأنظمة السياسيَّة السلطوية. إن الحاجة إلىٰ الاعتماد بصورة متزايدة علىٰ التجارة العالميَّة المتحرِّرة ومبادئ الاستثمار، وتحرير احتكار الدّولة لتأمين المعلومات والاتصالات (كما يقال) سوف يقلّلان من التحكم السلطوي ويساعدان في إطلاق مجتمعات أكثر جماعية. ومن أجل المنافسة الفعَّالة سوف تُجبر الدّولة علىٰ أن تتخلّى عن سيادتها في بعض القضايا إلىٰ الأعلىٰ، وذلك بتقوية مؤسّسات انتقالية، وتترك قرارات أعمال كثيرة إلىٰ هيئات أعمال انتقالية، وسوف تكون الدّولة مسؤولة عن مجتمع مدني انتقالي ناشئ. وفي الوقت نفسه، ستكون الدّولة مضطرة للتخلي عن سيادتها ليس فقط نحو الأسفل (لإدارات محلية)، بل نحو الخارج أيضاً (لعوامل اجتماعيَّة جديدة وحاسمة ومؤثرة في النجاح القومي في عالم عالمي).

يزعج مثل هذا المشهد (السيناريو) الأنظمة السلطوية بصورة متزايدة.

لكننا لا نزال أبعد من أن نسمع ناقوس موت بدولة ـ الأمة. يظهر دليل صغير وحديث يؤرِّخ العلاقة بين العضوية في منظَّمات مثل منظمة التجارة العالميَّة WTO، وتقهقر قدرة الدّول في الأَنظمة السلطوية. قد تستطيع هذه الأَنظمة تبنّي استراتيجيّات متعددة ومتنوعة لتقلِّل من تأثير العولمة، بل وحتى تحويلها إلىٰ مصلحتها. ولكن، علىٰ مدىٰ زمن طويل، لا شك في أن تحديات جديدة وجدية سوف تجابه تلك الأَنظمة التي تستمر في ارتباطها، وهذا سيتطلب تعديلاً هاماً في الممارسات السياسيَّة السابقة.

يركِّز هذا الفصل علىٰ اندماج الصين في المجتمع العالمي. يبدو أن اتفاقية سنة 1999 بين الصين والولايات المتحدة حول شروط قبول الصِّين في منظَّمة التجارة العالميَّة (وذلك بعد موافقتها علىٰ توقيع ميثاق الأُمم المتَّحدة لحقوق الإنسان في سنة 1997 و1998) تشير إلىٰ نية الصِّين في الانضمام إلىٰ المجتمع العالمي. وبتوقيع هاتين الاتفاقيتين تكون الصِّين اعترفت ضمنياً بأن الرقابة العالميَّة مبرّرة ليس علىٰ ممارسة الاقتصاد المحلي فقط، بل وعلىٰ السلوك السياسي أيضاً. ولكن بالممارسة، بينما تريد الصِّين بكل وضوح أن تكون عضواً محترماً في المجتمع الدّولي، تجري معارضتها بصورة عميقة حول الدور الذي ستلعبه في الحكم العالمي، وقليلون هم الذين فكَّروا بما هي الآثار التي ستكون للعولمة في الحكم المحلي. قلما يدرك بصورة جيدة أن للعولمة مثل هذه التأثيرات وسوف يكون لها هذه التأثيرات، ما عدا تلك التي تحتاج إلىٰ مراقبة تدفق المعلومات المقبلة والثقافة. كما في دول أُخرىٰ، ترغب الصِّين في أن تشتق مزايا من الاقتصاد الكبير للعولمة، لكنها غير مرتاحة لتكاليف إعادة التعديل الاجتماعي والسياسي والثقافي. كان المراقبون الأجانب متضاربين حول كيفية التعامل مع نهوض قوة الاقتصاد الصِّيني ووحدتها في الأُطر العالميَّة للحكم. فالبعض يأخذ دليله من الموازيات التاريخيَّة من نهوض قوى جديدة مثل ألمانيا واليابان عند نهاية القرن العشرين، فيرون أن الصراع لا يمكن تجنّبه.

ويحاجج الآخرون أن الحالة العالميَّة المتغيرة تجعل من الملاءمة الناجحة أمراً معقولاً[1].

في الصِّين (كما في باقي العالم) أصبحت الكتابة عن العولمة صناعة صغيرة للأكاديميين وصانعي السياسة[2]. أصبحت العولمة موضوعاً ساخناً بعد سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في سنة 1993 المؤرِّخ عارف ديرليك Arif Dirlik، والمطبوعات اللاحقة باللغة الصِّينية تلخص آراءه. وسخنت أكثر عند انطلاقة الأزمة المالية الآسيوية[3]. لكن الأغلبية الطاغية من هذه الكتابات تركِّز على «العولمة الاقتصاديَّة»، وباهتمام أقل على «العولمة الثقافيَّة»، وفسرتها بشكل رئيسي على أنَّها سيطرة منتجات الثقافة الأمريكية ولم تعط عملياً أي اعتبار إلى تأثيرها على الحكم[4]. واتجه أولئك الذين كتبوا عن الحكم، ربما بطريقة متفهمة، إلى الإبهام في ما يخص المضامين الخاصة في الصِّين. فمثلاً يجعل المنظِّر السياسي ليو جيننغ Liu Junning القضية أنَّه في الوقت الذي انتقل فيه الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق قد نمت العولمة الاقتصاديَّة، وكان هناك انتقال مواز من السياسة السلطوية إلى السياسات الديمقراطية التي شجعتها عولمة سياسيَّة. لكنه لا يناقش هذه العمليات المزدوجة في ما يخص الصِّين[5]. ويقترح خو يونغ Xu Yong وجينغ جون Zengn Jun أن نظاماً للعقود يستعمل لحكم العلاقات السياسيَّة والاجتماعيَّة التي قد تشابه تلك التي تنظِّم علاقات السوق. فهم يشعرون أن هذا سيؤكِّد السيطرة الشعبية على الحكم بينما يساعد النِّظام على بناء رأسمال سياسي. لكن المؤلِّفَيْن لا يعرضان كيف ترتبط هذه العملية بقوى العولمة[6].

وبالواقع إن تأثير العولمة أفضل ما يُرى في المجال الاقتصادي، بدأت استراتيجية التنمية في الصِّين في سنة 1979 بالانتقال من بديل الاستيراد، ميزة التراكم على الاستهلاك، معتبرين أن التجارة الخارجية لا تتعلَّق بالنمو الاقتصادي، إلى تفاعل نشيط مع الاقتصاد العالمي الذي يُنظر فيه إلى التجارة

الخارجية والاستثمار (أخيراً) علىٰ أنَّها محركات كبيرة للنمو. دخلت الصِّين الأسواق العالميَّة في وقت تصادف مع عمالتها الرخيصة المتوافرة فأفادت من كشف العولمة السريع لعمليات التصنيعْ، وخطوات واسعة في الاتصالات البعيدة وعولمة أَسواق رؤوس الأموال. إن الأرقام الاقتصاديَّة تتحدَّث عن نفسها. ارتفعت النسبة بين التجارة الخارجية من مجمل الناتج المحلي من 12,6٪ في سنة 1980 إلىٰ 39,5٪ في سنة 1995. وما بين 1990 و1998 ازدادت التجارة ثلاث مرات تقريباً من 115 بليون دولار إلىٰ 323,9 بليون دولار. (أكثر من 60٪ من تجارة الصِّين مع باقي دول آسيا، ومع الولايات المتحدة وصلت التجارة إلىٰ 21٪ من الصادرات، و12٪ من الواردات)[7]. وكان الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1998، 45,5 بليون دولار (يأتي أكثر من 40٪ من تايوان وهونغ كونغ) جاعلة الاستثمار الأجنبي المباشر يصل إلىٰ ما يقرب من 80٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الصِّين. واستثمارات الصِّين المباشرة في خارج بلادها (16 بليون دولار في 1994) وكانت الثانية فقط بعد تايوان بين الدّول النامية. والاحتياطي الأجنبي (ما عدا الذهب) وصل إلىٰ 149,2 بليون دولار في سنة 1998 بينما كانت الديون الخارجية 156,1 بليون دولار[8].

علىٰ الرغم من تفجر الكره للأجانب وتلاعب القيادة، كان الانسحاب من اندماج أعمق في الاقتصاد العالمي وبنيان الحكم المتطور أمراً مستحيلاً. واعترف بذلك بوضوح الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin عندما لاحظ في آذار 1998 «العولمة هدف خطة تنمية الاقتصاد العالمي ولا يستطيع أحد أن يتحاشاها. . . . وأمة نامية كالصِّين يجب أن تكون جريئة وطيبة في الارتباط في التعاون العالمي والتنافس العالمي تحت عولمة اقتصاديَّة كهذه»[9].

ولقد تأكدت هذه النقطة عندما، برغم المعارضة المحلية الهامة، دفع جيانغ ورئيس وزرائه جو رونجي Zhu Rongii إلىٰ الأمام بصفقة مع الولايات المتحدة بشروط للوصول إلىٰ منظَّمة التجارة العالميَّة. وعكس هذا حقيقة أن

شرعية القيادة لتحكم مرتبطة بقدرتها علىٰ تسليم البضائع الاقتصاديَّة، ويمكن تسليم هذه البضائع علىٰ المدىٰ الطويل من خلال زيادة التجارة، والاستثمار الخارجي واقتصاد قومي منظم أكثر، وهذا ما تأتي به عضوية منظَّمة التجارة العالميَّة. فلم يكن الدخول في أوائل سنة 2000 مهماً للكبرياء القومي ولتحقيق رغبة جيانغ Jiang في قيادة الصِّين إلىٰ وضع القوة العظمى فحسب، بل ولاهتمامات اقتصاديَّة وعملية جديدة أيضاً. مع هبوط الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، وتضاؤل الاهتمام بالصِّين، وتعثُّر الإصلاحات المحلية، كان ينظر إلىٰ أن الدخول المبكر أفضل وسيلة لدفع الاقتصاد. وقد اجتمع ذلك مع خوف من احتمال نهوض الحواجز في وجه الدخول بصورة كبيرة، سيما وأن الجولة الثانية من المحادثات سوف تغطي قضيتين فيهما مصلحة حيوية للصين: الزراعة وتجارة الخدمات. وقد تتمكَّن الصين بانضمامها المبكر من إحداث أحلاف لتضمن سياسات أكثر فائدة لمصالحها القوميَّة الخاصة.

علىٰ الرغم من هذا التناول الأكثر ملاءمة للتجارة ورأس المال الأَجنبي، فإن تناول كل من دينغ خياوبنغ Deng Xiaoping وجيانغ زيمين في مناسبات حاسمة قد عكس تناول أجدادهم في القرن التاسع عشر في «حركة تقوية الذات»، الذين سعوا لاستيراد الأساليب والمعدات الغربية بينما استبعدوا القِيَم الثقافيَّة والسياسيَّة الغربية[10]. لقد برهنت هذه السياسة السابقة، سياسة التكيف الانتقائي، أَنَّها قصيرة النظر. فلم يفهم الصِّينيون الطبيعة المترابطة للمجتمعات الغربية، وفشلوا في رؤية أن التكنولوجيا الغربية لا يمكن فصلها بسهولة عن السياق الاجتماعي والثقافي الذي ضُمنت فيه. ويبقى الأمر لنرى إن كان الحزب الشيوعي الصِّيني CCP سيكون أكثر نجاحاً في كسب فوائد العولمة دون أن يقبل مقدماتها التي قامت عليها. علىٰ سبيل المثال، تبدو عضوية منظَّمة التجارة العالميَّة أنّها لا تفترض أَنَّها نظام تجارة حرة فحسبُ، بل وأَنَّها نظام قانوني مستقل يعيق الحكومة بكونه نظاماً سياسياً جماعياً نسبياً، وشفافية ومسؤولية لازمة.

منذ أن بدأ ماو زيدونغ Mao Zedong الاتصالات مع الولايات المتحدة وهندس دخول الصِّين الشعبية إلىٰ الأُمم المتَّحدة في أوائل السبعينيَّات، كان الإجماع علىٰ أن الصِّين انتقلت من رفض الوضع العالمي كما هو إلىٰ قبوله. ولكن من الأصح القول إن الصين قبلت النِّظام العالمي وهي عضو فيه وليست قائدة في الحكم العالمي[11]. وكان السبب في الغالب أن أولويات الصِّين كانت تطوير قوة اقتصادها؛ فكانت عضويتها بالمنظَّمات العالميَّة أداة لتلبية هذه الأهداف. وهذا ما جعل الصِّين غير راغبة في تحدي قواعد اللعبة الموجودة إلاَّ إذا كانت هذه القواعد تعارض دعاوىٰ الصِّين في السيادة أَو المصالح الاقتصاديَّة معارضة مباشرة[12].

ثانياً، إن الصِّين قادم متأخر إلىٰ كل المنظَّمات الحكومية العالميَّة فلم تشارك في وضع «قواعد اللعبة». وأكَّد عجزها عن تغيير هذه القواعد لتناسب شروطها القوميَّة ومفهومها بأن الحكم العالمي إنما بني أساساً لتقديم الأجندات والمصالح الغربية سيما الولايات المتحدة. وكان هذا واضحاً في ردها الرسمي علىٰ اجتماع منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل الذي انتقد «(عدداً صغيراً من القوىٰ الاقتصاديَّة الكبرىٰ) حاولت أن تهيمن علىٰ الإجراءات من فوق مصالح الدّول النامية»[13]. وتاريخ الصِّين كما تقرأه هي، 150 سنة من العار والمهانة علىٰ أيدي الأجانب، وضربة اللينينية ضد الإمبريالية، وإرث الحزب من عدم الثقة والخيانة، واتجاه القادة لتفسير القرار علىٰ أنَّه لعبة الرابح فيها واحد فقط، كلها تقاوم الارتباط البنَّاء والتفاعل مع البُنى الحاكمة العالميَّة الموجودة[14].

وتركيب هذا كله هو الحقيقة أن الحزب الشيوعي الصِّيني لم يكن ناجحاً في الحكم الانتقالي، وأخفقت محاولاته في الستينيَّات والسبعينيَّات في قيادة ائتلاف رخو من الأمم المعارضة لسيطرة الولايات المتحدة والرجعية السوفياتية، كما كانت محاولاته في تمويل جماعات موالية للماوية لزعزعة استقرار الحكومات المجاورة في آسيا. وليس من المدهش أن تكون نصيحة دينغ

خياوبنغ Deng Xiaopng لزملائه ولمن يخلفونه ألا يأخذوا زمام القيادة في الشؤون العالميَّة، وأن يميلوا باتجاه الولايات المتحدة، وأن يركِّزوا علىٰ التنمية الاقتصاديَّة. لكن هذا أمر صعب علىٰ أمة ذات نفسية تؤكِّد علىٰ تفوق ثقافتها، وترىٰ دور قيادة العالم حقاً لها وعليها المطالبة به.

يمكن لمثل هذه المشاعر أن تقود إلىٰ عدم استقرار عندما تجتمع مع النغمة القوميَّة العالية التي شجعها وقبل بها الرئيس جيانغ زيمين ومشاوروه. بينما تكون الصِّين منفتحة للأعمال الآن، فقد كان عدم الثقة بالأجانب وفترات هامة من الإنغلاق أموراً شائعة. وكما قال الإمبراطور للورد ماكارتني McCartney في سنة 1793، «ليس للصين حاجة للبضائع الإنكليزية، فإذا رغب جورج الثالث بإقامة علاقة جيدة فعلاً، فعليه بكل بساطة أن يتصرف بما يتوافق مع رغباتنا وذلك بتقوية ولائكم والقسم علىٰ الطاعة الدائمة حتى نتأكّد من أن بلادكم قد تشارك في بركات السلام»[15]. ومؤخراً، اعتقدت الجماعة المتهمة بعصابة الأربعة بعد الثورة الثقافيَّة (1966 ـ 1967) أن ليس للتجارة الخارجية مكان في التنمية، واتهمت أن محاولات دينغ خياوبنغ Deng Xiaoping لدفع الاقتصاد عن طريق التجارة الخارجية وصلت إلىٰ حد تجارة الخيانة مع الإمبرياليين[16]. الخوف من الأجانب، وانهمار المشاعر المعادية للأجانب المفاجئ، بعد قصف حلف شمال الأطلسي للسفارة الصِّينية في بلغراد في السابع من أيار 1999 كشفت كم هي قريبة من السطح مشاعر عدم الثقة بالأجانب.

منذ 1999 كانت الحكومة ناجحة في استخدام الرأي العام لغرس القوميَّة علىٰ أنَّها القيمة الشرعية الجوهرية[17]. بينما يمكن أن يساعد هذا في استقرار النِّظام علىٰ المدىٰ القصير، فإنَّه يمثِّل تحديين للحكم. أولاً، إنَّه يقاوم المشاركة البنَّاءة في المنظَّمات الدّولية لأنَّ النهوض القومي يعرِّض للخطر قدرة دولة الأمة علىٰ التعامل مع العالميَّة. ثانياً، إنَّه يقوِّي مفهوم السيادة القديم الذي

لا يزال يدعم مفاهيم القيادة الحالية عن العالم. الصين إمبراطورية ثابتة عند المفهوم الويستفالي لدولة الأمَّة، تحاول أن تعمل في عالم متعدِّد الجوانب بصورة متزايدة. والواقع أن ما تريده الصِّين هو نظام اقتصادي عالمي بالفوائد التي يجلبها، ولكن ليس بالضرورة عالمياً بمعنى تقليص حرية صنع القرار لدولة الأمة. لقد كشفت الصِّين شكاً أساسياً بالأُطر متعددة الجوانب وفضَّلت بشكل عام أن تقفل النقاش علىٰ سياسة ثنائية الجوانب. وهكذا، فعند انضمامها إلىٰ منظَّمة التجارة العالميَّة، أكَّدت الصِّين أن المنظَّمة تنص علىٰ أنَّه «بغضِّ النظر عن الحجم، فإن كل الدّول الأعضاء يتمتعون بحقوق متساوية»[18]. وهذا الشك حاد أكثر في القضايا السياسيَّة والاجتماعيَّة. وأسرعت الصِّين بشجب محاولات الرئيس بيل كلنتون Bill Clinton لإدخال معايير العمالة في دراسات منظَّمة التجارة العالميَّة، ومصرحة بأنّ «ما يسمى بمعايير العمالة ليس إلاَّ صيغة مغطاة من الحماية التجاريَّة». وأكَّدت «أن شروط العمل ليست عمل أي شخص آخر؛ ويجب ألا يكون أي تدخل في هذه القضية من قبل دول أُخرىٰ باسم حماية حقوق الإنسان»[19].

تفسر هذه الاتجاهات ما يبدو تناقضاً في السلوك العالمي للصين. فالصِّين تريد أن تؤخذ جدياً. لقد فتش الرئيس جيانغ زيمين بصورة خاصة عن دور في الحكم العالمي من خلال ما سماها «دبلوماسية القوى العظمى»، والهدف اليائس بخلق عالم ذي أقطاب متعددة في عالم سوف يكون وحيد القطب بصورة جلية في قوة حقيقية في القرن الحادي والعشرين. في الوقت نفسه، إن مفهوم الطبيعة العليا لدولة السيادة ومساواة كل الأمم بغضِّ النظر عن حجمها ومركزها يؤدي إلىٰ الموكب المحرج للقادة الذين تجمعوا في بكين لمقابلة الرئيس. فتلقت أصغر دولة ـ جزيرة نفس المعاملة في «بيبلز اليومية» People's Daily وفي التلفزيون المركزي التي تلقاها قوة صناعية كبرىٰ أو أمة آسيوية. إن التكريس لسيادة الأراضي الصينية وتعريفها بأنَّها أكثر البلاد اتساعاً في التاريخ،

وعدم رغبة الصين بنقل المناقشات خارج الأُطر الثنائية، تسبّب عدم استقرار في الإقليم. وتعني أيضاً أن الصّين أكثر رغبة بالانضمام إلىٰ الأنظمة التي تحكم الاقتصاد العالمي لكنَّها أقل حماساً بخصوص الأُطر الإقليميَّة أَو العالميَّة التي تضع قيوداً حقيقيَّة علىٰ القدرات العسكريَّة الصِّينية[20]. فالحزب الشيوعي الصِّيني والجناح العسكري يعارضان بعناد أية محاولة لإنشاء نظام أمن آسيوي جماعي، لأن الصين، وبشكل رئيسي، لا ترغب في إعطاء أُمم جنوب شرق آسيا سوقاً لتنتقد فيه مجتمعة دعواها بالسيادة علىٰ بحر الصِّين الجنوبي[21].

ويستطيع أيضاً أن يقود إلىٰ قرارات توصف بأَنَّها مبدئية بالنسبة للصين، لكنَّها تظهر أَنَّها ثانوية للآخرين. ونقطة ذات أهمية خاصة بالنسبة للصين هي اهتمامها بإنكار أي وضع لتايوان، ومعاقبة كل الدّول التي تظهر تعاطفاً مع آراء تايوان. وهذا يكمن وراء المديح والعناية الزائدتين اللتين تعطيهما الصِّين للدول الصغيرة مثل بولونيزيا ومايكرونيزيا أَو أمريكا الوسطى التي تعترف بالصِّين، أو لأَنَّها تخشى احتمال تقلب هذه الدّول واعترافها بتايوان. مثال متطرف هو اعتراض الصِّين في مجلس الأمن (شباط 1999)، وهو شيء لم يسبقه ما يماثله من قبل، علىٰ استمرار قوات الأمم المتحدة الوقائية في مقدونيا لأن الأخيرة غيَّرت اعترافها الدبلوماسي حين اعترفت بتايوان قبل شهر مضىٰ[22].

مثال آخر على ضعف فهم الصِّين للحكم العالمي هو قرارها التوقيع علىٰ مواثيق الأُمم المتَّحدة لحقوق الإنسان[23]. ويبدو أن الصِّين لم تدرك أنَّها بتوقيعها علىٰ هذه المواثيق قد قبلت بوجود المبادئ العالميَّة المتعلِّقة بحرية التنظيم وحرية العمل، وحرية التظاهر وتشكيل المجموعات السياسيَّة وأشكال أُخرىٰ تتجاوز الحدود القوميَّة. كما يبدو أن قادة الصِّين قد فكَّروا أنَّهم يستطيعون التوقيع علىٰ المواثيق ثم يوقفون التنفيذ، وذلك بإعادة المعالجة إلىٰ ما وراء حدود السياسة وبالحديث عن التواريخ المختلفة والأحوال القوميَّة. كانت الصِّين داعية كبيرة لحق التنمية وأكَّدت علىٰ أن تموين الغذاء والمعاش لشعبها له الأسبقية علىٰ حق التعبير السياسي والتظاهر.

كانت الصِّين عنيدة بصورة خاصة إزاء منع مراقبة حقوق الإنسان من قِبل وكالات عالميَّة التي تؤدي إلىٰ نقد ممارساتها المحلية. ولقد صُعقت للقرار الناقد في آب 1989 الذي تبنته لجنة فرعية في الأُمم المتَّحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات، وكانت المرة الأولىٰ التي يلام فيها عضو دائم في مجلس الأمن علىٰ أساس حقوق الإنسان في الأُمم المتَّحدة. وبالتالي خاضت الصِّين معركة قاسية لتنجو من النقد في الاجتماع السنوي في جنيڤ للجنة الأُمم المتَّحدة لحقوق الإنسان حول اعتراضات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ولتهرب من طريق اللوم الممكن هذا، انتقلت الصِّين إلىٰ مناقشة سجلها في حقوق الإنسان في ندوات ثنائية أقل تخويفاً.

لكن اعترف قادة الصِّين (متذمرين ومترددين) أمام المجتمع الدّولي وإلىٰ مواطنيهم أن بعضاً من الحقوق التي تحددها الأُمم المتَّحدة عالميَّة (شئنا أم أبينا) وخاضعة لفحوص عالميَّة. ولم يكن انفتاح الصِّين للتقييم من وجهة نظر المبادئ العالميَّة فقط، بل جعلت أيضاً الحوارات حول حقوق الإنسان شرعية محلياً. وتمسك المصلحون القانونيون في الصِّين بالتوقيع علىٰ الوثيقتين ليحفزوا إصلاح بعض أكثر المناطق إشكالية في القانون المحلي بما فيها الاستخدام المفرط لعقوبة الإعدام، والمحاكم الفرعية التي تحكم علىٰ الناس بإعادة التثقيف، وفقدان الحماية الأساسية في قانون الجنايات كالحق في البقاء صامتاً[24].

تحتاج الصِّين إلىٰ القدرة علىٰ الشعور بالراحة في إطار للحكم العالمي الذي تسعى للانضمام إليه. قضايا كثيرة وهامة وراء القضايا السياسيَّة والاجتماعيَّة مباشرة، مثل حماية البيئة، وتهريب المخدرات، والتجارة بالنساء، ومرض الإيدز كلها تحتاج إلىٰ الحل عن طريق المشاركة الفاعلة. وبدورها تحتاج أمم كبيرة أُخرىٰ لأن تدمج الصِّين بصورة أكبر كشريك أكثر مساواة لبناء هموم الصِّين المعقولة ضمن هندسة الحكم العالمي. وتحتاج الصِّين إلىٰ

التخفيف من شكوكها في النوايا الأَجنبية المعادية، والتعديل من مفهومها القديم للسيادة حتى تقبل بعض القضايا التي تحتاج إلىٰ حلول عبر الأمم وبأن الرقابة العالميَّة يجب ألا تدمر قوة الحزب الشيوعي. بدون هذه التعديلات علىٰ الجانبين سوف تبقى الصِّين لاعباً كثير الشكوىٰ لا يمكن التنبؤ به في الحكم العالمي.

إن قرار الصِّين فتح اقتصادها في الثمانينيَّات، وضغوط العولمة قد أدَّت حتماً أَو زادت الاختلافات السياسيَّة داخل الصِّين. فقد كان لبعض الأقاليم والمجموعات الصناعية الجديدة تميزٌ بارتباطها مع الاقتصاد العالمي، بينما صارت أعمدة قوة الحزب الشيوعي الصِّيني في القطاع الذي تملكه الدّولة تتآكل بسبب زيادة المنافسة العالميَّة. نناقش هنا أربع نواح مترابطة تضع التحديات للحكم المحلي. أولاً، لقد اتسع النِّظام القانوني سريعاً ليلائم رأس المال العالمي والتجارة العالميَّة. ثانياً، أسهم الارتباط بالاقتصاد العالمي في عدم المساواة التي برزت كنتاج ثانوي للإصلاحات. ثالثاً، خلقت هذه الإصلاحات تحديات جديدة في تموين الشعب بالبضائع والخدمات[25]. رابعاً، يجابه الحزب الشيوعي الصِّيني مشكلة كيفية ملاءمة القوىٰ الاجتماعيَّة التي ستستفيد من العولمة بينما يقوم هو بالتخلي عن عناصر من قاعدة قوته التقليديَّة. هذه الاتجاهات ليست الوحيدة وليست الأولية في منتجات العولمة، لكن العولمة سوف تعمقها.

لمعالجة تنظيم اقتصادها المحلي، وارتباطها برأس المال والتجارة العالميين، اتخذت الصِّين واحداً من أكثر البرامج المقامة علىٰ عجل بالتاريخ للتطوير القانوني. فخلال الثمانينيَّات، أجرت الصِّين تغييرات هامة في سياساتها التجاريَّة والبنية المؤسسية للتعامل مع التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي[26]. ولكن كما يؤكِّد معظم المستثمرين الأجانب أن الاستخدام غير الكافي وانعدام الشفافية (خاصة في التعليمات الداخلية التي لا يهم الأجانب

الاطلاع عليها) وتشابك التعليمات الإدارية المحلية تقلّل من جدوىٰ النظام.

وللحد من تأثير الارتباط الأَجنبي في الحكم والمجتمع الصِّيني ككل، وضعت الصِّين بصورة أولية مناطق اقتصاديَّة خاصة (وبشكل رئيسي مناطق إعداد التصدير). وخلال السنوات العشر الماضية تكسرت الحدود المحيطة بهذه المناطق بصورة مستمرة، لأن أجزاء أكبر من البلاد انفتحت للاستثمار والتجارة، أَو سارعت المحليات بالإعلان عن صفقات جذابة للمستثمرين الأجانب. وأدَّىٰ هذا إلىٰ حكم لا يمكن التنبؤ به للاستثمارات الأجنبية مع خطوط غير واضحة من السلطة والقوانين بين المركز والمناطق المحلية. ولكن المناطق تركت مجالاً للتجربة مع كثير من التشريع الذي يحكم الاقتصاد الحديث للصين وعلاقات القوىٰ العاملة.

سوف يعمق دخول منظَّمة التجارة العالميَّة عملية تصميم التنظيم للتجارة العالميَّة، لكن سيكون لها أثر واسع في عمل النِّظام القانوني المحلي. إن التحدي الكبير الذي يواجه الحزب الشيوعي الصِّيني سوف يكون القبول أن العضوية تفترض أن الخلافات سيحلها جسم أعلىٰ من القوميَّة، مستقل، قائم علىٰ أساس قانوني، أكثر مما يحلها أمر حزبي أَو من خلال توسط اتصالات سياسيَّة محلية. وفي داخل الصِّين، سوف تزداد الضغوط من أجل سلطة قضائية أكثر استقلالاً لتحكم في القضايا الاقتصاديَّة ومن أجل شفافية أكبر في العمليات. وهذا يجري بعكس الممارسات الحالية وسوف يكون من الصعب تغييرها[27]. إن الممارسة الملاحظة أعلاه حول التعليمات الداخلية التي لا يسمح للأجانب بالاطلاع عليها، ولكنَّها التي تحكم العمليات، سوف يتوجب إيقافها. والتحدي الأكبر سوف يكون فرض قوانين وإصدار تعليمات علىٰ المستوىٰ القومي. وبينما تمثِّل هذه القوانين والتعليمات أهداف السياسة، يعارضها ويقلِّل من أهميتها أعداد ضخمة من التعليمات الوزارية وقوانين مولدة محلياً تقدم السياق العملي الحقيقي للنشاطات. وكما يقول المثل الرسمي «لهم

سياساتهم، ولنا إجراءاتنا المعاكسة». وأخيراً وليس آخراً، ليس من المحتمل أن يوجد استقلال قضائي أصيل في أي وقت في المستقبل القريب.

كان من الموجود دائماً التكيف المؤسَّساتي نتيجة لزيادة الارتباط الاقتصادي. في البدء، تم تشكيل بضع هيئات جديدة للتعامل مع الاستثمار والمستوردات والصادرات الأجنبية. وفي آذار 1982 قرَّر مجلس الدّولة جعل إدارة كل التجارة الخارجية تحت منظَّمة واحدة، وذلك بتشكيل وزارة العلاقات الاقتصاديَّة الخارجية والتجارة، وبدورها تخلّت وزارة العلاقات الاقتصاديَّة الخارجية والتجارة في سنة 1984 عن احتكارها المركزي للتجارة الخارجية وذلك بتوسيع عدد هيئات التجارة الخارجية من 12 إلىٰ بضعة آلاف وأعطتها استقلالاً لأغراض مالية وتخطيطية[28]. لكن الوزارة بقيت الأسمىٰ في السياسة في هذا الميدان وكانت المنظَّمة الأمامية في المناقشات مع الولايات المتحدة ودول أُخرىٰ حول شروط الصِّين لدخول منظَّمة التجارة العالميَّة. ومع هذه الأقسام من وزارة المالية وبنك الشعب في الصِّين المرتبطين في الشؤون الخارجية، فقد ازدهرت أكثر في بيروقراطية الدّولة من العولمة ودعمت باستمرار الوحدة الاقتصاديَّة الصِّينية أكثر.

زاد تركُز الاستثمار الأَجنبي المباشر من عدم المساواة بين الأقاليم، إذ تركز معظم الثروة في المناطق الساحلية الشرقية. ففي سنة 1998 تلقت غوانغدونغ Guangdong وحدها 26,5٪ من الاستثمار الأَجنبي المباشر، وتلقت البلديات الكبيرة الثلاث في شانغهاي وبكين وتيانجين 17,5٪، ومقاطعة جيانغسو 11,66٪. وبالمقابل تلقت تسع مقاطعات وبلدية واحدة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي من الصِّين 3٪ من كل الاستثمار الأَجنبي المباشر[29]. وبينما كان معدل نمو دخل الفرد في المناطق الريفية من 1988 إلىٰ 1995 للصين ككل 4,71٪، كان هذا المعدل 11,66٪ في جيانغسو، و9,33٪ في بكين، و7,11 لغوانغدونغ. أما في الجنوب الغربي فكان 0,72٪ بالنسبة إلىٰ غويزو،

و0,62٪ لـيـشوان، و1,26٪ ليونان[30]. والنتيجة، كان معدل الدخل الريفي لسنة 1998 في المناطق الساحلية ضعف المعدل في الجنوب الغربي، وكانت شانغهاي أعلىٰ ثلاث مرات. وفي المناطق كان الدخل الحقيقي أعلىٰ بصورة مستمرة، فتتمتع شانغهاي بدخل حقيقي أكبر مرتين من الدخل في الشمال الغربي و60٪ أعلىٰ من الدخل في الجنوب الغربي[31].

سبَّبت هذه الاتجاهات، تدفق هجرات كبيرة تقدّر من 80 إلىٰ 120 مليون نسمة للبحث عن عمل مؤقَّت أَو أكثر استمراراً، وانجذبت أعداد كبيرة بسبب فرص العمل المعروضة في المناطق الصناعية سيما علىٰ طول الساحل وفي البلديات الكبرىٰ في القطاعات الصناعية التي تطورت بالاستثمار الأَجنبي. وأدَّىٰ هذا إلىٰ كسر نظام ضبط السكن القديم الذي احتفظ بالمزارعين خارج المدن وحمىٰ نظاماً معقداً من الفوائد والعلاوات التي تفضل المدني علىٰ القروي. في الوقت الحالي، لا تقدم الحكومة الرفاه أَو التعليم لهذه العائلات المهاجرة. ولم تندمج هذه العائلات في تأمين الخدمات الحكومية المحلية. وحيث إن الصِّين تفتح نفسها لمزيد من الاستثمار الأَجنبي، فسوف تزداد حركة القوىٰ العاملة وسوف يتطلَّب هذا إعادة التفكير بتأمين خدمة الحكومة التقليدية علىٰ أساس غير مكان الولادة. والآن تصبح هيئات المكان الأصلي هي المنظِّم الأول للمجتمعات المهاجرة، الذين وضع كثير منهم بنية الحكم والرفاه الخاصة بهم خارج نطاق الدّولة[32]. وهذا لا يناسب رغبة الحزب الشيوعي الصِّيني في ضبط كل البُعد الاجتماعي وإغلاق المنظَّمات في الأجهزة الموجودة لرعاية النِّظام.

بينما تشدد الحكومة المركزية باستمرار علىٰ وجوب بذل اهتمام أكبر في الداخل الأفقر، فهذا لم يترجم إلىٰ سياسة متجانسة، كما أن القوىٰ التي كسبتها المقاطعات الساحلية لن تتخلَّى عنها بسهولة. تتبع الصِّين استراتيجية عدم المساواة في التنمية، وخاصة إذا قورنت مع جيرانها في شرق آسيا الذين تسعى

لمنافستهم[33]. فاللامساواة هذه ضخمة من حيث تأمين الشعب البضائع والخدمات، والحوافز الرئيسية للحكومة المحلية في الوقت الحالي هي التشديد على تحريك الدخل على حساب أهداف توزيعيّة وتنموية أُخرى. وكان لهذا كل النتائج السيئة غير العادية: صراع دور الأيتام لتأمين تكاليف الحياة بالعمل كملاهٍ للغناء. ويعتمد الأطباء على ردود الفعل العنيفة من الهيئات الصيدلانية ويركّزون على المداخلات العلاجية الغالية أكثر مما يعتمدون على العناية الوقائية. وتدخر الطبيعة الصراع لتكبح احتيال القرويين ليدوروا حول العقود مع هيئات اقتلاع الأشجار أو صيد الأسماك أو التعدين وينسحبوا منها. وأهم التطور المسبب لهذا هو واقع لامركزية النِّظام المالي. ويكمن الحل الناجح لهذه المعضلة ليس في زيادة قاعدة الضريبة للحكومة (حل يبحثه البنك الدولي وتفضله الحكومة المركزية في الصِّين) أو عصر الفقراء الريفيين بفرض رسوم وضرائب فحسب (استراتيجية تفضلها الحكومات المحلية غالباً)، ولكن أيضاً بإعادة التفكير بأي نوع من الأعمال يجب أن ترتبط الحكومة، فبدون نظام سياسي منفتح أكثر تكون البدائل الوحيدة للخاسرين هي أن يعانوا صامتين، أَو أن يتظاهروا (وهم يفعلون هذا بصورة متزايدة).

إضافة إلى الأثر الإقليمي للعولمة، هناك تأثير قطاعي سيقلّل من أهمية القطاع الذي تملكه الدّولة من الاقتصاد، والممارسات الزراعية الحالية، وتفضيل المشاريع المشتركة التي تزداد، والقطاعات التي يملكها الأجانب وغير الدّولة. إن جهود جيانغ زيمين وزو رونجي غير العادية لدخول منظَّمة التجارة العالميَّة خلال 1999، سوف يكون لها نتائج كبيرة على الحكم، وسوف تسلِّط الضوء على التوترات الاجتماعيَّة على المدى القصير إلى المدى المتوسط. وسوف تساعد الشروط للدخول المتفق عليها مع الولايات المتحدة على تشكيل بنية السوق في الصِّين وتطور السوق الداخلي (معظم الولايات تتاجر من الخارج أكثر مما تتاجر في ما بينها) وتطوير مؤسَّسات أكثر كفاءة لتحكم السوق وتموّله.

ولخّص بعضهم أن زو رونجي وزملاءه المصلحين قد قرّروا أن دخول منظّمة التجارة العالميّة قد يكون الطريقة الوحيدة لتنظيم الشركات المحلية. وقد يكون لهذا آثار هامة في الحكم المتحد، بينما يكون للسقوط مجموعة تحديات جديدة للحكم. إن دخول منظّمة التجارة العالميّة تنافسه معارضة من تلك القطاعات الاقتصاديّة والأقاليم التي تشعر أنّها ستكون الخاسرة.

في سنة 1997 ـ 1998 أعلنت القيادة الصّينية إصلاحات طموحة لعقلنة الاقتصاد، وقد صُمّم عدد منها لتخفيض الأعباء غير الاقتصاديّة عن الشركات التي تملكها الدّولة والتي يمكن أن تساعد في تلبية معايير دخول منظّمة التجارة العالميّة. يجب أن يمنع دخول منظّمة التجارة العالميّة الدعم الضخم لهذا القطاع والدور غير الاقتصادي الكبير الذي تنفذه الشركات التي تملكها الدّولة[34]. وهذا سيجعل الأمر صعباً على الحزب الشيوعي الصيني لمتابعة الرفاه الاجتماعي الحالي والسياسات الاقتصاديّة، شيء يمكن أن يفضله المصلحون.

تقترح أرقام البنك الدولي أنّه ليس أكثر من 10٪ من الشركات الصناعية التي تملكها الدّولة، والتي تزيد عن 100000، قابلة للاستمرار بشكل أساسي. تمتص هذه الشركات 60٪ من الاستثمارات الوطنية، وتتلقّى دعماً إجمالياً يصل إلى أكثر من ثلث الميزانية القوميّة. والدّين الصافي لهذه الشركات وصل إلى أكثر من 12٪ من مجمل الدخل المحلي في سنة 1995. ومهم جداً أن ما بين 50 و75٪ من توفير البيوت تتوسط مصارف الدّولة لإدارتها وتذهب حالياً إلى تمويل عمليات الشركات التي تملكها الدّولة. إن جرى تخفيض عدد الشركات التي تملكها الدّولة ولم تضمن الدّولة خسائر هذه الشركات، فلن يكون عدد من العائلات المدنية سعداء لأنهم خسروا رمز حياتهم. يقدر البنك الدولي أن 50٪ من الشركات التي تملكها الدّولة خسرت أموالاً في 1996 (والتقديرات غير الرسمية أعلى من ذلك)[35].

لقد أَصبح ظاهراً وبصورة واضحة أن مصادر الحكومة علىٰ المدىٰ الطويل لن تكون كافية لأن تدفع للمودعين وحاملي السندات إذا عجزت الشركات التي تملكها الدّولة عن خدمة ديونها السيئة. وبنفس الوقت مع تناقص قاعدة الدخل كانت الدّولة غير قادرة علىٰ تقديم نفس النوع من المساعدة، وانخفض الدعم من 6٪ من مجمل الناتج المحلي إلىٰ 4٪ في سنة 1994. وهذا جعل من المستحيل عملياً علىٰ كثير من الشركات التي تملكها الدّولة أن تلبي كافة التزاماتها الاجتماعيَّة وحتى دفع الرواتب، وبدورها سرّعت الحاجة إلىٰ إصلاحات في التعويضات التقاعدية والطبية والسكنية[36]. وهكذا بدأت القيادة قبول الإفلاسات والبطالة المكشوفة، وهذا يبيّن لماذا يكون دخول منظَّمة التجارة العالميَّة هاماً. ليس هاماً لكونه آلية تنظيمية فقط، بل لأنَّه أيضاً القوة الخارجية التي يستطيع المصلحون وضع اللوم عليها بسبب الآلام التي ستصيب طبقة العمَّال المدنية ذات الامتيازات خلال إعادة البناء.

لكن لا يمكن التنبؤ بكامل التأثيرات السياسيَّة لهذه العملية. ولكي تصبح قابلة للحياة وتتوافق مع مبادئ منظَّمة التجارة العالميَّة، يجب أن تزال الالتزامات الطبية والسكنية والرواتب التقاعدية للشركات، وأن يديرها خليط من الأفراد والحكومة لتأمين الخدمة، ومساهمة العاملين بطريقة أقرب للشركات في الغرب. ولكن إذا نفذت هذه الإصلاحات كاملة، فإنَّها ستقلص الدور المتدخل للدولة وتراقب الاختلافات الاجتماعيَّة بصورة أكبر. وقد تصل في مجموعها إلىٰ «ثورة» في العلاقات بين الدّولة والمجتمع علىٰ أساس إخراج الأولى من المناطق الحرجة في حياة الأُخرىٰ. ومع ازدياد مسؤوليات الأفراد عن أعمالهم الخاصة بهم، كالسكن والرواتب التقاعدية وخيارات الاستهلاك، فإنَّهم سيرغبون أن يكون لهم صوت سياسي أعلىٰ ومسؤوليَّة عن الموظفين، ونتيجة لذلك سوف تتطوّر مؤسَّسات جديدة لتحقق رغباتهم وأهدافهم.

والزيادة الناتجة عن خطوة التسريحات سوف تضع تحديات لسياسة

الحكومة لإعادة التشغيل، بينما تكشف ضعف النظام الصِّيني لتأمين الأمن الاجتماعي الإضافي واللازم ودعم الرفاه. وهذا يسهم في المناقشات الهامة حول دور الحكومة. إن مداخيل الحكومة أثناء الإصلاحات هبطت من 36٪ من مجمل الناتج المحلي سنة 1978 إلىٰ نحو 11٪ في سنة 1998. يجب علىٰ الصِّين أن تفكِّر في الوظائف التي ستحافظ عليها، والوظائف التي ستتركها لقبضة السوق، والوظائف التي سترسلها إلىٰ القطاع الثالث الذي ما يزال في طور النشوء لكنه محدد بدرجة عالية. ينبثق تحكم الحكومة بالقطاع الثالث من أمرين: الثقافة اللينينية التي ترتاب بأي نشاط يحدث خارج سيطرتها، والمخاوف بأن القطاع المزدهر سيكون مفتوحاً لتأثيرات من المجتمع العالمي[37].

لا يعني هذا أن قوىٰ العولمة ستوجه بالضرورة لكمة إلىٰ الحزب الشيوعي الصِّيني فتخرجه من الوجود. وبالفعل قد تكون مهيأة لتمد في عمره. فمع الشرعية القائمة علىٰ المعايير الاقتصاديَّة، يتوجب علىٰ الحزب الشيوعي الصِّيني أن يحافظ علىٰ مستويات عالية من النمو الاقتصادي ليحافظ علىٰ الاستقرار الاجتماعي. وحيث إن خفض قيمة النقد يستمر، والاستثمارات في البنية التحتية تفشل في تأمين ازدهار كاف للاقتصاد القومي، فعلىٰ القيادة التفكير بالبدائل. والمقامرة هي أن دخول منظَّمة التجارة العالميَّة لن يساعد في تنظيم الاقتصاد المحلي فقط، لكنه سوف يعطي انتعاشاً لمعدلات النمو في الصِّين أيضاً. وهذا يفسِّر المقالات المتفائلة التي تظهر في الصحف الصِّينية بعد اتفاقية الولايات المتحدة والصِّين، وتناقش أن دخول المنظَّمة سيؤمِّن فرص عمل أكثر من الفرص التي ستفقد، وبأنَّها ستضيف 3٪ من نقاط النمو خلال السنوات القليلة المقبلة.

وهذا يتطلب من الحزب الشيوعي الصِّيني أن يخفض توقعاته من الطبقة العاملة المدنية ـ التي كانت تعمل بشكل ناجح تماماً. وبفرض أن الحزب

الشيوعي الصِّيني يرفض أية تنظيمات سياسيَّة أو عمالية مستقلَّة، فلا يوجد أحد يمثِّل مصالحهم تمثيلاً فعَّالاً خارج الجهاز الحزبي. إضافة إلىٰ ذلك، يجب علىٰ الحزب الشيوعي الصِّيني أن يجد طرقاً ليدمج القوىٰ الاجتماعيَّة التي تبرز حديثاً في البنية الاقتصاديَّة وأخيراً في البنية السياسيَّة. وكان هذا أمراً ملحّاً بصورة خاصة لقطاع الأعمال الخاصة الذي يختفي كثير منه كشركات جماعية أو شركات دولة. إن الحزب الشيوعي الصِّيني يتخلّى باستمرار عن مجالات أكثر للقطاع الخاص الاقتصادي معترفاً بأنَّه أحد القوىٰ الرئيسيَّة الدافعة للنمو الاقتصادي، وبأنَّه سيكون المستفيد من الإندماج الاقتصادي العالمي الأكبر. لذلك تم تعديل المادة 3 من دستور الدّولة في آذار 1998 لرفع مركزه من «عنصر مكمّل للاقتصاد الاشتراكي العام» إلىٰ «عنصر هام»[38]. وفي 4 كانون الثاني 2000 أعلنت رئاسة هيئة تخطيط تنمية الدّولة أن القطاع الخاص يوضع علىٰ «قدم المساواة مع الشركات التي تملكها الدّولة»، لأول مرة منذ سنة 1949[39]. لقد وجد القطاع الخاص أن الحصول علىٰ ائتمان أمر صعب، وبأنَّه ضعيف أمام سلوك السلب من الموظفين المحليين، وبأنَّه لم يكن قادراً علىٰ التسجيل في أسواق البورصة. وهذا لن يغيِّر الممارسة المعتادة بين عشية وضحاها ولكن يجب تأمين حماية سياسيَّة أفضل لهذا القطاع[40].

كان التخلي عن السلطة السياسيَّة أو حتى جر مدراء أعمال جُدد إلىٰ بنية السلطة الموجودة أمراً أكثر إلحاحاً. فقد رفض المثاليون المحافظون من أمثال دينغ ليكان Deng Liqan إدخال المدراء الأثرياء من القطاع الخاص في الحزب، وأوقف الحزب الشيوعي الصِّيني عملياً قبول هؤلاء المدراء (دون أن يتبنَّى أية سياسة رسمية لاستبعادهم)[41] (في مدينة وكسي Uxi City قابلت واحداً من أغنى رجال الأعمال المحليين الذي كان متحمساً في البداية للانضمام إلىٰ الحزب، ومن ثم طلب الانسحاب، لم يكن منزعجاً بدون سبب، لأن قوته الاقتصاديَّة كانت تعني أن قادة الحزب لا يزالون يقدمون له الطاعة ويتشاورون معه بشكل

منتظم)[42]. إن تدريب قادة الحزب الشيوعي الصِّيني علىٰ الماركسية كان ينبغي أن يقنعهم بأن السلطة السياسيَّة تبنى علىٰ قاعدة اقتصاديَّة. وبينما تستمر العولمة في تمييز المجموعات الجديدة، فسوف يقدِّم الحزب الشيوعي الصِّيني تحدياً أكبر للملاءمة السياسيَّة.

يضع قدوم ثورة المعلومات مشكلة أُخرىٰ للحكم الصِّيني. تمارس الحكومة الصِّينية تقليدياً نظام ضبط المعلومات ومراقبتها بعملية متدرجة ومعقَّدة حول من يُسمح له برؤية ماذا يدخل من المعلومات. حاول الحزب الشيوعي الصِّيني أن يضع تدفق المعلومات ضمن أقنية ترتبط عمودياً وتتجنَّب تدفق المعلومات أفقياً. وكان هذا يعني أن الوصول إلىٰ المعلومات في النِّظام الصِّيني قد شكَّل أساساً هاماً للسلطة، كذلك القدرة علىٰ تقديم ترجمة صحيحة للماضي قد أعطى الشرعية لإصدار قرارات حول السياسة الحالية[43]. تحت مثل هذا النِّظام، إن الأساس الحقيقي للتبادل هو الأسرار والوصول المميّز للمعلومات.

يستطيع هذا النِّظام جعل القادة بحاجة للمعلومات المعتمد عليها والتي يحتاجونها لصنع قرارات سياسيَّة ملاءمة. فكلما كان النِّظام قسرياً، كلما كان ما يمرر إلىٰ الأعلىٰ هو ما يريد القادة سماعه. وتكبت المعلومات السلبية ويقمع عملاؤها. إن ما تعرضه العولمة بشكل أفضل من أية نقطة في الماضي هو أنَّه عند نقطة معينة من التنمية ـ حيث تصبح الحاجة إلىٰ المعلومات كبيرة جداً ـ يصبح من الصعب جداً تخفيف الإكراه بدون دعوة تغيير واسع في البنية. في الاتحاد السوفياتي أدَّىٰ القسر الطويل والبيروقراطية التي حرمت الدّولة من قدرتها علىٰ التجديد إلى الانهيار. وما كان يبدو علىٰ أنَّه تخطيط عام وعقلاني عند القمة، كان مبنياً علىٰ أساس نظام بني علىٰ عجل من الصفقات والمفاوضات الخاصة[44].

في الاتحاد السوفياتي لم تكن ترشح إلاَّ معلومات صحيحة قليلة إلىٰ

القمة فحسب، بل كانت القمة ترفض وتكبت القليل الذي وصل إليها. كما لم يتمكن المدراء في النِّظام المركزي للدولة أن يثق الواحد منهم بالآخر أَو بممثلي الحزب. وعندما اتخذت الخطوة لجعل الاتحاد السوفياتي نظاماً ذا معلومات عالية، وقسر أقل، انهار البنيان التنظيمي بأكمله. وهذه هي المشكلة الدقيقة التي تحاول القيادة الصِّينية الحالية أن تمسك بها. فليس من المدهش أن يكون انتشار الإنترنت السريع وتكنولوجيا المعلومات الجديدة سبباً للإزعاج بين أولئك الذين يريدون النِّظام، فهذا الانتشار يهدِّد احتكارهم لتدفّق المعلومات.

في عدد من المناسبات، عاملت قيادة الحزب الشيوعي الصِّيني الإنترنت بنفس الطريقة التي عاملت فيها المطبوعات التقليديَّة. فقد حاولت وضع نظام للمراقبة يسمح لها بالاشتراك في فوائد تدفق المعلومات السريع دون أن تُجبَر علىٰ فتح نظام المعلومات بحيث يسمح بدخول الآراء السيئة والآراء التي قد تتحدَّى تفسير الحزب الشيوعي الصِّيني للأحداث. أولاً، فوضت أربع شبكات للوصول العالمي كي تستطيع مراقبة تدفق المعلومات. إلىٰ جانب المواد الجنسية فقد أغلقت الوصول إلىٰ المواقع علىٰ الشبكة مثل نيويورك تايمز وسي سي إن CNN، ومواقع حقوق الإنسان التي تنتقد الصِّين. منذ 1996 طالبت جميع مستخدمي الإنترنت بالتسجيل لدىٰ دوائر الشرطة وإلاَّ يواجهون العقوبة. وحديثاً جداً، منعت الدّولة المواقع القائمة في الصِّين من استخدام الأخبار المأخوذة من مواقع قائمة خارج الصِّين. وبالتالي، أوقف عدد من موردي الخدمة في الصِّين خدمات الأخبار من قوائمهم، وركَّزوا علىٰ المناطق «الأسلم» من توريد المعلومات، مثل الرياضة والتسلية. إضافة إلىٰ ذلك، يحظر علىٰ وسائل الإعلام التقليدية استخدام المواد المأخوذة من أي موقع علىٰ الشبكة. ولتحقيق مراقبة أفضل علىٰ هذا القطاع، أوجدت وزارة صناعة المعلومات في سنة 1998، وشملت الوزارات السابقة للبريد والاتصالات والراديو والأفلام والإذاعة و«المجموعة القائدة» لسياسة المعلومات. فالوزارة هي المنظِّم الأوَّل لهذا القطاع وتنقل تقاريرها مباشرة إلىٰ مجلس الدّولة.

كانت الوزارة ورئيسها أو جيشوان Wu Jichuan يعادون السماح للأجانب بالوصول إلىٰ السوق لأسباب سياسيَّة وتجاريَّة. من حيث المبدأ يجب أن تغير منظَّمة التجارة العالميَّة هذا الموقف تغييراً كبيراً، وتخلَّت الصِّين عن أن الإنترنت مفتوحة للاستثمار الأَجنبي وأن شركات الاتصال سوف تتمكَّن من السيطرة علىٰ 49٪ من شركات خدمة الاتصالات عند قبولها في منظَّمة التجارة العالميَّة، و50٪ بعد سنتين، ولكن سوف تعالج القضايا علىٰ أساس واحدة واحدة، وأن الوزارة نفسها هي التي تتخذ القرارات بمنح التراخيص. هذا، بالإضافة إلىٰ الحساسية السياسيَّة والحماية المحلية، قد يقترح أن جهداً مشتركاً سوف يبذل لتحديد الوصول الأَجنبي في قطاع الإنترنت.

إن القيادة السياسيَّة الصِّينية مدركة بوضوح أنَّها لا تستطيع السيطرة الكاملة علىٰ تدفق المعلومات أَو الوصول إلىٰ مواقع ممنوعة من قِبل مواطنيها. إن قصدها وضع تحذيرات حول الحدود المسموح بها وتأخير التفكير المعادي من أن تصبح ضرورية جداً حول العالم الخارجي. وفي هذا القدر المحدود، يمكن أن تنجح. وحتى إن أَصبحت الصِّين ذات مسام لتدفق المعلومات، يوجد دليل طفيف لأن يقترح أن هذا وحده قد تحدَّىٰ احتكار الحزب الشيوعي الصِّيني علىٰ التفسير السياسي للغالبية. ويجب التذكر أن عند دخول الصِّين القرن الجديد كان 90٪ من بيوتها بدون هاتف، وأن 99٪ من السكان لا يستطيعون الوصول إلىٰ شبكات الكمبيوتر في أية حال(45).

من المحتمل أن يكون رد الصِّين علىٰ الإنترنت مختلفاً مع رقابات أشد علىٰ الأخبار والمعلومات السياسيَّة وممارساتها والسيطرة التي تماثل الممارسات العالميَّة في الصفقات التجاريَّة الإلكترونية أكثر وضوحاً. وبالفعل توجد فرص جديدة للإنترنت في الصِّين. فاللغة الصِّينية ستكون اللغة الثانية للإنترنت وقد تصبح مسيطرة. هذا يعطي العاملين بالدعاية في بكين فرصة جديدة لم يسبق ذكرها لتحاول تشكيل ثقافة سياسيَّة صينية تمتد بعيداً وراء حدودها.

لكن، حتى في مجال التجارة توجد هموم أمنية كأن تلعب الوزارات ومجموعات أُخرىٰ في الصِّين فتحدد الوصول الأَجنبي. فمثلاً، في كانون الثاني 1996 أعلن مجلس الدّولة بأن وكالة الأنباء الصِّينية Xinhua News Agency التي تديرها الحكومة سوف تكون مسؤولة عن توزيع كل المعلومات الاقتصاديَّة التي تبثها الوكالات مثل داو جونز ورويتر. وهذا قد يخذل كلياً أهداف مثل هذه الخدمات. والسبب الرسمي الذي أعطي كان لتدقيق المحتوى والتأكّد أَنَّه لا توجد أخطاء في المعلومات المقدَّمة، أَو لا شيء يعادي الصِّين. كان السبب الحقيقي تنفيذ مخاوف القادة من تدفق المعلومات غير المحدّدة لاستخدام حجة أمن الدّولة وللحصول علىٰ احتكار اقتصادي. وكانت تشعر وكالة الأنباء الصِّينية أَنَّها تركت بعيداً ظاهرياً عن مفاسد التكنولوجيا الجديدة ورأت أن ذلك طريقة جيدة لكسب المال[46].

سوف تحتاج القيادة الحالية إلىٰ مهارات كبيرة من جانبها لمنع تحديات العولمة من أن تضعف سلطة وشرعية الحزب الشيوعي الصِّيني. وحتى تاريخه، بينما تظهر القيادة نفسها علىٰ أَنَّها قادرة علىٰ التكيف مع التغير الاقتصادي، لكنها لم تعرض المهارة اللازمة لمواجهة النتائج الاجتماعيَّة والسياسيَّة التي تنشأ من هذا التغيير. في كل مرة ظهرت فيها الحاجة إلىٰ إصلاح سياسي بعيد المدىٰ، كانت القيادة الأكبر تتراجع علىٰ أمل أن بنيان سلطتها القوي سيمكنها من سحق أية معارضة مكشوفة وتركب أي اضطراب[47]. لكن من الواضح أن قوىٰ العولمة سوف تحتاج إلىٰ تغيير كبير في الطريقة التي يحكم فيها الحزب الشيوعي الصِّيني النِّظام، وسوف تحتاج إلىٰ إصلاح سياسي لا يسعى إلىٰ جعل النِّظام أكثر شفافية فقط، ولكن ليكون أكثر مسؤوليَّة أيضاً. وبالنظر إلىٰ سجله حتى هذا التاريخ، سيكون هذا حاجزاً هاماً للقيادة الحالية عليها أن تتغلّب عليه. ومع تفكيرهم بأَنَّهم تعلموا الدرس من جيرانهم الذين تطوروا بسرعة في الإقليم، فقد طبّق القسر السياسي علىٰ دفعات، ورافق ذلك تحرير اقتصادي

متزايد. لكن احتياجات الصِّين لنمو كبير ومستمر هي معلومات عالية، تراجع القسر، وطبقات أقل، ومسؤوليّة أكبر عن طريق مؤسَّسات انتخابية، وسوف تتوازن فيه أفضليات السلع والخدمات في المجال الاقتصادي مع الحاجات والرغبات في المجال السياسي. إن كانت قيادة الصِّين تستطيع معالجة تحدي الحكم هذا سوف تؤكد إن كانت تستطيع الاحتفاظ بقيادتها علىٰ تنمية الصِّين في القرن الحادي والعشرين.

ملاحظات

(1) إن أقوىٰ تعبير لمدرسة الصراع في «The Coming Conflict With China» تأليف ريتشارد بيرنستاين، وروس هـ. مونرو (Knoph, 1997)؛ وتقييم أكثر توازناً يقدمه أندرو ج ناثان وروبـرت س. روس فـي (w.w.Norton, 1997) «The Great Wall and the Empty Fortress».
ولمراجعة عميقة لأفضليات السياسة المختلفة للتعامل مع الصين والقائمة إما علىٰ التوفيق أو المجابهة، انظر مايكل أوكسنبرغ وإليزابيث إكونومي، «Introduction: China Joins the World» في كتاب من إعدادهما وهو: «China Joins the World: Progress and Prospects» (New York: Council on Foreign Relations, 1999) ص 7 ـ 15.
وبالتأكيد كان هذا تناول كل الرؤساء من نيكسون ومن بعده، كلما زاد ارتباط الصين بالمجتمع العالمي كان ذلك أفضل.

(2) ينشر مكتب الترجمة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني واحدة من أكثر السلاسل إعلاماً. وتم نشر سبعة مجلدات حتى تاريخه تغطي مواضيع كالعولمة والماركسية، والعولمة والاشتراكية، والعولمة والصين.

(3) انظر يو كيبنغ Yu Keping، «أفكار صينية في البحث في العولمة»، في ص 96 (Strategy and Management) «Zhanlue yu guarli»، عدد 3/ 1999.

(4) انظر مثلاً جو شكوينغ (Guo Shuqing)، «Economic Globalization and China's Opening Up,» (Review of International Economics) nos. 5-6, 1999 ص 21 ـ 26، وكذلك ليو لي Liu Li، «Economic Glo.» نفس المصدر رقم 11 ـ 12/ 1997، ص 32 ـ 34.

(5) ليو جننغ (Liu Junning)، «Globalization and Democratic Politics», في كتاب من إعداد خيو خيوانغ 9Xue Xiao yuan) وهو هوانزي (Hu Huanzi) «Globalization and China» 9Center of Compitation and Translation Press, 1998) بكين ص 67 ـ 71.

(6) خو يونغ (Xu Yong) وزينغ جون (Zeng Jun)، «Globalization, Contracts, and Political Development» ص 72 ـ 81 نفس الناشر.

(7) فقط في 1993 تجاوزت الصِّين مستوى تجارتها ذات الطريقين في سنة 1928، التي بلغت 2,6٪ من مجمل التجارة العالمية. ولقد هبط المجموع إلىٰ 0,6٪ في سنة 1977. (الإيكونومست، 20/ 11/ 1999 ص 25) تذكر أن الصين قد احتلت مكانة اللوكسمبورغ بكونها في الترتيب العاشر من دول العالم، ولا تزال تحت بلجيكا وهولندا.

(8) هذه الأرقام محسوبة من معلومات في (الكتاب السنوي لإحصاء الدولة، 1999) (بكين دار نشر إحصاء الدولة 1999).

(9) «China: Jiang Zemin Praises HKSAR Government»، (Xinhua, March 9, 1998).
شكري لنانسي هيرست لإيجاد هذا الاقتباس ولأي عون مرجعي آخر.

(10) الصيغة الأكثر استخداماً هي «تعلم الصينية من أجل الجوهر، والغربية للاستخدام العملي».

(11) من سنة 1977 إلىٰ سنة 1996، ارتفعت عضوية الصين في المنظمات الحكومية العالمية من 21 إلىٰ 51، وفي المنظَّمات غير الحكومية العالمية من 71 إلىٰ 1079. انظر صاموئيل س كيم (Samuel S. Kim)، «China and the United Nations» في كتاب من إعداد: إيكونومي وأوكسينبرغ (Economy & Ohsenberg): ص 46 ـ 47 «China joins the World».

(12) بعدما خرجت من عزلتها التي فرضتها علىٰ نفسها لفترة، كان ينقص الصين أشخاص إدارة يستطيعون العمل في منظمات عالمية لتقدم مصالح الصين تقدماً فعالاً.

(13) ما شيكون (Ma Shikun) وزانغ يونغ (Zhang Yong)، «What is the Meaning of the Seattle Meeting?» (في صحيفة (Peoples's Today) 16 كانون أول 1999 ص 7).

(14) كمثال، انظر جيانغ زيمين في تعليقاته التي حيا فيها الألفية الجديدة عندما أشار إلىٰ كم عانت الصِّين من «التخويف والمهانة من قوىٰ العالم» قبل مجيء ماوتسي دونغ والحزب الشيوعي الصِّيني لقيادة الأمة إلىٰ التحرير. إذا أردت النص الكامل، انظر Xinhua باللغة الإنكليزية عدد 13/ 12/ 1999. ومن أجل دور القصة وعلاقتها بالقوة في الحزب الشيوعي الصِّيني انظر ديفيد ي آبتر (David E. Apter) وتوني سايش (Tony Saich)، «Revolutionary Discourse in Mao's Republic» (Harvard University Press, 1994).

(15) مقتبس في ستيفن وايت وآخرون «Communist and Post communist Political Systems» (Basingstoke: Macmillan Press, 1990) ص 73.

(16) لقد قدمت اتهامات مماثلة ضد رئيس الوزراء Zhu Rongii عندما نشرت الولايات المتحدة تفاصيل ما زعمت أنه وافق علىٰ الشروط لدخول منظَّمة التجارة العالميّة في نيسان 1999.

(17) لقد كان الحزب الشيوعي الصِّيني حذراً في وضع حدود للتشعبات القومية التي قد تتحدىٰ وضعه هو. فقد جمع الضدين حول نشر التيار القومي «The China That Can Say No» لأن انتقاد المؤلفين للنظام وتوجهاته القومية، قد أغلق متابعة المواطنين الصينيين للتحضير للحرب من اليابان، وبينما كان مؤيداً تماماً للمظاهرات المعادية للولايات المتحدة، لجمها بسرعة عندما بدأت تنتقد عدم كفاية الرد الحكومي.

(18) ما شيكون وزانغ يونغ، «What Is the Meaning of the Seattle Meeting?» في (Renmin ribao) 6 كانون أول 1999 ص 7.

(19) نفس المصدر.

(20) من أجل هذه النقطة، انظر اوكسنبرغ وإيكونومي، «Introduction» ص 21؛ ومايكل د. سوين وآلاستير إيان جونسون، «China and Arms Control Institutions» المصدر ذاته ص 90 ـ 135.

(21) انظر كيم، «China and the United Nations» ص 56. وأكثر عموماً في نفس الموضوع حول ارتباط الصّين، انظر الكتاب من إعداد آليستار إيان جونسون وروبرت اس روس: «Engaging China: The Management of an Emerging Power (New York; routledge, 1999)

(22) منذ أوائل الثمانينيّات، توقّفت الصين عن استخدام الفيتو مدعية بأن ذلك مثال عن السلوك العدواني. ونتيجة لذلك، تفضل الصّين الامتناع عن التصويت، والمرة الوحيدة التي تلت ذلك والتي مارست فيها الصين الفيتو كان في كانون الثاني 1997 لتوقف ندب بعثة الأمم المتّحدة إلىٰ غواتيمالا وكذلك احتجاجاً ضد روابط تلك الدولة الدبلوماسية مع تايوان. وعملياً، كل تصويت للفيتو كان ضد توصيات الأمين العام. استثناء واحد ذو أهمية كان في 1972 حول دخول بنغلاديش بعد تأسيسها بعد الحرب. واضح أن هذه الحركة متعلقة برأي الصّين بالسيادة، وبذلك لا ترغب بتأييد خلق دول جديدة من خلال حرب انفصالية.

(23) في 27/ 10/ 1998 بعد زيادة ممثلة حقوق الإنسان في الأُمم المتّحدة، ماري روبنسون، وقعت الصّين علىٰ وثيقة حقوق الإنسان العالميّة في الحقوق السياسية والمدنية، وفي 5/ 10/ 1997 وقّعت الصّين علىٰ وثيقة حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قبل زيارة الرئيس جيانغ إلىٰ الولايات المتحدة.

(24) مقابلات مع أعضاء من المهن القانونية والأكاديميين القانونيين في حزيران 1999.

(25) ومن أجل تحليل عام واضح للصراع الممكن بين العولمة والبنى التحتية الاجتماعية انظر، داني رودريك «Has Globalization Gone too Far?» (Washington: Institute for International Economics, 1977).

(26) في هذه العملية، انظر جود هويل «China Opens Its Doors: The Politics of Economic Transition» (Boulder: Lynne Rienner, 1993)

مارغريت بيرسون (Margaret Pearson) «Joint Ventures in the People's Republic of China: The Control of Foreign Capital under Socialism,» (Princeton University Press, 1991)

وسوزان شيرك (Susan Shirk)، «How China Opened Its Doors: The Political Success of the PRC's Foreign Trade and Investment Reforms» (Brookings, 1994)

(27) بالواقع، وقّعت الصّين علىٰ مذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة تنص علىٰ أن كافة التشريعات التجارية ستكون عامّة وأن تلك التعليمات التي كانت قد نُشرت لن تنفّذ. والتنفيذ لم يكن قد اكتمل.

(28) مارغريت بيرسون، «China's Integration into the International Trade and Investment Regime», وذلك في كتاب من إعداد إيكونومي وأوكسنبرغ، «China Joins the World»، ص 188.

(29) محسوبة من الأرقام في «الكتاب السنوي لإحصاء الدولة 1999» ص 599.

(30) انظر أزيزور ر. خان «Poverty in China in the Period of Globalization: New Evidence on Trends and Patterns (Geneva; ILO, n.d.) ص 36.

(31) كان الدخل السنوي الصافي للفرد في البيوت الريفية في شانغهاي 5,406,87 يوان. وفي بكين 3,952,32 وجيانغسو 3,376,78 وسيشوان 1,789,17، وغويزو 1,334,46، والتيبت 1,231,50 وكسنجيانغ 1,600,14، وغانسو 1,424,79. وبالنسبة للمقيمين في المدن كان الدخل الحقيقي للفرد الواحد 8,825,26 يوان في شنغهاي و8,520,61 في بكين و6,046,45 في جيانغسو. وكان بالنسبة لسيشوان 5159,97 ولغيزو 4580,48، وكسينيانغ 5,041,67، وغانسو 4034,26، وكيغاي 4,257,50. انظر الكتاب السنوي لإحصاء الدولة 1999 ص 339 و3,25.

(32) انظر كسيانغ بياو (Xiang Biao)، «How to Create a Visible 'Non-State Space'» through Migration and Marketzed Traditional Networks: An Account of Migrant Community in China», ورقة قدمت إلى المؤتمر العالمي حول هجرة القوى العاملة الريفية الصينية (بكين، حزيران، 1996).

(33) من أجل تقرير صيني يكشف التنبيه والتحذير من أن عدم المساواة وعدم التكافؤ يجب أن يُعالجا بسرعة، انظر وانغ شاو غوانغ وهو آنانغ، «The Political Economy of Uneven Development: The Case of China (M. E. Sharpe Inc. 1999)

(34) بإظهار مدى نشاطاتهم، تستخدم SOE الثلث الكامل من هيئة العاملين الطبيين ونحو 600000 معلم وإداري. (نيل سي هيوز Neil C. Hughes)، «Smashing the Iron Rice Bowl»، في (ص 78، عدد تموز وآب 1998) Foreign Affairs vol. 777.

(35) البنك الدولي، «China's Management of Enterprise Assets: The State at Shareholder» (Washington: World Bank, 1997) ص 1.

(36) ارتفعت كلفة التأمين الاجتماعي وصندوق الرفاه كنسبة من القائمة الاجمالية للأجور من 13,7٪ في 1978 إلى 34٪ في 1995. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "تقرير التنمية البشرية في الصين" و«Human Development and Poverty Alleviation 1997» (بكين UNDP 1998، ص 65).

(37) انظر توني سايش، «Negotiating the State; The Development of Social Organizations in China», (China Quarterly, no 161) (ستصدر (آذار 2000)).

(38) «Quarterly Chronicle and Documentation»، (حزيران 1999، China Quarterly, no 158، ص 535.

(39) جون بومفريت (John Pomfret)، «China Gives Broad Rein to Economy's Private Sector» (الواشنطن بوست 5/ 1/ 2000 ص A1).

(40) مثلاً، الذين يعملون في النظام المصرفي على المستوى المحلي ليس لديهم الخبرة في تقديم قروض على أساس تجاري. فهم معتادون على أن يصغوا إلى الرئيس الحزبي المحلي ويشعرون بالراحة لأن يعطوا القروض SOEs، وهم يقدرون أن شخصاً ما سوف

يرد القرض.

(41) من أجل الانتقادات للسياسة الحالية اقرأ الأربعة، «10000 character manifestos» أعيدت طباعتها في «Crossing Sowrds: An Account of the Three Though Liberations in Contemporary China», (Today Publishers) (بكين 1998).

(42) مقابلة ووكسي (Wuxi) أيار 1999.

(43) في نفس هذا الموضوع، انظر توني سايش، «Writing or Rewriting History? The Construction of the Maoist Resolution on Party History».

وفي كتاب من إعداد توني سايش وهانز فان دوفين، «New Perspectives on the Chinese Communist Revolution» (M. E. Sharpe Inc. 1995) ص 299 ـ 38.

(44) انظر آبتر وسايش، فصل 9، «Revolutionary Discourse in Mao's Republic».

(45) شاو وينغواغ، «China: Reforms and Impact of Globalization» مخطوطة غير منشورة، أيار 1998 ص 12.

(46) مقابلات مع ممثلين من شركات أجنبية مرتبطين بهذه المفاوضات.

(47) أحدث مناسبة اجتماع مجلس الشعب القومي المنعقد في آذار 2000، وحوت المسودة الأولى لتقرير عمل الحكومة إشارة إلى الإصلاح السياسي، لكن ذلك أُسقط من النسخة النهائية التي قدمها رئيس الوزراء زو رونجي، انظر في جريدة (South China Morning) «Political Reform Not on Agenda» عدد 7 آذار 2000.

10

إيلين سيولا كامارك
Elaine Ciulla Kamarck

العولمة وإصلاح الإدارة العامَّة

في بداية القرن الحادي والعشرين يرتبط عدد كبير من الحكومات القوميَّة من جميع أنحاء العالم في جهود إصلاح بيروقراطياتها. هذه الدّول ذات تواريخ مختلفة وأنظمة انتخابات مختلفة؛ وهي في مراحل مختلفة من التنمية، ومع ذلك تستخدم، إلىٰ درجة مدهشة، مجموعة مفاهيم واستراتيجيَّات للإصلاح متماثلة إلىٰ حد كبير. ويأتي كثير من هذه المفاهيم من حركة إصلاح تُعرف بأنَّها «إدارة عامَّة جديدة» أو «إعادة اختراع الحكومة»، بدأت في بريطانيا العظمى ونيوزلندا في الثمانينيَّات واتسعت إلىٰ دول أُخرىٰ شملت الولايات المتحدة في 1993. يمسح هذا الفصل أكبر 123 دولة في العالم ويرسم جهودها في الإصلاح. كما يحاول أن يفسّر سبب تقارب جهود إصلاح إدارة الحكومة عند هذه النقطة من التاريخ وكيف تتعلَّق هذه الجهود بالعولمة.

لكن قبل أن نبدأ، لا بد من تحذير. إن كان التشابه في لغة الإصلاح ينتج

(*) تشكر المؤلفة مساعدها في البحث روب تاليركو Rob Talierco علىٰ بحثه الحثيث علىٰ دول تمت مناقشتها في هذا الفصل.

تشابهاً حقيقياً في الحكومة أم لا، يبقى أن نرى. إن التمييز بين الخطاب السياسي والواقعية الحكومية أمر صعب في دولة واحدة، وفعل ذلك عبر دول كثيرة وثقافات متعددة مخيف فعلاً، ولقد بدأ تواً[1]. لذلك، لهذا الفصل طموحات متواضعة أكثر: وضع الأسباب لشروع دول كثيرة ببرامج إصلاح حكومية، ووضع بعض العناصر المشتركة في هذه الإصلاحات. يمسح هذا الفصل أكبر 123 دولة في العالم، باحثاً عن حركات الإصلاح الحكومي التي تُعالج العمليات الواقعية في الدَولة أَو الأُسس التقليديَّة للإدارة العامَّة. ويشمل هذا الفصل نتائج هذا المسح وبعض الملاحظات حول أسباب التشابه والفروق في الدّول.

لمحة تاريخيَّة

يعطي معظم طلاب الإصلاح الحكومي الفضل في بدء هذه الحركة التي تسمَّى أحياناً «الإدارة العامَّة الجديدة» إلىٰ مارغريت تاتشر Margaret Thatcher التي جاءت إلىٰ منصبها في بريطانيا العظمى في سنة 1979 بعدما أدارت حملة انتخابية أَصبحت فيها الخدمة المدنية المبجلة حتى الآن مادة للحوار السياسي. وتبع انتخابها انتخابُ رونالد ريغان Ronald Reagan في سنة 1980 في الولايات المتحدة، وانتخاب برايا ميليروني Brian Mulroney في كندا في 1984 ـ وكلاهما مثل تاتشر خاضا حملات انتقادات عالية للبيروقراطية. وأن تصبح الخدمة المدنية افتراضاً قضية سياسيَّة في هذه الدّول، جاء ذلك كصدمة ضخمة للكثير من الموظفين المدنيين الذين يعتبرون أنفسهم إداريين للقانون غير سياسيين. والأكثر من ذلك، لقد عنى بروز قضية الإدارة الحكومية علىٰ المسرح السياسي أن في بعض الدّول علىٰ الأقل لن تكون الإصلاحات الناجمة رابحة.

(ومن الجدير بالملاحظة أن حركات الإصلاح في بريطانيا والولايات المتحدة ذات جذور فكرية بدأت مع ثورات تاتشر وريغان. ومن ثم تبنّى هذه الحركات وعدّلها حزب يسار الوسط علىٰ شكل (الديمقراطيون الجُدد) في الولايات المتحدة و(العمل الجديد) في بريطانيا العظمى. بالمقابل، إذا قورنت

حركات إصلاح الإدارة العامّة في هذه الدّول مع حركات الإصلاح في دول أُخرىٰ مثل هولندا والسويد حيث كانت غير فكرية بشكل كبير، وعملية أكثر).

إن أحدث حركة عالميَّة للإصلاح الحكومي ذات مرحلتين واضحتين. حدثت المرحلة الأولىٰ بشكل أولي خلال التسعينيّات. في ذلك العقد، ركَّزت الحكومات علىٰ التحرر الاقتصادي وعلىٰ خصخصة الصناعات التي كانت تملكها الدّولة سابقاً. وبحسب غراهام سكوت Graham Scott وزير الخزانة السابق في نيوزيلندا، بالنسبة لمعظم دول العالم بدأت المرحلة الأولىٰ من الإصلاح الحكومي أولاً بإخراج الحكومة من الأعمال، كشركات الطيران والهاتف وما شابه، التي لم تكن الولايات المتحدة مطلقاً لتبدأ بها. «إن الولايات المتحدة لم تحاول مطلقاً أن تحل هذه المشكلة التي بدأ بها معظم البقية منا». قال سكوت في مؤتمر عالمي حول إعادة اختراع الحكومة المنعقد في واشنطن في كانون الثاني 1999. بينما شارك رونالد ريغان خطاب تاتشر ضد البيروقراطية، لم يكن لديه أبداً الأهداف التي كانت لدىٰ تاتشر وآخرين بما يتعلَّق بالخصخصة، وبالتالي خصخص قليلاً جداً. وبإيجاز، يجب أن يُنظر إلىٰ المرحلة الأولىٰ من إصلاح الحكومة في سياق الانتقال إلىٰ اقتصاد السوق الحرة الذي بدأ في جميع أنحاء العالم في الثمانينيَات وتسارع في سنة 1989 مع سقوط جدار برلين.

ركَّز العقد الثاني من هذه الحركة ـ ابتداء من التسعينيَات ـ بصورة أقل علىٰ الخصخصة وبصورة أكبر علىٰ الإصلاح الإداري لجوهر وظائف الدّولة. في هذا العقد سعت الدّول لتقليص حجم بيروقراطية حكوماتها بينما جعلت حكوماتها في الوقت نفسه أكثر كفاءة وأكثر حداثة وأكثر استجابة للمواطن. وفي هذا العقد وعدت الولايات المتحدة برئاسة بيل كلينتون أن «تعيد اختراع» الحكومة وبذلك أضافت قوتها وامتيازها إلىٰ حركات الإصلاح الحكومي التي بدأت في دول كثيرة أُخرىٰ. وظهرت استراتيجيّات متنوعة وانتشرت من دولة إلىٰ أُخرىٰ، وغالباً بدون تغيير في العبارات المستعمَلة. في مقدمة لكتاب عن

إدارة القطاع العام في أوروبا، ذكر المعدون: «وجدنا في بعض التقارير أن اللغة لم تترجم من الأمريكية إلىٰ اللغة المحلية»[2].

لقد عرّف دون كيتا Don Ketta المرحلتين لحركة الإصلاح العالميَّة كإصلاحات ويستمينستر Westminter التي تشير إلىٰ «جهود شق طريق لحكومات نيوزيلندا والمملكة المتحدة» و«إعادة الاختراع علىٰ الأسلوب الأمريكي، الذي كان أكثر تزايداً، وللسخرية، أكثر انتشاراً من الإصلاح علىٰ طراز ويستمينستر»[3]. في هذا المسح لأكبر الحكومات في العالم، إن عنصري الإصلاح موجودان كلاهما ومعدودان. بالواقع، في بعض الدّول تختلط العبارات الأمريكية والبريطانية، فعلىٰ سبيل المثال تبنَّت دول ويستمينستر «وثيقة المواطن» وذلك لتحسين تقديم الخدمات؛ وتبنَّى الأمريكيون «خدمة الزبون». وفي بضع دول يستخدمون عبارة «وثيقة المواطن». ولكن قبل النظر في العناصر العامة للإصلاح، يجدر بنا أن نأخذ لحظة لفهم الأسباب العامَّة.

أسباب حركات الإصلاح القومي

يبدو أن أربعة عوامل قد تلاقت لتجعل الإصلاح الإداري مركزياً بالنسبة لأهداف عدد كبير من الدّول المختلفة من جميع أنحاء العالم:

- المنافسة الاقتصاديَّة العالميَّة.
- التحول إلىٰ الديمقراطية.
- ثورة المعلومات.
- عجز الأداء.

ليس مدهشاً أن تخلق ضغوط المنافسة الاقتصاديَّة العالميَّة شبكات جديدة بين الحكومات الفرعية التي تحرك الحكومات نحو تماثل كبير[4]. حيث إن الدّول مجبرة علىٰ التعاون في ما بينها فإن الضغوط ترتفع لتواقت النشاطات لدىٰ وحدة الحكومة الفرعية. فحجم العمليات الواضح يزيد الحوافز ليبسط النشاط ويجعله معيارياً في مناطق واسعة ومختلفة من الرسوم الجمركية إلىٰ الإفلاس.

إن الرغبة في جذب الأَعمال والاستثمارات العالميَّة أدَّت أيضاً إلىٰ أن تحاول الدّول وتصلح حكوماتها كي تخلق مناخاً أفضل للاستثمار والأَعمال. أجرىٰ البنك الدولي مسحاً طلب فيه من 3600 شركة عالمية أن تصنف دول العالم من حيث مصداقيتها والاعتماد عليها. ومن ثم وضع جدولاً مؤلَّفاً من إجراءات مثل إمكانية التنبؤ بصنع القرار، والاستقرار السياسي، والنجاة من الفساد ثم رد هذا الإجراء ضد الأداء الاقتصادي. ليس مدهشاً أنَّه يوجد ارتباط عال بين الأداء الاقتصادي والأَعمال الحكومية المعتمد عليها. في تعليق تردد بصورة متزايدة في الاقتصاد العالمي يقول جيف غارتن Jeff Garten: «يحتاج العالم لأن يبعد عن الدّول التي لا ترغب بإجراء تغييرات جدية»[5]. وفي الكتاب الأكثر مبيعاً The Lexus and the Olive Tree، يضع توماس فريدمان Thomas Friedman الحاجة إلىٰ الإصلاح الحكومي في الاقتصاد العالمي بشكل مطلق أكثر حتى: «والمجمعات الكبيرة (سوبر ماركت) والمجمعات الإلكترونية لم تعد تهتم بما هو لون دولتك من الخارج. فكل ما تهتم به هو كيف ترتبط دولتك بالأسلاك من الداخل، وما هو مستوىٰ نظام التشغيل والبرمجيات التي تستطيع إدارتها، وإن كانت حكومتك تستطيع حماية الملكية الخاصَّة»[6].

لقد وضعت المنافسة الاقتصاديَّة العالميَّة أيضاً جائزة كبيرة عند تخفيض العجز. لقد كان الدافع الأولي بين أمم أوروبا الغربية هو رغبة حكومات الاتحاد الأوروبي أن تحقق الأهداف في معاهدة ماسترخت التي تطالب الدّول بتخفيض ديونها إلىٰ نسبة مئوية ثابتة من مجمل الناتج المحلي. إن هنغاريا واليونان وإيطاليا أمثلة عن الدّول حيث الضغوط صريحة لتحقق قواعد الدخول في الاتحاد الأوروبي التي تعجلت حركات الإصلاح الحكومي.

ولكن حتى بدون عامل خارجي كالحاجة لتطبيق متطلبات معاهدة، بدأت دول أُخرىٰ كثيرة في العقدين الأخيرين مجهودات إصلاح حكومي علىٰ نطاق واسع كنتيجة للأزمة الاقتصاديَّة. وربما تأتي واحدة من أكثر قصص الأزمة الاقتصاديَّة درامية ومن إعادة اختراع الحكومة، تأتي من نيوزيلندا. ففي أوائل

الثمانينيَّات كانت نيوزيلندا، وبعبارة رئيس وزرائها جيني شبلي Jenny Shipley: «القزم المريض في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD». «لقد جمدنا أو ثبَّتنا أو أخفنا كل المؤشرات الرئيسيَّة.لاقتصاد نيوزيلندا. فكانت الأجور والإيجارات وأسعار الصرف ومعدلات الفائدة كلها تحت السيطرة. من خلال المعونات كنا نلتقط الرابحين ولكنا نخسر التجديد. كنا نلزم مواردنا البشرية والمادية في سترة تكتيف عدم الكفاءة الاقتصاديَّة. كنا نخدع أنفسنا وليس أحداً آخر»[7].

بدأت حكومة عمالية في نيوزيلندا تسير بالبلاد علىٰ طريق درامي نحو الشفاء. فقلَّصت معونات الدعم، وخفَّضت الضرائب، وفتحت اقتصادها علىٰ التجارة. ولم تكتفِ بخصخصة الصناعات التي كانت تملكها الدّولة، ولم تتوقف هنا. فقد ذهبت نيوزيلندا إلىٰ أبعد من أية دولة أُخرىٰ في العالم فقد خصخصت حكومتها. «فالوزراء يمثِّلون مصالح دافعي الضرائب، وهم يشترون مجموعة معينة من الخدمات، سنوياً، من الرئيس التنفيذي لوزارة حكومية أو وكالة حكومية، وهو المسؤول عن تحقيق أهداف المالكين»[8].

في كندا أدت جهود الإصلاح الحكومي إلىٰ نتائج اقتصاديَّة باهرة. وفي تقريرها عن إصلاح الحكومة «تصحيح الحكومة»، تفخر كندا، «في سنة 1998 ـ 1999 سوف تكون النسبة المئوية من مجمل الناتج المحلي المطلوبة لدعم كل برامج الحكومة الاتحادية في أدنىٰ مستوىٰ لها منذ 1949 ـ 1950»[9].

عندما نضجت النظرية والممارسة للتنمية الاقتصاديَّة، أَصبح واضحاً أن «الحكومة الجيدة» كانت جزءاً لا يتجزأ من تنمية اقتصاديَّة صحية. وهكذا، إضافة إلىٰ الأسباب الملخصة أعلاه، إن حركات الإصلاح القومي الكبيرة في العالم النامي كانت غالباً ما تفرض كشروط للمساعدات العالميَّة أَو الثنائية[10]. فالبنك الدولي، علىٰ سبيل المثال، جعل الحكم مفتاحاً لعمله بالتنمية في التسعينيَّات، وطالب صندوق النقد الدولي إعادة بناء قطاع الدّولة كجزء من متطلباته للقروض والكفالات.

والدافع الثاني للإصلاح الحكومي هو جعلها ديمقراطية. في جنوب أفريقيا كان جزء هام من الانتقال من التمييز العنصري هو تحويل البيروقراطية. وبكلمات المحترم زولا سكوييا Hon. Zola Skweyiya: «بسبب حكمها السابق الذي كان معداً للسيطرة بدلاً من تقديم خدمة، فقد واجهت البيروقراطية العامة أزمة الشرعية. للجميع علىٰ السواء، توزع المكافآت والفوائد علىٰ أساس التمييز العنصري والجنس»[11]. في جنوب أفريقيا ناحية هامة لإنهاء التمييز العنصري هي إصلاح لبيروقراطية الحكومة.

يشتمل التحول إلىٰ الديمقراطية حتماً علىٰ بعض إجراءات اللامركزية، وهي واحدة من أكثر الموضوعات عمومية في إصلاح الحكومة. في بولونيا كان لحركة إصلاح الحكومة جذور في حركة التضامن التي بدأت برنامج التحول إلىٰ الديمقراطية في 1989. كانت العلامة المميزة للحكومات الشيوعية مركزيتها الشديدة، لذا كان أحد الجهود الرئيسية للمجددين في بولونيا هو اللامركزية وخلق حكومة محلية. في كانون الثاني 1999، أوجدت بولونيا عدداً كبيراً من الحكومات المحلية الجديدة كجزء من جهد منظَّم لتقليص البيروقراطية المركزية وخلق حكومة مؤسسة علىٰ مبدأ التعاون الذي تشارك فيه الدّول الأوروبية الغربية الأُخرىٰ. وحدثت جهود مماثلة نحو اللامركزية في هنغاريا وجمهورية التشيك وفي دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل والتشيلي.

الدافع الثالث للإصلاح الحكومي هو ثورة المعلومات. علىٰ أوضح المستويات، تسمح ثورة المعلومات للدول بالمشاركة الآنية بخطاب وواقع حركاتهم للإصلاح. فصفحة موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تقدم معلومات شاملة عن تطور الإصلاح في دول OECD. فعندما نشر التقرير الأول من مراجعة الأداء القومي لنائب الرئيس آل غور Al Gore، وزعت نسخ منه من موسكو، روسيا أسرع مما وزعت من موسكو، إيداهو. ما من شك في أن تكنولوجيا المعلومات دافع كبير في خلق لغة عالميّة مشتركة للإصلاح الإداري.

لكن ثورة المعلومات تخلق أيضاً طلباً على الإصلاح الحكومي وذلك ببساطة عن طريق زيادة المسافة في الأداء بين القطاع الخاص والقطاع العام. في الولايات المتحدة وفي الخمسينيّات كان الغمل المصرفي لا يختلف كثيراً عن التعامل مع الحكومة. فكان على المرء أن يذهب إلى مكتب في وقت معين، ويقف في صف، ويتعامل مع موظف. وعندما سمحت ثورة المعلومات للقطاع الخاص أن يرضي الزبون من خلال آلات الصراف الآلي في أي وقت من اليوم، نظر القطاع الحكومي وشعر أنَّه متخلف.

ويصح الشيء نفسه في أوروبا. ففي أوائل التسعينيّات، أَصبحت صناعة الخدمات في أوروبا أكثر منافسة. أجبر تراخي الممارسات المتشدِّدة في الصناعة كالمصارف وشركات الطيران على أن تنافس من أجل الزبائن، ليس عن طريق الأسعار فقط، ولكن من خلال خدمة الزبون. وكان لهذا أثران على القطاع العام، بدأت تزيد توقعات المواطنين حول جودة الخدمات المقدّمة، وثانياً، أظهرت أنَّه توجد طرق أفضل لتقديم الخدمات من مجرد وجود بيروقراطيات تعمل كما يناسبها هي[12].

وهكذا، فإن ثورة المعلومات في القطاع الخاص زادت التوقعات من جانب الشعوب وجعلت البيروقراطية الحكومية المقيدة بالقانون، والقائمة على أساس ورقي، تبدو طرازاً قديماً غير متجاوب. في منتصف القرن لم يكن تنظيم البنتاغون وتنظيم جنرال موتورز مختلفين كثيراً. لكن النظرية التنظيمية في القطاع الخاص تطورت وأنتجت نظرية تنظيم جديدة لعصر المعلومات، وبدا القطاع العام المتمسّك بالبيروقراطية التقليدية مهجوراً تماماً.

وأخيراً، لقد دفع العجز في الأداء الحكومي ـ والذي غالباً ما فهم أنَّه حقيقي ـ حركات الإصلاح الحكومي. فمن كل الأدلة المتوافرة التي تبين أن الحكومة قد أدَّت أداءً حسناً فعلاً في مناطق كثيرة خلال العقود القليلة الماضية، كانت الشعوب في دول كثيرة في جميع أنحاء العالم تنتقد الطريقة التي كانت

تعمل بها مؤسَّساتهم[13]. وعبَّر عن ذلك الرأي رؤساء من ريغان إلىٰ كلينتون، وغالباً ما ادَّعىٰ ريغان أن الحكومة أَصبحت «جزءاً من المشكلة، لا جزءاً من الحل». واعترف كلينتون أن معظم الناس يظنون «أن الحكومة تستطيع جمع جنازة من سيارتين».

يتخذ كتاب بيبا نوريس Pippa Norris ـ «Critical Citizens»، موقفاً، بينما انتصرت القِيَم الديمقراطية في العالم، عانت الثقة بمؤسَّسات ممثلي الديمقراطية من تآكل ضخم. ويستنتج آرثر ميلر Arthur Miller وأولا ليستهوغ Ola Listhaug في ذلك الكتاب نفسه، أن «أداء الحكومة لا يقاس ببساطة بمقاييس مادية أَو أحوال اقتصاديَّة. . . . يتوقع المواطنون أن تعمل الحكومة بطريقة شريفة وكفوءة ومجدية»[14].

حيث إن الرأسمالية وآليات السوق كسبت شعبية في العالم كله، فالتناقض بين الوضوح المفهوم وجدوى السوق المنافسة وبين الأهداف الكثيرة الغامضة وعدم جدوىٰ الاحتكارات الحكومية، لا شك في أَنَّه أضاف إلىٰ الاعتقاد العام أن الحكومة لا تعمل كما يجب. جعل هذا المفهوم كثيراً من الدّول تحاول وتصلح حكوماتها عن طريق قياس نتائج النشاط الحكومي (شكل 10 ـ 1).

عناصر عامة في حركات الإصلاح الحكومي

لقد ختم البحث لهذا الفصل خلال الأشهر الستة الأخيرة من سنة 1999. والتواريخ هامَّة لأن حركات الإصلاح غالباً تأتي وتذهب، والدّول التي كانت فيها حركات إصلاح قومي قوية في 1999 قد لا يكون فيها أية حركات في سنة 2000، والعكس صحيح. قرَّرنا أن ننظر في كل دولة في العالم يزيد عدد سكانها عن 3,4 ملايين نسمة كي نحدِّد المجال ونحصل علىٰ معنى ما لنوع حركات الإصلاح وتكررها في 123 أكبر دولة من دول العالم. لذا فالمجال بالنسبة لهذه الدراسة تناول تنوعاً واسعاً، من دول مثل راوندا التي هي مجرد حكومات فاعلة، إلىٰ الدّول التي تظهر في أمريكا اللاتينية، إلىٰ الديمقراطيات

الناضجة في الاتحاد الأوروبي. وضع مؤلِّف البحث ومساعده رموزاً لأحد عشر متغيراً واستخدما لذلك مصادر إنكليزيّة وإسبانية بصورة أولية.

والنتائج كما يلي:

الشكل (10 ـ 1)

الأسباب لبدء حركات إصلاح الإدارة العامَّة أمثلة من مختلف الدّول

أزمة اقتصاديّة/ عجز موازنة	أزمة اقتصاديّة يرافقها تغير في القيادة السياسيّة	رغبة بتحقيق المقاييس التي يفرضها الاتحـاد الأوروبي	رغبة بتحقيق مقاييس تفرضها منظمة تنمية عالميَّة	الانتقال إلىٰ الديمقراطية	رغبة في فعالية أكبر
إيرلندا	الأردن	هنغاريا	مولدافيا	جورجيا	سويسرا
نيوزيلندا	نيكاراغوا	اليونان	بنين	زامبيا	النمسا
	الدانمارك	إيطاليا	كينيا	هنغاريا	
بنين	بلغاريا		البرازيل	تشيكيا	
دومنيكان	زامبيا		أوكرانيا	تشيلي	
	برتغال				
السويد	هنغاريا				
هولندا	أوغندا			جنوب أفريقيا	
بيرو	ڤنزويلا			بولندا	
كندا	شرق كوريا			روسيا	
أرجنتين	إسبانيا				
إيطاليا	يابان				
المملكة المتحدة					
فرنسا					
المكسيك					
برازيل					
الولايات المتحدة					

الجدول (10 ـ 1)

حركات إصلاح الإدارة العامَّة ما بين الثمانينيَّات والتسعينيَّات

حركتان أو أكثر لإصلاح كبير خلال هذه الفترة	حركة إصلاح إداري كبيرة خلال هذه الفترة	بعض إصلاحات الإدارة العامَّة ولكن ليست علىٰ المستوىٰ القومي	لا شيء
31	49	19	24
٪25	٪40	٪15	٪19

المصدر : كافة الجداول والأرقام في هذا الفصل تُظهر المعطيات القائمة علىٰ المسح الذي أجريناه في أكبر 123 دولة من العالم. انظر النص.

حركات إصلاح الإدارة العامَّة في الثمانينيَّات والتسعينيَّات

لأن حركات إصلاح الإدارة العامَّة تأتي وتذهب، ثم تعود ثانية، قمنا بتعداد حركات الإصلاح في كل دولة خلال العقدين الماضيين. ولأغراض الجدول (10 ـ 1) بحثنا عن الدّول التي جرت فيها حركات إصلاح معينة ومحدّدة جيداً علىٰ المستوىٰ القومي. 25٪ من أكبر الدّول جرت في كل منها حركتان كبيرتان للإصلاح أو أكثر خلال هذه الفترة، وغالباً ما تأتي وتذهب مع تغير الحكومة. علىٰ سبيل المثال، أوجدت إدارة ريغان في الولايات المتحدة (هيئة الفضيلة The Grace Commission) وهي جهد علىٰ المستوىٰ التنفيذي علىٰ نطاق واسع يركّز علىٰ قصور إدارة الحكومة. وكان لهيئة الفضيلة هذه أثر ما في أعمال الحكومة، ولكن ما أعاقها هو الموقف العدائي تجاه الحكومة عموماً مما زاد في التشدد البيروقراطي المتوقع فقط، ثم اتبعت في سنة 1993 بمراجعة الأداء القومي، National Performance Review، وهي فرع تنفيذي من صنع إدارة كلينتون وغور، وقد بقيت تعمل حتى تاريخ هذه الكتابة كشركة قومية لإعادة اختراع الحكومة National Partnership for Reinventing Government.

أربعون بالمائة من أكبر دول العالم جرت فيها حركة إصلاح واحدة علىٰ

الأقل خلال هذه الفترة، وجرت في 15٪ من أكبر الدّول إصلاحات إدارية عامة ما، ولكن ليست مبادرات إصلاح على المستوى القومي.

فألمانيا مثلاً تقع في القسم الأخير. اختلفت ألمانيا عن جيرانها خلال هذه الفترة فاتخذت «تأجيل الإصلاح» فعندما انتقلت إلى توحيد (ألمانيا) الشرقية، فالبُنى الإدارية القديمة المبرهن على جودتها من «ألمانيا» الغربية استوردت مباشرة إلى الشرق(15). لكن إصلاح إدارة القطاع العام على المستوى المحلي كان قوياً، ربما لأن جائزة سبير لمنافسة الجودة Speyer Quality Competition Award كانت تكافئ الحكومات المحلية على التجديدات. وعلى الرغم من أن الحكومة القوميّة لم تُعرف بمشاركتها في «الإدارة العامّة الجديدة» التي تكتسح قسماً كبيراً من أوروبا، اتصف الإصلاح الإداري على المستوى المحلي بمفهوم معروف «بالنموذج الجديد للتوجيه» new steering model.

الجدول 10 ـ 2

موقع التجديد

وكالات تحكم مركزية وتقليدئة مثل وزارة الخزانة أو المالية	وحدة خاصة لمراقبة جهود الإصلاح الحكومي الواسع
8	25
٪24	٪76

يبين الجدول (10 ـ 1) إجمالاً أن أكثر من نصف أكبر الدّول في العالم قد جرت فيها خلال هذه الفترة حركات إصلاح واسعة النطاق على المستوى القومي. هذا الرقم مرتفع جداً سيما إذا اعتبرنا أن الكثير من الدّول التي شملها المسح لم يكن فيها، لجميع الأغراض العملية، حكومات عاملة.

الموقع المؤسسي لوحدات إصلاح الإدارة العامَّة

يتزايد وضع حركات الإصلاح في وحدات خاصة من صنع الحكومة لهدف معين لتحقيق إصلاحات بيروقراطية واسعة المدىٰ كما يظهر من الجدول (10 ـ 2). إن أهمية هذه الوحدات الموجودة بشكل خاص ذات شقين. غالباً ما توضع في مكتب الرئيس التنفيذي وبذلك تؤكد الأهمية السياسيَّة الجديدة للإصلاح الإداري. وبعض الدّول كبوليڤيا والأرجنتين وغانا اتبعت مثال الولايات المتحدة وأعطت نواب رؤسائها السيطرة علىٰ حركة الإصلاح. ثانياً، وهي هامة بقدر أهمية المكان الذي توضع به جهود الإصلاح هذه، والمكان الذي لا توضع به. فلم توضع في وزارة المالية أو دائرة الموازنة التقليديَّة، وهي الأماكن حيث الاقتطاع من الميزانية أولوية، وبسبب تلك الأولوية فإن مهمات الإصلاح الحكومي غير المالية يمكن أن تضيع.

علىٰ الرغم من صعوبة تأكيد موقع وحدات الإصلاح في دول كثيرة، استطعنا أن نؤكِّد الموقع المادي لجهود الإصلاح في ثلاث وثلاثين دولة. ومعظم وحدات الإصلاح هذه كانت في وحدات أحدثت خصيصاً. إن إيجاد وحدات خاصة للإصلاح، لا علاقة لها بالميزانية تخاطب الأهداف الأكبر لكثير من المجهودات القوميَّة. بعبارة أُخرىٰ، إن الإصلاح الإداري العام الحديث يهتم بالأداء وتوفير المال. بينما نرىٰ أن الهدفين قريبان من بعضهما في حركات الإصلاح ـ كان عنوان أول تقرير لنائب الرئيس آل غور حول إعادة اختراع الحكومة: «خلق حكومة تعمل أفضل وتكلف أقل» Greating a Government That Works Better and Costs Less ـ السعي لجعل هذه الجهود حول ما هو أكثر من الوسائل المالية التي تنتهي، وغالباً أكثر من لا، في وحدات محدثة خصيصاً وليس في وحدة الميزانية التقليدية للحكومات القوميَّة كما يبيِّن الجدول (10 ـ 2).

الجدول 10 ـ 3

نقل السلطة أو لامركزية سلطات وقوىٰ الحكومة المركزية

حركة اللامركزة	إعادة المركزة
49	1
٪40	. .

نقل السلطة أو لامركزة قوىٰ وسلطات الحكومة المركزية

إن نقل السلطة عنصر رئيسي في الإصلاح الحكومي في دول كثيرة، كما يتبين من الحقيقة أن 40٪ من أكبر دول العالم جعلت نقل السلطة عنصراً رئيسياً في حركاتها لإصلاح الحكومة. بالنسبة لدول كثيرة برزت من ماض اشتراكي أو جماعي، كان خلق حكومة محلية وقواعد سلطة محلية عنصراً عملياً في التحوّل إلىٰ الديمقراطية بعد إنجاز انتخابات حرة ونزيهة. بعد اعترافها بهذه الحقيقة، أعلنت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدّولية أنَّها في دورة التمويل 1999 ـ 2000 ستدعم الجهود المساعدة للحكومة المحلية وتدعم الزيادة المستمرة في عملية اللامركزة[16].

إن تشجيع اللامركزة من قِبل الحكومة المركزيَّة يشتمل في الغالب علىٰ الكثير من الإيثار السياسي من قِبل من هم في القمة (الجدول 10 ـ 3). دولة واحدة فقط، البيرو، التي مرَّت بما يمكن تسميته إعادة المركزيَّة خلال هذه الفترة. في دول كثيرة تخلق النخبة في الحكومة المركزيَّة بصورة رئيسية نخبة سياسيَّة منافسة في كل مرة ينقلون فيها السلطة لوحدات محلية. وهذا يفسِّر لماذا تفرض عناصر الإصلاح المتنوعة ـ بما فيها اللامركزيَّة خاصة ـ في عدد كبير من الدّول النامية من الخارج عن طريق وكالات التنمية[17]. ويفسِّر أيضاً لماذا ـ في دولة مثل بولونيا ـ كان إحداث وحدات حكومية محلية في 1999 خطوة هامة ورئيسية في رحلتها من الجماعية إلىٰ الديمقراطية. ففي 1999 نجحت بولونيا

بسن قانون المشاركة بعائدات الضرائب بين الحكومة القوميَّة والحكومات المحلية الجديدة، وبإحداث سلسلة من حكومات المقاطعات والأقاليم.

ليس نقل السلطة مجرد ظاهرة إصلاح الإدارة العامَّة في الديمقراطيات الناهضة، إنَّها سائدة في الديمقراطيات الناضجة أيضاً. لقد رأت دول الاتحاد الأوروبي مصلحة في مبدأ الإعانة. وإذا استعرنا من الفكر الاجتماعي للروم الكاثوليك، الإعانة تعني أن الحكومة يجب أن تكون قريبة قدر الإمكان من المحكوم. في الفصل الأول من هذا الكتاب؛ روبرت كيوهين وجوزيف ناي يبينان أن العولمة تبدو مصاحَبة ببحث آني لإعادة الكثير من الوظائف الحكومية إلىٰ المحلية. في الولايات المتحدة أخذ هذا شكل الاهتمام الجديد في الاتحادية القديمة والثابتة، وأحدث مثال إقرار إصلاح قانون الرفاه الاجتماعي 1996 الذي نقل السلطة علىٰ الرفاه إلىٰ الولايات.

في 1992 بدأت اليابان، وهي دولة معروفة ببيروقراطيتها المركزية الشديدة، خطة خاصة لتشجيع التحول إلىٰ الديمقراطية. اشتملت هذه الخطة علىٰ تصميم ثلاثين بلدية رائدة وهدفت إلىٰ تشجيع شمولية الحكومات المحلية في تصميم الخدمات الاجتماعيَّة. وفي 1995 أصدرت اليابان قانون تشجيع التحول إلىٰ الديمقراطية الذي أسَّس مكتباً ضمن مكتب رئيس الوزراء مصمماً للمشاورة حول خطة التحول إلىٰ الديمقراطية التي تستحق في سنة 2000.

خصخصة الشركات التي كانت تملكها الحكومة

بالنسبة للكثير من الدّول تعتبر الخصخصة نقطة انطلاق جهود إصلاح الحكومة كما يبيِّن الجدول (10 ـ 4) بوضوح. الخصخصة واللامركزيَّة استراتيجيَّات تبثُّها في الغالب الدّول ذات الماضي الشيوعي أو الاشتراكي. وكلاهما يشكل أولى الخطوات اللازمة لتصبح مشاركة في الاقتصاد الديمقراطي العالمي. فما بين سنوات 1979 و1993 هبطت الصناعات المؤمّمة في بريطانيا العظمى من 11٪ من مجمل الناتج المحلي إلىٰ 2٪ من مجمل الناتج المحلي.

وقصة الخصخصة كما هي متعلقة بأجزاء صناعية كبرىٰ من اقتصاد دول مختلفة فقد كرَّت نفسها غالباً خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين ولا تحتاج إلىٰ تكرارها هنا.

الجدول 10 ـ 4

خصخصة الخدمات العامة

مبادرات خصخصة	التحلل من الخدمات العامة إضافة إلى الخصخصة	لا أحد
74	7	49
٪60	٪90 من مبادرات الخصخصة	

ولكن بينما حدثت الخصخصة بشكل واسع في بيع الشركات التي تملكها الدّولة في أمريكا اللاتينيَّة وفي الدّول الشيوعية السابقة، برز شكل جديد للخصخصة، خصخصة ما كان يُعتبر خدمات حكومية جوهرية أو التحلل منها. بينما أخذت حكومات كثيرة تتخلَّص من «آثار الاشتراكية»، انتشرت الخصخصة وراء الساحة الصناعية لما اعتاد أن يكون وظائف حكومية خالصة. في سنة 1995 في جمهورية جورجيا الديمقراطية الجديدة، أقامت الحكومة وكالة مستقلة للرعاية الصحية يتم تمويلها من مساهمات أرباب العمل والعاملين الإلزامية. في هولندا، عندما قلصت الحكومة المركزيَّة معوناتها إلىٰ البلديات، كان علىٰ هذه البلديات أن تجد طريقة لتقديم الخدمات بأقل كلفة. وأدَّىٰ هذا إلىٰ موجة من الخصخصة في الخدمات البلدية، ونهاية الخدمات مثل «نظام الشاحنة» في أمستردام وبموجبها كل الخدمات البلدية كانت مجبرة لاستخدام خدمات بعضها

بعضاً[18]. في الولايات المتحدة، فتح إصدار قانون تعديل الرفاه الاجتماعي لسنة 1996 هبات الرفاه الاجتماعي إلىٰ مقاولين خاصين بقصد الربح. وقد نتج عن هذا صناعات خاصة عملاقة مثل لوك هيد مارتن Lockheed-Martin تدخل في أعمال الرفاه الاجتماعي.

تقليص حجم القطاع العام

بقدر ما يحتج المصلحون الحكوميون علىٰ عكس ذلك، فإن ما يعنيه إصلاح الإدارة العامَّة في دول كثيرة هو تخفيض هام في حجم القطاع العام. ويتعلَّق تقليص القطاع العام طبعاً بالخصخصة. في دولة بعد دولة كانت النتيجة المباشرة للمخصخصة تحول آلاف، إن لم يكن ملايين، العمال من قوائم المرتبات العامَّة إلىٰ قوائم المرتبات الخاصة. مثلاً مارست هنغاريا، فصل عدد ضخم من عمال الشركات التي تملكها الدّولة بين سنتي 1990 و1992. فقد فصل نحو 1,7 مليون عامل يشكِّلون 8,7٪ من القوى العاملة[19].

حيث إن كثيراً من المعطيات الدرامية حول تقليص القطاع العام تظهر علىٰ أنَّها نتيجة مباشرة للخصخصة، فقد رمزنا للتقليص بثلاث طرق.

الجدول (10 ـ 5)

الدّول التي مرَّت في فترة أَو أكثر لتقليص القطاع العام

الدّول التي بلغ فيها تقليص القطاع العام 25٪ أَو أكثر من القوى العاملة	الدّول التي بلغ فيها تقليص القطاع العام أقل من 25٪ من القوى العاملة	دول لاحظت زيادة في عمالة القطاع العام	لا تغير في المعطيات المتوافرة
13	28	12	70
٪11	٪23	٪10	٪57

مرّت علىٰ بعض الدّول فترة وصل فيها تقليص القطاع العام إلىٰ ما يزيد عن 25٪ من القوىٰ العاملة. أما الأكثر شيوعاً كما يظهر في الجدول (10 ـ 5) فلم يصل التقليص إلىٰ 25٪ من القوىٰ العاملة. ولم تتغير دول كثيرة مطلقاً. ومع أن الأرقام الحقيقيّة لدول كثيرة لا تظهر انهياراً كبيراً في عمالة القطاع الرسمي، فإن البعض يقول إن ما يحدث في جميع أنحاء العالم هو تباطؤ كبير في معدل النمو[20].

ليست الخصخصة الوقود الوحيد لتقليص القطاع العام، ولكن الجهود لمحاربة الفساد في الدّول النامية أيضاً. إن أحد الملامح المشتركة للحكومات الفاسدة وضع «عمال وهميين» في قوائم الرواتب والأجور. وغالباً ما يكون التقليص جزءاً لا يتجزأ من شروط توضع أمام الحكومة من أجل المساعدة. فمثلاً، علىٰ الرغم من أن البنك الدولي لا يقدّم مساعدة مباشرة لبرامج تخفيض نفقات القطاع العام، لكنّهم غالباً ما يضعون تقليص القطاع العام في اتفاقياتهم المظلة. كتب مؤلِّفان بعدما درسا هذه الاتفاقيات، «تحت اتفاقيات المظلة، قد يكون تخفي نفقات القطاع العام جزءاً من الملف الكامل. وفي مسحنا لنحو 65٪ من البرامج فيها «الصلة المظلة» هذه لتمويل البنك الدولي»[21].

لكن تقليص القطاع العام، سيما في العالم النامي، صعب التحقيق. خفضت البيرو من العاملين في الخدمة المدنية بأكثر من 100000 شخص ما بين 1991 و1992، فقط لتعود وتوظف 163000 عامل بعد بضع سنوات[22]. وفي كثير من الدّول لا توجد وظائف في القطاع الخاص تكفي للعاملين الذين يسرّحون من القطاع العام. يحسد الموظفون في كثير من الدّول النامية «حصص التشريح» وخطط الحوافز المادية التي استعملتها الولايات المتحدة ودول أُخرىٰ في العالم الأول في التقليص. لكنّهم وجدوا أنّه علىٰ الرغم من التوفير الطويل الأمد فإنهم يفتقرون إلىٰ الأموال ليقدموها كحوافز للتقليص.

الجدول 10 ــ 6

الدّول ذات المبادرات في إصلاح الخدمة المدنية

دول ذات مبادرات في إصلاح الخدمة المدنية	لا توجد معطيات
27	96
٪22	٪78

بينما يرتبط التقليص، غالباً، بالحاجة إلىٰ تخفيض نفقات الحكومة الإجمالية، يمكن أن يكون جزءاً لا يتجزأ من عملية التحوّل إلىٰ الديمقراطية أيضاً. في جنوب أفريقيا، كان تقليص الخدمة المدنية بين البيض بشكل واسع بحيث يمكن أن تستبدل بخدمة مدنية أكثر توازناً من الناحية العرقية هو المفتاح لخلق دولة ما بعد التمييز العنصري.

إن تقليص قطاع الدّولة هو السائد في دول العالم الأول وكذلك في الدّول النامية. في هذه الدّول نستطيع أن نتوقّع تقليصاً أكثر سرعة في السنوات المقبلة لأن القطاع العام يلحق القطاع الخاص في استخدامه تكنولوجيا المعلومات، ويتقدّم لجني المكاسب الإنتاجية التي هي أمر عادي في القطاع الخاص.

جهود إصلاح الخدمة المدنية

إن التخلص من «العمال الوهميين»، واقتلاع أشكال الفساد الأُخرىٰ، ومعالجة عدم الكفاءة التي تؤدي إلىٰ زيادة الأشخاص، ما هي إلاّ البداية لحركات الإصلاح القومي المتعددة. وعندما تنضج هذه الحركات، من الواضح أن كثيراً من الدّول تبحث عن طرق لتثبيت الخدمة المدنية نفسها حتى يكون الموظفون في الخدمة المدنية مندفعين ومدربين ويعتبرون مسؤولين. ورث

العالم نسخة الخدمة المدنية الإنغلوساكسونية، وبدأت بريطانيا في منتصف القرن التاسع عشر وتبعتها أمريكا في أواخر القرن التاسع عشر. هذا النموذج القديم لطريقة عمل العمالة الحكومية يصبح هدفاً للهجوم عليه بصورة متزايدة. وكما يوضح الجدول (10 ـ 6) و(10 ـ 7) إن نحو ربع أكبر دول العالم تحاول إصلاحاً واحداً أو أكثر في الخدمة المدنية. وتسعى معظم هذه الإصلاحات إلىٰ ربط العمالة بالأداء بصورة وثيقة أكثر، وبذلك تجعل القوىٰ العاملة في الحكومة كالقوىٰ العاملة في القطاع الخاص. في الواقع، يشار في هولندا إلىٰ عملية إصلاح الخدمة المدنية بأنَّها «عملية تطبيع»، إشارة إلىٰ المحاولة بجعل مكان العمل في الخدمة المدنية أكثر شبهاً بمكان عمل «طبيعي».

في مثال آخر عن الاتجاه نحو «تطبيع» الخدمة المدنية، أوجدت البرازيل في سنة 1998 ملف إصلاح إداري سمح بطرد العاملين بالقطاع العام عندما لا يكون أداؤهم كافياً، ورفع قوائم أجور الخدمة المدنية، وسمح للقطاع العام باستئجار عمَّال بشروط مشابهة لشروط القطاع الخاص. ولكن في قصة مألوفة جداً بالنسبة للذين يحاولون تنفيذ إصلاح الخدمة المدنية، فإن القانون الذي يمكن من ذلك لم يسنّ في 1999. لكن البرازيل سنَّت قانون كامات، الذي يحدِّد نفقات الأشخاص في المستويات الحكومية 50٪ من الدخل الحالي في المستوىٰ الاتحادي، و60٪ من الدخل الحالي في مستوىٰ الولاية والبلدية. والكيانات الحكومية التي لا تطبق، لا تستطيع زيادة الرواتب، أو خلق وظائف جديدة أو ملء الوظائف المتوفرة ويمكن أن تجمد الحوالات من الحكومة الاتحادية.

الجدول 10 ـ 7

أنواع إصلاح الخدمة المدنية في دول مختلفة

تنظيف قوائم الموظفين وتجميد التوظيف	تسهيل توظيف وتسريح الموظفين	نظام الدفع بحسب الأداء	مرونة في التوظيف وتوصيف العمل	صفقات إصلاح جماعية	الحرفية وتقديم نظام المزايا
كوستاريكا	أستراليا	الدانمارك	إيرلندا	نيوزيلندا	البرتغال
توغو	هولندا	هونغ كونغ	إسبانيا	أستراليا	هنغاريا
بنين	البرازيل	النمسا		كندا	بولندا
بلغاريا		زامبيا		الولايات المتحدة	
كوريا الجنوبية					
جنوب أفريقيا					
البرازيل					

لم يتقدم إصلاح الخدمة المدنية في الولايات المتحدة على المستوى الاتحادي كثيراً، على الرغم من أنَّه مع مرور كل سنة تحصل وكالات الحكومة الاتحادية على تشريع برفعهم من المرتبة ٧، قانون الخدمة المدنية. لكن ولاية جورجيا، بنقلة تراقبها جميع الولايات، ألغت فيها جهاز الخدمة المدنية في سنة 1996، وبدأت بتوظيف عمال جدد على أساس نظام الأداء. سوف يصيب الولايات المتحدة إغراء لأن تفعل الشيء نفسه. وربما كان من العدل أن نقول إن جهاز الخدمة المدنية من القرن التاسع عشر لن يعيش طويلاً في القرن الحادي والعشرين دون إصلاح هام.

خدمة المواطن

كما في إصلاح الخدمة المدنية، يوضع تأكيد على أن تقديم الخدمة

إصلاحاً آخر لن تكون له آثار مالية مباشرة. ومعظم الدّول تأثّرت بجهود المملكة المتحدة لإنشاء «وثائق المواطن Citizen Charters» في الثمانينيّات، التي ذكرت بوضوح مقاييس الأداء لكل الأعمال من أوقات الانتظار في الخدمة الصحية القوميّة إلىٰ توقعات الدقة في نظام السكك الحديد.

الجدول 10 ـ 8

الإصلاحات في تقديم الخدمة، مثال «خدمة الزبون» أو «وثائق المواطن»

مبادرات إصلاحية تقديم الخدمة	لا يوجد
26	97
٪21	٪79

تظهر في دول كثيرة جهود لتحسين تقديم الخدمات للمواطن كما يوضح الجدول (10 ـ 8). أنشأت البرتغال «وثائق النوعية Quality Charters» للخدمات العامة التي تشمل بوضوح التزامات الخدمة للمواطن. في إيرلندا، أصبحت خدمة المواطن في صلب أحدث حركة إصلاح حكومي كما يظهر من عنوانها «وضع حكومة أفضل». ويذكرون أن هدف هذه الحركة أن تنظر إلىٰ «الشعب كزبائن وعملاء ومواطنون في الدّولة». إن مكاتب التوقف الواحد، وخلق مكاتب الشكاوى وتحسينات أُخرىٰ كتنزيل 50٪ من مدة الانتظار في مكتب التأمين الاجتماعي في الأرجنتين، تعكس التأكيد علىٰ الإصلاح الذي يذهب إلىٰ أبعد من الإصلاح المالي. في إيطاليا توجد مكاتب التوقف الواحد حيث يستطيع المواطن إنجاز كل ما يحتاجه لبدء عمل جديد أو لتوسيع عمل قديم، وكل ذلك في المكان نفسه[23]. وفي الولايات المتحدة، كانت الخدمة عبر الهاتف التي قدمتها إدارة الضمان الجماعي قد صنّفت علىٰ أنّها فوق الخدمة الهاتفية لعمالقة التسويق مثل L. L. Beam[24]. ودرست دول كثيرة برنامج أستراليا للنظام المركزي. إنّه آخر صيحة في عامل المكتب ذي التوقف الواحد، الذي يمكن المواطن من الوصول إلىٰ الخدمات الحكومية.

وكما يبيِّن الجدول (10 ـ 8)، فإن نحو ربع أكبر دول في العالم جعلت خدمة المواطن جزءاً لا يتجزأ من جهود الإصلاح. وليس هذا الإصلاح محدوداً بدول العالم الأول فقط. في سنة 1999 أحدثت جمهورية مالي منافذ استثمار في مكان واحد للشركات الجديدة. في جوهرها، إن «وثائق المواطن» ـ أو «خدمة الزبون» كما سجلها الأمريكيون في إعادة اختراع الحكومة ـ هي حول استعادة الثقة بالحكومة. «باثو بيلي» هي حكمة «سيوثو» وتعني «الشعب أولاً». وهي أيضاً عنوان لحكومة جنوب أفريقيا «الكتاب الأبيض لتحويل تقديم الخدمة العامَّة». نشرت في أيلول 1997 بقيادة زولا سكويبيا Zola Skweyiya، الورقة عهد لأهمية الإصلاح الإداري وخدمة المواطن في خلق جنوب أفريقيا ما بعد التمييز العنصري.

الجدول 10 ـ 9

الدّول ذات الإصلاح في الإدارة المالية والميزانية

الدّول والمبادرات الإصلاحية في الإدارة المالية والميزانية	لا توجد معطيات
37	86
٪30	٪70

إصلاح الإدارة المالية والميزانيَّة

بينما تكون قوة الدفع الأولي لحركات إصلاح قومي على نطاق واسع في الغالب أزمة مالية تتطلَّب تقليصاً كبيراً وفورياً في حجم القطاع العام، تظهر إشارة أُخرىٰ إلىٰ أن حركات الإصلاح الحديثة حول أكثر من اقتطاع من الميزانيَّة، وهي الاهتمام بإصلاحات الإدارة المالية. إضافة إلىٰ ذلك، تبدو أن التجارب المختلفة في عمل ميزانيَّات القطاع العام تدور حول نفسها. فبالنسبة للدول المعدودة في الجدول (10 ـ 9) إن إصلاح الإدارة المالية عبارة عن

إحداث أنظمة سياسيَّة، لكنه بالنسبة لدول أُخرىٰ، وهي المذكورة في الجدول (10 ـ 10)، فإنَّه يمثِّل الإصلاح في مجال الخدمة المدنية. فوضع الميزانيَّة علىٰ أساس الأداء، واستخدام أنظمة محاسبية جديدة والاهتمام العام بالمسؤوليَّة كما تظهر في بعض حركات الإصلاح هذه، هي جزء لا يتجزأ من الجهد لجعل الإدارة المالية في القطاع العام مماثِلة للممارسات المقبولة عموماً في القطاع الخاص. كما في إصلاح الخدمة المدنية، فإن كثيراً من التجارب في إصلاح الإدارة المالية تسعى لسد الفجوة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

الجدول 10 ـ 10

أمثلة عن الإصلاحات في الإدارات المالية ونظام الميزانيّة في دول مختلفة

أداء الإدارة والموازنة	أنظمة محاسبية جديدة مثل محاسبة النماء	أجهزة محاسبية للمسؤولية كالمفتشين والمراقبين العموميين
كوستاريكا، إيرلندا، فنلندة، السويد، فرنسا، الولايات المتحدة	النمسا، البرتغال، أستراليا، جنوب أفريقيا، إيطاليا	اليونان، المكسيك

مبادرات الإصلاح التنظيمي

لقد عالج نحو ربع أكبر دول العالم المشكلة الصعبة للإصلاح التنظيمي. بالنسبة لبعض الدّول النامية إن التحدي هو وضع بنية تنظيمية تكون أمينة وموثوقة. إضافة إلىٰ ذلك، تجد بعض الدّول نفسها أن عليها أن تخلق أجهزة تنظيمية لتراقب القطاعات الاقتصاديَّة المخصخصة حديثاً. وتجد دول أُخرىٰ أنّها تحتاج إلىٰ طريقة ما لتحسب تكاليف التنظيمات حتى لا تكون هذه التنظيمات عبئاً غير ضروري يقع علىٰ عاتق الاقتصاد النامي. بل لا يزال البعض

الآخر يجدوا أنّه بحاجة لأن يتخلّص من تنظيم زائد غير صحي حتى تتمكّن الأعمال من الازدهار. في سنة 1998 صدر في أكرانيا مرسوم رئاسي قلّل من الحاجة إلىٰ التراخيص، وبسَّط إجراءات التسجيل، وحدَّد إجراءات التفتيش والمراقبة وأنشأ لجنة دولة أوكرانيا للتنمية الإدارية.

الإصلاح التنظيمي واحدة من المناطق التي يتجه فيها التمييز الواضح بين ديمقراطية السوق الحرة الناضجة والدّول النامية. فبالنسبة لكثير من الدّول النامية، إن القطاع التنظيمي هو موضع الفساد الحكومي. وبالنسبة لهم، إن التحدي هو خلق نظام فعَّال بالمكان الأول. في دول العالم الأول، تتجه جهود الإصلاح التنظيمي لأن تكون حول التبسيط ولأن تشمل جهوداً لتغيير العبارة التنظيمية من تأكيد علىٰ «الفرض» إلىٰ تأكيد علىٰ «اللين». في النّظام حيث الفساد أكبر من الأمانة، تنتقل هذه العبارة لتبدو كدعوة إلىٰ مزيد من الفساد. ولكن في الدّول حيث توجد تقاليد للأمانة العامَّة، تشجع الحركة اللين الطوعي لتلبية جملة متنوعة من الأهداف التي تتعامل مع عملية التنظيم بفاعلية أكبر. تلخص الجداول (10 ـ 11 و10 ـ 12) وجود مبادرات للإصلاح التنظيمي بين أكبر دول العالم وتعطي أمثلة عن أنواع المبادرات التنظيمية الموجودة.

إدخال المنافسة في الحكومة

إذا كان نقل السلطة والخصخصة والتقليص أجزاء لا تتجزأ من مجموعة الجهود لتقليص حجم الدّولة وبخاصة البيروقراطية المركزية؛ فإن إصلاح الخدمة المدنية ومبادرات خدمة الزبون والإصلاح المالي والموازنة، والإصلاح التنظيمي هي تقريباً الجهود لتحسين نوعيَّة ومسؤوليَّة الحكومات. والعنصران الأخيران للإصلاح هما اللّذان يملكان القوة لنقل الإدارة العامَّة للأمة إلىٰ ما وراء عبارة البيروقراطية التقليديَّة.

الجدول 10 ـ 11

الدّول ذات المبادرات لإصلاح تنظيمي

الدّول ذات المبادرات للإصلاح التنظيمي	لا مبادرات ولا توجد معطيات
30	93
٪24	٪76

فعلىٰ سبيل المثال، إن مفهوم إدخال المنافسة في الحكومة مفهوم جديد نسبياً لكنَّه المفهوم الذي كان تحت المراقبة في العالم أجمع (الجدول 10 ـ 13). وهو بالأساس محاولة لجلب نظام السوق إلىٰ القطاع العام. إن المجدد الكبير في هذا الميدان نيوزيلندا، التي كانت جهودها ترمي لفتح خدماتها العامّة للمنافسة وللفصل، وبلغة أوزبورن Osborne وغابلر Gaebler، «توجيه وتجديف» والتي جعلت الإصلاح الحكومي شعبياً للتصدير بقدر تصدير الأغنام. وفي المملكة المتحدة كان إبداع «وكالات الخطوة التالية» التي تطورت إلىٰ وكالات تنفيذيَّة أدَّت إلىٰ قبول رئيسة الوزراء تاتشر أن ليس كل الحكومة يمكن أن تخصخص، وأن شيئاً ما يجب أن يفعل لإصلاح القطاع العام. وفي الولايات المتحدة بذلت الجهود لخلق منظَّمات علىٰ أساس الأداء أو Performance - based Organization (PBO). وبخلق منافسة داخلية أو وكالات تنفيذيَّة، تأمل الحكومات أن تجلب التجديدات والفعالية للقطاع العام. إنَّها ليست إلاَّ خطوة واحدة لسد الفجوة بين إدارة القطاعين العام والخاص.

الجدول 10 ـ 12

قوانين تجبر علىٰ حساب كلفة التنظيمات

أجهزة تنظيمية لمراقبة القطاعات المخصخصة حديثاً	مسح ومراجعة التعليمات ذات الأهداف للتنقيص والتبسيط	لا توجد مبادرات ولا معطيات
نيوزيلندا، كوريا الجنوبية، المكسيك	بوليفيا، التشيلي، غانا، البرازيل	البرتغال، هولندا، أستراليا، كندا، الولايات المتحدة، أوكرانيا

الجدول 10 ـ 13

إدخال المنافسة إلىٰ الحكومة، خلق أَسواق حكومية داخلية، وخلق وكالات تنفيذيَّة

خلق أسواق حكومية داخلية	لا توجد معطيات
7	116
إيرلندا، نيوزيلندا، غواتيمالا، أستراليا، المملكة المتحدة، تنزانيا، الولايات المتحدة 6٪	94٪

الاستفادة من تقنية المعلومات

لا شيء يمكن أن يغير الإدارة العامَّة كزيادة استخدام تقنية المعلومات. ففي جميع الدّول تقريباً يقبع القطاع العام خلف القطاع الخاص في هذه المنطقة، وليس استخدام تقنية المعلومات كجزء أساسي في إصلاح الحكومة حكراً علىٰ دول العالم الأول. فلدى بوركينافاسو نظام كومبيوتر يتابع كل مرحلة من مراحل عمليات النفقات من الإلتزام حتى الدفع. وفي هوندوراس يسمح نظام أتمتة مبسط لمعالجة الوثائق وتخفيض حذر رجال الجمارك، وهذه مساعدة كبيرة في محاربة الفساد. ومع ذلك يبيِّن الجدول (10 ـ 14) أن تقنية المعلومات غير شائعة بالقدر الممكن.

الخاتمة

يبيِّن هذا المسح لـ 123 دولة من أكبر دول العالم أن الإصلاح الحكومي يسير حول العالم وبأنَّه، إلىٰ درجة ملحوظة توجد جهود إصلاح مماثلة في دول مختلفة جداً. أن تهدف تنزانيا إلىٰ خلق «وكالات تنفيذية» ـ وهو مفهوم استعارته مباشرة من الجهود البريطانية للإصلاح ـ وأن تكيف الولايات المتحدة مفهومها PBO من نفس الجهد البريطاني للإصلاح تبين محاكاة عالميَّة كبيرة.

الجدول 10 ـ 14

الدّول التي تستخدم تقنية المعلومات كجزء صريح من جهود إصلاح إدارة القطاع الثالث

الدّول التي تجعل تقنية المعلومات جزءاً من الإصلاح	لا توجد معطيات
14	109
٪11	٪89

إضافة إلىٰ محاكاة «جر الطلب» يوجد بلا شك تنشيط «دفع العرض» في جميع أنحاء العالم، تقوده بشكل كبير وكالات التنمية التي أدركت أن قدرة الدّولة عامل حاسم في التنمية الاقتصاديَّة. وبحسب ميريلي غرندل Merilee Grindle في هذا الكتاب، «أن الاختصاصيين في التنمية الذين أظهروا تحيّزاً قوياً ضد الدّولة في الثمانينيات، بدأوا مناقشة الحاجة إلىٰ دولة قادرة علىٰ إدارة سياسات الاقتصاد الكبير وتنفيذ سلسلة من الأنشطة الرئيسية إذا ما أُريد لأجهزة السوق أن تولّد نمواً.

تلعب سيطرة الثقافة الأمريكية أيضاً دوراً كبيراً في تبنّي الإصلاحات الإدارية حول العالم. بالنسبة لأولئك الذين، كما يوضح فريد شوار Fred Schauer في هذا الكتاب، يتجنّبون محاكاة الولايات المتحدة، توجد دول أُخرىٰ يقلّدونها مثل بريطانيا العظمى ونيوزيلندا وكندا وأستراليا التي كانت رائدة في إصلاح الإدارة العامّة.

وأخيراً تقوم عدة دول بإجراء تعديلات حكومية لتناسب الاقتصاد العالمي الجديد. في العالم الأول، حتى أحزاب يسار الوسط، والتي كانت تنظر إلىٰ الدّولة كحل لمشاكل كثيرة، هي الآن أكثر رغبة بأن تماشي طلبات لدول أصغر وأكثر سلاسة. ففي السويد مثلاً كتب فلين Flynn وستيرل Strehl، «بينما كان الإنفاق العام وتدخل الدّولة ترىٰ في السابق علىٰ أنّها «حلول»، إنّها الآن ترىٰ، ولأول مرة، علىٰ أنّها «مشاكل»»[25].

يبدو أنَّه توجد صيغة لإصلاح الحكومة مع بداية القرن الحادي والعشرين. فبالنسبة لدول كثيرة، إن الحكومة تعمل فقط، وجهود الإصلاح تهدف إلىٰ الأساسيات فقط كإنشاء قواعد القانون. وبالنسبة لآخرين، الإصلاح يعني أولاً وقبل كل شيء التكيف مع الاقتصاد العالمي الجديد، وغالباً عن طريق خصخصة الصناعات التي تديرها الدّولة. وبالنسبة لآخرين أيضاً، يتبع الخصخصة اهتمام ببناء دولة ذات قدرة كافية لدعم الاقتصاد الخاص الجديد. وبالنسبة لأكثر الديمقراطيات الصناعية تقدماً، إن الإصلاح يتحرك وراء عبارة بيروقراطية من القرن العشرين ويخلق حكومات هي أقرب في فعاليتها واستطاعتها علىٰ التجديد إلىٰ القطاع الخاص. هذه المراحل موجزة في الشكل 10 ـ 2.

الشكل 10 ـ 2

مراحل إصلاح الحكومة

المستوىٰ 1	المستوىٰ 2	المستوىٰ 3	المستوىٰ 4
بناء قواعد القانون	خصخصة الصناعات التي كانت تملكها الدولة والانتقال إلىٰ سياسة السوق	بناء قدرة لتدعم اقتصاد السوق	إصلاح الدولة لما وراء العبارة البيروقراطية

لا شك في أنَّه يوجد عمل كثير يجب فعله في هذا الموضوع. وإلىٰ المدىٰ الذي تكون فيه التقارير التي تكتبها الحكومات ذاتها عن الإصلاح الحكومي صحيحة، فإنَّها تصلح أن تكون مشروعاً بحد ذاتها. ولا يمكن أن يكون هناك شك، لأسباب كثيرة، في أن نهاية القرن العشرين شهدت ثورة في الإصلاح الإداري، كانت في كل جزء منها عميقة بقدر عمق تلك التي جرت

مع بدء القرن التاسع عشر، عندما بدأت البيروقراطية الويبرية Weberian تؤثّر في حكومات كثيرة في العالم. ويبقى لنرىٰ إن كانت ثورة إصلاح الحكومة هذه حقيقيّة وما مدىٰ اتساعها.

ملاحظات

(1) علىٰ سبيل المثال، بالنسبة لفلين Flynn وشيرل Strehl، فرنسا مثال جيد عن خطاب إصلاحي يقنّع حقيقة تقليدية حيث حكومة مركزية قوية، وسياسيون ومحاصيل ضخمة للموظفين المدنيين الذين لهم مصالح مشتركة في الحفاظ علىٰ قوتهم. (نورمان فلين Norman Flynn وفرانز شيرل Franz Strehl) إعداد:

«public Sector Management in Europe», (Hempstead, Prentice Hall Europe, 1996)، ص 123.

(2) فلين وستيرل، نفس المرجع «...Public Sector» ص 1.

(3) دونالد ف كيتل (Donald F. Kettl)،

«Management Reform for the 21st Century: Challenges for Governance», (A Report of the Brookings Institution,» Brookings, 1999) ص 9.

(4) انظر آن ماري سلوتر (Ann Marie Slaughter)، «The Real New World» في مجلة: Forgein Affairs ـ المجلد 76 (أيلول ـ تشرين أول 1997) ص 183 ـ 197.

(5) جيف غارتن (Jeff Garten) «A Glass Half Full»، في مجلة «Foreign Affairs»، المجلد 78 (تموز ـ آب 1999) ص 112 ـ 115.

(6) توماس فريدمان (Thomas Friedman)، «The Lexus and the Olive Tree» (Farrar, Straus, Giroux, 1999) ص 201.

(7) رئيس الوزراء جيني شيلي (Jenny Shipley) يخاطب الجلسة الافتتاحية للندوة العالميّة لإعادة اختراع الحكومة، واشنطن، كانون الثاني 1999.

(8) شيلي، الندوة العالميّة.

(9) (Governing Treasury Board of Canada for Canadians) «Getting Government Right», (Ottawa, 1997) ص 1.

(10) انظر ماري هيلد براند وماريلي س، غرندل (Mary E. Hilderbrand, Marilee S. Grindle) «Building Sustainable Capacity Building in Public Sectors: What Can Be Done?»

فـي «Getting Good Government: Capacity Building in Public Sectors of Developing Countries,» (Harvard University Press, 1997) ص 31 ـ 62.

(11) الندوة العالميَّة، واشنطن.

(12) فليس وستيرل: ...Public Sector.

(13) من أجل كتالوج ممتاز لنجاحات الحكومة انظر ديريك بوك (Derek Bok) في كتاب: «Measuring Performance of Government,» جوزيف إس ناي وفيليب زيليكوف وديفيد س كنغ: معدون
«Why People Don't Trust Government» (Harvard University Press, 1997) ص 55 ـ 75.

(14) آرثر ميللر وأولا ليستوغ، «Political Performance and Institutional Trust» في كتاب من إعداد بيبا نوريس: «Critical Citizesn: Global Support for Democratic Governance,» (Oxford University Press, 1999) ص 216.

(15) انظر فرانز وستيرل ص 140 «...public Sector Management».

(16) http://www.info.USAID.gov/democracy/ee/nis.html.

(17) انظر غرندل «Getting Good Government».

(18) انظر فلين وستيرل، «...Public Sector Management» ص 99.

(19) جون هاليتوانغر ومانيشا سنغ (John Halti wanger, Manisha Singh)، «Cross Country Evidence on Public Sector Retrenchment» في «World Bank Economic Review» المجلد 13 (1999) 23 ـ 66.

(20) أندريه و. ماريناكيس (Andres W. Marinakis)، «Public Sector Employment in Developing Countries: An Overview of Past and Present Trends» في مجلة (International Journal of Public Sector Management) المجلد 7 (1994) ص 50 ـ 68.

(21) هالتيوانغر وسنغ «... Cross Country» ص 31

(22) نفس المرجع الجدول A1

(23) كيتل: «...Management Reform»، ص 42.

(24) نائب الرئيس آل غور «The Best Kept Secrets in Washington» (Government Printing Office, 1996).

(25) فلين وستيرل: «Public Sector Management» ص 37.

11

فريدريك شوار
Frederick Schauer

السياسة وحوافز النقل القانوني

لقد كان القانون، تقليدياً، من أقل الظواهر الاجتماعيَّة عالميَّة. وذلك لأن مفهوم القانون نفسه ارتبط تاريخياً بالسيادة القوميّة ارتباطاً كبيراً، ولأن فكرة القانون بدون سيادة لم تكن لتقبل إلاَّ بأقسى الصعوبات فقط[1]. وبالفعل، إن المناقشات القانونية الكثيرة والسائدة في القرن العشرين حول موضوع إن كان القانون الدّولي قانوناً أصلاً هي شهادة هامَّة بالنسبة للكثير من الناس على الحقيقة أن القانون والعولمة فكرتان متناقضتان[2].

كان ارتباط القانون بالسيادة يتآكل باستمرار في المناقشات الأكاديمية لفلسفة القانون ولكن ذلك كان أقل في الفهم الشعبي، أو هكذا يبدو[3]. في كثير من أجزاء العالم، ومنها أوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا وجمهوريات الاتحاد السوڤياتي السابق تقدم أفضل الأمثلة، لقد ترافقت حقيقة التحول

(*) لقد قدمت النسخة الأقدم من هذه الورقة في مؤتمر نظرات في الحكم، في مدرسة كينيدي حول العولمة والحكم، بريتون وودز، نيوهامشير، وفي سلسلة ندوة قاعدة القانون في البنك العالمي كورقة بحث لندوة في المركز العالمي للتنمية. جامعة هارفارد التي قدمت دعماً سخياً للبحث.

السياسي مع الرغبة من طرف الجمهورية المتحولة في أن يكون لها نظام قانوني سمته الرئيسية «أصالته». والتخلي عن الماضي هو التخلي عن قانون الماضي، كما يبدو غالباً، والتخلي عن القوة الاستعمارية (أو المسيطرة في حالة أوروبا الشرقية) هو التخلي عن كل بقايا ومظاهر البنية القانونية والمؤسَّسات القانونية للقوة الاستعمارية أو القوة المسيطرة.

تضع الفقرة السابقة الأشياء عارية لأنَّه توجد أمثلة معارضة كما توجد أمثلة لادعاءاتي التي ذكرتها الآن. ومع ذلك، إن تذكر الوضع السياسي والاجتماعي الخاص للأنظمة القانونية، كرموز بقدر ما هي أي شيء آخر، مقدمة مفيدة للفكرة التي أود أن أقدِّمها هنا. وتلك الفكرة هي أن انتشار القانون والأفكار القانونية عبر الأمم وعبر الحدود ليس، كما يمكن أن يكون بالنسبة للأفكار العلمية والفنِّية والاقتصاديَّة، موضوع قوة وقيمة الأفكار نفسها ولكن يمكن أن تكون عوضاً عن ذلك معتمدة تماماً على كل من جانب العرض وجانب الطلب، وعلى العوامل السياسيَّة والرمزية التي يمكن أن تكون قوة تفسيرية في تقرير كيف يهاجر القانون أكثر مما تفعل العوامل التي تتعلَّق بالقيمة الداخلية أو العملية للقانون المهاجر نفسه(4). في هذا الفصل الموجز أقدِّم سلسلة من الفرضيات، يمكن فحصها، حول العوامل المتنوعة، غير العوامل ذات القيمة الداخلية، والتي قد تؤثِّر في أشكال الهجرة القانونية والنقل القانوني وهكذا أشكال العولمة القانونية(5). لا أضع هذه الفرضيات لأختبرها، ولكنني أعرض دليلاً صغيراً للاعتقاد بأن كلاً منها معقول بدرجة كافية تجعلها تستحق اختباراً وفحصاً أكثر دقة.

الفرضية الأُولىٰ

أثر العوامل السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة الخارجيَّة بالنسبة للتعديل القانوني أو الاقتصادي أكبر في تقرير أشكال الهجرة عبر الأمم للأفكار القانونية، والمؤسَّسات القانونية، والبُنى القانونية من

تقرير أشكال الهجرة عبر الأمم للأفكار العلمية أو الفنية أو الاقتصاديَّة ومؤسَّساتها وبناها.

كما اقترحت أعلاه، يعتقد بصورة عامَّة أن صناعة القانون سمة مركزية للسيادة القوميَّة. ما هو مهم ليس إن كانت هذه هي الحال بالواقع، كموضوع لنظرية السيادة أو لنظرية القوميَّة، ولكن بالأحرىٰ حقيقة الاعتقاد ذاتها أنَّها كذلك. وإلىٰ المدىٰ الذي يسيطر فيه هذا الاعتقاد، فقد تعتقد الأمم وخاصة الأمم الجديدة والمتحولة أن صنع القانون الأصيل نقطة علام هامة لتحول ناجح. ونتيجة لذلك فقد يختارون رفض الأثر القومي الزائد، حتى عندما يكون الأثر القومي الزائد مفهوماً لأن يكون ذا قيمة ومعنى. تفضل الأمم الجديدة أن «تقوم بالعمل بنفسها» حتى وإن كان ذلك يعني القيام بالعمل بجودة أقل[6]. وخاصة في الدّول المتقدمة والمتحولة كمعظم الدّول في شرق أوروبا مثلاً، وأكبر الجمهوريات السوفياتية السابقة وجنوب أفريقيا، يبدو أن الاعتماد كثيراً علىٰ النصح الخارجي في صناعة القانون يفسّر علىٰ أنَّه علامة ضعف ونقص في الثقافة، أو نقص في القدرة علىٰ الحكم المستقل. وعندما ترغب الأمم في إرسال إشارة معاكسة، وبذلك تشير إلىٰ القدرة علىٰ الحكم المستقل والمتطور، فإن ما نراه في الغالب، في أفضل الأحوال، رغبة قليلة في قبول النصح الخارجي والنماذج الخارجية، ورغبة في الارتباط بصنع قانون أصيل حتى عندما يكون نتاج صنع القانون الأصيل دون التفاؤل.

وما هذا لنقول إن الأصالة قد لا تتعلق أحياناً بالفعالية القانونية، أو بهدف الدّول، وعادة ما يكون اقتصادياً، والذي يعتقد أن الفعالية القانونية تساعد في إنتاجه. بحث ستيفن كورنل Stephen Cornell وجوزيف كالت Joseph Kalt في صنع الدستور للأُمم الهندية الأمريكية؛ وكذلك دانيل بيركوفيتش Daniel Berkowitz وكاثارينا بيستر Katharina Pistor وجان فرانسوا ريتشارد Jean-Francois Richard في أن الانتقال القانوني عبر الأُمم يقدِّم دعماً قوياً للاستنتاج أن حقيقة

الانتقال القانوني، وهو مستقل عن محتوىٰ المنقول ومتحكِّم بهذا المحتوىٰ، يمكن ربطها بعلاقة سببيَّة بإجراءات متنوعة من الفعالية القانونية والاقتصاديَّة[7]. يعرض كورنيل وكالت، ما أشرت إليه أنَّه أصالة يمكن أن تخدم ليس مجرد عملية رمزية وأن يكون لها ليس مجرد أثر رمزي، ولكن قد تكون بدلاً من ذلك (أَو قد تكون كنتيجة لأثر رمزي) فعالة في إنتاج نجاح اقتصادي. وإلىٰ الحد الذي يمكن فيه لعملية صنع القانون الأصلي وصنع الدستور أن تنتج وتدعم الأحوال الاجتماعيَّة والسياسيَّة والمؤسَّسات التي تقود بذاتها إلىٰ نجاح اقتصادي[8]، فإن الأصالة قد تكون قائدة أكثر من كونها خارجية إلىٰ نجاح اقتصادي[9].

وبنفس الأسلوب يعرض بيركوڤيتش وبيستر وريتشارد أن الفعالية القانونية (والتنمية الاقتصاديَّة إلىٰ الحد الذي تقود فيه الفعاليَّة القانونية إلىٰ تنمية اقتصاديَّة) ليست مجرد عمل مواصفات القانون الرسمي فقط لكنَّها أيضاً عمل قوىٰ متنوعة من عدم الكفاءة في التنفيذ عندما ينقل القانون إلىٰ تنفيذ (غريب) أو بيئة مقوية. هذا الأثر الذي يسميه بيركوڤيتش وبيستر وريتشارد «أثر النقل»، يبدو أن له آثاراً سلبية كبيرة علىٰ فعالية القانون والمؤسَّسات القانونية[10]. ومن النتائج التي توصَّل إليها كورنل وكالت لذلك، يتبيَّن أنَّه قد يكون من الخطأ معاملة التمييز بين صنع القانون الأصلي والقانون المنقول علىٰ أَنَّها خارجيَّة تماماً بالنسبة لموضوع الفعاليَّة القانونية وكذلك لتعديل أي قانون أَو نظام قانوني.

لكن النقطة في هذه الفرضية الأولىٰ هي نقطة مختلفة. حتى وإن أخذت في الاعتبار بشكل كامل نتائج النقل أَو أياً من متغيراته، فقد تبقى القضية أن مختلف العوامل الخارجيَّة بالنسبة للاختيار القانوني الأفضل سوف تؤثِّر في الخيار النهائي بين صنع قانون أصيل أَو نقل قانون من الخارج. وبقدر ما تلعب هذه العوامل، المتعلِّقة بالأهمية الرمزية لصناعة القانون الأَصيل، وكذلك التقدير القومي الذاتي الناتج عن صنع القانون الأَصيل، دوراً في تقرير مدىٰ

العولمة القانونية وبتقرير أشكال العولمة القانونية، سيبقى النموذج الذي ينظر إلىٰ الخيار الأفضل فقط ناقصاً بالضرورة. فلو كان صحيحاً أن الأصالة بحد ذاتها، كشكل من التعبير القومي الذاتي، وطريقة لزيادة الاحترام الذاتي، وشكل من إشعار العالم، هدفاً تسعى إليه الأُمم وليس جزءاً من الخيار القانوني الأفضل، إذن سيكون دائماً تقريباً صحيحاً أن هذه الأهداف وأهداف الخيار القانوني الأفضل في صراع نوعاً ما علىٰ الأقل. فضلاً عن ذلك هناك سبب ما للإعتقاد بأن هذه الظاهرة أكبر بالنسبة للقانون مما قد تكون للتنمية الفنية أَو العلمية أَو الاقتصاديَّة الأَصيلة. لذلك فإن الفرضية الأولىٰ تفترض أن صورة القانون بارتباطه الخاص بالسيادة والبُعد القومي الذاتي والتعبير القومي الذاتي والتقرير الذاتي والسمعة القومية والاحترام القومي الذاتي سوف تنتج ضغوطاً علىٰ صناعة القانون الأَصيل أكبر من الضغوط نحو إنشاء المؤسَّسة الأَصيلة في المجالات غير القانونية.

الفرضية الثانية

> إن العوامل السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة ذات أهمية كبيرة في تقرير أشكال الهجرة القانونية للقوانين الدستورية لحقوق الإنسان والأفكار والمؤسَّسات، أكبر من أهميتها لقوانين الأعمال والتجارة والاقتصاد والأفكار والمؤسَّسات.

علىٰ الرغم من وجود سبب للاعتقاد أن ما دعوته بالعوامل «الخارجيَّة» تعمل في كل مجالات التنمية القانونية والهجرة القانونية، فكذلك يوجد سبب للشكّ بأن ظاهرة تفضيل صناعة القانون الأَصيل لذاته صحيحة بصورة خاصة في صنع الدساتير[11]، فقد تدرك الأمم وقادتها السياسيون والقانونيون أن قوانين التفليس والسندات والماديات الأُخرىٰ والتجارة هي فنية بصورة كبيرة وليست عقائدية لكونها تنفيذيَّة بشكل واسع للتنمية الاقتصاديَّة[12]، ولذلك يمكن أن تؤخذ أَو تنقل من قوانين مماثلة من الأمم الأُخرىٰ[13]. لكن هذا الفهم قلما يقبل

بالنسبة لحالة الدساتير[14]. بالنسبة لدولة مثل إيستونيا أن يكون لديها قانون أمريكي للإفلاس (وهي فعلاً كذلك، فقد أخذت مسودته بصورة كبيرة من الهيئة التدريسية والطلاب في كلية الحقوق في جورج تاون)[15] يبدو لمعظم الإيستونيين لا يختلف كثيراً عن شرب العصير الفرنسي، أو امتلاك سيارات ألمانية، وتلفزيونات يابانية ودراجات تايوانية[16]. ولكن امتلاك دستور أمريكي مسألة مختلفة تماماً، فتعني فقداً للسيادة والسيطرة، وكثيراً من الأشياء الجوهرية التي تساعد في تكوين الأمة كأمَّة في المكان الأول[17]. فلهذا السبب، من بين أسباب أُخرىٰ، كان دستور إيستونيا وثيقة تم إعدادها بصورة كبيرة داخلياً، حتى وإن أدرك الذين أعدّوه في حينها، ولا يزالون يعترفون، بأن الدستور كأداة فنية قانونية تترك كثيراً مما هو مرغوب فيه، وحتى اعترف نفس المعدِّين أن استخدام نموذج من بلد آخر كان يمكن أن ينتج دستوراً مكتوباً ذا بناء أفضل وانسجام خارجي أكبر ويحتاج إلىٰ تعديلات أقل في ما بعد[18]. وبصورة مماثلة وضع دستور جنوب أفريقيا الجديد في شروط لم يكن فيها مراقبون ولا مساعدون من غير جنوب أفريقيا، فكان وثيقة أصيلة بصورة كاملة تقريباً، يحمل بعض التشابه أحياناً مع بعض الأحكام للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفيما عدا ذلك ليس فيه أي أثر خارجي بشكل ملاحظ[19]. وبالفعل ما من دستور من الدساتير الجديدة التي أعدّت في السنوات العشر الماضية يوجد فيه أثر أو انطباع من خارج الأمَّة كالذي يراه المرء غالباً في القوانين الاقتصاديَّة والتجارية علىٰ نطاق واسع[20].

من المحتمل أن توجد الصيغ نفسها للقوانين الأُخرىٰ التي تعكس قِيَماً سياسيَّة مركزية بما فيها القوانين التي تعالج حقوق الإنسان والهجرة والتصويت والأجهزة البنيوية الأُخرىٰ لصنع القرار السياسي[21]. علىٰ الرغم من أن القوانين العادية (غير الدستورية) لهذه المواضيع ليست مركزية بالنسبة لفكرة الأمَّة، كصناعة الدستور، فهي أكثر احتمالاً لأن تدرك علىٰ أنَّها سياسيَّة وبذلك تكون أكثر تحصيناً من التأثيرات التي قد تراها الأمم غير ذات علاقة أو متطفلة. وبينما

أن هذه الفرضية (ثانية) وليست عرضاً لها، يبدو معقولاً أن نفترض أن العائلة المؤلَّفة من القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد والهوية القومية والبنية السياسيَّة تكون أقل تأثراً بالقوىٰ الخارجيَّة من عائلة القوانين الاقتصاديَّة والأَعمال والضمانات التجاريَّة، تماماً كما يبدو معقولاً أن نفترض أن الدستور أقل تأثّراً بالقوىٰ الخارجيَّة مما يدعىٰ بالتشريع العادي.

الفرضية الثالثة والرابعة

الفرضية 3: إن السمعة السياسيَّة للدولة المعطية علىٰ المستوىٰ العالمي وفي الدّولة المستقبلة عامل سببي في تقرير درجة الاستقبال في الدّولة المستقبِلة للأفكار والمبادئ والمؤسَّسات القانونية للدولة المعطية، وحتى في ثبات تقييم الدّولة المضيفة للقيمة القانونية الخارجيَّة لهذه الأفكار والمبادئ والمؤسَّسات، وحتى في ثبات القيمة الحقيقية لهذه الأَفكار والمبادئ والمؤسَّسات.

الفرضية 4: إن رغبة دولة ما في أن تستقبلها أَو تحترمها أَو تقدِّرها مجموعة معينة أَو جماعة من الأمم لديها علاقة سببية إلىٰ درجة تحاول معها أن تجعل قوانينها تنسجم مع قوانين تلك المجموعة أَو الجماعة من الأمم، كما أن لديها أيضاً علاقة سببية إلىٰ الحد الذي تماثل فيه قوانينها، أخيراً، بقوانين تلك المجموعة أَو الجماعة من الأمم.

علىٰ الرغم من أن السياسة بمعناها الواسع قد تؤثِّر في القرار حول التطلع إلىٰ خارج الحدود أم لا بحثاً عن القانون في أمم جديدة، وانتقالية، فإن السياسة تبدو أكثر ظهوراً حتى في القرار حول أين التطلع ومتى يتقرَّر أن التطلع خارج الحدود مفيد. إن خبرة كندا كأمة «معطية» ناجحة في مجال الأَفكار الدستورية وتعطي مثالاً مفيداً. في دول كثيرة في جميع أنحاء العالم سيما الدّول ذات اللغة الإنكليزية وتقاليد قانونية في القانون العام، تكون الأَفكار الكندية والدستوريون

فيها مؤثّرين بصورة كبيرة، وربما كان تأثيرها أكبر من تلك التي في الولايات المتحدة[22]. سبب واحد هو أن كندا ليست مثل الولايات المتحدة، فهي تُرىٰ أنَّها تعكس إجماعاً عالمياً بارزاً أكثر من مجرد وجود بعيد. في قضايا حرية الكلام وحرية الصحافة والمساواة مثلاً يُنظر إلىٰ الولايات المتحدة علىٰ أنَّها تمثّل موقفاً متطرفاً سواء إن كان بدرجة الحماية القانونية للصحافة وسوء السلوك فيها والخطاب العنصري وأشكال أُخرىٰ من الخطاب الكريه، أم كان عدم رغبتها في معالجة الأَعمال التي تقوم علىٰ أساس عنصري مع أنَّها أعمال مقبولة دستورياً بشكل صريح[23]. يمكن للناس طبعاً مناقشة إن كانت الولايات المتحدة علىٰ صواب أم خطأ، محلياً، في اتخاذها هذه المواقف، وهي مواقف يراها كثيرون من أنحاء العالم متطرّفة، لكن ليست هذه هي النقطة هنا، بالأحرىٰ إن وجهة نظري ثنائية. أولاً، إن الأَفكار التي تُرىٰ أَنَّها قريبة من ظهور إجماع عالمي عليها، من المحتمل أن تكون هي أكثر تأثيراً علىٰ المستوىٰ العالمي.

ثانياً، إن الدّول التي تسعى لأن تكون أكثر تأثيراً من الناحية القانونية علىٰ المستوىٰ العالمي، يمكن أن تتعرَّف علىٰ النقطة الأولىٰ بالمناسبات فتصنع قوانينها لتزيد من احتمال هذا التأثير في خارج أراضيها. يبدو أن كندا مثال معقول علىٰ هاتين الفكرتين، وتأثير الأَفكار الدستورية الكندية في أجزاء كثيرة من الدّول يبدو أنّه وظيفة بشكل جزئي إلىٰ الحد الذي تمتاز فيه كندا لأَنَّها ليست الولايات المتحدة[24]. لكن مثل هذا الوزن هو أيضاً وظيفة إلىٰ الحد الذي يُرىٰ فيه اتباع كندا (كما في جنوب أفريقيا مثلاً) أَنَّه طريق حكيم نحو التجانس مع المبادئ العالميَّة البارزة[25].

توجد أهمية التجانس في مجالات قانونية أُخرىٰ أيضاً. فالأمم التي ترغب بالانضمام إلىٰ أوروبا تبدو، حرفياً ومجازياً، أنَّها علىٰ اعتقاد متزايد إن كان لديها الأنظمة القانونية التي تبدو أَنَّها أوروبية، فسوف يزيد هذا من احتمال دخولها الناجح في الجماعة الأوروبية[26]. وبفرض أن ألمانيا أكثر الدّول

الأوروبية أهمية من حيث القانون والاقتصاد، فقد رأينا في دول البلطيق ودول أوروبا الشرقية جهداً كبيراً تبذله أُمم مختلفة لتصميم قوانينها علىٰ النماذج الألمانية. وبشكل عام، لا يقوم هذا الجهد علىٰ الاعتقاد بأن القانون الألماني أسمىٰ بأي من الطرق، لكنه يقوم علىٰ الاعتقاد بأن التجانس مع ألمانيا نفسه سوف يجعل الدّولة المتجانسة تبدو أكثر أوروبية، وسوف تنتج نظاماً قانونياً متجانساً أصلاً مع جماعة الأُمم التي ترغب تلك الأُمة بالانضمام إليها.

وينطبق الكثير من هذا الشيء نفسه علىٰ الجماعة العالميَّة الأكبر. فدستور جنوب أفريقيا الجديد، وهو مختلف عن أي دستور آخر في العالم، ينص بوضوح أن المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا والمحاكم الأُخرىٰ تأخذ بعين الاعتبار القانون الدّولي العام، ويشجع المحاكم بوضوح لأن تأخذ بعين الاعتبار «قانون المحاكم الأجنبية المقارن» في تفسير دستور جنوب أفريقيا[27]. وكما يتضح من النقاش الذي قاد إلىٰ تبنّي هذا النص، كان الدافع جزئياً فقط هو الرغبة في أن يتعلم القضاة في جنوب أفريقيا من خبرات الآخرين. وأكثر من ذلك فقد كان رد فعل علىٰ تاريخ جنوب أفريقيا الحديث كدولة معزولة ومنبوذة، وهكذا يظهر هذا النص علىٰ أنَّه يعكس رغبة جنوب أفريقيا بجعل قضاتها ينقلونها إلىٰ انسجام مع المعايير الدّولية، مستقلة عن الحكم المبدئي حول الرغبة الداخلية لتلك المعايير الدّولية[28].

هذا الهدف، التجانس للتجانس، كان ظاهراً بصورة خاصة في المناقشات في جنوب أفريقيا حول ما إذا كان الكلام والمنشورات التي تشجِّع الكراهية العنصرية يجب أن تخضع لعقوبة كما هو الحال في كثير من دول العالم الصناعي، أم إن كان بدلاً عن ذلك يجب أن تحمي هذه العبارات أَفكار حرية الكلام وحرية الصحافة كما هي في الولايات المتحدة وعدد صغير من الأُمم الأُخرىٰ[29]. علىٰ الرغم من وجود معرفة واضحة في جنوب أفريقيا للنموذج الأمريكي، وعلىٰ الرغم من أن وجهة النظر الأمريكية قد تمّ تقديمها بقوة من

قِبل عدد من سكان جنوب أفريقيا، كان في نهاية المطاف واضحاً أنَّه غير مقبول سياسياً لجنوب أفريقيا، نظراً لتاريخها، أن ترفض الانضمام إلىٰ الإجماع العالمي علىٰ أهمية تحديد الاتصالات التي تثير أو تشجع الكراهية العنصرية[30]. وفي التحليل النهائي، لم يكن تفوق الفكرة الذي قرَّر النتائج، بل الحقيقة أن النتائج كانت ذات تأثيرات سياسيَّة مختلفة داخلياً وخارجياً.

يجدر بنا التوقف والتفكير بالأثر الرمزي للنقل القانوني. واضح في بعض الجهات السياسيَّة، غالباً ما يبدو تجنب التأثير الأمريكي لمجرد أَنَّه أمريكي أَنَّه قوة دافعة. في بلاد أُخرىٰ قد تكون السياسة والرموز مختلفة. في تفسير دستور إيرلندا، تبدو المحكمة العليا في إيرلندا أَنَّها تخرج عن طريقها لتستخدم الأحكام الأمريكية، وتخرج عن طريقها لتتجنَّب القانون الإنكليزي، ما دام ذلك ممكناً[31]. ومن الممكن أن تكون قلقة حول ما إذا كانت الرمزية في إدراك أنَّها «الولاية الحادية والخمسون» من الولايات المتحدة، وهو قلق كثير من الكنديين، فإنَّ المحكمة العليا في كندا تعتمد بشكل أقل علىٰ الأحكام الأمريكية مما قد يتنبأ المرء إن كان التنبؤ يقوم علىٰ أساس الجوار الجغرافي أو التشابه الثقافي أو حتى علىٰ التلاقح القانوني. ويبدو أن الڤيتناميين جادون في تجنّبهم المساعدة الفرنسية وهم يبحثون عن نماذج قانونية أو مصادر التأثير القانوني، بينما هم، يرحبون في الوقت نفسه بمساعدة الدانمارك التي تحاول ناشطة تنمية أثرها القانوني في ڤيتنام، وحافظت السويد علىٰ حضور دبلوماسي قوي في ڤيتنام حتى خلال ما يسميه الڤيتناميون «الحرب الأمريكية». وعلىٰ عكس كندا، نرىٰ إسرائيل ـ علىٰ الرغم من أَنَّها تملك نظاماً قانونياً مختلفاً تماماً عن الولايات المتحدة ـ تعتمد اعتماداً قوياً علىٰ الأحكام الأمريكية، بينما يعتمد كثير من دول أوروبا الشرقية اعتماداً قوياً علىٰ ألمانيا[32]. وبينما تفسر العضوية في عائلة قانونية (القانون العام والقانون المدني قانون الثروة العامَّة وهكذا) بعض الصيغ التي تعتمد عليها الدّول؛ تقترح هذه الأمثلة وأمثلة أُخرىٰ أن الصّيغ قد تكون

معقدة جداً سياسياً وثقافياً، وأن العضوية في نفس العائلة القانونية هي جزء صغير فقط من القصة الكاملة.

لأن إجراءات المحاكم في الاقتباس، وهي مختلفة عن الأشكال الأُخرىٰ للنقل القانوني، تحوي سجلاً صريحاً بالمصادر ومن أين جاءت، فليس من المدهش أن الاقتباسات القضائية قابلة بصورة خاصة لظاهرة الأثر الرمزي[33]. إضافة إلىٰ ذلك، إن التغيرات السريعة في تكنولوجيا المعلومات القانونية تسهل علىٰ المحاكم والمحامين التوصل إلىٰ القرارات في دول أُخرىٰ[34]. وهكذا، إن سهولة الوصول بحد ذاتها عامل في النقل القانوني، إضافة إلىٰ ما يمكن تسميته السياسة وعلم الاجتماع (والحوافز) لتصميم قاعدة البيانات. من هي الدّول التي وضعت قراراتها وقوانينها علىٰ الإنترنت؟ ومن هي الدّول التي وضعت قراراتها وقوانينها علىٰ قاعدة بيانات قياسية مثل Westlaw, Lexis؟ ومن هي الدّول التي لديها مصمّمون لقاعدة البيانات علىٰ LEXIS وWESTLAW تختارهم للتضمين؟ ومن هي الدّول التي جعلت قوانينها وقراراتها متوفرة بلغات غير لغتها الأصلية، وخاصة بالإنكليزيّة بشكل عام، وبالفرنسية والألمانية أحياناً؟ وهكذا. كل هذه العوامل وأكثر يمكن أن تؤثّر في صيغ الاقتباس وصيغ التأثير بقدر، إن لم يكن أكثر، والإقناع الداخلي أو سلطة قرار ما أكثر من قرار آخر[35].

الفرضية الخامسة

> يلعب وجود استراتيجيّات ذاتية الاهتمام وذاتية الحماية للتأثير المؤسّساتي، إن كان حكومياً أَو من منظّمات غير حكومية أو كيانات القطاع الخاص، دوراً سببياً في تقرير أشكال الانتشار القانوني عبر الأُمم.

ليس للقوانين أجنحة. وليست عملية هجرة القانون وظيفة أَعمال تقوم بها القوانين نفسها، ولا تقوم بها أيد خفية حتى. لكن نشر الأَفكار القانونية

وظيفة يقوم بها الإنسان، وللكائنات البشرية التي تقوم بهذا العمل حوافزها الخاصة بها ودوافعها ومبادئها. وينطبق هذا بقوة أكبر علىٰ المنظَّمات والمؤسَّسات. عندما تنهمك كلية الحقوق في جامعة جورج تاون في وضع قوانين للتجارة والإفلاس والضمانات لإيستونيا، فإن هذا الانهماك، يمكن للمرء أن يفترض جدلاً، مفيد لإيستونيا لكنه مفيد أيضاً لسمعة كلية الحقوق في جامعة جورج تاون. وإن كان هذا صحيحاً لكلية الحقوق في جامعة جورج تاون، فيمكن للمرء أن يتوقع الشيء ذاته لهيئة المحامين الأمريكيين، ووكالة المعلومات في الولايات المتحدة، ووكالة التنمية العالميَّة للولايات المتحدة، ولجنة المراسلين لحقوق الإنسان والصحافة، ومجموعة من القطاع العام، والقطاع الخاص والمنظَّمات التي لا تسعى إلىٰ الربح، ولن نذكر شيئاً عن منظَّمات موازية في دول أُخرىٰ. يبدو أن تجاهل أثر دوافع مثل هذه المنظَّمات في هجرة القانون خطأ واضح.

نستطيع أن نفترض القليل حول ماذا يمكن أن يكون هذا الأثر. ثمة شيء واحد، قد يكون أثراً يميل نحو نقل كثير أَو نحو عرض كثير. مهما تكن الحوافز معقدة بالنسبة للكيانات المتعددة التي تعرض القوانين، لا يبدو تخفيض العرض من بين هذه الحوافز. إضافة إلىٰ ذلك، في بعض الحالات، إن الكيانات التي تمتلك القدرة علىٰ عرض القوانين، هي نفس الكيانات التي تمتلك القدرة أيضاً علىٰ خلق الحوافز لدىٰ دول أُخرىٰ لتتبناها. إن حكومة الولايات المتحدة، من خلال الوكالة العالميَّة للتنمية ، ووكالة المعلومات للولايات المتحدة والكثير من المؤسَّسات الحكومية أَو شبه الحكومية، تستطيع تقديم المساعدة إلىٰ الدّول التي تبحث عن نماذج قانونية. لكن حكومة الولايات المتحدة، عن طريق وزارة خارجيتها، تقوم بتقييم، من بين أشياء أُخرىٰ، قوانين الدّول الأُخرىٰ المتعلقة بالأبعاد المختلفة لحقوق الإنسان. علىٰ الرغم من أنَّه لا يوجد سبب يدعو للاعتقاد بوجود تعاون وثيق بين عملية

العرض وعملية التقييم، فإنَّه يكون من المدهش أيضاً إن كان امتلاك قانون بالأسلوب الأمريكي غير مرتبط بالتقييم، أو علىٰ الأقل ما تدركه الدّولة المستقبِلة بأنَّه متعلِّق بالتقييم. وإلىٰ الحد الذي ترغب فيه دولة ما أن تُمدح أو تُذم في تقارير وزارة الخارجيَّة الأمريكية حول حقوق الإنسان، فإنَّه ليس من غير المعقول أن نفترض أن تلك الدّولة قد تعتقد، سواء كان هذا صحيحاً أو غير صحيح، أنَّها إن هي جعلت قوانينها الخاصة بحقوق الإنسان بحسب نماذج الولايات المتحدة، فإن ذلك يساعد علىٰ تحقيق ذلك الهدف.

من الممكن أيضاً أن يكون هذا الأثر واحداً تقوم من أجله الدّول الأقل تأثيراً بمحاولات نشيطة لتصنع لها مكاناً واحتراماً تتمسّك بهما في المجموعة الدّولية، فتبذل جهوداً أكبر مما تبذله الدّول المعطية الأكثر تأسيساً وثباتاً(36). فعندما تتحدَّث السلطات الدانمركية عن «وضع أنفسهم» لتعظيم مساهماتهم في مراجعة مبرمجة لدستور ڤيتنام، فليس من العار علىٰ الدانماركيين، لكن مجرد ملاحظة الحوافز والدوافع الإنسانية الطبيعية (والقومية) نستنتج أن الدانمارك لم تكن مهتمة بڤيتنام فقط لكنها كانت مهتمة بالدانمرك أيضاً، وأن مصالح الدانمرك الذاتية ذات صلة بإمكانية دولة صغيرة لا تُعتبر لاعباً كبيراً في الحلقات العالميَّة أن يكون لها تأثير جدي علىٰ التنمية الدستورية في دولة كبيرة وهامَّة.

ينطبق كثير من هذا القبيل علىٰ الكيانات غير الحكومية. فدار الحرية Freedom House التي أنشأتها مؤسسة غانيت Gannet Foundation تقدِّم الجدول الذي تُقيّم فيه الحريات الديمقراطية في العالم وتنشط دار الحرية في مساعدة دول مختلفة بقوانين الصحافة وحرية الصحافة. وترعىٰ «الشفافية العالميَّة Transparency International» المؤتمرات لمساعدة الدّول في تحقيق الشفافية وتجنّب الفساد، وتنشر جدولاً عالمياً ذا تأثير كبير حول مفاهيم الفساد. هذه

الجداول جيدة للباحثين، وهي جيدة لقضايا الحريات المدنية والحرب ضد الفساد، لكنَّها جيدة أيضاً لدار الحرية والشفافية العالميَّة.

لا شيء في هذا خطر، ولا أريد أن يفهم أحد أنني أقترح نظرية المؤامرة الكبرىٰ. لكنني أقصد وبشكل لطيف أن أقترح فقط أن القوىٰ البشرية والمؤسَّساتية لنقل الأفكار والنماذج القانونية عبر الحدود جيدة التمويل، قلَّ ذلك أم كثر، وبأنَّها متصلة سياسياً، قلّ ذلك أم كثر، وبأنَّها مهتمة بالحفاظ علىٰ سمعتها وتأثيرها وثروتها وسرورها، قلَّ ذلك أم كثر. لا أكثر ولكن لا أقل من أية مؤسسة أُخرىٰ، إن مؤسَّسات هجرة القوانين مؤسَّسات يحتمل أن تكون حوافزها وبنياتها مرتبطة سببياً بأية أَفكار قانونية تنتشر، وكم يتكرر ذلك، وما هي القوة، ومن قِبل من وإلىٰ من.

الخاتمة

إن الانطباعات والنوادر والملاحظات السابقة تقود إلىٰ فرضية كبيرة واحدة وإلىٰ عدد من الفرضيات الفرعية. الفرضية الكبيرة، وهي صحيحة بشكل واضح تكاد لا تستحق الفحص، هي أن العوامل، غير تقييم الدّولة المستقبِلة لقيمة الأَفكار القانونية، وغير التقييم الموضوعي لقيمة الأَفكار القانونية، حاسمة وهامَّة في حقل القوانين وفي العولمة القانونية. لكن الفرضيات الفرعية تبدو صحيحة بقدر معقول لكنَّها تبدو أنَّها مرشحة للاختبار. فهذه الفرضيات التي ذكرتها أعلاه، ويوجد بلا شك نظريات أُخرىٰ هي التي قد يؤدي اختبارها المنظم والشديد إلىٰ معلومات جيدة حول الكيفية التي تجد فيها الأَفكار القانونية والمؤسَّسات القانونية والبُنى القانونية طريقها من دولة إلىٰ أُخرىٰ.

ملاحظات

(1) هذه فكرة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجون أوستن John Austin وخاصة في كتاب من إعداد: هـ. ي. آ. هـارت: «The Province of Jurisprudence Determined and The Uses of the Study of Jurisprudence» (London, Nooday Press, 1954).

انظر أيضاً جيريمي بينثام (Jeremy Bentham): «Of Laws in General» (London, Athlone Press, 1970);

آ. ف. دايس (A. V. Dicey)، «Introduction to the Study of the law of the constitution, 10th ed. (London: Macmillan, 1959) ص 39 ـ 85.

توماس هوبس (Thomas Hobbes)، «Leviathan» 1651،

وج، ريس، (W. J. Rees)، «The Theory of Soverignty Restated» في كتاب من إعداد بيتر لاسليت (Peter Laslett)، «Philosophy, Politics and Society» (Oxford: Basil Blackwell, 1956).

(2) هـ. ل. آ. هارت (H. L. A. Hart)، ««The Concept of Law», 2d ed. (Oxford: Clarendon Press, 1994) ص 213 ـ 37.

ر. و. م. دياس (R. W. M. Dias)، «Mechanism of Definition As Applied to International Law», (Cambridge Law Journal (1954)) ص 226 ـ 231؛ وغلانفيل ل. ويليامز (Glanville L. Williams)، «International Law and the Coutroversy concerning the Word 'Law', «British Year book of International Law,», vol. 22 (1945).

(3) انظر هارت (Hart)، «The Concept of Law» ص 236 ـ 237.

(4) للاطلاع على المحاولات المثيرة للإعجاب ولكن النادرة لمواجهة هذه القضايا، انظر الأوراق المختلفة لماركو سوكسي (Markku Suksi)، «Law under Exogenous Influences» ed. (Turku, Finland, Turku Law School, 1994).

(5) حول فكرة نقل القوانين انظر آلن واطسون (Alan Watson)، «Legal Transplants» (Edinburgh: Scottish Academic Press, 1974).

ولنفس المؤلف, «Legal Change: Source of Law and Legal Culture» في (University of Pennsylvania Law Review, vol. 131 (1983)) ص 1121 ـ 1146.

ولنفس المؤلف «Legal Transplants and Law Reform» في (Law Quarterly Review) المجلد 92 (1976) ص 79 ـ 96.

وانظر أيضاً، ت ب سميث (T. B. Smith)، «Legal Imperialism and Legal Parochialism,» (Journal Review (New Series) vol. 10 (1965) ص 39 ـ 54.

(6) أستبعد من بحثي حالات القسر الصريح كما في دساتير ما بعد الحرب العالميّة الثانية في كل من اليابان وألمانيا الغربية. انظر داڤيد ب كوري (David P. Currie)، «The Constitution of the Federal Republic of Germany» (University of Chicago Press, 1994).

(7) ستيفن كورنل (Stephen Cornell)، وجوزيف ب كالت (Joseph P. Kalt)، «Where Does Economic Development Really come From? Constitutional Rule among the Contemporary Sioux and Apache», (Economic Inquiry, vol. 33 (1995)) (ص 402 ـ 406).

ولنفس المؤلفين: «Reloading the Dice: Improving the Chances for Economic Development on American Indian Reservations», في كتاب «What can Tribes Do?

Strategies and Institutions on American Indian Reservations,» (University of California at Los Angeles, 1992).

ودانييل بيركوڤيتش (Daniel Berkowitz) وكاترينا بيستور (Katharina Pistor) وجين فرانسواز ريتشارد (Jean-Francois Richard)، في ورقة عمل:

«Economic Development, Legality and Transplant Effect,» (Harvard University, Center for International Development, No. 1999).

(8) يمكن أن يكون تفسير هذه الظاهرة أن صناعة القانون الأصيل يعمل كنقطة تركيز لسلوك صنع القانون التعاوني. والذي بدوره يكون نقطة تركيز لسلوك تعاوني اقتصادي. وتفسير آخر هو أن المؤسسات نفسها ضرورية للتنمية الاقتصادية وبأن المؤسَّسات (الأهلية) تعمل بشكل أفضل من المؤسَّسات المنقولة. ومن أجل هذه القضايا والقضايا ذات العلاقة انظر:

دوغلاس نورث (Douglas North)

«Institutions, Institutional Change, and Economic Performance: The Political Economy of Institutions and Decisions,» (Cambridge University Press, 1990),

روبــرت بــارو (Robert Barro)، «Determinants of Economic Browth: A Cross-Country Empirical Study <] Working Paper 5698» (National Bureau of Economic Research) (آب 1996.

ريــتشــارد آ. بــوســنــر (Richard A. Posner)، «Creating a Legal Framework for Economic Development,» (World Bank Research Observer, vol. 13 (1988)) ص 1 ـ 11.

(9) في حالة الأمم الهندية الأمريكية ضمن الولايات المتحدة كان البديل للأهلية قانون صنعته وزرعته السلطات الاتحادية في الولايات المتحدة، وخاصة إنتاج الدساتير النوعية من قِبل وزارة الداخلية في الولايات المتحدة تنفيذاً لمرسوم إعادة تنظيم الهنود لسنة 1934، رقم 73 P. L. 383, 485 Stat 984, ch. 576, 25 U.S.C. (1996).

(10) استنتج بيركوفيتش وبستور وريتشارد إلىٰ أن القانونية هي أقل بمقدار الثلث تقريباً حيث توجد آثار نقل القوانين من الدول التي ليس فيها آثار نقل، وتتحكّم بسلسلة كبيرة من المتغيرات الأخرىٰ. ومن أجل اقتراح مماثل ولكن بدون نفس الدرجة من الاختبار التجريبي انظر:

آ. ي. ديــك هــوار (A. E. Dick Howard)، «The Indeterminacy of Constitutions», (Wake Forest Law Review, vol. 31 (1996)) ص 383 ـ 406 وخاصة 402 ـ 404.

(11) من أجل عدد من العوامل الممكنة التي تجعل صناعة الدستور مختلفة عن صنع قانون عادي، انظر:

جــون ايــلــســتــر (John Elster)، «Forces and Mechanisms in the Constitution Making Process,» (Duke Law Journal, vol. 45 (1995)) ص 364 ـ 81.

(12) انظر جون ج آ. بروك (John J. A. Bruke)، «The Economic Basis of Law as Demonstrated

by the Reformation of NIS Legal Systems», (Loyola International and Comparative Law Journal, vol. 18 (1996)) ص 207.

تعرض تقريراً عن التطور القانوني المشتق من أهداف اقتصادية مباشرة.

(13) هذا لا لنقول أن مثل هذه المفاهيم صحيحة وذلك لوجود افتراضات فكرية وسياسية تدخل في قانون التجارة الأكثر فنية. والقرار في اختيار نموذج لقانون الضمانات ذي الفنيات العالية من قوانين كاليفورنيا، أو من قوانين الضمانات ذي الفنيات العالية من ولايات كثيرة (أو قوانين الولايات المتحدة الاتحادية) هو قرار لاختيار تنظيم كبير بدلاً من نموذج كشف كامل، وهو خيار يعود مباشرة إلىٰ لب النقاش حول دور الولاية وحدود سلطتها.

(14) من حيث الطبيعة السياسية الخاصة لصنع الدستور، انظر ستيفن هولمز (Stphen Holmes) وكاس ر. سن ستاين (Cas R. Sunstein)، «The Politics of Constitutional Revision in Estern Europe,» في كتاب من إعداد سانفورد ليفنسون (Sanford Levinson)، «Responding to Imperfection: The Theory and Practice of Constitutional Amendment (Princeton University Press, 1995).

(15) ج بيتر بايرن (J. Peter Byrne) وفيليب ج شراغ (Philip G. Schrag)، «Law Reform in Estonia: The Role of the Georgetown University Law Center» (Law and Policy in International Business, vol. 25 (1994)) ص 449.

وبنفس الطريقة قانون الإفلاس في أمريكا هو نتاج جامعة ميريلاند؛ شركة ـ غير رومانية ـ استشارية عالمية، ديلويت وتوتش (Deloitte and Touche) كان لها تأثير كبير علىٰ قانون الإفلاس الروماني.

انظر ساموبل ل. بفورد (Samuel L. Bufford)، «Bankruptcy Law in European Countries Emerging from Communism: The Special Legal and Economic Challenges,» American Bankruptcy Law Journal, vol. 70 (1996)) ص 459.

(16) المنتجات الثقافية كالأفلام والكتب والفنون هي مختلفة، وتعامل دول كثيرة المنتجات الأصلية من هذه المنتجات (وأحياناً إنتاج الطعام الهام ثقافياً) علىٰ أنه تجسيد للهوية القومية أكثر مما هو الحال مع باقي المنتجات. وهذا صحيح بالنسبة لوسائل الإعلام حيث لا تؤخذ وسائل الإعلام وحدها بل والقوانين الناظمة لها علىٰ أنّها ذات اهتمام قومي خاص ولذلك فهي أقل قابلية للنقل، انظر مثلاً،

Mass Media Law and Practice: Lithuania, Lativia and Estonia,» (Post-Soviet Media Law and Policy Newsletter, vol. 55) في ص 1 ـ 8 (أيار 1999).

(17) وفي حالة تبدو مشابهة في بولونيا، انظر فيكتور أوسياتنسكي (Wiktor Osiatynski)، «"The Constitution-Making Process in Poland» (Law and Policy, vol. 13 (1991)) ص 125 ـ 143.

ونفس الكاتب: «Perspectives on the Current Constitutional Situation in Poland», في كتاب من إعداد: دوغلاس غيرنبرغ وآخرون (Douglas Greenberg)، «Constitutionalism

and Democracy: Transitions in the Contemporary World,» (Oxford University Press, 1993) ص 312 ـ 320.

(18) (Conversation with Erika-Juhan)، تانيلان، استونيا آب 1992.

(19) تقترح تجربة جنوب أفريقيا أن عاملاً متغيراً آخر يعمل أيضاً. الدستور، الآن إن لم يكن في 1787 عندما حبس خمسة وخمسون فلاحاً من الدستور الأمريكي في غرفة مغلقة وأقسموا على السرية، يوصفون غالباً في أحوال عامة كثيرة. تنتج هذه الحالة ليس دستوراً مطولاً فقط كما في جنوب أفريقيا والبرازيل (114 ـ 229 صفحة على التوالي)، لكنها تفترض أيضاً دساتير أقل تأثيراً بشدة، وأن السرية والبيروقراطية والتحكّم الفني بالعملية تزيد من الأثر الخارجي.

(20) لقد اقترحت لي كاثارينا بيستور أن الدساتير يمكن أن تكون محصنة بصورة خاصة ضد هجرة القوانين وكونها عضواً في نفس «عائلة» القوانين. إلى الحد الذي يمكن أن يتوقع المرء دول القانون العام أن تتبع نماذج من دول قانون عام أخرى، فإن دول القانون المدني ستتبع نماذج من دول قانون مدني أخرى، فالمستعمرات الفرنسية السابقة تتبع نماذج من مستعمرات فرنسية أخرى. والدول التي تتحدّث بالإسبانية تتبع نماذج من دول أخرى تتحدّث الإسبانية وهكذا دواليك، يمكن للمرء أن يفترض بشكل مقبول أن هذا التأثير يمكن أن يكون أقل في حالات الدساتير منها في حالات أنواع أخرى من القوانين من دول ذات علاقة.

(21) من أجل مراجعة عامة لأشكال التأثير الأمريكي وعدم التأثير الأمريكي، انظر جاك دليسيل (Jacques delisle)، «Lex Americana? United States Assistance, American Legal Models and Legal Change in the Post-Communist World and Beyond,» (University of Pennsylvania Journal of International Economic Law, vol. 20 (1999) ص 179.

(22) تبدو الظاهرة قوية ليس في الدول ذات الخلفية التاريخية للكومنولث البريطاني فقط، ولكن في الدول التي نقلت من ثقافة الكومنولث البريطاني مثل ڤيتنام أيضاً.

(23) لأن جهود الصحافيين الأمريكيين، وهذا بحد ذاته ظاهرة جديرة بالبحث الدقيق، فإن محامي وسائل الإعلام في العالم أجمع يعرفون (New York Times Co. v. Sullivan, 376 U. S. 254 (1964)) ودورها في التحصين العملي كل نقد للموظفين العامين والشخصيات العامة، حتى النقد الكاذب غير الحقيقي، ضد المسؤوليّة القانونية. ومن الممتع أن قرارات المحاكم في كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا وإسبانيا والهند ونيوزيلندا والمملكة المتحدة أشارت صراحة إلى التناول الأمريكي ولكن بدون اختيار اتباع هذا التناول.

يطالب اجتماع 1965 لتحريم كل أشكال التمييز كل الدول الموقعة أن تحرم «التحريض على الكراهية العرقية». وبسبب آثار التعديل الأول (على الدستور) فإن القرارات مثل (Brandenburg v. Ohio رقم 395 U. S. 444 (1969) (يحمي خطاب Ku Kklux Klan)، وقرار (Collin v. Smith 578 F. 2d 1197 (7th Cir. 1978) cert. ـ انكر 439 U. S. 916 (1978)) ويحمي خطاب النازية الجديدة في Skokie ـ الينوي)، لقد «تحفظت» الولايات المتحدة باستمرار (أو رفضت التوقيع) على هذا النص لأن ذلك الذي تطلبه المعاهدة الدولية والقانون

الدولي يبقى تحت الاعتقاد الجاري أنه غير دستوري في الولايات المتحدة. انظر ماري ماتسودا (Mari Matsuda)، «Public Response to Racist Speech: Considering the Victim's Story», Mitchigan Law Review, vol. 87 (1989) ص 2320

في الولايات المتحدة إن برامج العمل القائمة علىٰ أساس عرقي يجري تقييمها بصورة مستمرة بحسب المقاييس الشديدة كما في التصنيفات علىٰ أساس عرقي (انظر Adarand Constructors Inc., 115 S. Ct. 2097 (1195); Hopwood v. Texas, 78 F. 3d 932 (5th Cir. 1996), cert الذي رفض ((116 S. ct. 2581 (1996))، لكن الاتجاه العالمي كما هو مشاهد في الفصل (15(2)) من القانون الكندي للحقوق والحريات والفصل (8(3)) من دستور جنوب أفريقيا، هو خلق تفويض دستوري صريح للتصنيف المصمم علىٰ أساس عرقي لتحسين أحوال الأفراد المساكين أو المجموعات المساكين» (كندا) أو لتحقيق حماية كافية وتقدم للأشخاص والمجموعات أو أصناف الناس المساكين شروطاً غير عادلة.

(24) لكن ليس، كما هو ملاحظ أعلاه، بنية دستورية أو نص دقيق.

(25) انظر كينت غرين والت (Kent Greenwalt)، «General Principles of Free Speech Adjudication in the United States and Canada,» in «Fighting Words: Individuals, Communities, and Liberties of Speech» (Princeton University Press, 1995)، ص 11 ـ 27.

(26) «المحكمة الدستورية الهنغارية يمكن أن تكون اتخذت قراراً باعتبار عقوبة الإعدام غير دستورية علىٰ الأقل جزئياً لأن سياسيي هنغاريا والنخبة القانونية اعتقدوا أن هذا الفعل هو مقدمة لدخول علاقات مع الاتحاد الأوروبي. ڤيكي سي جاكسون ومارك توشنيت (Mark Tushnet-Vikki C. Jackson) «Comparative Constitutional Law,» (Foundation Press, 1999) ص 171.

وانظر أيضاً جورج ب فليشر (George P. Fletcher)، «Searching for the Rule of Law in the Wake of Communism», (Brighton Young University Law Review, 1992) ص 145 ـ 163.

(27) دستور جمهورية جنوب أفريقيا 35/ I.

(28) لمناقشة ظاهرة مماثلة في تركيا، انظر بول ج ماغناريلا (Paul J. Magnarella)، «The Comparative Consititutional Law Enterprise», (Willamette Law Review, vol. 30 (1994)) ص 509 ـ 532 لا سيما 516.

(29) انظر الملاحظة 16.

(30) كما هو ممثل في إعلان إلغاء كافة أشكال التمييز (1965)، (660 U. N. T. S. 195) انظر ماتسودا (Matsuda)، «public Response to Racist Speech», ص 2320 ـ 74 خصوصاً 2345 ـ 48.

(31) مثال جدير بالملاحظة، كممثل لما يمكن أن يعتقد المرء أولاً، هو قضية منع الحمل، Mc Gee Attorney General (1974)، (Irish Reports 284).

(32) انظر دافنا شارفمان، «Living Without a Constitution: Civil Rights in Israel (M. E. Sharpe,

1993). Israel, New Zealand and the United Kingdom are the only industrialized democracies without written constitution.

ومن المثير أنه في زحمة صنع الدساتير التي جرت في العقد الماضي في جميع أنحاء العالم، لم تختر أي دولة أن تتبع نموذج هذه الدول. فكل دولة تحولت اختارت الدستور الرسمي المكتوب، علىٰ الرغم مما يتوقع المرء بأن تكون رغبة لدىٰ الناس الجدد في السلطة أن يتجنَّبوا التأثيرات الخارجية من الدساتير المكتوبة. يقترح هذا الخيار أن فكرة الدستور المكتوب ذاتها أصبحت مبدأ عالمياً، وأن الاستقرار السياسي الأكيد في المملكة المتحدة ونيوزيلندة، حتى وإن لم تكن إسرائيل كذلك، كان له أثر ملحوظ قليلاً في عولمة الأفكار الدستورية.

(33) وحول الفروق القومية بالتنويه بالممارسات، انظر إليزابيث هولز لاتنر (Elisabeth Holzleithner) وفيكتور ماير شونبرغر (Viktor Mayer-Schonberger)، «Das Zitar als grundloser Grund rechtlicher Legitimilat,» in Norm und Entscheidung», (Berlin; Springer Verlag, 1999).

(34) وهذا يوازي نفس التوسع بالكمبيوتر وقواعد البيانات الذي زاد بطريقة درامية من الوصول إلىٰ معطيات العلم الاجتماعي، ومقالات الصحف وأشكال أخرىٰ من المعلومات «غير القانوني».

انظر، فريدريك شوير (Frederick Schauer) وفيرجينيا ج وايز (Virginia J. Wise)، «Legal Positivism as Legal Information,» Cornell Law Review, vol. 82 (197) الصفحات 1080 ـ 1110؛ ونفس المؤلفين، «Non-Legal Information and the Delegalization of Law,» Journal of Legal Studies, vol. 29 صفحة 495 ـ 515 (كانون ثاني 2000).

(35) يمكن أن يقال الشيء نفسه حول التأثير في ما بين الأشخاص، بصورة متزايدة، فالمحامون والنيابات العامة والقضاة وأشخاص قانونيون آخرون يجدون أنفسهم شخصياً يتفاعلون بندوات عالمية مختلفة مع نظرائهم الأجانب. وبصورة متزايدة إن الاتصالات والتحالفات التي تتطور لا تؤثِّر فقط في تنمية وهجرة القانون عبر الحدود، ولكنها أيضاً ذات وضع قانوني مشابه بحد ذاتها. لذا علىٰ الرغم من أنني شددت علىٰ الجداول الرسمية للقانون، فإن كل شيء افترضته يحتمل أن ينطبق علىٰ أشكال التعاون بين الأشخاص وهكذا إلىٰ هجرة الأفكار القانونية التي هي نتائج لهذا التعاون في ما بين الأشخاص.

(36) حول التقدير كقوة دافعة، انظر ريتشارد هـ. ماك آدامز (Richard M. McAdams)، «The Origin, Development, and Regulation of Norms,» (Michigan Law Review, vol. 96 (1997)) صفحة 338 ـ 403.

القسم 3

الحكم العالمي

The Governance of Globalism

ل. داڤيد براون L. David Brown
سانجييف خاغرام Sanjeev Khagram
مارك هـ. مور Mark H. Moore
بيتر فرومكين Peter Frumkin

12

العولمة والمنظَّمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة

مَثَّلَ الاجتماع الأخير لمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO في سياتل منظراً مثيراً للمهتمين بأطروحة «العولمة» و«الحكم»، ولا سيما بدور المنظَّمات غير الحكومية في المهد العالمي. وكان اللاعب الرئيسي منظَّمة التجارة العالميَّة: وهي مؤسسة عالميَّة ناشئة جمعت وزراء الاقتصاد ليناقشوا الاتفاقيَّات التجاريَّة التي تسمح بتدفق المال والبضائع والناس عبر الحدود العالميَّة. وكان الكثير من الخطر في هذه الاتفاقيات لدول العالم وللمواطنين فيها. فتحدد بنيتها طرق جوزيف أ. شومبيتر «عاصفة التدمير الخلاَّق» عبر العالم[1] Joseph A. Schumpeter. فالثروات الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة للدول ومواطنيها قد تطوّح بها القوىٰ الجبارة عبر الأُمم. فقد تزدهر التقاليد الثقافيَّة أَو تلقى جانباً. وقد يُحتفظ بالموارد الطبيعيَّة أَو تُقتلع. ويمكن أن يزداد فقر البلايين أَو يُعمق عن طريق توزيع الثروات والفرص التي تزداد اتساعاً.

علىٰ الرغم من ضخامة الأخطار ومدىٰ المتأثرين بها، فقد كان للاجتماعات خصائص مميزة قليلة من صنع السياسة الديمقراطية. فمنظَّمة التجارة العالميَّة نفسها كانت ببساطة مجموعة حكومات اجتمعت لتناقش اتفاقيات اقتصاديَّة تجاريَّة. ولم تكن هناك قوة سائدة أو سلطة تُمارس بمهارة؛ فقد كان الضغط فقط للتعاون من أجل النفع المتبادل كما فهمه المشاركون. فإذا صنعت أية قرارات هامَّة، فإنَّها ستكون من خلال المناقشات وليس بالتصويت. كانت المناقشات فنية عالية للمصلحة العميقة للبعض ولكنَّها غير شفَّافة للمواطنين العاديين. وكان متوقعاً أن يقوم الوزراء بعملهم ثم يعودون إلىٰ أوطانهم.

وبعد ذلك ظهر مواطنو العالم ونحو 1300 مجموعة ـ ملتزمة بنظرات متنوعة بمصالح العامَّة ـ اجتمعت في سياتل لتطرح أسئلة وتقدِّم احتجاجات وتفرض طلبات علىٰ المؤتمرِين. وبعدما تلاشى الغاز المسيل للدموع، اعترف كثير من اللاعبين العالميين بواقع أصبح مشاهداً بقوة خلال السنين من قبل الجماهير في الولايات المتحدة وباقي العالم: لقد أصبحت المنظَّمات غير الحكومية من اللاعبين في حكم العالم.

طبعاً لم تكن العولمة، ولا أي شكل من أشكال الحكم العالمي، ولا ظهور أي نوع من المجتمع المدني عبر الأُمم، والذي تقويه المنظَّمات غير الحكومية، شيئاً جديداً تماماً. فالعولمة (المتجسدة بكثافة في شبكات الاعتماد المتبادل الممتدة بين الحدود العالميَّة والتي تصاحب انتقال المعلومات المتسارع والرخيص، وكذلك انتقال الأَفكار والمال والبضائع والناس عبر الحدود) بل كانت تتزايد علىٰ مدىٰ القرون[2]. وكذلك كانت المنظَّمات غير الحكومية وأحلاف المجتمعات المدنية نشيطة في الحكم العالمي وصناعة السياسة علىٰ مدىٰ سنوات كثيرة. فعلىٰ سبيل المثال، لقد بنى الدعاة ضد العبودية ودعاة

حقوق المرأة أحلاف المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة لتعطي شكلاً للسياسات القومية والعالميَّة علىٰ مدىٰ عقود من الزَّمن كثيرة[3].

والجديد هو الإنفجار الأخير في الأعداد والنشاط ورؤية مبادرات عالميَّة من قِبل العاملين بالمجتمع المدني في قضايا مختلفة، مرتبطة، ولو جزئياً علىٰ الأقل، بالتوسع السريع لعولمة الاتصالات والانتقال والإنتاج. وبالفعل فقد تصادفت ظاهرياً العولمة المتسارعة مع ازدهار مجموعات المجتمع المدني في الكرة الأرضية. إن الموهبة والغريزة لدىٰ الهيئات الطوعية لمواجهة المشكلات الاجتماعيَّة تُرىٰ بصورة متزايدة في الدّول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينيَّة وفي الدّول الانتقالية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي السابق. لقد برزت هيئات المواطنين لتجد حلولاً للمشكلات المحلية ولتقدِّم الخدمات المطلوبة ولتضغط من أجل حكومة أفضل، ولتتحالف مع مجموعات ذات عقلية متشابهة من مجتمعات أُخرىٰ، ولتشكِّل العمليات البارزة للحكم العالمي.

سؤال هام حول ما إذا كان ازدهار المجتمع المدني علىٰ المستوىٰ المحلي والعالمي مجرد مصادفة مع العولمة، أم إذا كان هناك شيء في عمليات العولمة ينتج هذه الهيئات. والسؤال الآخر الهام بصورة متساوية هو، ما هي الآثار التي يتوقع أن تكون لهذه الهيئات في عمليات العولمة ذاتها؟ هل ستتجه إلىٰ تسريع العولمة عن طريق طمس الحدود وتوحيد الشعوب ذات الالتزامات الإيديولوجية المشتركة؟ أم أنَّها ستعيق العولمة وذلك بالسماح لأولئك الذين يشعرون أنَّهم ضغطتهم العملية لتطوير مناطق جديدة يمكن الدفاع عنها ضد الاتجاهات العالميَّة؟ وسؤال ثالث هو: ما هو الأثر الذي يتوقَّع أن يكون لهذه المنظَّمات في نوعية الحكم علىٰ المستوىٰ القومي والمستوىٰ العالمي؟ هل ستقوي هذه المنظَّمات المسؤوليَّة الديمقراطية وتصنع حكومات أكثر تجاوباً مع إرادة شعوبها، وهل تستطيع أن تساعد المواطنين في التعامل مع القوة المتنامية للعوامل المتحدة؟ أم أنَّها ستصبح قوىٰ للأهداف الخاصَّة (قلَّت أم كثرت)

للمدراء الاجتماعيين الذين يؤسّسون المنظَّمات غير الحكومية ومنظَّمات المعونة والمؤسَّسات التي تدعمها؟

يبدأ هذا الفصل بمحاولة فهم كيف تتشكل الفئة الجديدة من العوامل الاقتصاديَّة والثقافيَّة والسياسيَّة ـ وهي منظَّمات المجتمع المدني ـ وكيف تشكّل هي نفسها عمليات العولمة، وماذا يمكن أن تكون آثارها في نوعية الحكم علىٰ المستوىٰ القومي وعلىٰ المستوىٰ العالمي. ونناقش إن كانت العولمة قد أسهمت في نهوض عدد المنظَّمات غير الحكوميَّة في دول كثيرة وتأثيرها سيما في الساحة العالميَّة. ونقدِّر بإيجاز إن كان ظهور المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والعالميَّة كصانعة مهمَّة للسياسة يقوي أو يضعف مستقبل المسؤوليَّة المحلية، ونقترح بضع صيغ للتفاعل بين المجتمع المدني والحكومة والشركات في قضايا الحكم المستقبلية.

العولمة كعملية متعددة الوجوه

إن كثافة شبكات الاعتماد المتبادل التي يخلقها التدفق المتزايد من الأفكار والبضائع والناس عبر الحدود الجيو ـ سياسيَّة «تقلص العالم» ليس تقليصاً مادياً فقط (بجعلنا علىٰ اتصال مباشر ومستمر الواحد بالآخر) ولكن نفسياً أيضاً (بجعلنا أكثر وعياً لتشابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقَّد)[4]. ويشكّل «أثر تقلص العالم» وعينا وعملنا الفردي. والمهم بالقدر نفسه أنَّه يشكِّل الطرق التي يتجمع بها الأفراد معاً ليديروا حياتهم وظروفهم بجهود جماعية. ويهاجم ويقلِّل من أهمية بعض الترتيبات المؤسَّساتية التي نفَّذت في الماضي عمل إعطاء الأفراد هوية فردية ونوعاً من الاستجابة الجماعية المقبولة لظروفهم. فهو يدفع الحاجة ويؤمِّن الفرص للأفراد ليشكِّلوا عمليات جماعية جديدة ومؤسَّسات تستطيع أن تكمل أو تحل محل المؤسَّسات القديمة. في هذه المناسبات، تؤثِّر العولمة في طلب وعرض الحكم. لقد عمَّقت العولمة بواسطة التغيرات في النِّظام السياسي العالمي السوق الاقتصاديَّة العالميَّة وتكنولوجيات النقل

والمعلومات. لقد نتج عن انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة حركة عالميَّة باتجاه الديمقراطية. ووجدت الأنظمة الجماعية السابقة التي حافظت علىٰ نفسها، علىٰ الأقل بصورة جزئية، بالتصرّف كحلفاء للولايات المتحدة أو المعسكر السوفياتي، وجدت نفسها فجأة مكشوفة بانهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب الباردة. لقد أصبحت هذه الأنظمة معرَّضة للهجوم من مواطنيها وطلباتها المكبوتة طويلاً لأنظمة ديمقراطية، ولم تتمكَّن من أن تجد أية مساعدة من القوىٰ التي كانت ذات مرَّة تتنافس من أجلها لتأمين مزايا الحرب الباردة. إن تحوّل السوق إلىٰ سوق عالميَّة، الذي أثارته حرية انتقال رأس المال والتكنولوجيا، خلق الثروة الجديدة والتفاؤل في جميع أنحاء العالم. لكنه ترك أولئك الذين في أسفل السلم الاقتصادي والاجتماعي عرضة للإستغلال، حتى عندما كانت الأمور علىٰ ما يرام، وللآمال الخائبة عندما كانت دورة العمل أو سوء الإدارة الاقتصاديَّة قلَّصت النمو الاقتصادي. لقد أكَّد الانتقال السريع للناس وللمعلومات عبر الكرة الأرضية الأحوال المادِّيَّة والسياسيَّة غير المتساوية بشكل كبير التي كان يعيشها سكَّان العالم، وأثارت طلباً واسعاً للمساواة في السياسة والاقتصاد إضافة إلىٰ معنى أوسع لاعتمادنا المتبادل في الاقتصاد والسياسة والأخلاق.

لقد أسهمت هذه المتغيرات في تبديل التوازن في أدوار الدّولة والسوق والمجتمع المدني في الدّولة المفردة وفي الاقتصاد السياسي العالمي. في الماضي، عندما كان المرء ينظر إلىٰ الاقتصاد السياسي العالمي كان يستنتج أن العوامل المسيطرة بشكل واضح هي دول السيادة. كانت هذه الدّول تبدو مسؤولة عما يجري ضمن حدودها. وما كان يجري عبر حدودها ـ في الأراضي الدّولية ـ كان يبرز من التفاعل بين الدّول المفردة. ولكن في العقد الماضي اتسعت السوق وتقلّص دور الدّولة في دول كثيرة، في الغرب والشمال وكذلك في الشرق والجنوب. إن التحول إلىٰ اقتصاد كبير مفتوح قد قلّل من سلطة

الدّول المفردة في إدارة مصائرها الاقتصاديَّة. ولما كانت المصائر الاقتصاديَّة هامَّة غالباً في التأثير في استقرار الأَنظمة السياسيَّة، فقد تأكَّد ضعف الحكومات المحلية أمام الاقتصاد العالمي. وقد نشأت حركات في وجه القوىٰ الاقتصاديَّة الجبَّارة التي كانت تشكِّل العالم، وعجز الدّول عن تقديم حماية كافية، نشأت لتأمين نوع من الاستجابة. وكانت هذه الحركات أحياناً سطحية في أجزاء معينة من دول نامية معيَّنة. وفي أوقات أُخرىٰ انتشرت هذه الحركات السطحية لتصبح حركات قومية. وفي أوقات أُخرىٰ أيضاً، تحالفت الحركات القومية مع منظَّمات عالميَّة لتساعدها علىٰ تحقيق أهدافها القومية أو لتساندها بوزنها في الجهود العالميَّة[5].

تعطي العولمة المعلومات والأَفكار التي لم تكن متوفرة لكثير من الناس. فتنقلها إلىٰ إمكانيات جديدة من الوعي العالمي والكوني. يساهم التدفق المتزايد من المعلومات والناس في التجانس العالمي (الأمركة) في الذوق والمبادئ والاهتمامات. فالهامبرغر من ماكدونالدز متوفر في بكين وبونس أيريس، وزادت مستوردات اللغة والموسيقى من غضب الأوصياء علىٰ الثقافة في باريس وسنغافورة. وفي الوقت نفسه، يستطيع هجوم الأَفكار والقِيَم الخارجيَّة أن يوحي بدفاع قوي من القِيَم وطرز الحياة التقليديَّة. قد تستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تعبِّر عن وتساعد في خلق وجهات نظر كونية وعالميَّة، ويمكنها أيضاً أن تعبر وتدافع عن قِيَم وهموم المواطنين المتغربين من وجهة نظر عالميَّة و«مستوردات» ثقافيَّة. وهكذا تستطيع المنظَّمات غير الحكومية أن تعبِّر عن العولمة وتمكنها، وقد تقاوم العولمة بغضب عن طريق الطائفية ضمن وعبر الحدود القومية (مثلاً حركات الميليشيات الإسلامية).

المجتمع المدني والمنظَّمات غير الحكوميَّة كعوامل ناشئة في الاقتصاد السياسي العالمي

لقد تَمَّ تعريف مفهوم «المجتمع المدني» بطُرق كثيرة[6]. وإننا نركِّز

لأغراض هذا الفصل علىٰ أن المجتمع المدني منطقة ارتباط وعمل مستقلة عن الدّولة والسُّوق، يستطيع المواطنون فيها تنظيم ومتابعة أهدافهم الهامَّة بالنسبة لهم منفردين ومجتمعين[7]. تشتمل عوامل المجتمع المدني علىٰ الجمعيات الخيرية ودور العبادة ومنظَّمات الجوار والنوادي الاجتماعيَّة وجماعات حقوق الإنسان وروابط الأولياء والمعلمين والاتحادات والهيئات التجاريَّة ووكالات كثيرة أُخرىٰ.

يمكن أن نميز عوامل المجتمع المدني عن الحكومة وقطاعات الأَعمال وذلك من بضعة أبعاد[8]. بينما تسعى الحكومة لتأمين النِّظام العام والخير العام وتستخدم سلطتها لجمع الأموال وتخلق الأوضاع المرغوب فيها، وتقوم قطاعات الأَعمال بتأمين البضائع والخدمات الخاصَّة من خلال آليات تبادل طوعية، فإن عوامل المجتمع المدني تسعى إلىٰ إعطاء قوة لقِيَم المواطنين وأهدافهم من خلال الجهود الطوعية المستقلة إضافة إلىٰ التأثير الذي تستطيع مجموعات المواطنين ممارسته علىٰ العمل والحكومة.

إذا كانت الحكومة تحرك الموارد من خلال القسر التشريعي وفرض الضرائب، وكانت الأَعمال تحرِّك المصادر من خلال المبادلات، فإن المجتمع المدني يحرِّك الموارد من خلال الاحتكام إلىٰ القِيَم والأهداف الاجتماعيَّة. وبينما تتجه الأَعمال إلىٰ المصالح الخاصَّة، وتتجه الحكومات إلىٰ المصالح العامة، فإن عوامل المجتمع المدني تركِّز علىٰ مصالح المجموعات الاجتماعيَّة ضمن المجتمع بمن فيها تلك المجموعات المحرومة بسبب الترتيبات الموجودة.

نحن مهتمون اهتماماً أولياً بوكالات المجتمع المدني، وغالباً ما يشار إليها بالمنظَّمات غير الحكوميَّة التي تركِّز علىٰ رفع الفقر، وحقوق الإنسان، والانحدار البيئي وقضايا أُخرىٰ كالتنمية الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة والسياسيَّة. وتنفذ هذه المنظَّمات غير الحكومية مجموعة من الأنشطة كتأمين الخدمات

للناس الفقراء، أو بناء القدرة المحلية للمساعدة الذاتية، أو تحليل ومساندة السياسات التي تدعم الجماهير المحرومة أو ترعىٰ البحث وتوزّع المعلومات[9]. تركّز بعض المنظّمات غير الحكومية علىٰ خدمة أعضائها، ويركّز البعض الآخر علىٰ خدمة الزبائن خارج المنظّمة. ويعمل بعضها في المجال المحلي في مشاريع يشعر بآثارها من مستوىٰ القرية إلىٰ السياسة القومية وإلىٰ الساحات العالميَّة. وتشمل الأمثلة من العالم النامي:

- مصرف الغارمين الذي بدأ كمنظَّمة غير حكومية في بنغلاديش كتجربة في تقديم قروض صغيرة إلىٰ أصحاب الأعمال الفقراء الذين ليس لديهم ضمانة للقروض المصرفية. وبعد العرض بأن المجموعات الصغيرة التي شاركت بمسؤوليَّة القروض قد أخذت نسبة تسديد للديون أعلىٰ من كثير من الذين يقدمون القروض عادة، وسع مصرف الغارمين عملياته ليخدم أكثر من مليونين من السكان الفقراء، الذين كانت غالبيتهم من النسوة صاحبات الأعمال في بنغلاديش وحفز حركة القروض الصغيرة في العالم تدعمها مؤسَّسات متبرعة حول العالم[10].

- (النارمادا باكاو أندولان)، منظَّمة تمثّل آلاف الناس «المطرودين» من أراضيهم بسبب مشروع الهند لبناء سد نارمادا، تحدت وبصورة ناجحة قرارات الحكومات المحلية والاتحادية الهندية والبنك الدولي لبناء سد مخالف لسياسات البنك في إعادة توطين السكان المطرودين. إن التحالف عبر الأُمم الذي نظمته (نارمادا باكاو أندولان) قد ساهم في إعادة التفكير علىٰ المستوىٰ العالمي في قيمة السدود الكبيرة، وتغيير سياسات وممارسات البنك الدولي، وتأسيس هيئة السدود العالميَّة لمراجعة تنفيذ السدود الكبيرة حول العالم[11].

يصف المثالان المبادرات التي بدأتها منظَّمات غير حكومية في الدّول النامية واتسعت لتؤثّر في السياسات والبرامج العالميَّة. فتعد حركة الإقراض

الصغير برعاية المشاركة السطحية في الاقتصاد النامي، والصراعات حول السدود الكبيرة أنتجت تغيرات في السياسات العالميّة ومؤسّسات صنع القرار ذات التأثيرات التي تجاوزت أية دولة مفردة أو أي إقليم منفرد[12].

لقد انطلقت مبادرات عالميَّة كثيرة أُخرىٰ من المنظَّمات غير الحكوميَّة من العالم الصناعي. فقد نجحت جهود حديثة للإئتلاف العالمي لتحريم الألغام الأرضية في خلق معاهدة عالميَّة علىٰ الرغم من معارضة حكومات كثيرة. وأثمر أخيراً صراع طويل حول بيع صيغة تغذية لأمهات الأطفال في العالم النامي، اتفاقية في الأُمم المتَّحدة بما يشبه الإجماع علىٰ قانون سلوك لبيع غذاء الأطفال. وحيثما بدأت مبادراتها فإن هذه المبادرات الأربع شملت مشاركة المنظَّمات غير الحكوميَّة وعوامل المجتمع المدني من الدّول النامية والصناعية وبذلك اختارت مجالاً واسعاً من المعلومات ووجهات النظر حول القضايا موضوع السؤال.

إن المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تسعى إلىٰ توسيع آثارها إلىٰ ما وراء المبادرات المحلية والقومية تواجه مشكلات تنظيمية هامَّة. أحد الخيارات هو تأسيس منظَّمة غير حكومية عالميَّة INGO تنظم لتعمل عبر الحدود القومية[13]. منظَّمة الشفافية العالميَّة Transparency International مثلاً، تضم منظَّمات أعضاء في أكثر من ثلاثين دولة تعطي الدعم القوي للمبادرات العالميَّة لتعريف الفساد وتقليله. الطريقة الثانية لتنظيم عمل عالمي هي خلق شبكة عبر الأُمم يشترك أعضاؤها بقِيَم ومعلومات وخطاب مشترك يمكنهم من تنسيق أعمالهم[14]. ومثال علىٰ الشبكة عبر الأمم هو بروز روابط واسعة الانتشار بين المنظَّمات غير الحكومية وعاملين آخرين مهتمين بقضايا البيئة خلال العقدين الماضيين. تسمح هذه الشبكات بتبادل المعلومات والاستراتيجيَّات، ولكنَّها أقل فائدة في تنسيق النشاط الدائم أو تحريك أعداد كبيرة من الناس من أجل سياسات متضاربة. والخيار الثالث هو خلق ائتلاف عبر الأُمم بين العوامل لتنسيق الاستراتيجيَّات

والأساليب المشتركة للتأثير في صانعي القرار المقصود. فالإئتلاف بين المنظَّمات غير الحكوميَّة القومية والعالميَّة والمهتمة بالبيئة مع مدراء البنك الدولي، أنتج إصلاحاً في سياسات البنك للوصول إلىٰ المعلومات، وكذلك لخلق هيئة تفتيش لتحقق بالشكاوىٰ حول آثار مشاريع البنك[15]. وأخيراً، شكل تنظيم رابع هو منظَّمات الحركات الاجتماعيَّة عبر الأمة، يربط العوامل ذات الأهداف المشتركة عبر أقطارها لتحريك أعضائها نحو العمل. وهذا هو أكثر هذه الأشكال أهمية ومتطلبات بين منظَّمات المجتمع المدني ويبقى نادراً جداً[16]. وتقترب حركة النساء العالميَّة من أن تكون حركة اجتماعيَّة عالميَّة، علىٰ الأقل في بعض القضايا التي تستطيع تحريك الأعضاء بشأنَّها لتحدي خصومها في عدد من الدّول، وتعطي صيغ التنظيم المختلفة قدرات مختلفة للعمل العالمي بالإضافة إلىٰ زيادة الطلبات من أجل تنسيق الموارد والالتزامات.

في حين لم تكن منظَّمات المجتمع المدني ظاهرة جديدة، فقد حدثت زيادة كبيرة في أهميتها في مجالات كثيرة في العقدين الماضيين. لقد وصف هذا التغيير باحث واحد علىٰ الأقل علىٰ أنَّه «ثورة الجمعيات العالميَّة» والذي كان هاماً في نهاية القرن العشرين كأهمية نشوء دولة الأمة قبل قرن مضىٰ[17]. وبحسب تعداد الكتاب السنوي للمنظَّمات العالميَّة، فقد زاد عدد المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة أكثر من أربعة أمثال في العقد الماضي[18]. وعلىٰ الرغم من الاختلاف الكبير من حيث الحجم والنشاط الموجود في المجتمع المدني عبر الدّول، فإن القطاع ينمو نمواً سريعاً في دول وأقاليم كثيرة. يقدّر عددها مثلاً بأكثر من 1000000 منظمة مجتمع مدني ظهرت في أوروبا الشرقية منذ سقوط جدار برلين، وأكثر من مليون منظَّمة غير حكومية تعمل في الهند[19]. ويتعلَّق ظهور منظَّمات المجتمع المدني بشكل جزئي، وخاصة المنظَّمات غير الحكومية المهتمة بالتنمية، بتوفر الموارد التي تدعمها. إن الاهتمام المتزايد من المؤسَّسات، والمتبرعين العالميين وحتى الحكومات المهتمة بدعم الوكالات

غير الحكومية، جعلت الأموال متوفرة وخلقت الحوافز للمدراء بتشكيل منظَّمات غير حكومية تستطيع استخدام هذه الأموال. وكانت النتيجة في دول كثيرة تكاثر المنظَّمات غير الحكوميَّة التي تم تنظيمها حتى تستفيد من تلك الموارد أكثر من أن تنجز مهماتها القائمة علىٰ القِيَم المسماة. ليست جميع عوامل المجتمع المدني متساوية من حيث الجدية بإنجاز مهماتها الاجتماعيَّة أو الأهداف العامَّة، ولا تشترك جميعها في قِيَم التسامح والتبادل واللاعنف التي يناقش البعض علىٰ أنَّها مركزية في تعريف المجتمع المدني[20]. وكما نما المجتمع المدني، فإنَّه أنتج تنوعاً كبيراً يدفع الآن باتجاهات كثيرة ومختلفة وحتى متنافسة. من السهل أن تضطرب عوامل المجتمع المدني حول شرعيتها ومسؤوليَّتها، كما تستطيع التركيز علىٰ القضايا منفردة لاستبعاد فهم السياق الأوسع، كما يمكن أن تكون أفضل في إيقاف المبادرات الواسعة النطاق من تنفيذها. لكنها عوامل ذات تأثير متزايد.

تأثيرات العولمة في المنظَّمات غير الحكوميَّة والمجتمع المدني

ما هي الطرق التي تؤثِّر بها العولمة في المجتمعات المدنية ضمن حدود الأمة وخارجها؟ بينما يكون تركيزنا الرئيسي علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة ونشوء المجتمع المدني عبر الأمَّة، نبدأ بمناقشة تأثيرات العولمة علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والمجتمعات المدنية القومية، والسبب هو أن المبادرات العالميَّة غالباً ما تكون جذورها في القضايا القومية وتبدأ حولها عوامل المجتمع المدني بالتنظيم، ومن ثم تجد هذه العوامل أن المبادرات العالميَّة مطلوبة لمهاجمة المشكلات المشمولة. وحتى حينما تبدأ حركات عالميَّة بمنظَّمات غير حكومية عالميَّة، فإنَّها غالباً ما تكون بحاجة إلىٰ منظَّمات غير حكومية محلية لتعطيها القاعدة السياسيَّة والشرعية التي تحتاج إليها لتستمر وتكون فاعلة. وقد يكون من الأشياء الجيدة أن بعضاً من أكثر التأثيرات أهمية لأنشطة المنظَّمات غير الحكوميَّة هي تأثيرها في المجتمعات المدنية المحلية.

العولمة والمنظَّمات غير الحكوميَّة القومية

تختلف الدّول كثيراً من حيث المدىٰ الذي تكون فيه منظَّمات المجتمع المدني نشيطة في الحياة القومية، وكذلك من حيث انفتاحها لتأثيرات العولمة[21]. يبدو أن بعض الأنظمة مصممة علىٰ البقاء معزولة عن التأثيرات الخارجيَّة (مثال كوريا الشمالية أو بورما)، بينما تلتزم أَنظمة أُخرىٰ بالتحكم بأية وكالات لا تتبع للدولة والتي قد تشكّل تهديداً لسلطة الدّولة (مثال الصين). ولكن عندما تفتح الدّول أبوابها للمعلومات والتجارة والسفر، فقد تكون التأثيرات عميقة في المجتمع المدني ومنظَّماته، فتيار المعلومات المتوفرة الآن عبر وسائل الإعلام والڤيديو والفاكس والإنترنت يستطيع أن يزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماعيَّة بالآخرين، كيف يعيشون. وينشر أفكاراً عن العوامل التي تعيق حياتهم وحياة جيرانهم، ويبث بدائل كثيرة للممارسات الماضية. فالوعي المتزايد بالعالم الأوسع لا يمكن تجنّبه تقريباً[22].

إن التعرض لهذا الفيض من المعلومات يستطيع أن يتحدَّى المعتقدات القديمة والتوقعات، أَو أن يوقظ الولاء للقِيَم والشخصية الاجتماعيَّة القديمة، أَو أن يثير مناقشات معمَّقة لمفاهيم عالية الثمن مثل «تحرير المرأة» أَو «الأرض لمن يحرثها» أَو «التطهر العرقي». ويمكن لتدفق المعلومات الذي يتردد صداه مع قِيَم اجتماعيَّة أن يكون أساساً لنشوء منظَّمات المجتمع المدني أَو الحركات الاجتماعيَّة التي تتحدَّث بأصوات جديدة وقوية في السياسة القومية وعمليات الحكم[23]. إن التماس مع العالم الأوسع قد يضخِّم الحقيقة ويزيد الوعي بالاختلافات الاقتصاديَّة. ويستطيع التكامل الاقتصادي أن يؤمِّن سلعاً أكثر بتكاليف أقل للأفراد أصحاب الموارد، وقد يوفِّر العمل في شركات تغير من مواقعها للاستفادة من العمالة الأُخرىٰ. ولكن قد ينتج تسريحات لموظفي الدّول في استجابة لبرامج تعديل البنية، ويهمش مجموعات معتمدة علىٰ التصدير

المنهار أَو تعرض من خلال إخفاق الأَعمال صعوبة تلبية مقاييس المنافسة العالميَّة. فعندما يصبح «الفقراء أكثر فقراً»، فإن الزبائن الذين تخدمهم أَو تحركهم المنظَّمات غير الحكومية سيزدادون عدداً وتزداد حاجاتهم.

تستطيع قوىٰ العولمة عند المستوىٰ القومي أن تنقص من ضوابط الدّولة علىٰ الاقتصاد، أَو أن تزيد الضغط من أجل مسؤوليَّة ديمقراطية، أَو أن تثير أسئلة حول سيادة الدّولة. وتستطيع هذه التطورات أن تخلق حيزاً سياسياً لمنظَّمات المجتمع المدني كمصادر بديلة للخدمات التي كانت تقدِّمها الدّولة، وحراساً ودعاة لتشكيل سياسة الحكومة وتنفيذها، ومدراء سياسيين أَو منفذين مع شركاء من الدّولة، ومجددين اجتماعيين يقودون الخدمات المتطورة. وعندما توسع العولمة الحيِّز السياسي فقد تبرز عوامل المجتمع المدني لتستجيب لهموم المجموعات الفقيرة والمهمّشة التي بقيت لا صوت لها في الأَنظمة السابقة.

لا يتضح فوراً إن كانت الوجوه السياسيَّة والثقافيَّة والاقتصاديَّة للعولمة تتغير معاً بالضرورة أَو يقوي الواحد منها الآخر. ولن تسلِّط العولمة الضوء في الوقت نفسه علىٰ أهمية القِيَم الثقافيَّة الجوهرية، أَو تفتح حيِّزاً سياسياً أكبر لمبادرات المجتمع المدني، أَو تخلق نتائج اقتصاديَّة تزيد من الفقر. قد تفتح الحكومات الأبواب للسوق العالميَّة بينما تحاول ضبط الآثار السياسيَّة للعولمة أَو العكس صحيح. وقد تغلق حدودها في وجه التأثيرات الثقافيَّة. ولكن بشكل عام، كلما زاد انفتاح الدّولة للعولمة، كلما زاد توقع المرء أن تصبح المنظَّمات غير الحكومية عوامل قومية هامة. هذه العملية ذات ثلاثة عوامل: للعولمة آثار في الوعي قد يعبر عنها من خلال المنظَّمات غير الحكوميَّة؛ ويحتمل أن تضع العولمة تأكيدات علىٰ الأفكار السياسيَّة كالفردية والحرية والحقوق المتساوية التي تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة نتاجاً لها وقدوة في آنٍ معاً؛ وتدعو العولمة العوامل العالميَّة (المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة والوكالات العالميَّة) التي تشجع وتقوي نشوء المجتمعات المدنية القومية.

العولمة والمنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة

إن الزيادات في تدفق المعلومات وانتقال الإنسان والتجارة المرتبطة بالعولمة جعلت المعلومات وعمليات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة أسهل وأقل كلفة. لقد انخفضت تكاليف المنظَّمات والتعاون العالمي انخفاضاً كبيراً بتقلص العالم[24]. وأسهمت العولمة أيضاً في ظهور المشكلات الجديدة التي قد تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها متعلقة بها. وظهور المشكلات البيئية عبر الأُمم، كالتسخين الأرضي ونفاد الأوزون والتلوث عابر الحدود قد أثقلت كاهل قدرات الترتيبات المؤسسية بين الدّول[25]. لقد ظهرت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها لتستجيب إلىٰ المشكلات المتعلقة بالعولمة من جوانب عدَّة: تقديم الخدمات والاستجابة للكوارث وتحليل البدائل السياسيَّة والدعوة لها وتنشيط التعليم.

كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تستجيب للكوارث وتقدِّم الخدمات لعدد من السنين، ولا يزال هذا هو الدعم الأعم للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة. لقد تأسّس معظم هذه المنظَّمات في الدّول الصناعية؛ وكثير منها له منظَّمات فرعية ومشاريع كبيرة في الدّول النامية. وعرّف مؤخراً مؤتمر عقد بين إحدىٰ عشرة منظَّمة من أكبر المنظَّمات العالميَّة للإسعاف والتنمية (مثل كير CARE وأوكسفام OXFAM)، لقد عرّف بعض التحديات المرتبطة بالعولمة[26]. مع نهاية الحرب الباردة مثلاً زاد تكرار الصراعات بين الدّول مما زاد من تدفق اللاجئين في الداخل، وأدَّت التخفيضات العامة إلىٰ تقلص قدرة وكالات الدّولة علىٰ التعامل مع الصراعات والأزمات الإنسانية. لقد زادت العولمة الفقر في أقاليم عدة، وزاد تقلص المساعدات المالية للتنمية المنافسة بين المنظَّمات غير الحكوميّة العالميَّة علىٰ

الموارد. نتيجة هامَّة لهذه الاتجاهات هي زيادة الطلب علىٰ المعونات زيادات كبيرة، وتقلّص خطير في القدرة علىٰ تلبية ذلك الطلب. باختصار، بالنسبة للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة لتقديم الخدمات، إن العولمة تزيد من الحاجات للخدمة بينما تتراجع الموارد. وتشعر وكالات كثيرة بضغط من المتبرعين الأفراد والعموم لأن تصبح أكثر «كمشروع عمل» و«تهتم بالنتائج» في الرد علىٰ التأكيد الواسع علىٰ معالجة الإدارة بناء علىٰ حاجة السُّوق[27]. إن نشوء منظَّمات المجتمع المدني في كثير من الدّول النامية يضغط أيضاً علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة للخدمات لتنقل العمليات المحلية إلىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة الجنوبية. ويهدد هذا التغيير بإعادة تعريف مهماتها الأولية ويجعل العاملين فيها مهملين بشكل كبير. وهكذا إن من آثار العولمة ضغطاً كثيراً من المنظَّمات غير الحكوميّة العالميَّة للخدمات لأن تجري تغييرات أساسية.

بالنسبة للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفاتها التي تركِّز علىٰ تحليل السياسة والدعوة لها، إن كافة شبكات الاعتماد المتبادل العالمي، التي خلقتها العولمة، زادت من تنوع القضايا التي تؤثّر في المجتمع المدني. في بعض الأحيان تتشكَّل المنظَّمات الأولية علىٰ المستوىٰ المحلي ثم تبنى تحالفات من المنظَّمات غير الحكوميَّة علىٰ المستوىٰ القومي والعالمي. إن شبكات الدفاع عبر الأُمم والمهتمة بالبيئة والفساد، وحقوق الإنسان مثلاً، قد بدأتها منظَّمات غير حكومية عالميَّة، ثم تحالفت في ما بعد مع شركاء قوميين ومحليين[28]. وفي حالات أُخرىٰ، بنت المنظَّمات غير الحكومية القومية ائتلافات مع حلفاء عالميين لتؤثّر في صانعي السياسة القومية والعالميَّة. فعلىٰ سبيل المثال، بحثت الحركة الشعبية في الإكوادور عن حلفاء عالميين في صراعها للإصلاح الزراعي، وتحالفت مجموعات مماثلة في البرازيل مع عوامل عالميَّة لإيقاف بناء سد مقترح[29]. في كلتا الحالتين كان التحالف من القمة إلىٰ الأسفل. ومن

الأسفل إلىٰ الأعلىٰ، لقد بنت عمليات العولمة وعياً لاحتمالات التحالف، ومكَّنت من تبادل المعلومات بسهولة، وأسهمت في الاتصالات الشخصية بين العوامل الرئيسية. لقد تحدت أهداف حملات الدفاع (مثلاً البنك الدولي) شرعية المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة التي تدعي أنَّها تمثِّل المكونات السطحية وبذلك تسهم في بناء ائتلافات أصيلة عبر الفروقات الكبيرة في الثروة والسلطة والثقافة.

التركيز الثالث بالنسبة للعدد المتزايد من المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفاتها هو التعليم داخل المنظَّمات وحل المشكلات. لقد ظهرت هذه التحالفات والمنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة، بصورة جزئية، لتستجيب لظهور المشكلات العالميَّة التي تعتمد علىٰ المدخلات من وجهات نظر مختلفة وكثيرة. فهيئة السدود العالميَّة مثلاً تعتمد علىٰ مفاهيم مختلفة لكثير من العاملين المهتمين في تقييم آثار السدود الكبيرة في النواحي الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. الندوة العالميَّة حول بناء استطاعة المنظَّمات غير الحكوميَّة قد ولدت International Forum on NGO Capacity Buiding تقييماً للاستطاعات والحاجات في المنظَّمات غير الحكوميَّة في ثلاث قارات واقترحت مبادرات حلول للمشاكل مشتركة مع المتبرعين والحكومات لتستجيب إلىٰ تلك الحاجات. ومكّن تبادل المعلومات والارتباط بالمشاورات عوامل المجتمع المدني من التعرّف علىٰ طبيعة المشكلات والموافقة عليها، وأن تكتشف الأسباب وتقدر الخيارات وتوافق علىٰ الحلول وخطط التنفيذ عبر الحدود الجيوسياسيَّة والثقافيَّة التي كان يمكن أن تعيق مثل هذه الأعمال قبل عقد مضىٰ.

هذه الاتصالات عبر الثقافات غالباً ما تشمل اختلافات إدارية، وفي المبادئ والقِيَم التي يمكن أن تبدأ بسوء تفاهم وصراعات. وبما أنَّها منظَّمات مبنية علىٰ القِيَم، فغالباً ما تكون المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات

المنظَّمات غير الحكوميَّة حسَّاسة جداً إزاء هذه الصراعات. تستطيع أن تلعب أدواراً حاسمة في صياغة وتركيب القضايا عبر الاختلافات في القِيَم، وبذلك تساعد في تحريك العامَّة نحو الاهتمامات والمشكلات العالميَّة. فالشبكات العالميَّة في موضوع العنف ضد النساء مثلاً ساعدت في تعريف وإضاءة المواضيع العامَّة في الحركات المركزة على مشكلة العنف في العالم، وفيات المهر في الهند، وختان المرأة في أفريقيا، اضطهاد الزوجة في شمال أمريكا والاغتصاب وتعذيب السجناء السياسيين في أمريكا اللاتينيَّة.

المجتمع المدني والحكم العالمي

تؤثر عمليات العولمة بصورة واضحة في المجتمعات المدنية والمنظَّمات غير الحكوميَّة على المستوى القومي والعالمي وفي تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة. هل لهذه الآثار نتائج في الحكم العالمي وصناعة السياسة؟ يقترح بحث جديد أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة أو تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تساعد في وضع وتنفيذ عدد من القرارات والسياسات العالميَّة[30]. ولقد شكَّلت الأحداثَ العالميَّة بالطرق التالية على الأقل:

- تعريف النتائج الإشكالية للعولمة ولولا ذلك لكان ممكناً تجاهلها؛
- صياغة قِيَم ومبادئ جديدة لإرشاد وفرض ممارسات عالميَّة؛
- بناء تحالفات عبر الأُمم للدعوة إلى بدائل ولولا ذلك لكان تجاهلها؛
- تغيير المؤسَّسات العالميَّة للاستجابة إلى حاجات لم تتم تلبيتها؛
- نشر تجديدات اجتماعيَّة ذات تطبيقات عالميَّة؛
- مناقشة قرارات للصراعات والاختلافات العالميَّة؛
- ونقل الموارد والعمل مباشرة بالمشكلات العامة الهامَّة، من خلال هذه الأنشطة كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تبني مواقف ومؤسَّسات للمجتمع المدني عبر الأُمم الذي يجعل نوعاً مختلفاً من الحكم العالمي أمراً ممكناً.

إن العاملين في المجتمع المدني هم في الغالب أول من يستخدم شبكات المعلومات العالميَّة للتعرف علىٰ المشكلات العالميَّة التي لا تُثار ولا تحل بالترتيبات العالميَّة الموجودة. إن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة المشمولة في أنشطة الخدمات أَو الدفاع غالباً ما تكون علىٰ أتصال وثيق بالسكان، الذين لولا ذلك لكانوا بدون صوت، وبذلك تتعرَّف علىٰ المشكلات التي تبقى دون أن تراها العوامل الأُخرىٰ. وحيث إن دعمها المادي يعتمد علىٰ رؤية الناس للمشكلات فإنَّها تطور روابط مع وسائل الإعلام لإثارة وعي الناس بالمشكلات الحسَّاسة. فمثلاً، تثير الشفافية العالميَّة الوعي بمشكلات الفساد في العالم وآثارها في التنمية. وغالباً ما تكون إثارة الوعي العام بالمشكلات ضرورة متقدمة علىٰ العمل، وتستطيع مبادرات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة أن تخلق حواراً عالمياً حول المشكلات التي تظهر.

للمؤسَّسات غير الحكومية دور ثانٍ في الساحة العالميَّة، هو المساعدة في بناء قِيَم ومبادئ عالميَّة تستطيع توجيه السياسات العالميَّة في المستقبل وممارستها[31]. تثير الاعتماد المتبادل الكثيف قضايا ذات آثار مبدئية غير واضحة أَو متنوعة عبر الثقافات. وتستطيع المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المجتمع المدني أن تساعد في صناعة قِيَم ومبادئ لتفسر المشكلات الجديدة كقضايا حماية البيئة، ولتعد الممارسات كتقدير الآثار البيئية، ولتقود السياسات المستقبلية.

كانت تحالفات المجتمع المدني عبر الأُمم وبصورة متزايدة في العقد الماضي مركزية في الحملات لتشكيل ودعم السياسات العامة العالميَّة للاستجابة إلىٰ مشكلات حسَّاسة[32]. وغالباً ما زادت هذه الحملات حيث لم تكن الترتيبات العالميَّة الموجودة، أَو لم تستطع الاستجابة للمشكلات التي تظهر. فمثلاً، أثمرت حملة تغذية الأطفال العالميَّة قانون سلوك تبنته الأُمم المتَّحدة، وكانت شبكة ريفرز العالميَّة International Rivers Network حسَّاسة في تقدير آثار

السدود[33]، وكانت تضغط باتجاه سياسات عالمية لتقليل آثارها المدمِّرة. وغالباً ما أَصبحت التحالفات من أجل هذه الحملات مصادر هامَّة لحملات مستقبلية لقضايا أُخرىٰ[34].

دور رابع للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة هو خلق أَو إصلاح المؤسَّسات العالميَّة لتحسين الاستجابة للمشكلات العالميَّة. فالبنك الدولي مثلاً كان هدفاً لتحالفات عبر الأُمم مهتمة بتخفيض سرية عملياتها، وخلق طرق للمشاركين المحليين للاحتجاج علىٰ مشاريع البنك التي تخالف سياساته الخاصَّة به[35]. تستطيع مثل هذه الحملات خلق ترتيبات مؤسَّساتية من أجل استجابات أكثر. وفي حالات أُخرىٰ خلقَت الحملات ترتيبات موضعية جديدة لحل المشكلات البارزة. فهيئة السدود العالميَّة مثلاً ـ وهي نتيجة لسلسلة من الحملات ضد السدود الكبيرة ـ تقيِّم بصورة منتظمة الأداء الفعلي للسدود.

قد تؤثِّر المنظَّمات غير الحكوميَّة في آثار العولمة وذلك بخلق ونشر تجديدات اجتماعيَّة تؤثِّر في طرق الحكم العالمي. فالتظاهرات عند اجتماع منظَّمة التجارة العالميَّة في سياتل هي العرض الأخير فقط «لتجمعات المنظَّمات غير الحكوميَّة» التي أحضرت مئات الآلاف من المنظَّمات غير الحكومية إلىٰ اجتماعات عالميَّة شوهدت بشكل كبير في العقد الماضي، مثل قمة الأرض في ريو، أَو اجتماع النساء في بكين. تضع هذه الجهود المناقشات في هذه الاجتماعات تحت الضوء العالمي، وتقدِّم فرصاً للحوار والدفاع إلىٰ شعوب العالم وكذلك إلىٰ ممثلي الحكومات[36]. إن الشبكات المتسعة والمكثَّفة للاعتماد المتبادل عبر الحدود القومية والإقليمية سهَّلت انتشار التجديدات من بنك الغارمين أَو استراتيجيَّات لتؤثِّر في السياسة من حركات الناس الأصليين في الإكوادور.

خلافاً لأدوارها كشمعات احتراق للتغيير والمجابهة فقد تلعب المنظَّمات

غير الحكومية دور الوسيط أو المحفِّز لحل الصراعات علىٰ المستويين القومي والعالمي. لقد لعبت المنظَّمات غير الحكوميَّة دوراً في السعي لإدارة صراعات خطيرة ذات تأثيرات إقليمية في غواتيمالا وسريلانكا كمصادر للإنذار المبكر أو للعمل الوقائي[37].

وبصورة أعمَّ لقد أظهرت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وشبكات المنظَّمات غير الحكوميَّة قدرة علىٰ تحريك الناس ومصادر العمل العالمي في مشكلات عامة وهامة. في بعض الحالات لعبت المنظَّمات غير الحكوميَّة أدواراً رئيسيَّة في تحديد المشكلات أو في صياغة أحوال قيمة ما؛ وفي حالات أُخرىٰ، قامت بعمل مباشر لتخترع حلولاً للمشكلات أو لتضغط من أجل تلك الحلول. وكانت تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة مركزية، مثلاً، في تحريك الدعم لتبنِّي حظر عالمي للألغام الأرضية علىٰ الرغم من مقاومة حكومات قومية كثيرة.

إن ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة بصنع القرارات العالميَّة وبناء المؤسَّسات يزيد من تنوّع العوامل الواعية والنشيطة في الحكم العالمي. فمجموعات المجتمع المدني الذين ذهبوا إلىٰ سياتل وسّعوا القضايا التي ستناقشها منظَّمة التجارة العالميَّة وذلك بالضغط من أجل اهتمام أكبر بحقوق العمال وتعليمات البيئة. ويمكن لعوامل المجتمع المدني أيضاً أن تساعد في صياغة القِيَم والمبادئ والبدايات الحسَّاسة لثقافة عالميَّة مشتركة. والحكم العالمي في عالم معولم يستجيب بصورة متزايدة إلىٰ المدىٰ الواسع من العوامل والمصالح[38].

المجتمع المدني والحكم العالمي المستقبلي

لقد ناقشنا أن العولمة قد أسهمت في النهوض الدرامي لمنظَّمات المجتمع المدني حول العالم علىٰ الرغم من أن آثارها لم تكن مستوية في كل الدّول والقضايا. كانت بعض الدّول منفتحة عملياً للتنمية المرتبطة بالعولمة ـ

اتصالات سريعة وانتشار واسع للمعلومات، أَو سرعة في السفر والانتقال، أو التحول إلىٰ الديمقراطية والتجزئة السياسيَّة، أَو دينامية اقتصاديَّة وتركز للثروة أو للتجانس الثقافي والاستقطاب ـ التي تدعم ظهور منظَّمات المجتمع المدني كعوامل هامَّة. وكذلك ناقشنا أن المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المجتمع المدني أظهرت قدرتها علىٰ الارتباط بمناقشات تؤثِّر في الحكم العالمي. لقد زادت المبادرات الماضية من وصول المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة إلىٰ المناقشات السياسيَّة ومؤسساتها. لكن أدوارها في هذه المجالات تعتمد إلىٰ حد كبير علىٰ كيفيَّة حل الأسئلة حول شرعيتها ومسؤوليتها.

شرعية ومسؤوليَّة المنظَّمات غير الحكوميَّة

بالنسبة للمدافعين عن المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية والعالميَّة، يوجد شك بسيط بأن ظهورها وتزايد تأثيرها متوافق مع أهدافها النهائية في تعزيز نوعية الحكم الديمقراطي والمسؤوليَّة الديمقراطية لقرارات ومؤسَّسات الحكم العالمي. وبالنسبة لكثيرين في مراكز القوة الذين تتحداهم المنظَّمات غير الحكوميَّة ـ بما فيها منظَّمات الحكم العالمي والدّول ومنظَّمات الأعمال القومية والعالميَّة ـ تبدو شرعيَّة المنظَّمات غير الحكوميَّة في موضع الاتهام. قد يكون وراء ظهور حركات الجماهير الشعبية أفراد أصحاب سحر وجاذبية تدعمهم منظَّمات ذات وجهات نظر خاصة في المصالح العامَّة. فمن تمثل هذه المنظَّمات غير الحكومية يا ترىٰ؟ هل يجب أن تصنع القرارات التي تؤثِّر في مصالح كثيرة لبلايين الناس غالباً، أم توقف أعمالها؟

إن كان ظهور المنظَّمات غير الحكوميَّة المحلية، واشتراكها الفعَّال في عمليات صنع السياسة يجب أن ينظر إليه علىٰ أنَّه تقدّم في نوعية الحكم الديمقراطي، فإنَّه يبدو أنَّه يعتمد بصورة حاسمة علىٰ نوع الإدعاءات التي يدَّعونها لتحميل المسؤوليَّة للحكومات المحلية وترتيبات الحكم العالمي. ومن

المحتمل أن يكون من الأفضل اعتبار «المسؤوليَّة» كعلاقة: فالقول إن وكالة ما مسؤولة يعني أنَّه يوجد شخص ما يستطيع مطالبتها بأن تؤدي التزاماتها تحت طائلة العقوبة إن هي فشلت بتحقيق ذلك[39]. تبقى المسؤوليَّة في التزامات عامل ما تجاه الآخر، والشخصية الحقيقية لهذه الالتزامات، والوسائل التي يمتلكها الآخر ليؤكِّد أن هذه الالتزامات سوف تلبَّىٰ. إن بعض علاقات المسؤوليَّة طبقية (مثلاً علاقة الرئيس بالوكيل) والتركيز علىٰ مسؤوليَّة الوكيل تجاه الرئيس؛ والعلاقات الأخرىٰ «متبادلة» وذلك لأنَّها تتضمَّن ادعاءات تبادلية (مثال العقود التي تؤسّس الالتزامات لكلا الطرفين)[40]. المسؤوليَّة مرغوب بها لأنَّها تزيد من الحوافز للعوامل لتؤدي ما هو متوقع منها، والمسؤوليَّة تحسن الأداء وكذلك العلاقات بين جميع الأطراف.

المسؤوليَّة موضع خلاف علىٰ الأقل في طريقين عندما تشترك عوامل المجتمع المدني في عمليات الحكم العالمي. أولاً، هل تقوم المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة بزيادة أو إنقاص المسؤوليَّة الديمقراطية في تحديها للمؤسَّسات العالميَّة التي تقوم بصياغة وتنفيذ السياسات العالميَّة أو حلول المشكلات؟ فإن كانت هذه التحالفات تمثِّل مواطني العالم (أو حتى جزءاً هاماً منهم)، فإن تدخلها قد يزيد المسؤوليَّة الديمقراطية لدىٰ المؤسَّسات المستهدَفة. لكن هذا التمثيل يصعب الادعاء بتحقيقه. وقد تقلص تحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة المسؤوليَّة الديمقراطية إن هي شجَّعت السياسات التي تسير ضد مصالح جماهيرها.

قد تتأسَّس المسؤوليَّة الديمقراطية في الإدعاء بأن هذه المنظَّمة تمثِّل أهدافاً سامية أكثر مما تمثِّل مجموعات أَو أفراداً معينين. من وجهة النظر هذه، توجد حقوق ملحّة كالتحرر من الاضطهاد السياسي أَو التهديد بالجوع أَو المرض الخبيث أَو ظلام الأمية وهكذا، وهي أساسية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون المسؤوليَّة الديمقراطية حول قدرة الكيان الحاكم علىٰ التعامل مع هذه

الحقوق الأساسية. والمنظَّمات غير الحكوميَّة التي تصطف مع هذه القضايا تجعل الحكم الديمقراطي يتقدم. قد لا يوجد حكم ديمقراطي محلي أو عالمي عندما ينقص المواطنين الشروط اللازمة لممارسة الحقوق والمسؤوليّات بالمشاركة الديمقراطية.

إدعاء آخر للشرعية، هو أن المؤسَّسة موضوع النقاش فشلت في أن تعيش من أجل سياساتها ومقاييس ممارساتها. لقد ناقش ائتلاف المنظَّمات غير الحكوميَّة عبر الأُمم أن البنك الدولي في قرضه لمشروع سد نارمادا فشل في تحقيق سياسة البنك القاضية في إعادة توطين الناس الذين يهجّرهم السد، ووافقت هيئة مستقلة للتفتيش أخيراً علىٰ أن تلك المقاييس لم تتم تلبيتها. في هذه الحالة تكون شرعية التحدي نمت من سياسات البنك، أكثر من تمثيل الإئتلاف أو الدفاع عن الحقوق الأساسية، علىٰ الرغم من أنّه يمكن طرح أسئلة عن موقف الإئتلاف في إثارة القضية.

تدور مجموعة ثانية من القضايا حول المسؤوليَّة الدستورية للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة أو تحالفاتها، إلىٰ أي حد تستطيع العوامل الأُخرىٰ إخضاع التحالفات إلىٰ العقوبات في حال فشلها في تحقيق التزاماتها؟ هذا سؤال صعب علىٰ المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة لأن مهماتها غالباً ما تلزمها بخدمة جماهير متنوعة (من المتبرعين، والحلفاء وكذلك الزبائن) من مستويات مختلفة (محلية، وقومية، وعالميَّة). ولهذه الجماهير قدرة متفاوتة جداً علىٰ فرض العقوبات بسبب الإخفاق في تلبية الالتزامات. قد تجد المجموعات السطحية صعوبة في التأثير في المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة حتى عندما تكون جزءاً إسمياً من نفس التحالف. تبني التحالفات الناجحة بين المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة «سلسلة» من المسؤوليَّة تنتشر فيها التأثيرات والعقوبات من خلال روابط كثيرة (مثلاً من المحلية إلىٰ الإقليمية إلىٰ القومية وإلىٰ العالميَّة) لتصل المسافة التنظيميَّة بين المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة والمجموعات السطحية.

والمسؤوليَّة تنفتح علىٰ تعاريف واضحة لتوقعات الأداء من قِبل أطراف علاقة المسؤوليَّة. تختلف أشكال التحالف المختلفة في كيفيَّة وضع الأهداف والاستراتيجيَّات والمسؤوليَّات بصورة صريحة. إن الشبكات المنتظمة حول قِيَم مشتركة وتركز علىٰ المشاركة بالمعلومات تركيزاً شديداً، تخلق تركيزاً أقل علىٰ المسؤوليَّة مما تخلقه الإئتلافات التي تشترك بالاستراتيجيَّات وخطط العمل. لكن منظَّمات الحركات الاجتماعيَّة هي أكثر وضوحاً بشأن الأهداف والأساليب والتوقعات المشتركة في الصراع مع خصوم أقوياء. وحيث إن تحالفات عبر الأُمم تصبح أكثر تركيزاً علىٰ الاستراتيجيَّات والأساليب المشتركة، يمكن أن نتوقع نهوض استثماراتها في تبادل التأثير والمسؤوليَّة.

إذا كان ارتباط المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة يشجِّع المسؤوليَّة الديمقراطية في حل مشكلات القطاعات العالميَّة المتعدِّدة يعود بشكل جزئي إلىٰ المدىٰ الذي تطور فيه قدراتها للمسؤوليَّة المؤسَّساتية تجاه أعضائها وحملة رهاناتها. لقد لفتت قضية مسؤوليَّة المجتمع المدني وأهميتها بالنسبة لأدوارها في المستقبل في صنع القرارات العالميَّة مع عوامل من قطاعات أُخرىٰ، لفتت انتباهاً متزايداً لدىٰ طلاب المجتمع المدني وتحالفات العالميَّة. وتصبح هذه القضايا مركزيَّة بصورة متزايدة لأن عوامل المجتمع المدني تبحث عن طُرق لتعمل بصورة فعَّالة مع عوامل الحكومة والأَعمال.

علاقات القطاعات المتعددة: المجتمع المدني والدّولة والسُّوق

إذا كانت المنظَّمات غير الحكوميَّة تستطيع أن تصبح قوىٰ فاعلة في المسؤوليَّة الديمقراطية المتطورة وفي حل المشكلة العالميَّة، فإن ذلك يعتمد بشكل حاسم ليس علىٰ كيف تحسن وتدير شؤونها فقط، ولكن، وهذا هو الأهم، كيف تتفاعل مع قطاعات قوية أخرى تدعي أَنَّها تمثِّل مصالح عامَّة وتتابع أهدافاً عامة. تدل خبرة العقد الماضي علىٰ أن المنظَّمات غير الحكومية

العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة هي في الغالب أكثر فاعلية في إعاقة القرارات منها في دفع العمل علىٰ نطاق واسع إلىٰ حل المشكلات الحرجة. يعكس هذا النِّظام جزئياً المزايا المقارنة والمختلفة للقطاعات: الدّولة والسُّوق أفضل إعداداً من الداخل للمبادرات واسعة النطاق، تماماً كما أن المجتمع المدني يمكن أن يكون أفضل إعداداً للتجارب المحلية والتجديد علىٰ نطاق ضيق.

في الكثير من القضايا تستطيع القطاعات المختلفة أن تستخدم أنشطتها دون الارتباط في ما بينها. لكن توجد قضايا كثيرة تسعى فيها الأعمال والحكومات ومنظَّمات المجتمع المدني لتؤثر الواحدة منها بالأخرى. لسوء الحظ، إن خلجان المصالح ووجهات النظر التي تفصل القطاعات تجعل سوء الفهم بين القطاعات والصراعات أمراً شائعاً جداً. وسوء الفهم محتمل عندما تكون القطاعات منفصلة أيضاً بواسطة الفروق الملاحظة من حيث القوة، وكذلك بواسطة التفاسير الإيديولوجية لهذه الفروق. قد تكون قطاعات المجتمع المدني ـ سيما تلك التي تخدم المجموعات العاجزة والمهمَّشة ـ حسَّاسة بصورة خاصة لفروق القوة ولتصادم القِيَم.

إن الصيغة العامَّة للعلاقات ما بين القطاعات، التي قد تبرز من الخلافات حول المصالح والقِيَم هي نوع من الاستقطاب ما بين القطاعات، وهي تتصف بنمطية مثقلة بالقِيَم والصراعات علىٰ السلطة والموارد ومقاومة العمل المشترك، حتى حينما تكون بعض المصالح مشتركة بشكل واضح. في هذه الصيغة، يؤكِّد كل قطاع علىٰ مصالحه ووجهات نظره ويرىٰ شرعية صغيرة أو صلة وثيقة بقِيَم الآخرين أو طموحاتهم أو مواردهم، ويسعى لتحقيق أهدافه علىٰ الرغم من أو علىٰ حساب الآخرين حتى عندما توجد مكاسب هامَّة من العمل التعاوني.

يستطيع الاستقطاب بين القطاعات أن ينتج صراعات لضبط القرارات في المجالات التي يكون فيها لعدد من العوامل جوائز هامَّة. فالحكومات

والمنظَّمات في ما بين الحكومات قد تسعى لاستبعاد الشركات متعددة الجنسيات وتحالفات المجتمع المدني العالميَّة من الإسهام في عمليات صنع القرارات العالميَّة الهامَّة، حتى عندما يكون لديها معلومات هامَّة حول القضايا أَو يكون لها فوائد كبيرة من نتائج القرارات. في الواقع، يركِّز الكثير من نظرية العلاقات العالميَّة وبشكل حصري تقريباً علىٰ الدّول كعوامل شرعية كبيرة في الحكم العالمي. في حالات أُخرىٰ، قد تشكِّل الشركات متعددة الجنسية والأَسواق المالية القرارات العالميَّة وتسعى لاستبعاد قوىٰ الحكومات والمجتمع المدني. يناقش بعض المحلِّلين أن النهوض الحديث للسوق العالميَّة قد أسَّس بصورة كبيرة أن «الشركات تحكم العالم» وأن قوىٰ الحكومات والمجتمع المدني أَصبحت وبصورة كبيرة غير ذات صِلة بكثير من القرارات العالميَّة الحاسمة. ويناقش آخرون أن المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة أَصبحت الآن ذات قوة تسد الطريق علىٰ عدد من القرارات العالميَّة الهامَّة. بينما يجعل التنوع الكبير لقوىٰ المجتمع المدني واستقلالها الشديد الطغيان العالمي المتجانس لواحد أَو أكثر من عوامل المنظَّمة غير الحكومية أمراً غير محتمل، يقول بعض المراقبين إن بعض القضايا الآن تخضع لنوع من شبكة المصالح الخاصَّة التي تجعل فيها المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة القرارات والتقدم العالميين أمراً مستحيلاً.

ربما كانت بعض الاختلافات والصراعات من أجل التأثير في بعض القضايا الخلافية بين القطاعات أمراً ضرورياً. وبالفعل، إن بعض الخصام مرغوب فيه لتطوير تحليل كاملٍ للقضايا وتوليد حلول خلاَّقة للمشكلات. وصف محلِّلو الصراع والتفاوض عدداً من الطرق لحسم الخلاف، بما فيها التوفيق بين مصالح الأطراف، والنظر في الحقوق المشمولة، أَو إقرار أيِّ الأَطراف له القوة لفرض إرادته. تختلف طرق المعالجة هذه بالتكاليف التي

تفرضها: تكلف المفاوضات التي توفق بين الاختلافات أقل مما تكلف معارك المحاكمات لإقرار الحقوق أو صراع القوة لإثبات التفوق. قد تكون المحاكمات والمنافسات ضروريَّة عندما تختلف الأطراف حول ما هي الحقوق التي تطبّق أو من الذي يملك قوة أكبر؟ لكن هذه الطُّرق قد تكون أكثر كلفة من نواحٍ عدة.

إن المفاوضات على أساس المصالح وحل المشكلات الناجمة عن الخلافات القطاعية قد استُخدمت لتوجد حلولاً لمشكلات كثيرة في العقدين الماضيين في العالم الصناعي والدّول النامية. يتصف التعاون بين القطاعات المتعددة أنَّه ذو تأثير مشترك بين القطاعات ورغبة في التفاوض على اتفاقيات تأخذ بعين الاعتبار هموم وقدرات أطراف كثيرة. في هذه الصيغة من التفاعل بين الحكومات والشركات وعوامل المجتمع المدني يستطيع إنتاج تقييم الواحد لهموم وطموحات الآخر، واعتراف الواحد بموارد الآخر، والاتفاقيات التي نُوقشت ويعتبرها الجميع عادلة ومقبولة. لقد كان التعاون بين القطاعات مفيداً لأغراض التنمية في أماكن مختلفة من العالم، مثلاً:

- في مدغشقر الريفيَّة كان الوصول إلى مراكز التسوق محدوداً بسبب نقص الطرق وموارد الحكومة القليلة التي لا تكفي لبناء الطرق وصيانتها. فبمساعدة من متبرعين عالميين، طوَّرت الحكومة مشاركة مع منظَّمات اجتماعيَّة محلية وشركات تجاريَّة لبناء الطرق وذلك لبناء مئات الكيلومترات من الطرقات الريفيَّة وصيانتها. في هذه المشاركة، تبني الشركات الخاصَّة الطُّرق وتعلم المنظَّمات الاجتماعيَّة صيانتها؛ وتفوض الحكومة المجتمعات بجمع رسوم من مستخدمي هذه الطرق؛ وتقوم المجتمعات بصيانة الطرق بعمالها ومن أموال الرسوم. فتستخدم في مثل هذه المشاركة المزايا النسبية لأطراف مختلفة لإنتاج مكاسب لهم جميعاً.
- كانت مدينة كليفلاند، أوهايو مثالاً شنيعاً من التقهقر المدني في

السبعينيَّات نتيجة لهجرة الصناعات المحلية إلىٰ خارجها، ولسلسلة من أعمال الشغب والتوتر العرقي وصراعات القوة بين قوىٰ الحكومة والشركات وعدد آخر من العوامل. نظمت الحكومة المحلية وقيادات الأعمال بضع قوىٰ ولجاناً جديدة من القطاعات المتعددة للبحث في طرق من أجل فهم المشكلات فهماً أفضل، وبناء التزامات مشتركة بين المؤسَّسات والقطاعات الكثيرة لحلّها، وتنفيذ جميع المبادرات الجديدة التي ظهرت من خلال مناقشاتهم. خلال العقد الثاني ظهرت المدينة التي كانت «الخطأ علىٰ البحيرة» كمثال للتجديد والإصلاح المدني علىٰ أساس المبادرات المشتركة التي وحدت قطاعات وطبقات ومجموعات عرقية وخلفيات ثقافيَّة كثيرة ومختلفة.

بينما يصبح التعاون بين القطاعات عاماً بصورة متزايدة علىٰ المستوىٰ القومي في دول كثيرة، فإنَّه لا يزال غير شائع علىٰ المستوىٰ العالمي. ويعود السبب إلىٰ أن التعاون بين القطاعات صعب بحد ذاته فلا يحتمل أن تتصارع الأطراف مع تحدياتها إذا بقيت قضايا الحقوق والقوة غامضة، والبدائل لحل الخلافات بالتوفيق بين المصالح في مفاوضات القطاعات المتعددة. . في الساحة العالميَّة غالباً ما يبدو غامضاً إن كان الميل إلىٰ الحقوق أو إلىٰ القوة سيبقى أكثر فاعلية في خدمة مصالح الأطراف من مناقشة المصالح. لكن في بعض الساحات لقد ثبت من الصراعات الطويلة بين الحكومات والشركات ومنظَّمات المجتمع المدني أن تكاليف المحاكم وصراع القوة قد تكون عالية جداً، وأن مناقشة المصالح أصبحت بديلاً جذَّاباً. وهكذا فإن اللجنة العالميَّة للسدود التي تضم ممثلين من القطاعات الثلاثة قد أصبحت ساحة يمكن أن تناقش فيها السياسات والقرارات الهامَّة وتتطوّر لأنَّها ـ جزئياً ـ تقدِّم بديلاً من تاريخ الصراعات التي كانت عالية الكلفة بالنسبة لجميع المشاركين. وحيث إن المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة تشترك في

حملات ناجحة أكثر للتأثير في الحكم العالمي، فإن الترتيبات التي تجعل التعاون بين القطاعات ممكن التوقع قد تتزايد لأن حقوق وقوة عوامل المجتمع المدني أصبحت مفهومة أكثر ومقبولة. يصف الآن باحثون من أَنظمة مختلفة نهوض التعاون بين القطاعات في مواطن كثيرة.

إن الحكم المؤسّس في صنع القرارات في ما بين القطاعات قد يعقد القضايا الشائكة لقياس الأداء والمسؤوليَّة. ما هي المعايير التي قد تستخدم لتقدير أداء المبادرات بين القطاعات؟ هل من المهم استخدام معايير تعكس الهموم الجوهرية لكل قطاع في هذا التقدير؟ هل يجب استخدام معايير أُخرىٰ تعكس القيمة التي نشأت عبر القطاع؟ إن القائمة التالية تبيِّن المعايير المشتقة من السوق والدّولة وقطاعات المجتمع المدني إضافة إلىٰ إمكانية عبر القطاع نهائية:

- استخدام أمثل للموارد. هل تمكن المبادرة بين القطاعات المتعددة من تحريك فعَّال للموارد والمعلومات لحل المشكلة حلاً فعَّالاً وقابلاً للبقاء؟
- المسؤوليَّة الديمقراطية. هل تشجع المبادرة بين القطاعات المتعدِّدة الاستجابة والمسؤوليَّة للمشاركين الرئيسيين في القضية؟
- تحقيق القِيَم الجوهرية، هل تعترف المبادرة بين القطاعات المتعدِّدة وتعبر وتدعم القِيَم الجوهريَّة والمبادئ الخاصة بالمشاركين؟
- التعليم الاجتماعي. هل تشجع المبادرة بين القطاعات المتعددة الفهم الأفضل والتجديدات التي تخدم المشاركين في مجال المشكلة؟

إن التعاون بين القطاعات المتعددة أمر صعب ومكلف. فهو غير مناسب لكل القرارات. ولكن يمكن أن يكون السعي لمعالجة بعض المشكلات دون مشاركة من القطاعات المتعددة أكثر كلفة علىٰ المدىٰ الطويل. سوف تتحدىٰ منظَّمات المجتمع المدني وحلفاؤها وبصورة متزايدة وسوف تعيق صنع السياسة العالميَّة التي لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح أعضائها ووجهات نظرهم. ويستطيع

التعاون بين القطاعات المتعددة أن يوفّق مصالح عوامل المجتمع المدني ويحرك مزاياهم النسبية مع تلك الوكالات في ما بين الحكومات والشركات متعددة الجنسيات في بعض الظروف وتساهم في تعلم اجتماعي أكثر سرعة واستجابة أيضاً.

الخاتمة

لقد ناقشنا أن منظَّمات المجتمع المدني تتزايد أهميتها في الساحة العالميّة وفي أُمم كثيرة. وظهورها في العقود القليلة الماضية مرتبط بالعولمة وناجم عن قوىٰ العولمة. لم يكن ظهور منظَّمات المجتمع المدني متساوياً في جميع الدّول، علىٰ الرغم من أن الانفتاح علىٰ العولمة يبدو عموماً مرتبطاً بقوة وتنوُّع متناميين في المنظَّمات غير الحكوميَّة ومنظَّمات المجتمع المدني الأُخرىٰ. فنمو المنظَّمات الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة قد شكلته العولمة أيضاً بآثار خاصة يراها الذي يقدمون الخدمات والإغاثة من الكوارث، والتحليل السياسي والدفاع والتعليم الاجتماعي وحل المشكلات، علىٰ المستوىٰ العالمي. لقد تعرَّفت المنظَّمات غير الحكوميَّة العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة علىٰ المشكلات البارزة، وصاغت قِيَماً ومبادئ جديدة، وخلقت أَو أصلحت الإجراءات المؤسسية، وتعهدت التجديدات في الممارسات العالميَّة، وساعدت في حل الصراعات وإدارة الاختلافات. هذه الإسهامات في الحكم العالمي بدورها سلَّطت الضوء علىٰ مشكلات المسؤوليَّة المحلية والمؤسَّساتية للمنظَّمات غير الحكومية العالميَّة وتحالفات المنظَّمات غير الحكوميَّة وإمكانيات التعاون بين القطاعات المتعددة لحل المشكلات المعقدة للحكم العالمي.

إن الاعتراف المتنامي بعوامل المجتمع المدني كعوامل شرعية وقيِّمة في الحكم العالمي قد يكون مقدِّمة لاستخدام مزيد من التعاون بين القطاعات

المتعددة لمعالجة قضايا الحكم العالمي. بما أن الحكومات والشركات تقبل عوامل المجتمع المدني علىٰ أنَّها تمثِّل حقوقاً حقيقيَّة وتمارس قوة حقيقيَّة، فقد تشجع التكاليف الأقل للتوفيق بين المصالح بطرق تعاونية، جهوداً أكبر كثيراً للعمل المشترك. لكن قوة الوصول وموارد القطاعات الأُخرىٰ تشكِّل تهديداً قوياً وهاماً للحكم الذاتي واستقلال عوامل المجتمع المدني. إن إيجاد طرق لتعاون القطاعات الثلاثة معاً، بينما تحتفظ بهوياتها المميزة وقدراتها، هو تحدٍّ هام للمستقبل.

ملاحظات

(1) جوزيف آ. شومبيتر (Joseph A. Schumpeter)، «Capitalism, Socialism, and Democracy, 3rd ed.». (Harvard and Row, 1950) ص 84.

(2) انظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي (Robert Keohane, Joseph Nye)، «Power, Independence, and Globalism» in «Power and Independence», (Addison Wesley) سيصدر.

(3) انظر مارغريت م. كيك وكاثرين سيكنك، «Activists withot Borders» (Cornell University Press, 1998).

(4) كيوهين وناي «Power Idependence & Globalism».

(5) مارك لنديبرغ (Marc Lindenberg) وج. باتريك دوبل (J. Partick Dobel)، «The Challenges of Globalization for Northern International Relief and Development NGOs», Non profit and voluntary Sector Quarterly, vol. 28, No. 4 supplement (1999) ص 4 ـ 24.

وجيسيكا مايثور (Jessica Mathews)، «Power Shift» في «Foreign Affairs» vol. 76 (1997) ص 50 ـ 61.

(6) انظر مثلاً جين ل. كوهين وأندرو آراتو (Jean L. Cohen, Andrew Arato)، «Civil Society and Political Theory,», (MIT Press, 1997);

مايكل ڤالزر (Michael Walzer)، «The Idea of Civil Society»، في (Dissent، الربيع 1991) ص 293 ـ 304.

مايكل براتون (Michael Bratton)، «Beyond the State: Civil Society and Associational, Life in Africa,» (World Politics, vol. 41, No. 4 (1989) ص 407 ـ 430.

(7) مراجعات هذه المفاهيم طورها روبرت وثناو (Robert Wuthnow): «Between States and Markets: The Voluntary Sector in Comparative Perspective,» (Princeton University Press, 1991);

ڤالزر (Walzer)، «The Idea of Civil Society»، وكذلك راجيتس تاندن (Rajesh Tandon) وك. نيادو (K. Niadoo)، «The Promise of Civil Society»، في كتاب من إعداد نيارو «Civil Society in the Millenium» (West Hartfor, Conn: Kumarian Press, 1999) ص 1 ـ 16 .

(8) ل . داڤيد براون (L. David Brown) وداڤيد كورتن (David Korten)، ورقة عمل 258 «Understanding Voluntary Organizations», Public Sector Management and Private Sector Development. (Washington: World Bank, 1989):

وعادل نجم، «Understanding the Third Sector: Revisiting the Prince, The Merchant, and the citizen,» (Non profit Management and Leadership vol. 7, no. 2, (1996) ص 203 ـ 219.

(9) انظر آنا سي ڤاكيل (Anna C. Vakil)، «Confronting the Classification Problem,» (World Development, vol. 25. (1997 ص 2057 ـ 2070.

وجون كلارك (John Clark)، «Democratizing Development: The Role of Voluntary Organizations (West Hartford, conn.: Kumarian Press 1991).

(10) محمد يونس، (Mohammad Yunus)، «The Crameen Bank Story,» in (Anirudh Krishna, M. Uphoff, and Miton Esman ed: «Reasons for Hope» (West Hartford, conn. Kumarian Press, 1997).

(11) لوري اودال (Lori Udal)، «The World Bank and Public Accountabilitys Has Anything changed?» في كتاب من إعداد: آ. فوكس (A. Fox) ول. داڤيد براون: «The Struggle for accountability: NGO, Social Movements, and the World Bank,» (MIT Press, 1998).

(12) اليزابيث راين (Elizabeth Rhyne) وم. أوتيرو (M. Otero)، «Financial Services for Microenterprises: Principles and Institutions,» (World Development, vol. 20, no. 11 (1992)) ص 1561 ـ 1571.

وأودال (Udall)، «The World Bank and Public Accountability».

(13) يعرف الكتاب السنوي للمنظَّمات العالميَّة المنظَّمات غير الحكومية العالميَّة بالمشاركة بالتصويت من ثلاث دول علىٰ الأقل.

(14) كيك وسيكينك: «Activities without Borders»,

يصفان «الشبكات عبر الأمم والدفاع عنها» والتي لعبت أدواراً رئيسية في الكفاح من أجل سياسة بيئيَّة، ومن أجل حقوق المرأة وحقوق الإنسان.

(15) أودال (Udall)، «The World Bank and Public Accountability».

(16) انظر سانييف خاغرام (Sanjeev Khagram) وكاثرين سيكنك (Kathryn Sikkink) «Restructuring World Politics: Transnational Social Movements, Networks and Coalitions and International Norms» في كتاب من إعداد المؤلفين إضافة إلىٰ جيمس ريكر (James Riker): «Restructuring the World Politics: The Power of Transnational Agency and Norms», (Cornell University Press,) (سيصدر).

(17) ليستر م. سلامون (Lester M. Salamon)، «The Rise of Nonprofit Sector,» (Foreign Affairs, vol. 73, no. 4 (1994) ص 109 ـ 116.

لقد قدمت دراسات جون هوبكنز للقطاع الذي لا يبغي ربحاً في دول كثيرة القاعدة لتحليل مقارن عبر عدة أقاليم. وكأحد قادة هذه الدراسات، يستطيع سلامون أن يضع قاعدة لهذا التقدير على مقادير كبيرة من المعطيات. انظر أيضاً: ليستر سلامون وهيلموت آنهير (Helmut Anheier) «Social Origins of Civil Society,» (Voluntas, vol. 9. No. 3 (1998) ص 17 ـ 46.

(18) في الإيكونوميست، Citizen's Groups: The Nongovernmental Order, Will NGOs Democratize or Merely Dispute Global Governance?» الإيكونوميست 11/ 12/ 1999؛ وجون بولي (John Boli) وجورج توماس (George Thomas)، «Constructing World Culture: International Nongovernmental Organizations since 1875» (Stanford University Press, 1999) ص 14.

(19) جاكي سميث (Jackie Smith)، تشارلز تشاتفيلد (Charles Chatfield) ورون بانغوكو (Ron Bagnucco) إعداد: «Transnational Social Movements and Global Politics: Solidarity beyond the State,» (Syracuse University Press, 1997).

(20) كارينا قسطنطينو ـ داڤيد (Karina Constantino-David) وصفت المنظَّمات غير الحكومية التي ظهرت استجابة للظروف المتغيرة في الفيلبين. كتبت كارينا «Scaling up Civil Society in the Philippines,» وذلك في كتاب من إعداد مايكل إدواردز (Michael Eduwards) وداڤيد هولم (David Hulme) بعنوان: «Making a Difference» (London: Earthscan, 1992) ص 137 ـ 148.
ومعظم التحاليل كانت تفضل تعاريف العاملين في المجتمع المدني الذين يشملون عوامل متنافسة، وآخرون مثل تاندون ونايدادو، «The Promise of Civil Society» يستبعدون المنظمات التي لا تلتزم بقيَم المجتمع المدني الجوهرية كالتسامح واللاعنف والتبادلية.

(21) سلامون وأنهيلير، «Social Origin of Civil Society».

(22) يركز برنامج كبير لتعليم البالغين والذي ظهر من جهود ضميرية سطحية في البرازيل على مساعدة الفقراء للتفكير في وضعهم السياسي والقوى التي تجعلهم فقراء. انظر باولو فرير (Paolo Friere) «Pedagogy of the Oppressed» (Herder and Herder, 1971).
إن نمو التلفزيون وأشكال المعلومات وتقنيات الاتصالات الأُخرىٰ غيرت من الوعي السياسي لأولئك الذين كانوا في عقود سابقة لا يعرفون ما يجري في العالم الأوسع.

(23) خاغرام وسيكنك، «Restructuring World Politics».

(24) بولي وتوماس، «Constructing World Culture»، وانظر أيضاً كيك وسيكينك، Activists Without Borders; وكذلك فوكس وبراون «The Struggle for Accountability».

(25) او. ر. يونغ (Young)، «Global Governance: Drawing Insights from Environmental Experience» (MIT Press, 1997).

(26) لندنبرغ ودوبل، «The Challenges of Globalization».

(27) انظر م. ادواردز، «International Development NGOs: Agents of Foreign Aid or Vehicles for International Cooperation,» (Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly, vol. 28, supplemnt (1999) ص 26 ـ 37.

وت. دتشر، «Appeasing the Good's Sustainability» في كتاب من إعداد داڤيد هولم ومايكل إدوادز بعنوان: «NGOs, States and Donors»، (London: Macmillan, 1997).

(28) انظر كيك وسيكينك، «Activists without Borders».

(29) كـي تـريـكـل (Kay Treakle)، «Ecuador: Structural Adjustment and Indigenous and Environmentalist Resistance,» في كتاب فوكس وبراون «The Struggle for Accountability; وانطوني هول «From Victims to Victors» في كتاب من إعداد إدواردز وهولم بعنوان: «Making a Difference», (London: Earthscan, 1992)، ص 148 ـ 158.

(30) فوكس وبراون، «The Struggle for Accountability»؛
كيك وسيكنك، «Activists without Borders»
بولي وتوماس: «Constructing World Culture»
خاغرام وريكيت وسيكنك إعداد: «Reconstructing World Politics» (Cornell University Press 2000)
وسميث وتشاتفيلد وباغنوكو: .«Transnational Social Movemnts and Global Politics».

(31) كـيـك وسـيـكـنـك، «Activists Without Borders». وخـاغـرام وآخـرون: «Reconstructing World Politics».

(32) خاغرام وسيكنك، «Reconstructing World Politics».
وفوكس وبراون، «The Struggle for Accountability».

(33) دوغـلاس جـونـسـون «Confronting Coprorate Power: Strategies and Phases of the Nestle Boycott», وذلك في كتاب من إعداد ل. بريستون وبوست بعنوان: «Research in Corporate Social Performance and Plicy, vol. 8 (Green wich, Conn.: JAI Press) ص 323 ـ 344.
وأودال: «The World Bank and Public Accountability»

(34) جوناثان فوكس وداڤيد براون، «Assessing the Impact of NGO Advocacy Campaigns on the World Bank» في كـتـاب فـوكـس وبـراون بـعـنـوان: «The Struggle for Accountability» ص 485 ـ 552.

(35) أودال، «The World Bank and Public Accountability».

(36) مارثا تشين (Marth Chen) «Engendering World Conference: The International Women's Movement and the United Nations», (Third World Quarterly, vol. 16, No. 3 (1995) ص 477 ـ 493.

(37) روبـرت روتـبـرغ (Robert Rotberg)، «Vigilance and Vengeance: NGOs Preventing Ethnic Conflict in Divided Societies (Brookings, 1996).

(38) انظر ماثيوز، «Power Shift»؛ وكيوهين وناي، «Power, nterdependence, and Globalism».

(39) انـظـر مـارك مـور، «Toward a Normative Theory of Nonprofit Sector,» أوراق عـمـلـيـة (Harvard University, Hauser Center on Nonprofit organizations, 1999).

(40) انظر: ي سي فاما وم. سي جنسن، «Separation of Ownership and Control», (Journal of Law and Economics, vol. 26 (1983)) ص 301 ـ 325.

13

كاري كوغليانيس
Cary Coglianese

العولمة وتصميم المؤسَّسات العالميَّة

تجلب فترة العولمة الحالية معها دعوات للتنسيق العالمي والعمل الجماعي. وتقود الأسواق المتسعة إلىٰ تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وإلىٰ تنمية الطلب علىٰ التنسيق في سلسلة المناطق النظامية التي تشمل سلامة الغذاء والمصارف ومقاييس المنتجات. إن زيادة سرعة الاتصالات العالميَّة وتقلّص كلفتها تعتمد بجزء كبير علىٰ عمل عالمي متناسق لتؤكِّد تلاؤم الشبكة. المشكلات البيئية العالميَّة كتغيّر المناخ مرشحة بارزة لعمل جماعي علىٰ نطاق عالمي. وحيث إن حظوظ الناس وأقدارهم في العالم تصبح أكثر ارتباطاً، فسوف يكون العمل المستمر مطلوباً لمعالجة المشكلات العالميَّة المتنوِّعة.

غالباً ما تركِّز الجهود لحل المشكلات العالميَّة علىٰ إبداع صِيغ متنوِّعة من المؤسَّسات العالميَّة. وأعني «بالمؤسَّسات» كلاً من القواعد العالميَّة والمنظَّمات العالميَّة[1]. يمكن أن تكون المنظَّمات العالميَّة غير حكومية وحكومية، مع أن تركيزي الأول في هذا الفصل علىٰ المنظَّمات الحكومية. إذ تصورناها علىٰ أنَّها منظَّمات وقواعد، فإن المؤسَّسات العالميَّة كانت موضوعاً لهيئة بحث هامَّة في ميدان المؤسَّسات العالميَّة. وركَّز كثير من البحث المؤسسي علىٰ لماذا خُلقت

المؤسَّسات العالميَّة، وإن كانت تستطيع أن تؤثِّر بصورة مستقلَّة في السلوك السياسي في عالم تسيطر عليه الدّول القومية التي تمتلك قوة لا تُضاهىٰ، ومصالح متشعِّبة، وسياسات محلية معقَّدة[2].

في هذا الفصل، إنني أعمل علىٰ فَرَضية أن المؤسَّسات تستطيع بالفعل أن تؤثِّر في النتائج وتتقدَّم لتطرح، ما كان استكشافه أقل، ولكن ليس أقل أهمية، سؤالاً: كيف يؤثِّر اختيار شكل المؤسَّسة في فعالية المؤسسة في حل مشكلات تنظيمية متعلِّقة بالعولمة؟ هدفي أن أقترح أن التصميم العريض للمؤسَّسات العالميَّة يستطيع التأثير في فعاليتها في معالجة المشكلات العالميَّة، وأكثر أهمية، ودعمها من الدّول القومية التي تخلفها. إذا كانت جميع الأشياء متساوية، يمكن توقع أن تفضل دول الأمة التصاميم المؤسَّساتية التي تفرض قيوداً أقل علىٰ سلطة سيادتها القانونية. لكن بعضاً من أقل أشكال المؤسَّساتية قيوداً يحتمل أن يظهر غير فعَّال في معالجة أنواع خاصة من المشكلات العالميَّة، سيما تلك التي تُعالج مشكلات عامة أَو مشكلات تتعلَّق بحقوق الإنسان. سوف يكون التحدي في هذه الحالات هو خلق البُنى المؤسَّسية التي تعطي تأكيداً كافياً للدول القومية التي تجعل اهتماماتها غير مستقلَّة، بينما في الوقت نفسه تُلبس المؤسَّسات بالاستقلال الذي تحتاجه لتكون فعَّالة في تنشيط العافية العالميَّة.

العولمة والمشكلات العالميَّة

تجلب الشدة المتزايدة والمدىٰ المتزايد للتفاعلات العالميَّة معها تحديات متنوعة للحكم. نستطيع تمييز ثلاثة أنواع من المشكلات التي تصاحب العولمة وتحفِّز الدعوات لعمل عالمي: مشكلات تنسيق، ومشكلات عامَّة، ومشكلات قِيَم جوهرية مثل حقوق الإنسان[3].

مشكلات التنسيق

أول نوع من المشكلات يتعلَّق بتنسيق الروابط العالميَّة، أَو تبادل

المعلومات والبضائع والخدمات عبر الحدود القومية. عندما يعني اجتياز الحدود مجابهة احتياجات أو تقنيات غير متلائمة، فإن ذلك سوف يحدد التبادل العالمي الذي يحتاج إليه الناس لولا ذلك. إن بعض مشكلات التنسيق يشبه إقرار أي جانب من الطريق يجب أن يستخدمه سائقو السيارات أو تبنّي وحدة الوقت[4]. فعلىٰ سبيل المثال إن التقدُّم التكنولوجي الذي جعل الاتصالات العالميَّة رخيصة تعتمد علىٰ قدرة عمل الشبكات في ما بينها وعلىٰ خدمات الاتصالات في مختلف أجزاء العالم. مثال آخر، هو الهم الحالي حول ما يعرف بالتواقيع الإلكترونية لعمليات الإنترنت، إذ تسمح التواقيع الإلكترونية للشركات بتصديق هوية الشركاء المتعاقدين. توجد الآن تكنولوجيات إلكترونية عدة للتصديق، وسوف يتم تطوير عدد آخر في المستقبل. إذا طلبت الدّول المختلفة تكنولوجيات مختلفة للتصديق، فسوف تصبح التجارة الإلكترونية عبر الحدود موضع شكّ أكبر، وإعاقة أكثر مما لو تبنَّت الدّول طريقة مشتركة.

ومشكلات التنسيق بالغة الأهمية للصناعيين الذين يواجهون مقاييس تنظيمية قومية مختلفة. تحكم التعليمات القومية كلاً من تصميم وأداء المنتجات التي تُباع ضمن الدّولة (مقاييس المنتجات) وكذلك الطُّرق التي يتم بها صنع المنتجات (مقاييس العمل). ويمكن لمقاييس المنتجات أن تختلف من حيث تصميم الملامح المطلوبة كتلك التي من أجل السلامة أو الأداء، وكذلك في الاختبار والإجراءات الأُخرىٰ المستخدمة لعرض أن المنتج يلبي الحاجات الكبيرة. ويستطيع اختلاف مقاييس التصميم أن يجبر الصناعيين أحياناً علىٰ تغيير منتجاتهم للأسواق المختلفة، وبذلك يقلّلون من اقتصاد المقياس. حتى لو كانت مقاييس التصميم متماثلة، فإن إجراءات الاختبارات المختلفة قد تسبِّب نفقات إضافية. فعلىٰ سبيل المثال، يذكر صانعو السيارات الأوروبيون والأمريكيون أن التكاليف المتعلِّقة بالتقيد بالمقاييس المختلفة تصل إلىٰ عشرة بالمائة من تكاليفهم في الهندسة والتصميم[5].

طبعاً يمكن تبرير التكاليف الإضافية المتعلقة بالمقاييس المختلفة بسهولة إن كانت تعوض بمزايا إضافية. واختلاف المقاييس قد يعكس أحوالاً أو أعمالاً مختلفة ضمن دول الأمة التي تقوم بأكثر من تبرير المقاييس المختلفة بل وحتى غير المتلائمة. وفي غياب الفوائد التعويضيَّة تتجه الاختلافات في المقاييس التنظيمية إلىٰ تخفيض المنافسة وتقود إلىٰ نقص الكفاءة[6]، في هذه الأحوال، قد تصل الاختلافات في مقاييس المنتجات بشكل أساسي إلىٰ عائق للدخول، لأن الشركات المحلية في الأسواق تتحمَّل مقاييس مكلفة بشكل متزايد قد تكون ذات ميزة في تلك السوق علىٰ الشركات الأجنبية. وفي حالات أُخرىٰ، إن الشركات التي تعمل في أسواق ذات مقاييس متراخية أكثر من اللازم للعمليات التصنيعيَّة ـ كالدّول التي فيها تعليمات ضعيفة بخصوص البيئة وسلامة العمَّال ـ قد تكون ذات ميزة غير عادلة بالنسبة للشركات المؤسسة في دول ذات مقاييس أعلىٰ ومناسبة اجتماعياً. في غياب تبرير سليم للمقاييس التنظيمية المختلفة في أنظمة قضائية مختلفة، إن التكاليف المتعلقة بالمقاييس المختلفة يمكن أن تؤدي إلىٰ عدم الكفاءة في التخصيص العالمي للصناعة والتجارة.

المشكلات العامَّة

النوع الثاني من المشكلات المرتبطة بالعولمة هو النوع المعروف بحماية الموارد العامَّة أو البضاعة العامَّة. والبضائع العامَّة أو الموارد العامَّة هي بضائع لا منافس لها ويستحيل استبعاد أي شخص من استعمالها. وبالتالي ليس من المناسب استخدام نظام السُوق الحرة تماماً لتخصيص استعمالها. مثلاً، لقد ازداد إصدار غازات البيت الزجاجي مع استخدام الوقود العضوي، فظهر تسخين الكرة الأرضية كمشكلة عامة[7]. فجميع الدّول تستخدم الغلاف الجوي كمكان تطلق فيه الغازات، وجميعها تستفيد من تخفيض غازات البيت الزجاجي بغض النظر عما إذا كانت تساهم في تخفيضها. ونتيجة لذلك، يوجد حافز قوي للاستفادة من (ظاهرة) الركوب المجاني. في مثل هذه الأحوال، قد تتمكَّن

المؤسَّسات العالميَّة، إن هي نُظِّمت بشكل كاف، من التغلّب علىٰ مشكلة الركوب المجاني.

مشكلة متعلقة بالتأثيرات عبر الحدود والتي لولاها لبقيت الأَنشطة محلية. الصناعة في دولة ما مثلاً تولد تلوث الهواء الذي ينتقل إلىٰ دولة أُخرىٰ. أَو قانون ليِّن في دولة ما قد يجعلها جنة لمهربي المخدرات أَو للإرهابيين الذين يضعون عملياتهم في الدّول الأُخرىٰ. في هذه الأحوال، ينتج العمل الداخلي (أَو عدم العمل) أشياء سلبية للخارج تفرض علىٰ الدّول الخارجيَّة. ولأن التكاليف يتحمّلها الآخرون بشكل غير متناسب، فإن من ينتجونها لديهم الحافز الصغير للاستثمار في الإجراءات المطلوبة لمنعهم. وبالتالي قد يكون العمل العالمي مناسباً في هذه الظروف أيضاً.

القِيَم الجوهريَّة

النوع الثالث من المشكلات العالميَّة يشمل حماية القِيَم الجوهريَّة أَو السامية. يمكن القول إن المبادئ الأخلاقية كالمساواة والحرية والديمقراطية تسمو علىٰ تيار الممارسات السياسيَّة[8]. إن المطالب المبدئية حول الحقوق بالتعامل بكرامة واحترام هي من الصفات الأصلية في الإنسان كإنسان، لا كمواطن في دولة معينة. وبالتالي فإن تأمين حد أدنى، علىٰ الأقل، من احترام حقوق الإنسان مشكلة عالميَّة في الغالب من حيث التعريف. وفضلاً عن ذلك، فإن الفترة الحالية للعولمة قد تخلق شروطاً تصبح بموجبها القِيَم الاجتماعيَّة مقبولة بصورة أوسع عبر العالم. تجلب العولمة معها سهولة متزايدة في انتشار المعلومات والأَفكار حتى في الأَنظمة السياسيَّة المغلقة حتى الآن. ويتزايد عدد الناس في العالم الذين لهم اتصال بصور وأَفكار من خارج دولهم أكثر مما كان سابقاً.

قد يُسهم الانتشار المتزايد لتبادل الأَفكار حول القِيَم الثقافيَّة والسياسيَّة في زيادة قبول حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية إسهاماً جيداً، بغضّ النظر عن

الحقوق الإيجابية التي تحميها (وغالباً لا تحميها) دول معينة. وحيث إن الدّول القومية لا تمتلك العدالة بصورة متماثلة ولا تحمي حقوق شعوبها، فقد تكون الحاجة إلىٰ المؤسَّسات العالميَّة الفعَّالة لتساعد في ضمان الحد الأدنى من حماية حقوق الإنسان بين جميع الأُمم.

المشكلات العالميَّة والطلب علىٰ المؤسَّسات العالميَّة

لقد ذكرت ثلاثة أنواع رئيسية للمشكلات التي تبرر في بعض الأحوال قيام مؤسَّسات عالميَّة: مشكلات التنسيق، والمشكلات العامَّة وحماية القِيَم الجوهريَّة. وإلىٰ الحد الذي تزداد فيه هذه المشكلات خلال فترة ما من العولمة، عندئذ يمكن توقع ازدياد الحاجة إلىٰ عمل عالمي. لكن هذا لا يعني أن المؤسَّسات العالميَّة سوف تنشأ آلياً حيثما توجد حاجة لها. فمن المتوقع أن الدّول القومية لا تزال تحمي سيادتها ومصالحها. بالفعل، في الوقت الذي يصبح العالم أكثر اتصالاً بصورة متزايدة علىٰ النطاق العالمي، فإن دولاً كثيرة تشهد انتعاشاً مدهشاً للاهتمام بالمحلية واللامركزية. في عدد من الأَنظمة الاتحادية كانت توجد حركات لنقل صناعة السياسة من المستوىٰ القومي إلىٰ الدّولة أَو المستوىٰ المحلي. في الاتحاد الأوروبي، أَصبح مبدأ نقل القرار رمزاً للمؤسَّسات القومية والمحلية التي يبدو أن الوحدة الأوروبية تهددها. يثير المرشحون السياسيون الإنعزاليون في الدّول حول العالم، يثيرون المقاومة للمؤسَّسات العالميَّة الجديدة. وقد يكون من الجيِّد أنَّه عندما تسرع خطى العولمة، تصبح الدّول القومية والشعوب المحلية أكثر حماية لأدوات الحكم المحلي فقط.

يمكن توقع عوائق أُخرىٰ للتعاون العالمي أيضاً، كحوافز الركوب المجاني. توجد تكاليف عمليات خلق المؤسَّسات العالميَّة. وتحتاج الدّول إلى معلومات موثوقة لتقرر أن التعاون سيخدم مصالحها[9]. إضافة إلىٰ ذلك، فهي تواجه الوقت والنفقات للتفاوض مع دول أُخرىٰ. علىٰ الرغم من هذه العوائق

الحقيقيَّة، فإن عدد المؤسَّسات العالميَّة يزداد مع ذلك بشكل كبير خلال الفترة الحالية للعولمة. لقد شهدت الخمسون سنة الماضية نمواً كبيراً في الإجراءات المختلفة لبناء التعاون العالمي والمؤسسة العالميَّة بما فيها الزيادة الكلية للتبادل في ما بين الحكومات، والمعاهدات والمنظَّمات الحكومية العالميَّة[10]. علىٰ الأقل في الفترة القريبة، نستطيع توقع الاهتمام المستمر في تنمية وتقوية المؤسَّسات العالميَّة لتستجيب للمشكلات في عالم يتزايد الاعتماد المتبادل فيه حتى لو كان بناء هذه المؤسَّسات لن يحدث بدون صعوبة أَو معارضة.

أشكال المؤسَّسات العالميَّة

كيف يجب أن تصمّم المؤسَّسات العالميَّة؟ للدول القومية خيارات في الاستجابات للمشكلات العالميَّة. فهي تستطيع اختيار ألا تقوم بعمل وترك الاحتمالات مفتوحة لأن تتطور المبادئ أَو آليات التنسيق الأُخرىٰ من خلال السُوق أَو من خلال شبكات المنظَّمات الحكومية. وفي أوقات أُخرىٰ، تستطيع هذه الدّول السعي لمواجهة المشكلات العالميَّة من خلال تشريع محلي إما بفرض مقاييس محلية علىٰ المنتجات التي تدخل في التجارة، وإما بتنسيق التعليمات المحلية مع تلك التي في الدّول الأُخرىٰ. وفي أوقات أُخرىٰ أيضاً، تستطيع الدّول أن تتعامل مع دول أُخرىٰ مباشرة لتطوير استراتيجيَّات للتعرف علىٰ المبادئ الداخلية في كل منها، أَو لتأسيس مبادئ عالميَّة مقبولة بصورة مشتركة. بالإضافة إلىٰ ذلك، تخلق الأمم أيضاً في بعض الأحيان منظَّمات عالميَّة تمتلك سلطة مفوضة لدراسة المشكلات العالميَّة والتوصّل إلىٰ توصيات أَو سياسات أَو وضع برامج أَو تفرض قواعد وتسوي الخلافات.

تختلف هذه الاستجابات بمقدار السلطة التي تبقى موكولة إلىٰ دولة الأمة بالمقابل مع ما قد تحول إلىٰ دول أُخرىٰ أَو إلىٰ منظَّمات عالميَّة. يلخص الجدول 13 ـ 1 ستة خيارات رئيسيَّة أَشكال مؤسَّساتية تستطيع الدّول اختيارها لتستجيب للمشكلات العالميَّة، وكل شكل مذكور بحسب مقدار السلطة

السياسيَّة التي تبقى في دولة الأمة. وعند صنع الاستجابات للمشكلات العالميَّة، تستطيع هذه الدّول الاختيار من سلسلة الخيارات هذه، وأي دولة مفردة تستطيع أن (وسوف) ترتبط بعدد من هذه الخيارات في أي وقت. إذا زادت العولمة الحاجة إلىٰ العمل العالمي، فيجب أن نتوقّع أن نرىٰ استخداماً أكبر لهذه الخيارات سيما تلك التي تشتمل علىٰ التعارف المتبادل والإجماع والتفويض. ولكن نستطيع في البداية أن نتوقع أن الدّول سوف تتجه إلىٰ الخيارات التي تفرض أقل ما يمكن علىٰ سيادة الدّول.

العمل الذي لا تقوم به الدّولة

إن أول خيار للدول القومية هو ألا تقوم بأي عمل مهما كان، وبذلك تترك المشكلة العالميَّة دون حل أو تسمح لقوىٰ غير رسمية أن تحاول حلّها. إن غياب تدخل الدّولة لا يعني بالضرورة أن المشكلة العالميَّة سوف تستمر دون معالجة لأن الأسواق والمبادئ الاجتماعيَّة عبر الأُمم والمنظَّمات الخاصَّة لوضع المقاييس قد تتخذ خطوة لمحاولة حل المشكلات العالميَّة أو تمنع بعض أنواعها[11].

الجدول 13 ـ 1

أشكال المؤسَّسات للاستجابة للمشكلات العالميَّة

البند	وصف الشكل المؤسَّساتي	السلطة القانونية المتبقية في مستوىٰ دولة الأمَة
عمل لا تقوم به الدّولة	منظمات غير دولية، أو شبكات سياسيَّة تخلق مبادئ السلوك	الجميع
التحكم الداخلي	تمارس دولة الأمة السلطة من خلال سياسات توضع داخلياً	الجميع

البند	وصف الشكل المؤسَّساتي	السلطة القانونية المتبقية في مستوىٰ دولة الأمَّة
الاعتراف المتبادل	توافق دول الأُمم علىٰ الاعتراف بشروط معينة بكافة السياسات الموضوعة من قِبل دول أُمم أُخرىٰ، هي بالمقابل تعترف بسياساتها.	الجميع باستثناء ما توافق عليه دولة الأمة تحت شروط معينة لسلطات دولة أُخرىٰ
قواعد التراضي	توافق دول الأُمم علىٰ سياسات عالميَّة تضعها من خلال مفاوضات مع دول الأُمم	الجميع باستثناء السلطة التي حدَّدتها بالمفاوضات مع دول أُمم أُخرىٰ
التفويض	تفوض الدّولة سلطتها السياسيَّة إلىٰ مؤسَّسات عالميَّة. ويمكن أن يكون التفويض فضفاضاً أو ضيقاً	بعض السلطة
الانسحاب	تتخلَّى الدّولة عن سلطتها السياسيَّة كاملة إلىٰ دولة أُخرىٰ أو مؤسَّسة أُخرىٰ	لا شيء

تستطيع اليات السُّوق أحياناً أن تقود إلىٰ عمل تنسيقي. وفي غياب أية مقاييس رسمية للمنتجات، قد تستقر الأسواق علىٰ المقياس الصناعي الواقعي. فسيطرة نظام التشغيل (النوافذ Windows) كمعيار لتطور برمجيات الكومبيوترات الشخصية مثلاً قد برزت من خلال سيطرة مايكروسوفت علىٰ السُّوق أكثر من أية مقاييس حكومية خاصة. حتى في وجه المقاييس الحكومية المختلفة، مع ذلك، قد تلتقي الممارسات الصناعية علىٰ أكثر المقاييس شدَّة إن كانت تلبية هذه المقاييس أرخص بالنسبة للشركات من تصميم منتجات مختلفة.

تستطيع المبادئ الاجتماعيَّة أيضاً أن تخدم وظيفة تنظيمية[12]. في المجال العالمي، تستطيع شبكات المحترفين والنخبة الآخرين أن تنشر المبادئ حتى في غياب تدخل الدّول القومية. يمكن أن تتولَّد المبادئ أو يحافظ عليها من قِبل الجماهير المحلية. فالاحتجاجات الجارية ضد شروط العمل في معامل الألبسة في دول العالم الثالث لها القوة بإثراء المبادئ المتعلقة بمعاملة العمال من قِبل الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الدّول النامية.

ومنظَّمات وضع المقاييس الخاصة تشجع التنسيق بين الشركات العالميَّة دون تدخّل من الدّولة. إن الهيئة العامَّة للتكنولوجيات الإلكترونية، والهيئة العالميَّة للمواصفات كلاهما منظمتان لوضع المقاييس عالميتان وغير حكوميتين. «وتحكم» مقاييس الإيزو سلسلة واسعة من المنتجات وممارسة الأعمال من سرعة الفيلم إلىٰ أنظمة إدارة البيئة الماديَّة.

حتى وإن كانت المبادئ غير الرسمية التي تبرز من هيئات خاصة لوضع المقاييس والأسواق والشبكات الاجتماعيَّة، فهذا لا يعني أن هذه المبادئ سوف تتَّبع بشكل دائم. بدون مشاركة الدّولة وفرضها لآليات ومبادئ فقد يكون من السهل نسبياً تجاهلها، سيما عندما تكون تكاليف التوافق معها عالية جداً. ومع ذلك، فإلىٰ المدىٰ الذي تخترق فيه المبادئ الشبكات الاجتماعيّة وتصبح داخلية بواسطة القادة والشعوب عبر العالم، فإن آثارها القوية يمكن أن تكون هامَّة جداً[13].

التحكّم الداخلي

الخيار الثاني هو ممارسة دولة الأمة السيطرة من خلال إجراءاتها الداخلية الخاصة لصناعة القانون. تحافظ هذه الطريقة علىٰ أكبر مجال لسيادة سلطة دولة الأمة، لكنها محدودة بالتناول القومي لشرعية تلك السيادة، وباحتمال أن الدّول المختلفة تتبنَّى مقاييس مختلفة. إن المشكلات التي ذكرناها سابقاً في هذا الفصل والسبب الدقيق هو أن الدّول القومية بحد ذاتها غير مجهزة لأن تطور

التنسيق وتحافظ علىٰ الأشياء العالميَّة المشتركة وتحمي القِيَم الجوهريَّة.

هذا لا يعني أن التحكُّم الداخلي لا يستطيع أبداً أن يؤثِّر في المشكلات العالميَّة. يمكن استخدام تشريع بعيد المدىٰ أحياناً لمد السلطة المحلية لدولة الأُمَّة إلىٰ ما وراء حدودها فتنظم شركات خارجيَّة ترتبط بعمليات مع المقيمين. إضافة إلىٰ ذلك، في بعض الظروف قد تتمكَّن دولة الأُمَّة من تنسيق سياساتها المصنوعة داخلياً وذلك باتباع ما تفعله دولة أُخرىٰ. وقد تعمل الدّول ذات الاقتصاد الكبير أو ذات الشهرة الخاصّة والكبيرة بالحكم الفعَّال كقادة للتنظيم تتبعهم دول أُخرىٰ، وبذلك ينتج التقاء تنظيمي في التنسيق العالمي دون جهود رسمية[14]. لكن التجانس بدون تعاون عالمي مستهلك للوقت ومرهق معاً. ولا توجد أية ضمانات بأن الدّول ستضع سياساتها مع بعضها بعضاً.

حتى وإن كان التحكم الداخلي محدداً في وجه المشكلات العالميَّة، تبقى أعمال الحكومة القوية حيوية لكل تناولٍ تقريباً في معالجة المشكلات العالميَّة. وحتى عندما يُراد من المؤسَّسات العالميَّة أن تسمح للدول بحل المشكلات العالميَّة، فإن هذه المؤسَّسات تعتمد دائماً علىٰ القرارات القومية لاستخدامها[15]. فمثلاً، تحتاج المعاهدات إلىٰ تشريع تنفيذي غالباً، والحكومات القوية هي المسؤولة غالباً عن مراقبة وفرض القواعد العالميَّة ضمن حدودها. ويكون من غير الصحيح إذن وضع التحكُّم الداخلي في مواجهة التحكُّم العالمي. فما يميِّز التحكُّم الداخلي عن الأشكال العالميَّة الباقية هو غياب أيَّة آلية تنسيق عالميَّة مؤسَّساتية كالاتفاقيات أو المعاهدات أو المنظَّمات الحكومية العالميَّة.

الاعتراف المتبادل

يشمل الشكل الثالث للمؤسَّسات العالميَّة، وهو الاعتراف المتبادل، قبول الدّول القومية مبادئ التنسيق، ومنها أن تعترف بالسياسات التي تتبنَّاها دول قومية أُخرىٰ، في ظروف معيَّنة[16]. يقدم هذا التناول الأساس لتقرير أية قواعد

يجب أن تطبق علىٰ العمليات التي تشمل شركات أو أفراداً من دول مختلفة. تحتفظ كل دولتين (أو أكثر)، تتبنيان اعترافاً متبادلاً بينهما، بالتحكُّم الداخلي ضمن حدودهما، لكنهما توافقان علىٰ مجموعة مبادئ تحكم الحالات التي تشمل عمليات في ما بين هاتين الدولتين. فمثلاً، توافق الدولة (أ) علىٰ السماح ببيع المنتجات التي تلبي مقاييس السلامة في الدولة (ب)، حتى وإن كانت لا تلبي المقاييس الدقيقة في الدولة (أ) للمنتجات التي تُنتج ضمن حدودها. ويكون الاعتراف متبادلاً عندما توافق الدولة (ب) علىٰ السماح ببيع منتجات الدولة (أ) داخل الدولة (ب).

إن اتفاقيات الاعتراف المتبادل تستخدم بشكل ملحوظ في أوروبا حيث تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمنتجات المصنَّعة بحسب تشريعات بعضهم بعضاً. وتابع الاتحاد الأوروبي أيضاً الاتفاقات الثنائية مع أستراليا ونيوزيلندا وكندا واليابان والولايات المتحدة. وفي الوقت الحاضر، تتجه مفاوضات الاعتراف المتبادل إلىٰ التركيز علىٰ المفاوضات الثنائية حول منتجات معينة كالأغذية والأجهزة الطبية ومعدات الاتصالات[17]. في هذه المفاوضات تكون القضية الأساسية بالنسبة للدول أن تتأكَّد من وجود معيار المساواة في المقاييس التنظيمية في الدول التي تخضع لاتفاقية الاعتراف المتبادل. وبالتالي، فإن الاعتراف المتبادل خيار متوافر بشكل رئيسي لتلك الدول التي حقَّقت مقياساً للالتقاء التنظيمي.

قواعد التراضي

قواعد التراضي ـ المعاهدات ـ هي الشكل الرابع للمؤسَّسات العالميَّة. فمن خلال معاهدات ومؤتمرات عالميَّة، تلزم الدول القومية نفسها لا بالاعتراف بالقواعد المحلية في ما بينها فقط، بل وبخلق مجموعة جديدة من قواعد عامة عبر الأمم[18]. وحيث إن المعاهدات نادراً ما تساندها آليات فرض رسمية[19]، فإنَّها تبقى صيغة تستعمل في الغالب للتعاون العالمي. إن أكثر من 34000

معاهدة مسجلة لدىٰ الأمم المتحدة، وأكثر من 500 معاهدة من هذه المعاهدات هي معاهدات رئيسيَّة ومتعدِّدة الجوانب[20].

حيث إنَّه يتوجب علىٰ كل دولة أن توافق علىٰ السياسات التي تشملها المعاهدات، فإن السلطة السياسيَّة لا تزال باقية ضمن دولة الأُمَّة[21]. وبالممارسة فإن كل قرار أمَّة يواجه إعاقة إلىٰ درجة ما بعملية التفاوض، لأن ما يبرز من معاهدة ما قد لا يماثل الخيار السياسي الأول لكل أمَّة. وتميل الدول القوية أيضاً إلىٰ السيطرة علىٰ الدول الضعيفة. ولكن لا تزال كل دولة تملك السلطة الكاملة لتقرّر إن كانت توافق علىٰ المعاهدة. ويأتي الحفاظ علىٰ السلطة هذا بثمنه طبعاً لأن صناعة القرار القائم علىٰ الإجماع يمكن أن تكون استهلاكاً للوقت، وخاضعة لأقل الآثار العامَّة المسيطرة، ومنحازة لصالح الوضع الراهن[22].

التفويض

الشكل الخامس للمؤسَّسات، وهو التفويض، شكل خاص من صناعة القرار الرضائي، يحافظ نظرياً علىٰ الوعد بالتغلّب علىٰ التحديات الأصيلة في مفاوضات المعاهدات متعددة الجوانب. فعندما تفوض الدولة السلطة فإنَّها توافق علىٰ تحويل السلطة إلىٰ منظمة عالميَّة تقوم بأعمال محدّدة خاصة[23]. تستطيع المنظَّمة أن تقوم بالأعمال بموافقتها هي، لذا لا تحتاج الدول إلىٰ مناقشة لغة المعاهدة لتحكم كل قرار لازم لمعالجة مشكلة معقَّدة. بهذه الطريقة تستطيع المنظَّمات العالميَّة تجهيز تجمع للتعاون العالمي المستمر. وفي منتصف التسعينيَّات أوجدت الحكومات القومية أكثر من 250 منظَّمة حكومية عالميَّة[24]. ومن بينها المنظَّمات المشهورة كالأُمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي ومنظَّمة التجارة العالميَّة، مع منظَّمات أقل شهرة مثل هيئة المقاييس الغذائية CIC (التي تصدر مقاييس السلامة الغذائية العالميَّة)، والهيئة العالميَّة للاتصالات (التي تضع المقاييس لخدمة الاتصالات). لقد أسَّست الدول القومية هذه

المنظَّمات العالميَّة وغيرها لتتخذ سلسلة من الأعمال، من دراسة المشكلات وإصدار التوصيات، إلىٰ وضع أَو تنفيذ سياسة بين الأُمم، وإلىٰ فرض سياسة وتسوية خلافات بين الدول.

لا يعني التفويض أن تتخلَّى دولة الأُمَّة عن سلطتها كاملة في قضية سياسيَّة إلىٰ المنظَّمة العالميَّة. وبالفعل، يُتوقع من القادة القوميين أن يتأكَّدوا من أن مصالح دولهم لن تقلِّل من أهميتها أية منظَّمة جديدة هم يخلقونها علىٰ المستوىٰ العالمي[25]. وهكذا سوف تقوم الدول بالتفويض بشكل حذر وتنتبه إلىٰ شروط أي تفويض، وإلىٰ بنية صنع القرار في المؤسسة الجديدة. في هذا المجال، لا تختلف اهتمامات القادة القوميين حول تفويض السلطة إلىٰ المنظَّمات العالميَّة عن هموم المشرِّعين بتفويض السلطة إلىٰ وكالة إدارية، ولا عن هموم أي عامل خاص يفوِّض الأَعمال أَو سلطة صنع القرار إلىٰ طرف ثالث. في مثل هذه الحالات، يمكن أن ينشأ توتر بين مصالح الأمم التي تَفوض سلطتها وبين مصالح المنظَّمات التي تتلقَّى هذه السلطة. وهذا هو الإشكال المشهور بين الموكل والوكيل، حيث توجد الإمكانية بأن يتصرّف الوكيل بطُرق لا تناسب أهداف الموكل. فأهداف منظَّمة التجارة العالميَّة مثلاً قد تتركَّز علىٰ المحافظة علىٰ أسواق متنافِسة أكثر مما تقبل به بعض الدول الأعضاء وجماهيرها، سيما إذا كان تنشيط التجارة يأتي علىٰ حساب بعض القِيَم الاجتماعيَّة الأُخرىٰ كالثقافة البيئية أَو الثقافة الأصيلة. بالنسبة لأية دولة، يبرز سؤال قبل أن تتخلَّى عن سلطتها إلىٰ المنظَّمة العالميَّة، هو إلىٰ أي مدىٰ يختلف القرار الذي تتَّخذه المنظَّمة عن المصالح الكلية للدولة؟

حيث إن المنظَّمات العالميَّة توجدها موافقة الدول التي ستكون خاضعة لسلطة المنظَّمات، نستطيع أن نتوقَّع أن تحمل بنية المنظَّمات العالميَّة ما يُشبه سلطة التفويض في مجالات أُخرىٰ، كالتفويض التشريعي للوكالات الإدارية[26]. فللتقليل من قوة الوكلاء علىٰ التصرّف بطريقة لا تتناسب مع

مصالح الموكلين، غالباً ما يشمل التفويض إجراءات مصحّحة تجعل الموكلين يتحكّمون بأعمال وكلائهم[27].

إن تفويض السلطة الحكومية غالباً ما يصاحبه واحد أَو أكثر من الشروط التي توضع لضبط حرية تصرّف المنظّمة التي تحوّلت إليها السلطة. وهذه الشروط يمكن جمعها في أربعة أقسام: الوصف، والرقابة، والمساهمة، والمعكوسية[28]. يشير الوصف إلىٰ وضع المقاييس أو المبادئ في تشريع المنظّمة، مجالها، واجباتها، ووظائفها. وتحيط الرقابة بكل الإجراءات التي تؤكِّد أن صناعة القرار شفّافة وأنّها تحتاج إلىٰ إجراء بعض التحليلات وكتابة التقارير قبل اتخاذ القرارات. وتعطي ترتيبات المساهمة والتمثيل للدول الأعضاء في عملية صنع القرارات في المنظمة. وأما المعكوسيّة فتشير إلىٰ مواد الهروب التي بواسطتها تستطيع الدّول الانسحاب من تشريع المنظّمة في ظروف معينة.

إن الطريقة التي يُبنى فيها كل من هذه الملامح أَو الشروط في حالات خاصّة سوف تؤثِّر علىٰ ما يمكن اعتباره «شدة التفويض». يمكن أن يكون التفويض ضيقاً أَو فضفاضاً بالاعتماد علىٰ طبيعة الوصف، والرقابة، والمساهمة، والمعكوسية. فقد يكون الوصف محدداً أَو عامّاً. ويمكن للرقابة أن تكون واسعة أَو محدودة. كما يمكن لترتيبات المساهمة أن تتطلّب موافقة جميع الدّول الأعضاء أَو شيئاً أقل من التمثيل الكامل أَو الإجماع. ويمكن أن تكون شروط المعكوسية تُلبّىٰ بسهولة أَو قد تتطلّب حالة إجبارية. فكلما زاد التفويض ضيقاً، كلما حافظت الدّول علىٰ تحكّمها بقرارات واتجاهات المنظّمات العالميّة أكثر؛ وكلما كان التفويض فضفاضاً أكثر، كلما زادت حرية تصرُّف المنظّمات.

الانسحاب

شكل أخير من أشكال المؤسَّسات يستحق الملاحظة، ربما من ناحية تنظيمه النظري أكثر من استعماله في الممارسة. يقع خيار الانسحاب في الطرف

المقابل من طيف خيارات تكون فيه السلطة القانونية بمفردها في الدّول القومية. فبالانسحاب تتخلّى دولة الأُمّة أَو تحول ادعاءها بالسلطة بشكل كامل. إما أن تتخلّى عن ممارسة السلطة أو تضع تفويضاً كاملاً غير قابل للرجوع إلىٰ مؤسَّسة أُخرىٰ. والأمثلة الرئيسيَّة علىٰ حدوث الانسحاب عندما تندمج دول الأمم، أَو تخضع لدولة أُخرىٰ كما حصل في إعادة توحيد ألمانيا مؤخراً[29]. وإلاَّ فإن خيار الانسحاب يبقى بصورة كبيرة طموحاً لأولئك الذين ينادون بما يسمى حكومة عالميَّة كبديل لنظام الحكم القائم علىٰ الدّول القومية.

اختيار شكل المؤسَّسة وأثره

لدول العالم خيارات تستجيب بها للمشكلات العالميَّة. وكما ذكرت تستطيع الدّول أن تختار من بين ستة أقسام عريضة من الأشكال المؤسَّساتية. وفي كلٍّ من هذه الأشكال المؤسَّساتية العريضة يوجد عدد كبير من خيارات السياسة المحددة. لم أقل شيئاً عملياً، مثلاً عن «مادة» المعاهدات: الأنواع المختلفة من المتطلبات التي تستطيع الدّول أن توافق عليها في سعيها لحل أنواع مختلفة من المشكلات. فالمتطلبات المحدّدة في المعاهدات، كما هو واضح، موضوع مفاوضات معمَّقة، ونحن نعرف أن بعض أنواع المتطلبات أكثر فاعلية من غيرها. لقد بيَّن رونالد ميتشل Ronald Mitchel أن في معاهدة معدة لمنع تلوث ناقلات النفط، كانت النصوص التي تطلب من ناقلات النفط تركيب معدات خاصة أكثر فاعلية في تشجيع الانصياع لها من النصوص والأحكام التي وضعت حدود التفريغ[30]. فخيارات كهذه ـ بين المقاييس المعتمدة علىٰ التكنولوجيا وبين المقاييس المعتمدة علىٰ الأداء أَو بين عدد من أنواع التناول التنظيمي الأُخرىٰ ـ ستكون هامَّة بالتأكيد في التأثير في أداء القوانين العالميَّة. ولكن من أجل هذا التحليل، أود أن أميّز هذه الأنواع من الخيارات «العملياتية» والخيارات حول الأشكال المؤسَّساتية الأعرض. علىٰ كل حال، إن المقاييس علىٰ أساس الأداء أَو المقاييس علىٰ أساس التكنولوجيا يمكن تبنيها من حيث

المبدأ في التشريع المحلي، أو الاعتراف بها في اتفاقيات الاعتراف المتبادل، أو كتابتها بمعاهدة، أو أن تقترحها منظَّمة حكومية عالميَّة. والسؤال الذي أريد أن أطرحه هنا، هو عما إذا كانت هذه الأشكال المؤسَّساتية الأعرض تهم، إذا تساوت كل الأشياء، من حيث جدواها في حل المشكلات العالميَّة.

وأقصد بجدوى الشكل المؤسَّساتي المدىٰ الذي يساهم فيه تصميم المؤسَّسات العالميَّة في حل المشكلات العالميَّة، التي أُعدَّت للمساعدة في حل (الجدوىٰ السياسيَّة) والشرعية للمؤسَّسة والدعم الذي تكسبه من الحكومات القومية وجماهيرها المحلية (الجدوىٰ السياسيَّة) ألفت الانتباه إلىٰ الشرعية كمفهوم منفصل عن الجدوىٰ لأن المؤسَّسات التي تنقصها الشرعيَّة يحتمل أن تكون قادرة علىٰ العمل بفاعلية من حيث المفهوم الأول. هذه هي الحالة الخاصة بالمؤسَّسات العالميَّة التي تعتمد علىٰ الحكومات القومية في وجودها المستمر لتنفيذ وفرض القوانين العالميَّة.

أحاول الآن جمع الأنواع الثلاثة من المشكلات العالميَّة التي نُوقشت في الجزء الأول من هذا الفصل مع الأشكال المؤسَّساتية التي نُوقشت في الجزء الثاني. لقد بيّنت أن بعض الأشكال المؤسَّساتية تبدو أكثر ملاءمة لبعض أنواع المشكلات العالميَّة وافترضت أن هذه الملاءمة تؤثِّر في الجدوىٰ السياسيَّة للمؤسَّسات العالميَّة. وأقترح أيضاً أن الشكل المؤسَّساتي متعلِّق بالجدوىٰ السياسيَّة أو الشرعيَّة، للمؤسَّسة. وكما هو الحال مع أي ادعاء حول جدوىٰ السياسات والمؤسَّسات، فإنَّها تخضع كلها للاختبار بالبحث التجريبي[31]. لكن الخطوة الأولىٰ علىٰ الطريق نحو اختبار تجريبي لتوليد فرضيات حول كيفية ربط شكل المؤسَّسة العالميَّة بجدوىٰ السياسة والشرعيَّة السياسيَّة.

تلاؤم الشكل والمشكلة

في الجزء الأول من الفصل ميّزت بين مشكلات التنسيق والمشكلات العامة والقِيَم الجوهريَّة التي تظهر بصورة حادة في فترة العولمة. إن كان شكل

المؤسَّسة يشكِّل اختلافاً في كيفيَّة حل المؤسَّسات العالميَّة لهذه المشكلات بصورة فعَّالة، فسوف يحتاج المحلِّلون وصانعو السياسة إلىٰ الاهتمام في اختيار شكل المؤسَّسة التي سوف تستخدم في معالجة أنواع المشكلات المختلفة. بعبارة أُخرىٰ، سوف يحتاجون إلىٰ التأكّد من أن الشكل المؤسَّساتي يلائم المشكلة التي يجب حلّها.

ليس من المحتمل أن تُحلّ مشكلات التنسيق بسهولة بالشكل الأول والشكل الثاني المبينين في الجدول (13 ـ 1): العمل غير الرسمي والتحكُّم الداخلي. بينما يكون من الممكن أن يتطور سلوك تنسيقي دون اتفاقيات عالميَّة مهما كانت، فإن مشكلة التنسيق هي الأبرز عندما تتبنّى الدّول القومية داخلياً تنظيمات غير متلائمة[32]. وعندما تكون المقاييس مختلفة وعندما كان الاختلاف غير مبرر فإن الدّول القومية قد تحتاج إلىٰ شكل ما من أشكال العمل الجماعي إن كان عليها أن تحل مشكلة عدم التلاؤم. قد يُفلح صنع معاهدة رضائية لأن الاتفاق علىٰ لغة المعاهدة (دون أي تحفّظ هام) سوف يصنع مجموعة مقاييس عامة. لكن سيكون من الصعب في بعض الحالات التوصل إلىٰ إجماع علىٰ مقاييس عامة سيما إذا كانت هذه الدّول تسعى إلىٰ التوفيق بين أكثر من مقياسين مختلفين في معاهدة عامة. إن تفويض مهمة التنسيق إلىٰ مجموعة من الخبراء قد تفتح الطريق المسدود، بفرض أن الاتفاق علىٰ كيفيَّة إنشاء هيئة الخبراء يمكن التوصل إليه.

لعل أكثر الطرق قوة وجدوىٰ قيام الدّول القومية بالتفاوض مع بعضها بعضاً من أجل معاهدات الاعتراف المتبادل. وكما لُوحظ سابقاً يستطيع الاعتراف المتبادل أن يطلب تغييراً في درجة اللقاء التنظيمي. ما دامت المقاييس المختلفة متساوية تقريباً، فقد ترغب الدّول في استخدام الاعتراف المتبادل لتحقيق تجارة متناسقة. ومن المحتمل أن تكونَ اتفاقية الاعتراف المتبادل أسهل تحقيقاً لأنَّها لا تتطلَّب من الدّول القومية أن تغيِّر مقاييسها الموجودة أو اختبار

الإجراءات أَو تطلب من المفاوضين أن يصلوا إلىٰ التقاء فكري كامل علىٰ مجموعة كاملة من المقاييس المُفصلة.

من الأصعب أن نرىٰ كيف يستطيع الاعتراف المتبادل أن يساعد علىٰ مواجهة المشكلات العامَّة أَو مشاكل القِيَم الجوهريَّة. طبعاً لا يمكن أن نتوقع من الحكم الداخلي أن يحل هذه المشكلات إما لأن المشكلات ذات جذور في أعمال الدّول القومية، وإما أن تسمح بنفاد مصلحة عامة أَو مخالفة قيمة جوهريَّة.

والاحتمال الأقل في المشكلات العامَّة أن تقوم الدّولة القومية منفردة، ومن جانب واحد، بإضفاء صفة الذاتية علىٰ التكاليف الاجتماعيَّة لأعمالها. والخيار الواعد أكثر من غيره للمشكلات العامَّة، وربما لمشكلات القِيَم الجوهريَّة أيضاً، يبدو في صنع معاهدة يمكن أن تضع قواعد موثوقة (وربما عقوبات مفروضة) لتسهيل التعاون. وليس مدهشاً أن تكون هذه الاستراتيجيَّات التي اتبعتها الدّول القومية مؤخراً في القضايا البيئية مثل (الأوزون وتغير المناخ) فتؤدي بالنتائج المختلطة إلىٰ بروتوكول مونتريال وبروتوكول كيوتو علىٰ التوالي[33]. وفي مجال مفاوضات تغيير المناخ، جاءت الوفود (بشكل مؤسَّسات) لتقوم بدور في إنشاء منظَّمات كالهيئة الحكومية حول تغيّر المناخ التي تقدِّم معلومات التقديرات العملية التي يمكن استخدامها في مجال المفاوضات أكثر من أجل معاهدة. والوفود إلىٰ المنظَّمة تم تكليفها بالدراسة وإعداد التوصيات وقد تساعد في توليد معلومات يمكن أن تفيد في إجراءات تأليف أشكال مؤسَّساتية أُخرىٰ.

وكما لُوحظ سابقاً، تبقى القرارات الداخلية للدول القومية هامة لنجاح السياسة حتى عندما تخلق مؤسَّسات عالميَّة لمواجهة المشكلات العالميَّة. ففي مجال حقوق الإنسان والقِيَم الجوهريَّة الأُخرىٰ، قد تدخل هذه الدّول في معاهدات عالميَّة ولكن لا تنفذها عندما تعالج صراعات محلية ساخنة، أَو كما

في بعض الحالات، حتى في مجرىٰ الشؤون العادية. قد تنشأ هذه التحديات بالطبع خارج مجال حقوق الإنسان أيضاً، لكن طبيعة النظام العالمي الذي يحمي السيادة القومية في الشؤون «الداخلية»، يستطيع أن يجعل من الصعب بصورة خاصَّة لفرض المعاهدات التي تحمي المواطنين بشكل رئيسي من حكوماتهم. لهذه الأسباب وكذلك لأسباب أُخرىٰ كما في مشكلة أخفض مستوىٰ عام، تستطيع أَشكال المؤسَّسات العالميَّة أحياناً أن تبين أَنَّها ضعيفة وغير مؤثِّرة. قد يكون، في مثل هذه الحالات، ممكناً أن أفضل خيار متوافر هو العودة إلىٰ العمل غير الرسمي كاستراتيجيَّة قوية وفعَّالة وذات عمر طويل. إن ضغط العوامل غير الحكومية، وقبول القانون الليِّن والمبادئ غير الرسمية من قِبل النخبة المحلية والجمهور قد يستغرق وقتاً وقد يبين تقدماً قليلاً، لكن هذه المعالجة قد تبقى في النهاية أكبر وعد لخلق شروط أفضل لحل المشكلات العالميَّة وبناء مؤسَّسات عالميَّة فعَّالة.

الشكل والشرعيَّة

إن أهمية دولة الأُمَّة في خلق واستخدام المؤسَّسات العالميَّة تجعل التأييد السياسي والشرعيَّة أحد الوجوه الرئيسيَّة في فعالية المؤسَّسات. لكن المؤسَّسات العالميَّة ليست فريدة عندما يحتاج الأمر إلىٰ أخذ السياسة بعين الاعتبار. إن صناعة السياسة المحلية هي أيضاً إلىٰ حد بعيد فن الممكن وتهدف إلىٰ أكثر السياسات فاعلية بين تلك السياسات المجدية سياسياً. وأكثر من ذلك، في كل من المجال المحلي والمجال العالمي تكون السلطة الأكثر فاعلية عندما تعتبر أَنَّها شرعيَّة. وعلىٰ الرغم من أن الحكومات القومية جعلت الشرطة والمحاكم أجهزة مركزية، فإنَّها لا تستطيع مراقبة كل حركة لكل شخص. وتتأَثَّر المطاوعة بوجود واستخدام الرقابة والعقوبات بصورة أكيدة، لكنَّها تتأَثَّر أيضاً بالمبادئ الذاتية وبشرعيَّة المؤسَّسة التنظيمية المفهومة[34].

فشرعيَّة المؤسَّسة أو دعم الشعب يمكن لكليهما أن يكونا محددين

ومنتشرين[35]. تشير الشرعيَّة الخاصة إلىٰ قبول النتائج التي تولِّدها المؤسَّسة في مواقف خاصة. فالشخص الذي لا يتفق مع منظمة التجارة العالميَّة حول عملها بسمك الروبيان في الولايات المتحدة، قد يرىٰ أن الهيئة التجاريَّة ذات شرعية محددة وقليلة في هذه القضية[36]. لكن هذا الشخص نفسه يرىٰ منظَّمة التجارة العالميَّة ذات شرعيَّة واسعة إذا توصلت إلىٰ أن الإجراءات المتخذة من قِبل الهيئة عادلة ومعقولة، أو أن النتائج مع مرور الزمن هي، وستبقى، النتائج الصحيحة حتى وإن ارتكبت منظَّمة التجارة العالميَّة أخطاء في بعض القضايا الأُخرىٰ. إن التحدي الكبير لمنظَّمة التجارة العالميَّة في الوقت الحالي هو كيف تقوي وتوسّع دعمها المنتشر بين الشعوب خلال وقت عندما كانت تصدر قرارات كانت تلقى نقداً كبيراً.

نحتاج إلىٰ بحث أكبر لفهم المدىٰ الكامل للعوامل الحاسمة في انتشار شرعيَّة المؤسَّسات العالميَّة. أحد العوامل التي تؤثِّر في دعم المؤسَّسات العالميَّة هو درجة السيادة التي تحتفظ بها المؤسَّسة لدولة الأُمَّة أو تحميها. ويمكن للمرء أن يتنبأ أنَّه ـ إذا تساوت كل الأشياء ـ فهذه الجهود لبناء المؤسَّسات التي تفرض أقل القيود علىٰ سيادة الدّولة سيتم فهمها علىٰ أنَّها أكثر شرعيَّة. وبالتالي، فإن الأشكال المؤسَّساتية التي تحافظ علىٰ السيادة أكثر، هي التي تتجه إلىٰ كسب أكبر تأييد سياسي من الدّول القومية. وبالتالي، فإن التحكُّم الداخلي سيكون مفضلاً عموماً علىٰ الاعتراف المتبادل، وتكون صناعة القوانين الرضائية مفضلة علىٰ التفويض. ليست الأمور متساوية دائماً بالطبع فقد توجد أوقات ترىٰ فيها الدّول أن فوائد تفويض السلطة إلىٰ منظَّمات عالميَّة تنظيمية أعظم من التكاليف، كما حدث مع منظَّمة التجارة العالميَّة. ولكن، برز نقاش عميق حول طبيعة البنية المؤسسية لمنظَّمة التجارة العالميَّة (سواء كان صحيحاً أم خطأ) وعما إذا كانت المؤسَّسة ذات سلطة مستقلة. لأن آثار المؤسَّسات العالميَّة يمكن أن تكون صعبة التقرير ـ لأنَّه ليس لدينا جماعة تحكم بأشكال مؤسَّساتية

مختلفة ـ فالتحدي هو القرار إن كانت منظَّمة التجارة العالميَّة تستطيع تحقيق أهدافها في التجارة الحرَّة بشكل فعَّال لو كان بنيانها المؤسَّساتي أكثر شفافية ومترابط بشكل أقوىٰ.

معضلة التفويض

إن الجدل الحديث حول منظَّمة التجارة العالميَّة بكل بساطة يلقي الضوء علىٰ تحدٍّ أكثر عمومية حول التفويض كشكل مؤسسي. تنمو الحاجة إلىٰ التفويض في العالم الأكثر استقلالاً وذلك كي يستجيب بسرعة أكبر للمشكلات العالميَّة. ولكن تفويض السلطة إلىٰ منظَّمات عالميَّة يصطدم بقيدين قويين: أولهما هو أن المنظَّمة يمكن أن تُعاق أيضاً. فكلما ضاق وصف سلطة المنظَّمة مثلاً، كلما كان من الأصعب علىٰ المنظَّمة الاستجابة للمشكلات التي تتغيَّر مع مرور الوقت، أو مواجهة المشكلات غير المتوقعة التي لا تتلاءم مع الأقسام الموصوفة تلاؤماً أنيقاً. وثمة طريقة أُخرىٰ يمكن لمنظَّمة ما أن تعاق وهي ما مدىٰ استقلالها في اتخاذ القرارات. في المنظَّمات التي تكون فيها السلطة مشتركة (أي حيث يجب أن تحوز قرارات المنظَّمة موافقة جميع الدّول الأعضاء) يمكن أن تصبح معاقة لأن المنظَّمات المشتركة لا تمتلك السلطة المفوضة أبداً. فهي ببساطة تقدم منتدىٰ لتحدث فيه الموافقة العالميَّة. إن الحاجة إلىٰ موافقة جماعية من جميع الدّول الأعضاء في منظَّمة ما تجعل من مشكلات العمل الجماعي مؤسَّسة يمكن للتفويض أن يحلها[37]. والمنظَّمات التي تُعاق بشكل قوي بهذه الطُرق هي أقل قدرة علىٰ الاستجابة للمشكلات بشكل فعَّال وملائم.

ثاني هذين القيدين القويين للتفويض هو أَنَّه غير مقيد أبداً. فإن تخلت دول الأمم عن كثير من سلطاتها غير المقيدة، فإن المنظَّمات العالميَّة ستكون في وضع أفضل للاستجابة إلىٰ المشكلات الجديدة والمتحدية بصورة فعَّالة. لكنها ستكون في وضع أقوىٰ أيضاً لترتكب الأخطاء وتتصرَّف بشكل يخالف

مصالح بعض الدّول الأعضاء. والمنظَّمات العالميَّة القوية جداً والتي تمارس سلطاتها بلامبالاة، يمكن أن تفقد شرعيتها بين الدّول التي صنعتها. ولذلك تستطيع الدّول القومية أن تقاوم عمل المنظَّمات التي أَصبحت قوية أكثر من اللازم، أو قد تثير أحكاماً معاكسة لتنسحب من نطاق هذه المؤسَّسات.

بعبارة أُخرىٰ، قد يوجد في الغالب توتر في المنظَّمات العالميَّة الحكومية بين فعالية السياسة والفعالية السياسيَّة. ويجب تحقيق توازن بين خلق المنظَّمات المستقلَّة بصورة كافية لتعمل بصورة فعَّالة، وتحافظ علىٰ دعم الدّول القومية (وشعوبها) التي تحذر (حذراً مفهوماً) من القوىٰ التي تمتلكها المنظَّمات الجديدة. أية سلطة لمنظَّمة جديدة يجب أن تكون حرَّة بصورة كافية تجعل المنظَّمة قادرة علىٰ حل المشكلات العالميَّة، ولكن يجب أن تكون معاقة بصورة كافية تجعل المنظَّمة مقبولة لدىٰ الدّول القومية التي يجب أن توافق وتحافظ عليها. ولتقريب هذين البُعدين من الكمال، تستطيع هذه الدّول أن تسعى لاستخدام أي تجمّع للصفات الأربع للتفويض التي ذكرتها في ما تقدم: الوصف والرقابة والمساهمة والمعكوسيَّة. فمثلاً يمكن التنبؤ بأن ما تحتاج إليه هذه الدّول هو أقل مساهمة في قرارات المنظَّمات التي تحتوي علىٰ تشريع يوصف بالمحدوديَّة. ونتيجة لذلك، فالمنظَّمات المؤسَّسة لمواجهة مشكلات عالميَّة محدودة نسبياً تستطيع أن تعتمد بصورة أقل علىٰ السلطة المشتركة أَو الرقابة. ولكن المنظَّمة المؤسَّسة لمواجهة قضايا سياسة واسعة المدىٰ ـ مؤسَّسات كالاتحاد الأوروبي ـ ستكون قائمة علىٰ ترتيبات أكثر اتساعاً لمشاركة السلطة مع الدّول الأعضاء.

الخاتمة

سوف يستغرق وقتاً طويلاً إيجاد توازن بين التحكم وحرية التصرف في تفويض السلطة إلىٰ المؤسَّسات العالميَّة وذلك للتجريب والتعلّم. وبالفعل، قد لا يمكن إيجاد مثل هذا التوازن أبداً لأن المشكلات الجديدة سوف تبرز، ويبدو

أَنَّها تحتاج إلىٰ تحكم أكثر أَو حرية تصرّف أكثر، وسوف تتغير الأفكار حول الموقع المناسب في سياسة السلطة. بالطبع إن وجود التغيّر الذي سيجعل من الممكن اختيار أَشكال مؤسَّساتية أكثر أهمية. في عالم ذي مشكلات متغيرة وأفكار متغيِّرة حول كيفية حلّ هذه المشكلات، فإن الترتيبات التي ستشتد الحاجة إليها والتي تجعل الدّول القومية تخلق قواعد عالميَّة ومنظَّمات عالميَّة، كما أَنَّها ستوجد ترتيبات تعطي الدّول القومية مرونة في إعادة توجيه هذه المؤسَّسات عندما تبرز الحاجة إلىٰ تغير يناسب المشكلات القائمة بصورة أفضل.

يجب أن نتوقع أن بناء المؤسَّسات العالميَّة ينتج استخدام أَشكال متنوعة من المؤسَّسات. يؤمِّن مثل هذا التغيير فرصاً لبحث أكثر، لأنَّه لن تعمل كل الأَشكال المؤسَّساتية جميعاً بصورة متساوية مع مشكلات عالميَّة مختلفة الأنواع. إن الانتقال من نظام للسيطرة قائم علىٰ سلطة دولة الأمة إلىٰ نظام قائم علىٰ علاقات عالميَّة أكثر تعقيداً واستقلاليَّة قد بدأ الآن، ولكنه سيستمر في التحرّك بصورة متقطعة علىٰ الرغم من أن شروط العولمة تبدو أنَّها تعمل بصورة متزايدة في مصالح الدّولة لتتعاون أَو ربما لتفوض سلطتها إلىٰ المؤسَّسات العالميَّة، وسوف يحتاج قادة الأمم إلىٰ الاقتناع بأن المؤسَّسات الجديدة لا بدّ من استخدامها لمصلحة الأمم جميعاً. يمكن أن نرىٰ أهمية أكبر تُعطى لاتفاقيات الاعتراف المتبادل والمعاهدات والمنظَّمات العالميَّة. ولكن عندما تنتج المؤسَّسات العالميَّة قرارات غير مألوفة تؤثّر بصورة عكسية علىٰ الدّول القومية ـ حتى لو كانت هذه القرارات في صالح العالم كلّه ـ من المحتمل أن يكون لها تأثير في تطور مؤسَّسات عالميَّة إضافيَّة في المستقبل وبطريقة مماثلة، عندما تظهر المؤسَّسات العالميَّة غير مؤثِّرة في وجه المشكلات العالميَّة الضاغطة، فسوف يكون لذلك أيضاً أثره في تطوير المؤسَّسات في المستقبل. إن أي انتقال إلىٰ ما يُسمَّى بنظام العالم الجديد لن يكون انتقالاً سهلاً، ولكن

مع مرور الوقت يمكن أن نأمل أن الأشكال المؤسَّساتية سوف تستخدم بطرق تبدو أنَّها ستوجد التوازن الملائم بين فعالية السياسة والفعالية السياسيَّة، علىٰ الأقل لفترة طويلة.

ملاحظات

(1) انظر بيتر هاس، وروبرت كيوهين ومارك ليفي، «Institutions for the Earth: Sources of Effective International Environmental Protection (MIT Press, 1993)، (تعريف المؤسَّسات علىٰ أنها تشمل المنظَّمات ومجموعة من القواعد والقوانين، مرمزة في معاهدات وبروتوكولات كانت الدول قد قبلتها) ص 5.

(2) لمناقشة أثر المؤسَّسات في السياسة الدولية انظر جون ج ميرشايمر (John J. Mearsheimer)، «The False Promise of International Institutions,» (International Security vol. 19) الصفحة 5 ـ 49 (شتاء 94 ـ 1995).

وروبرت كيوهين وليزا مارتن، «The Promise of Institutionalist Theory» (International Security, vol. 20) صفحة 39 ـ 51 (صيف 1995).

جون ج ميرشايمر، «A Realist Reply»، (ص 82 صيف 1995) (International Security, vol. 20).

(3) مع أن هذه الأقسام الثلاثة يبدو أنها تشمل عدداً كبيراً من المشكلات الكبيرة التي تنشأ من جراء العولمة، فإنها ليست شاملة لكل شيء. ويلاحظ أيضاً أنني أحتفظ بذهني بمشكلات تنظيمية في هذا الفصل وأترك بصراحة إلىٰ التفكير الجانبي أموراً هامة أخرىٰ كالأمن العالمي.

(4) لمناقشة مشكلات التنسيق، انظر كاس سانستاين (Cass Sunstein)، «After the Rights Revolution: Reconceiving the Regulatory State», (Harvard University Press, 1990) ص 53.

(5) انظر، «Product Standards, Conformity Assessment and Regulatory Reform», (Paris: OECD, 1997) في تقرير OECD حول الإصلاح التنظيمي.

(6) روجر نول (Roger Noll)، «Internationalizing Regulatory Reform,» في كتاب من إعداد بيترو نيفولا: Comparative Disadvantages Social Regulations and the Global Economy,» (Brookings, 1997).

(7) لمناقشة واسعة للاقتصاد السياسي لمناخ متغير، انظر جوناثان وينر، «On the Political Economy of Global Environmental Regulation,» (Georgetown Law Journal, vol. 87) ص 749 (شباط 1999).

(8) لمجادلة حول المبادئ السياسية الأساسية التي ستحترمها كافة الدول المنظمة جيداً، انظر جون راول، «The Law of the Peoples»، (Harvard University Press, 1999).

(9) لكن عندما توجد المؤسّسات، فإنّها قد تساعد في تخفيض هذه التكاليف.
هاس، كيوهين وليفي: «Institutions for the Earth».

(10) داڤيد هيلد وآخرون، «Global Transformations»، (Stanford University Press, 1999) (ص 52 _ 57).

لكن النمو النادر لبعض المؤسّسات، سيما المنظّمات الحكومية العالميّة، لا يتناسب مباشرة مع خطوة العولمة. فمثلاً، لقد تراجع عدد المنظّمات الحكومية العالميّة منذ الثمانينيات. انظر جيمس هاودن، «Emerging Organizational Forms: The Poliferation of Regional Intergovernmental Organizations in Modern World-System» (GreenWood Press, 1996) ص 13.

وشيريل شانكس، وهارولد جاكوبسن، وجيفري كابلان، «Intertia and Change in the Constettation of International Governmental Organizations, (1981 - 1992)» (International Organization) vol. 50 ص 593 (خريف 1996).

(11) انظر لورانس ليسيغ، «The New Chicago School», (Journal of Legal Studies vol. 27 (June 1998)) ص 661.

(12) البحث في المبادئ الاجتماعية واسع. لمناقشة حديثة للمبادئ في الأدبيات القانونية، انظر:

روبرت سي إيلكسون، «Order without Law: How Neighbors Settle disputes» (Harvard University Press, 1991).

وكاس سانستاين، «Social Norms and Social Roles»، (Columbia Law Review, vol. 96) (أيار 1996، ص 903).

(13) انظر جوزيف ناي الابن «Soft Power»، (ص 153 خريف 1990) (Foreign Policy, vol. 80).

(14) انظر داڤيد ڤوغل، «Trading Up: Consumer and Environmental Reglation in a Global Economy», (Harvard University Press, 1995).

(15) انظر هاس، كيوهين وليفي: «Institutions for the Earth» (ص 16 _ 17).

(16) انظر كاليبسو نيكولايديس، «Mutual Recognition of Regulatory Regimes: Some Lessons and Prospects,» in OECD, (Regulatory Reform and International Market Opennes» (Paris Organization for Economic Cooperation and Development, 1996).

(17) انظر «Product Standards, Conformity Assessment and Regulatory Reform», في تقرير OECD عن الإصلاح التنظيمي؛ ومجلس البحث القومي، «International Standards, Conformity Assessment, and Trade: Into the 21st Century (Washington: National Academy Press, 1995).

(18) طبعاً، في المعاهدات متعددة الجوانب يمكن دائماً لدول الأمة أن تتبنى تحفظات على المعاهدة، بحيث إن الالتزامات التي تفرضها المعاهدة يمكن أن تختلف من دولة إلى أخرى. لمناقشة التحديات التي توجدها هذه التحفظات، انظر داڤيد م. ليڤ، «International Regulatory Regimes,» (Lexington Books, 1976) ص 135 ـ 152.

(19) انظر آبرام شايس وأنطونيا هاندلر شايس، «Compliance Without Enforcement: State Behaviour under Regulatory Treaties», (Negotiation Journal, vol. 7) ص 311 (تموز 1991).

ونفس المؤلفين، «On Compliance»، (International Organization vol. 47) ص 175 (ربيع 1993).

(20) بسبب التقدم في الاتصالات العالميّة، أودعت قاعدة بيانات بجميع المعاهدات لدى الأمم المتّحدة ويمكن الوصول إليها في الشبكة (http://untreaty.un.org/English/ access.asp) (5 آب 2000).

(21) روبرت كيوهين، «The Demand for International Regimes» في كتاب من إعداد ستيفن كراسنر وعنوانه: «International Regimes» (ص 141) (Cornell University Press, 1983).

(22) انظر كاري كوغليانيس، «Is Consensus an Appropriate Basis for Regulatory Plicy?» في كتاب من إعداد إيريك أورتس وكورت ديلتيلاري عنوانه: «Environmental Contracts: Comparative Approaches in Regulatory Innovation in the United States and Europe», (London: Kluwer Law International, 2000).

(23) في هذا القسم، إنني مهتم بصورة خاصة بالمنظّمات الحكومية العالميّة، لأن المنظّمات غير الحكومية لا تعتمد على السلطة المفوض بها من دول الأمم.

(24) هيلد وآخرون، ص 53، «Global Tranformations».

(25) يمكن توقع أن القادة يحمون سلطاتهم المؤسّساتية، وهذا يجعلهم حذرين من خلق مؤسّسات عالمية قوية. وهموم العامة المحلية حول نقص السيادة والمسؤوليّة الديمقراطية قد تشجع القادة على أن يكونوا حذرين من تأسيس مؤسّسات عالميّة.

(26) انظر مثلاً، داڤيد ايبستاين وشارين أوهالوران، «Delegating Powers: A Transaction Cost Politics Approach to Policy making under Separate Powers», (Cambridge University Press, 1999).

ماثيوز ماك كوبينز، روجر نول، وباري واينغاست: «Administrative Procedures as Instruments of Political Control», (Journal of Law, Economics, and Organization, vol. 3 (Fall 1987) ص 243.

ماثيو ماك كيو باين، روجر نول، وباري واينغاست، «Structure and Process, Politics and Policy: Administrative Agencies and Political Control», (Virginia Law Review, vol. 75) ص 431 (آذار 1989).

(27) لمراجعة كاملة، انظر جون برات وريتشارد زيكهاوسر، في كتاب لنفس المؤلفين بعنوان: «Principals and Agents» An Overview,» «Principals and Agents: The Structure of Business» (Harvard Business School Press, 1985).

(28) لمناقشة هذه الملامح الأربعة في سياق الاتحادية، انظر كاري كوغليانيس وكاليبسو نيكولايديس، «Securing Subsidiary: The Institutional Design of Federalism in the U.S. and Europe», في كتاب من إعداد كاليبسو نيكولايديس وروبرت هاوس بعنوان: «The Federal Vision: Legitimacy and Levels of Governance in the U.S. and the EU (Oxford University Press) (سيصدر).

(29) المعاهدات العالميَّة التي تنكر ادعاء السيادة على قارة القطب الجنوبي والفضاء الخارجي تكون قريبة من الانسحاب، مع أن في هذه الحالات ليس لأية دولة سيادة كاملة على هذه الأراضي في المكان الأول. انظر، «The Antarctica Treaty» (12 U. S. T. 794 (Dec. 1. 1959))

ومعاهدة الفضاء الخارجي (27/ 1/ 1967) «The Outer Space Treaty, 18 Us. T. 2410.

(30) رونالد ميتشيل، «Regime Design Matters: International Oil Pollution and Treaty Compliance,» (International Organization, vol. 48) (صيف 1994) ص 425.

(31) قد تكون هذه الاختبارات صعبة الإجراء كما لاحظ روبيرت كيوهين وليزا مارتن: «نادراً سوف تختلف المؤسَّسات بينما «تبقى بقية العالم ثابتة». وروبرت كيوهين وليزا مارتن: «The Promise of Institutionalist Theory,» ص 47.

(32) روبرت آكسلرود، «Evolution of Cooperation», (Basic Books, 1984)

(33) «Montreal Protocol on Substances That Deplete The Ozone Layer, 1522 U. N. T. S. 3 (1/ 1/ 1989) اتفاقية إطار تغير المناخ، الأمم المتحدة (FCCC/CP/7/Add.1) صدرت 25 آذار 1998، وأعيدت طباعتها (1998).

(34) من أجل مناقشة أوسع للمطاوعة، انظر توم تايلر، «Why People Obey the Law (Yale University Press, 1990).

(35) إن التمييز بين الشرعيَّة المحددة والمنتشرة أمر مألوف في تقييم المؤسَّسات الحكومية المحلية، كما المحكمة العليا. ومن أجل نقاش حديث حول شرعيَّة المحكمة العليا، انظر جيمس جيبسون،

«Understandings of Justice: Institutional Legitimacy, Procedural Justice, and Politecal Tolerance», (Law and Society Review, vol. 23) ص 469 (آب 1989).

وتوم تايلر وكينيس رانزنسكي، «Legitimacy, and the Acceptance of Unpopular U. S. Supreme Court Decisions: A Reply to Gibson,» Law and Society Review, vol. 25 ص 621 (آب 1991).

وجيمس جيبسون، «Institutional Legitimacy, Procedural Justice, and Compliance with

Supreme Court Decisions: A Question of Causality.» Law and Society Review, vol. 25 ص 631 (آب 1991).

(36) منظَّمة التجارة العالميَّة، منع استيراد الولايات المتحدة لبعض أنواع الروبيان ومنتجات الروبيان 12/ 10/ 1998 (WT/DS 58/ AB/ R) أعيدت طباعتها في (وتم تبنيها (6/ 11/ 1998)) (كانون الثاني 1999) (International Legal Materials, vol. 38) ص 118 ـ 121. في هذا العمل، وجدت هيئة منظَّمة التجارة العالميَّة أن جهود الولايات المتحدة لحماية السلحفاة البحرية قد خالفت قواعد التجارة.

(37) انظر هاس، كيوهين وليفي: ص 417 «Institutions for Earth».

14

آرثر آيزاك آبل بوم
Arthur Isak Applbaum

الثقافة والهويَّة والشرعيَّة

السبب الوحيد الذي يعطى للخوف من العولمة هو أنَّها تهدد بتدمير الثقافات القومية والعرقية المميزة. وتسير الحجة علىٰ هذا الشكل: سوف يقلّل انتشار اللغة الإنكليزية وقِيَم وطراز الحياة في شمال الأطلسي من أهمية لغات محلية وكذلك القِيَم والعادات، وتبدل الارتباطات القومية والعرقية والدينيَّة المتنوعة بنوع من الإسبرانتو Esperanto الثقافيَّة تنطق بلهجة أمريكية. إن امتلاك المرء خلفية ثقافيَّة غنية خاصة شرط لازم للعيش حياة ذات معنى، وبذلك يعطى عالمه معنىٰ ويكون له هويَّة شخصية سليمة. وخسران المرء ثقافته أشد الإصابات خطراً يمكن أن يتلقاها الشخص لأنَّها تدمِّر شخصيته ذاتها. والمعنى في أن يكون للمرء خلفية ثقافيَّة سليمة ضرورية لشخصيته، فهي ضرورية لتحقيق المنافع الأُخرىٰ أو الحريات القيِّمة للأشخاص. لذلك فللحقوق الثقافيَّة أفضلية علىٰ حقوق الأفراد. لنقل هكذا، شيء غامض بين الادعاء الغريب جداً أن الثقافات ذات كيانات وبذلك يكون لها حقوق أصلاً (لننسى الأفضلية)، والادعاء الذي ليس غريباً جداً هو أن للأفراد حقوقاً تجاه ثقافاتهم وأن هذه الحقوق للثقافة لها الأفضلية علىٰ كل الحقوق المفترضة من هؤلاء الأفراد أو غيرهم. حتى لو كان الادعاء غير الغريب جداً فقط صحيحاً، فمن المبرّر

للحكومات أن تقيد علىٰ الأقل بعض حريات الأَفراد الهامَّة لكي تحمي الممارسات الثقافيَّة المميزة من مكبس المجانسة للعولمة.

علىٰ سبيل المثال، لحماية الثقافة الكوبيكية من المسموح لكيوبيك أن تشجِّع استعمال الفرنسية. وليس ذلك فقط، بل وتستخدم الوسائل القسرية لمنع سيطرة اللُّغة الإنكليزية. في الوقت الحالي تطلب كيوبيك أن تكتب لافتات المحال بالفرنسية وأن يتعلَّم الأطفال الذين ينحدرون من مهاجرين غير ناطقين بالإنكليزية في مدارس فرنسية. وإن كانت حجة أفضلية الثقافة صحيحة، فقد يمكن تبرير إجراءات أكثر تطرّفاً لمنع انتشار اللُّغة الإنكليزيَّة أيضاً: منع المدارس الإنكليزيَّة منعاً باتاً، تنظيم استيراد الكتب والأفلام والتلفزيون والموسيقى الشعبية باللُّغة الإنكليزيَّة؛ أو تحديد فرص الثقافة والعمل للناطقين بالإنكليزيَّة. لقد دافعت أمم أُخرىٰ كسنغافورة والصِّين والعربية السعودية وإيران وأفغانستان عن الحمايات غير التحررية لممارساتهم الثقافيَّة علىٰ أساسين: الأول، إن مفهومها حول الحياة الجيدة متمثّل في ممارساتهم الثقافيَّة وهي أسمىٰ من قِيَم الثقافات المتحرِّرة؛ والثاني، هو حتى وإن كان الأول غير صحيح ليس للآخرين سلطة شرعيَّة للتدخل في الشؤون الداخلية لمجتمع سياسي ليس مجتمعهم. سوف أناقش هذا الدفاع الثاني قريباً. تعرض المقولة من الحقوق الثقافيَّة دفاعاً ثالثاً، وهو دفاع يحتكم إلىٰ مفاهيم الشخصية التي يقبلها الأحرار. لهذا السبب، يقلق التأثير الثقافي للعولمة كثيراً من الأحرار أصحاب الضمائر الذين يتمتعون بمواقع آمنة جداً في الثقافة العالميَّة.

لا ينبغي أن يقلق الأحرار من هذه النتيجة، لأن مقولة أفضلية الحقوق الثقافيَّة خاطئة في كل خطوة تقريباً. هذا لا يعني أن العولمة لا تقدِّم قلقاً بالطريقة التي تعامل بها الثقافة. بالتأكيد إن التغيّر الاقتصادي والسياسي السريع سوف يفترض أعباء شديدة وأحياناً ظالمة علىٰ الكثيرين، وبالتأكيد سيكون بعض هذه الأعباء نتيجة لآثار العولمة في الممارسات اللغوية والثقافيَّة. إن

انتقال الأعمال والبشر بعيداً عن المناطق الريفيَّة لن يفقر أولئك الذين لا يستطيعون أو لا يتعلمون ثقافة الإسبرانتو فقط. فسوف يقلّل هذا الانتقال من الارتباطات بالحقوق الاجتماعيَّة بطُرق قد تسبِّب التغرّب وعدم الاستقرار علىٰ نطاق واسع. وسوف أترك للخبراء في هذا المجال ليتنأوا بالحقائق حول هذه النتائج المؤذية، فلا أرغب بالتقليل من احتمالها أو شدتها. ما أريد أن أفعله هو التخفيف من غلواء الإدعاءات حول الموقف الأخلاقي لهذه الأضرار. فعلىٰ عكس حجة الحقوق الثقافيَّة، يوجد ما هو أسوأ من أن يُطرد المرء من ثقافته؛ ألا وهو أن تسجنه ثقافته.

الهويَّة

«عندما يتحدث القوميون من أهالي ويلز، في بريطانيا العظمى، عن بقاء لغة ويلز كشرط لبقاء مجتمعهم، ويفلحون أحياناً في نقل الانطباع أَنَّها شرط لبقاء شعب ويلز وكأنَّ نسيان لغة ويلز أمر مميت أو مهلك»[1].

سأبدأ بما قد يبدو نقطة صاخبة. علىٰ الرغم من أن عبارة «الهويَّة الشخصيَّة» تستخدم لتشير إلىٰ ما يمكن أن يكون القضية عندما تعمل الثقافة، ادعاءات حول الضياع، والدمار أو شخصيات ممزَّقة هي بالعادة مُبالغ فيها. لا توجد طرق كثيرة لتدمير الهويَّة الشخصيَّة، إذا فهم هذا علىٰ أنَّه استطاعة المرء علىٰ قوة موحدة. ما يدمّرها فعلاً المرض العقلي الكارثي والإصابة الدماغيَّة الشديدة، وكذلك تفعل سيناريوات الخيال العلمي التي تشمل تكرار المخ وما شابه ذلك. ولكن كل شيء آخر تقريباً مُبالغ فيه. لقد غيَّر شاوول Saul بطريقه إلىٰ دمشق اسمه لكنه لم يغيِّر هويته الشخصيَّة. إنني مدرك تماماً أن كثيراً من استخدام «الهويَّة الشخصيَّة» المعاصر إنما يشير إلىٰ الارتباطات والالتزامات أكثر من أي عامل موحد (بالتفكير يؤيِّد أو يغيّر) له ارتباطات والتزامات. لكن هذا التغيّر يحكم مسبقاً علىٰ خطورة التغيّر المرحّب به والتغيّر غير المرحب به في ارتباطات المرء والتزاماته. سأحاول شرح لماذا يهم هذا.

الحقيقة من وجهة نظر الحقوق الثقافيَّة هي أن التحدث بلغة ما والتوصل إلىٰ فهم وممارسة ثقافة هي ضرورية لإقرار وتحقيق أي خطة في الحياة، مهما كان يعتقد المرء أن شيئاً آخر جيد. لكن التحدث بلغة يجب أن يميّز عن التحدث بلغة معينة، وكذلك القدرة علىٰ فهم العالم الثقافي المحيط يجب أن يميز عن كونه محاطاً بعالم ثقافي معين. غالباً ما يكون المنفيون والمهاجِرون محرومين لكنَّهم نادراً ما يكونون عاجزين عن التكيّف الثقافي بطرق تسمح لهم فهم الأشياء ومتابعة الخطط والمشاريع والتمتع بالحماية وفرص الحياة الاجتماعيَّة التي قد لا يكونون اختاروها لكنهم يشاركون بها. فالغرباء في أرض غريبة لا يرجعون إلىٰ كاسبر هاوزر Casper Hausers الصامت والمتوحش.

طريقة واحدة لقول هذا هي أن المرء يستطيع أن يكون له حق بالثقافة دون أن يكون له الحق في ثقافته الخاصَّة به. لكن حتى هذه تخوله الكثير جداً، لأنَّها تقترح صورة للثقافات أنَّها ثابتة، وللعضوية الثقافيَّة علىٰ أنَّها محددة أيضاً. لكن «ثقافة المرء» هدف متحرِّك بطريقتين: إن محتوى وحدود ماذا تكون الثقافة موضوع البحث غالباً ما تناقش وهي في حركة دائماً، وما يأخذه المرء علىٰ أنَّه ثقافته الخاصة عندما تكون درجات متفاوتة من الارتباطات العالميَّة والانفصالات العالميَّة ممكنة، تقوم بدورها غالباً، إن كانت هاتان الحركتان لا تعملان، فإن تهديدات العولمة الوحيدة التي تضعها للثقافة تكون غير ذكية وخارجية قاسية. لقد أفنى الجدري قبائل كاملة من الأمريكيين الأصليين وكذلك ثقافات تلك القبائل. وقد يسبِّب انهيار نظام مصرفي بطالة كبيرة، وهذه بدورها تسبِّب تخلخلاً واضطراباً اجتماعياً عنيفاً. ولكن لا يحتاج المرء لأن يقول الشيء الكثير عن «الهويَّة الشخصيَّة» لوضع اليد علىٰ ما هو الضرر الذي أنزلته العولمة في هاتين الحالتين.

إن أكثر تهديدات العولمة إثارة للاهتمام (ولا أقول أكثرها أهمية) هي داخلية بشكل كبير ـ نتائج الأعضاء الأفراد لمجتمع ثقافي، بالتوازن، يعدل كل

منهم نفسه لأعمال الآخرين. الفرنسية في كيوبيك مهدّدة لأن سكان كيوبيك يقرِّرون أكثر وأكثر استخدام الإنكليزيَّة في الكثير من تعاملاتهم، وقراءة المزيد من الكتب بالإنكليزيَّة، ومشاهدة أفلام أمريكية أكثر. إنَّه أمر حاسم أن تصنع بنية صحيحة لمشكلة العمل الجماعي.

يريد القوميون منا أن نعتقد أن كل المتحدثين بالفرنسية ينحدرون لولبياً في لعبة استراتيجيَّة كانوا جميعاً يتمنون تجنّبها. لا أحد يستخدم الإنكليزيَّة لو أنَّه لم يخشَ أن الآخرين سيفعلون ذلك، وكلهم تقريباً ساءت أوضاعهم بسبب تزايد سيطرة الإنكليزيَّة. وتقول السلطات الدينية في المجتمعات التقليديَّة الشيء نفسه عن العلمانية. لكن بنية لعبة تبدو معقولة ظاهرياً هي، للأغلبية، المشاركة في الثقافة العالميَّة الإنغلوسكسونية هي استراتيجيَّة مسيطرة. وهم في وضع أفضل إن استطاعوا الركوب المجاني مع الموالين للفرنسية من الآخرين، وبالتأكيد أن يتركوا متخلفين إذا تحول الآخرون إلىٰ العالميَّة. لكن لا يزال معقولاً ظاهرياً أكثر أنَّه توجد أنواع مختلفة من سكان كيوبيك: الخارجون عن الجماعة إلىٰ الكونية والقوميون. لأنهم غير مهتمّين بضم الآخرين إلىٰ الثقافة الفرنسية، فإن الخارجين عن الجماعة ليسوا راكبين مجانيين. إن ما يريدونه هو أن يكونوا أحراراً لاستعارة مواد ثقافيَّة من أي مكان يريدون، ويدقِّقون ارتباطاتهم والتزاماتهم، ويشتركون في تشكيل ما يهم كفهم مشترك في مجتمع مدني. ولكن إن كان الكونيُّون أحراراً ليفعلوا ذلك، فإنَّهم سيفعلون ذلك بأعداد كبيرة، وبذلك يتغيّر المحتوى والحدود للممارسات الثقافيَّة في كيوبيك. لذلك لا يستطيع مشروع القوميين النجاح ما لم يكبح جماح الكونيين ببعض الإجراءات من خلال ممارسة القسر السياسي.

ما يبرِّر القسر؟ إن كنت علىٰ صواب حول بنية اللعبة فلا يمكن أن تكون الحجة الإلزام الذاتي الجماعي (قواعد تبرير خوذة الهوكي). ولا يمكن أن تكون حجة لمنع الركوب المجاني الظالم (تبرير فرض الضريبة). لذا يجب أن

توضع القضية أن الخسائر التي عانى منها قوميو كيوبيك (أَو الإسلاميون الإيرانيُّون). الذين لم يعودوا قادرين علىٰ أن يعيشوا ما يعتقدون أنَّها الحياة الثقافيَّة الأصيلة بعد غزو الإسبرانتو، جعلوا الأولوية الأخلاقية فوق الخسائر التي تحملها الخارجون عن الجماعة الذين يجب كبت حرياتهم للتعبير والضمير والارتباط. لكن الدعوات للثقافة لها أفضلية علىٰ دعوات الحرية الأساسية لو هُدِّدت شخصية المرء بالذات وقدرته كعامل بالتدمير. إن نسيان لغة ويلز ليست كذلك.

لا يسمح للدول فقط بل ويطلب منها أن تدافع عن مواطنيها من التهديدات الخطرة. وقد تضع العولمة تهديدات خطيرة، ولا شيء مما قلته هنا غير متناسب مع السياسات المالية والتجاريَّة التي تحمي ضد الكارثة الاقتصاديَّة أَو سياسات الصحة العامَّة التي تحمي ضد الوباء. إن كانت تهديدات العولمة للثقافة المحلية حقاً مثل ڤيروس الجدري، وهو غاز كوني غير مرغوب فيه، إذن سيكون مناسباً أن نحاربها كما نحارب الجدري. لكن الآلية التي تعمل بها الثقافة المحلية وتغير استعمال اللُغة تتوسط من خلال خيارات قيِّمة وذات معنى يختارها الأَفراد حول أي نوع من الحياة يريدون أن يعيشوا وأي نوع من الارتباطات والالتزامات التي يجب القيام بها. من المغري الادعاء أن الناس واقعون في فخ لعبة لا أحد يريد أن يكون فيها وتصف الحماية القسرية للثقافة كحكم للخير العام. ولكن صفتين أخريين هما أكثر احتمالاً: الإدارة الأبوية أَو الجور.

الشرعيَّة

«بما أن لكل كائن قادر علىٰ الإحساس الحق في أن يعيش بحسب تطور ثقافته الطبيعيَّة وأن هذا الحق يعتبر مُقدَّساً، فلا يحق لأي عنصر من أسطول ستار التدخل بالتطور الطبيعي والصحي للحياة الغريبة والثقافة الغريبة. يشمل مثل هذا التدخل تقديم المعرفة

> الأسمىٰ والقوة الأعظم، أو التكنولوجيا إلىٰ عالم فيه مجتمع عاجز عن التعامل مع هذه المزايا بحكمة. ولا يحق لأي من العناصر أن يخالف هذا التوجيه الأول، حتى من أجل إنقاذ حياته أو السفينة، ما لم يكن يعمل علىٰ تصحيح مخالفة سابقة أو تلوث عرضي للثقافة المذكورة»[2].

ألتفت الآن إلىٰ الحمايات التحررية للممارسات الثقافيَّة التي ذكرت من قبل، الادعاء بأنَّه ليس للخارجيين أية سلطة شرعيَّة للتأثير في الشؤون الداخلية لمجتمع سياسي غير مجتمعهم. إن أكثر أشكال هذا الادعاء، غير المعقولة، والتي تُثار بصورة خطيرة في حالة الدفاع عن المجتمعات البدائية في الأمازون مثلاً أو جنوب المحيط الهادي، الدعوة إلىٰ نوع من قانون حماية الأجناس الثقافيَّة المهدَّدة بالخطر أو بالتوجيه الأول الذي يشبه السفر إلىٰ النجوم. وبشكل معقول أكثر نوعاً ما يعتقد أنَّه من الخطأ أن تهدف الشركات متعدِّدة الجنسيات أو الحكومات عامدة إلىٰ تغيير الممارسات الثقافيَّة والسياسيَّة للدولة المستهدَفة من خلال قوىٰ السوق أو الضغط الدبلوماسي عندما تكون الحكومة المحلية معارضة لمثل هذا التغيير. قد تكون الحكومات المستهدفة مخطئة في ما يتعلَّق بالخير العميم لممارسة الثقافة المحلية، وقد تكون مخطئة في ما يتعلَّق بخطر تأثير الثقافة الغريبة في طرق الحياة المحلية القيِّمة. فإن كانت الحكومات شرعيَّة فإن هذه الأخطاء أخطاؤها. وكما أن الحكومات الشرعيَّة محصَّنة ضد التدخُّل العسكري غير المطلوب. فكذلك أيضاً للحكومات الشرعيَّة حصانة ضد التدخُّل الثقافي غير المطلوب. لذا إن تنظيم استيراد الكتب والأفلام الإنكليزيَّة لحماية اللُّغة المحلية أو تحديد أنشطة المنظَّمات غير الحكومية التي تسعى من أجل المساواة للمرأة والأقليات لحماية الممارسة الدينية، كلها ممارسات صحيحة للسيادة القومية. والإصرار علىٰ التدخُّل أو الانتقاد في وجه المعارضة الحكومية هو إظهار لعدم احترام المؤسَّسات السياسيَّة المحلية وكذلك عدم احترام الناس الذين تخدمهم.

إن الصيغة لهذه المقولة التي أحب أن أعتبرها هي أن الحصانة من نوع معيَّن تتطلَّب فكرياً أن تتبعها شرعيَّة الحكومة المحلية. فإن كانت الحكومة شرعيَّة فهي بالضرورة محصَّنة ضد التدخُل. لأن الحصانة تبنى في فكرة الشرعيَّة، فالقول إن حكومة ما تنقصها الحصانة هو إنكار لشرعيتها. إن القوة الفكرية لهذا الإدعاء واضحة: مهما كانت معايير الشرعيَّة في الحكومة، فهي بالتأكيد أقل شدة من حاجة الحكومة لأن تكون عادلة وجيِّدة. ولكن إن كانت هذه الحكومات شرعيَّة فإنَّها محصَّنة ضد التدخُل بممارساتها الأقل عدلاً أو جودة.

هذا الإدعاء خاطئ في خطوتيه الكبيرتين. أولاً، الشرعيَّة لا تستتبع الحصانة، لذا لا يرتكب المرء خطأً فكرياً عندما يقول إن السلطة الشرعيَّة غير محصَّنة ضد التدخل في ممارستها لتلك السلطة. فقضية حصانة الحكومات الشرعيَّة يجب أن توضع ببرهان جوهري معياري، وليس بالاحتكام إلىٰ معنى المفاهيم. ثانياً، قد تكون الحكومات الشرعيَّة أكثر ندرة مما يفترض بصورة عامة، لذا حتى إن وجدت أسباب جوهرية للاستنتاج أن السلطات الشرعيَّة محصَّنة، فيوجد أيضاً أسباب جوهرية جيدة للاستنتاج أن السلطات التي تقصر في حماية الحريات لرعاياها غير شرعيَّة.

نحتاج في البداية إلىٰ أن نميِّز بين أمرين: بين الشرعيَّة التجريبية والشرعيَّة الأخلاقية، وبين مفهوم أو فكرة الشرعيَّة والمفاهيم الخاصة للشرعيَّة، محتواها ومعاييرها.

كثير من الكتابات المعاصِرة في العلوم الاجتماعيَّة يتبع ماكس ڤيبر Max Weber إذ تستخدم عبارة الشرعيَّة بمعناها التجريبي مشيراً إلىٰ معتقدات الأشخاص حول الممارسة الصحيحة للسلطة. إن السلطة شرعيَّة، بهذا المعنى، ما دام الذين يخضعون لأمرها يعتبرونها شرعيَّة. واضح أن الشرعيَّة التجريبية عالة علىٰ فكرة سابقة، الشرعيَّة الأخلاقية.

لأنَّه عندما تعتقد مواضيع هذا الوصف الاجتماعي العلمي، أعضاء بعض المجتمعات، أن قانوناً أو حاكماً شرعياً فإنَّها لا ترتبط في وصف علمي اجتماعي خاص بهم لمعتقدات بعضهم بعضاً. ما تصفه الشرعيَّة التجريبية آراء حول الشرعيَّة الأخلاقية. (وهذا الأمر هو كذلك حتى إن لم تكن الشرعية الأخلاقيَّة موجودة، ويكون كذلك إن كانت أشكال مختلفة من الفوضوية والعدمية حقيقة. لا يوجد وحيد القرن أيضاً لكن فكرته موجودة).

عندما كتب روسو Rousseau سابقاً، «يولد الإنسان حرّاً لكنه في مكان مقيد بالسلاسل... كيف حصل هذا التغيير؟ لا أعرف. ما الذي يجعل الأمر شرعياً؟ أعتقد أني أستطيع الإجابة عن هذا السؤال». إنَّه يستخدم الشرعيَّة بمعنى معياري كامل، وهو المعنى السابق على معنى ڤيبر Weber تاريخياً وفكرياً. وهذا ليس للتأكيد أن الحقيقة الاجتماعيَّة في ما يعتبره الناس شرعيَّة أخلاقيَّة لا يمكن أن تشكِّل الشرط لوجود شرعيَّة أخلاقيَّة. ليس الأمر غير مترابط منطقياً أن تكون السلطة شرعيَّة أخلاقيّاً إذا (وفقط إذا) اعتقد معظم الناس (مهما تكن الأسباب) أن تلك السلطة شرعيَّة أخلاقياً. لكن لاحظ أن هذا ادعاء حول المعايير لامتلاك شرعيَّة أخلاقيَّة ـ مفهوم خاص ـ وليس ادعاءً حول معنى الشرعيَّة الأخلاقيَّة، التي هي مفهوم أكثر بدائية من الحقائق الاجتماعيَّة حول المعتقدات بخصوصها. ومع أن هذا الادعاء مترابط منطقياً فإنَّه خاطئ. في معظم الثقافات في معظم التاريخ اعتقدت النساء أن لأزواجهن سلطة شرعيَّة عليهن، لكن ذلك لم يجعل الأمر كذلك. وبشكل مماثل، إن حقيقة أن الناس في مجتمع ما يعتقدون أن لحكّامهم السلطة الشرعيَّة، أو حقيقة أن حكّام مجتمعات أخرى يعتقدون أن لحكّام هذا المجتمع سلطة شرعيَّة، لا تجعل الأمر كذلك. يبدو معقولاً ظاهرياً أن تكون الشرعيَّة التجريبية شرطاً لازماً غير كاف للشرعيَّة الأخلاقيَّة. قد يكون الأمر كذلك إن كانت بعض إجراءات الفاعلية شرطاً لممارسة تحكم قسري مبرّر، وكان إدراك المبرّرات ضرورياً

للفعالية. ومن هنا عندما أشير إلىٰ الشرعيَّة غير المعدلة، أقصد الشرعيَّة الأَخلاقيَّة.

والتمييز الثاني الذي ألمحت إليه هو بين مفهوم الشرعيَّة ـ ما تعنيه ـ والمفاهيم الخاصَّة ـ محتواها ومعاييرها. عندما يدعي شخص أن حاكماً ما شرعي لأَنَّه معيَّن من الله، ويدعي آخر أن حاكماً ما شرعي إذا انتخب بشكل حر وعادل بموجب أحكام دستورية عادلة، فإنَّهما يختلفان علىٰ معايير الشرعيَّة الأَخلاقيَّة، لكنهما يتفقان تقريباً علىٰ ما كان الخلاف حوله.

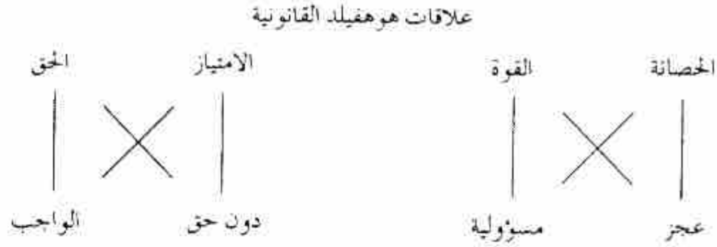
لا يسبِّب المفهوم نفسه أي إشارة رئيسية إلىٰ إجراء أَو إلىٰ أصل، لذا «الحكومة شرعيَّة أخلاقياً إذا (وفقط إذا) كانت أخلاقياً جيدة» هو مفهوم ممكن. لكن المفهوم لا يشير أيضاً إلىٰ أي خير جوهري أَو عدالة أَو كل الأشياء المعتبرة صحيحة أخلاقياً. والمفاهيم الممكنة للشرعية يمكن أن تشير إلىٰ نص سلطوي أَو إلىٰ خط النسب العائلي أَو قوانين هيئة تشريعية. قد تحدد المفاهيم الخاصة للشرعيَّة الأَخلاقيَّة إما إجراء ما أَو صفة جوهرية ما أَو كلاهما كشروط لازمة أَو كافية. أعتقد أن أكثر المفاهيم معقوليَّة يتطلَّب صلة وثيقة كافية بين الحكَّام وإرادة المحكومين وحماية قائمة قصيرة علىٰ الأقل من الحقوق والحريات الأساسية الجوهرية. وربما تكون الحكومات غير الديمقراطية بصورة كاملة والمتحرِّرة بصورة كاملة حكومات شرعيَّة، ولكن ليست الحكومات الاستبدادية أَو التي تخالف حقوق الإنسان الأساسية.

ماذا يبنى في مفهوم الشرعيَّة الأَخلاقيَّة ذاته؟ يناقش جوزيف راز Joseph Raz بصورة مقنعة أن ممارسة عامل للسلطة الشرعيَّة تستتبع بعض التغيير في الحالة المعيارية للآخرين. وخلاف ذلك، لا يستطيع امتلاك السلطة أن يتميز من مجرد امتلاك الحرية. أعتقد أن راز Raz علىٰ حق في هذا، لكن لا يتبع أن هذا التغير في الحالة المعيارية يجب أن يكون إما حاجة أَخلاقيَّة لأن يرضخ الخاضعون للسلطة أَو حاجة أَخلاقيَّة من طرف ثالث بألاَّ يتدخَّل، إن المزية في

التحليل الفكري أن يبحث علىٰ أقل المواصفات تحديداً التي لا تزال مفيدة، وإلاً فإننا نخاطر بوصف خاطئ للاختلافات الجوهرية الحقيقية كعدم فهم المعنىٰ.

نحتاج إلىٰ العودة إلىٰ القانون التحليلي الذي طوَّره ويسلي هوهفيلد Wesley Hohfeld في أوائل القرن العشرين وذلك للتوصّل إلىٰ ما أعتقد أنَّه وصف فكري صحيح للشرعيَّة الأَخلاقيَّة. لقد ميّز هوهفيلد Hohfeld أربع مزايا قانونية لـ (أ) بالعلاقة مع (ب) التي تؤدي إلىٰ أربع مساوئ لـ (ب) بالعلاقة مع (أ). لو كان (أ) له الحق (أو أكثر دقة ادعاء حق) ضد (ب)، فإن لـ (ب) واجباً نسبياً لـ (أ). إن كان لـ (أ) امتياز (أو حرية) بالعلاقة مع (ب)، فإن (ب) ليس له أي حق ضد (أ). إن كان لـ (أ) قوة بالعلاقة مع (ب)، فإن (ب) يواجه مسؤوليَّة من (أ). وإن كان لـ (أ) حصانة ضد (ب)، فإن (ب) عاجز بالعلاقة مع (أ). وكذلك لكل ميزة قانونية عكسها: فامتلاك ادعاء حق عكس عدم امتلاك حق؛ وامتياز عكس واجب، وقوة عكس عجز والحصانة ضد العجز. لقد كان مخطط هوهفيلد hohfeld الأنيق وضع ليري العلاقة بين المفاهيم القانونية لكن ببعض الإصلاحات الطفيفة ينير العلاقات بين المفاهيم الأَخلاقيَّة أيضاً، فإن كان لـ (أ) طلب حق أخلاقي ضد (ب) فإن لـ (ب) واجباً أخلاقياً لتلبية الطلب وهكذا.

علاقات هوهفيلد القانونية



الأزواج العمودية: مترابطة
الأزواج القطرية: متعاكسة

بالنسبة لي، الشرعيَّة صيغة تأليف مبرّرة أَخلاقياً: قوة أَخلاقيَّة لتصنع وتفرض وصفة غير أَخلاقيَّة وحقائق اجتماعيَّة، أي أن القوة الأَخلاقيَّة لمؤلف هي حقوق وواجبات قانونية أَو مؤسَّساتية أَو تقليديَّة، وقوىٰ ومسؤوليَّات وهكذا. فإن صح مخطط هوهفيلد، عندئذ إذا مارس (أ) قوة أخلاقية بالنسبة لـ (ب)، وبذلك فرض علىٰ (ب) واجب مؤسَّساتي فعندئذ يجب أن تكون لـ (ب) مسؤوليَّة أَخلاقيَّة مرتبطة. ما هي هذه المسؤوليَّة؟ إنَّها كون (ب) خاضعاً إلىٰ قوة مبرَّرة أَخلاقياً. لكن المسؤوليَّة الأَخلاقيَّة ليست واجباً أخلاقياً، وليس الواجب المؤسَّساتي واجباً أخلاقياً. إن ما يطلبه راز Raz هو تغير السلطة الشرعيَّة للحالة المعيارية لموضوع تلك السلطة كاف لأن (ب) الآن يخضع للمسؤوليَّة الأَخلاقيَّة، الفرض المبرّر. ليس ضرورياً من الناحية الفكرية أنَّه إذا مارس (أ) السلطة الشرعيَّة في الفرض علىٰ (ب) واجباً مؤسَّساتياً، فإن (ب) عنده واجب أخلاقي ليتوافق.

مرة أُخرىٰ، إذا صح مخطط هوهفيلد إن امتلاك قوة أَخلاقيَّة ليس مثل، ولا يستتبع، امتلاك حصانة أَخلاقيَّة. عندما يمارس (أ) قوة أَخلاقيَّة علىٰ (ب)، ويفرض علىٰ (ب) واجب مؤسَّساتي، وهذا يفرض علىٰ (ب) مسؤوليَّة أَخلاقيَّة مبررة للفرض، وهي عكس الحصانة الأَخلاقيَّة من الفرض. ولكن لمجرد أن (ب) تنقصه المناعة الأخلاقية ضد (أ)، فإن (أ) لا يمتلك حصانة ضد التدخّل من طرف ثالث (جـ). لا يوجد طريق فكري من امتلاك شرعيَّة ـ امتلاك قوة أَخلاقيَّة ـ إلىٰ امتلاك حصانة أَخلاقيَّة. لذلك، لا ينتج فوراً من الحكم أن آليات توليد المبادئ الثقافيَّة ذات سلطة شرعيَّة يجب ألا يتدخل الخارجيون في توليد وفرض تلك المبادئ. ليس التوجيه الأول لستار تريك Star Trek ضرورة فكرية، لذا فحالة الخارجيين الذين يحترمون الممارسات الثقافيَّة المتحرِّرة يجب أن تبنى علىٰ أُسس جوهريَّة.

أحد هذه الأسباب هو أن احترام الممارسات الأقل من عادلة ينبع من

الاحترام الواجب لأعضاء المجتمع السياسي الذين قرّروا جماعياً، بطريقة مقبولة لهم جميعاً، كيف يحكمون أنفسهم. إن المجتمع السياسي الذي يفشل في امتلاك ممارسات عادلة قد يدعي وبصورة معقولة أن الممارسات المؤذية هي ممارسته وبالتالي ضمن هذه الحدود، إن الأخطاء المُرتكَبة بحق الأوامر العادية هي أخطاؤه. وقلت «ضمن الحدود»: هذه الحدود يحددها إن كان التدخل عدم احترام لأولئك الذين يعاملون بطريقة ظالمة، ما إذا كان معقولاً لأولئك الذين هم مثقلون بالممارسات الثقافيَّة غير المتحرّرة أن يوافقوا علىٰ الممارسات علىٰ أنّها ممارساتهم هم. بالتأكيد إن كان هؤلاء المثقلون يعتبرون أن الممارسات الثقافيَّة الثقيلة والمفروضة عليهم واجبات أخلاقية أصيلة، فلا يكون للخارجيين أي سبب للتدخّل من أجلهم.

ولكن لنذكر أن السلطة الشرعيَّة لفرض واجب مؤسسي لا يستتبع واجباً أخلاقياً ليلبي ذلك. فالحكام (أَو الأغلبية أَو الأقوياء) يستطيعون الاتصال بإرادة ومصالح المحكومين (أَو الأقلية أَو الضعفاء) لتخطي عتبة السلطة الشرعيَّة، لكنها لا تتصل بصورة كافية لجعل الممارسات الثقيلة ممارسات للمتعبين، وتولد فيهم واجبات أَخلاقيَّة أصيلة لتقديم الطاعة. إن الأقليات التي تُساء معاملتها يمكن أن يغفر لها رفضها تجسيم الضمير «نحن» في العبارة «نحن الشعب» التي بموجبها تتفاعل إصاباتهم. عندما يكون الأمر كذلك، فإنها لا ترى أن تدخُل الخارجيين عدم احترام لهم لأن التدخل من أجلهم. فالشرعيَّة الأَخلاقيَّة والحصانة الأَخلاقيَّة تفترقان، والشرعيَّة الأَخلاقيَّة والواجب الأَخلاقي يفترقان، ولذلك فإن الواجب والحصانة يمكن أن يقوما أَو يسقطا معاً. عندما لا تكون الأقليات ولا الخارجيون ملتزمين أخلاقياً بطاعة السلطة الظالمة لكنها الشرعيَّة، فيكون الخارجيون غير عاجزين أخلاقياً عن التدخل من أجلهم للمساعدة[3].

ملاحظات

(1) بيرنارد وليام: الأخلاق: مقدمة في علم الأخلاق Bernard Williams; Morality: An Introduction to Ethics.

(2) بيان سلطة للتوجيه الأول انظر أمر ستارفليت «WWW.sfcommand.com/documents/ general-orders.html».

(3) لتقرير رائد عن الحقوق الثقافية ـ انظر Will Kymlicka ويل كيم ليكا «التحرر والمجتمع والثقافة». وكذلك «المواطنية متعددة الثقافات»، وكذلك «سلطة الحق» و«أخلاقية الحرية» لجوزيف راز Joseph Raz، «التحرر السياسي» *The Morality of Freedom* (Oxford University Press. 1986); for a leading account of political liberty, see John Rawls, *Political Liberalism* (Columbia University Press, 1993); and Wesley Newcomb Hohfeld's work is collected in *Fundamental Legal Conceptions as Applied to Judicial Reasoning*(Yale University Press, 1919).

15

ديبورا هارلي
Deborah Hurley
فيكتور ماير شون بيرغر
Viktor Mayer-Schönberger

سياسة المعلومات والحكم

سوف تؤثِّر وفرة المعلومات المتزايدة التي أصبحت ممكنة بواسطة أجهزة المعلومات العالميَّة بما فيها الإنترنت في الحكم وفي العملية السياسيَّة[1]. والحكم بدوره سوف يؤثِّر في إبداع المعلومات وتوفّرها وانتشارها واستخدامها في أجهزة المعلومات العالميَّة.

في عصر المعلومات هذا، تُستعمل كلمة «المعلومات» بشكل واسع، ويؤسف بشكل واسع علىٰ الفروق في الوصول إلىٰ المعلومات، لكن لا يوجد تعريف مقبول للكلمة. لأغراض هذا الفصل، تعني «المعطيات» تمثيلاً للحقائق أَو المفاهيم أو التعليمات بطريقة رسمية مناسبة للاتصالات أو التفسير أو المعالجة من قِبل الكائنات البشرية أَو بالوسائل الآلية[2]. «المعلومات» هي المعنى المحدّد للمعطيات بواسطة المصطلحات المعدّة لتلك المعطيات[3].

قليلة جداً هي المعلومات التي لها نوعية مطلقة. ففي وقت معيّن أَو في سياق معين يمكن أن تكون المعلومات ضارَّة ينتج عنها موت أَو كارثة. وفي

وقت آخر أَو في أي مكان آخر قد تكون المعلومات نفسها ذات أثر حيادي أَو حتىٰ أثر مفيد.

تعكس أَنظمة قانونية كثيرة تسلسل مراتب من المعلومات. ففي الولايات المتحدة مثلاً يعطى الخطاب السياسي معاملة خاصة كما تجسد في التعديل الأول (للدستور)، كنوع من المعلومات التي يجب أن تكون إعاقتها أقل ما يمكن، ولهذا يجب أن توضع الشروط ويحافظ عليها لتضمن سهولة نسبية بالاتصالات. وتولي دول أُخرىٰ أيضاً الخطاب السياسي اعتباراً خاصاً، بالاتجاه المعاكس، كمعلومات ينبغي مراقبتها عن كثب[4].

إن القضايا الرئيسيَّة المتعلِّقة بالمعلومات هي: إنتاجها، والوصول إليها، وتوزيعها واستخدامها. ويمكن أن يشجع إبداع المعلومات كما في حالة الخطاب السياسي أَو أن يثبط كأدب دعارة الأطفال. ويمكن تسهيل الوصول إلىٰ المعلومات أَو إعاقته. وتؤمن قوانين حقوق التأليف في الولايات المتحدة أمثلة علىٰ تشجيع وتقليص الوصول إلىٰ المعلومات. والوثائق التي تُنتجها الولايات المتحدة في المجال الشعبي، متوفرة مجاناً لأي استعمال[5]. يمنح قانون الولايات المتحدة لحقوق التأليف لمبدعي الأعمال احتكاراً لمدة محدودة. بصورة مماثلة، يمكن أن تكون معلومات أُخرىٰ متوافرة بشكل أوسع، أَو قد يكون توزيعها محدداً بشدة. أخيراً، قد توجد قوانين لتسهل أَو تمنع استخدام معلومات خاصة أَو استخدام بعض المعلومات من قِبل مجموعات مختلفة أَو أفراد مختلفين.

لكل من أعمال إبداع المعلومات وتوفّرها ونشرها واستخدامها عدد من القضايا. القضية الأولىٰ مكان مراقبة المعلومات وإنتاجها والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها. والقضية الثانية هي قضية الملكية التي قد تختلف عن الرقابة، فهي ملكية المعلومات وتوليدها وتوفرها وتوزيعها واستخدامها. قد تصنع قوانين تتعلَّق بإنتاج المعلومات والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها، بما

فيها قيودها، وبالظروف التي وُضعت القوانين فيها والأسباب التي أدَّت إلىٰ صنع القوانين، بما فيها أهداف القوانين. وقد تشمل الأهداف مجموعة من الحمايات كحماية الشخص وحماية الأملاك وحماية المبادئ الاجتماعيَّة.

لذلك يمكن تصور إنتاج المعلومات والوصول إليها وتوزيعها واستخدامها علىٰ أنها سلسلة من الأبواب المتتابعة التي يمكن أن تدور فتنفتح أكثر أو تنغلق أكثر. فإذا مُنع إبداع معلومات ما، مثلاً، فسوف يكون توفرها ونشرها واستخدامها قد أُغلق مسبقاً أيضاً. وكل باب من هذه الأبواب يدور علىٰ مفصلة يمكن وضعها عند أية نقطة. فما الذي يقرِّر وضع المفصلة علىٰ كل باب؟

يوجد قيود أقل علىٰ إبداع المعلومات عادة. تشمل أمثلة المعلومات التي لا يجوز حتى إبداعها دون عقوبة الخطاب السياسي في بعض الدّول وفي بعض الظروف، وخطاب الكره الشديد في بعض الأنظمة القضائية، ومرة ثانية، وفن أو أدب دعارة الأطفال. تتركز معظم القيود علىٰ المعلومات وعلىٰ توفرها وتوزيعها. ومرة ثانية يوجد عادة قيود أقل علىٰ استخدام المعلومات. هذه طريقة معقولة لتناول موضوع سياسة المعلومات. إن استخدام وفرض قيود علىٰ إبداع واستخدام المعلومات صعب نسبياً، وإن مراقبة تدفق المعلومات وغلق الأبواب تماماً علىٰ الوصول إلىٰ المعلومات وتوزيعها أسهل نسبياً.

يركِّز هذا الفصل، في فحص تطور وحالة سياسة المعلومات في الشبكة العالميَّة، علىٰ نوعين من المعلومات: معلومات يمكن تعريفها بأنَّها شخصية وحول الأفراد، وما يسمى بالمحتوىٰ المعترض عليه (المرفوض). وقد ولَّد هذان النوعان كثيراً من الجدل. من استطلاعات الرأي لمستخدمي الإنترنت يتبيَّن هموم هؤلاء علىٰ معلوماتهم الشخصية الموجودة بالشبكة وهذا قد يعيق مشاركتهم في شبكة المعلومات العالميَّة والتجارة الإلكترونية(6). وكانت بضع حالات مثيرة حول ردود فعل السلطات الحكومية علىٰ المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة الإنترنت(7). في ما يتعلَّق بالمعلومات الشخصية كان هناك ثلاثة عقود

من النقاش وصنع القوانين. بينما يوجد بالمقابل كثير من الرأي القوي حول المحتوىٰ الذي «يعترض عليه» سواء كان فن فجور أَو عنف أَو كفر أَو انشقاق أَو ترويج الكراهية، ويوجد كثير من القوانين القومية أَو أدنى من القومية، أما علىٰ المستوىٰ العالمي فيوجد بعض النقاش حول المحتوىٰ المعترض عليه في شبكات المعلومات العالميَّة. إن وجهتي النظر هاتين حول سياسة المعلومات في شبكات المعلومات العالميَّة ـ حماية المعلومات الشخصية وتنظيم المحتوىٰ المعترض عليه ـ تقدّمان كنقطتي ابتداء مختلفتين جداً لبدء رسم خريطة لأرضية سياسة المعلومات العالميَّة.

حماية السرِّيَّة الشخصيَّة في شبكة المعلومات العالميَّة

تشمل المعلومات التي تُعرف بشخصيات الأفراد معلومات عن أسمائهم بالتأكيد أَو أي تعريف فريد نسبياً مرتبط بالاسم[8]. وتشمل أيضاً معلومات عن شخص تعرف به حتى وإن لم يظهر الاسم. وغالباً ما تفهم حماية المعلومات الشخصيَّة علىٰ أنَّها مجزَّأة وغير مستوية ومتغيِّرة عالمياً[9]. ومع ذلك يوجد الآن إطار جيد التأسيس ومقبول علىٰ المستوىٰ العالمي ولدىٰ أمم عدة يقدم مجموعة واضحة من المعايير العامَّة التي يبنى عليها إجماع عالمي واسع علىٰ حماية المعلومات الشخصيَّة. يوجد اتفاقيتان لحماية المعلومات الشخصيَّة: توجيهات حول حماية سرية المعطيات الشخصيَّة وتدفقها عبر الحدود OECD 1980، ومجلس الاتفاقية الأوروبية رقم 108 حول حماية الأفراد في ما يخص المعالجة الآلية للمعطيات الشخصيَّة[10]. إن الولايات المتحدة والدّول الأَعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أُخرىٰ كثيرة موقعة علىٰ واحدة من هاتين الوثيقتين علىٰ الأقل. إن توجيهات السرِّيَّة لـ OECD ومجلس الاتفاقية الأوروبية سبقت ظهور الإنترنت والنمو الحالي والمستقبلي في قوة الكومبيوتر والشبكات. ومع ذلك ينظر إليها علىٰ أنَّ صلاحيتها مستمرّة وأنَّها إطار أساسي لحماية المعلومات الشخصيَّة. بالإضافة إلىٰ هذه الحمايات المباشرة والصريحة

للسرية، هناك أحكام ونصوص اتفاقيات حقوق الإنسان والحريات الأساسية، تعتبر غالباً بأنَّها تنطبق علىٰ حماية المعلومات الشخصيَّة. والأكثر من ذلك، لقد تأكّد أن حقوق حماية الانتقال وحرية التزامل في هاتين الاتفاقيتين تنطبق علىٰ الشبكة العالميَّة حيث إن عدداً متزايداً من العمليات يمكن تعريفها ومتابعتها لأن مزيداً من العمليات الإنسانية تسير في الشبكة. أخيراً، هناك خبرة ثلاثين سنة ليس في صياغة مبادئ حماية المعلومات الشخصيَّة فحسب، بل في إدخال هذه المبادئ في التشريع والمقاييس وقواعد سلوك العمل والتصميم التكنولوجي واستخدامه.

إن تطوير السياسة العالميَّة حول المحتوىٰ المعترض عليه يوصف بطريقة مماثلة بأنه مهمة مستحيلة. كيف يمكن أن يؤمل التوصل إلىٰ إجماع عالمي حول المحتوىٰ المعترض عليه وإلىٰ اتفاقيات عالميَّة حوله في عالم ذي اختلافات سياسيَّة أَو دينية أَو ثقافيَّة أَو فنية كعالمنا؟ والحجّة هنا أن أفكار المحتوىٰ المعترض عليه بذاتها غامضة وتعتمد علىٰ النظرة السياسيَّة أَو الدينية أَو الثقافيَّة وعلىٰ الإدراك الفردي. لقد قيل الشيء نفسه وفي أوقات مختلفة عن المعلومات الشخصيَّة وحقوق التأليف والملكية الفكرية الأُخرىٰ. مع ذلك، يوجد تعليمات كثيرة علىٰ المستوىٰ القومي ودون ذلك حول المحتوىٰ المعترض عليه. قد توجد فعلاً درجة أعلىٰ لاتفاقية عالمية حول هذا الموضوع مما يُظن عموماً. صحيح أن الحديث العالمي حول المحتوىٰ المعترض عليه قد بدأ وهو لذلك ما يزال تمهيدياً وبداية نسبية. هناك غياب للنقاش العالمي وللاتفاقيات المكتوبة وكلاهما يقدم آلية الانسجام وتبادل التجارب والخبرات، والخطوط القاعدية وتنفيذ منتظم وفرض ممارسات وأنظمة أكثر وضوحاً. لكن الحقيقة أنَّه لا توجد قوانين الآن لكن ذلك لا يجعل النتيجة مستحيلة. فعلىٰ العكس توجد قياسات وإجراءات في أقسام المعلومات الأُخرىٰ مثل حماية المعلومات الشخصيَّة لتري الطريق.

المعلومات الشخصيَّة في الشبكة العالميَّة

عند فحص «الحكم» بالمعنى التجريدي يخاطر المرء بألا يرىٰ المرء حقيقة أن الفرد هو حجر البناء الأساسي في أي نظام سياسي. يبتدئ هذا القسم بالفرد (الحالة السابقة علىٰ أي نظام اجتماعي أَو اقتصادي أَو سياسي) ثم يتقدَم لفحص الآثار الممكنة للوفرة المتزايدة من المعلومات القادرة علىٰ التعريف شخصياً واستخدامها في الحكم، سيما في الأَنظمة السياسيَّة الديمقراطية.

السرِّيَّة مكون هام للديمقراطية. والأَفراد عناصر ضروريَّة في أي نظام جماعي إن كان عائلة أَو أمّة أَو مدرسة أَو نادياً أَو نظاماً دينياً، أَو محادثة إنترنت. بالنسبة للفرد يقدِّم المجموع سياقاً وإطاراً مرجعياً، لكن السرِّيَّة ضرورية لتكوين مفهوم عن الذات[11]. يحتاج الأَفراد إلىٰ التواصل[12] لكنهم يرغبون أحياناً في تحديد جمهور اتصالاتهم[13]. يرغب الأَفراد في أن يتمكَّنوا من الحفاظ علىٰ بعض الأفكار والأنشطة بعيدة عن المجتمع الأوسع. في العالم المادي، وفي علاقاتهم وتفاعلاتهم المتنوعة تكون للأَفراد مناطق مختلفة من الكثافة والشفافية والتي تنكشف فيها مقادير مختلفة من المعلومات الشخصيَّة عنهم.

إن التقاء مقادير كبيرة من المعلومات المعرفة بالشخص مع شبكة شبكات الاتصالات والكومبيوترات العالميَّة القوية المتزايدة، يثير مجموعة هامة من قضايا السرِّيَّة الضاغطة.

في الوقت الحاضر يوجد تنوُّع من الإجراءات حول العالم تستخدم لحماية المعلومات الشخصيَّة، بما فيها التشريع والمقاييس والوسائل التكنولوجية وصناعة قواعد السلوك وممارسات الأعمال وإجراءاتها. تختلف الإجراءات الخاصة المستخدمة اختلافاً كبيراً بالاعتماد علىٰ الموقع الجغرافي والتطور التكنولوجي. هذه الدرجة من التغير لا تتناسب عموماً مع شبكة عالميَّة

فيها معلومات تشتمل علىٰ معلومات شخصية معرفة بالأَفراد قد تسافر إلىٰ أي مكان في الشبكة. قد يختلف مستوىٰ الحماية للمعلومات الشخصيَّة نفسها ليس بسبب أي قصد ولكن كنتيجة لقواعد قانونية أَو اقتصاديَّة أَو تكنولوجية أَو اجتماعيَّة أَو أَخلاقيَّة تحدث لتحكم جزءاً خاصاً من الشبكة. وأكثر من ذلك، ليس واضحاً في الغالب أي قاعدة أَو قواعد تحكم الأجزاء المختلفة من الشبكة أَو المعلومات التي فيها فتؤدي إلىٰ شكّ وغموض، وتسوق معارض، وخلق ما يسمّى بملاجئ المعطيات وعدم ثبات قوي في النتائج.

الاتجاه العالمي نحو حماية أكبر للمعلومات الشخصيَّة

في أوائل السبعينيَّات عندما بدأت الحكومات والصناعات استخدام الكومبيوتر استخداماً واسعاً، بدأ الاهتمام يتزايد بجمع المعلومات الشخصيَّة واستخدامها ومعالجتها آلياً[14]. لقد جعل سوء استعمال الحريات المدنية وحقوق الإنسان إبان الحرب العالميَّة الثانية كثيراً من الأوروبيين يتحسّسون بصورة خاصَّة من الأضرار الجسيمة لجمع سجلات عن الأَفراد واستخدامها وحفظها. وبدأت الدّول الأوروبية كألمانيا وفرنسا والسويد بإصدار تشريع لحماية المعلومات الخاصة. وكانت الولايات المتحدة جزءاً من هذا الاتجاه المبكر إذ تبنَّت قانون السرِّيَّة الذي ينطبق علىٰ الحكومة الاتحادية في 1974. واستمر هذا الاتجاه نحو تبني تشريعات لحماية المعلومات الشخصيَّة. وتمتلك الآن معظم الدّول في غرب ووسط أوروبا إضافة إلىٰ أَنظمة أُخرىٰ كأستراليا ونيوزيلندا وهونغ كونغ ما يسمَّى «تشريع حماية المعطيات الجماعية»[15]. لكن الولايات المتحدة لم تتخذ تشريعاً مماثِلاً لحماية المعطيات[16].

ينعكس اكتمال ثلاثة عقود من تطوير السياسة الأوروبية في توجيه الاتحاد الأوروبي رقم 95/ 46/ EC حول حماية الأَفراد بما يخص معالجة المعطيات الشخصيَّة وحول حرية انتقال هذه المعطيات. لقد تم تبني توجيه الاتحاد الأوروبي في 1995 مع الطلب بأن ينفذ بالقانون القومي لكل الدّول الأعضاء

حتى نهاية تشرين الأول 1998. ضم توجيه الاتحاد الأوروبي حكماً هاماً يتعلّق بالأراضي الخارجية، وهو إمكانية وقف تدفق المعلومات الشخصيَّة من أي دولة عضو بالاتحاد الأوروبي إلىٰ النِّظام المنقولة إليه إذا اعتُبر أن هذا النِّظام لا يمتلك مستوىٰ كافياً من الحماية للمعلومات الشخصيَّة. وتعتبر الولايات المتحدة أنه ينقصها مستوىٰ كافياً من حماية المعلومات الشخصيَّة بسبب غياب التشريع «الجماعي» في الولايات المتحدة. لقد أثارت نوايا الاتحاد الأوروبي والدّول الأعضاء فيه فرض الحكم المتعلّق بالأراضي الخارجية الوارد في التوجيه، واللجوء الممكن إلىٰ الهيئات العالميَّة المختلفة من قِبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أو من قِبل دول ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تتأثَّر أيضاً بهذا التوجيه، أثار جدلاً عميقاً ومشاورات في ما بين الحكومات. وتكرّر تحديد موعد نهائي للاتفاق علىٰ حل وسط بين الولايات المتحدة وأوروبا، مع تزايد سرعة المفاوضات الثنائية كلما اقترب كل موعد محدد. وفي تموز من سنة 2000 وافقت الهيئة الأوروبية علىٰ مبادئ المأوىٰ السليم للسرية الذي اقترحته الولايات المتحدة كوسيلة لتقديم مستوىٰ كاف من الحماية للمعطيات الشخصيَّة في الولايات المتحدة. وعارض البرلمان الأوروبي موافقة الهيئة الأوروبية، وسوف يتم تقييم المأوىٰ السليم في سنة 2003»[17]. علىٰ الرغم من هذا الانقسام بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فقد تبنّى كلاهما التوجيهات حول السرِّيَّة لاجتماع OECD لسنة 1980. وأخيراً لقد وضعت حماية المعلومات الشخصيَّة علىٰ برنامج عمل مقترح لمنظَّمة التجارة العالميَّة WTO حول التجارة الإلكترونية التي سوف تحتل الجولة المقبلة من المفاوضات التجاريَّة.

كان علىٰ الشركات الأمريكية العاملة في أوروبا أن تتقيد بقوانين حماية المعلومات الشخصيَّة لكل من الأَنظمة التي عملت بها. وأثبتت الشركات الأمريكية قدرتها ورغبتها في التقيد بتشريعات حماية المعطيات الشخصيَّة علىٰ

مدىٰ عقود من الزمن. لكن السخرية أن هذه الشركات غير ملزمة بتأمين المستوىٰ نفسه من حماية المعلومات الشخصيَّة للأمريكيين أو الأفراد في أجزاء أُخرىٰ من العالم حيث لا توجد ضرورة قانونية.

قواعد السرِّيَّة لعصر المعلومات

القواعد الثلاث التالية مقترحة لحماية المعلومات الشخصيَّة في القرن الحادي والعشرين.

- لا بد أن تكون السرِّيَّة الخاسر بسبب الغياب[18]. فأَنظمة الكومبيوتر والشبكة والعمليات الجارية عليهما مصمَّمة أساساً لتكون قابلة للتعريف (معرَّفة). يجب أن يتم فحص التاريخ والأُسس العقلية لهذا الشرط. وبدلاً من ذلك، يجب أن تصمم الشبكة العقلية مع حماية للمعلومات الشخصيَّة علىٰ أنَّها الخاسر بسبب الغياب. يجب أن يزاد في وزن مكان التحكم في المعلومات الشخصيَّة والاتصالات إلىٰ جانب الفرد (من الميزان). تعطي زيادة معايير التصميم هذه أفكاراً هامة وتوصيات لتصميم النِّظام واستخدامه وتبنِّي مبادئ قانونية والبناء الاجتماعي[19].

  في هذا المجال يوجد حيِّز ثري جداً وغير مكتشف علىٰ نطاق واسع في ما بين الهويَّة الكاملة والمجهولية الكاملة[20]. ويشمل هذا الحيِّز علىٰ سبيل المثال «المستخدم المفوض» و«عضو الجماعة». إن الكثير من عمليات العالم الماديِّ غير معرَّفة. يجب أن تبذل جهود نشيطة لجعل العمليات علىٰ الشبكة العالميَّة غير معرَّفة أيضاً.

- الدعوة إلىٰ والعودة إلىٰ التحكّم الفردي و/أَو امتلاك معلوماته الشخصيَّة. يجب أن يتحكَّم الفرد بمعطياته الشخصية[21]. إن نموذج الطرف الثالث سيطر الآن، والطرف الثالث هو إما الحكومة أو القطاع الخاص. فتمتلك هذه الكيانات معلومات شخصية عن الأَفراد توافق علىٰ الاحتفاظ بها واستخدامها بطرق معينة بموجب حاجات قانونية أَو تنظيمية ذاتية. يجب

أن تستمر هذه الحمايات، ولكن يجب أن تكون قائمة على قاعدة أن يكون التحكّم بالمعلومات الشخصيَّة بيد الأفراد. وفضلاً عن ذلك، يجب أن يبذل مزيد من الجهود لصنع وسائل تكنولوجية تزيد من السرِّيَّة وحماية المعطيات الشخصيَّة. السؤال الرئيسي هو: «من الذي يمتلك المعلومات الشخصيَّة؟» يتحدَّث الناس أحياناً في الوقت الحاضر عن المعلومات التجاريَّة للمستهلك من أجل بعض الفوائد. ويبدو الأمر بدلاً من ذلك، تصريف بالجملة حيث يجني جمع المعلومات الثمر بينما لا يجني مقدِّم المعلومات إلاَّ النزر اليسير لقاء عمله. إن مجموعات البحث عن المعلومات وفيرة، فمثلاً في الولايات المتحدة ما يسمَّى ببطاقات الكفالة، وهي ليست ضرورية أبداً، تسعى لضمان حقوق المستهلِك فتسأل أسئلة لا تتعلَّق أبداً بأحكام الكفالة والضمان، كالسؤال عن دخل المشتري.

- بناء حل عالمي. على الرغم من أن القواعد العالميَّة الخاصة بحماية المعلومات الشخصيَّة أكثر تطوراً من تلك القواعد التي تعالج المحتوى المعترض عليه، لا يزال هناك الكثير الذي يجب فعله لخلق قواعد تدعم الشبكة العالميَّة. يجب أن تكون قواعد حماية المعلومات الشخصيَّة منسجمة وتعمل كحل عالمي. يجب أن ترتفع الولايات المتحدة فوق الخط البياني الذي رسمته أوروبا وأن تأخذ دور القائد في حماية المعلومات الشخصيَّة.

غالباً ما تعامل السرِّيَّة كقضية جديدة. ومع ذلك فإن جهود تطوير قواعد تحمي المعطيات الشخصيَّة هي الآن في العقد الثالث من عمرها. ولقد أنجزت أعمال كثيرة على المستوى العالمي والقومي لتأسيس مبادئ عامة وقواعد عامة ومع وجود قبول واسع من دول كثيرة. لقد تم وضع الأساس. والآن ومع بداية نمو شبكة المعلومات العالميَّة، هناك ضغط وإلحاح على تأمين حماية للمعلومات الشخصيَّة. إن التحديات الحالية هي انتشار واستخدام أُطر عالميَّة

وقومية موجودة، وكضرورة، وتطوير إجراءات جديدة وممارسات تلبِّي حاجات السرِّيَّة الحالية والمنظورة. بالمقابل، كما سيوضح الجزء التالي، تبقى حالة سياسة المعلومات في ما يتعلَّق بالمحتوىٰ المعترض عليه في حالة نشوئها الأولي.

المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة المعلومات العالميَّة

تصف وسائل الإعلام عادة الجهود للتنظيم إما أنها ثقيلة وكثيرة في وصولها العالمي أَو أنها عديمة الجدوىٰ في الشبكة العالميَّة. ويكسب الجدل حول تنظيم المحتوىٰ قليلاً من تجاوز النقيضين. إن النقطة الهامة هي الضغط الضخم الذي تضعه شبكة المعلومات العالميَّة علىٰ أهداف التنظيم ووسائله.

إن محاكمة وإدانة مواطن أمريكي في ألمانيا، غاري لوك Gary Lauck وهو نازي جديد مشاغب، تقدِّم مثالاً على مدىٰ وصول التنظيمات الحكومية للمحتوىٰ المعترض عليه. فقد أمضى غاري لوك سنوات وهو يرسل إلىٰ المواطنين الألمان كتابات دعائية نازية بالبريد أو الإنترنت، وهذا نشاط يحميه التعديل الأول للدستور الأمريكي، لكنَّه غير قانوني بموجب القانون الألماني. لقد اعتُقل لوك Lauck في الدانمرك بينما كان في جولة يلقي فيها كلمات، وتم تسليمه إلىٰ ألمانيا. وبطريقة مماثِلة فقد حُكم علىٰ الرئيس التنفيذي للفرع الألماني لشركة كومبيوسيرف Compu Serve وهو مقدم خدمة أمريكا علىٰ الخط America On line بعد محاكمته في ميونيخ لتمكينه المواطنين الألمان من الوصول إلىٰ نقاش علىٰ الإنترنت، ومن بين مئات ألوف المنشورات، كانت توجد منشورات تتعلَّق بالمعاشرة الجنسية الشاذَّة.

تبذل سنغافورة محاولات لا جدوىٰ منها لتصفية الإنترنت، ونجحت إيران نجاحاً محدوداً في منع أجهزة الاستقبال التلفزيوني من خلال الأقمار الصناعية، وبذلت الصِّين جهوداً غير مجدية لتوقف تدفق المعلومات من خلال الشبكات الرقمية. وأخفقت السلطات الصربية في التحكّم في انتشار المعلومات

السياسيَّة علىٰ الرغم من الإجراءات القاسية جداً. كان لا بدّ لهم من الاستسلام في وجه عشرات ألوف أجهزة الاستقبال بواسطة الأقمار الصناعية الخاصَّة، فكانت محطات البث التلفزيوني من حلف شمال الأطلسي تبثّ إلىٰ صربيا بواسطة وحدات حربية تحمل المعلومات جواً، وزيادة ضخمة في الوصول إلىٰ الإنترنت بواسطة خطوط الهاتف العادية الصربية.

تنظيم المحتوىٰ المعترض عليه

لا تحاول تنظيمات المحتوىٰ أن تحبط إبداع المحتوىٰ المعترض عليه. توجد استثناءات مثل أعمال الدعارة التي تشمل الأطفال، وفي بعض الأَنظمة السياسيَّة المواد التي تنتقد الحكومة. وبصورة مماثلة، فبينما توجد أوامر المنع علىٰ استخدام المحتوىٰ المعترض عليه، فإن الحجم الكبير من تنظيم المحتوىٰ يركز علىٰ توفر المادة وانتشارها.

لقد استخدمت الدّول هذه الطريقة طوال عقود كثيرة من الزمن ونظمت المحتوىٰ عن طريق تحديد انتشاره. تركز قوانين التشهير والقذف والشتم علىٰ اتهامات العامَّة، بينما تبقى الملاحظة العابرة في محادثة خاصَّة دون عقوبة. تسمح التعليمات الخاصة بالبذاءة للبالغين فقط بالوصول إلىٰ المعلومات دون القاصرين. حتى مثال مدرسة القانون الأولىٰ حول تنظيم المحتوىٰ المسموح به ـ منع الشخص من الصراخ كذباً «حريق» في مسرح مزدحم ـ يركِّز علىٰ طريقة نشر محددة ومختارة وهي «الصراخ» الموجَّه إلىٰ الجمهور الذي هو جمهور المسرح عموماً.

عندما يكون مصدر معلومات معينة وشبكة نشرها ضمن أراضي وحدود دولة ما، فإن فرض التنظيمات القومية للمحتوىٰ سهل نسبياً. فإن خالفت معلومات معينة القانون، يحال الناشرون إلىٰ القضاء ويوقف التوزيع في ما بعد.

قد يبدو للوهلة الأولىٰ أن القدرة علىٰ فرض تنظيمات قومية للمحتوىٰ ضحية أُخرىٰ للعولمة. لكن إدانة مقدمي المعلومات حول العالم مثل غاري

لوك Gary Lauck والرئيس التنفيذي لشركة كومبيو سيرف ألمانيا Compu Serve Germany، تظهر أن تنظيم المحتوىٰ يعيش ولو كانت بطريقة مختلفة. عندما يصبح الفرض أقل احتمالاً فإنَّه يصبح أكثر غرابة فيخلق آثاراً جانبية غير متوقعة. تنقطع السلطة القومية لتنظيم المحتوىٰ عندما يُفصل الوصول إلىٰ المعلومات والتوزيع عن أراض جغرافية معينة وبالتالي عن السلطة القضائية. فعلىٰ سبيل المثال إن الأقمار الصناعية للبث المباشر حوّلت مقدمي المعلومات إلىٰ لاعبين عالميين وقدموا وفرة من أقنية المعلومات إلىٰ كل فرد بواسطة صحن استقبال يمكن شراؤه. تبث أقمار روبرت موردوك Rupert Murdoch إلىٰ الصِّين، ولكن بثها وراء متناول النظام القضائي الصِّيني.

أوجد تنظيم مثل تدفق المعلومات هذا عبر الحدود تحدياً جديداً وكبيراً بالنسبة لسلطات التنظيم القومية. تتزايد صعوبة تركيز الرقابة علىٰ مبدع المعلومات أو الناشر الأصلي الذي يمكن أن يكون بعيداً جداً. بدلاً من ذلك، يمكن أن يركِّز جهود الرقابة علىٰ المقدِّم المحلي لخدمات النشر الذي يمكن أن تكون له صلة ضئيلة بالمبدع الرئيسي.

يقل اعتماد فرض تنظيمات المحتوى القومية في عالم تدفق فيه المعلومات عبر الحدود علىٰ القوة «الشديدة» التقليديَّة للدولة، ويتزايد هذا الاعتماد علىٰ القوىٰ الأكثر ليناً. لم تكن الصِّين قادرة علىٰ نزع أقمار موردوك Murdoch من السماء، لكنها كانت قادرة علىٰ إقناع موردوك Murdoch بإسقاط البي. بي. سي من قائمة قنواته التي تنتقل بالأقمار الصناعية. وبالمقابل، كسب قبولاً رسمياً لأقنية التلفزيون نيوز كورب .News Corp واستطاع أن يبدأ بنشاط يغازل المعلنين الصِّينيين. (تظهر هذه الحالة صفة أُخرىٰ لشبكة المعلومات العالميَّة، وهي أن مقدمي الشبكات ينفصلون بشكل متزايد عن مصادر المعلومات التي ينشرونها). فإزالة البي. بي. سي من قائمة العروض أوجدت مشكلة صغيرة لموردوك Murdoch الذي ملأ هذه الفجوة بقناة كابلية ألطف متوفرة في السوق.

تتطلَّب إدارة تدفق المعلومات هذه من الحكومات أن تنتقل من الفرض القومي إلىٰ ارتباط تعاوني أكبر من أَنظمة قانونية أُخرىٰ ولاعبين آخرين في شبكة المعلومات العالميَّة تشمل التشاور والتفاوض وصنع القرار علىٰ المستوىٰ العالمي. في مثال أقمار موردوك Murdoch التلفزيونية كما في وسائل الإعلام التقليديَّة يسهل تعريف الأطراف المتفاوضة لأن أنواعاً معينة من المعلومات محددة لأقنية نشر معينة. وهذا يتغيَّر بسرعة. فالإنترنت والبُنى التحتية المماثِلة للمعلومات هي شبكات رقمية. وكل المعلومات التي يمكن تحويلها إلىٰ أرقام ـ وهذا يشمل كل شيء تقريباً ـ يمكن إرسالها عبر الشبكات. إن الشبكة غير محددة بنشر نوع محدد من المعلومات، كما في الصور المرئية والمسموعة في التلفزيون، والاتصالات الصوتية في الهاتف. فبدلاً من ذلك، تحيط الشبكة بكافة عناصر الاتصالات الإنسانية. ففي وسيلة الإعلام الجديدة هذه، والموجودة في كل مكان، تتضاءل فاعلية الطريقة التنظيمية القديمة المعتمدة علىٰ الأرض تضاؤلاً كبيراً. كان في مقدور الصِّين عرقلة قمر البث المباشر لنيوز كورب News Corp لو أن موردوك Murdoch رفض إيقاف البي بي سي. لكنها إن فعلت ذلك مع شبكات المعلومات الرقمية فإن ذلك لن يوقف البي بي سي أو برامج موردوك Murdoch فقط، بل سيوقف كامل اتصالات المعلومات للصين مع باقي العالم. وبالنظر إلىٰ الارتباطات المتقدمة في أسواق المال والأعمال، وشبكات أُخرىٰ متعددة في مراقبة الحركة الجوية، إن انفصال دولة ما عن شبكة الاتصالات العالميَّة، بينما هي نشيطة في فرض تنظيم المحتوىٰ بالتأكيد، أقرب ما يكون إلىٰ الانتحار المعلوماتي.

سوف تفشل كل محاولات إقناع مورِّدي شبكة الاتصالات بالتعاون مع السلطات التنظيمية القومية لتعريف المحتوىٰ المعترض عليه، لأن الموردين أنفسهم لا يملكون السيطرة الفنية علىٰ تيارات المعلومات الرقمية التي تتدفق في شبكاتهم. فالمورد الذي يقدم وصلة إلىٰ مثل هذه الشبكة المتوحدة إنما يقدم

خط أنبوب للمعلومات وليس نوعاً محدداً من المعلومات. حتى لو كان لهذا المورد سيطرة فنية علىٰ تدفق المعلومات فإن القانون يمنعه من ممارستها. فبحسب نظرية تنظيم المحتوىٰ التقليديَّة، إن الاتصالات الخاصة حرة من أي تدخل حكومي بينما يمكن تنظيم الاتصالات العامة. وبينما يسهل تصنيف شبكات المعلومات التقليدية كالتلفزيون أو الهاتف تحت فئة أو أُخرى، فمن الصعب أو المستحيل فعل ذلك مع شبكة المعلومات العالمية.

تتحدىٰ الإنترنت مثل هذا التصنيف البسيط لأنَّها تستخدم لنشر كل أنواع المعلومات، من البريد الإلكتروني الخاص إلىٰ ما يلقى بالمواقع العامة. يجعل هذا التقارب التمييز بين الاتصالات الخاصة والعامَّة، وهذا أساس آخر لتنظيم المحتوىٰ تنظيماً تقليدياً، ينهار. يمكن مقارنة موردي الشبكات في شبكة المعلومات العالميَّة، ليس بشبكة نشر المعلومات لموردوك ستار التلفزيونية Murdock's Star، ولكن بعامل الهاتف وموزع البريد بصورة وثيقة، لأن كافة الاتصالات بين المستخدمين والمحتويات الأُخرىٰ للموردين هي محادثات بين طرفين. ويعني غياب التمييز بين العام والخاص أن الحكومات لن تتمكن من جعل موردي الشبكات هدفاً ممكناً لتنظيم ومراقبة تدفق المعلومات الرقمية.

لا تستطيع الطريقة التقليدية للسلطات القانونية كما لا تستطيع الطريقة البديلة في التعاون مع ناشري المعلومات العالميَة، الاحتفاظ بالسلطة الحكومية علىٰ تنظيم المحتوىٰ في شبكة المعلومات العالميَّة. ما هي خيارات الحكومات؟

قد تستمر الحكومات بفرض تنظيمات المحتوىٰ حيثما تستطيع، بينما تقبل أن مجال السيطرة هذه سوف يتقلص لا محالة. وهذه هي معالجة سنغافورة. وعلىٰ الرغم من أن الفرض الكامل غير مجد بصورة متزايدة، فإن قضية غاري لوك Gary Lauck وكمبيو سيرف Compu Serve توضح بصورة كافية أن عمليات الفرض غير المستوية ومن حين لآخر قد تستمر عملياً. والسبب هو

استمرار الشبكة المتعرجة للإنترنت. من الناحية النظرية إذا مُنع مصدر معلومات ما في دولة ما قد ينتقل إلىٰ دولة أُخرىٰ وهناك يمكن الوصول إليه. إن المسافات لا تهم علىٰ الشبكات، كما علق فرانسيس كيرنكروس Frances Cairncross. ولكن بالممارسة[22]، تحتل شمال أمريكا وأوروبا وعدد قليل من الدّول الأُخرىٰ مكانه مسيطرة في عرض موجة الاتصالات المتوفرة. إذا ما فرض نقل موقع معلومات من هذه الدّول إلىٰ موقع آخر قد لا يجعل ذلك توفر المعلومات وانتشارها مستحيلاً، ولكن يمكن أن يعيق وبصورة جدية جدوىٰ الموقع نتيجة لصغر عرض الموجة والثقة المنخفضة وأوقات الانتظار الطويلة. بالنظر إلىٰ الفترات القصيرة الممتدة في زمن الإنترنت، فإن هذه العقبات قد تجعل من الصعب جداً الوصول إلىٰ هذه المعلومات عملياً، وإن كانت من الناحية النظرية غير قاتلة. إن المساوئ في هذه المعالجة هي طبيعتها المؤقتة. وعندما تزداد الاتصالات الكلية وعرض الموجة فكذلك ستزداد القدرة علىٰ الوصول. وبالنهاية، إن الموقع الجغرافي قد لا يهم أبداً.

وقد تعمل الحكومات علىٰ زيادة التعاون العالمي. إذا اتفقت الدّول علىٰ مميز عام لمحتوىٰ منظم، فقد يكون هذا المحتوىٰ مراقباً في مصدره ومفروضاً لدىٰ الدّول المشارِكة، تاركين موردي الشبكات غير متأثرين. حتى لو أن الدّول ذات العمود الفقري في شبكة المعلومات فقط توافق علىٰ معالجة سياسيَّة عامة، فقد تكون عمليات الفرض الكبيرة عبر الحدود ذات جدوىٰ[23]. هذا هو طراز التفكير الجاري بين الدّول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسبع الكبار G-7. أما بالنسبة للمحتوىٰ المعترض عليه حيث قوانين الدّول متماثلة كما في منع دعارة الأطفال، فإن التعاون عبر الحدود بين الوكالات القومية التي تفرض القوانين مع استخدام شبكات المعلومات العالميَّة قد يؤمِّن الحجر الأساس نحو إطار تنظيمي أوسع. علىٰ الرغم من فائدتها، هناك قيد علىٰ هذه الجهود إذ إنَّها تتبع نظام خطوة بطيئة نسبياً في التعاون العالمي والدبلوماسية العالميَّة بدلاً من زمن الإنترنت الحركي والسريع.

خلال السنوات القليلة الماضية اقترح خيار سياسة ثالثة: استخدام تكنولوجيات التصفية لاقتلاع المحتوىٰ المعترض عليه. فتحول هذه الوسيلة لتنظيم المحتوىٰ المعترض عليه الهدف التنظيمي من المبدعين والموردين إلىٰ المتلقين، المستخدمين. يقترح أصحاب المشروع المسمَّى بالمراقبة الذاتية أن المتلقين ينظمون المعلومات التي تتدفق إليهم باستخدام برمجية تصفي المعلومات غير المرغوب بها. وهذه الفكرة إذا ما أُضيف إليها بصورة خاصة نظام تسمية حيث تعطي كل قطعة من المعلومات اسماً يعتمد علىٰ محتواها يضعه مبدعها أو طرف ثالث، يبدو ذلك مشجعاً، بالمقارنة مع غيره من الخيارات، كحل سهل نسبياً. فالمعلومات الضارَّة يمكن أن يوقفها المستخدمون الذين يجدونها معترضاً عليها أو تراها حكوماتهم معترضاً عليها ولكن يبقى تلقيها (نفس المعلومات) مفتوحاً بالنسبة للآخرين.

من سوء الحظ أن لهذا التناول أخطاء كثيرة. قد لا يشغل المستخدمون الأداة البرمجية لتصفية المعلومات المعترض عليها أو القانونية التي يريدون الوصول إليها. وخلافاً للتسمية «تنظيم ذاتي»، في معظم الحالات ستكون آليات التصفية تحت يد طرف ثالث وليس تحت سيطرة المستخدمين أنفسهم. وأكثر من ذلك فقد أظهرت دراسات برمجيات التصفية مراراً وتكراراً أخطاءها، أولاً في تصفية المعلومات المعترض عليها وثانياً في إغلاق الوصول إلىٰ المعلومات المسموح بها[24].

إن تركيب المصافي علىٰ مستوىٰ موردي الشبكات لا ينقل العبء بعيداً من المتلقي ويعيده إلىٰ الموردين فقط، بل إنَّه يخلق مشكلات إضافية أيضاً. فمن سيصنع التسمية للمعلومات من أجل المصافي وبموجب أية معايير؟ إن كان طرف ثالث سيضع هذه التسميات، فإن نظاماً للمراقبة يخلق، وهو ثانياً يخمِّن المعايير المجتمعية. فهذا الحل المراد سوف يخلق مشكلات أسوأ وأكثر من الشر المفترض أن يواجهه. ولكن إذا أُجبر المؤلِّفون علىٰ وضع تسميات

وأصناف لمعلوماتهم، فما الذي سيحدث إذا صنّفوا خطأ؟ اقترح البعض أن يكون التهديد بالعقوبة الجرمية ضرورياً يشجع المؤلفين علىٰ تسمية وتصنيف معلوماتهم بشكل صحيح. فإن تمّ تبنّي هذا الاقتراح فسوف تكون النهاية ليس مجرد جهاز رقابة بسيط، لكنه سيكون جهازاً أورويلياً Orwellian حقاً، حيث يصبح فيه المؤلّف رقيباً علىٰ نفسه.

الطريق إلىٰ الأمام

لقد فحص هذا الفصل صياغة سياسة معلومات في شبكات المعلومات العالميَّة. سوف تؤثّر تدفقات المعلومات الدينامية في الشبكات العالميَّة، في الحكومات والحكم بينما تسعى المحاولات لتعريف قواعد المعلومات التي قد تساعد أو تكون ضرورية ودور الحكومات في صياغة سياسة المعلومات إضافة إلىٰ المشاركين من المساهمين الآخرين. وبطريقة مماثلة، قد ينتج العمل الحكومي، سيما المتخذ علىٰ انفراد أو دون اعتبار المبادئ الموجودة أو القواعد أو الاتجاهات السائدة في الأنظمة القانونية الأُخرىٰ، تشوهات (عدم تناظر) واحتكاك سياسي، ومعالجات غير متكافئة وفتح فجوات. لقد قدم هذا الفصل إطاراً للتفكير بقواعد المعلومات وسياستها. ثم التفت لفحص نظام ذي مجالين من المعلومات، المعلومات الشخصيَّة والمحتوىٰ المعترض عليه. توجد قاعدة معلومات قوية خلال ثلاثة عقود من استمرار حماية المعلومات الشخصيَّة التي تقدّم أساساً لتدفق المعلومات المتزايد دوماً في الشبكة العالميَّة وتطوير قواعد لحماية المعلومات الشخصيَّة من قِبل أنظمة قانونية لم تقم بهذا العمل حتى الآن. بالمقابل، بينما يرتفع الشعور حول المحتوىٰ المعترض عليه وتوجد أعمال متفرّقة هنا وهناك علىٰ مستوىٰ القواعد القومية أو دون القومية، فقد تمَّ عمل قليل حتى الآن لمعالجة المحتوىٰ المعترض عليه في شبكة المعلومات العالميَّة. وبعبارة موجزة، قد تؤثّر هذه الأمور في الأنظمة السياسيَّة الديمقراطية بقوة أكبر. أما الدّول ذات أنظمة الحكم الأُخرىٰ فلن تكون محصَّنة ضد هذه القضايا وقد تجابهها أخيراً عندما تكون آثارها أعمق.

ملاحظات

(1) انظر الفصل 6 في هذا الكتاب.

(2) تعريف المعطيات الذي تبنته OECD سنة 1992 إرشادات من أجل أنظمة الأمن والمعلومات.

(3) تعريف المعطيات الذي تبنته OECD سنة 1992 إرشادات من أجل أنظمة الأمن والمعلومات.

(4) انظر مثلاً، «Web Sites Bloom in China, and Are Weeded», (New York Times,) ص 1 (23/ 12/ 1999).

(5) خلافاً لحماية حقوق التأليف في المملكة المتحدة، مثلاً.

(6) انظر المسح الثامن مثلاً، www User Survey of the Graphic Visualization and Usability Center (GVU), (Georgia Institute of Technology htt://www.gvu.gatech.edu/user-survey/survey-1997-10/.

حيث يعرّف وزير التجارة للولايات المتحدة، وليام م. دالي السرية على أنها «قضية الصنع أو الخرق» لنجاح الاقتصاد الرقمي، «The Emerging Digital Economy» في 15 نيسان 1998. في مؤتمر حول البنية التحتية للمعلومات العالميَّة (GII) لدول (OECD) في كانون الأول 1994، بوصفه رئيساً لوفد الولايات المتحدة، عرف السرية جنباً إلى جنب مع الأمن، والترميز، والملكية الفكرية على أنها قضايا «توقف العرض» للبنية التحتية للمعلومات العالميَّة (GII)، التي إذا لم تحل فإنها قد تعيق تطور (GII) واستخدامها بأقصى طاقاتها.

(7) انظر الوصف لقضايا خدمة لوك وكمبيو في ما يلي (Lauck and Compu-Serve).

(8) لكن مجموعة المعلومات المعرفة بالشخص هي بالواقع أكبر من مجموعة المعلومات التي تحمل اسم شخص ما. يمكن للمعلومات أن تعرف بشخص ما من خلال تراكم المعلومات المتوافرة أو من السياق الذي تظهر به. إن كان عدد الناس الذين تتعلّق بهم القضية هم سكان العالم فسوف يكون من الصعب أو المستحيل أن نتعرّف إلى الشخص الذي يرتبط بذلك دون أن يوجد اسمه أو ربما بدون معلومات إضافية كالعنوان. أما إن كان عدد الناس الذين تتعلق بهم القضية صغيراً، عندئذ يمكن أن يكون ممكناً تماماً أن نتعرف/ نعرف الشخص في غياب الاسم.

(9) القضية الأخيرة يمكن أن تظهر عادة في وضع سياق كمكان العمل، والبلدة، والجوار أو دراسة الأمراض السارية.

(10) إن مجموعة إرشادات منظّمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية حول حماية السرية وتدفق المعطيات الشخصية عبر الحدود تاريخ 1980، وكذلك اتفاق المجلس الأوروبي رقم 108

لحماية الأفراد في ما يتعلق بالمعالجة الآلية للمعطيات الشخصية، تمت كتابتهما وتبنيهما بصراحة لتعالج مواضيع حماية المعلومات الشخصية. هاتان الوثيقتان تتماثلان بمحتواهما ـ وبالفعل فقد تمت كتابتهما من قِبل مجموعات من الخبراء مع أعضاء عامين كثيرين.

(11) هيلين نيسينباوم (Helen Nissenbaum)، «Protecting Privacy in an Information Age: The Problem of Privacy in Public», in (Law and Philosophy, vol. 17, no. 5-6 (Nov. 1998) (ص 559 ـ 596).

(12) إن الشبكات العالميّة أداة أُخرىٰ لاتصالات أحدنا بالآخر. فمن المهم أن تظل هذه الفكرة في عقولنا وفكرة تطوير أنظمة وسياسات، مركزها الإنسان، وذلك من أجل مجتمع معلومات عالمي. كثيراً ما تبهرنا التجديدات التقنية حتى نصبح لا نرىٰ هدفها. ومراراً وتكراراً، كما في حالة الشركة الفرنسية مينتل France's Minitel، يبنى نجاح الأنظمة المعلوماتية علىٰ استخدامها للمحادثة، أكثر من مجرد المعلومات والمعطيات التي فيها كبرامج القطارات ودليل الهاتف والتنبؤ بحالة الطقس. فضلاً عن ذلك، إنها ـ بديهي ـ كمثل باقي الأدوات، سوف تستخدم شبكات المعلومات بطرق غير متوقعة وبنتائج غير متوقعة.

(13) يرتبط مع حماستنا للاتصال رغبتنا التي تتساوىٰ معه من حيث القوة في أن تحدد الناس الذين نتصل بهم. توجد أمثلة كثيرة حول الاتصالات التي يرغب المرء بإجرائها لكنه لا يريد أن يسمعها العالم كله. فالحديث مع الزوج أو الزوجة، أو مع الرئيس حول استراتيجية الشركة، أو مع زميل في العمل حول الرئيس، أو مع الأطفال في وقت النوم جميعها محادثات لطيفة لا يوجد في جوهرها أخطاء أو أشياء محرجة. وفي الوقت نفسه لا نريد أن يسمعها الجميع. لو كان الجميع يستطيعون أن يسمعوا أو يقرأوا كل اتصالاتنا، فإن ذلك سيغير حتماً من طبيعة تعاملاتنا. إن قدرتنا علىٰ التعبير عن أنفسنا، سيما المواضيع الحميمة لنا، كالتودد أو المنافسة، تصيبها العوائق.

يشترك الأفراد بالمجموع بطرق عدة ـ الواحد مع الآخر ـ ضمن فريق، كجزء من جمهور أو من تظاهرة. بينما تقدم تقنيات المعلومات والاتصالات فوائد كثيرة، فإن من المهم أيضاً أن أجهزة الاتصالات لا تصنع بشفافية كبيرة، وبأن مناطق الانفتاح النسبي والشفافية تحفظ بشكل يسمح للأفراد بالارتباط في أنواع متعددة من التخاطب الإنساني.

(14) لا يقدم هذا القسم تاريخاً شاملاً لتطور قوانين حماية المعلومات الشخصية، لكنه يعرّف بعض النقاط البارزة الهامة. تعتبر بداية العصر الحديث لسرية وحماية المعطيات الشخصية المقالة التي كتبها صامويل وارن ولويس براندیس في 1890، «The Right to Privacy» (Harvard Law Review, vol. 4 (1890) (ص 193 ـ 220). كتب وارن وبرانديس مقالتهما استجابة إلىٰ «الاختراعات الحديثة وطرق العمل «سيما» التكنولوجيات الحديثة المعاصرة والتجديدات في التصوير الآني وأعمال الصحف» و«الأجهزة الميكانيكية الكثيرة».

(15) تغطي هذه القوانين بصورة عريضة المعطيات الشخصية والمعلومات وسرية الأفراد، وتنطبق على القطاعات العامة والخاصة، وتؤسّس سلطة عليا مستقلة، وتسمى عادة هيئة حماية المعطيات، وتبني قوانين تحكم جمع واستخدام والاحتفاظ بالمعطيات والمعلومات الشخصية، وغالباً تعرض الملجأ وتصحح الأخطاء.

(16) خلال العقود الثلاثة الماضية، تم تبني التشريع على المستوى القومي ومستوى الولاية لحماية بعض أنواع المعلومات الشخصية، لقيود الائتمان وتأجير أشرطة الفيديو وبذلك وجد ما يدعى قانون حماية بعض المعطيات.

(17) هيئة القرار لاحقاً للأمر (95/46/EC) الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس حول كفاية الحماية المنصوص عنها في مبادئ Safe Harbor Privacy، وما يتصل بها من Frequently Asked Questions الصادر عن وزارة التجارة في الولايات المتحدة.

(18) وبصورة موازية، حيث إن تطورات شبكة عالميّة من شبكة بحث صغيرة لتصبح شبكة كبيرة تغطي العالم من الكمبيوترات والشبكات والمستخدمين الأفراد الذين يتبادلون جميع أنواع المعلومات، فإن البروتوكول IP جرى تعديله ليضيف الحاجات الأمنية.

(19) لقد بدأت الجهود بهذا الاتجاه. انظر مثلاً، «Design for Values,» (Princeton University, 1998), and «The Workshop on Freedom and Privacy by Design, Toronto, Canada», (نيسان 2000) (www.CFP 2000.org/Workshop/materials/(April 16,2000]).

(20) انظر مثلاً، «Anonymity» واشنطن (معهد CATO) كانون أول 1999.

إن مفاهيم الهوية والمجهولية والطيف الممتد في ما بين هاتين النقطتين تستفيد كثيراً من دراسات إضافية. قد يشتمل الطيف على أنواع كثيرة من التعاملات غير المعرفة، والتعاملات المعرفة والتي، كضرورة أو كرغبة، تقدم المستوى المناسب من التنوع أو التصديق. في العالم المادي مثلاً، إن كل التعاملات لا تقبل التعريف بالنسبة للفرد. وكثير منها بالفعل لا يقبل التعريف كشراء صحيفة من كشك، أو فنجان قهوة من دكان، أو ركوب القطار تحت الأرض أو سيارة عامة أو القراءة في المكتبة.

(21) إن موضوع مكان التحكم بالمعلومات والاتصال موضوع مركزي. فمعظم الناس مثلاً لديهم بطاقة شخصية أو بطاقة ائتمان مع رقائق أو شريط مغناطيسي يحملونه معهم ويخرجونه بحرية. ومع ذلك فهم لا يعلمون (أو لا يؤثرون في) المعلومات المرمزة عليها. وبصورة متزايدة تضاف إليها معلومات إلى الطرف الآخر من أنظمة المعلومات التي تعطي المستخدم الطرفي الإمكانية للضبط الأكثر بسبب توفر مزيد من المعلومات وإمكانية أن يخلق ويوظف ويستخدم المعلومات.

(22) فرانسيس كيرنكروس (Francis Cairncross)، «The Death of Disorder», (Harvard Business School Press, 1997).

(23) انظر مثلاً، فيكتور ماير شونبرغر وتيري فوستر (Teree Foster)، «A Regulatory Web: Free Speech and the Global Information Infrastructure», في كتاب من إعداد برايان كاهن وتشارلز نيسون، وعنوان «Borders in Cyberspace» ص 235 ـ 254 (MIT Press, 1997).
مثال آخر تقدمه منظَّمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي (APEC) في ندوتها دراسات معمقة على المحتوى المعترض عليه.

(24) داڤيد سوبل «Filters and Freedom: Free Speech Perspectives on Internet Contents Controls» (Washington: Electronic Privacy Information Center [EPIC], 1999).

16

داني رودريك
Dani Rodrik

حكم العولمة الاقتصاديَّة

يقف الاقتصاد المختلط كإنجاز اقتصادي تام في القرن العشرين. فإن كان القرن التاسع عشر قد أطلق الرأسمالية من عقالها بكامل قوتها فإن القرن العشرين روَّضها ورفع إنتاجيتها بتقديم دعامات مؤسَّساتية للاقتصاد القائم على السُّوق. فالمصارف المركزية لتنظيم الائتمان وتقديم السيولة، والسياسات المالية لاستقرار الطلب الإجمالي، وسلطات تنظيمية ضد الاحتكارات لتحارب الاحتيال والسلوك غير التنافسي، وتأمين اجتماعي يقلِّل من أخطار الحياة، وديمقراطية سياسيَّة تجعل المؤسَّسات المذكورة أعلاه مسؤولة أمام الرعية، لقد كانت كل هذه التجديدات التي أخذت جذوراً قوية في الدّول الغنية اليوم وفقط خلال النصف الثاني من القرن العشرين. وكان نصف القرن هذا فترة ثراء غير مسبوقة لأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان وأجزاء من شرق آسيا ولم تكن مصادفة. فقد زادت هذه المستجدات المؤسَّساتية زيادة كبيرة في فعالية

(*) لقد أخذت أجزاء من هذا الفصل من مقالة داني رودريك Dani Rodrik، «إلى أي مدى سوف يذهب توحد الاقتصاد العالمي؟»، فصلية المنظورات الاقتصادية، مجلد 14 (شتاء 2000) ص 177 ـ 186.

وشرعية الأسواق، وبدورها استمدت القوة من التقدم الماديّ الذي أطلقته من عقاله قوىٰ السُوق.

تضع العولمة ـ وأقصد بها زيادة التجارة والتكامل المالي ـ أمام الاقتصاد المختلط الفرص والتحديات[1]. ففي جانب الزائد، يعد التوسع العالمي للأسواق بثروة أكبر من خلال أقنية تقسيم العمل والتخصّص بحسب الفائدة النسبية. وهذا ذو أهمية خاصة للدول النامية لأنَّه يسمح لها بأن تكسب الوصول إلىٰ تكنولوجية حال السُوق وإلىٰ بضائع استثمارية رخيصة في الأسواق العالميَّة.

لكن العولمة أيضاً تقلِّل من قدرة دولة الأمة علىٰ إقامة مؤسَّسات تنظيمية وإعادة توزيع، وبنفس الوقت تزيد من العلاوة علىٰ المؤسَّسات القومية السليمة. فتصبح شبكات السلامة الاجتماعيَّة أكثر صعوبة من حيث تمويلها وذلك لأن الحاجة إلىٰ التأمين الاجتماعي تزداد؛ ويزيد الوسطاء الماليُون نشاطهم لتحاشي النِّظام القومي عندما تصبح الرقابة الحصيفة أكثر أهمية: تصبح إدارة الاقتصاد الكبير أكثر تعقيداً عندما تتضخّم تكاليف أخطاء السياسة. مرَّة أخرىٰ، الصعوبات أكبر بالنسبة للدول النامية لأن تمتلك مؤسَّسات ضعيفة للبداية.

إن المعضلة التي نواجهها ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين تتمثَّل في أن الأسواق متعطشة لأن تصبح عالميَّة، لكن المؤسَّسات التي يجب أن تدعمها تبقى علىٰ العموم قومية. وفي هذا الفصل أُناقش أن آثار هذا الخطأ ذات شقين: فمن جهة، إن وجود حدود للأنظمة القضائية مرسومة علىٰ خطوط الحدود القومية تحد من التكامل الاقتصادي؛ وهذا يردع الفعالية. ومن جهة أُخرىٰ، تضعف رغبة المنتجين والمستثمرين في أن يصبحوا عالميين، تضعف القاعدة المؤسَّسية للاقتصاد القومي؛ وهذا يردع العدل والشرعيَّة.

إن أُخذت هاتان العمليتان معاً، فإنهما تدفعاننا نحو عالم لا ينتمي إلىٰ أحد. فالمصدِّرون والشركات متعددة الجنسية والمموِّلون يشتكون من عقبات تعيق التجارة وتدفق الأموال. والمدافعون عن العمال والمهتمون بالبيئة ونشطاء سلامة المستهلك يندِّدون بالضغوط لإسقاط المقاييس القومية والتشريع القومي. قطاعات عريضة من عامة الناس يعتبرون العولمة كلمة قذرة بينما هم يلتهمون ثمارها بسرور. ويتردّد موظفو الحكومة في محاولتهم إرضاء كل مجموعة لكنّهم بدورهم لا يرضون أحداً.

علىٰ المدىٰ الطويل، إن الطريقة للخروج من هذه المعضلة تكمن في ترسيم عالم تكون فيه السياسة عالميَّة بقدر الاقتصاد. ويمكن أن يكون هذا عالم الاتحاد العالمي، يعاد فيه بناء الاقتصاد المختلط علىٰ المستوىٰ العالمي. وعلىٰ المدىٰ القصير، إن الوجود المستمر للدول القومية يجبرنا باتجاه ترتيبات أكثر واقعية وأكثر عملية. وأقول هنا يجب أن تجمع هندسة متوسطة وسليمة الانسجام العالمي ووضع المقاييس مع مخططات خروج عامة، وخيارات وخروج، ومواد نجاة. هذا يسمح لمعظم مكاسب الفعالية أن تجنى من التكامل بينما لا يزال يترك مجالاً لسلسلة من الممارسات القومية المتشعبة. هذا النوع من الهندسة يعيد تركيب «تسوية التحرير المدمج» لحقائق اقتصاد القرن الحادي والعشرين[2]؟

إلىٰ أي مدى يكون الاقتصاد العالمي عالمياً؟

إن وجهة النظر العامَّة حول اقتصاد العالم اليوم هي أن الأَسواق العالميَّة تتدفق فيها البضائع والخدمات والأصول عبر حدود الدّول دون احتكاك. هذه هي الصورة التي يجدها المرء، مثلاً، في تقارير غرايدر وفريدمان Greider & Friedman، عملان متشعبان في كل المناسبات الأُخرىٰ[3]. يكتب هذان الكاتبان عن سوق عالميَّة لا شق فيها حيث تمَّت تعرية دول الأمة من كل قواها عملياً، ويتوصلان إلىٰ استنتاجات مختلفة حول الرغبات في هذه الحالة.

إلىٰ أي مدىٰ يكون الاقتصاد العالمي عالمياً بالواقع؟

إن نقطة العلام الطبيعية للتفكير بعولمة الاقتصاد هي دراسة عالم فيه أسواق البضائع والخدمات وعوامل الإنتاج مندمجة بصورة تامة. كم نبعد عن هذا العالم الآن؟ إن جوابي الذي يتوافق بصورة واسعة مع تقدير جيفري فرانكل Jeffrey Frankel في مكان آخر من هذا الكتاب، هو أننا بعيدون جداً. خلافاً للحكمة التقليديَّة وكثير من التعليم، يبقى اندماج الاقتصاد العالمي محدوداً بشكل كبير. هذه النتيجة القوية نجدها في سلسلة واسعة من الدراسات، كثيرة بحيث لا يمكن وضعها هنا[4]. يبدو أن الحدود الطبيعية (الحدود بين الولايات المتحدة وكندا) ذات أثر ضاغط كبير في التجارة، حتى في غياب التعرفة الرسمية أو الحواجز دون تعرفات، أو الفروق اللغوية أو الثقافيَّة، وعدم ثبات سعر صرف العملات وأية عقبات اقتصاديَّة أُخرىٰ. ويبدو أن الموازنة العالميَّة لسعر السلع التجاريَّة تسير ببطء شديد. تظهر محافظ الاستثمار في الدّول الصناعية المتقدمة قدراً كبيراً من الانحياز الوطني بشكل نموذجي، وهذا يعني أن الناس يستثمرون النسبة الكبيرة من أصولهم في بلادهم أكثر مما تقترحه مبادئ تنويع الأصول. وتبقى معدلات الاستثمار القومي ذات ارتباط عال مع معدلات التوفير القومي ومعتمدة عليها. حتى في فترات الازدهار يبقى تدفق المال بين الدّول الغنية والفقيرة مقصراً كثيراً عما تتنبأ به النماذج النظرية. ولا تدفع معدلات الفائدة الحقيقية باتجاه المساواة حتى بين الدّول المتقدمة ذات الأسواق المالية الموحَّدة. القيود القاسية علىٰ الحركة العمالية العالميَّة هي القاعدة أكثر مما هي استثناء. وحتى الإنترنت، وهي الصورة المصغَّرة للعالميَّة التي تدفع إليها التكنولوجيات، تبقى محدودة بطرق كثيرة.

بينما جرى تخفيض الحواجز الرسمية للتجارة وتدفق المال تخفيضاً كبيراً خلال العقود الثلاثة، ليست الأَسواق العالميَّة للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال «كثيفة» تقريباً بالقدر الذي تكون فيه عندما تكون في اندماج كامل. لماذا نقص التجارة بالبضائع ورؤوس الأموال سيكون موضوعاً لجدول بحث

نشيط في الاقتصاد العالمي. ليست الإجابات واضحة تماماً بعد، ولكن مهما تكن هذه الإجابات، من الواضح أن العولمة الاقتصاديَّة لا يزال أمامها طريق طويل تقطعه قبل أن يتم حصاد فوائد التكامل الاقتصادي.

تقسيم العمل العالمي محدود بمجال النِّظام السياسي والقانوني

عند مستوىٰ ما لا يوجد غموض حول آثار «الحدود» الملاحظة أعلاه. فالحدود القومية تميِّز الأَنظمة السياسيَّة والقانونية. ويؤدي هذا التمييز إلىٰ تقطيع الأَسواق تماماً كما تفعل تكاليف النقل أو ضرائب الحدود. وسبب هذا أن التبادلات التي تعبر الأَنظمة تخضع لنسق كبير من تكاليف العملية من جراء الانقطاعات في الأَنظمة السياسيَّة والقانونية.

تنشأ تكاليف العمليات هذه من مصادر متنوعة ولكن ربما كان أوضح هذه المصادر مشكلة تنفيذ العقود. عندما ينكل عن عقد مكتوب، قد لا ترغب المحاكم المحلية ـ ولا تستطيع المحاكم العالميَّة ـ في فرض عقد موقع من قِبل مواطنين من دولتين مختلفتين. تتدخَّل السيادة القومية في تنفيذ العقود تاركة العمليات العالميَّة رهن أخطار متزايدة من السلوك الانتهازي. هذه المشكلة أشد ما تكون في حالة تدفق رؤوس الأَموال وآثارها، أن فرص الاقتراض القومي محدودة برغبة البلاد في خدمة التزاماتها أكثر من قدراتها علىٰ فعل ذلك. لكن المشكلة موجودة عموماً بالنسبة لكل عقد تجاري موقَّع بين كيانين ينتميان إلىٰ نظامين مختلفين[5].

عندما تكون العقود ضمنية أكثر مما هي صريحة فإنَّها تحتاج إلىٰ إعادة التفاعل أو إلىٰ الإجبار من طرف ثالث لدعمها. وكلاهما أصعب، عموماً، تنفيذاً عبر الحدود القومية. في المجال المحلي تكون العقود «مضمنة» في الشبكات الاجتماعيَّة التي تفرض عقوبات علىٰ السلوك الانتهازي. أحد الأشياء التي تجعل مدراء الأعمال يحافظون علىٰ أمانتهم هو الخوف من القطيعة الاجتماعيَّة. فالدور الذي تلعبه الشبكات العرقية في تنمية الروابط التجاريَّة، كما

في حالة الصّينيين وجنوب شرق آسيا، مؤشر واضح لأهمية روابط الجماعة في تسهيل التبادل الاقتصادي[6].

أخيراً، غالباً ما تكون العقود لا هي صريحة ولا هي ضمنية؛ وتبقى ببساطة ناقصة. والقوانين والمبادئ والعادات هي بعض الطرق التي يتم تخفيف مشكلة نقصان العقود في المجال المحلي. ولنأخذ مثالاً من جين تيرول Jean Tirole، إن ما يحمي المستهلك من الاحتمال المحدود جداً لأن تنفجر زجاجة ماء غازي، ليس عقداً معداً للطوارئ موقعاً مع الصانع لكنه قوانين مسؤوليَّة المنتج[7]. يقدم القانون العالمي في أفضل الحالات حماية جزئية ضد العقود الناقصة، ولا تكاد المبادئ والعادات العالميَّة ترقى إلىٰ هذه المهمة أيضاً.

إن وجود أَنظمة مالية قومية منفصلة تقدِّم مثالاً آخر عن تكاليف العمليات المقيدة للتجارة. لقد وجد آندرو روز Andrew Rose مؤخراً أن الدّول التي تشترك بعملة واحدة تتاجر مع بعضها بعضاً ثلاثة أمثال ما تتاجر به الدّول ذات العملات المختلفة[8]. فضلاً عن ذلك، هذا الأثر هو أكبر كثيراً من آثار تقلب أسعار صرف العملات ذاتها. إن النتائج التجاريَّة للأخير صغيرة نسبياً. وبالتالي إن الانقطاع في النِّظام القانوني الذي تقدمه العملات القومية ذو أثر سلبي حتى لو كانت قِيَم العملات مستقرَّة.

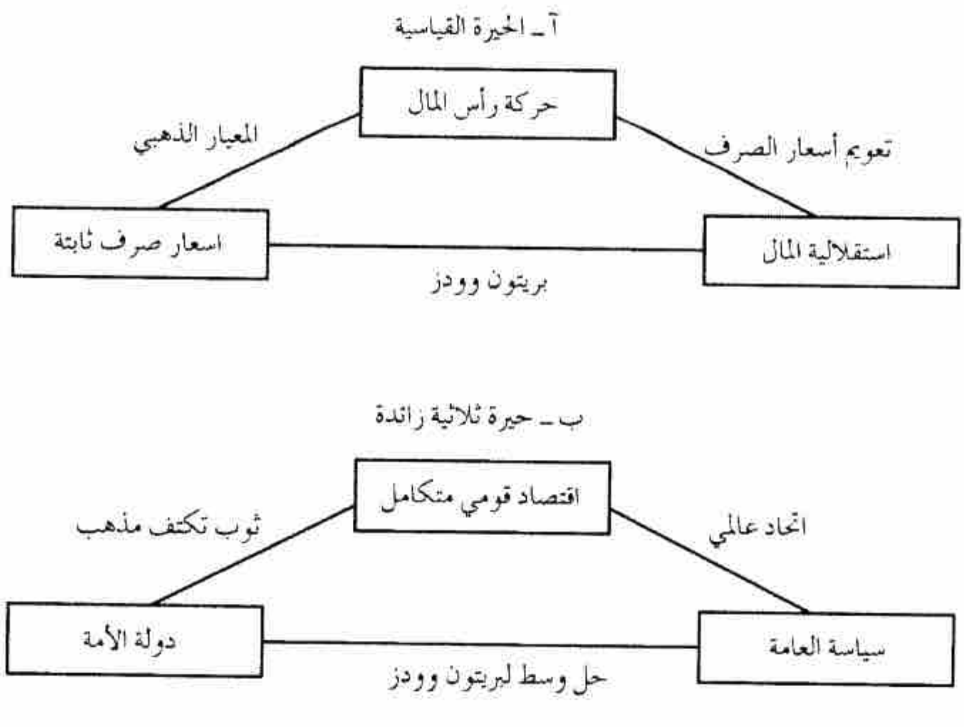
هذا النسق من النقاش ذو آثار هامة حول السؤال إلىٰ أي مدىٰ يستطيع التكامل الاقتصادي العالمي المضي، إن كان عمق الأَسواق محدوداً بواسطة الوصول إلىٰ حدود النظام القانوني، ألا ينتج من ذلك أن السيادة القومية تفرض قيوداً خطيرة علىٰ التكامل الاقتصادي العالمي؟ هل تستطيع الأَسواق أن تصبح عالميَّة بينما تبقى السياسات محلية؟ أو لنسأل سؤالاً مختلفاً ولكنه متعلِّق بالموضوع، كيف تبدو السياسة في عالم ليس لدى أَسواقه العالميَّة ما تخشاه من المال الأضيق للنظام السياسي؟

توقيف في حيرة ثلاثية عالميَّة

النتيجة المعروفة للاقتصاد الكلي المفتوح هي أن الدّول لا تستطيع أن تحافظ في وقت واحد على استقلال سياساتها المالية، وأسعار الصرف الثابتة، وحساب رأسمال مفتوح. هذه النتيجة معروفة للخبراء على أنَّها «الثالوث المستحيل»، أو بعبارة أوبستفيلد Obstfeld وتايلر Taylor على أنَّها «الحيرة الثلاثية للاقتصاد المفتوح»[9]. تمثّل هذه الحيرة الثلاثية بالمخطط في أعلى اللوحة (16 ـ 1). إذا اختارت الحكومة أسعار الصرف الثابتة وحركة رأس المال فعليها أن تتخلّى عن الاستقلالية المالية. وإن أرادت استقلالية مالية وحركة رأس المال فيجب عليها أن تعايش أسعار الصّرف المعومة. وإن أرادت أن تجمع أسعار صرف ثابتة مع الاستقلالية المالية فيجب عليها تقييد حركة رأس المال (على الأقل على المدى القصير).

الشكل 16 ـ 1

الحيرة الثلاثية



تقترح اللوحة السفلى من الشكل (16 ـ 1)، بالقياس، نوعاً آخر من الحيرة الثلاثيَّة، واحدة يمكن أن نسميها الحيرة الثلاثيَّة السياسيَّة في عالم الاقتصاد. فالعقد الثلاثة للحيرة الثلاثيَّة الموسعة هي تكامل الاقتصاد العالمي ودولة الأمة وسياسة العامة. وأستعمل عبارة «دولة الأمّة» لأشير إلىٰ الكيان الأرضي القانوني مع السلطة المستقلة لصنع القوانين وإدارتها. وأستخدم عبارة «سياسة العامة» لأشير إلىٰ الأنظمة السياسيَّة حيث حق التصويت غير محدد؛ توجد درجة عالية من الحركة السياسيَّة؛ والمؤسَّسات السياسيَّة تستجيب للمجموعات المتحرِّكة.

إن الإدعاء الضمني، كما في الحيرة الثلاثيَّة القياسية، هو أننا نستطيع أن نأخذ اثنين من هذه الأشياء في الغالب. إذا أردنا تكاملاً اقتصادياً عالمياً حقيقياً، فإما أن نأخذ دولة الأمة؛ وفي هذه الحالة سيتوجب تقييد السياسات القومية تقييداً كبيراً، وإما أن نختار سياسة العامَّة، وفي هذه الحالة يتوجب أن نتخلى عن دولة الأمة لصالح الاتحاد العالمي. وإن أردنا أنظمة سياسيَّة مشتركة بصورة عالية، فيجب علينا أن نختار بين دولة الأمة والتكامل الاقتصادي العالمي. وإن أردنا أن نحافظ علىٰ دولة الأُمَّة فيجب علينا أن نختار بين سياسة العامَّة والتكامل الاقتصادي العالمي.

لا يتضح فوراً شيء من هذا كله. ولكن لنرىٰ أن فيها بعضاً من المنطق، لنفكِّر بالاقتصاد العالمي المتكامل تماماً الذي افترضناه. فهو اقتصاد عالمي فيه أنظمة قومية لا تتدخَّل في أسواق البضاعة أو الخدمات أو رأس المال. فتكاليف العمليات وفروق الضرائب طفيفة؛ والمنتج والمقاييس التنظيمية منسجمة؛ والتقارب في أسعار السلع وعائدات العامل تكون كاملة تقريباً.

إن أكثر الطُّرق وضوحاً للحصول علىٰ مثل هذا العالم هي جعل مؤسَّسات اتحادية علىٰ المستوىٰ العالمي. فالاتحاد العالمي يضع الأَنظمة والسُّوق في صف واحد، ويزيل آثار الحدود. في الولايات المتحدة مثلاً، علىٰ

الرغم من وجود فروق في الممارسات التنظيمية والضريبية بين الولايات، فإن وجود دستور قومي وحكومة قومية وقضاء اتحادي تضمن أن الأَسواق قومية فعلاً[10]. والاتحاد الأوروبي، وهو بعيد جداً عن النِّظام الاتحادي في الوقت الراهن، يبدو أنَّه يتقدم في الاتجاه نفسه. تحت نموذج من الاتحاد العالمي، سينتظم العالم كله ـ أَو علىٰ الأقل الأجزاء التي تُعد اقتصاديَّة في الغالب ـ علىٰ خطوط نظام الولايات المتحدة. لن تختفي الحكومات القومية بالضرورة، لكن سلطاتها سوف تتحدد بشدة من قِبل تشريعات أسمىٰ وإدارات أعلىٰ وسلطات قضائية عليا. وسوف تهتم الحكومة العالميَّة بالسُّوق العالميَّة.

لكن الاتحاد العالمي ليس الطريقة الوحيدة لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي. والطريقة البديلة هي الحفاظ علىٰ نظام دولة الأُمَّة كما هو، ولكن ليؤكد أن الأَنظمة القومية ـ والفروق في ما بينها ـ لا تتدخَّل في طريق العمليات الاقتصاديَّة. ويكون هدف دول الأُمَّة في هذا العالم أن تبدو جذابة للأَسواق العالميَّة. والأَنظمة القومية، تبتعد عن العمل كأَنَّها عقبات، تعدل نحو تسهيل التجارة العالميَّة وحركة رأس المال. وتكون التنظيمات المحلية والسياسات الضريبية إما منسجمة مع المقاييس العالميَّة وإما مبنية بصورة تضع فيها أقل مقدار من العقبات للتكامل الاقتصادي العالمي. وتكون البضاعة المحلية العامَّة التي تقدم فقط هي تلك التي تتلاءم مع الأَسواق المتكاملة.

من الممكن تصور عالم من هذا النوع؛ وفي الواقع، يعتقد كثير من المعلقين أننا الآن هناك. تتنافس الحكومات اليوم في ما بينها باتباع سياسات تعتقد أنَّها ستجعلها تكسب ثقة الأَسواق وتجذب إليها التجارة وتدفق الأموال: مال عسير، وحكومة صغيرة، وضرائب منخفضة، وتشريع عمالي مرن، وحل التنظيم، والخصخصة والانفتاح من جميع النواحي. هذه هي السياسات التي تؤلِّف ما عبر عنه توماس فريدمان بأَنَّه «سترة التكتيف المذهبة»[11]. إن سعر الحفاظ علىٰ سيادة الأَنظمة القومية، بينما تصبح الأَسواق عالميَّة، هو تحديد

السياسات إلىٰ مجال ضيق. «عندما تلبس دولتكم سترة التكتيف المذهبة» يقول فريدمان:

> يتجه شيئان للحدوث: اقتصادكم ينمو وسياساتكم تتقلّص. . . وسترة التكتيف تضيق خيارات السياسة الاقتصاديَّة والسياسيَّة للمسؤولين إلىٰ نطاق أضيق نسبياً، وهذا هو السبب في الصعوبة المتزايدة في هذه الأيام لأن تجد فروقاً حقيقيَّة بين الأحزاب الحاكمة والأحزاب المعارضة في تلك الدّول التي لبست سترة التكتيف المذهبة. فعندما تلبس دولتكم سترة التكتيف المذهبة فتنخفض خياراتها السياسيَّة إلىٰ بيبسي أو كوك، فروق خفيفة في الطعم، فروق طفيفة في السياسة، تغييرات بسيطة في التصميم لتلبية التقاليد المحلية، بعض الفضفضة هنا أو هناك، لكن بدون أي انحراف كبير من القواعد الذهبية الجوهرية(12).

فيما إذا كان هذا الوصف يصف عالمنا الحاضر بدقَّة يبقى قابلاً للنقاش. لكن فريدمان Friedman يقصد شيئاً ما. تحمل مقولته قوة كبيرة في عالم حيث الأسواق القومية متكاملة تماماً لكن السياسة تبقى منظمة علىٰ أساس قومي. في عالم كهذا، ينعكس التقلص السياسي في عزل هيئات صنع السياسة الاقتصاديَّة (البنوك المركزية، السلطات المالية وهكذا) عن المشاركة السياسيَّة والنقاش السياسي واختفاء التأمين الاجتماعي (أو الخصخصة)، واستبدال أهداف التنمية بالحاجة إلىٰ الحفاظ علىٰ ثقة السُوق. النقطة الرئيسية هي: عندما توضع قواعد اللعبة من قِبل حاجات الاقتصاد العالمي، يجب أن تقيد قدرة المجموعات علىٰ الانتقال وكسب الوصول إلىٰ صناعة السياسة الاقتصاديَّة القومية والتأثير فيها. إن الخبرة في معيار الذهب، وموته أخيراً، تقدم صورة مناسبة لعدم التلاؤم: في فترة الحرب، عندما اتسع حق التصويت، تماماً وأصبح العمل منظماً وجدت الحكومات القومية أنَّها لم تعد تستطيع متابعة الطريقة الاقتصاديَّة القائمة علىٰ معيار الذهب.

لاحظ التضاد مع الاتحاد العالمي. فتحت الاتحاد العالمي لا تحتاج السياسة للانكماش ولن تنكمش: ستعود إلىٰ الانتقال إلىٰ المستوىٰ العالمي. تقدِّم الولايات المتحدة طريقة تفكير مفيدة حول هذا: إن معظم المعارك السياسيَّة المستمرة في الولايات المتحدة لم تجر علىٰ مستوىٰ الولاية بل علىٰ مستوىٰ الاتحاد.

يظهر الشكل (16 ـ 1) خياراً ثالثاً يصبح متوفراً إذا ضحينا بهدف التكامل الاقتصادي العالمي الكامل. وسميت ذلك حلاً وسطاً لبريتون وودز Bretton Woods. وجوهر هذا النِّظام (وودز ـ غات Woods - GATT) أن الدّول حرَّة في أن ترقص علىٰ لحنها الخاص ما دامت قد أزالت عدداً من قيود الحدود في وجه التجارة ولم تميز عموماً بين شركائها في التجارة[13]. في مجال التمويل العالمي سمح للدول (بل وشجعت) بالحفاظ علىٰ قيود تدفق الأَموال. وفي مجال التجارة عارضت القواعد القيود الكمية ولكن لم تعارض تعرفات الاستيراد. علىٰ الرغم من أن مقداراً مؤثراً من تحرير التجارة قد اتخذ خلال الجولات المتتابعة من مفاوضات الغات GATT، فقد كانت تترك أيضاً فجوات استثنائية. فقد أبعد عن المفاوضات؛ الزراعة والمنسوجات. وسمحت نصوص كثيرة في الغات (خاصة عدم إغراق السُّوق بالبضاعة والحمايات) للدول بإقامة حواجز تجاريَّة عندما أَصبحت صناعاتها تحت ضغط قاس من منافسة المستوردات. وتُركت السياسات التجاريَّة للدول النامية بعيدة عن نطاق النظام العالمي[14].

حتى الثمانينيَّات تقريباً تركت هذه القواعد الفضفاضة حيِّزاً كافياً للدول لتتبع طرقها الخاصة، وغالباً المتشعبة، للتنمية. وبالتالي اقتربت أوروبا الغربية من التكامل في ما بينها ومن إقامة نظام شامل من التأمين الاجتماعي. ولحقت اليابان الدّول المتقدمة باستخدامها رأسماليتها المميزة والخاصة بها حيث جمعت آلة التصدير النشط مع جرعات كبيرة من عدم الفاعلية في الخدمات والزراعة.

ونمت الصِّين بقفزات عندما اعترفت بأهمية المبادرات الفردية علىٰ الرغم من أنَّها سخرت من عدد كبير من قواعد الكتاب الدليل. وولدت أكثر دول شرق آسيا معجزة اقتصاديَّة باعتمادها علىٰ سياسات التصنيع التي منعتها من ذلك الحين منظَّمة التجارة العالميَّة WTO. وحقَّقت عشرات الدّول في أمريكا اللاتينيَّة والشرق الأوسط وأفريقيا معدلات نمو اقتصادي لم تسبق حتى السبعينيات تحت سياسات استبدال الاستيراد التي عزلت اقتصادها عن الاقتصاد العالمي.

لقد تم التخلي بصورة واسعة عن الحل الوسط لبريتون وودز Bretton Woods في الثمانينيَّات لعدة أسباب. فالتحسينات في تكنولوجيات الاتصالات والنقل قلَّلت من أهمية النِّظام القديم وذلك بجعل العولمة أسهل. بدأت الاتفاقيات التجاريَّة العالميَّة تصل إلىٰ ما وراء الحدود القومية؛ فمثلاً السياسات الخاصة بعدم الثقة أَو الصحة والأمان، التي كانت متروكة إلىٰ السياسات المحلية سابقاً، أَصبحت الآن قضايا في المناقشات التجاريَّة العالميَّة. أخيراً، كان هناك انتقال في المواقف لصالح الانفتاح عندما اعتقدت دول نامية كثيرة أن سياسة الانفتاح تخدمها بصورة أفضل. الخاتمة أننا تُركنا في مكان ما بين العقد الثلاث للحيرة الثلاثيَّة المتزايدة في الشكل (16 ـ 1). فعن أي منها سوف نتخلَّى في النهاية؟

في ما يلي أقترح طريقتين مختلفتين، واحدة تناسب المدىٰ القصير إلىٰ المتوسط، والثانية تناسب المدىٰ الطويل. تتألَّف الطريقة الأولىٰ استعادة الحل الوسط لبريتون وودز Bretton Woods: وبحسب هذا الحوار نقبل المركزية المستمرة في دولة الأُمَّة، ولذلك نجمع القواعد والمقاييس العالميَّة مع الخطط الذاتية لخيار الخروج. إن الأساس الفكري لنظام كهذا، أَو لما قد يبدو، مبين في الجزء التالي. الطريق ذو المدىٰ الطويل هو طريق الاتحاد العالمي. وحيث إن الحوار مبسوط إلىٰ المستقبل البعيد كما هو واضح، فإنَّه يسمح لخيالنا أن يتنقَّل بحرية أكبر.

خطط عامة للخيار والخروج في المدىٰ القصير

ما دامت دولة الأُمَّة هي العامل الحاسم، فينبغي علىٰ أي نظام ثابت للحكم الاقتصادي العالمي أن يكون متوافقاً مع الأفضليات القومية. وحيث إن صانعي السياسة القومية لهم الخيار دائماً في صنعها وحدهم، يجب علىٰ النِّظام أن يحتوي علىٰ ما يشجعهم علىٰ ألا يفعلوا ذلك. لذلك، إن تحدي الحكم الاقتصادي العالمي ينطوي علىٰ شقين. فمن جهة يجب علينا وضع مجموعة قواعد تشجع حكماً أكبر للسياسات والمقاييس علىٰ أساس طوعي. وهذا يساعد في تضييق آثار اختلافات الأَنظمة وبذلك تشجع تكاملاً اقتصادياً أكبر. وفي الوقت نفسه ينبغي أن توجد مرونة كافية في القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصاديَّة العالميَّة فتسمح بالانفكاك الاختياري من الأَنظمة متعددة الأطراف. ويحتاج الأخير إلىٰ السماح ببعض الاستثناءات بسبب التباين في المبادئ القومية أو الأفضليات القومية.

فكِّر بمثال اتفاقية الحمايات في منظَّمة التجارة العالميَّة. تسمح هذه الاتفاقية للدولة العضو أن تفرض قيوداً تجاريَّة مؤقتة تتبع زيادة في المستوردات ولكن بشروط شديدة. وتقوم حجتي أساساً علىٰ أنَّه توجد حالة نوعية لعمل مثل «مادة النجاة» وبأنَّه يجب أن تسمح بظروف أوسع مدىٰ وبمجالات تقع خارج التجارة. وكما أبين في ما يلي أدناه، فإن بناء «الخيارات والخروج» ضمن القواعد أفضل عموماً من البدائل التي إما ألا يكون فيها قواعد وإما أن يكون فيها قواعد غالباً ما يسخر منها.

التحليل المنطقي للخيارات والخروج المؤقتة

متى ستتخلَّى الحكومات عن بعض سيادتها وتختار تقوية المنظَّمات ما بين الحكومات؟ هناك جواب بسيط بعبارات اللعبة النظرية: عندما تتفوق فوائد المدىٰ الطويل «للتعاون» علىٰ فوائد المدىٰ القصير «للارتداد» (أي عمل من جانب واحد)[15].

فكِّر بشكل مادي أكثر بالتعاون بين دولتين في سياق اللعبة المتكررة حيث توازن ناش Nash السريع يدور حول الارتداد. لتكن التعرفة عمل السياسة موضوع البحث (مستذكرين أن المنطق ينطبق علىٰ أية ناحية من نواحي الاقتصاد العالمي). فكلتا الدّولتين تفضل أن تكون في توازن التعرفة المنخفضة، لكن التوازن ناش Nash السريع يستتبع تعرفات عالية في كلتا الدّولتين. (هذه حالة حيرة السجين مطبقة علىٰ سياسة التجارة). نعرف أن التعاون يمكن أن يعيش بوضع شديد التكرار تحت شروط معينة. وبشكل خاص، سوف يكون التعاون استراتيجيَّة التوازن بالنسبة لأي لاعب في وقت T إذا كان في ذلك الوقت:

فوائد المدىٰ القصير للارتداد > (شرط الخصم)

× الفوائد الصافية المستقبلية للتعاون

وبالتالي حتى يبقى التعاون، يجب أن تكون فوائد الارتداد للمدى القصير صغيرة ومعدل الخصم صغيراً وفوائد التعاون في المستقبل عالية. أحد أشكال هذا التعاون هو الحالة التي يستخدم فيها كل لاعب استراتيجيَّة قدح الشكل: «ابدأ بالتعاون، وتعاون إذا تعاون الطرف الآخر في الفترة الماضية وإلاَّ تراجع للفترات k. في بيئة ثابتة، هذه نهاية القصة. إما أن تنتج العناصر الهامة تعاوناً وإما لا».

ولكن فكِّر بما يحدث عندما تتغير الشروط. فكِّر بلعبة التعرفات التي حلَّلها كيل باغويل Kyle Bagwell وروبروت ستايغر Robert Staiger حيث توجد هزات خارجية في حجم التجارة[16]. عندما يكون حجم التجارة عالياً (علىٰ غير توقع) تكون الفوائد لفرص الأجل القصير عالية أيضاً (فرض تعرفات لأسباب شروط التجارة). إن الجانب الأيمن في العبارة أعلاه تزداد، بينما يبقى الجانب الأيسر دون تغيير. عند تلك النقطة، قد لا يعود التعاون استراتيجيَّة التوازن،

حتى وإن كان كذلك في السَّابق. لذلك سنأخذ الارتداد من كلا الطرفين (حرب تجاريّة) لفترات k علىٰ الأقل.

لقد كان من الأفضل لو تركنا المجال لهذا الاحتمال وذلك بتغيير قراءة الاستراتيجيّة لتصبح: «ابدأ بالتعاون وتعاون إذا كان الطرف الآخر تعاون في الفترة السابقة أو تراجع الطرف الآخر عندما زاد حجم التجارة عن حد معين، وإلاَّ تراجع لفترات k» نتائج هذه الاستراتيجيَّات أن الفترات الطويلة من حروب التجارة يتم تجنّبها. فاللعبة الآن تعطي صراحة «مادة النجاة». فلا تعاقب الحكومات لانسحابها من القواعد عندما لا يتوفر حافز كاف لتلعب بحسب القواعد. النتيجة أفضل لكل الأطراف لأنَّه لا يحدث صراع تجاري غير ضروري.

النقطة في هذا المثال تعمم ما وراء الزيادات في حجوم التجارة واستخدام التعرفات لأسباب الشروط التجاريَّة. فعندما تغير الشروط وتصبح التجارة الحرَّة غير مناسبة للأهداف السياسيَّة والاقتصاديَّة المحلية، فمن الأفضل للنظام أن يسمح «بالارتدادات» من أن يعامل «الارتدادات» علىٰ أنَّها مواقف مخالفة للقاعدة. يجعل التفكير بهذه العبارات من الواضح أن مواد النجاة («الحمايات»، و«الخيارات والخروج» إلىٰ آخره) هي جزء لا يتجزأ من أية اتفاقيات عالميَّة قابلة للاستمرار.

التحليل المنطقي للخيارات والخروج الدائمة

كانت الخيارات والخروج في المناقشة أعلاه مؤقتة. توجد قضية قوية للخيارات والخروج الدائمة عندما تختلف الأفضليات القومية. علىٰ سبيل المثال، لا يوجد سبب لتكون جميع الدّول ذات مقاييس بيئية متماثلة، أو قواعد عمل، أو معايير سلامة المنتج أو تنظيمات ضريبية. في حالات كهذه، إعطاء السلطات القومية بعض التسامح يعني الشيء الكثير. لكن الحرية للجميع من غير المحتمل أن تؤدي إلىٰ الأفضل إذاً سيكون هناك تجاوزات عبر الدّول.

بواسطة إنشاء مقاييس عمالية أقل شدة أو ضرائب أقل على رأس المال تستطيع بعض الدّول أن تحرِّف التجارة وتدفق الأَموال في اتجاهها. على العموم، حيثما توجد أشياء خارجية مشتركة في وضع المقاييس (سواء كانت من المقياس أو نوع الشبكة)، فإننا نعرف أن السلوك اللامركزي سوف يعطي نتائج دون الأفضل.

تطور ورقة هامة كتبها توماس بيكيتي Thomas Piketty مبدأ مرشداً ومفيداً في مثل هذه الأحوال[17]. يبرهن بيكيتي Piketty أن إجراءً من مرحلتين من النوع التالي يحسِّن دائماً السلوك اللامركزي بين الدّول القومية:

- في المرحلة الأولى، تصوت الدّول جماعياً على مقياس عام
- في المرحلة الثانية، كل دولة ترغب في الابتعاد عن المقياس العام يمكنها ذلك، وذلك بعد دفع الكلفة.

هذه الخطة (باريتو Pareto) تسيطر على تعاون ناش Nash الذي تتصرف فيه كل دولة بصورة مستقلّة.

يساعد النموذج الصغير في توضيح كيف تعمل هذه الخطة. فلو رمزنا للسياسة التي هي تحت تصرف السلطات القومية بـ t (وقد يكون ذلك مقياس العمل، أو ضريبة على رأس المال أو تنظيم مالي)، فإننا نعبر عن وظيفة الرفاه في الدّولة؛ كما يلي:

$$W_i = -\frac{1}{2}(a_i - t_i)^2 + b(\bar{t} - a_i)^{\frac{1}{2}}$$

حيث: $b > 0$. تحوز هذه المعادلة على فكرتين: الأولى، لكل دولة مقياس مثالي مميز يعبر عنه هنا بالحرف a_i؛ والثانية، يتأثّر رفاه كل دولة بالمقياس «الوسطي» الذي يحتفظ به في الدّول الأُخرى (ويعبر عنه بالحرف $\bar{t}$). والعبارة الثانية خاصة تفسّر بأن الدّولة i تعاني نقصاً في الاستخدام عندما تحتفظ الدّول الأُخرى (وسطياً) بقياس أخفض من أفضل مستوى للدولة i. (فكِّر مرة

ثانية بضريبة رأس المال أو المقاييس المصرفية للصحة). أفترض أنّه يوجد خط مستمر من الدّول كل تسمى بسياساتها المثالية وأن a موزعة بشكل نظامي علىٰ فترات [0,1]. في التوازن اللامركزي وغير التعاون تختار كل دولة سياستها المثالية دون النظر إلىٰ الأشياء الخارجية المفروضة علىٰ الآخرين. هذا يعطي الحلول غير التعاونية nc

$$t_k = a_k \text{ لكل } k, \text{ و } t^{nc} = 1/2$$

من حيث المبدأ يمكن تحقيق أول أفضل نتيجة باستخدام ضريبة بيغوفيان/ خطة دعم للرد علىٰ الأشياء الخارجية في اختيار t. لكن ذلك يتطلب معرفة كامل التوزيع للأفضليات القومية وكذلك سلطة الضريبة العالميّة. أبين أن البديل علىٰ طراز مقترح بيكيتي Piketty المضمون ليكون باريتو ـ الأعلىٰ Pareto من توازن ناش Nash اللاتعاوني بأقل المعلومات المطلوبة.

تتألّف الخطة البديلة من القاعدة التالية، في المرحلة واحد، تختار الدّول tc مشتركاً بتصويت الأغلبية (حيث c تمثّل المقياس العام تحت التعاون). في المرحلة الثانية، يطلب من الدّول أن تختار $t_i \geq t^c$ أو أن تدفع $k \geq 0$. وهذه الكلفة k يتم اختيارها وتخضع لعوائق الاشتراك الذي لا يترك دولة أسوأ من وضع التوازن اللاتعاوني.

ولنرى أنّه يوجد دائماً t^c و k التي بموجبها تعمل كل دولة علىٰ الأقل أيضاً، نتقدم بخطوتين. أولاً، إننا نشتق مستوى الاقتطاع من a التي يرمز لها a_s، والتي تحتها تختار كل الدّول أن تدفع k وتبتعد عن t^c القياسي. وقيمة الاقتطاع هذه a هي وظيفة t^c و k، وتعرف ضمنياً بهذه المعادلة:

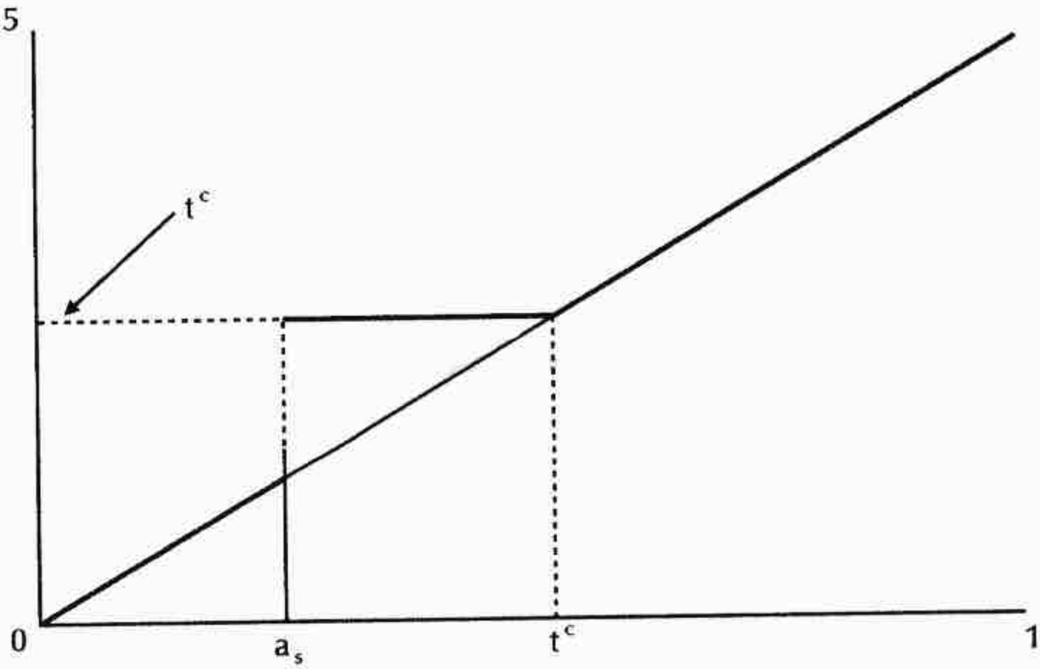
$$-1/2\ (a_s - t_s)^2 + b(t^c - a_s)^{1/2} - k - 1/2(a_s - t^t)^2 + b(t^{\bar{c}} - a_s)^{1/2}$$

إن الطرف الأيسر من المعادلة هو مستوىٰ الاستخدام عندما تعطى الدّول القوة s وتختار أفضلياتها t و t_s وتدفع الكلفة k. والطرف الأيمن هو مستوىٰ

الاستخدام عندما تتشبث الدّولة بمقياس عام t^c. بالفرض إن الدّولة s محايدة بين الخيارين. بحل هذه المعادلة (وملاحظة أن at)، نحصل $a = t - \sqrt{2}k$. لاحظ أن الدّول التي فيها $a > t$ لا تعيقها القواعد ولذلك تختار ببساطة أفضل المقاييس، t=a.

الشكل 16 ـ 2

حل للتجانس مع لعبة الخروج



بفرض t وk معينة، فالنتيجة موصوفة بالشكل (16 ـ 2). فالخط الأسود العريض يبين الخيارات لـ t كوظيفة لـ a. فالدّول التي فيها a في المدىٰ من (0 إلىٰ a) تدفع التكاليف k وتختار أفضل t. والدّول في المجال a,t تختار t. والدّول في المجال r,1 تختار أفضل t. فأثر المخطط هو في رفع المقاييس التي يتم تبنيها في المدىٰ الثاني (الوسط). ويمكن بيان أن المقياس الوسطي قد ارتفع إلىٰ $\bar{t}^c 1/2 + k$ وهو علىٰ الأقل كبير بقدر $\bar{t}^c 1/2$.

في الخطوة الثانية، نشتق مستويات التوازن لـ t وk. وحيث إن t تم

اختيارها بتصويت الأغلبية بين الدّول، وk بالحد الذي لم تترك به في الوضع الأسوأ، فالحلول سهلة. لاحظ أولاً أن وضع الدّولة الأسوأ في هذا المخطط هو الدّولة ذات أخفض a، أي a = 0. بالنسبة لهذه الدّولة حتى تكون في وضع أحسن بموجب المخطط كما في نتيجة عدم التعاون، يمكن فحص أن المعيار التالي يجب تلبيته:

$k \leq b^2$. إن تكبير متوسط رفاه الدّولة الخاضع لذلك القيد بدوره ينتج kb^2 و$t1/2$. (ويأتي الأخير من الحقيقة أن المتوسط يساوي المعدل بفرض التوزيع المنتظم لـ a).

بالواقع إن أي k في المسافة $(0, b^2)$ هي تحسين باريتو Pareto بالمقارنة مع توازن عدم التعاون. لذا فمن أجل مقدار صغير وكاف من k فإن هذا المخطط يعمل دائماً، دون أي حاجة لمعرفة b. فالتجانس إذا جمع مع مادة الخيارات والخروج (والأخير يمارس بكلفة ما) هو طريقة مرنة لجمع توحيد المقاييس مع التنوع.

المناقشة

إن الأُطر التحليلية الموصوفة في ما تقدم تقدِّم طريقة مفيدة للتفكير حول حكم العولمة الاقتصاديَّة. فمبدأ الخيارات والخروج هو في الواقع مستعمل في منظَّمة التجارة العالميَّة، وإن كان مستعملاً بطريقة محدودة. وكما ذكرنا سابقاً، تحتوي الغات ومنظَّمة التجارة العالميَّة علىٰ خطط حماية صريحة تسمح للدول بفرض تعرفات مؤقتة في الرد علىٰ الزيادات في المستوردات. وتسمح الغات أيضاً بخروج دائم في ظل ظروف معينة لأسباب: سياسة خارجية وغير تجارية. لقد اعترفت الغات بالماضي بالحاجة إلىٰ أَنظمة متراخية (أو عدم فرضها) في المناطق الزراعية والمنسوجات MFA وبعض الصناعات المختارة VER. وبدلاً من اعتبار ذلك «ضعف»، يستطيع المرء ربما أن ينظر إليها علىٰ أنَّها جزء لا يتجزأ من المنطلق الأعم لتحقيق تعاون عالمي.

وعندما اتسعت أَنظمة التجارة العالميَّة والأَنظمة المالية إلىٰ مناطق جديدة، يقترح التحليل هنا أنَّه ستكون الحاجة الموازية بناء آليات الخيارات والخروج نشيطة. وما دامت الدّول القومية باقية في قلب النِّظام العالمي، تتطلب دراسات القدرة علىٰ البقاء والتنوع أن تسمح القواعد بخيار الانسحاب من الأَنظمة المتعددة الجوانب.

في مجال التجارة، يمكن للمرء أن يتخيّل توسيع مجال اتفاقية الحمايات الحالية إلىٰ أوسع مدىً من الظروف كتلك التي تبرز من الاهتمام بمقاييس العمل أَو البيئة أَو حقوق الإنسان. قد يكون الهدف من مثل هذه الآلية الموسعة لمادة النجاة أن تسمح للدول، تحت ظروف عرضية محددة بشكل جيد، وخاضعة لإجراءات موافق عليها من أطراف متعدِّدة، بمجال أوسع للتنفس لتحقق المطالب التي تتصارع مع التجارة. ومنعاً للاستغلال، يجب أن تتأكَّد هذه الآلية من أن الإجراءات المحلية شفَّافة وديمقراطية ومفتوحة لكافة المصالح (بما فيها الفوائد من التجارة) وبأن النتائج تكون خاضعة للمراجعة الدورية. (يمكن تفسير هذه الحاجات الإجرائية علىٰ أنَّها متعلقة بـ k من الطراز المناقَش سابقاً). إن أمكن تنفيذ ذلك. بدلاً من القواعد الشديدة لعدم إغراق السوق بالبضاعة الذي له أثر كبير في نظام التجارة العالميَّة، فإن الفوائد تكون كبيرة.

وفي حيِّز المال العالمي، يجب أن نفكر بآلية مماثلة. مع قدوم الأزمات المالية الأخيرة، طوَّرت المؤسَّسات العالميَّة قائمة رموز ومقاييس شاملة ويتوقع من الدّول أن تلتزم بها. وتشمل الشفافية المالية، وسياسة أموال وتمويل، وإشراف مصرفي، ونشر المعطيات، وحكم وبنية مادية، ومقاييس محاسبية. وقد لا تكون هذه القواعد مناسبة لاحتياجات الدّول النامية علىٰ الأغلب. فهي تحتاج إلىٰ استثمار كبير في الموارد وقدرة إدارية. وبالممارسة يكون السؤال: هل سيترك مبدأ الخيارات والخروج غير رسمي بالطريقة الحالية، أم هل سيتم

إدخاله بالقواعد بصورة صريحة؟ والنقاش هنا يقترح أن الاستراتيجيَّة الثانية هي أفضل كثيراً.

الاتحاد العالمي علىٰ المدىٰ الطويل

علىٰ المدىٰ الطويل، هل نستطيع تصور عالم فيه مجال كل من الأَسواق والأَنظمة والسياسة عالماً حقاً وبصورة متساوية، أي عالم الاتحاد العالمي؟

ربما نستطيع، بالاعتماد علىٰ المحاكمة التالية، أولاً، سوف يشجع التقدم التكنولوجي المستمر تكامل الاقتصاد العالمي ويزيل بعضاً من العوائق التقليديَّة (كالبُعد) أمام الحكومة العالميَّة. ثانياً، نقص الحروب العالميَّة أو الكوارث الطبيعية بنسب كبيرة، فمن الصعب أن نتصوَّر أن جزءاً كبيراً من سكان العالم سيتخلَّى عن الفوائد التي تعطيها أسواق العالم المتكاملة بصورة متزايدة (وبالتالي فعَّالة). ثالثاً، حقوق المواطنة المكتسبة بصعوبة (بالتمثيل وبالحكومة الذاتية) من غير المحتمل أن يتم التخلِّي عنها بسهولة، وممارسة الضغط علىٰ السياسيين المسؤولين عن رغبات ناخبيهم.

أكثر من ذلك، نستطيع أن نبرز تحالف الفرصة المناسبة لصالح الحكم العالمي في ما بين من يدركون أنَّهم «الخاسرون» في الاقتصاد المتكامل، مثل مجموعات العمال وأنصار البيئة وبين من يدركون أنَّهم «الرابحون» كالمصدِّرين والشركات المتعددة الجنسية والمصالح المالية. وسوف يدعم هذا الاتحاد الإدراك المشترك بأن مجموعتي المصالح تخدم بأفضل ما يكون في تشريع أعلىٰ من مستوىٰ الأمة للقواعد والتنظيمات والمقاييس. المدافعون عن العمال وأنصار البيئة يأخذون رمية في قواعد العمال والبيئة. وتتمكن الشركات المتعددة الجنسيات من العمل بموجب مقاييس محاسبية عالميَّة. ويستفيد المستثمرون من الفضيحة العامة والإفلاس والتنظيمات المالية. وتقدم السلطة المالية العالميَّة أموالاً عامة، والمقرض العالمي الأخير قد يجعل النِّظام المالي مستقراً. وقد يكون جزء من الصفقة أن نجعل صانعي السياسة العالميَّة مسؤولين من خلال

انتخابات ديمقراطية مع التقدير المستحق لتفوق الدّول الأقوىٰ اقتصادياً. والبيروقراطيون والسياسيون القوميون، وهم المستفيدون الوحيدون من دولة الأمة، إما أنهم يعيدون تشكيل أنفسهم كموظفين عالميين وإما أنهم سيدفعون خارجاً.

لا يعني الاتحاد العالمي أن الأمم المتحدة ستحول نفسها إلىٰ حكومة عالميَّة. وما يحتمل أننا سنحصل علىٰ جمع أشكال الحكم التقليدية (هيئة تشريعية عالميَّة منتخبة) مع مؤسَّسات تنظيمية تصل في ما بين الأنظمة المتعددة ومسؤولة أمام أنواع متعددة من الهيئات المنتخبة. في عصر التغير التكنولوجي السريع يمكن أن نتوقع شكل الحكم نفسه خاضعاً لتجديدات كبيرة[18].

يمكن لأشياء كثيرة أن تكون خاطئة في هذا الحوار. إمكانية بديلة هي أن استمرار سلسلة الأزمات المالية سوف تجعل الناخبين القوميين مصابين بصدمة لدرجة تجعلهم راغبين (إن لم يكونوا سعداء) أن يرتدوا سترة التكتيف إلىٰ مدىٰ طويل. ويصل هذا الحوار إلىٰ اقتباس النموذج الأرجنتيني من قِبل السياسات القومية علىٰ نطاق عالمي. والإمكانية الأُخرىٰ هي أن تلجأ الحكومات إلىٰ الوقائية في التعامل مع الصعوبات المتعلّقة بالتوزيع وبالحكم والتي يضعها التكامل الاقتصادي. بالنسبة للمستقبل القريب يجب أن ينظر إلىٰ أحد هذين الحوارين علىٰ أنّه أكثر احتمالاً من الاتحاد العالمي. ولكن الزمن الأطول يترك مجالاً لتفاؤل أكبر.

الخاتمة

يقدّم هذا الفصل إطاراً للتفكير حول حكم العولمة الاقتصاديَّة. ولقد ناقشت أننا في الوقت الحاضر لسنا في مكان قريب من التكامل الاقتصادي العالمي الكامل، وأن قطع المسافة المتبقية سوف يتطلّب إما توسيع أنظمتنا وإما تقليص سياساتنا. نستطيع أن نتصور مدىً طويلاً تتسع فيه السياسة والأنظمة

لتناسب المجال لاقتصاد عالمي متكامل حقاً. هذا هو حواري حول الاتحاد العالمي. ولكن في المدىٰ القصير سوف نحتاج إلىٰ حلول أكثر واقعية.

كما يقول ريموند ڤيرنون Raymond Vernon، «نحن في وضع تحدٍّ لنفكر بوسائل الحكم التي تستطيع أن تشمل الطموحات العالميَّة للكونيين، والطموحات القومية للمجموعات المرتبطة بالأمة وهي الطموحات المحلية للمصالح دون الإقليمية. كيف يمكن وصل هذه المفاهيم المختلفة ليس واضحاً. فلا الأفكار ولا المؤسَّسات للتوفيق بين هذه المفاهيم واضحة بعد[19]».

ولقد ناقشت أننا بحاجة لأن نخفض من طموحاتنا. تتطلب زيادةُ فوائد كفاءة التكامل الاقتصادي العالمي زيادةَ قوة المؤسَّسات المتعددة الأطراف وزيادة الاعتماد علىٰ المقاييس العالميَّة. ما دامت الدّول القومية مسيطرة، لا يحتمل أن يزدهر أحد منهما ما لم تدخل صراحة مادة النجاة أو آلية الخيارات والخروج في قواعد الاقتصاد العالمي.

في كتابه النتائج الاقتصاديَّة للسلام، رسم جون ماينارد كينيس John Maynard Keynes صورة واضحة لتكامل اقتصادي عالمي في أوج مقياس الذهب. اعتبر كينيس، وهو يكتب في أعقاب حرب عالميَّة مدمِّرة ويتوقع فترة اضطراب اقتصادي وحمايات اقتصاديَّة ـ وهو توقع صحيح كما تبين ـ اعتبر أن هذه الفترة الضائعة ذات عظمة كبيرة[20]. هل سنمارس تراجعاً مماثلاً من العولمة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟ يعتمد الجواب علىٰ قدرتنا علىٰ اختراع مؤسَّسات محلية وعالميَّة تجعل الاقتصاد العالمي مناسباً لمبادئ الاقتصاد المختلط.

ملاحظات

(1) انظر روبرت كيوهين وجوزيف ناي في هذا الكتاب لمناقشة نواح كثيرة من العولمة وكذلك للتمييز بين بعض المفاهيم المفيدة وبين العبارات المتعلقة بها: العولمة، العالميَّة، الاعتماد المتبادل، الحساسية، الصلات والضعف. وروبرت كيوهين وجوزيف ناي: «Power, Interdependence and Globalism» ورقة غير منشورة 16/ 11/ 1999.

(2) العبارة المقتبسة من جون ج رغي، «Trade, Protectionism and the Future of Welfare Capitalism,» (Journal of International Affairs, vol. 48) ص 1 ـ 11 (صيف 1994).

(3) وليام غرايدر، «One World Ready or Not-The Manic Logic of Global Capitalism» توماس فـريـدمـان، «The Lexus and the Olive Tree Understanding Globalization», (Farrat, Straus and Giroux, 1999).

(4) انظر بشكل خاص مارتن س. فيلدستاين وتشارلز هورويكا، «Domesting Saving and International Capital Flows,» Economic Journal Vol. 90 ص 314 ـ 329 (حزيران 1980). ونتائجها قد ثبتت في الكثير من الدراسات اللاحقة، انظر جون ف هيلويل «How much Do National Borders Matter?» (Brookings, 1998).

(5) انـظر جيـمـس أنـدرسـون ودوغـلاس مـاركـويـلـر «Trade, Insecurity, and Home Bias: An Empiriscal Investigation,» (Cambridge, Mass: National Bureau of Economic Research, March, 1999) for empirical evidence that suggests that inadiquate contract enforcement imposes severe cots on trade.

لأن الدليل التجريبي الذي يقترح أن تنفيذ عقود غير كافية يفرض تكاليف شديدة على التجارة.

(6) الساندرا كاسيلا، وجيمس راوخ، «Anonymous Market and Group Ties in International Trade» (ورقة عمل W6186 (Cambridge Mass. National Bureau of Economic Research, (أيلول 1997).

كانوا أول من أكَّد أهمية مجموعة الروابط في التجارة العالميَّة باستخدام نموذج السلع المختلفة.

(7) جين تيرول، ص 113 ـ 114 «The Theory of Industrial Organization (MIT Press, 1999).

(8) أنـدرول روز «One Money, One Market: Estimating the Effect of Common Currency on Trade,» 7432 ورقـة عـمـل 7432 (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, (كانون أول 1999).

(9) موريس أوبستفيلد، آلان تايلر، «The Great Depression as a Watershed Organization Capital Mobility over the Long Run», في كتاب من إعداد مايكل بوردو وكلوديا غولدن

ويـوجـيـن ن وايـت بـعـنـوان: «The Defining Moment: The Great Depression and the American Economy in the Twentieth Century», (University of Chicago Press, 1988) صفحة 353 ـ 402.

(10) هولجر وولف، (Holger C. Wolf)، «Patterns of Intra-and Inter-State Trade, (Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research, (شباط 1997).
وهي ورقة عمل (W 5939) يجد أن حدود الولايات ضمن الولايات المتحدة ذات تأثير حاسم على التجارة أيضاً.

(11) فريدمان: «The Lexus and the Olive Tree».

(12) فريدمان The Lexus and the Olive Tree ص87.

(13) جون رغي، كتب بنظرة معمقة حول هذا، واصفاً النظام الذي ظهر على أنه «تحرر ضـمـنـي» وذلـك فـي رغـي: «Trade, Protectionism, and the Future of Welfare Capitalism».

(14) روبـرت ز. لـورانـس (Robert Z. Lawrnce)، «Regionalism, Multilateralism, and Deeper Integration, (Brookings, 1996) لقد سمى التكامل الذي اتبع تحت نظام بريتون وودز ـ غات، سماه «التكامل الطفيف» ليميزه من «التكامل العميق» الذي يتطلب انسجاماً لسياسات التنظيم وراء الحدود.

(15) هذا النقاش ينسج على داني رودريك، «The Debate over Globalization: How to Move Forward by Looking Backward» في الكتاب الذي أعده جيفري سكوت «Launching New Global Trade Talks: An Action Agenda», Special Report 12 (Washington: Institute for International Economics 1998).

(16) كيل باغويل وروبرت ستايغر، «A Theory of Managed Trade,» (American Review, vol. 4) ص 779 ـ 795 (أيلول 1990).

(17) توماس بيكيني، «A Federal Voting Mechanism to Solve the Fiscal-Externality Problem,» (European Economic Review, vol. 40) (كانون الثاني 1996) صفحة 3 ـ 18.

(18) انظر برونو فري «FOCI: Competitive Governments for Europe,» International Review of Law and Economics, vol. 16 ص 315 ـ 327 (1996).
حول أفكار معقدة لتصميم أنظمة سياسية اتحادية.

(19) ريـمـونـد فـيـرنـون، «In The Hurricane's Eye: The Troubled Prospect of Multinational Enterprises», (Harvard University Press, 1998) ص 28.

(20) جون مايـنـارد كـيـنـيس، «The Economic Consequences of the Peace,» (Harcourt, Brace and Howe, 1920).

الكتّاب

إن جميع الكتَّاب، باستثناء، روبرت كيوهين، من مدرسة جون ف. كينيدي John F. Kennedy للحكومة في جامعة هارڤارد.

- **غراهام أليسون**

أستاذ دوغلاس ديلون للحكومة فى جامعة هارڤارد، ومدير مركز بلفور للعلوم والشؤون الدّولية.

- **آرثر إيزاك آبليوم**

أستاذ الأخلاق والسياسة العامَّة.

- **ل. داڤيد براون**

أستاذ زائر في السياسة العامَّة، والمدير للبرامج الدّولية في مركز هاوسر للمنظّمات التي لا تسعى إلىٰ الربح.

- **وليام سي كلارك**

أستاذ العلوم الدّولية والسياسة العامَّة والتنمية البشرية، في هارڤي بروك.

- **كاري كوغليانيس**

أستاذ مرادف في السياسة العامَّة.

- **جون د. دوناهيو**

محاضر في ريموند ڤيرنون في السياسة العامَّة، نظرات في الحكم للقرن الحادي والعشرين.

- **جيفري فرانكل**

أستاذ في جيمس و. هاربل. في تكوين رأس المال وتنميته.

- **بيتر فرمكين**

أستاذ مساعد في السياسة العامَّة.

- **ميريلي س. غرندل**

أستاذة التنمية العالميَّة في إدوار. س ميسون.

- **ديبورا هارلي**

مديرة مشروع البنية التحتية للمعلومات في هارڤارد.

- **إيلاين سيولا كامارك**

مدير التجديدات في الحكومة الأمريكية، ومستشار خاص في الحملة الرئاسية لآل غور.

روبرت أو. كيوهين

أستاذ العلوم السياسيَّة في جيمس ب ديوك في جامعة ديوك.

- **سانجييف خاغرام**

أستاذ مساعد للسياسة العامَّة.

- **فيكتور ماير ـ شونبرغر**

أستاذ مساعد للسياسة العامّة.

- **مارك هـ. مور**

أستاذ العدالة الجنائية «سياسة وإدارة»، ومدير مركز هاوسر للمنظّمات التي لا تسعى إلى الربح.

- **بيبا نوريس**

مدير مرادف ومحاضر في مركز جوان شورنستاين، في الصحافة والسياسة، والسياسة العامّة.

- **جوزيف س. ناي، الإبن**

أستاذ السياسة العامّة فى دون ل. برايس وعميد مدرسة كينيدي.

- **داني رودريك**

أستاذ الاقتصاد السياسي العالمي لمؤسسة رفيق الحريري، ومدير مركز التنمية العالميّة.

- **نيل م. روزندورف**

أستاذ ملحق في العلاقات العامة وأخصائي بحث العميد.

- **طوني سايش**

أستاذ (دايو) في الشؤون الدّولية.

- **فريدريك شومير**

أستاذ (فرانك ستانتون) للتعديل الأول، والعميد الأكاديمي لمدرسة كينيدي.

الفهرس

آبل بوم (آرثر آيزاك) 213، 435، 497
آتال (يوغيش) 163، 165
آثار الاشتراكية 332
آثار الشبكة 27
الآثار المرتدة 51
آسيا 19، 20، 21، 25، 29، 30، 168، 253، 294، 373
آسيا الشرقية 168
آسيا الغربية 167، 168
آسيا الوسطى 161، 164، 168، 253، 259، 260
آكن (لِن) 12
آل غور (الرئيس) 323، 327، 329
آلة الطباعة المتحركة 168
آليات التصفية 465
آليات التنسيق 411
آليات السوق 325
آليات فرض رسمية 416
آليسون (غراهام) 115
آلية الخيارات 493
آمازون = شركة آمازون
آنتويلر (ورنر) 104
آندرسون (بنديكت) 198
ابدأ بالتعاون وتعاون إذا... 485
إبداع المعلومات 450
أبعاد العالمية 20
أبوراداي (آرجون) 165
الاتجاه العالمي نحو حماية أكبر للمعلومات الشخصية 455
الاتجاه المعاكس 68، 45
اتجاهات في العولمة 75
اتحاد الاتصالات العالمي 127، 204
الاتحاد الأوروبي 45، 53، 56، 64، 67، 82، 88، 89، 221، 222، 223، 224، 225، 228، 235، 236، 237، 298، 321، 326، 410، 416، 417، 427، 452، 456، 464، 479
الاتحاد السوفياتي (السابق) 21، 51، 177، 187، 241، 308، 309، 373
اتحاد سياسي 90
الاتحاد العالمي 479، 481، 492، 493
الاتحاد العالمي على المدى الطويل 491
اتحاد المنظمات العالمية 150
الاتحاديون العالميون 43
اتساع العالمية يعني... 28
الاتصالات 77، 78، 79، 87، 449
الاتصالات بين الأمم 49
الاتصالات الحديثة 232
الاتصالات الرقمية 203
الاتصالات العالمية 126
اتفاق هلسنكي لسنة (1975) 51
الاتفاقات الثنائية أو متعددة الجوانب... 97
الاتفاقيات 415
اتفاقيات بازل 44
الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالضرائب 44
اتفاقيات حقوق الإنسان 453
اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا NAFTA 222، 228
اتفاقية تغيير المناخ العالمي 105
الاتفاقية العامة للتجارة 80
اتفاقية ويب WAP 207
الأثر الاقتصادي 210
الأثر الإقليمي للعولمة 303
أثر التجارة في الأهداف الاجتماعية الأخرى 101
أثر التجارة في مستوى الدخل الحقيقي ونموه 95
أثر تقلص العالم 374
أثر العولمة الاقتصادية 95
أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي 115
أثر الفراشة على الطقس العالمي 135
الأثر في الحكم المحلي 219
أثر النقل 352
الإثنتا وعشرون الكبار (C. 22) 267
الاثنين الأسود في وول ستريت (1929) 30
أثينا 20، 244

الاجتماعات العامة 62
اجتماعات منظمة التجارة العالمية في سياتل 52، 56، 107، 130، 150، 294، 371، 389
الإجراءات الإحصائية للتكامل الاقتصادي 84
إجراءات تكامل السوق المالي 93
الإجماع 412
إجماع واشنطن 44، 255
الأجناس المهاجرة عبر القارات 142، 148
الأجناس النادرة المهددة بالإنقراض 104، 148
الأجندة الجديدة 121
الأجهزة البنيوية 354
الأجور 102
الاحتجاجات 61
احترام حقوق الإنسان 409
الاحترام الذاتي 353
الاحترام القومي الذاتي 353
احتفالات ليلة رأس السنة الجديدة (2000) 170
الاحتكارات 471
احتكاك سياسي 466
الاحتياطي الاتحادي (في الولايات المتحدة) 29، 53
الاحتيال 471
أحذية نايكي 187
الأحرار 168
الأحرار أصحاب الضمائر 436
الأحزاب 62، 237
الأحزاب الحاكمة 480
الأحزاب المعارضة 480
أحزاب اليسار الوسط 344
أحفاد البروتستانت 173
الأحكام الأمريكية 358
الأحلاف (العالمية) 121، 281
الأخبار البيئية 152
اختراع الراديو والتلفزيون 198
اختفاء التأمين الاجتماعي 480
اختلاف العملات 98
الاختلافات الداخلية 107
اختيار شكل المؤسسة وأثره 420
الأخشاب المدارية 148
إدارات محلية 289
الإدارة الأبوية 440
إدارة جيدة للاقتصاد الكبير 276
الإدارة العامة الجديدة 317، 318، 328
إدارة الغذاء والدواء 27
إدارة القطاع العام في أوروبا 320
إدارة كوكب الأرض 143
أدب دعارة الأطفال 450، 451
الأدبيات الاقتصادية 41
إدخال المنافسة في الحكومة 341
الإدخالات 61
الإدخالات السياسية 62
الإدراك الفردي 453
إدعاء آخر للشرعية 393
الإدعاء الشخصي 478
الأراضي الرطبة 148
الارتباط 440
الارتدادات 485
ارتفاع سعر صرف العملة 86
أرجنتين 94، 326، 329، 338
الأردن 326
الأرستقراطية الأوروبية 226
الأرستقراطية العالمية 179
الأرض لمن يحرثها 382
الأرقام الاقتصادية تتحدث عن نفسها 292
الإرهاب 31، 121، 131
الإرهابيون 127، 409
الإرهابيون الذين تتزايد قدرتهم وقسوتهم 131
الازدهار 100
ازدياد كثافة العالمية 31
أزمات سنتي (1992 و1993...) 100
أزمة البيزو المكسيكي سنة (1994) 258
أزمة التيكويلا 100
أزمة القدرة 265
أزمة كوسوفو 181
الأزمة المالية الآسيوية في سنة (1997) 100، 126، 232، 254، 258، 262، 271، 277، 291
الأزمة المالية التي بدأت في تايلاند في تموز (1997) 29
الأزياء 180
أسباب حركات الإصلاح القومي 320
إسبانيا 162، 165، 167، 184، 326، 337
الإسبرانتو 435
الاستثمار 80، 121، 301
الاستثمار الأجنبي (المباشر) 44، 263، 266، 292، 301، 302
الاستثمار الخارجي 299
استثمار رأس المال البشري 264
الاستثمار العالمي 92
استجابات الحكومات على مشكلات الحكم 42
استخدام أمثل للموارد 399
الاستخدام الفعال 252
الاستخدام المفرط لعقوبة الإعدام 298
استراتيجية ديزني في الصين... 183
استراتيجية عدم المساواة في التنمية 302
أستراليا 18، 19، 20، 94، 337، 338،

340، 342، 343، 344، 416، 455
الاستفادة من تقنية المعلومات 343
الاستقرار السياسي 321
الاستنتاجات العالمية والحكم 65
استنزاف الأوزون 22
استهلاك الطاقة الكهربائية 269
استيراد اليابان للقانون الألماني 26
إسرائيل 358
أسرع وأرخص وأعمق 27
أسطول ستار 440
أسعار الصرف الثابتة 477
أسعار الفائدة 94
الاستقلالية المالية 477
اسكتلندا 232
الإسكتلنديون 173
إسكندر اليونان (الكبير) 21، 161، 167
الإسكندرية 167
إسكنديناڤيا 205، 206
الإسلام 21، 167، 168
الإسلاميون الإيرانيون 440
أسلحة الدمار الشامل 121، 123
الأسلحة النووية 123
الاسم التجاري مهم 85
أسواق البورصة 307
الأسواق القومية متكاملة 480
الأسواق المالية الموحدة 474
الاشتراكية 169
الأشعة فوق البنفسجية 29، 143
أشكال المؤسسات للاستجابة للمشكلات العالمية 411، 412
أصبحت العولمة كلمة طنّانة... 17
أصحاب التقاليد الكونفوشية 235
أصحاب الضمائر 436
الإصلاح 317
إصلاح الإدارة المالية والميزانية 339
الإصلاح الإداري 328
الإصلاح الحكومي 319، 323
الإصلاح السياسي والمؤسساتي 259
الإصلاح القانوني 279
الإصلاح المالي 341
الإصلاح المدني 398
الإصلاح المؤسساتي 280
إصلاحات طموحة لعقلنة الاقتصاد 304
إصلاحات ويستمينستر 320
إصلاحيو ميجي في اليابان 26
الأصوليون الإسلاميون في إيران 20
أضرار البيئة المتسارعة 252
اضطهاد الزوجة في شمال أمريكا 387
إطلاق عملية اليورو 224
إعادة اختراع الحكومة 317
إعادة بناء الأنظمة التشريعية 274
إعادة التثقيف 298
إعادة توحيد ألمانيا 420
إعادة توضع السياسات 41
إعادة هيكلة الرواتب 278
أعباء الديون 259
الاعتراف المتبادل 413، 415، 416، 428
الاعتراف المتبادل بالقوانين 45
اعتقل لوك في الدانمرك... 459
الاعتماد على الشبكة 211
الاعتماد المتبادل 17، 18، 52، 116
الاعتماد المتبادل الاقتصادي الجمعي 100
الاعتماد المتبادل البيئي 28
الاعتماد المتبادل والعالمية 20
أعداء العبودية 44
اعرف كيف 81
أعمال الدعارة التي تشمل الأطفال 460
أعمال الشغب 398
الاغتصاب 398
إغلاق العولمة الاقتصادية 107
الأغلبية 447
الأفارقة 168، 173
الأفراد عناصر ضرورية... 454
أفريقيا 20، 135، 145، 168، 232، 235، 253، 255، 259، 268، 373، 482
أفريقيا تحت الصحراء 256
أفريقيا الوسطى 22
أفضلية الحقوق الثقافية 436
الأفضليات القومية 483
أفغانستان 436
الأفكار البينية 134، 154
أفكار التوازن 147
الإفلاس (الإفلاسات) 305، 320، 360، 491
الأفلام الإنكليزية 441
اقتربت أوروبا الغربية من التكامل 481
الاقتصاد الخاص 345
الاقتصاد القائم على المعرفة 28
الاقتصاد الكلي المفتوح 477
الاقتصاد المحرر 273
الاقتصاد المختلط 471
اقتصاد المعلومات 211، 214
الاقتصاد المفتوح 39
الاقتصاد الوطني 98
الاقتلاع الاقتصادي 252
اقتلاع الفقر 270
أقسام اليابان 91
الأقليات (الأقلية) 447
إقليم الحدود الشمالية من المكسيك 269
الأقمار الصناعية 204

الأقمار الصناعية للبث المباشر 461
أقمار موردوك التلفزيونية 462
أقنية التلفزيون نيوز كورب 461
الأقوياء 447
اكتشاف أمريكا 26
إكثار فيروسات الكومبيوتر 31
أكثر من مليون منظمة غير حكومية... 380
الأكراد 227
أكرانيا 342
أكسيد الفحم 140
الإكوادور 385، 389
ألبان كوسوفو 128
الالتزامات التعاقدية 278
الالتقاء 199
الإلزام الذاتي الجماعي 439
ألعاب التسلية 164
الإلغاء 55
إلغاء الأجناس الأصلية 141
إلغاء التمييز ضد المرأة 62
إلغاء الحدود المادية والفنية... 236
إلغاء العوائق التجارية... 97
إلغاء العولمة بالحروب البينية 35
الألغام الأرضية 48، 379، 390
ألغام قاع البحر 148
ألغى الكونغرس الاتفاقيات التجارية... 55
الألمان 173، 236
ألمانيا 39، 86، 93، 177، 206، 224، 232، 236، 290، 328، 356، 357، 358، 466، 459
ألمانيا الشرقية 328
إلى أي مدى يكون الاقتصاد العالمي عالمياً بالواقع؟ 473، 474
إليزابيث 178
أليسون (غراهام) 22، 497
الأمازون 441
الأمان 482
الأمانة 341
الإمبراطوريات الاستعمارية 88
الإمبراطورية البيزنطية 166، 167
إمبراطورية الإسكندر الكبير 167
الإمبراطورية الرومانية 164، 167
الإمبريالية 24، 121
إمبريالية جديدة 128
الإمبرياليون 295
امتلاك معلوماته الشخصية 457
الأمراض البيئية 131
الأمراض الغريبة 154
الأمركة 25، 171، 376
أمريكا 19، 20، 131، 161، 174، 178، 180، 181، 236، 459
أمريكا دائماً تواجه الحاجة... 173
أمريكا دولة العالم 174
أمريكا الشمالية 36، 87، 97، 142، 169
أمريكا اللاتينية 232، 253، 255، 259، 260، 325، 332، 373، 482
أمريكا ودول أخرى التباين (الفروق) 177
أمريكا الوسطى 142، 297
الأمريكيون 27، 82، 173، 175، 181، 320، 339
الأمريكيون الأصليون 438
أمستردام 232
إمكانية التنبؤ بصنع القرار 321
أمم أوروبا الغربية 321
أمم جنوب شرق آسيا 297
الأمم الفرنكوفونية (الناطقة بالفرنسية) 176
الأمم المتحدة 46، 47، 48، 56، 128، 222، 224، 225، 228، 235، 237، 239، 294، 417، 492
الأمن 50، 63، 222
أمن الدولة 311
الأمن العالمي 121
الأمن القومي 120، 132
الأمن والجيوبولتيكا 124
أمة آسيوية 296
الأمهات العالية 260
الأمويون 167
الأمية 259
إن الأسواق متعطشة لأن تصبح عالمية 472
إن الحكومة تستطيع جمع جنازة من سيارتين 325
إن الدول التي تشترك بعملة واحدة... 476
إن عملية العولمة تعيد... 24
إن السماح لآلية السوق بأن... 35
إن ما يميز العولمة... 30
أنان (كوفي) 24، 48، 50، 128، 152
الانتحار العرقي 173
الانتحار المعلوماتي 462
الانتخابات 61
الإنترنت 78، 181، 202، 206، 208، 215، 309، 382، 449، 474
انتشار الأديان 26
انتشار الإسلام 19
انتشار العلم 49
انتشار الفقر 252
انتشار المرض والجريمة 252
انتشار المسيحية والإسلام في... 168
انتصرت القيم الديمقراطية في العالم 325
انتقال التقنيات ورؤوس الأموال من... 21
الانتقام القانوني عبر الأمم 351

الانتماء 244
الانتماء الإقليمي 272
الانتماء العالمي 232
انتهاء الاستعمار 79
إنجل (تشارلز) 87، 91
الانحدار البيئي 377
الانحلال 55
الانحياز الوطني 94
الانخفاض السريع في كلفة الاتصالات 45
انخفضت أجور الشحن 79
أندرسن (باميلا) 181
الاندماج 258
الاندماج بالمجتمع العالمي 228
اندماج الصين في المجتمع العالمي 290
اندونيسيا 19، 29، 126، 139، 258، 262، 263
الإنذار المبكر 390
الانسحاب 419، 420
أنشطة الحكم 33
الانشقاق 452
أنصار البيئة 491
الانطلاقات التكنولوجية... 215
الأنظمة الاتحادية 410
أنظمة الأتمتة 278
الأنظمة الأتوقراطية 271
الأنظمة الاقتصادية النامية 254
أنظمة الإنتاج 38
أنظمة التعويضات التقاعدية 261
أنظمة التوضع العالمي 126
الأنظمة الديمقراطية 271
الأنظمة السلطوية 290
أنظمة السوق 38
الأنظمة السياسية السلطوية 289
أنظمة الطقس 31
الأنظمة العالمية 53
الأنظمة العالمية المؤسسة 57
الأنظمة العالمية الجديدة للتجارة 270
الأنظمة القومية 479
أنظمة مالية قومية منفصلة 476
انعدام الأمان الشخصي 35
انعدام الشفافية 299
إنغل هارت (رونالد) 233، 234
الإنغلوساكسونية 336
الانفتاح 40
الانفتاح من جميع النواحي 479
الانفجار غير العادي 153
الانفصالات العالمية ممكنة 438
الانفكاك 57
الانفلونزا (وباء) 25
إنقاذ الحيتان 153
الأنقياء 145
إنكلترا 86
الإنكليز 173
الانكماش 481
انهيار الاتحاد السوفياتي 375
انهيار أربانيت في سنة (1980) 212
انهيار البنك النمسوي كريديت أنستالت 30
الانهيار النهائي في سنة 1973... 93
أهالي ويلز 437
أهل المريخ 187
أهمية المبادرات الفردية 482
أوبستفيلد 477
الأوبئة 162، 261
أوروبا 19، 20، 21، 139، 168، 169، 176، 179، 181، 198، 205، 224، 225، 235، 236، 324، 328، 356، 416، 456، 458، 464
أوروبا الشرقية 174، 239، 241، 259، 349، 350، 373، 370
أوروبا الشمالية 173
أوروبا العصور الوسطى 166
أوروبا الغربية 240، 471
أوروبا القديمة 25
أوروبا الوسطى 241
الأوروبيون 20، 53، 55، 168، 244، 455
أورورك (كيفن) 79
أوروبليا 466
أوزبورن 342
الأوزون 423
أوزون التروبوسفير 139
أوزيريس مصر 164
أوغندة 260، 326
أوقفوا كولا الناتو 186
أوكرانيا 326، 341
أوكسفام 384
الأوكسجين 135
أول أكسيد الفحم 139
الأولاد يلعبون 33
أونتاريو 91
أوهلن (ساموبلسن) 101، 102
أوهلن (هيكسكر) 37
إيبي 210
الإئتلاف المؤيدة 151
إيداهو 323
الإيدز (فيروس) (مرض) 22، 222، 298
الإيديولوجية الأمريكية 186
إيران 20، 126، 436، 459
إيرلندا 224، 326، 337، 338، 340، 343، 358
إيستونيا 354، 360
إيطاليا 321، 326، 338، 340
الإيطاليون 236
إيفانز (بيتر) 265

إيفرت (فيليب) 224، 225

باثوبيلي 339
البارومتر الأوروبي 224، 227
باريتو 103، 486، 487، 489
باريس 177، 226، 376
باغويل (كيل) 484
بالنسبة للفقراء فالعولمة تعني زيادة في التهميش 264
باميلا أندرسن لي 181
بانثيون الآلهة اليونانية 164
باين (جوزيف) 213
البحث التجريبي 421
بحر الصين 167
بحر الصين الجنوبي 297
البدائية 145
البذاءة 460
البرازيل 29، 258، 263، 323، 326، 336، 337، 342، 385
براغ 244
البراغماتية 162
برامج وردوك 462
براون (ل. دافيد) 41، 46، 371، 497
البرتغال 326، 337، 338، 340، 342
برجوازية رجال الأعمال 162
برلين 177، 244
بروتكول كيوتو 423
بروتوكول مونتريال 423
بريتش كولومبيا 91
بريتون وودز 26، 92، 93
البريذ 78
بريطانيا (العظمى) 18، 19، 27، 30، 37، 44، 81، 93، 94، 126، 161، 162، 165، 177، 179، 224، 317، 318، 331، 336، 344، 437
بطاقات القطار الأوروبية 232
بطاقات الكفالة 458
البطالسة اليونان 167
البطالة 38، 232، 240
البطالة المكشوفة 305
البعد 91
البعد الاجتماعي 87
البعد العالمي للإنترنت 208
البعد القومي ـ العالمي 226
البعد النفسي 87
بغضّ النظر عن الحجم... 296
البقع الساخنة 145
بكين 183، 184، 301، 310، 376، 389
البلاد الغنية 38
بلجيكا 224
بلغاريا 236، 326، 337
بلغراد 124، 184، 186
البلقان 223
البلوز 174
بلير (طوني) 128
بن لادن (أسامة) 127
البناء الاجتماعي 457
بناء حل عالمي 458
بناء المؤسسات (عالمية فعالة) 251، 424
بناء نظام عالمي جديد 128
البنتاغون 26، 324
بنغالور 269
بنغلاديش 48، 205، 378
البنك الدولي 30، 43، 48، 59، 80، 149، 255، 259، 260، 262، 267، 269، 303، 304، 321، 322، 334، 378، 380، 386، 389، 393
بنك الشعب في الصين 301
البنك العالمي 269
بنك الفارمين 389
البنك المركزي الأوروبي 120
بنك المستعمرات العالمية 51
بنوك التنمية المتعددة الأطراف 148
البنوك المركزية 51، 48
البنى التحتية اللامركزية 211
البنى التحتية المادية والاجتماعية 260، 261
بنيدك (ريتشارد) 143، 144
بنين 326، 337
البنية الاتحادية 34
البنية الاقتصادية 307
البنية السياسية 307
بوبر (كارل) 197
بوتفليقة (عبد العزيز) 24
البوذية 21
بور 47
البورصة 27
بوركينافاسو 343
بورما 99، 382
بوسطن 173
البوسنة 31
البوظة 78
بول (هيدلي) 33
بولاني (كارل) 34، 35، 39
بولندا 236، 326، 337
بولونيا 323، 330
بولونيزيا 297
بولي وود 178
بوليفيا 329، 342
بوم (أبل) 67
بومباي 269
بوند (جيمس) 177
بونس أيريس 376
البي. بي. سي 461، 462
بيبسي 480
بيبلز اليومية 296
بيتريس (جان نيدرفين) 165
البيتلز 177
بيرغر (فيكتور ماير شوين) 23

بيركلي (الأب) 127
بيركوفيتش (دانيل) 351، 352
البيرو 326، 330، 334
البيروقراطية 308، 318، 319، 323، 492
البيروقراطية التقليدية 324، 341
البيروقراطية العالمية 53
البيروقراطية القومية 53
البيروقراطية المركزية 341
البيروقراطية الويبرية 346
البيزو المكسيكي 100
بيزوس (جيف) 210
بيستر (كاثارينا) 351، 352
بيع المفرق 85
بيكيتي (توماس) 486
بيلين (برنارد) 181
بينانغ 25
بيوريا 25
البيئة 103، 121، 490

تآكل التربة 153
تآكل سيادة الدولة... 127
تآكل القومية 246
تآكل الهويات القومية 228
تاتشر (مارغريت) 318، 319، 342
تأثير العولمة في الأمن 124
التأثيرات الثقافية 383
تأثيرات العولمة في المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني 381
تأجيل الإصلاح 328
الداكو الصيني 165
تايلاند 258، 262، 268
تايلر 477
تايوان 292، 297
التبادل 381
تبادلية ومكلفة 153
تبث أقمار روبرت موردوك إلى الصين 461
تبرير فرض الضريبة 439
تبني جدول الأعمال... 62
تبني عملية مشتركة 92
تتاجر تورنتو 36
تجار العملات 130
التجارة 222، 490
تجارة الأسلحة غير القانونية 131
تجارة الإلكترونيات 36، 451
التجارة بالنساء 298
تجارة البهارات 26
التجارة بين الدول 96
التجارة جيدة للبيئة 103
التجارة الحرة 93، 96، 228
التجارة الخارجية 291، 299
التجارة العالمية 23، 77، 80، 101، 299
تجارة المخدرات غير القانونية 131
التجارة و... 58
التجانس 19، 20، 165، 171، 415
التجانس الثقافي (والاستقطاب) 163، 391
التجانس العالمي الأمركة 376
التجديد التقني 77
التجديدات التقنية في النقل 100
التجديدات التكنولوجية 251
التجزئة السياسية 391
التجمع الجغرافي للصناعات 87
تجمعات المنظمات غير الحكومية 389
تجوّف الدولة 270
تحت اتفاقيات المظلة... 334
تحت الصحراء الأفريقية 260
التحدي الأكبر 300
تحدي العولمة الدائم للحكم 132
التحدي الكبير لمنظمة التجارة العالمية 425
التحدي هو القرار 426
التحديات الجارية لحكم الذات 12
التحديات الجديدة للسلام 222
التحرر 272
التحرر الاقتصادي 319
التحرر المثبت 39
التحرر من الاضطهاد السياسي 392
تحرير المرأة 382
تحسين البيئة 251
تحقيق القيم الجوهرية 399
تحكم بالمعلومات 213
التحكم الداخلي 414، 422
التحكم الفردي 457
التحكيم التجاري 47
التحليل المنطقي للخيارات والخروج الدائمة 485
التحليل المنطقي للخيارات والخروج المؤقتة 483
التحول إلى الديموقراطية 320، 331، 335
التحول الهليني والروماني 167
التحويل إلى أرقام 198، 199
تختبر التحديات المحلية والخارجية حماسة الدول 40
تختلف الشعوب المحلية... 225
التخزين المؤقت 201
التخصص 96
تخفيض الرسوم الجمركية 254
تخميني الخاص 154
التدخل الثقافي غير المطلوب 441
التدخل العسكري غير المطلوب 441
التدخل في الشؤون الداخلية 127
التدفق الصافي لرؤوس الأموال 94
تدفق اللاجئين 384

تدفق المهاجرين بدون ضوابط 131
تدفق المهاجرين من أوروبا الشرقية والجنوبية 173
تدمير شبكات السلامة الاجتماعية الهامة 252
تدمير غابات أمريكا الوسطى 142
تدين المسؤولية 52
التذبذب في أسعار الصرف 92
تراكم المال 105
التراكينيان 164
التربة 134
الترتيبات الدستورية 23
ترغب شعوب مائتي دولة في... 34
الترميز 212
ترويج الكراهية 452
تريك (ستار) 446
التزامن الثقافي 165
تزايد سيطرة الإنكليزية 439
تسخين الإنسان للكرة الأرضية 22، 162
التسرب الممكن لتقنيات الأسلحة النووية والحيوية والكيماوية... 127
التسلية 163
التسمية والتشهير 64
تسو (سون) 31
تسوية التحرير المدمج 473
تسوية خلافات بين الدول 418
تشاكابارتي 102
تشجيع اللامركزة... 330
التشريع الجماعي 456
تشريع حماية المعطيات الجماعية 455
التشريع الصلب 49
التشريع العادي 355
التشريع اللين 49
التشريعات الديموقراطية 59
التشريعات الرسمية 62
تشيكيا 326
التشيلي 323، 326، 342
التصحر 148
تصحيح الحكومة 322
تصفية الإنترنت 459
التصويت 61، 354
تضغط الشركات الخاصة على الحكومات... 33
تطبيع الخدمة المدنية 336
التطعيم الصناعي والجزئي 265
التطهر العرقي 382
التطور الاقتصادي 124
التطور المتوازن 146
التطورات التكنولوجية 126
تطوير رأس المال البشري 251
تطوير السياسة العالمية... 453
تطوير المصارف المركزية المستقلة 254
تطوير منظمات القطاع الخاص 279
التظاهر 297
التعارف المتبادل 412
التعاون 58، 484
التعاون بين الدول 40
التعاون بين القطاعات (الثلاثة) 65، 398، 399
التعاون التجاري العالمي 55
التعاون العالمي 55، 384، 411، 416
التعاون المتعدد الجوانب (لنموذج النادي: في خطر) 51، 52، 55
تعاون ناش 486
التعبير 440
التعبير القومي الذاتي 353
تعتمد صناعة السياسة التقليدية على... 214
التعديل الجماعي 213
تعذيب السجناء السياسيين في أمريكا اللاتينية 387
التعرف بدولة الأمة 232
تعرفات الاستيراد 481
التعرفات الجمركية 80، 82، 90
تعرفة سموت ـ هاولي 80
تعريف العالمية 18
التعليم 241، 302
التعليم الاجتماعي 399، 400
التعليم الأدنى 235
التعليم الإلزامي الشامل 173
التغذية 20
التغير الثقافي 246
تغير دور الحكم 149
تغير المناخ 153، 423
تفتح التكنولوجيات الجديدة... 268
تفجر الكرة للأجانب 292
تفريغ النفايات في البحر 148
تفعل ما تستطيع... 185
تفكك الاتحاد السوفياتي (السابق) 79، 93
تفويض (السلطة الحكومية) 412، 417، 419
التقارب والتعديل الجماعي 212
تقارير غرايدر وفريدمان 473
التقاليد الدينية 167
تقترح أرقام البنك الدولي أنه... 304
التقدم 77
التقدم التقني 105
التقدم في تكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل 127
التقدير القومي الذاتي 352
تقرير التنمية الإنسانية/(البشرية ـ (1999)) 256، 261، 263، 264
تقرير عن التنمية العالمية (1999 ـ

2000) 257، 269
التقسيم الرقمي 215
تقسيم العالمية إلى أبعاد منفصلة... 24
تقسيم العمل العالمي محدود بمجال النظام السياسي والقانوني 475
تقلب أسعار صرف العملات 476
تقلص العالم 374
التقليص 341
تقليص حجم القطاع العام 333
التقهقر المدني 397
تقوم بالعمل بنفسها 351
تقوية مؤسسات الأمم المتحدة 34
تكافىء الدول... 100
تكاليف عدم الكفاءة 266
تكاليف النقل 87، 475
التكامل الاقتصادي 36، 81، 472، 479
التكامل الاقتصادي العالمي (الكامل) 77، 79، 478، 481
التكامل الاقتصادي والسياسي 236
تكثيف العالمية 133
تكرار الأزمات المالية... 17
تكنولوجيا الاتصالات المتطورة 171
التكنولوجيا المتغيرة 102
تكنولوجيا المعلومات 168، 335
تكنولوجيات التصفية 465
التكنولوجيات المتقدمة 98
تكوين الإنسان 197
التكوين الرقمي 199
التلاقح القانوني 358
تلاؤم الشكل والمشكلة 421
التلفزيون 198، 199
التلوث 103
تلوث (تلويث) البيئة (البيئي) 31، 106، 222، 272
التلوث عابر الحدود 384
التلوث المدني 153
تلوث المياه 104، 153
تلوث ناقلات النفط 420
التماثل 22، 165
تمثال الحرية في ساحة تينان (مين) 20، 26
التمدن 241
التمويل العالمي 100
التمييز العنصري 323
تنازل عن السيادة 42
التنافس 58
التنبؤ بقانون جيلدر 201
تنزانيا 343
تنشيط التجارة والمال... 92
تنظيم ذاتي 465
تنظيم المجتمعات والطبقات 163
تنظيم المحتوى المعترض عليه 460
التنظيمات المالية 491
التنمية 48
التنمية الاجتماعية 377
التنمية الاقتصادية 295
تنمية رأس المال البشري 277
تنمية الصين في القرن الحادي والعشرين 312
التنمية المتوازنة 154
التنوع الحيوي 148
التنويم المغناطيسي 187
تهتم بالنتائج 385
التهجين 165، 183، 186
تهديد أرواح المواطنين الأمريكيين 131
التهديد بالجوع 392
تهديدات أمن الدول 123
تهديدات البطالة 240
تهريب المخدرات 298
توازن التعرفة المنخفضة 484
توازن الخوف 21
توازن عدم التعاون 489
توازن القوى 121
التوازن اللاتعاوني 487
التوازن اللامركزي 487
التوازن الملائم 429
توازن ناش (Nash السريع) 484، 487
التواقيع الرقمية 212
التوتر العرقي 398
تؤثر العولمة في الحكم المحلي تأثيراً قوياً... 65
توجيه الاتحاد الأوروبي رقم (EC/46/95) 455
توجيه وتجديف 342
توجيهات السرية لـ OECD 452
التوحيد 183
التوريدات العسكرية 121
توزع الدخل 101
توزع المكافآت 323
التوزيع العالمي وآثار السترنتيوم 140
توضح العالمية البيئية النقطة جيداً 28
توغو 337
توقيف في حيرة ثلاثية عالمية 477
تومبسون 223
توملنسن (جون) 161
تيانجين 301
التيبت 183
تيرنر (تيد) 172
تيرول (جين) 476
تيلر (إم. سكوت) 104

تيمور الشرقية 24، 126
تينان مين 20

الثالوث المستحيل 477
ثانوي 67
ثاني أكسيد الفحم 154
ثاني أوكسيد الكربون 104
الثروات الاقتصادية 371
الثقافات القومية 166
ثقافات اليونان والرومان القديمة 166
الثقافة 23
ثقافة الإسبرانتو 437
الثقافة الأصيلة 418
الثقافة (الأمريكية) (الشعبية) 25، 163، 164، 171، 172، 173، 175، 176، 178، 179، 180، 182، 185، 186، 344
الثقافة البيئية 418
الثقافة العالمية 239، 243، 436
الثقافة العالمية الإنغلوسكسونية 439
ثقافة عالمية واحدة 187
الثقافة الغربية 440
الثقافة اللينينية 306
ثقافة المرء 438
الثقافة الهندية 163، 178
الثقافة والهوية والشرعية 435
الثقة في مؤسسات الحكم العالمي 235
ثورات تاتشر وريغان 318
ثوران بركان تامبورا (1815) في أندونيسيا 139
ثورة الاتصالات (العالمية) 197، 198، 203، 204
ثورة إصلاح الحكومة 346
ثورة التكنولوجيا العسكرية 122
الثورة الثقافية 295
ثورة الجمعيات العالمية 381
الثورة الصناعية 170
ثورة الطباعة 198
ثورة في الإصلاح الإداري 345
ثورة في العلاقات... 305
ثورة المعلومات 26، 40، 278، 308، 320، 323، 324
ثورة المعلومات العالمية 210
ثورة المعلومات والجينات 123
ثيوسيديدس 185

الجاذبية 89، 91
جامعة جورج تاون 360
الجانب الآخر من القضية 184
جائزة سبير لمنافسة الجودة 328
جداول أعمال 144
جدول ناي Nye (للحكم) 150، 151
الجدوىٰ السياسية 421
جر الطلب 344
الجراثيم 18
الجريمة الصغيرة والمنظمة 261
الجريمة (المنظمة) 131، 222
جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل 325
الجزائر 24
جزر المالديف 61
الجزيرة العربية 19
الجغرافية 86
جغرافية اقتصادية جديدة للمركزية 41
جغرافية الحكم 32
جماعة الضغط 98
الجمال 167
الجمعية العامة (للأمم المتحدة) 24، 50
جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق 349، 351
جمهورية التشيك 323
جمهورية جورجيا الديموقراطية الجديدة 332
جمهوريات غرينلاند 139
جنرال موتورز 324
الجنس 272، 323
جنوب آسيا 19، 253، 255، 260
جنوب أفريقيا 18، 267، 323، 326، 335، 337، 339، 340، 349، 351، 354، 356، 357، 358
جنوب أمريكا 235
جنوب السودان 31
جنوب شرق آسيا 125، 204، 256، 476
جنوب المحيط الهادي 441
جنون البقر 224
جنون الفيتنام 184
جنيف 267، 298
جهاز أوروبليا 466
جهود إصلاح الخدمة المدنية 335
جهود السنة الجديدة 171
جهود شق طريق... 320
جواب بيتريس 165
الجور 440
جورج الثالث 295
جورجيا (ولاية) 326، 337
جوردان (مايكل) 96، 172
جون (جينغ) 291
جيانغ 293
الجيش الأحمر 177
جيشوان (أو) 310
جيل ما بعد الحرب 235
جيل ما قبل الحرب 239
الجينز الأزرق 123، 129
جينغ (ليو) 291
الجيوبولتيكا 124

حاجات التنمية البشرية في الدول النامية 263
الحالة التجريبية للتجارة 99
الحالة الفطرية للتجارة 95
الحجر الصحي 144
الحدود 475
حدود التفريغ 420
الحدود الجيوسياسية والثقافية 386
الحدود الدنيا الشبكية 66
الحدود الطبيعية 474
الحدود القومية 36، 475
حدود النظام القانوني 476
الحديثة 145
الحرب الإعلامية 31
الحرب الأمريكية 358
حرب أهلية (دموية) 34، 172
الحرب الباردة 21، 49، 162، 375، 384
الحرب ضد الفساد 362
الحرب العالمية الأولى 80، 81، 94، 106، 172، 176
الحرب العالمية الثانية 39، 79، 81، 105، 120، 148، 172، 176، 180، 184، 234، 246، 455
حرب عالمية مدمرة 493
الحرب العظمى 228
الحرب غير المحددة 31
الحرب المالية 31
الحرب والسلام 121
حرس الشواطىء 172
حركات إصلاح الإدارة العامة (في الثمانينيات والتسعينيات) 319، 327
حركات الإصلاح الحكومي 321
حركات الإصلاح في بريطانيا والولايات المتحدة 318
حركات الإصلاح القومي 322، 335
حركات إصلاح قومي قوية في (1999) 325
الحركات المعادية للعبودية 49
حركات الناس الأصليين في الإكوادور 389
حركة الإصلاح العالمية 320
حركة تقوية الذات 293
الحركة الشعبية في الإكوادور 385
حركة عالمية للإصلاح الحكومي 319
الحركة العالمية للمادة البيئية... 153
حركة العمالة العالمية 101
الحروب الأهلية 121
حروب التجارة 485
الحروب التجارية حول الموز... 181
الحريات الأساسية (الجوهرية) 444، 453
حريات الأفراد 436
الحريات الديموقراطية 361
الحريات المدنية 362
الحرية 181، 362، 409
حرية الاتحادات العمالية 272
حرية الأجيال القادمة... 152
حرية التجارة 240
حرية التنظيم 297
حرية الصحافة 356، 361
حرية العمل 297
حرية الكلام 356
الحزب الشيوعي الصيني CCP 293، 294، 297، 299، 300، 302، 304، 306، 307، 310
حزب يسار الوسط 318
حساب رأسمال مفتوح 477
حسين (صدام) 184
الحصانة 442
الحصانة الأخلاقية 447
الحصانة ضد العجز 445
حصص التشريح 334
حظر عالمي للألغام الأرضية 390
الحفاظ على نظام دولة الأمة كما هو 479
حق التعبير السياسي 297
حق حمل السلاح 27
حقوق الإنسان 48، 50، 106، 121، 222، 354، 377، 423، 424، 490
حقوق التأليف 453
الحقوق التقاعدية 92
الحقوق الثقافية 437
حقوق المرأة 62
حقوق الملكية 46
حقوق المواطنة المكتسبة 491
الحكام 447
الحكم 32
الحكم بالقانون 32
الحكم بمقاييس التكامل الاقتصادي التام لعولمة سنة (2000) 81
حكم البيئة 134
الحكم البيئي عبر القارات 153
الحكم الديموقراطي 55
حكم الذات في الدول القومية 223
الحكم الذاتي 215، 401
الحكم العالمي 51، 369
حكم عالمي ومواطنون عالميون 221
حكم العالمية: أنظمة، وشبكات ومبادىء 42
الحكم على عولمة سنة 2000 بمقياس سنة (1900) 79
حكم العولمة الاقتصادية 471، 489

الحكم في عالم يتجه نحو العولمة 11
الحكم في العالمية 33
حكم كراكلا 164
الحكومات تلعب دوراً حيوياً في التنمية 257
الحكومات الشيوعية 323
الحكومات الفاسدة 334
الحكومات القومية 57، 270
الحكومة (الجيدة) 147، 322
الحكومة شرعية أخلاقياً إذا... 444
الحكومة العالمية 43، 491
حكومة عالمية كبديل... 420
الحكومة العالمية ملائمة 34
حل التنظيم 479
حل المشكلات (العالمية) 400، 424
الحل الوسط لبريتون وودز 482
حلف شمال الأطلسي NATO 51، 129، 184، 222، 460
حلفاء (عالميون) 385، 393
حلقة النجم السلكي 116
حلويات الباجيل الإيرلندية 165
الحمايات 485
الحمايات التحررية للممارسات الثقافية 441
حماية الأقليات 298
حماية الأملاك 451
حماية البيئة 222، 298
حماية الثقافة الكوبيكية 436
حماية الحريات لرعايا غير شرعية 442
حماية حرية الكلام 181
حماية حقوق الإنسان 410
حماية السرية الشخصية في شبكة المعلومات العالمية 452
حماية الشخص 451
حماية الشرطة 272
حماية طبقة الأوزون 143، 148
حماية القيم الجوهرية 410
حماية المبادىء الاجتماعية 451
الحماية المطلقة لحرية التعبير 27
حماية المعطيات الشخصية 458
حماية المعلومات الشخصية 452، 453، 458
حماية الملكية الخاصة 124
حماية الممارسة الدينية 441
حملات الاسكندر المقدوني 20
الحملات الإعلاميّة 60
الحواجز الثقافية التقليدية 224
حوض تاريم 167
حيدنز (أنطوني) 222
الحيرة الثلاثية السياسية 478
الحيرة الثلاثية القياسية 478
الحيرة الثلاثية للاقتصاد المفتوح 477
حيز المال العالمي 490
الحيوانات اللبونة 145

الخارجيون 447
الخاسرون في الاقتصاد المتكامل 491
خاغرام (سانجييف) 371، 498
خالصة على ظهر الباخرة 84
ختان المرأة في أفريقيا 387
خدمة الزبون 85، 320، 339
الخدمة المدنية 336
خدمة المواطن 337
الخرادق العادية 86
خصائص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة 198
الخصخصة 272، 319، 332، 341، 345، 479، 480
خصخصة الشركات التي كانت تملكها الحكومة 331
خصخصة الصناعات 319
الخطأ على البحيرة 398
الخطاب السياسي 450
خطاب الكره الشديد 451
خطط عامة للخيار والخروج في المدى القصير 483
خفض التكاليف 98
خفضت الضرائب 322
الخلاص من الخوف 152
الخلاص من العوز 152
الخلافة الأموية (الإسلامية) 162، 167
خلطة الاتصالات 203
خلق حكومة تعمل أفضل وتكلف أقل 329
الخوف 124
الخوف من العولمة 435
خيارات الاستهلاك 305
الخيارات العملياتية 420
الخيارات والخروج 483، 485
الخيانة 59، 294
خياوبنغ (دينغ) 293، 295

الدانمارك 326، 337، 358، 361
الدانماركيون 361
الداي لاماكوندون 183
دبلوماسية (القوى العظمى) 42، 296
الدتروسكان 164
الدخان 104
الدخل الجماعي 103
دخلت الصين الأسواق العالمية 292
ددت DDT 140
الدراسات الإيكونومترية... 104
دراسة القيم العالمية 237
دريسديل (بيتر) 87

الدستور 450
دستور إيرلندا 358
دستور إيستونيا 354
دستور جنوب أفريقيا الجديد 354، 357
دعارة الأطفال 464
الدعم الاقتصادي للتجارة الحرة... 241
دعم التجارة الحرة 245
الدعم التشريعي 273
الدعم للأمم المتحدة... 238
دعه (دعوه) يعمل 17، 35
الدفاع 400
دفاعنا الأخير ضد قوانين عالم غير متكافىء 50
دفع العرض 344
دليل العالمية 225
الدم والانتماء 225، 244
الدم والتراب 230
دمشق 437
دمى القش 81
دوائر فرنسا 91
دور المرأة في المجتمع 62
الدور الموحد 56
دورة الأوراغواي لمنظمة الغات GATT في سنة (1994)
الدورة الهيدرولوجية 137
دوغلاس (ماري) 145
الدول الآسيوية 255، 292
دول الاتحاد السوڤياتي السابق 127
الدول الأفريقية 253، 255
دول أمريكا اللاتينية 26، 255، 323
دول أوروبا الشرقية (الشيوعية سابقاً) 254، 357، 358
دول البلطيق 357
دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 268
دول جنوب آسيا 255
الدول الحمراء 127
الدول الديموقراطية 38
الدول ذات الدخل المتدني 257
الدول السلطوية 227
دول شرق آسيا 101، 255، 482
الدول الشيوعية السابقة 332
الدول الصناعية (الحديثة) 28، 105، 227
دول العالم الثالث 414
الدول العربية 256
الدول الغنية 30، 52، 101، 104، 128
الدول الغنية والفقيرة في عصر المعلومات 269
الدول الفقيرة 37، 101، 252، 260
الدول القومية (المنعزلة) 35، 68، 420، 422
الدول القوية 44
دول كتلة الاتحاد السوڤياتي السابق 255
دول الكومنولث (المستقلة) 254، 256
دول ما بعد الشيوعية 232
الدول متعددة الأعراق 226
الدول المشتركة 90
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 36، 56، 90، 153
الدول النامية 37، 52، 95، 105، 205، 207، 234، 240، 251، 253، 255، 256، 257، 259، 263، 267، 275، 280، 294، 330، 334، 335، 341، 397، 481
الدول هم اللاعبون الرئيسيون... 120
الدول الوحيدة 58
دول ويستمينستر 320
دولة الأمة 39، 41، 221، 223، 478
الدولة ـ الأمة (القومية) 32
دولة الرفاه 38، 39، 40
الدولة السلطوية: الصين 289
دولة ماكدونالدز 124
الدولة المستعمرة الأم 89
دومنيكان 326
دوناهيو (جون د.) 13، 498
ديبورا هيرلي 197
ديرليك (عارف) 291
ديزني 172، 183، 223
ديزني لاند الصينية 183
ديغول (شارل) 177
ديڤيس (ستان) 213
ديل 213
ديلون (دوغلاس) 497
الديموقراطيات الناضجة 331
الديموقراطية 60، 106، 323، 409
ديموقراطية الإجراءات 63
الديموقراطية حكم الشعب 60
ديموقراطية السوق الحرة 341
الديموقراطية السياسية 49
الديموقراطية الشرعية 67
الديموقراطية العاملة محلياً 62
الديموقراطية والحكم العالمي 60
الديموقراطيون الجدد 318
الدِّين 163، 164، 272
دين هاري كريشنا 163
دينامية 95
الديون 59، 253

الراب 180
الرابحون 491
رابطة أمم جنوب شرق آسيا ASEAN 19، 222
الراديو 198
راز (جوزيف) 444، 446

رأس المال (البشري) 125، 276
الرأسمالية (العالمية) 162، 325، 471
راڤي شانكر 163
راوندا 128
الرجعية السوڤياتية 294
رجل السنة 210
الـرخـاء (الاقـتـصـادي) 120، 121، 124، 129، 222
الرسائل SMS 206
الرسائل العالمية الإلكترونية 41
الرعاية المسؤولة 46
الرعيان الغاضبون 145
رغي 39
الرفاه (الاجتماعي) 63، 100، 211، 302، 304، 333
رفع الفقر 377
الرقابة (العالمية مبرّرة) 290، 419، 427، 461
الركوب المجاني 408، 409
الركود (الاقتصادي) 261، 265
رمال الصحراء الكبرى في أوروبا 139
الرهينات، عبر الحدود القومية 95
الروابط الحيوية 140
الروابط السياسية 90
روابط الطاقة 135
الروابط اللغوية 87
الروابط المادّية 137
الرواتب التقاعدية 305
روبرتسن (رولاند) 165، 166
روجرز (جون) 87، 91
رودريـك (دانـي) 19، 36، 40، 66، 280، 471، 499
رورشاخ 11
روز (آندرو) 476
روزنبرغ (إيملي) 178
روزندورف (نيل م.) 13، 23، 161، 499
الروس 129
روسو 43
روسيا 29، 125، 126، 185، 258، 323، 326
روغوف (كينيث) 86
الروك (أندرول) 174، 180
الروم الكاثوليك 331
روما 164، 165، 226
روما ـ إسكندر اليونان 161
رومر (ديڤيد) 99
رونجي (جو) 292
رونجي (زو) 303، 304
الرؤوس النووية 126
الرياح الموسمية الهندية 135
ريتشارد (جان فرانسوا) 351، 352
ريد (ويليام) 174
ريسيرتش (فورستر) 210
ريـغـان (رونـالـد) 187، 318، 319، 325، 327
ريكاردو (ديڤيد) 96
رينغولد (هوارد) 214

زامبيا 260، 326، 337
الزبائن 393
الزعماء الشعبيون 11
زورن (مايكل) 51
زيادة الإنتاجية 276
زيادة التعاون العالمي 464
زيادة التعرفات الجمركية 80
زيادة السحوبات من المصارف 30
زيادة في الفقر 232
زيدونغ (ماو) 294
زيمبابوي 260
زيمين (جيانغ) 292، 293، 295، 296، 303

الساحل الشرقي الأمريكي 170
الساحل الشرقي لأمريكا الجنوبية 135
ساريدج (باولا) 243
الساسانية الفارسية 166
ساسين 41، 49
ساموليسن 102
ساندل (مايكل) 34
سايش (طوني) 50، 289، 499
سايك 39
السباق إلى القاع 103
سبايس غيرلز 177
السبعة الكبار (G.7) 267، 464
السبق الإعلامي 152
سبيرز (بريتني) 172
ستالين 183
ستاندرد 47
الستراتوسفير 139، 140
سترة التكتيف المذهبة 479
ستغلتز (جوزيف) 28
ستيرل 344
سحق أية معارضة مكشوفة 311
سجل أول وباء جدري في مصر سنة 1350 ق.م. 20
سد نارمادا 378
السدود الكبيرة 389
سرعة مؤسساتية 27
سريلانكا 390
السرية 46، 213، 456، 458
السرّيّة مكون هام للديموقراطية 454
السعودية = العربية السعودية
السعي لإلغاء التدخل القطاعي 98
السفر إلى النجوم 441
السفر جواً 170
سفينة التايتانيك 170
السفينة كارباثيا 170
سقوط جدار برلين 319، 380
سقوط دولة الأمة 79

السكان الذين يعيشون بدولار واحد أو أقل باليوم 260
السكان الفقراء 378
سكان كيوبيك 439
السكن 305
سكوت (غراهام) 319
سكورسيس (مارتن) 183
سكوبيا (زولا) 323، 339
سكينك (كاثرين) 151
سلام القوى العاملة 273
السلامة 106
السلامة النووية 148
سلسلة أفلام جيمس بوند 177
سلسلة محال ماكدونالدز 124
السلطات الدينية 439
السلطات الصربية 459
السلطات المالية 480
السلطة التشريعية 272
السلطة السياسية 308
السلطة الشرعية 442، 443
السلطة الثالثة 51
السلوك الانتهازي 475
السلوك اللامركزي بين الدول القومية 486
السمعة القومية 353
سمك البقلاة 136
سمك الروبيان 425
سمك السلمون 142
سمي ظهور الكتاب ثورة 198
سميث (آدم) 96، 162
سميث (أنطوني) 223
السندات 27، 254، 353
سندويش ماكدونالدز 129
سنغافورة 39، 99، 171، 376، 436، 459، 463
سهولة العناية الصحية 92
سوء التغذية 259
السودان 120
سوروس (جورج) 130
السوق الحرّة 49، 176، 241
السوق العالمية 79، 473، 479
السوق العالمية المتكاملة 19
السويد 39، 319، 326، 340، 344، 358، 455
السويديون 173
سويسرا 236، 327
سي سي إن CCN 309
سياتل 36، 52، 56، 107، 150، 372، 389
السياحة الأمريكية في إسبانيا 184
السيادة 50
سيادة خارجي 40
سيادة الدولة 40، 125
سيادة المطبخ 25
سيارة الباص 116
سيارة بي أم دبليو BMW 86
سيارة ليكسس 86
السياسات التجارية 90
سياسات التصنيع 482
سياسات السوق الحرة 241
سياسات الصحة العامة 440
السياسات القومية 258
السياسة 23، 163
سياسة أموال وتمويل 490
السياسة الجغرافية 124
السياسة الزراعية المشتركة الأوروبية 86
السياسة العامة 478
السياسة فن الممكن 162
سياسة المعلومات والحكم 449
السياسة وحوافز النقل القانوني 349
السياسيون القوميون 492
سيبيريا 136
سيتي بنك 48
سيرف (كمبيو) 463
سيشوان 302
سيكنك 51
السيليكون 200
سيمون دي بوڤوار 226
سيناريوات الخيال العلمي 437
سيوثو 339

شانغهاي 301، 302
شاوول 437
شبكات الاتصالات المعولمة 126
شبكات التأييد وائتلاف الخطاب 151
الشبكات الثانوية الرقمية 207
الشبكات الرقمية 210، 211
شبكات رقمية خليوية 205
الشبكات الرقمية العالمية 211، 215
الشبكات (الشبكة) العالمية 41، 130، 451
الشبكات العالمية للاتصالات والتجارة 129
الشبكات العرقية 475
الشبكات المشتركة عبر الأمم 46
شبكات المعلومات العالمية... 452، 463
الشبكات المكرسة 203
شبكة الأخبار الكابلية سي أن أن CNN 223
شبكة الإنترنت 451
شبكة ب ب سي PBC 170
شبكة ريفرز العالمية 388
شبكة سي أن أن CNN 127، 170
شبكة الشبكات الرقمية 207
شبكة الطاقة الكهربائية 117
الشبكة المتوحدة 462
شبه الديموقراطية 65

الشحن البحري 78
الشحن الجوي النفاث 78
شحن الحاويات 78
شحن المواد الكيميائية الخطرة 148
شدة التفويض 419
شرب الشاي 92
الشرطة 266
الشرعية 61، 424، 440، 442، 472
الشرعية الأخلاقية 442، 443، 444، 445، 447
شرعية الأسواق 472
الشرعية التجريبية 442، 443
شرعية الحزب الشيوعي الصيني 311
الشرعية الخاصة 425
الشرعية الديموقراطية 63
الشرعية الديموقراطية للمنظمات العالمية 246
الشرعية السياسية 421
الشرعية غير المعدلة 444
شرعية القرارات العالمية 67
شرعية المؤسسات العالمية 425
شرعية المؤسسة التنظيمية المفهومة 424
شرعية ومسؤولية المنظمات غير الحكومية 391
الشرف 124
شرق آسيا 26، 170، 256، 260، 302، 471
الشرق الأدنى 166
شرق أوروبا 253، 260، 351
الشرق الأوسط 161، 166، 253، 255، 260، 482
شرق كوريا 326
الشركات الأجنبية 408
الشركات الأمريكية 456
الشركات تحكم العالم 396
الشركات الخاصة 32، 45
شركات الطيران 46
الشركات متعددة (الجنسيات) الجنسية 21، 130، 396، 441، 473، 491
شركة آمازون 210
شركة إنتيل 200
شركة تسجيلات كولومبيا 171
شركة سوني اليابانية 171
شركة شل للزيوت النيجرية 147
شركة كوكا كولا 181
شركة كومبيوسيرف (ألمانيا) 459، 461
شركة ماتيل 47
شركة نايكي 47
شعار عين الثور 184
الشعب (أولاً) 61، 339
الشعب كزبائن وعملاء ومواطنون في الدولة 338
شعب ويلز 437
الشعوب المعزولة 169
الشفافية 45، 52، 53، 55، 58، 64، 67، 293، 454
الشفافية العالمية 48، 361، 362، 388
شفافية في صنع القرارات 276
الشفافية المالية 490
الشكل والشرعية 424
شمال الأطلسي 136، 435
شمال أفريقيا 161، 253، 260
شمال أمريكا 139، 464
شمال شرق أمريكا الشمالية 135
شمال غرب الأطلسي 136
الشماليون الأثرياء 145
شوار (فريدريك) 279، 344، 349
شومبيتر (جوزيف أ.) 371
شومير (فريدريك) 499
شونبرغر (ڤيكتور ماير) 41، 197، 499
شوير (فريدريك) 27
شيء لا أعرف ما هو 115
شيكاغو 173
شيلي (جيني) 322
الشيوعية 34، 162، 234

الصادرات الأجنبية 301
صادرات التسلية الأمريكية 176
صانعو السيارات الأوروبيون والأمريكيون 407
صانعو السياسة 291
صانعو السياسة في الدول النامية 274
صانعو السياسة القومية 483
صانعو القرار (في الدول النامية) 270، 273
الصحافة 64
صحراء أفريقيا 232
الصحة (السيئة) 260، 482
الصراع السياسي 265
الصراعات الطائفية 261
صراعات القوة 398
الصراعات المتزايدة 252
الصرب 184
صربيا 124، 183، 184، 460
صرف العملات 276
الصلاة 167
الصلة المظلة 334
صناعة الثقافة الأمريكية 176
صناعة السينما الامريكية 178
الصناعة الفضائية 176
صناعة القرار 66
الصناعة الكيميائية 46
صناعو الذوق 177
الصندوق الأسود 279

الصندوق الدولي للطبيعة 46
صندوق النقد الدولي (IMF) 29، 30، 43، 44، 51، 80، 267، 322
صنع (الدساتير) الدستور (للأمم الهندية الأمريكية) 351، 352، 353
صنع السياسة في عصر العولمة 270
صنع القانون الأصيل 352
الصواريخ (البالستية) عابرة القارات ICBM 21، 123، 126
صواريخ كروز 126
الصومال 31
الصياد الأبيض 145
الصيادون اللصوص 145
صيد الحيتان 148
صيد السمك الجائر 104
الصيغة الشعبية 179
الصين 20، 26، 31، 39، 50، 61، 97، 126، 178، 183، 185، 204، 254، 263، 289، 290، 291، 293، 294، 295، 296، 297، 299، 300، 306، 309، 310، 312، 382، 436، 459، 461، 462، 482
الصين الشعبية 294
الصين عنيدة... 298
الصينيون 168، 178، 293، 476

ضبط كل البعد الاجتماعي 302
ضبط الولادات 47
ضحايا قصف شمال الأطلسي 184
ضرائب أقل على رأس المال 486
ضرائب الحدود 475
ضرائب منخفضة 479
ضربة اللينينية ضد الإمبريالية 294
ضريبة بيغوفيان 487
ضريبة الدخل IT 211
الضعفاء 447
ضغط الرأي العام 128
الضمانة (الضمانات) 85، 360
ضمن الحدود 447
الضمير 440

الطاعون الأسود 20
طبعاً لم تكن العولمة... 372
طبقة الستراتوسفير 22، 28
طرز حياة النخبة 167
الطريق إلى الأمام 466
طريق الحرير 25
الطريق المسدود 54، 68
طلاب الإصلاح الحكومي 318
الطلب على الأنظمة العالمية 42
طمس الحدود 373
طيور البطريق المسممة 139

ظاهرة السي إن إن CNN 127
الظل 115
الظل له القوة لجعل عقول الناس غائمة 115
ظلام الأمية 392
ظواهر العولمة الرقيقة 167

العادات 435
عاصفة التدمير الخلّاق 371
عالم الاتحاد العالمي 473، 491
عالم الإنترنت 33
عالم بدون عولمة اقتصادية 105
العالم الثالث 21
العالم الجديد 20
العالم الصناعي 397
العالم ككل 229
عالم ما بعد الحرب 77
عالم متعولم 57
عالم متكامل 82
العالم النامي 226، 266، 334
العالم النامي والعولمة 251
العالم يمارس ثورة جديدة في... 122
العالمية 18، 153، 225
العالمية الاجتماعية 23، 56
العالمية الاجتماعية والثقافية 22، 23
العالمية الاقتصادية 21
العالمية الانتماء 232
العالمية البيئية... 22، 29، 152، 153
العالمية البيئية ـ آتية لا ريب 152
العالمية السياسية 23
العالمية العسكرية 21، 22، 23، 30
العالمية في الحكم المحلي 32
العالمية القانونية 23
العالمية الكثيفة: ما الجديد؟ 25
العالمية لا تعني الكونية 19
العالمية المحلية 165
عالمية معاصرة 18
العالمية والعولمة 151
العالمية اليوم أمريكية المركز 26
العالميون 226، 235، 243، 272
سنة بدون صيف 139
العائلات 253
عائلة قانونية 358
العبارة الجديدة 143، 144
العبيد 168
عجز الأداء 320
العجز الديموقراطي 54، 55، 63
العجز في الأداء الحكومي 324
العجز المحلي 53
عدد الفقراء في الدول النامية... 259
العدل 19،472
عدم إغراق السوق بالبضاعة 490
عدم تناظر 466

عدم ثبات سعر صرف العملات 474
عدم الثقة 482
عدم الكفاية السياسية المفيد 52
العراق 126، 184
العربية السعودية 205، 436
عرض الموجة 200
عرقية 225
عزل هيئات صنع السياسة الاقتصادية 480
العزلة 88
العشرة الكبار (G - 10) 267
عصبة الأمم 43
عصر الاستكشافات الأوروبية 166
عصر التغير التكنولوجي السريع 492
عصر التواقت 169
عصر جديد من النمو الاقتصادي... 146
عصر الفقراء الريفيين 303
عصر المعلومات 449
العصور الوسطى 166
عضو الجماعة 457
عقوبات مفروضة 423
عقوبة الإعدام 27
عكس أقطاب تأثير الثقافة الأمريكية 183
العلاقات الاقتصادية الدولية 121
علاقات القطاعات المتعددة: المجتمع المدني والدولة والسوق 394
علاقات متعددة 18
علاقة الرئيس بالوكيل 392
علامتان لقياس التكامل الاقتصادي 79
على رصيف الشحن 84
على المدى الطويل 473
العمارة والقوانين 164
العمال غير المهرة 102
العمال المهرة 102
العمال الوهميين 334، 335
العمالة الرخيصة 37
عمق المحتوى 209
العمل 240
العمل الذي لا تقوم به الدولة 412
العمل الجديد 318
العمل الجماعي 422
العمل السريع 271
العمل الطوعي 44
العمل في قضايا تنمية البيئة 151
العمل القسري 44
العمل المصرفي 324
العمل الوقائي 390
العملات 92، 121
عملة اليورو 224، 236
عمليات التحول الضخمة... 161
عملية تطبيع 336
عملية التكامل الاقتصادي 223
عناصر عامة في حركات الإصلاح الحكومي 325
العناية الطبية 260
عندما تلبس دولتكم سترة التكثيف المذهبة 480
عندما يمتزج التغير السريع... 40
عنصر مكمل للاقتصاد الاشتراكي العام 307
عنصر هام 307
العنف 452
العنف ضد النساء 387
العوالم الجديدة 19
العوامل الخارجية 353
العوامل العسكرية 89
العوامل غير الحكومية: عامة وخاصة 150
العوائق التجارية الصريحة 90
العوائق اللغوية 88، 90
عوامل جديدة في الشبكات 45
العوامل اللغوية والاستعمارية 88
العوامل المساهمة في الانحياز إلى التجارة المحلية 86
عولمة الاتصالات 197
العولمة الاجتماعية 25، 31، 55
العولمة الاجتماعية والثقافية 163، 168
العولمة الاجتماعية والثقافية: المفاهيم والتاريخ ودور أمريكا 161
عولمة الأسواق 233
عولمة الأفكار البيئية 143
عولمة الاقتصاد (العالمي) 24، 34، 40، 66، 77، 80، 105، 212، 291، 475
العولمة البيئية 133، 134، 137، 152، 153
العولمة تزيد عدد المتنافسين 98
العولمة الثقافية 166، 170، 186
العولمة الثقافية ـ ما ينتج عنها وما لا ينتج 164
العولمة الثقافية المعاصرة 171
العولمة جديدة جوهرياً 25
عولمة الحكم البيئي 147
العولمة الحيوية 20
العولمة الرقيقة 25، 167
العولمة السياسية 24
عولمة شبكات الأموال 125
العولمة صيحة تظاهرة 11
العولمة العسكرية 161
العولمة القانونية 350، 353
العولمة الكاذبة 115، 120
العولمة الكثيفة 25
العولمة كعملية متعددة الوجوه

374
العولمة كلمة قذرة 473
العولمة ليست قضية تجانس ثقافي 165
عولمة المادة البيئية 134
العولمة المتزايدة... 123
العولمة المحلية 186
العولمة المعاصرة 25، 222
العولمة هدف خطة تنمية الاقتصاد العالمي... 292
العولمة وإصلاح الإدارة العامة 317
العولمة والحكم المحلي 36
العولمة والحكم والدولة السلطوية: الصين 289
العولمة والمشكلات العالمية 406
العولمة والمنظمات غير الحكومية القومية 382
العولمة والمنظمات غير الحكومية العالمية وتحالفات المنظمات غير الحكومية 384
العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة 371
العولمة وتصميم المؤسسات العالمية 405
العولمة وقضايا الأمن 122
العولمة ومستويات الحكم 32
عيسى المسيح عليه السلام 164
العيش على الخط 210

الغات GATT 51، 481، 489
الغابات المدارية 104
غابلر 342
غارات حلف الناتو على صربيا في سنة (1999) 124، 127
غارتن (جيف) 321
غارنوت (روس) 87
غاريت (جيفري) 36
غاز الفحم 105
غاز كلوروفلوروكاربون CFC 28، 140
غاز كوني غير مرغوب فيه 440
الغاز المسيل للدموع 372
غازات البيت الزجاجي 105، 107، 134، 140، 145، 408
الغازات الصادرة بتأثير البيت الزجاجي 104
غانا 329، 342
الغبار 104
الغذاء 121
غناء الأطفال 379
غرايدر 473
الغرب المتوحش 179
غرفة التجارة العالمية 47، 48، 150
غرندل (ميريلي س.) 37، 39، 251، 344، 498
غروسمان (جين) 103
غرين سيبان (آلان) 30
غزو الإسبرانتو 440
غزو المبادىء... 52
الغزو من المريخ 187
الغزوات الكولمبية 268
غواتيمالا 343، 390
غوانغدونغ 301
غوبلز 183
غويزو 301
الغياب 457
غياب التعرفة الرسمية 474
غيتس (بيل) 172

فاس 84
الفاشية 34
الفاكس 78، 382
ڤانكوڤر 36
فتح أسواق العمل للعمال المهاجرين 228
فتحات متعددة 165
فتحة واحدة 165
الفجوات التكنولوجية 267
الفجور 452
فداء الحرية 361
الفراغ 31
فرانكل (جيڤري) 19، 21، 36، 38، 251، 474، 498
فرانكو 184
فرص اقتصادية عالمية والدول النامية 260
الفرض 341
فرض تعرفات لأسباب شروط التجارة 484
فرض القانون 212
الفرضية الأولى 350
فرضية التخلص من التلوث 103
الفرضية الثالثة والرابعة 355
الفرضية الثانية 353
الفرضية الخامسة 359
فرقة البيتلز 163
فرمكين (بيتر) 498
فرنسا 19، 39، 90، 126، 162، 165، 176، 177، 229، 326، 340، 455
الفرنسية في كيوبيك مهدَّدة لأن... 439
الفرنسيون 173، 236
فروت (كينيث) 86
الفروق اللغوية 474
فرومكين (بيتر) 371
فري تريد 210
فريدمان (توماس) 124، 125، 321، 473، 479، 480
الفساد 335، 341

الفساد الحكومي 341
فشل قانون السعر الواحد 92
الفضاء الأرضي 40
الفضاء الإلكتروني 40، 46
الفضيحة العامة 491
فقدان الثقة في الأسواق الناشئة 29
فقدان الديموقراطية 54
فقدان الهوية الثقافية 252
الفقر المتفشي 259
الفقر المنتشر 253
الفقراء أكثر فقراً 383
الفكر 167
فكِّر مرة ثانية بضريبة رأس المال أو... 487
الفلاحون الفرنسيون 25
فلاديمير بوتين 130
الفلسفة 163
فلين 344
فما الذي يمكن عمله؟ 275
الفن 163
فن الحرب 31
الفن اليوناني الروماني 164
ڤنزويلا 326
فنلندة 340
الفنون الهندية 163
الفنيون القوميون 272
فوارد الأسعار 86
الفوائد 44
فوائد التجارة الحرّة 96
الفوائد التعويضية 408
الفوائد الصافية المستقبلية للتعاون 484
فوائد العولمة 253
فوائد المدى الطويل 483
فوائد المدى القصير للارتداد 483، 484
فوب 84
فورد (هنري) 174، 213
فورمان (ميلوس) 174
الفوضوية 443
فوكوياما (فرانسيس) 130
في عصر العالمية تكون المصلحة الجماعية هي... 24
ڤيبر (ماكس) 162، 442، 443
ڤيتنام 358، 361
فيدرين (هيوبرت) 185
الڤيديو 382
فيرنون (ريموند) 13، 493
ڤيروس I Love You 212
ڤيروس الجدري 440
ڤيكتور ماير (شون بيرغر) 449
فيلدستاين (مارتن) 94
الفيلم الهندي بولي وود 178
فيلم والت ديزني 183

القادة القوميون 272
القارة الهندية 19
القاصرون 460
القانون 349
قانون أمريكي للإفلاس 354
قانون أوروبا 236
القانون التحليلي 445
قانون تعديل الرفاه الاجتماعي 333
قانون جيلدر 201، 203
قانون حقوق التأليف 46
قانون حماية الأجناس الثقافية المهدّدة بالخطر 441
قانون الخدمة المدنية 337
القانون الدولي 50، 121، 349
القانون الدولي العام 42
قانون الرفاه الاجتماعي 331
قانون السرِّيَّة 455
قانون السعر الواحد 86
قانون صلب 62
قانون كامات 336
القانون الليّن 50، 57، 62، 409
قانون المحاكم الأجنبية المقارن 357
القانون المنقول 352
قانون مور 200، 201، 203
قانون ميتكالف 203
قانون نيوتن للجاذبية 88
قانون الولايات المتحدة لحقوق التأليف... 450
القاهرة 167
قبول القانون اللين 424
القدرات العسكرية الصينية 297
قدرة الموازنة على إلغاء الفوارق في أسعار السلع 85
القذائف 126
قرار الصين فتح اقتصادها في الثمانينيات 299
القرصنة 131
القروض الخارجية 94
القرية العالمية 198
القزم المريض... 322
قصف حلف شمال الأطلسي للسفارة الصينية في بلغراد 295
قصة بولاني 39
قصة محمية الصياد الأبيض 145
القصور الوحيد للمسح هو... 227
قضايا الأمن التقليدية 121
قضايا البيئة العالمية 151
القضايا عبر الأمم 131
قضية الملكية 450
القطاع الثالث = المنظمات غير الحكومية
القطاع الخاص 48، 49، 54، 58، 77
القطاع العام 77

قطع الغابات 153
القطيعة الاجتماعية 475
القلة المشبكة 35
قمر البث المباشر لينوز كورب 462
قمة الأرض في ريو 389
القنابل الذكية 126
القنابل الليزرية 126
قناة لكل مستخدم 213
قواعد الاقتصاد العالمي 493
قواعد تبرير فرض الضريبة 439
قواعد التراضي 416
قواعد السرية لعصر المعلومات 457
القواعد الفضفاضة 481
قواعد اللعبة 294
قواعد اللعبة الجديدة 128
قوانين التشهير والقذف والشتم... 460
قوانين التفليس 353
قوانين الصحافة 361
قوانين صحيحة لحماية حقوق الملكية والعقد 266
قوانين هيئة تشريعية 444
القومية 169، 225، 300، 466
القومية الاسكتلندية 226
قوميو كيوبيك 440
القوميون 439
قوة الإرغام 185
القوة الاستعمارية 350
القوة الأعظم 185
القوة الثقافية العالمية للولايات المتحدة 163
القوة الشديدة 461
القوة الصلبة 185
القوة العالمية للثقافة الأمريكية الشعبية 171
القوة اللينة 50، 185، 186
القوة اللينة للثقافة الشعبية الأمريكية وحدودها 184
قوة ناعمة 27
القوى النابذة هامة أيضاً 79
القياس TCP/IP 206
قياس ثورة الاتصالات العالمية 204
القياس المحلي 33
قياس نتائج النشاط الحكومي 325
القيم 435
القيم الاجتماعية 106
قيم التسامح 381
القيم الجوهرية 409، 421، 423
القيم السامية 409
القيم غير الاقتصادية 106
القيمة التجارية 84
القيمة الشرعية الجوهرية 295
كارثة التايتانيك 170
الكاريبي 260
كازاخستان 260
كالت (جوزيف) 351، 352
كاليفورنيا 91
كاليفورنيا الجنوبية 180
كامارك (إيلاين سيولا) 257، 317، 498
كامبردج 26
كانتر (ميكي) 176
الكتاب الأبيض لتحويل... 339
كتالونيا 232
كتل الجموديات الأوروبية 136
الكثافة 454
كراكلا 164
الكراهية العنصرية 357
كروغر (آلن) 103
كريشنا (هاري) 163
الكساد 100
الكساد الاقتصادي 80
الكفر 452
كل شيء متصل بشيء آخر 29
كل شيء متغير 41
كل شيء مختلف 40
كلارك (وليام سي.) 22، 29، 133، 497
كلنتون (بيل) 128، 296، 319، 325، 327
كلوروفلورو كاربون 139
كليفلاند 173
كليفلاند أوهايو 397
كليفلاند (هارلان) 52
كلية الحقوق في جورج تاون 354
كما أن تأميم الاقتصاد الأمريكي... 34
كمارك (إيلين سيولا) 13، 27
كندا 18، 48، 91، 92، 94، 318، 322، 326، 337، 342، 344، 356، 358، 416، 474
الكنديون 55
الكوارث الدبلوماسية 172
الكوارث الطبيعية 491
كوبر (ريتشارد) 144
كوبلاند (برايان) 104
كودي (بفالوبيل) 179
كورنل (ستيفن) 351، 352
كوريا 29، 39
كوريا الجنوبية 258، 262، 337، 342
كوريا الشمالية 126، 362
كوستاريكا 337، 340
كوسوفو 24، 31، 128، 129، 183، 237
كوغليانيس (كاري) 41، 405، 497
كوك 480
كولومبس (كريستوفر) 166
الكومبيوتر 46

الكومبيوترات الشخصية 207
كومت (أوغست) 222
الكونغرس 55، 80، 153
الكونية 439
الكونيُّون 439
كوهرت (مجموعة المواليد الأصغر سناً) 227، 230، 238، 239، 241
كيتا (دون) 320
كير 384
كيرن (ستيفن) 170، 171
كيرنكروس (فرانسيس) 464
كيف تَنْظُمُ الجميع في العمل وتبقى أنت مسيطراً عليه؟ 52
كيف سيتم التحكم بالعولمة؟ 18
كيف نعرف أن التجارة جيدة؟ 99
كيك (مارغريت إي) 51، 151
كيم (مايكل) 86
كيندي (جون ف.) 12، 55
كينيا 326
كينيث 40
كينيس (جون ماينارد) 80، 493
كيوبيك 232، 436، 439
كيوهن (روبرت (أو)) 13، 133، 161، 167، 331، 497، 498

لا تعرف الرجوع 81
لا توجد أرقام ثابتة 207
لا شيء متغير 41
اللاجئون 48
لاحظ التضاد مع الاتحاد العالمي 481
اللاعنف 381
اللامركزية 203، 323، 330، 410
اللامساواة 260، 303
اللامساواة العالمية 36
اللامساواة في البلاد الغنية 37
اللامساواة المحلية 36
اللامسؤولية 54
لانغ (فرتز) 174
اللجان التشريعية الفرعية 65
لجنة السلام الأخضر 147
لعبة التعرفات 484
اللغة 163
اللغة الإنكليزية 179، 436
اللغة الصينية... 310
اللغة والإيديولوجيا 179
لغة ويلز 437
لقد تعلمت خلال الاثني عشر شهراً الماضية... 30
لقد وجدت العولمة لتبقى 68
لم تشجع العولمة انتشار سباق سياسي... 36
لماذا لا يثق الشعب بالحكومة 12
لمحة تاريخية 318
لنحمي ونطور رفاه الامريكيين في أمة حرة آمنة 120
لندن 78، 80، 165، 177
لهم سياساتهم ولنا إجراءاتنا المعاكسة 300
لوس أنجلوس 180
لوك (غاري) 115، 459، 460، 463
لوهان (مارشال ماك) 198
ليبشوتز (روني) 151
ليس للصين حاجة بالبضائع الإنكليزية... 295
ليس للقوانين أجنحة 359
ليست الخصخصة الوقود الوحيد... 332
ليست العولمة جديدة... 95
ليست القضية كم هو عمر العالمية... 25
ليستهوغ (أولا) 325
ليسينغ (لورانس) 32، 33
ليفايز 187
ليكان (دينغ) 307
اللين 341
لين (ديفيد) 174
لينمان (هانز) 87

ما الذي يثير العولمة؟ 11
ما بعد المادية 239
ما هو عرض الحدود؟ 91
ما هو المقصود بقضايا الأمن التقليدية والقومية والعالمية؟ 120
ما هي آثار العولمة ومزاياها؟ 95
ما هي العولمة؟ 11
ما هي الفرضيات الرئيسية حول تأثير العولمة... 122
ما هي فوائد التجارة الحرة للاقتصاد؟ 95
ما وراء الحدود القومية 482
ما يبرِّر القسر؟ 439
ما يسمى بمعايير العمالة ليس إلاَّ... 296
المادة البيئية 134، 154
المادة المتفاعلة 142
مادة المعاهدات 420
مادة النجاة 483، 485
ماذا إذن؟ 152
مارتن (ريكي) 171
مارتن (لوك هيد) 333
الماردي غراس الهندي 165
ماركس (كارل) 162، 222
مأساة الثمانينيات والتسعينيات 261
ماكارتني (اللورد) 295
ماكالوم (جون) 91، 92
ماكدونالدز 124، 172، 186، 233، 376
ماكرون (ديفيد) 243

مايكروسوفت 413
مال عسير 479
مالرو (أندريه) 177
مالي (جمهورية) 339
ماليزيا 39، 258، 269
مان 223
مانهاتن 87
مايكرونيزيا 297
مبادرات الإصلاح التنظيمي 340
مبادرة العناية المسؤولة 147
المبادىء 49
مبادىء الاقتصاد المختلط 493
المبادىء الذاتية 424
المبادىء القومية 483
مبدأ مرشداً ومفيداً 486
مبيدات الحشرات 148
مبيكي (تابو) 24
المتبرعون 393
المتحدثون بالفرنسية 439
المتغيرات الجغرافية الأخرى 88
المثاليون المحافظون 307
المجتمع المدني 59، 376، 377، 381، 388، 401
المجتمع المدني الأممي 67
المجتمع المدني والحكم العالمي 151، 387
المجتمع المدني والحكم العالمي المستقبلي 390
المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية 376
المجتمعات العملية 214
مجتمعات القدر 223
مجتمعات ما بعد الشيوعية 227، 237، 241
المجتمعات المدنية القومية 383
المجتمعات النامية 227
مجلس الأبحاث القومي 143
مجلس الاتفاقية الأوروبية رقم (108) 452
مجلس الأعمال العالمي للتنمية المتوازنة 150
مجلس الأمن 43، 128
مجلس منظمة التجارة العالمية 60
مجلة التايم 210
مجاز الشبكة 115
المجالس النيابية 237
المجمعات الاستهلاكية 124
مجموعات السلام 234
مجموعات العمال 491
مجموعة الدول الآسيوية 228
المجموعة الشمسية 116
المجموعة القائدة 309
مجموعة المواليد الأصغر سناً = كوهرت
المجهولية الكاملة 457
محافظات ألمانيا 91
محاكاة عالمية كبيرة 343
المحاكم العالمية 475
المحاكم القومية 47
المحاكم المحلية 475
محال ماكدونالدز 243
المحتوى المعترض عليه في شبكة المعلومات العالمية 459
محطة سي أن أن CNN 128، 184
محكمة الجنايات العالمية 43
محكمة العدل الأوروبية 60
المحكمة العليا 53، 64، 67
المحكمة العليا في كندا 358
محلات المراهقون 210
المحيط الأطلسي 84، 167
المحيط الهادي 19، 135
مخازن تارغيت الأمريكية 184
مخطط هوهفيلد 445، 446
المدافعون عن العمال 473
مدرسة جون ف، كينيدي 497
مدرسة القانون الأولى 460
المدرسة المحترفة للحكم 12
مدغشقر 268، 397
مدى الشبكات العالمية... 214
مدى الروابط البيئية عبر القارات... 152
مدى الشبكة 204
المدينة الواحدة 165
المذابح العرقية 187
مراتب قابلة للتفكيك 57
مراجعة الأداء القومي 327
مراجعة الدساتير 274
مراجعة مبرمجة لدستور فيتنام 361
مراحل إصلاح الحكومة 345
المراقبة الذاتية 465
مراقبة المعلومات وإنتاجها 45
المراكب الإسكندينافية الطويلة 169
المرشحون السياسيون الإنعزاليون 410
المرض الخبيث 392
المرفوض 451
مركب ددت DDT للقضاء على الحشرات 140
المركز والأشعة 116
المزية النسبية 95، 96
المسار السريع 55
المساعدات الرسمية للدول النامية 264
المسافة 86، 87
المسافة القارية المتعددة 167
المسافة وحدود الدول لم تعد أموراً هامة 78
المساهمة 419، 427
المساواة 85، 356، 409، 474
المساواة والبيئة 101

المساواة العالمية 101
المساواة في القدرة الشرائية 86
المساواة للمرأة 441
المستخدم المفوض 457
مستخدم أم لا: العالم النامي والعولمة 251
المستعمرات الأنغلو ـ أمريكية 173
مستقبل المواطنة العالمية 243
المستوردات 301
مستوردات ثقافية 376
المستوطنون الهولنديون 173
مسح عدد مضيفي الإنترنت 208
مسح القيم العالمية (WVS)، 227، 228، 231، 239، 243، 245
مسح فورستر ريسيرتش 210
المسلسل التلفزيوني Bay watch 180
المسلمون 168
المسؤولية 53، 55، 58، 67، 293
المسؤولية الديمقراطية 399
المسيحية (المسيحيون) 21، 168
المشاركة بالمعلومات 201
مشاعر العزلة في الغرب 80
المشاعر القومية 232
مشاكل القيم الجوهرية 423
المشتركون الأصليون 57
مشرعو هوندوراس 47
المشرعون القوميون 51
المشرعون والقضاة 60
مشروع عمل 385
مشروع نظرات في الحكم 12، 13
مشكلات التنسيق 406، 421
المشكلات الضاغطة 273
المشكلات العامة 408، 421
المشكلات العالمية والطلب على المؤسسات العالمية 410
مشكلات العمل الجماعي 426، 439
المشكلات المختارة 273
مشكلة الديون 253
المشكلة الكامنة هي... 180
مشكلة المثلثات الحديدية للبيروقراطية 65
مصادر الضعف القومي والعالمي 252
مصادر النباتات الجينية 148
المصارف المركزية 471
المصالح الخاصة 59
المصالح المالية 491
المصدرون 473
مصر 18، 20، 21، 167، 267
مصرف الغارمين 378
مصرف مركزي عالمي 34
المصريون 167
المصلحة 124
مطار بريتشتينا في كوسوفو 129
مطاعم ماكدونالدز 25
المطبخ 20
المطر الحامضي 18
المطرودون 378
المعاشرة الجنسية الشاذة 459
معالجة المعلومات 199
معامل جيني 102
المعاهدات 415، 416، 428
المعاهدات البيئية 152
معاهدات السلام في لاهاي 43
معاهدة أمستردام الموقعة في (1996) 236
معاهدة عدم الانتشار النووي NPT 24
معاهدة كيوتو 107
معاهدة ماسترخت الموقعة في سنة (1992) 224، 236، 321
معاهدة مونتريال 24، 104، 143
المعايير ولامركزية الهندسة 201
المعتقدات 49
المعجزة الآسيوية 30
معدلات وفيات الأطفال 260
المعسكر السوفياتي 375
المعسكر الشيوعي 80
المعسكر الفاشي 80
المعطيات 449
المعكوسية 419، 427
المعلنون الصينيون 461
المعلومات 163، 449
المعلومات الشخصية في الشبكة العالمية 454
معمل الأدوية في السودان 120
معيار الذهب 480
معيار الكثافة 152
المفاوضات العالمية 277
مفاوضات الغات GATT 176، 481
مفاوضو التلوث 146
مقاطعات بريطانيا 91
المقاطعات الكندية 91
مقاطعة جيانغسو 301
المقاومة الذاتية 87
مقاييس الأسعار 85
مقاييس الإنترنت TCP/IP 202
مقاييس شبكة الإنترنت TCP/Ip 205
مقاييس العمل 407
مقترح بيكيتي 487
مقدونيا 297
مقياس الذهب 79
المكاسب الدينامية 98
المكافآت الخاصة 129
المكان الوحيد 166
مكبس المجانسة للعولمة 436
مكتب الاحتياطي الاتحادي 64
المكتبة الرائعة 167
مكدونالدز 223

المكسيك 125، 263، 326، 340، 342
الملاءمة 421
الملاكمة التايلندية 165
الملكية الخاصة 125
الملكية الفكرية 213، 453
ملكية المعلومات 450
الملوثات العضوية الدائمة 139
الملوثون 145
الممارسات القومية المتشعبة 473
الممالك البعيدة 169
ممثلو القطاع الخاص 41، 67
مملكة الأمراض السارية 144
مملكة الثقافة الشعبية 172
المملكة المتحدة 226، 232، 320، 326، 338، 342، 343
المموِّلون 473
من الذي يمتلك المعلومات الشخصية؟ 458
من الخطأ أن يضع صانعو السياسة أو... 78
من النتائج بدءاً من GAAP... 130
مناطق التجارة الحرّة 89
المنافسة الاقتصادية العالمية 320
مناقشة (السياسة) 272، 489
منتجات العولمة 299
المنتجات النفطية 85
منتجو المخدرات 131
منحنى كوزنيتس البيئي 103
المنطقة الثالثة 278
منظمات الأعمال القومية 391
المنظمات البيئية الحكومية 148
المنظمات الحكومية (العالمية) 48، 54، 64، 66، 149، 294، 411، 415، 427
منظمات الحماية العالمية 148
المنظمات الخاصة 412
المنظمات العالمية 42، 405، 426، 428
المنظمات العالمية المتعددة الأطراف 237
المنظمات غير الحكومية (العالمية) (NGO's) 32، 41، 45، 46، 47، 48، 54، 58، 59، 64، 66، 67، 149، 150، 152، 222، 272، 306، 377، 379، 384، 386، 387، 388، 389، 398، 405
المنظمات القومية 223
منظمات المجتمع المدني 374، 385، 398، 400
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة 24
منظمة التجارة العالمية WTO 24، 43، 46، 47، 53، 54، 58، 67، 97، 107، 130، 222، 224، 235، 257، 267، 290، 292، 296، 300، 301، 303، 304، 305، 310، 371، 372، 390، 417، 418، 425، 426، 456، 482، 483، 489
منظمة التجارة العالمية تنقصها الشفافية 54
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD 48، 267، 322، 323
المنظمة الحكومية العالمية 48، 59
منظمة الشفافية العالمية 379
منظمة العمل الدولية 56
منظمة العمل العالمية 56
منظمة القطاع الخاص 67
منظمة المقاييس الدولية ISO... 14، 147
منظمة الوحدة الأفريقية 24، 50
منظور تاريخي 166
منع التمييز 298
منع دعارة الأطفال 464
منع الشخص من الصراخ كذباً «حريق»... 460
المنفيون 438
المهاجرون 240، 438
المهتمون بالبيئة 473
مهربو المخدرات 409
المواد الجينية 22
المواد السامة 137
المواد الكيميائية السامة 154
الموازنة 85، 86، 341
المواطنون الخاصون 78
مواطنون عالميون 228، 235، 244
المواقف العالمية بحسب مجموعات الأعمار (كوهرت) 244
الموالون للفرنسية 439
مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في سنة (1992) في ريو 59، 147، 148، 150، 151، 152
مؤتمر بريتون وودز سنة (1944) 51
المؤتمر السكاني (القاهرة) 151
مودي 47
مور (غوردن) 200
مور (مارك هـ) 371، 499
موردوك (روبرت) 461، 462، 463
المؤسسات التي لا تعمل بصورة جيدة 253
مؤسسات بريتون وودز 66
مؤسسات الحكم الضعيفة 265
مؤسسات الحكم الطموحة 265
المؤسسات الضعيفة 252
المؤسسات العالمية 121
المؤسسات القانونية 350، 352
المؤسسات القومية السليمة 472
المؤسسات المالية العالمية 265، 270
مؤسسة غانيت 361

موسكو 323
موسوليني 223
موسيقى الراب الآسيوية 165
الموسيقى الشعبية 183
الموقع المؤسسي لوحدات إصلاح الإدارة العامة 329
مولان 183
مولدافيا 326
مونتريال 29
مياه شمال الأطلسي 169
الميثان 140
ميتشل (رونالد) 420
ميثاق الأمم المتحدة (لحقوق الإنسان في سنة 1997 و1998) 43، 290
ميراماكس 183
ميل (جون ستيوارت) 222
ميلر (آرثر) 325
ميلوسيفتش (سلوبودان) 127، 184
ميليروني (برايا) 318
الميليشيات الإسلامية 376
ميونيخ 459

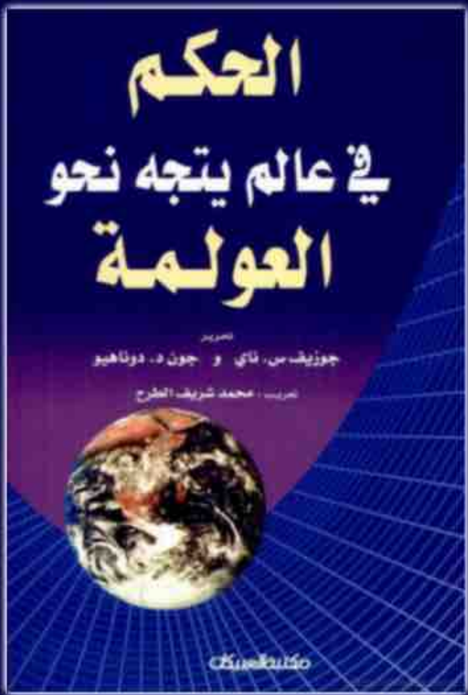
الناتج المحلي العالمي بالنسبة للفرد (1975 ـ 1997)
الناتو 184، 224، 225
النادي القديم 58
النارمادا باكاو أندولان 378
الناس اليائسون 162
ناش 484، 486
الناشرون 460
ناقوس موت 290
ناي (جوزيف س. الابن)) 13، 133، 147، 161، 167، 185، 187، 331، 499
نايك 172
النباتات 134
النتائج الاقتصادية للسلام 493
نتائج ثورة الاتصالات 211
النتائج متعددة 129
النتروجين 135، 139
نجاح الهاتف الجوّال 205
النجم 1/6
نجوم السينما 180
نجوم هوليوود 180
نحن (أفريقيا) لا نشارك في صنع القرار 24
نحن الشعب 60، 447
نحن في وضع تحد لنفكر... 493
نحن لا نزال بعيدين... 223
النخبة (المحلية) 169، 221، 226، 424
الندوة العالمية حول بناء... 386
نسيان لغة ويلز ليست كذلك 440
النشاط الشعبي 62
نشر المخدرات 31
نشطاء سلامة المستهلك 473
نظام التشغيل (النوافذ Windows) 413
نظام الشاحنة 332
نظام العالم الجديد 428
النظام العالمي 222
النظام العالمي المحدد 117
النظام العالمي المعاصر 42
النظام العشري 27
نظام فرانكو الفاشي في إسبانيا 184
نظام مالي تحرري 50
نظام معاهدة الأسلحة الكيميائية 46
نظرات في الحكم (في القرن الحادي والعشرين) 11، 12
نظرة البروتستانت 162
نظرة الرأسمالية 162
نظرية التجارة الجديدة 95، 97
نظرية الدومينو 125
نظرية السلام الديمقراطي 124
نظرية ما بعد الحداثة 234
نعرف ماذا نكون بسبب ما لسنا هو 226
نفاد الأوزون في (الستراتوسفير) 104، 143، 146، 153، 384
النفايات السامة 137
النفط 85
النقاء والخطر 144
نقاد العولمة 99
نقص الأوزون 143
نقص الحروب العالمية 491
نقص الفعاليات المفيد 65
نقص كفاءة مفيد 36
نقص النظافة 260
نقل الإنسان للأجناس... 141
نقل السلطة أو لامركزة قوى وسلطات الحكومة المركزية 330
نقل الشحن الهام 169
النقل القانوني 359
النمسا 326، 337، 340
النمو الاقتصادي المخادع 253
النمو البطيء 259
نمو الدول النامية 255
النموذج الجديد للتوجيه 328
نموذج الجذب 87
نمور جنوب آسيا 205
نهاية الحرب الباردة 31
نهاية دولة الأمة 222
نهر الأندوس 21
نهر الديلادير 173
نهر الهدسون 173
نوريس (بيبا) 56، 61، 325، 499
نوكيا 206
نيجيريا 267

نيغروبونت (نيقولاس) 199
نيكاراغوا 326
نيوزيلندا 27، 317، 319، 320، 321، 322، 326، 337، 342، 343، 344، 416، 455
النينو 135
نيومان (جون ڤون) 135
نيويورك (تايمز) (ولاية) 78، 130، 173، 180، 309

هاتف GSM 206
هاتف الخلوي الصوتي (الجوّال) 205، 206
هاربل (جيمس و.) 498
هارت (رونالد إنفال) 232
هارڤارد 12
هارلي (ديبورا) 23، 41، 449، 498
الهامبرغر من ماكدونالدز متوفر في بكين وبونس أيريس 376
هاوزر (كاسبر) 438
هبوط تكاليف (الشحن) النقل 84، 86
هتلر 223
الهجرات النظامية 142
الهجرة 37، 163، 222، 240، 354
هجرة الريف إلى المدينة 103، 105
هجرة العمالة العولمة المعاصرة 37
هجرة القانون خطأ واضح 36
الهجرة هامة الآن 38
هل توقظ العولمة مؤسسات الدولة؟ 39
هل زادت العولمة عدد العالميين؟ 243
هل سيتم التحكم بالعولمة؟ 18
هل نصف الكأس فارغ 243
الهند 18، 47، 56، 145، 163، 167، 169، 178، 204، 380، 387
هندسة الحكم العالمي 298
هندسة العمارة (معمارية) 33، 116
الهندوسية (الهندوس) 19، 21، 163
هنغاريا 321، 323، 326، 333، 337
الهنود 168، 178
هوريوكا (تشارلز) 94
هول (ستيوارت) 171
هولندا 86، 165، 206، 319، 326، 332، 336، 337، 342
هوليوود 26، 174، 179، 182، 183، 185
هوندوراس 343
هونغ كونغ 174، 292، 337، 455
هونولولو 180
هوهفيلد (ويسلي) 445
الهويات العالمية (القومية) 225، 226، 235
الهويات القومية (للشعوب) 61، 222، 233
هويات متعددة (النسبة المئوية للمجموع) 229، 233
الهويغية Whig 181
الهوية 63، 437
الهوية الإنكليزية 226
الهوية الجماعية أو التضامن 56
الهوية الشخصية 23، 437، 438
الهوية العالمية 223، 234
الهوية القومية 225، 243
الهوية الكاملة 457
هيرست 223
هيرشمان (ألبرت) 273
هيس (وليام) 174
هيكشر (موديل) 101
هيلد (ديڤيد) 30، 122، 126، 133، 152، 222
الهيئات الصيدلانية 303
الهيئة الأوروبية 235، 456
هيئة برندث لاند 146
هيئة تشريعية عالمية منتخبة 492
هيئة تصدير الأفلام الأمريكية 176
هيئة السينما الأمريكية MPAA 174
الهيئة العالمية للسدود 48، 389
هيئة الفضيلة 327
هيئة المقاييس الغذائية CIC 417
هيئة المنتجين والمخرجين السينمائيين الأمريكيين MPPDA 174

الواجب الأخلاقي 447
واحة طرفان 167
وادي السيليكون 26، 87
واشنطن (دي سي) 44، 130، 319
واضح أن العولمة كلمة طنّانة 115
الواقعية 128
والت ديزني 183
والتز 40
الوالونيون 173
واي (شانغ جن) 90
وايس (ليندا) 39
وثائق (وثيقة) المواطن 320، 338، 339
وثائق النوعية 338
الأحداث الحكومية الفرعية 45، 66
الوحدة الأوروبية 223
وحيدة الجانب 43
وجبات الطعام السريعة 180
وجدت العولمة لتبقى 68
ودز 26
وسائل الإعلام 382
الوصف 419، 427
الوصول إلى ماء الشرب 260
وضع إسفين... 94
وضع حكومة أفضل 338

الوظائف التشريعية للدولة 47
وظيفة الرفاه في الدولة 486
وفيات المهر في الهند 387
الوقاية من الكوارث 212
وكالات تنفيذية 343
وكالات التنمية 330
وكالات الخطوة التالية 342
وكالة الأنباء الصينية 311
وكالة التنمية العالمية للولايات المتحدة 360
وكالة داو جونز 311
وكالة رويتر 311
الوكالة العالمية للتنمية 360
وكالة المعلومات في الولايات المتحدة 360
وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية 330
وكسي (مدينة) 307
الولايات المتحدة 18، 21، 26، 27، 29، 31، 36، 37، 41، 44، 48، 50، 53، 55، 78، 80، 81، 82، 85، 86، 92، 93، 96، 99، 102، 123، 127، 131، 153، 163، 165، 166، 169، 170، 172، 176، 180، 181، 185، 186، 205، 207، 211، 229، 232، 290، 292، 294، 295، 298، 301، 303، 306، 317، 324، 326، 329، 331، 333، 337، 340، 342، 356، 372، 416، 450، 452، 455، 456، 458، 471، 474، 478، 481
الولايات المتحدة هي الشيطان الأكبر 20
الولاية الحادية والخمسون 358
وليامسن (جيفري) 34، 37، 79
وو (جون) 174
وودز (بريتون) 481، 482
وول ستريت 26
ويستمينستر 320
ويل (جون هيلي) 36، 91، 92
اليابان 18، 19، 26، 82، 93، 169، 177، 206، 290، 326، 331، 416، 471، 481
اليابانيون 55
الياهو 233
يبلغ ناتج الولايات المتحدة 1/4 الإنتاج العالمي الإجمالي 82
يتويز 210
يختلف تأثير العولمة في الدولة... 38
يخشى خصوم معاهدة كيوتو... 105
يربط الكثيرون الإنترنت بالعولمة 212
يعرف كيف 17
يعيشون على دولار واحد أو أقل 259
اليهود 164، 168، 173
اليهودية 21، 168
يهوه اليهودي 164
اليورو = عملة اليورو
يوغوسلافيا 128، 184
يولد الإنسان حرّاً لكنه... 443
اليونان 302، 321، 326، 340
يونغ (خو) 291


الحكم
في عالم يتجه نحو
العولمة
تحرير
جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو
تعريب : محمد شريف الطرح
مكتبة العبيكان